

الطبعة الرمطانية
من يدو ظهر من تفصيلي اجتمع محتويات الكتاب

المعتمد

في فقه الصيام والزكاة

جلالك الموثق وكتابك المنهجي على آراء الشيوخ الجليلين:

الخليلي و سعيديا بروك القنبري

حفظهم الله تعالى

شارك في المراجعة:

الشيخ العلامة

حمود بن حميد الصوافي

الشيخ: إبراهيم بن ناصر الصوافي

الشيخ: ماجد بن محمد الكندي

الشيخ: أفلح بن أحمد الخليلي

المعتمد

"الراجح والصحيح"
في أبواب وقصود
نظم ونثر
فوائد وفرائد
لطائف وحكم
مسائل وفتاوى

كتبه:

المعتصم بن سعيد المعولي

المشرف الديني جامعة السلطان قابوس



اسم الكتاب: أَلْهَمْنَاهُ فِي فقه الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ

اسم الكاتب: المعتصم بن سعيد بن سيف المعولي

البريد الإلكتروني: Muatasim@squ.edu.om

الطبعة الرابعة: بيروت/ لبنان

ربيع الثاني ١٤٣٥هـ/ فبراير ٢٠١٤م

برعاية:

عُمان



<http://www.youtube.com/user/YUONISAA>

..الموقع المتميز للمرئيات الإباضية على اليوتيوب..

"أَلْهَمْنَاهُ.. فِي كُلِّ بَيْتٍ"

جميع الحقوق محفوظة

كِتَابِي قَدْ حَوَى دُرَرًا *** بِحُسْنِ الْعَيْنِ مَحْفُوظَةٌ
لِهَذَا قُلْتُ تَنْبِيْهَا *** حُقُوقُ الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ

خصم خاص

لوقوف المساجد، والتوزيع
الخيرى، والمراكز الصيفية
للحجز والطلب هاتف:

٩٩٧٧٩٦٣٨



”وَكُلُّ قَوْلٍ تَخَالَفَ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ
فَهُوَ مِنْ ذُوْدٍ وَإِنْ جَدَّ قَائِلُهُ، وَمَا وَافَقَهُمَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ“

الإمام الخليلي

”وَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ أَوْ السُّنَّةُ
فَهُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الرَّاجِعُ الَّذِي يَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ الْأَيُّحِدَ عَنْهُ أَبَدًا“

إمام السنة والأصول

الإهداء

إلى مشايخ العلم الأجلاء، العالمين العاملين، الذين أفتوا
أعمارهم علماً وعملاً، فقهاً ودعوةً وصلاًحاً...
إلى طلبة العلم المتعطشين للمعرفة، المسترشدين للصواب...
إلى والديّ العزيزين، اللذين ربّاني صغيراً...
إلى قرّة العين، وسرور القلب، وزينة الحياة الدنيا، ابني الصغير
أحمد...

إلى شريك العمر، ورفيق الدرب، ومربية الأجيال
أم أحمد

أهدي هذا الكتاب

مُقَدِّمَةُ الطَّبَعَةِ الرَّمَضَانِيَّةِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَمَّ الصَّالِحَاتُ، وَبِالْعَمَلِ بَطَاعَتِهِ تَطِيبُ الْحَيَاةُ وَتَنْزِلُ الْبَرَكَاتُ،
وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى مِسْكَ الْحِتَامِ وَبَذْرِ التَّمَامِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ الْأَطْهَارِ مَا تَعَاقَبَ
الَّيْلُ وَالتَّهَارُ... أَمَّا بَعْدُ:

فَيَقُولُ الْمَوْلَى جَلَّ وَعَلَا: ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم: ٣٤] وَإِنْ مِنْ
نِعَمِ اللَّهِ عَلَيَّ أَنْ كَتَبَ لِكِتَابِنَا "الْمُعْتَمِدُ" فِي جُزْئِهِ الثَّانِي الْقَبُولَ عِنْدَ الْخَلْقِ - أَسْأَلُ اللَّهَ
الْحَقَّ الْقَبُولَ عِنْدَهُ - لَا سِيَّمًا بَعْدَ أَوَّلِ ظُهُورٍ لَهُ فِي مَعْرِضِ مَسْقَطِ الدَّوْلِيِّ لِلْكِتَابِ
٢٠١٠م، فَعُدُّ أَكْثَرَ الْكُتُبِ مَبِيعًا فِي هَذَا الْمَعْرِضِ السَّنَوِيِّ..

وَالْيَوْمَ إِذْ نُعِدُّ هَذِهِ الطَّبَعَةَ الثَّانِيَةَ الْجَدِيدَةَ وَنَحْنُ نَسْتَشْرِفُ مِنْ طَرَفِ تِلْكَ التَّفَحَّاتِ
الرَّمَضَانِيَّةِ رَغْبًا إِلَيَّ بَعْضُ الْإِخْوَانِ - لَا قِتْرَابِ هَذِهِ الْمُنَاسَبَةِ - أَنْ أُقَدِّمَ فِيهَا قِسْمَ الصَّيَّامِ؛
لِيَكُونَ أَقْرَأَ عِنْدَ الْأَنَامِ وَأَوْفَقَ بِهَذَا الْمَقَامِ، فَاسْتَحْسَنْتُ قَوْلَهُ وَامْتَثَلْتُ أَمْرَهُ فَكَانَتْ هَذِهِ
الطَّبَعَةُ بِعُتْوَانِ: "الْمُعْتَمِدُ فِي فِقْهِ الصَّيَّامِ وَالزَّكَاةِ".

وَمِنْ نَافِلَةِ الْحَدِيثِ أَنْ أَقُولَ: إِنَّ هَذِهِ الطَّبَعَةَ الرَّمَضَانِيَّةَ تَأْتِي مَزِيدَةً بِفَوَائِدَ عِلْمِيَّةٍ،
وَشَوَارِدَ فِقْهِيَّةٍ، وَتَوْثِيقَاتٍ إِضَافِيَّةٍ، مُصَحَّحَةً عَمَّا وَقَعَتْ فِيهِ الطَّبَعَةُ الْأُولَى مِنْ زَلَلِ الْقَلَمِ،
وَمِمَّا زَادَ الْعَقْدَ بَهَاءً وَاللُّوْلُوَ صَفَاءً أَنْ اشْتَمَلَتْ هَذِهِ الطَّبَعَةُ عَلَى "فَهْرَسِ الْمُحْتَوَيَاتِ"
التَّفْصِيلِيِّ الَّذِي يَكْشِفُ لَطَالِبِ الْعِلْمِ وَبَاحِثِ الْمَعْرِفَةِ الْمَعْلُومَةَ بِدِقَّةٍ وَتَفْصِيلٍ.

وَأَخِيرًا أَسْأَلُ اللَّهَ لَهُ الْقَبُولَ فِي السَّمَاءِ كَمَا كَتَبَ لَهُ الْقَبُولَ فِي الْأَرْضِ مُتَضَرِّعًا إِلَيْهِ
ﷺ فِي هَذِهِ الْعَشِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ بِقَوْلِ شَيْخِنَا السَّالِمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

وَاللَّهُ بِالْقَبُولِ فِيهَا يَقْضِي	***	حَتَّى أَرَاهَا فِي غَدٍ مِنْ قَرَضِي
وَمِنْهُ أَرْجُو أَنْ يَغْنَمَ نَفْعَهَا	***	كُلَّ الْوَرَى وَأَنْ يَتِمَّ صُنْعُهَا

مُقَدِّمَةٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا، وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ﷺ.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (١٠٢) آل

عمران: ١٠٢

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ (١) النساء: ١
﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ (٧٠) يَصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧١) الأحزاب: ٧٠-٧١

أما بعد: فَإِنَّ أَصْدَقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ ﷻ، وَأَحْسَنَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ.

وبعد: فَقَبْلَ وَبَعْدِ صُدُورِ كِتَابِنَا الْمُسَوِّمِ بِـ"الْمُعْتَمَدِ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ" الَّذِي كَتَبَ اللَّهُ لَهُ قَبُولًا بَيْنَ النَّاسِ عُمُومًا وَطَلَبَةَ الْعِلْمِ خُصُوصًا -نَسْأَلُ اللَّهَ الْقَبُولَ وَالرِّضَى فِي الدَّارَيْنِ- لَقِيتُ حَثًّا وَتَشْجِيعًا مِنْ قَبْلِ مَشَايِخِ الْعِلْمِ وَطَلَبَتِهِ عَلَى مُوَاصَلَةِ الْمَسِيرِ عَلَى خُطَا ذَلِكَ التَّخْرِيرِ حَتَّى يَكُونَ سِلْسِلَةً مُعْتَمَدَةً مُوثَّقَةً يَرْجِعُ إِلَيْهَا الْجَمِيعُ، وَتَجِيبُ عَلَى مَا يَكْثُرُ فِي الْأَذْهَانِ مِنْ اسْتِفْسَارٍ أَوْ سُؤَالٍ عَنِ الرَّأْيِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ عَالِمِي الْعَصْرِ



الْمُعْتَمِدُ فِي فِقْهِ الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ



وَالْعُرَيْنِ فِي جَبِينِ الدَّهْرِ الشَّيْخَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ: أَحْمَدَ بْنَ حَمْدِ الْخَلِيلِيِّ، وَسَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ - حَفَظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - فَكَانَتْ إِشَارَتُهُمْ أَمْرًا، وَأَمْرُهُمْ قَضَاءً وَحُكْمًا.

وَكَانَ هَذَا هَوَ الْجُزْءَ الثَّانِي: "الْمُعْتَمِدُ فِي فِقْهِ الزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ" الَّذِي جَاءَ عَلَى مَنَهِجِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ، تَجَدُّدٌ فِيهِ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى - الْمُعْتَمِدُ (الرَّاجِعُ وَالصَّحِيحُ) مِنْ آرَاءِ الشَّيْخَيْنِ - حَفَظَهُمُ اللَّهُ - مُوثَّقًا لِمَرْجِعِهِ فِي أَبْوَابِ وَفُصُولِ، نَظْمٍ وَنَثْرِ، فَرَائِدَ وَفَوَائِدَ، لَطَائِفَ وَحِكَمٍ، مَسَائِلَ وَفَتَاوَى...

كَتَبْتُهُ بِأَمْرِ مَنْ أَشَارَ وَسَأَلَ لِيَكُونَ سِفْرًا جَامِعًا لِجَمِيعِ أَبْوَابِ الزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ بِأَسْلُوبٍ مَنَهْجِيٍّ، وَلِيَكُونَ مَرْجِعًا لِلطَّلَبَةِ وَالْمُعَلِّمِينَ فِي الْجَامِعَةِ وَالْمُعْهَدِ وَالْمَدْرَسَةِ وَالْمَرْكَزِ الصِّفِيِّ..

وَقَدْ حَرَصْتُ فِيهِ عَلَى تَوْثِيقِ الْمَعْلُومَةِ قَدْرَ الْإِمْكَانِ وَلَوْ تَعَدَّدَ مَصْدَرُهَا أَوْ تَكَرَّرَ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّهُ قَدْ يُذَكَّرُ فِي مَصْدَرٍ مَا يُكْمَلُهُ فِي الْآخِرِ وَهَكَذَا، بَلْ إِنَّ الْفَتَاوَى غَالِبًا مَا تَأْتِي إِجَابَاتُهَا عَلَى قَدْرِ أَسْئَلَةِ السَّائِلِينَ مِنْ غَيْرِ بَيَانٍ وَتَفْصِيلٍ أَوْ تَقْعِيدٍ وَتَأْصِيلٍ، وَهَذَا مَا ضَاعَفَ الْجُهْدَ فِي اسْتِقْرَاءِ وَتَتَبُّعِ آلَافِ الْأَجْوِبَةِ وَالْفَتَاوَى، فَاعْتَمَدْتُ عَلَى الْبَرْنَامِجِ الْقِيَمِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، وَعَلَى الدُّرُوسِ الصِّفِيَّةِ لِشَيْخِنَا الْقُنُوبِيِّ - عَافَاهُ اللَّهُ - ثُمَّ نَتَيْتُ مُسْتَفْرَعًا الْوُسْعَ فِي الْبَحْثِ وَالتَّقْصِي فِي الْفَتَاوَى الْمَخْطُوطَةِ وَالْمَطْبُوعَةِ، وَالْأَشْرَاطِ الْمُرْتَبَةِ وَالْمُسْمُوعَةِ..

أَمَّا مَا أَعْنَى الذِّهْنَ فَهَمُّهُ أَوْ تَعَدَّدَتْ فِيهِ الْفَتَوَى وَاخْتَلَفَتْ فَقَدْ كَانَ الْمَرْجِعُ فِيهِ اللَّقَاءَ الْمُبَاشِرَ وَالسُّؤَالَ الشَّفَهِيَّ لَجَنَابِ الشَّيْخَيْنِ - مَتَعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِمَا - حَتَّى أَخْلَصَ إِلَى الرَّأْيِ الْمُعْتَمَدِ وَالْقَوْلِ الْأَسَدِ.

وَقَدْ قَدِّمْتُ فِي هَذَا الْكِتَابِ [فِي طَبْعَتِهِ الْأُولَى] قِسْمَ الزَّكَاةِ عَلَى قِسْمِ الصَّيَامِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ قَرِيبَةً الصَّلَاةِ فِي الْأَمْرِ بِهَا فِي الْكِتَابِ، وَفِي سُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَوَّابِ، وَقَدْ صَادَفَ ذَلِكَ

رَغْبَةً مِنِّي فِي بَدْءِ قِرَاءَةِ هَذَا الْكِتَابِ مِنْ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ الَّتِي عَزَّ الْعَالَمُ بِهَا وَقَلَ الْمُتَحَدِّثُ عَنْهَا، حَتَّى نَذَرَ الْعَامِلُ بِحُكْمِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ -فِيمَا أَحْسَبُ- بِأَسْلُوبٍ سَهْلٍ مُيسَّرٍ يَنْفِي عَنْهَا قَهْمَةَ الصُّعُوبَةِ وَالتَّعْقِيدِ.

وَقَبْلَ الْبِدَايَةِ فَإِنِّي أَحِبُّ أَنْ أَوْكِّدَ فِي هَذِهِ الْمُقَدِّمَةِ عَلَى بَعْضِ الْأُمُورِ الَّتِي سَبَقَ التَّأَكُّيدُ عَلَيْهَا فِي مُقَدِّمَةِ الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْجُزْءَانِ، فَأَقُولُ بِاللَّهِ مُسْتَعِينًا:

..وَقَدْ كَتَبْتُهُ مُتَبَعًا عَنِ الْفَقْهِيَّةِ الْبَحْثَةِ، وَالْعِلْمِيَّةِ الْجَافَّةِ عَمَلًا بِمَا رَسَخَ فِي ذَهْنِي مِنْ قَوْلِ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- مَوْجَّهًا: "لَا يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ التَّأْلِيفُ فِقْهِيًّا بَحْثًا"^(١)، وَالَّذِي "هُوَ أَسْلُوبٌ تَابِعٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ نَفْسِهِ" كَمَا يَقُولُ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ -عَافَاهُ اللَّهُ-^(٢)، وَلَعَلَّكَ سَتَلْحَظُ ذَلِكَ فِي ثَنَايَا الْكِتَابِ.

وَلَسْتُ أَزْعُمُ أَنِّي -فِي هَذَا الْكِتَابِ- جِئْتُ بِدَعَا مِنْ الْقَوْلِ فِي الْمَسَائِلِ، أَوْ أَكْنِي رَجَّحْتُ بَيْنَ الْآرَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ جَمْعٌ وَبَيَانٌ لِرَأْيِ الْمَشَايِخِ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- فِي هَذِهِ الْأَبْوَابِ، تَسْهِيلًا لِلْعَامَةِ وَطَلْبَةً الْعِلْمِ لِلْقِيَامِ بِوَأَجِبِ اتِّبَاعِ عَالَمِ الْعَصْرِ.

وَلِذَا لَا يُنْكَرُ عَلَيَّ أَنِّي لَمْ أَذْكَرِ الْآرَاءَ الْأُخْرَى مَعَ وَجُودِ أدْلَةٍ مُعْتَبَرَةٍ لَهَا؛ لِأَنِّي لَمْ أَلْتَزِمُ ذَلِكَ، فَتِلْكَ لَهَا كُتُبٌ وَمَصْنُفَاتٌ كَثِيرَةٌ لَمْ تَشَأْ الْاسْتِزَادَةَ وَالرَّجُوعَ إِلَيْهَا، لِذَا كَانَ اهْتِمَامُنَا مِنَ الْبِدَايَةِ بِالْكِيفِ لَا بِالْكَمِّ وَإِلَّا لَطَالَ الْكِتَابُ، فَهَذِهِ طَرِيقَةٌ فِي الْكِتَابَةِ وَالتَّأْلِيفِ ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُومُولِيهَا﴾ الْبَقَرَةُ: ١٤٨.

(١) - الْقُنُويُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ/ شَرْحُ أَبْوَابٍ مِنَ الْإِبْضَاحِ"، ص ٢٣.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. "الْجَانِبُ الْفَقْهِيُّ وَالْاجْتِهَادِيُّ فِي سِيرَةِ أَبِي نُبَهَانَ"، مِشَارَكَةٌ فِي نَدْوَةٍ: "قِرَاءَاتٌ فِي فِكْرِ أَبِي نُبَهَانَ" ص ١٤٢.

ثُمَّ إِنِّي أَقُولُ: أَبَى اللَّهُ أَنْ تَكُونَ الْعَصْمَةُ لِكِتَابٍ إِلَّا لِكِتَابِهِ، وَمَا عَدَاهُ فَفِيهِ النِّقْصُ
وَالْحَلَلُ بِلِ الْعَيْبِ وَالزَّلَلُ

تُرِيدُ مُبَرَّأً لَا عَيْبَ فِيهِ *** وَهَلْ عُوذُ يَفُوحُ بِلَا دُخَانَ
وَلَكِنْ..

فَإِنْ تَجِدُ عَيْبًا فَسُدَّ الْحَلَا *** فَجَلَّ مَنْ لَا عَيْبَ فِيهِ وَعَلَا
وَمَا حَالُ الْكِتَابِ وَصَاحِبِهِ إِلَّا كَمَا قَالَ عِمَادُ الدِّينِ الْأَصْفَهَائِيُّ: "...أَنِّي رَأَيْتُ أَلَّهُ
لَا يَكْتُبُ إِنْسَانًا كِتَابًا فِي يَوْمِهِ إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ لَوْ غَيَّرَ هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ لَكَانَ
يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قُدِّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ تُرِكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعِبَرِ،
وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِيلَاءِ النِّقْصِ عَلَى جَمَلَةِ الْبَشَرِ".

وَقَبْلَ الْبِدَايَةِ

هَذِهِ نَقَاطُ أَضْعُهَا بَيْنَ يَدَيْكَ - أَيُّهَا الْقَارِئُ الْعَزِيزُ - حَوْلَ هَذَا الْكِتَابِ وَمَنْهَجِيَّتِهِ:

- حَاوَلْتُ أَنْ أَذْكَرَ الرَّاجِعَ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفْظَهُمُ اللَّهُ - مَعَ دَلِيلِهِمَا الشَّرْعِيِّ
مَهْمًا وَجَدْتُ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا، وَإِلَّا اكْتَفَيْتُ بِذِكْرِ التَّرْجِيحِ فَقَطْ.
- الْكِتَابُ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - تَمَّتْ مَرَاجَعَةُ كَثِيرٍ مِنْ مَسَائِلِهِ مِنْ قَبْلِ شَيْخِنَا
الْقَنْوَبِيِّ - حَفْظَهُ اللَّهُ - لَا سِيَّمَا تِلْكَ الْمَسَائِلَ الْمُتَعَلِّقَةَ بِتَرْجِيحَاتِهِ وَتَصْحِيحَاتِهِ، فَأُضَافَ
إِلَى الْكِتَابِ بَعْضُ تَصْحِيحَاتِهِ وَمَقْتَرَحَاتِهِ، وَوَقَفَ عَنْ بَعْضِهَا - حَالِيًا - لِمَصْلَحَةِ رَأَاهَا فِي
نَفْسِهِ، وَقَامَ - حَفْظُهُ اللَّهُ - كَذَلِكَ بِتَعْدِيلِ صِيَاغَةِ بَعْضِ النُّصُوصِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ.
- لَيْسَ لِلشَّيْخَيْنِ - حَفْظَهُمُ اللَّهُ - مِنَ الْآرَاءِ وَالْأَحَادِيثِ الْوَارِدَةِ فِي هَذَا الْكِتَابِ
إِلَّا مَا نَصَصْتُ فِيهِ عَلَى التَّرْجِيحِ أَوْ التَّصْحِيحِ مَعَ النَّسْبَةِ إِلَيْهِمَا، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَهُوَ
زِيَادَةٌ مِمَّا عَلَيْهِ الْعَمَلُ حَتَّى تَكْتَمِلَ مَنْهَجِيَّةُ الْكِتَابِ، فَلْيُنْتَبَهْ لَذَلِكَ.

• الكتاب في جملته يتحدث عن قضايا الرأي الاجتهادية لا عن قضايا الدين التي لا يسع الخلاف فيها من قبل أهل الاجتهاد، أمّا عامة الناس والذين لم يصلوا لدرجة الاجتهاد من أمثالنا فالواجب عليهم اتباع عالم العصر الحاضر توحيداً للكلمة وامثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولَى الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ النساء: ٨٣.

• حرصت على التنويع في ألقاب الشيخين - حفظهم الله - للتعريف بها لمن لا يعرفها، ثم لبيان قدر العلماء وإنزالهم منازلهم، وحث الناس على احترام وتوقير أولي الأمر منهم، ولا قداسة إلا لله.

فإذا قلت مثلاً: العلامة الخليلي، أو بدر الدين، أو مفتي العصر، أو إمام المفسرين فاعلم أنني أريد به سماحة شيخنا أحمد بن حمد الخليلي المفتي العام للسلطنة - يحفظه الله -.

وإذا قلت مثلاً: العلامة القنوي، أو محدث العصر، أو إمام السنة والأصول، أو علامة المعقول والمنقول فاعلم أنني أريد به فضيلة شيخنا سعيد بن مبروك القنوي - يحفظه الله -.

• حرصت - باختصار - على ذكر كل ما يهم القارئ المبتدئ والمتوسط والمتخصص في تنبيهات وفوائد ولطائف... وما ضاق به المتن فأبني وجدت له في الحاشية متنفساً وسعة.

• حرصت على عدم رواية الحديث بالمعنى، وإنما الأخذ من مصادرها الأصلية - فالأحاديث لا تؤخذ من كتب الفقه كما هو معلوم -، ثم اقتصر في التخريج على الأصح والأشهر قدر الإمكان.

• حرصت على مراجعة الكتاب وضبط متنه وتنسيقه وترتيبه غاية الاهتمام تسهيلاً للقارئ وتحبيباً للطالب.

وَحْتَامًا

ففي نهاية هذه الرحلة السعيدة الممتعة، التي قضيتها بين هائل الكتب، والتطواف
المتع بين هاتيك الرياض الغناء، ومجالسة أولئك الأعلام الأفاضل، والفتاحل المجتهدين،
ومثاقفة تلك المؤلفات، من فقه، وأصول، وحديث وتفسير، ولغة ومعاجم، فقد كمل
هذا الكتاب، ونجرت هذه الرسالة، وقد مضت بما لها وما عليها..

غير أنه لا يفوتني في ختام هذه المقدمة أن أقول كلمة حق وشكر لكل تلك
الأنامل المباركة والأنفس الزكية المثقفة التي كان لها علي الفضل الكبير - بعد فضل الله
تعالى - في إخراج هذا العمل بهذه الحلة القشبية، والصورة النهائية الربية، وإن كنت
لا أحصي ذكرهم عددًا فإني أخص بالذكر منهم تلك الفئة المؤمنة من مكتب الإفتاء
وعلى رأسهم الشيخ المحقق سعيد بن مبروك القنوبي على إعطائه هذا الكتاب الكثير
من وقته الثمين مراجعًا ومناقشًا ومعلقًا.

وكذا أشكر الشيخ العلامة حمود بن حميد الصوافي، والشيخ إبراهيم بن ناصر
الصوافي، والشيخ ماجد بن محمد الكندي، والشيخ أفلح بن أحمد الخليلي على
تفضلهم بمراجعة الكتاب، وإبدائهم لي ما استفدت به من ملاحظات ومقترحات قيمة.
وأخيرًا أتوجه إلى الله تعالى في هذه العشيّة الزهراء والساعة المباركة متضرعًا إليه
ﷻ أن يقبل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يجعله شاهدًا وشافعًا لكاتبه يوم
الدين؛ إنه أكرم مسؤول وأرجى مأمول، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

أبو أحمد المعولي
عشية الجمعة الزهراء
١٥ المحرم ١٤٣١ هـ
٢٠١٠ / ١ / ١ م

المعتمد
في فقه الصيام والزكاة

عَالِمُ الْعَصْرِ

قَبْلَ الْحَدِيثِ عَنْ شَيْءٍ مِنْ تَرْجَمَةِ عُلَمَاءِ عَصْرِنَا الشَّيْخِينَ الْخَلِيلِيِّ وَالْقَنُويِّ -
يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ- أَحَبُّ ذَكَرٍ لُبْدَةٍ يَسِيرَةٍ فِيمَا قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي ضَرُورَةِ اتِّبَاعِ عَالِمِ الْعَصْرِ
مِنْ حُكْمٍ وَأَدْلَةٍ، فَإِلَيْكُمْ هَا مَخْتَصَرَةٌ مُفِيدَةٌ..

الْقَوْلُ بِوُجُوبِ الْأَخْذِ فِي الْعَمَلِ بِرَأْيِ عَالِمِ الْعَصْرِ الْمُجْتَهِدِ هُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ
الْكِتَابُ الْعَزِيزُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣] وَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا
تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧]

وَأَتْرَكَ تَعْلِيلَ ذَلِكَ لِشَيْخِ الْمَفْسَّرِينَ -وَأَنْقَلَ لَكَ كَلَامَهُ بِفَصْهِ وَنَصِّهِ لِمَا فِيهِ مِنْ
فَوَائِدَ جَمَّةٍ- حَيْثُ يَقُولُ -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي جَوَاهِرِ تَفْسِيرِهِ: "...إِذْ لَوْ لَزِمَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ
يَسْتَقِلَّ بِفَهْمِ الدِّينِ لِلزَّمِّ جَمِيعَ النَّاسِ بِلَوْغٍ دَرَجَةِ الاجْتِهَادِ فِي الْفَقْهِ، فَإِنَّ اسْتِنْبَاطَ
الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ وَتَرْجِيحِ الرَّاجِحِ مِنْ أَدْلَتِهَا يَسْتَوْجِبُ أَنْ يَجْمَعَ الْإِنْسَانُ فَنُونًا مِنْ
الْعِلْمِ تَمَكَّنُهُ مِنْ فَهْمِ أَدْلَةِ الشَّرْعِ وَمَقَاصِدِ التَّشْرِيعِ بَعْدَ التَّمَحِّيصِ وَإِمْعَانِ الْفِكْرِ.

وَإِطْلَاقُ لَزُومِ الاجْتِهَادِ أَوْ إِبَاحَتُهُ لِمَنْ لَمْ يَسْتَجْمِعْ آلَاتِهِ الصَّرُورِيَّةُ أَمْرٌ يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ
الْخَوْضُ فِي أَحْكَامِ اللَّهِ بِدُونِ عِلْمٍ، وَهُوَ مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ، وَلِذَلِكَ قَرَنَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِالشَّرْكِ
فِي قَوْلِهِ: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ
تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزِلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣].

وَإِطْلَاقُ مِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ جَرًّا جَهْلَةً النَّاسِ فِي زَمَانِنَا عَلَى الْقَوْلِ بِدُونِ عِلْمٍ فِي دِينِ
اللَّهِ، وَالتَّطَاوُلِ عَلَى فُقَهَاءِ الْإِسْلَامِ الَّذِينَ رَسَخَتْ فِي الْفَقْهِ أَقْدَامُهُمْ، وَدَقَّتْ فِي مَسَائِلِهِ

أَنظَارُهُمْ، بَحِثْ أَصْبَحَ كَثِيرٌ مِنَ الْجَهْلَةِ يَعْمَلُ وَيُفْتِي بِحَسَبِ مَا يَمْلِي عَلَيْهِ هَوَاهُ، اسْتِنَادًا إِلَى الاجْتِهَادِ الْمَرْغُومِ، حَتَّى بَلَغَ التَّنَطُّعُ بِكَثِيرٍ مِنْهُمْ إِلَى رَدِّ مَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ، وَأُطْبِقَ عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ..^(١).

وَالْحَقُّ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ	***	عِنْدَ جَمِيعِ الْقَائِلِينَ وَافٍ
لَكِنَّهُ لَيْسَ يَجُوزُ أَبَدًا	***	لِغَيْرِ عَالِمٍ بِهَا يَجْتَهِدُ
وَأَمَّا يُرْجَحُ الْأَقْوَالُ	***	مَنْ عِلْمَ الْحُجَّةِ فِيمَا قَالَا ^(٢)

وَلِهَذِهِ الْخُطُورَةُ الْبَالِغَةُ وَالْمُفْسِدَةُ الظَّاهِرَةُ نَصٌّ عَلَى ضَرُورَةِ اتِّبَاعِ عَالِمِ الْعَصْرِ مِنْ قَبْلِ الْمُقَلِّدِ وَالضَّعِيفِ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ مِنْهُمْ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ وَقُطْبُ الْأُئِمَّةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، يَقُولُ الشَّيْخُ السَّالِمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ هَذَا الرَّأْيَ: "أَقُولُ: وَهَذَا الْمَذْهَبُ أَقْوَى دَلِيلًا وَأَقْوَمُ سَبِيلًا مِنَ الَّذِي قَبْلَهُ لِهَذِهِ الْأَدِلَّةُ.."، وَيَقُولُ - رَحِمَهُ اللَّهُ - عِنْدَ ذِكْرِهِ لَشُرُوطِ الْمُجْتَهِدِ: "فَمَنْ لَمْ تَحْصُلْ مَعَهُ تِلْكَ الشَّرُوطُ فَلَا يَحِلُّ لَهُ الْقَوْلُ فِي الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ عَنْ نَظَرِ نَفْسِهِ، بَلْ يُقَلِّدُ غَيْرَهُ فِي ذَلِكَ، وَذَلِكَ حَكْمُ اللَّهِ فِيهِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٤٢) النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧".

وَوَاجِبٌ تَقْلِيدُ غَيْرِ الْمُجْتَهِدِ	***	إِنْ شَاءَ فِعْلًا لِفَقِيهِهِ مُجْتَهِدٍ ^(٣)
--	-----	--

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. جَوَاهِرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ٤٤، ٤٥.

ويقول - حفظه الله - أيضا في فتاواه المتلفزة: "أما غير القادر -أي على الاجتهاد- فإنه يرجع في ذلك إلى مَنْ يَمْلِكُ الْقُدْرَةَ عَلَى تَيَانِ الدَّلِيلِ الشَّرْعِيِّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُعَاَصِرِينَ".

الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٦/٥/٢٠٠٤م.

(٢) - السالبي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ٣٣.

(٣) - يُنْظَرُ:

- السالبي، مهجة الأنوار ص ٤٧-٤٨.
- السالبي، مشارق أنوار العقول ص ١٢٢.
- السالبي، طلعة الشمس ج ٢ ص ٤١٨، ٤٤٦. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالبي.

كما ذكرَ هذه المسألة أيضاً الشيخُ القنوبيُّ -أبقاهُ الله- في بعضِ أجوبتهِ المسجَّلةِ (شريط فتاوى سناو ١)، وبينَ هناك أنَّ الرَّاجِحَ وجوبُ اتباعِ عالمِ العصرِ فيما عَلِمَ العاملُ^(١).

فالعالمُ في عصرِهِ كَالطَّيِّبِ لمريضِهِ، فَقَدْ يُفْتِي شَخْصاً بِحُكْمٍ يَخْتَلِفُ عَنِ الشَّخْصِ الْآخَرِ مُرَاعَاةً لظُرُوفِهِ واعتباراً لأحوالِهِ الَّتِي قد تَخْتَلِفُ عَنْ غَيْرِهِ مِنَ الْمُسْتَفْتِينَ (ففتاوى التائب مثلاً تَخْتَلِفُ في بعضِ الأحيان عَنْ فتوى المتحايِلِ والمتلاعبِ)، كَمَا يَصِفُ الطَّيِّبُ دواءً لمريضٍ لَا يَصِفُهُ لمريضٍ آخَرَ مُصَابٍ بِنَفْسِ المَرَضِ^(٢).

وَالْقَوْلُ بِوَجُوبِ الْأَخْذِ بِرَأْيِ عَالِمِ الْعَصْرِ الْمُجْتَهِدِ يَظْهَرُ أَكْثَرَ جَلَاءً وَوُضُوحاً فِي تِلْكَ الْمَسَائِلِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ يُؤَدِّيَ اخْتِلَافُ الْعَمَلِ فِيهَا وَتَعَدُّدُ الْأَرَاءِ بِهَا إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْبَلْبَلَةِ وَالاضْطِرَابِ وَالِاخْتِلَافِ بَيْنَ النَّاسِ فَلَا مَحِيصَ عَنِ الْقَوْلِ بِوَجُوبِ الْأَخْذِ بِرَأْيِ عَالِمِ الْعَصْرِ تَوْحِيداً لِلْكَلِمَةِ وَسدّاً لِمُدَاخِلِ الْفِرْقَةِ وَالْخِلَافِ.

وَفِي هَذَا السِّيَاقِ يَقُولُ الشَّيْخُ الْقَنُوبِيُّ عَنِ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-: "وْخُلَاصَةُ الْكَلَامِ أَنَّ شَيْخَنَا -حَفِظَهُ اللَّهُ- هُوَ عَالِمُ الْعَصْرِ وَالْمُجْتَهِدُ الْمُطْلَقُ، وَعَلَى غَيْرِهِ أَنْ يُقَلِّدُوهُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كُتُبِ الْأُصُولِ..."^(٣).

• القطب، شامل الأصل والفرع ج ١ ص ١٢.

(١) - أمّا فيما لا يعلم، فهل يلزم بالسؤال أم لا؟ فيه خلاف، والصحيح عنده أنه لا يلزم؛ لأن ذلك يعسر على المفتي والمستفتي، وبالله التوفيق. يُنظر:

- القنوبي، "جواب مطوّل: مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٩-١٤، ١٠٦.
- القنوبي، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية. اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.

(٣) - القنوبي، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٥٢.

فهلّم -أخي، طالب العلم والعمل- إلى معرفة شيء من سيرة أولئك الرجال الذين جعلهم الله تعالى -بما آتاهم من علمه- ورثة لأنبيائه، وحجة على خلقه في هذا العصر والمصر، يقول النور السالمي -رحمة الله-^(١):

وقد تقوّم حجة العلم لما	***	قد وسع الجهل بقول العلماء
لو كان واحداً له الفضل علا	***	وقيل ما لم تبصر الحق فلا
ورجح الأول أن العلماء	***	كالأئمة مقالهم قد لزموا ^(٢)

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. بحجة الأنوار ص ٦.

(٢) - تلبية منهم: الله تعالى لم يتعدنا إلا بما جاء في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وما عداهما فهو راجع إليهما، ولم يأمر ﷺ الضعيف باتباع عالم العصر إلا لكون العلماء هم ورثة الأنبياء بعد انقطاع الوحي السماوي، فهم الذين يكشفون للناس الدليل، ويبينون لهم الحجة، وهم وحدهم القادرون -بما جمعوا من آلات الاجتهاد- على انتزاع الأحكام الدقيقة بالاستنباط والنظر من أدلتها الشرعية، وإلا فإن أقوال العلماء وحدها لا تعدو أن تكون دعاوى تعوزها البيّنات، فإذا الحجة ليست في نفس قول العالم وإنما في الدليل الذي اعتمده سواء أظهره أو لم يظهره، فليتنبّه لذلك، والله الموفق.

سماحة الشيخ الخليلي - حفظه الله - في سطور:

- هو الشيخ العلامة المجتهد أحمد بن حمد بن سليمان بن ناصر الخليلي.
- وُلِدَ صَبَاحَ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَجَبٍ لِعَامِ ١٣٦١هـ / ٢٧ يُولْيُو ١٩٤٢م، وكان مولده بجزيرة زنجبار بشرق إفريقيا.
- اشتغل بمُساعدة والده في الأعمال اليومية كالتجارة والزراعة والرعي.
- أتم حفظ القرآن عن ظهر قلب في التاسعة من عمره.
- وهبه الله ذاكرة وقادة، وحافظة قوية، وفهماً ثاقباً؛ إذ حفظ في بعض جلساته ٨٠٠ بيت من كتاب "جوهر النظام".
- نشأ نشأة عصامية - في غالب طلبه للعلم - حيث انكب على مطالعة الكتب منذ صغره فقرأ في الحديث والتفسير والفقه وأصوله وعلوم اللغة وغيرها.
- من أبرز المشايخ الذين أخذ عنهم في المهجر العماني (زنجبار) العلامة الشيخ أبو إسحاق إبراهيم أطفيش الجزائري نزيل مصر (ت ١٣٨٥هـ).
- رجع إلى موطنه الأول عمان عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م، والتقى بمشايخ العلم وعلى رأسهم مفتي عُمان السابق: الشيخ إبراهيم بن سعيد العبري (ت ١٣٩٥هـ).
- في عام ١٣٩٣هـ / ١٩٧٤م عُيِّنَ مُدِيرًا للشؤون الإسلامية بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية (سابقاً)، وفي عام ١٣٩٥هـ / ١٩٧٥م عُيِّنَ بأوامر سامية مُفتياً عاماً للسلطنة خلفاً لشيخه العبري، فقام بواجبه تجاه أمته ووطنه فحاز ثقة الجميع فُرقي للدرجة وزير عام ١٩٨٦م، وما زال في منصبه إلى اليوم -حفظه الله وأمد في عمره-.

- من مؤلفاته: الحق الدامغ، جواهر التفسير، شرح منظومة غاية المراد، العقل بين جراح الطبع وترويض الشرع، مجموعة كتب الفتاوى وغيرها كثير...
- ومن أبرز محاضراته: دروس التفسير بجامع روي، ودروس العقيدة والفكر بجامعة السلطان قابوس وغيرها كثير...

وجملة القول: إن سيرة هذا العالم قد كُتِبَ فيها الكتبُ وصُنِّفَ فيها المصنِّفاتُ لا مجرد هذه الأسطر القصيرات، وبما أنه لا يعرف الفضل لأهل الفضل إلا ذوو الفضل فحسبي أن أختِمَ كلامي فيه بشهادة العلامة القنوبي - حفظه الله - له حيث يقول: "إمام من أئمة العلم والفضل، الذين رفع الله بهم منار الإسلام، وجلّى بهم ظلمات الجهل، وأذكى بهم حرارة التقوى، وأوقد بهم جذوة الإيمان، الشيخ العلامة والبحر الحبر الفهامة، شيخنا التقي الولي بندر الدين الخليلي - حفظه الله تعالى وعافاه"، ويقول أيضاً: "وشيوخنا الفريد الحجة، جامع شتات الفضائل، ووارث علوم الأوائل، حجة المتكلمين، وسيف المناظرين، وإمام الفقهاء والمفسرين، شيخ الإسلام الخليلي - حفظه الله تعالى وعافاه"، ويقول ثالثة: "شيخنا العلامة المحقق المجتهد المطلق الفريد الحجة إمام المتأخرين وحجة المتكلمين وسيف المناظرين شيخ الإسلام والمسلمين بندر الدين الخليلي - حفظه الله وعافاه وبلغه مراده في دنياه وأخراه" (١).

وَإِذَا كَانَتِ النَّفُوسُ كِبَارًا *** تَعَبَتْ فِي مُرَادِهَا الْأَجْسَامُ (٢)

(١) - يُنظر:

- القنوبي، قرة العين ص ٥٥.
- القنوبي، "جواب مطوّل" مطبوع ومتداول لدى الكاتب نسخة منه ص ١٦.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثاني ص ٢٤.

(٢) - لطيفة: عندما سمعتُ هذا البيت الشعري لأول مرة تذكرت شيخنا القدوة الخليلي مباشرة، فسألتُ صاحبي: بمن يذكرك هذا البيت؟ فنظر إليّ وأجاب بداهة: بسماحة الشيخ الخليلي، ولذا أوردته هنا، فالحمد لله الذي جعل السنة الخلق شهود الحق.

فضيلة الشيخ القنوبي - حفظه الله - في سطور:

- هو الشيخ العلامة المحقق المحدث سعيد بن مبروك بن حمود القنوبي.
- وُلِدَ في بلدة الشارق، من أعمال ولاية المضبي، عام ١٣٨٤هـ / ١٩٦٤م - على وجه التقدير - فهو حاليًا في الأربعينيات من عمره - أطال الله حياته -.
- درس الابتدائية في بلدة الأفلاج القريبة من مكان مولده، وأظهر نبوغًا لافت النظر في سنه الأولى.
- التقى بعدها بالشيخ حمود بن حميد الصوافي - الذي يكنى له كل الاحترام والتقدير - فكان نقطة تحول في حياته؛ إذ استفاد منه علمًا وأتاح له فرصة الحصول على مجموعة كبيرة من الكتب بعد أن كان لا يملك منها إلا ثلاثة: (تلقين الصبيان، وتحفة الأعيان، ورياض الصالحين)، وهي الكتب التي يحبها الشيخ حبًا وافرًا؛ لأنها كانت بدايته في سلوك مدارج العلم.
- ثم درس بعد ذلك في معهد القضاء والوعظ والإرشاد (معهد العلوم الشرعية حاليًا) حيث التقى بجملة من علماء عمان وعلى رأسهم الشيخ أحمد بن حمد الخليلي - حفظه الله -.
- عُرف عن الشيخ حفظه الشديد وذاكأؤه النادر واجتهاده في طلب العلم، ورحلته في البحث عن الكتب والسؤال عنها، ولذا فهو اليوم يملك مكتبة يندر وجود مثلها في عُمان لما تحويه من أمهات كتب الشريعة والعربية.
- تفوق في علوم الحديث والأصول والفقه حتى صار فيها بحرًا واسعًا.
- أَلَفَ الكثير من الكتب والرّسائل والرّدود، منها المخطوط ومنها المطبوع، فمن المطبوع: (الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده، تحفة الأبرار، قرّة العينين، الرأي المعتر، السيف الحاد، الطوفان الجارف، وغيرها..).

- يعمل - حالياً - مستشاراً علمياً بوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، ويُطل علينا في بعض حلقات برنامج: "سؤال أهل الذکر" الذي يُبث في تلفزيون سلطنة عُمان.

وجملة القول أن أختتم كلامي فيه بشهادة العلامة الخليلي - حفظه الله - حيث يقول: "... وَعَلَيْهِ فِي عَصْرِنَا إِمَامُ الْمُعْقُولِ وَالْمُنْقُولِ الْقُنُوبِي - حَفِظَهُ اللَّهُ -"، ويقول أيضاً: "... وَيُلَمِّحُ مِنْ كَلَامِ الْحَافِظِ الْحُجَّةِ الْعَلَامَةِ الْقُنُوبِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى -"، ويقول في موضع ثالث: "... كَمَا هُوَ مَبْسُوطٌ فِي (السَّيْفِ الْحَادِّ) وَ(الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ مَكَائِشُهُ وَمُسْنَدُهُ) لِمَحَدِّثِ الْعَصْرِ الْعَلَامَةِ الْقُنُوبِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -"، ويقول كذلك: "... وَقَدْ تَوَلَّى مُنَاقَشَةَ أَكْثَرِهَا فِي وَقْتِنَا هَذَا الْعَلَامَةُ الْمَحَدِّثُ الْكَبِيرُ الْحَافِظُ الْحُجَّةُ الشَّيْخُ الْقُنُوبِيُّ - جَزَاهُ اللَّهُ تَعَالَى خَيْرًا، وَأَطَالَ فِي عُمُرِهِ -"، ويقول - عافاه الله: "... فَقَدْ طَلَبْتُ الْإِجَابَةَ عَلَيْهَا مِنْ عَلَامَتِنَا التَّحْرِيرِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ، وَهُوَ شَابٌّ فَتَحَ اللَّهُ بَصِيرَتَهُ وَأَفَاضَ عَلَيْهِ مِنْ مَوَاهِبِهِ قَبْلَ أَنْ يَبْلُغَ فِي عُلُومِ الشَّرِيعَةِ مَرْتَبَةً لَا يُزَاحِمُهُ فِيهَا مُزَاحِمٌ...".^(١)

(١) - يُنظر:

- الخليلي، فتاوى المعاملات ص ١٧٧.
- الخليلي، فتاوى النكاح ص ١٥٨، ٢٥٦.
- الخليلي، وسقط القناع ص ١٤٦.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٢٧.



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



المعتمد في فقه الصيام والزكاة

المعتمد
في فقه الصيام والزكاة

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ
كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾

البقرة: ١٨٣

المعتمد

في فقه الصيام

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الصِّيَامِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَذَكَّرُ الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ

مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿١٨٣﴾ البقرة: ١٨٣

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الصِّيَامِ

اعْلَمْ - أَخِي الصَّائِمُ، لَا حُرْمَتَ خَيْرِ الزَّادِ، التَّقْوَى - أَنَّ الصَّوْمَ وَالصِّيَامَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، فَهُمَا مَصْدَرُ صَامَ يَصُومُ صَوْماً وَصِيَاماً، وَهُمَا أَيْضاً بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي لِسَانِ الشَّارِعِ - كَمَا سَيَأْتِي قَرِيباً بِعَوْنِ الْمَوْلَى -.

فَالصَّوْمُ: لُغَةٌ/ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الشَّيْءِ وَتَرْكُهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلصَّائِمِ صَوْماً؛ لِأَنَّهُ إِمْسَاكٌ عَنِ الْكَلَامِ؛ قَالَ ﴿كَانَ حِكَايَةً عَنْ مَرْيَمَ عَلَيْهَا السَّلَامُ: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ صَوْماً فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنْسِيّاً﴾﴾ مريم: ٢٦.

وَكَذَا يُقَالُ صَامَتِ الرِّيحُ إِذَا أَمْسَكَتْ عَنِ الْهُبُوبِ، وَصَامَتِ الْحَيْلُ إِذَا أَمْسَكَتْ عَنِ الْجَرِيِّ؛ قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

خَيْلٌ صِيَامٌ، وَخَيْلٌ غَيْرُ صَائِمَةٍ *** نَحْتَ الْعَجَاجِ وَأُخْرَى تَغْلُكُ اللَّجْمَا

وَالصَّوْمُ: اصْطِلَاحاً/ هُوَ الْإِمْسَاكُ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجِمَاعِ، وَسَائِرِ الْمُفْطَرَاتِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ بِنِيَّةِ التَّعَبُّدِ مِنَ اللَّيْلِ^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَنْبَلِيُّ، مَحَطَاتُ لِلصَّائِمِينَ.
- الْقُتُوبِيُّ، فَوَاوِي إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٧٩.
- الْجَنَابِيُّ، الْوَضْعُ ص ١٤٠ - ١٤١.

(٢) - يُنْظَرُ:

وعرفه بعضهم بأنه: إمساك مخصوص، في وقت مخصوص، عن شيء مخصوص - كما سيأتي بيان مجملاته -، وكل ذلك تفنن في العبارة وإلا فالمؤدَّى واحد، ولا مشاحة في الاصطلاح، وبالله التوفيق والنجاح.

﴿تأكيد﴾: تقدّم معك - أيها الفقيه - أن الصوم والصيام بمعنى واحد لا فرق بينهما لغة ولا شرعاً، وعليه فمن نذر صوماً وصياماً مطلقاً أجرى أن يصوم أقل ما يصدق عليه اسم الصوم، وهو يوم واحد، خلافاً لمن فرق بينهما؛ لأن الشارع لم يفرق، والله أعلم^(١).

فصل في أقسام الصوم

لا يخفى عليك أخي التلميذ أن الصوم في أصل الشرع مطلوب ومُرغَّب فيه، إلا أنه مع هذا الأصل تدور عليه الأحكام الشرعية التكليفية، فيكون:

أ - واجباً: كصيام رمضان، وصيام النذور والكفارات، وصوم التمتع، وصوم جزاء الصيد في الحج.

• الفتاوى، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٩ - ٩٠.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٢ م.

(١) - فرق الحنفية بين الصوم والصيام فقالوا بأن أقل الصيام ثلاثة أيام أخذاً من قوله تعالى: ﴿فَذَيِّتْ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ البقرة: ١٩٦، وقد تعقبهم العلامة أبو مسلم - رحمه الله - في موسوعته نثار الجوهر بقوله: "... وفيه نظر لا يخفى؛ فإن كلا من الصيام والصوم مصدر صام، وتوهمهم دلالة على التعدد في إحدى الصيغتين يفتقر إلى قرينة تصرفها عن دلالة الوحدة إلى التعدد، وقد نطق الترتيل العزيز بالعبادة عن صوم يوم واحد بلفظ صيام فقال تعالى: ﴿ثُمَّ آتَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة: ١٨٧.

وجاء في معظم أحاديث الصيام لفظ الصوم حيث تراد الكثرة، ولفظ الصيام حيث يراد الوحدة، ولم يأت في أمهات العربية ما يوهم تفرقة بين الصيغتين، فلو نذر بصوم أو بصيام مبهم حكم بأقل ما يصدق عليه اسم صوم، وهو يوم واحد، والله أعلم. يُنظر:

البهلاوي، نثار الجوهر ج ٥ ص ١٢.

ب- مَنَدُوبًا: كَصِيَامِ السَّتِّ مِنْ شَوَّالٍ، وَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ مِنْ كُلِّ أُسْبُوعٍ، وَأَيَّامِ الْبَيْضِ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ.

ج- مَكْرُوهًا: كَصِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ.

د- مُحَرَّمًا: كَصِيَامِ الْعِيدَيْنِ، وَيَوْمِ الشُّكِّ.

وَسَيِّئَتِكَ خَيْرُ جَمِيعِ ذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَّانَهُ، فَأَمْهَلْنَا وَلَا تَعْجَلْ عَلَيْنَا فَ﴿لِكُلِّ نَبَأٍ

مُسْتَقَرٌّ وَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٦٧) الأنعام: ٦٧..

فصل في صوم شهر رمضان

شَهْرُ رَمَضَانَ هُوَ الشَّهْرُ التَّاسِعُ مِنْ شُهُورِ السَّنَةِ الْهِجْرِيَّةِ، فَهُوَ بَيْنَ شَعْبَانَ وَشَوَّالٍ، وَقَدْ فُرِضَ صَوْمُ رَمَضَانَ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِهَجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ^(١)، وَبِذَا أَصْبَحَ أَحَدُ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ، بَلْ فُرِضَ عَيْنٍ عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ بِالنَّصِّ مِنْ آيِ الْكِتَابِ الْعَظِيمِ وَأَحَادِيثِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ وَإِجْمَاعِ أُمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (١٨٣) البقرة: ١٨٣، وَمَعْنَى ﴿كُتِبَ﴾: فُرِضَ، وَقَوْلُهُ سُبْحَانَهُ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة: ١٨٥، فَقَوْلُهُ: ﴿فَلْيَصُمْهُ﴾ أَمْرٌ، وَالْأَمْرُ لِلْوُجُوبِ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ... - وَذَكَرَ مِنْهَا - وَصَوْمُ رَمَضَانَ..."^(٢)، هُوَ حَدِيثٌ لَا شَكَّ فِي صِحَّتِهِ وَثُبُوتِهِ^(٣).

(١) - وبذا يكون النبي ﷺ قد صام تسع سنوات من الثانية إلى العاشرة للهجرة، والله أعلم. يُنظر: الحنبلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ١٩.

(٢) - البخاري، باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، رقم الحديث ٧.

(٣) - الفتاوى، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٢١ م.



وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَلِكُونِهِ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْإِسْلَامِ خِلَافٌ فِي فَرَضِيَّتِهِ فَضْلاً عَنْ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ^(١).

فصل في حكم العلم بصيام رَمَضانَ

مما تَقَدَّمَ مِنْ نُصُوصٍ تُذَكِّرُ - أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمَوَاطِبُ - أَنَّ الْعِلْمَ بِصِيَامِ شَهْرِ رَمَضانَ وَأَنَّهُ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الدِّينِ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، وَعَلَى كُلِّ عَالِمٍ بِهِ عَارِفٍ بِأَحْكَامِهِ أَبَا أَوْ أَخَا أَوْ مُعَلِّمًا أَوْ مُتَعَلِّمًا.. أَنْ يُفَقِّهَ غَيْرَهُ بِهِ؛ فَهُوَ مِنَ الْفُرُوضِ الْمُؤَقَّتَةِ الَّتِي يَجِبُ الْعِلْمُ بِهَا قَبْلَ حُلُولِ وَقْتِهَا، وَهُوَ - أَيْضًا - مِمَّا يُعْلَمُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ وَمِمَّا يَجِبُ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ عَاقِلٍ أَنْ يَعْتَقِدَهُ وَيَعْمَلَ بِأَحْكَامِهِ حَتَّى يَعْبُدَ اللَّهَ عَلَى بَصِيرَةٍ مِنَ الْعِلْمِ وَبَيِّنَةٍ مِنْ فِقْهِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ^(٢)... فَإِنَّهُ:

أَفْضَلَ مِنْ فِقْهِ كَذَا الْقَوْلُ أَتَى	***	مَا عُبِدَ اللَّهُ بِشَيْءٍ يَأْتِي
مِنْ أَلْفِ أَلْفِ عَابِدٍ يُعَدُّ	***	وَلَفَقِيَّةٍ وَاحِدٍ أَشَدُّ
لَأَكْثَرِ الْعَالَمِ بِالْمَعَانِي	***	أَشَدُّ فِي الْأَمْرِ عَلَى الشَّيْطَانِ
وَقُوعِهَا وَيُخْبِرُنَ بِهَا الْوَرَى ^(٣)	***	يَذَرِي مَصَائِدَ الْعِدَى فَيَحْذَرُ

أَمَّا:

إِذَا لَمْ تَكُنْ بِالْعِلْمِ لِلَّهِ عَامِلًا *** فَأَنْتَ وَإِيَّاهُ كـ "فَنَجَا" وَغَيْلِهَا^(٤)

(١) - الْخَلِيلِي، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامَجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٥ هـ، يَوَاقِفُهُ ١/٨/٢٠٠٤ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِي، بِرَنَامَجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رَمَضانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٦/٩/٢٠٠٧ م.
- الْقَنْوَيْ، بِرَنَامَجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢١/١١/٢٠٠٢ م.

(٣) - السَّالِمِي، عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٤ ص ٣٩٦.

(٤) - فَنَجَا: قَرْيَةٌ عُمَانِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ مِنْ أَعْمَالِ وَلايَةِ بَدِيدٍ مِنَ الْمُنَاطِقَةِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَالْغِيلُ: هُوَ الْمَاءُ الَّذِي يَجْرِي فِي الْوَادِي، وَ"فَنَجَا وَغَيْلِهَا" مِثْلُ عُمَانِيٍّ يَضْرِبُ فِيمَنْ لَا يَسْتَفِيدُ مِنْ مَلِكِهِ أَوْ مَا يَخْصُهُ وَيَنْتَفِعُ بِهِ الْآخَرُ؛ وَسَبَبُ ذَلِكَ أَنَّ غَيْلَ فَنَجَا

فصل في فضائل شهر رمضان

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَعْلَمَهُ كُلُّ مُسْلِمٍ - أَيْضًا - أَنَّ حِكْمَةَ اللَّهِ ﷻ اقْتَضَتْ أَنْ يُفْضَلَ
بَعْضُ مَخْلُوقَاتِهِ عَلَى بَعْضٍ، فَفُضِّلَ بَعْضُ الْعِبَادِ عَلَى بَعْضٍ، وَفُضِّلَ بَعْضُ الرُّسُلِ عَلَى
بَعْضٍ؛ كَمَا يُؤْذِنُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ تِلْكَ الرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾
البقرة: ٢٥٣، وَكَذَا فَضِّلَ بَعْضُ الْأُمَمِ عَلَى بَعْضٍ؛ كَمَا يُؤْذِنُ بِذَلِكَ قَوْلُهُ ﷻ: ﴿ إِلَى
الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ ﴾ الإسراء: ١، وَكَذَا فَضِّلَ بَعْضُ الْأَزْمِنَةِ عَلَى بَعْضٍ
كَأَنَّ فَضْلَ شَهْرِ رَمَضَانَ وَجَعَلَهُ سَيِّدَ الشُّهُورِ؛ وَلِذَا كَانَ هَذَا الشَّهْرُ الْكَرِيمَ فَضَائِلُ
كَبِيرَةٌ وَحِكْمٌ جَلِيلَةٌ^(١)، فَمِنْ فَضَائِلِ هَذَا الشَّهْرِ الْعَظِيمِ وَمَزَايَاهُ:

- أَنْ فِيهِ ابْتَدَأَ أَنْزَالُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ فَهُوَ شَهْرُ الْقُرْآنِ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ

الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ ﴾ البقرة: ١٨٥.

لم يكن يمر بهذه البلدة، فلا تنتفع به هذه البلدة ولا أهلها وإنما ينتفع به غيرها، قلت: ومثله المثل العماني: "بو تحتها
تشوع به"، أي الشجرة المثمرة تلقي ثمارها بعيدا عن أصلها..

قلت: وقد حكى الشيخ سيف الفارسي الفنجوي -حفظه الله- عن أحد قضاة زنجبار أن امرأة جاءتته تشكو إليه
زوجها وتقول: "أنا وزوجي كفنجا وغيلها" -تعني أنه عني- فأحضره القاضي عنده، فطلب الزوج مهلة للعلاج
فأعطاه القاضي إياها، لكنه لم يعالج طوال تلك المدة فطلقها القاضي منه، والله المستعان. يُنظر:

الفارسي، سيف بن محمد. باقات الزهور: فنجا في أهم العصور ص ٣.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، كيف تستثمر رمضان!، "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
- الفتوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٥-٨٦.

- أن فيه ليلة هي خير من ألف شهر، ألا وهي ليلة القدر؛ قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ۚ وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ۚ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ۚ﴾ (٣) القدر: ١ - ٣.

- أن للصائمين الموقنين باباً في الجنة يسمى باب الريان^(١)؛ لقوله ﷺ: "وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّوْمِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرِّيَّانِ"^(٢).

- أن للصائم فيه دعوة مستجابة لا ترد؛ لقوله ﷺ في وسط آيات الصيام: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ ۖ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ ۗ﴾ (البقرة: ١٨٦)^(٣)، وفي حديث عنه ﷺ: "إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً"^(٤).

- يكثر فيه غفران الذنوب، وقبول توبة العباد؛ لأنه شهر تتضاعف فيه العبادة، وتلين فيه قلوب العاصين والمجتريين، وتهش فيه نفوس العابدین والعائدين إلى مناجاة رب العالمين.

- يضاعف الله تعالى فيه للصائمين الأجور، ويرفع به الدرجات^(٥)؛ قال النبي الشكور عليه الصلاة والسلام: "فَاحْبُ أَنْ يُرْفَعَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ"^(٦)،

(١) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٤ م.

(٢) - الربيع، باب: في الصدقة، رقم الحديث ٣٥٤.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/٢٦ م.

(٤) - الحاكم، كتاب: الصوم، رقم الحديث ١٤٨٣.

(٥) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ شعبان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/١٠ م.

(٦) - النسائي، باب: صوم النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ٢٣١٧.

وقال عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ لَأَمْ سِنَانِ الْأَنْصَارِيَّةِ: "إِنَّ عُمْرَةَ فِي رَمَضَانَ تَقْضِي [أي تعدل] حَجَّةً" (١).

- تَفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ، وَتُغْلَقُ أَبْوَابُ النَّارِ، وَتُصَفَّدُ الشَّيَاطِينُ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي رَمَضَانَ: "تُغْلَقُ فِيهِ أَبْوَابُ النَّارِ وَتُفْتَحُ فِيهِ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَتُصَفَّدُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ" (٢) قَالَ وَيُنَادِي فِيهِ مَلَكٌ يَا بَاغِيَ الْخَيْرِ أَبْشِرْ يَا بَاغِيَ الشَّرِّ أَقْصِرْ (٣).

(١) - البخاري، باب: حَجَّ النَّسَاءِ، رقم الحديث ١٧٣٠.

تثنية: جاء في بعض روايات هذا الحديث "...تَقْضِي حَجَّةً مَعِيَ"، أي بزيادة لفظة "مَعِيَ" إلا أن هذه الزيادة شاذة عند شيخنا القنوي -عافاه الله-، والله أعلم. يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٥ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٨/٢٤ م.

(٢) - تثنية: اختلف الناس في تأويل قول النبي ﷺ في الحديث الصحيح الثابت: "وَتُصَفَّدُ فِيهِ الشَّيَاطِينُ" مع ما يُشاهد في واقع الكثير من الناس خلال أيام هذا الشهر من انتهاك لحرمة الشهر، وتسكع في المعاصي، وسعي في الفساد والإفساد. ومن تلك التأويلات أو الاحتمالات الصحيحة التي ذكرها الشيخان الخليلي والقنوي -حفظهم الله-:

أولاً: أنهم يحجزون عن وسوسة الصالحين المتنعين دون غيرهم، فهم المخصوصون بقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾ [الحجر: ٤٢].

ثانياً: ليس المراد في الحديث كل الشياطين وإنما طائفة منهم، وهم المردة، لحيي ذلك صريحاً في بعض الروايات "وَيُصَفَّدُ فِيهِ مَرَدَةُ الشَّيَاطِينِ فَلَا يَخْلُصُوا إِلَيَّ مَا كَانُوا يَخْلُصُونَ إِلَيْهِ فِي غَيْرِهِ" (أحمد، المسند، رقم الحديث ٧٥٧٦)، وأما أتباعهم فإنهم يقومون بدورهم في الوسوسة للناس وفي إضلال الناس.

ثالثاً: أن للمعاصي أسباباً متعددة، فهي ليست محصورة في وسوسة الشياطين، فقد تكون هذه المعاصي بسبب العادات السيئة، وقد تكون بسبب شياطين الإنس وقرناء السوء وقد تكون كذلك بسبب النفوس الخبيثة. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/٢٥ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/٢٦ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٩/١٤ م.

(٣) - أحمد. المسند، حديث رجلٍ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ، رقم الحديث ١٨٠٤٢.

فَحَرِيٌّ بِي وَبِكَ وَبِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ نَتَّخِذَ هَذَا الشَّهْرَ الْكَرِيمَ مِضْمَارَ سَبَاقٍ، وَمِيدَانٍ تَنَافُسٍ، وَقَنْطَرَةَ غُبُورٍ، نَسْلُكُهَا لِنَزِيلِ مَا عَلِقَ بِقُلُوبِنَا مِنْ أَذْرَانِ الذُّنُوبِ وَالْمَعَاصِي، وَنَمْحُو مَا تَرَاكَمَ عَلَى نَفُوسِنَا مِنَ الْهُمُومِ وَالْأَحْزَانِ وَالْأَغْيَانِ^(١)، وَلِنَجِدَّ بِنَاءَنَا الْإِيمَانِيَّ، وَنَتَخَلَّقَ بِخُلُقِ نَبِيِّنا الْكَرِيمِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: رَوَى ابْنُ خُزَيْمَةَ فِي صَحِيحِهِ مِنْ طَرِيقِ سَلْمَانَ الْفَارِسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَطَبَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ فَقَالَ:

« أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ أَظْلَكْتُكُمْ شَهْرًا عَظِيمًا، شَهْرًا مُبَارَكًا، شَهْرًا فِيهِ لَيْلَةٌ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ، جَعَلَ اللَّهُ صِيَامَهُ فَرِيضَةً، وَقِيَامَ لَيْلِهِ تَطَوُّعًا، مَنْ تَقَرَّبَ فِيهِ بِخُصْلَةٍ مِنَ الْخَيْرِ، كَانَ كَمَنْ أَدَّى فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَمَنْ أَدَّى فِيهِ فَرِيضَةً كَانَ كَمَنْ أَدَّى سَبْعِينَ فَرِيضَةً فِيمَا سِوَاهُ، وَهُوَ شَهْرُ الصَّبْرِ، وَالصَّبْرُ ثَوَابُهُ الْجَنَّةُ، وَشَهْرُ الْمَوَاسَاةِ، وَشَهْرٌ يَزْدَادُ فِيهِ رِزْقُ الْمُؤْمِنِ، مَنْ فَطَرَ فِيهِ صَائِمًا كَانَ مَغْفِرَةً لِدُّنُوبِهِ وَعَنْقَ رَقَبَتِهِ مِنَ النَّارِ، وَكَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ مِنْ غَيْرٍ أَنْ يَنْتَقِصَ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ»، قَالُوا: لَيْسَ كُلُّنَا نَجِدُ مَا يُفْطَرُ الصَّائِمَ، فَقَالَ: «يُعْطِي اللَّهُ هَذَا الثَّوَابَ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا عَلَى تَمْرَةٍ، أَوْ شَرْبَةِ مَاءٍ، أَوْ مَذْقَةٍ لَبَنٍ، وَهُوَ شَهْرٌ أَوَّلُهُ رَحْمَةٌ، وَأَوْسَطُهُ مَغْفِرَةٌ، وَآخِرُهُ عِتْقٌ مِنَ النَّارِ...»^(٢).

هَذَا الْحَدِيثُ -وإنْ كَانَتْ كَثِيرٌ مِنْ مَعَانِيهِ صَحِيحَةً فِي ذَاتِهَا، وَإِنْ كَانَتْ بَعْضُ مِنْ جَمَلِهِ ثَابِتَةً عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ فِي مَجْمُوعِهِ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقُولُ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى تَضْعِيفِهِ وَهُوَ الصَّوَابُ، فَهَذَا الْحَدِيثُ عَلَى الصَّحِيحِ لَا يَثْبُتُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ- وَعَلَيْهِ

(١) - الْأَغْيَانُ: الْأَغْطِيَةُ وَالْحُجُبُ، يَقَالُ: غَانَ هَذَا الشَّيْءُ عَلَى قَلْبِي، إِذَا غَطَاهُ، وَفِي الْحَدِيثِ: "إِنَّهُ كَيْفَانُ عَلَى قَلْبِي"، وَمَنْ كَتَبَ شَيْخُنَا الْوَلِيُّ سَعِيدُ بْنُ حَمْدٍ الْحَارِثِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- "إِزَاحَةَ الْأَغْيَانِ عَنْ لُغَةِ أَهْلِ عُمَانَ". يَنْظُرُ:

• ابن دريد. جوهرة اللغة، مادة (غ - ن - و).

• مسلم، باب: اسْتِحْبَابِ الْإِسْتِغْفَارِ وَالِاسْتِغْفَارِ مِنْهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٨٧٠.

(٢) - ابن خزيمة، باب: فضائل شهر رمضان إن صح الخبر، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧٨٠.

فَلَا يَنْبَغِي الْإِثْيَانُ بِهِ فِي الدُّرُوسِ وَالْحُطْبِ إِلَّا مَا ثَبَتَ مِنْ جُمْلِهِ مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ..
وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَعْلَمُ^(١).

فَصَلِّ فِيمَا يَنْبَغِي أَنْ يُسْتَقْبَلَ بِهِ هَذَا الشَّهْرُ الْكَرِيمُ

تَعَرَّفَ - يَا أَخِي، جَعَلَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ خَيْرَ خَلْفٍ لَخَيْرِ سَلَفٍ - أَنَّ السَّلَفَ الصَّالِحَ -
رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - كَانُوا يُعِدُّونَ الْعِدَّةَ لاسْتِقْبَالِ هَذَا الشَّهْرِ الْكَرِيمِ فَيَدْعُونَ اللَّهَ
نِصْفَ الْعَامِ أَنْ يُبَلِّغَهُمْ هَذَا الشَّهْرَ، وَالنِّصْفَ الْآخَرَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُمْ صِيَامَهُ، فَيَنْبَغِي
لِلْمُسْلِمِ أَنْ لَا يُفَرِّطَ فِي مَوَاسِمِ الطَّاعَاتِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ السَّابِقِينَ إِلَيْهَا الْمُتَنَافِسِينَ
فِيهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾ (٣٦) المطففين: ٢٦.

فَجَدِيرٌ بِالْمُسْلِمِ إِذَنْ وَهُوَ يَسْتَقْبِلُ هَذَا الشَّهْرَ الْكَرِيمَ أَنْ لَا يَكْتَفِيَ بِمَجَرَّدِ نِيَّةِ
الصِّيَامِ فَقَطْ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَصْطَحِبَ مَعَهُ بَعْضًا وَكَثِيرًا مِنَ النِّيَّاتِ قَبْلَ وَعِنْدَ دُخُولِ
رَمَضَانَ، مِثْلَ:

* نِيَّةِ خَتَمِ الْقُرْآنِ مَعَ تَدْبِيرِهِ حَقَّ التَّدْبِيرِ؛ فَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَلْقَى جِبْرِيلَ
عَلَيْهِ السَّلَامُ كُلَّ لَيْلَةٍ مِنْ رَمَضَانَ، يَغْرِضُ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ الْقُرْآنَ مَرَّةً فِي كُلِّ عَامٍ،
حَتَّى إِذَا كَانَ الْعَامُ الَّذِي قُبِضَ فِيهِ عَرْضُهُ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ^(٢).

* نِيَّةِ التَّوْبَةِ الصَّادِقَةِ مِنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ؛ فَقَدْ قَالَ الْمُصْطَفَى ﷺ: "رَغِمَ
أَنْفُ رَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ ثُمَّ انْسَلَخَ قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ"^(٣).

(١) - يُنظر:

- القُتُوبِيُّ، فَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٨٥.
- القُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٧/١٠/٢٠٠٥م.
- (٢) - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: كَانَ جِبْرِيلُ يَغْرِضُ الْقُرْآنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٦١٣، ٤٦١٤.
- (٣) - التِّرْمِذِيُّ، بَابُ: قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٦٨.

* نِيَّةُ الْعَمَلِ لِهَذَا الدِّينِ وَنَشْرِهِ وَالدَّعْوَةُ إِلَيْهِ بَيْنَ النَّاسِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ

أَحْسَنُ قَوْلًا مَمَّنْ دَعَا إِلَى اللَّهِ وَعَمِلَ صَالِحًا وَقَالَ إِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ (٣٣)

فصلت: ٣٣.

* نِيَّةُ وَضْعِ بَرْنَامَجٍ مَلِيٍّ بِالْعِبَادَةِ وَالطَّاعَةِ وَالْجِدِّيَّةِ، وَالْإِتِمَامِ بِهِ؛ فَإِنَّ أَحَبَّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ أَذْوَمُهَا وَإِنْ قُلَّ^(١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: وَبِذَا تُذَرِّكُ - أَيُّهَا الْأَخُ الْعَزِيزُ، أَيُّهَا الْأَخْتُ الْعَزِيزَةُ، أَلْهَمَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ التَّوْفِيقَ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ وَأَعَانَنَا عَلَى الْقِيَامِ بِهِ - عِظَمَ خَطَا مَا يَقُومُ بِهِ الْبَعْضُ عِنْدَ الْإِعْدَادِ لاسْتِقْبَالِ هَذَا الشَّهْرِ الْكَرِيمِ، فَتَجِدُ طَائِفَةً مِنْهُمْ تُؤَلِّي وَجْهَهَا شَطْرَ الْأَسْوَاقِ لِتَجْمَعَ مِنْهَا قَدَرُ الْمُسْتَطَاعِ مِنْ حَدِيثِ الْأَكْلَاتِ وَجَدِيدِ الْمُطْعُومَاتِ وَالْمَشْرُوبَاتِ، فَإِذَا مَا جَاءَ رَمَضَانُ كَانَ هَارُهُمْ فِي إِعْدَادٍ وَطَهْيٍ وَكَانَ لَيْلُهُمْ فِي أَكْلِ وَشُرْبٍ ثُمَّ تَنَاقَلَ عَنِ الْعِبَادَاتِ وَتَنَاسَى لِلطَّاعَاتِ.

وَطَائِفَةٌ أُخْرَى تُؤَلِّي وَجْهَهَا شَطْرَ جَدِيدِ الْمُسْتَسَلَّاتِ اللَّيْلِيَّةِ وَالنَّهَارِيَّةِ، أَوْ تُعِدُّ الْعُدَّةَ لِإِقَامَةِ الدَّوْرِيَّاتِ وَتَنْظِيمِ الْمُبَارِيَّاتِ، فَإِذَا مَا جَاءَ رَمَضَانُ كَانَ لَيْلُهُمْ فِي هَوٍ وَلَعِبٍ، وَكَانَ هَارُهُمْ فِي نَوْمٍ وَغَفْلَةٍ عَنْ حَقِيقَةِ مَا يُسْتَعَلُّ بِهِ شَهْرُ الصَّيَامِ، كُلُّ ذَلِكَ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ فَعَلَهُ لِيَصُدَّهُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ، فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ!!

(١) - يُنْظَرُ:

• الرِّبْع، بَاب: أَدَبُ الْمُؤْمِنِ فِي نَفْسِهِ وَالسَّنَنِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧٢٥.
• الْبُخَارِيُّ، بَاب: الْحُلُوسِ عَلَى الْحَصِيرِ وَتَحْوِيهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٩٨٣.

فصل في مدرسة الصيام

لقد شرع الصيام من أجل أن تسمو النفوس البشرية إلى عالم الخير، وأن تترويض على الصفات والملكات النبيلة التي تؤهلها للسعادة في الدارين، وهذه هي حقيقة: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٨٣.

فالصيام مدرسة كبيرة بها الكثير من الدروس العظيمة، فمن تلك الدروس والعبر: أنها تربي في نفس الصائم ملكة التقوى والمراقبة، وملكة الصبر والتحمل، وملكة النظام والمحاسبة، وملكة الرحمة والرفقة والإحسان، وكذلك الشعور بالوحدة الإسلامية^(١).

إضافة إلى كل ذلك فللصوم فوائد صحيّة؛ فهو فرصة لإذابة الشحوم الزائدة، وتطهير الجسم من السموم المترسبة في البدن والتي تحدثها البطنة^(٢)، وقد صدق الحكيم الأول ﷺ في قوله: (صُومُوا تَصِحُّوا)^(٣).

أخي الصائم/ وإذا كان في مدرسة الصيام كل هذه الدروس والحوافز، وكانت جائزة التاج هي العنق من النار، وأنت تقرأ وتعلم ﴿فَمَنْ ذُحِرَ عَنِ النَّارِ وَأَدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ﴾ آل عمران: ١٨٥ ثم تقاعست بعد ذلك عن الاجتهاد في تحقيق أعلى النجاح، والفوز يوم ينقسم الناس إلى فريقين ﴿فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ﴾ الشورى: ٧ ومع ذلك لم تهتم بحاقمة هذه الدورة الإيمانية، فماذا تنتظر أكثر بعد ذلك؟!!

(١) - ينظر:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ١٢٠.
- الخليلي، اغتم شهر النفحات، "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة مشارق الأنوار.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١١ م.
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣ هـ.

(٢) - الخروصي، كهلان بن نيهان. "أسرار الصيام" ندوة طبية شرعية مع الطبيب أبشر مأمون.

(٣) - الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها، رقم الحديث ٢٩٤.

وقَدْ عَلِمْتَ قَوْلَ الْحَبِيبِ ﷺ: "رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ دَخَلَ عَلَيْهِ رَمَضَانُ ثُمَّ انْسَلَخَ قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لَهُ" (١).

فَصْلٌ فِي حِكْمِ الصِّيَامِ

يَا أَخِي الْحَكِيمَ، لَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ لِلْحَكِيمِ ﷺ فِي كُلِّ حَادِثَةٍ حِكْمَةً كَمَا أَنَّ لَهُ فِيهَا حُكْمًا، وَمِمَّا أَخَذَتْ اللَّهُ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ أَنْ شَرَعَ فِي حَقِّهَا الصِّيَامَ، وَهَذَا نَحْنُ نَذْكُرُ بَعْضَ الْحِكَمِ الَّتِي تَتَجَلَّى فِي هَذِهِ الشَّعِيرَةِ الْعَظِيمَةِ (٢):

أ- أَنَّ الصَّوْمَ يُرَبِّي مَلَكَهَ التَّقْوَى فِي النَّفْسِ؛ وَهِيَ الْغَايَةُ الْكُبْرَى مِنَ الصِّيَامِ، بَلْ مِنْ جَمِيعِ الْعِبَادَاتِ أَيْضًا، يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمَفْتِي -حَفِظَهُ رَبِّي-: "فَالْتَّقْوَى هِيَ الْغَايَةُ مِنْ مَشْرُوعِيَةِ الصِّيَامِ، كَمَا أَنَّهَا الْغَايَةُ مِنْ بَقِيَّةِ الْعِبَادَاتِ الَّتِي فَرَضَهَا اللَّهُ ﷻ"؛ قَالَ تَعَالَى خَاتَمًا أُولَى آيَاتِ الصِّيَامِ:

﴿لَمَّا كُمُ تَنْقُونَ﴾ (١٨٣) البقرة: ١٨٣ (٣).

ب- أَنَّ الصَّوْمَ -بِالْإِمْسَاكِ عَنِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ وَالْجِمَاعِ- وَسِيلَةٌ إِلَى شُكْرِ النِّعْمَةِ؛ فَلَا يَعْرِفُ حَقَّ النِّعْمَةِ إِلَّا مَنْ حَرَمَهَا أَوْ مَنَعَ مِنْهَا، وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمَوْلَى فِي قَوْلِهِ جَلَّ وَعَلَا وَسَطَ آيَاتِ الصِّيَامِ:

﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٨٥) البقرة: ١٨٥ (٤).

(١) - الترمذي، باب: قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَغِمَ أَنْفُ رَجُلٍ، رقم الحديث ٣٤٦٨.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. اغْتَنِمَ شَهْرَ النِّفَحَاتِ، "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ". إِيْتَا: مَكْتَبَةُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَانِ ١٥/٩/٢٠٠٧ م.

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٢٧ هـ، يَوْمَانِ ٩/٤/٢٠٠٦ م.

(٤) - فَائِدَةٌ مُهِمَّةٌ: "لَعَلَّ" حَرْفُ تَرْجٍ كَمَا يَقُولُ اللَّغَوِيُّونَ، لَكِنَّا تَأْتِي فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ لِلتَّلْعِيلِ، أَيْ بِمَعْنَى "لَكِي" كَمَا

فِي الْآيَتَيْنِ أَعْلَاهُ ﴿لَمَّا كُمُ تَنْقُونَ﴾ (١٨٣) و﴿وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٨٥) أَي لَكِي تَتَّقُوا، وَلَكِي تَشْكُرُوا،

وَلِذَلِكَ شَوَاهِدٌ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ مِنْهَا قَوْلُ الشَّاعِرِ:

ج- أن الصَّيَّامَ يَكْبَحُ جَمَاحَ الشَّهَوَاتِ، وَيَمْنَعُ مِنَ الْإِنْزِلَاقِ فِي الْمَلَذَّاتِ لَا سِيَّمَا فِي مَيْعَةِ الشَّبَابِ^(١)؛ قَالَ ﷺ: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصَرِ وَأَخْصَنُ لِلْفَرْجِ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ"^(٢).

د- أن الصَّوْمَ مُوجِبٌ لِلرَّحْمَةِ وَالْعَطْفِ عَلَى الْمُحْتَاجِينَ، فَإِنَّ الصَّائِمَ إِذَا ذَاقَ أَلَمَ الْجُوعِ فِي بَعْضِ الْأَوْقَاتِ تَذَكَّرَ مَنْ كَانَ هَذَا حَالُهُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ، فَتَدَبُّ فِي نَفْسِهِ مَشَاعِرُ الرَّقَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَالْإِحْسَانِ تَجَاهَ الْمُحْتَاجِينَ وَالْمُحْرُومِينَ، فَيَسْطُرُ يَدَهُ مِنْ فَضْلِ رَبِّهِ، فَيُنَالُ بِذَلِكَ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ حُسْنِ الْجَزَاءِ عَلَى حُسْنِ الْعَمَلِ، يَقُولُ صَاحِبُ الْقَوَاعِدِ: "وَفَرَضَ سُبْحَانُهُ الصَّوْمَ عَلَى ذَوِي الْفَاقَةِ وَالْأَغْنِيَاءِ لِكَسْرِ شَهْوَةِ النَّفْسِ الَّتِي هِيَ دَابَّةُ الشَّيْطَانِ، وَلِيَعْرِفُوا إِذَا صَامُوا رَمَضَانَ مَا يُقَاسِيهِ ذَوُو الْفَاقَةِ مِنْ شِدَّةِ الْجَمَاعَةِ طُولَ الزَّمَانِ"^(٣). فالقَلْبُ فِي شَبَعٍ وَالبَطْنُ خَمَصَانُ^(٤).

هـ- أن الصَّيَّامَ يُعَلِّمُ الْأُمَّةَ (أفرادًا وجماعات) النَّظَامَ وَالْإِتِّزَامَ وَالْحَزْمَ وَالْجِدِّيَّةَ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى عَارِفٍ بِأَحْكَامِ الصَّيَّامِ -.

وقلتم لنا: كفوا الحروب لعلنا *** نكفوا ووثقتم لنا كل موثق
فلما كففتنا الحرب كانت عهدكم *** كلمع سراب في الفلا متألق

يُنظر: الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣هـ.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكرك"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٨/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - البخاري، باب: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ الْبَاءَةَ فَلْيَصُمْ، رقم الحديث ٤٦٧٨.

(٣) - الجيظالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٦٤.

(٤) - البهلاقي، ناصر بن سالم. ديوان أبي مسلم ص ٣٠٣.

و- أن للصيام فوائد صحيّة وبدنيّة، وقد أخبرنا بذلك الصادق المصدوق قبل أكثر من أربعة عشر قرناً بقوله: "...وَصُومُوا تَصِحُّوا" (١)، ولذا فقد أوصى به الأطباء المحدثون لعلاج الكثير من الأمراض الجسميّة.. ومن فوائد الصيام الصحيّة أنّه يُذيب الشحوم الزائدة بالجسم، ويُطهر المعدة من الرواسب، ويُريح الجهاز الهضمي، وهذا من إعجاز السنّة وأعلام النبوة الصادقة (٢).

وبالجُملة فإن للصوم حكماً كثيرة أكثر مما بان لنا وظهر، لا يحيط بعلمها إلا ربّ العباد، أمّا أنت فـ ﴿قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقَيْنَا إِلَّا هُوَ﴾، وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق، أمّا من لم ينتفع بقليل الحكمة ضره كثيرها، والله أعلم وأحكم.

فصل في حكم تارك الصيام

لقد تعرّفت -أيّها التلميذ الأريب، لا برخت الطاعة- أن صيام شهر رمضان ركن من أركان هذا الدين العظيم، لا يصح إيمان امرئ إلا بالإتيان به اعتقاداً وعملاً، وعليه فإنك تُدرك أن من ترك الصيام فقد أحلّ على نفسه براءة الله وحُدوده في الدُّنيا، وغضبه وعذابه في الآخرة؛ قال تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (٣٩) البقرة: ٢٢٩

ولا يخلو تارك الصيام -مع كونه بالغاً صحيح العقل- من أحد أمرين:

(١) - الربيع، باب: في فضل الصلاة وخشوعها، رقم الحديث ٢٩٤.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذّكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذّكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٤م.

إِمَّا أَنْ يَتْرُكَهُ جُحُودًا لِفَرْضِيَّتِهِ أَوْ إِنْكَارًا لَهُ بِالْكِلْيَةِ: فَهُوَ مُشْرِكٌ مُرْتَدٌّ عَنِ الدِّينِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَرَضَ صِيَامِ رَمَضَانَ رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْخَمْسَةِ الَّتِي لَا يَقُومُ إِلَّا بِهَا جَمِيعًا، وَهُوَ مِمَّا عَلِمَ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ أَيْضًا، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُويُّ - حَفِظَهُ (هـ) وَعَافَاهُ -: "وَمَنْ أَنْكَرَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ يُشْرِكُ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ" (١)، وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ فِيهَا وَنِعِمَّتَ وَهُوَ الْمَطْلُوبُ الْمَحْبُوبُ، وَإِلَّا قُتِلَ مُرْتَدًّا عَنِ الدِّينِ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ تَعَالَى، وَهَذَا حُكْمُ كُلِّ مَنْ أَنْكَرَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ (٢).

وَإِمَّا أَنْ يَتْرُكَهُ تَهَاوُنًا وَتَكَاسُلًا مِنْهُ لَا جُحُودًا وَإِنْكَارًا لَهُ: فَحُكْمُهُ: أَنَّهُ كَافِرٌ كُفْرَ نِعْمَةٍ لَا كُفْرَ شِرْكَ، فَإِنْ الْإِصْرَارَ عَلَى الصَّغَائِرِ يُعَدُّ مِنَ الْكِبَائِرِ، فَكَيْفَ بِالْإِصْرَارِ عَلَى تَرْكِ رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، يَقُولُ الْإِمَامُ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّامِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ -: "فَهَذَا مُنْتَهَكُ حُرْمَةِ رَمَضَانَ، مُضَيِّعٌ لِدِينِهِ هَادِمٌ لِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ إِيْمَا بُنِيَ عَلَى خَمْسٍ أَحَدُهَا الصِّيَامُ، فَلَا يَسْتَقِيمُ إِسْلَامُ الْمَرْءِ إِلَّا إِذَا اسْتَقَامَتْ أَرْكَانُهُ.

(١) - يُنظر:

- الْقُنُويُّ، فتاوى إمام السنة والأصول، ص ٣٩.
- الْقُنُويُّ، "فتاوى ج ٤" بمعهد القضاء الشرعي (سابقا). "مادة سمعية" للجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(٢) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافق ٢٢/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُنُويُّ، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقمه ص ٧.

فَإِنْ وَقَعَ مِنْهُ مِثْلُ هَذِهِ الْخَطِيئَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَذَكَّرَ نَفْسَهُ مِنَ الْهَلَاكِ، وَيَرْجِعَ إِلَى اللَّهِ بِالْمَتَابِ، وَيَقْضِيَ مَا ضَيَّعَ؛ لِأَنَّ الْقَضَاءَ لَازِمٌ عَلَى مَنْ أَفْطَرَ بِعُذْرٍ، فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ أَفْطَرَ بِغَيْرِ عُذْرٍ!! بَلْ هُوَ أَشَدُّ وَأَوَّلَى" (١).

وَعَلَى هَذَا الشَّخْصِ أَنْ يُسْتَتَابَ ثَلَاثًا فَإِنْ تَابَ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالتَّكْفِيرُ عَنْ جَمِيعِ مَا تَرَكَ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ قُتِلَ حَدًّا كَتَارِكِ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ (٢).

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَعَلَى كُلِّ مَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنْ أَيَّامِ هَذَا الشَّهْرِ جُحُودًا أَوْ تَهَاوُنًا أَنْ يَسْتَبِقَ أَيَّامَهُ بِالْمَتَابِ قَبْلَ الْمَمَاتِ، قَبْلَ أَنْ يَتَرَلَ بِسَاحَتِهِ رَبُّهُ الْمُتُونِ بِلاَ خَيْرٍ أَوْ مِيعَادٍ، فَتَحْشَرُجُ الرُّوحُ فِي الْخَلْقُومِ، وَتَدُورُ الْأَعْيُنُ لِمَا يَعْشَى صَاحِبَهَا مِنْ سَكَرَاتِ الْمَوْتِ وَزَفَرَاتِ الرَّحِيلِ، فَيُغْلَقُ بَابُ التَّوْبَةِ، وَحِينَهَا لَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْعَبْدِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا (٣)، فَالْبِدَارَ الْبِدَارَ إِلَى الرَّجُوعِ إِلَى الْعَزِيزِ الْغَفَّارِ قَبْلَ أَنْ يُنَادَى: ﴿لِمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ﴾،

فِيجَابُ: ﴿لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ ﴿١٦﴾ غافر: ١٦

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٥ ص ٢١١. طبعة: مكتبة الإمام السالمي الحديثة والمحققة.

(٢) - ثَنِيَّةٌ مُهِمٌّ: لا يَخْفَى عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ أَنْ مَرَجَعَ تَطْبِيقَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ الْعَمَلِيَّةِ إِلَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَوْ مِنْ يُولِيهِ مِنْ أَهْلِ الْإِخْتِصَاصِ وَالْأَمَانَةِ فِي دَوْلَةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ الْمَسَاسُ بِهَا أَوْ الْإِقْدَامُ عَلَى الْحُكْمِ بِهَا أَوْ تَنْفِيزِهَا مِنْ قَبْلِ بَعْضِ الْأَفْرَادِ بِحُجَّةِ الْغِيَرَةِ وَالْحَسْبَةِ، وَإِلَّا كَانَتِ الْأُمُورُ فَوْضَى وَالدَّمَاءُ تَسِيلُ هَدْرًا..

لَا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لَا سَرَاةً لَهُمْ *** وَلَا سَرَاةً إِذَا جُهَِّاهُمْ سَادُوا

فَإِنْ أَقِيمَتْ عَلَيْهِمُ الْحُدُودُ فِيهَا وَنَعِمَتْ، وَإِنْ أَمْهَلَهُمُ اللَّهُ فَإِنَّهُ لَمْ يَهْمَلَهُمْ، وَعَلَى النَّاسِ أَنْ يَنْزِلُوهُمْ مَا أَنْزَلُوا أَنْفُسَهُمْ فِي أَحْكَامِهِمُ الدُّنْيَوِيَّةِ، فَالْتِهَانُ وَالتَّكَاسُلُ لَهُمَا لِلْمُسْلِمِينَ وَعَلَيْهِمَا عَلَيْهِمْ فِي جَمِيعِ الْمَعَامَلَاتِ الدُّنْيَوِيَّةِ مِنَ الْمَوَاكِلَةِ وَالْمُشَارَبَةِ وَالْمَنَاحِكَةِ وَالِدَفْنِ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا الْوَلَايَةَ خُصَّتْ بِالَّذِي عَدَلَ فِي أَمْرِهِ وَاسْتَقَامَ عَلَى شَرْعِهِ رَبِّهِ.

أَمَّا الْمُنْكَرُ لِهَذَا الرُّكْنِ الْعَظِيمِ فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الرَّدَةِ عَنِ الدِّينِ -وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ- فَتَحْرِي عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْمُشْرِكِينَ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَا يَنْكَحُ وَإِذَا كَانَ مُتَزَوِّجًا فَتُخْرَجُ زَوْجَتُهُ عَنْ عَصَمَتِهِ، وَكَذَا إِذَا مَاتَ لَا يَغْسَلُ وَلَا يَكْفَنُ وَلَا يَصَلَّى عَلَيْهِ وَلَا يَدْفَنُ فِي مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَوَارَاةَ جَيْفَتِهِ لئَلَّا تُؤْذِيَ رَأْسُهَا عِبَادَ اللَّهِ تَعَالَى وَلَا كَرَامَةً.

(٣) - أي فريضة ولا نافلة.

يقول شاعرُ العلماءِ وعالمُ الشعراءِ - رحمه الله - مُزهدًا ومُرغبًا:

وَالْبِدَارَ الْبِدَارَ لِلْمَوْطِنِ الدَّاءِ *** نِمَ حَيْثُ الْحَيَاةُ أَلْقَتْ عَصَاهَا (١)

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: مَنْ تَرَكَ صِيَامَ شَهْرِ رَمَضَانَ لِسَنَةٍ أَوْ لِسَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ مُنْتَهِكًا حُرْمَةَ هَذَا الشَّهْرِ الْمُبَارَكِ وَهَذِهِ الشَّعِيرَةَ الْمَعْظَمَةَ الْمُقَدَّسَةَ ثُمَّ إِنَّهُ ارْغَوَى عَنْ غِيهِ، وَرَجَعَ إِلَى رُشْدِهِ، وَأَتَابَ إِلَى رَبِّهِ، فَإِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ تَوْبَةَ عَبْدِهِ، إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَا يُغْنِيهِ شَيْئًا عَنْ قَضَاءِ دَيْنِ الْخَالِقِ ﷺ مَا دَامَ أَنَّهُ قَادِرٌ وَمُسْتَطِيعٌ، وَلَوْ أَنْ يَقْضِيَ فِي كُلِّ سَنَةٍ شَهْرًا وَاحِدًا.

وَلَا بُدَّ مَعَ ذَلِكَ مِنَ الْكَفَّارَةِ الْمَغْلَظَةِ (وَهِيَ: عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَابَعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مَسْكِينًا)، وَأَوْسَعُ الْأَقْوَالِ وَأَرْخَصُ مَا يُنْذَلُ لِمَنْ صَدَقَ التَّوْبَةُ لِلْمَوْلَى ﷺ أَنْ يُكَفِّرَ كَفَّارَةً وَاحِدَةً عَنْ جَمِيعِ مَا قَدْ سَلَفَ مِنَ الشُّهُورِ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ حَقَّ الْحَمْدِ (٢).

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: مَنْ أَفْطَرَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ وَجَهَلَ عَدَدَهَا فَعَلَيْهِ تَحْرِيرُهَا وَقَضَاؤُهَا إِلَى أَنْ تَطْمَئِنَّ نَفْسُهُ أَنَّ قَضَى مَا عَلَيْهِ مِنَ الْأَيَّامِ الَّتِي تَرَكَ صِيَامَهَا، فَاطْمِئِنَّا الْقَلْبُ مُعْتَبِرٌ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْأُمُورِ، وَاللَّهُ الْمَعِينُ.. وَمِنْ بَدَائِعِ الْجَوْهَرِ:

وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدِ اطْمَأَنَّ *** يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّا (٣)

(١) - البهلائي، ناصر بن سالم. ديوان أبي مسلم ص ٤٥١.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥٤، ٣٥٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافق ٣٠/١٠/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٣٠هـ، ٣١/٨/٢٠٠٩م.

(٣) - يُنظر:

- السالمي، جوهر النظام ج ١ ص ٣٥.

فصل

في مسائل وتنبيهات مختلفة

﴿المسألة الأولى﴾: اختلف العلماء في علة تسمية "رمضان" فقيل: سُمي بذلك لأنه يرمض الذئوب أي يحرقها، وقيل: لأنه وافق رمض الفصال - إذا وجد الفصيل حرّ الشمس من الرمضاء أي من شدة الحرّ، وهذا هو الصحيح عند شيخنا الخليلي - متعه الله بالصحة والعافية - (١).

وقيل: هو مشتق من الرمض، وهو مطر يترل في الخريف يغسل الأرض ويطهرها كما أن هذا الشهر الكريم يغسل الذئوب غسلاً ويطهر النفوس تطهيراً، ومهما كان من أسباب فإن رمضان ينقى هو شهر القرآن والغفران (٢).

﴿المسألة الثانية﴾: لا مانع على المعتمد من إطلاق اسم هذا الشهر الكريم "رمضان" مفرداً بدون إضافته إلى الشهر؛ وعليه فيجوز أن يقال: "رمضان" بدون لفظة "شهر"؛ وذلك لورود النصوص الكثيرة من سنة النبي ﷺ فيها هذا الإطلاق، وقد مرّ معك بعض منها، كقول النبي ﷺ: "من صام رمضان ... ولو علمتم ما في فضل رمضان" (٣)، وقوله: "إذا جاء رمضان" (٤).

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٣٠/١٠/٢٠٠٥ م.

(١) - الخليلي، أخذ بن حنبل. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٢٢.

(٢) - ينظر:

• البهلاوي، نثار الجواهر ج ٥ ص ١٣.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٣.

(٣) - الربيع، باب: في فضل رمضان، رقم الحديث ٣٣١.

(٤) - مسلم، باب: فضل شهر رمضان، رقم الحديث ١٧٩٣.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مَنْسُوبًا إِلَى الْمَعْصُومِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : " لَا تَقُولُوا : رَمَضَانَ ؛ فَإِنَّ رَمَضَانَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ ، وَلَكِنْ قُولُوا : شَهْرُ رَمَضَانَ " ^(١) فَبَاطِلٌ لَا يَصِحُّ وَلَا يَثْبُتُ عَنْ حَامِلٍ لَوَاءِ الدَّعْوَةِ ﷺ ، بَلْ قَدْ نَطَقَتِ السُّنَّةُ بِخِلَافِهِ ، وَهِيَ الْمَعْتَصِدُ ، وَمَا عَدَاهَا فَلَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ دَعَاوَى تُعَوِّزُهَا الْحُجَجُ وَالْبَيِّنَاتُ ^(٢) .

﴿ الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ ﴾ : مِمَّا اتَّفَقَتْ عَلَيْهِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ أَنَّ الصِّيَامَ الْمَفْرُوضَ عَلَيْهَا هُوَ صِيَامُ رَمَضَانَ ، وَاخْتَلَفُوا هَلْ فُرِضَ ابْتِدَاءً أَمْ أَنَّهُ فُرِضَ قَبْلَهُ صِيَامٌ !! فَقِيلَ : فُرِضَ أَوَّلًا صَوْمُ عَاشُورَاءَ ثُمَّ نُسِخَ بِفَرَضِ رَمَضَانَ ، وَاسْتَدْلُّوا لَهُ بِمَا ثَبَتَ أَنَّ الصَّدِيقَةَ بِنْتَ الصَّدِيقِ ﷺ قَالَتْ : " كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ وَتَرِكَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَلَكِنْ فِي صِيَامِهِ ثَوَابٌ عَظِيمٌ " ^(٣) .

وقيل : إِنَّ فُرْضَ صِيَامِ رَمَضَانَ قَدْ شَرِعَ مِنَ الْبِدَايَةِ وَلَمْ يُفْرَضْ قَبْلَهُ صِيَامٌ ، وَأَمَّا أَمْرُهُ ﷺ بِصِيَامِ عَاشُورَاءَ فَمَحْمُولٌ عَلَى التَّدْبِ وَالِاسْتِحْبَابِ لَا عَلَى الْجَزْمِ وَالْإِجَابِ ؛ لِأَنَّهُ لَوْ وَجَبَ وَوَقَعَ لَنُقِلَ بِالتَّوَاتُرِ لِكَوْنِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ الْعَمَلِيَّةِ الْعَامَّةِ عَلَى جَمِيعِ الْأُمَّةِ ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الَّذِي كَانَ يَمِيلُ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْوَلِيُّ سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ الْقَنْوِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ ، وَسَدَّدَ فِي طَرِيقِ الْخَيْرِ خُطَانَا وَخُطَاهُ - إِلَّا أَنَّهُ فَضَّلَ عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ التَّوَقُّفَ حَتَّى التَّثَبُّتِ ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ^(٤) .

(١) - ابن أبي حاتم، التفسير، باب: قوله: شهر رمضان، رقم الحديث ١٦٧٠.

(٢) - يُنظر:

• البهلائي، نثار الجوهر ج ٥ ص ١٣.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٣.

• الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٧).

(٣) - الربيع، باب: صوم يوم عاشوراء والنوافل ويوم عرفة، رقم الحديث ٣٠٩.

(٤) - القنوي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٧ - ٨٨.

﴿المسألة الرابعة﴾: اختلف الفقهاء والمفسرون في صيام رمضان هل كان عزيمة متعينة من البداية أم أن المسلمين كانوا مخيرين بين الصيام والإطعام.

وسبب الخلاف تنازعهم في تأويل قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾ البقرة: ١٨٤، فقيل: إن مدلول الآية أن من أطاق الصيام وقدر عليه فهو مخير بين أن يصوم وبين أن يفتدي إلا أن الصيام أفضل، ثم عزم على الصيام بعد ذلك ونسخ التخيير بقوله ﷻ: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة: ١٨٥

ورأى إمام المفسرين وسيف المناظرين وحجة المتكلمين شيخنا الولي بذر الدين الخليلي - حفظه الله - أن هذه الآية محكمة، فليس هنالك ناسخ ومنسوخ، وهي محمولة في حق من لا يستطيع الصيام إلا بكلفة شديدة ومشقة بالغة، وأن المقصود بقوله: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ يتكلفونه، فمن كانت هذه حاله فله أن ينتقل حينئذ من الصيام إلى الفدية والإطعام تصديقاً لقوله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥^(١).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ٤ (لهاوى: الوقف والوصية) ص ٧٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ١٢/٤/٢٠٠٠م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٠/٢/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٢/٩/٢٠٠٨م.

البَابُ الثَّانِي: فِي ثُبُوتِ شَهْرِ الصَّيَامِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأَتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (١٨٩) البقرة: ١٨٩

فَصْلٌ فِيمَا تَثَبُّتُ بِهِ الشُّهُورُ الْعَرَبِيَّةُ

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُ الْحَصِيفُ - أَنَّ جَمِيعَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ مَنْوُطَةٌ بِالْأَشْهُرِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَمَرِيَّةِ الْهَلَالِيَّةِ بِدَلَالَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ - فِي جَوَاهِرِهِ: "جَعَلَ الْأَشْهُرَ الْهَلَالِيَّةَ هِيَ الْمَعْنِيَّةُ فِي الْمَوَاقِيتِ الدِّينِيَّةِ لِلنَّاسِ وَمِنْهَا: الصَّيَامُ"^(١)، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ أَنَّ الشَّهْرَ الْعَرَبِيَّ إِمَّا أَنْ يَكُونَ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَذَلِكَ يَتَحَدَّدُ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ آخِرِ الشَّهْرِ^(٢).

فَعَلَى ذَلِكَ يَنْبَغِي لِلنَّاسِ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ الْيَوْمِ الثَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ قَمَرِيٍّ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَطْلُعُ مِنْهُ الْهَلَالُ جِهَةَ الْقَرْبِ، بَلْ إِنَّ هَذَا الْأَمْرَ مِنَ الْفُرُوضِ الْكِفَائِيَّةِ الَّتِي تَجِبُ عَلَى مَجْمُوعِ الْمُسْلِمِينَ، فَمَنْ قَامَ بِهِ مِنْهُمْ أَثِيبَ وَأُجِرَ، وَأَسْقَطَ الْفَرَضَ عَنِ الْبَاقِينَ، وَإِنْ تَرَكَهُ الْجَمِيعُ هَلَكُوا جَمِيعًا، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٣).

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. جَوَاهِرُ التَّفْسِيرِ ج ٢ ص ١٩.

(٢) - يُنْظَرُ:

• الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوْمَانِ ١٢/١١/٢٠٠٤م.

• الْجِيطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٦٧.

• الْكَنْدِي، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣هـ / يَوْمَانِ ٢٠٠٢م (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٨).

(٣) - يُنْظَرُ:

﴿تنبية﴾: بما أن مدار الأحكام الشرعية على الأشهر القمرية الهلالية فعلى المسلمين أن لا يقصروا اهتمامهم في الرؤية على مطلع شهر رمضان ومخرجه فقط؛ لأن هناك من الأحكام الشرعية ما يترتب على دخول غيره من الأشهر القمرية - كما علمت من الآية الكريمة - كالحج وأشهره، وإخراج زكاة الأموال، وعِدَّة النساء، وصيام الكفارات...

بل إن الخطأ قد يقع في رجب وشعبان ويؤثر - أيضاً - في دخول رمضان، ومن هنا كان تحوي رؤية هلال أشهر العام فرضاً واجباً على مجموع هذه الأمة^(١).

اقرأ وتذكر

قَالَ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ

﴿يونس: ٥﴾

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.
- القنوي، رفع الإشكال عن بعض المسائل المتعلقة برؤية الهلال ص ١٧٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٤م.

(١) - ينظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ ذو القعدة ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٨م.

فصل فيما يثبت به شهر الصيام

اعلم - أيها المترقب البصير، حُبَّ الله إليَّ وإليك الإيمان - أن شهر الصيام والقيام يثبت بإحدى طرق شرعية ثلاث - وكذا الخروج منه - وهي: الرؤية، والإخبار، والإتمام^(١)، والأصل في هذا قول المعلم الأول والمرشد الأعلى عليه السلام: " لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى ترووه، فإن غمى عليكم فأقدروا له"، وفي رواية أخرى: " فأتوا ثلاثين يوماً"^(٢)، فأليك بيانا بعد إجمال..

فصل في الرؤية

وهي رؤية المرء هلال الشهر بنفسه، وإن لم يره غيره، فهو متعبد بنفسه صوماً وإطاراً في ما قامت عليه الحجة بأم عينيه، ولو ردت شهادته لأي سبب أو أي قاذح فيبقى الوجوب متعلقاً بذمته دون سائر الناس؛ لأنه قد صدق فيه قول المولى جل وعلا: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة: ١٨٥، فلا شهادة أكبر من رؤية البصر، فيجب على معاين الهلال العمل بما قامت عليه حجة العلم، ولا يجوز له الرجوع من العلم إلى الجهل ولا من اليقين إلى الشك، وهذا الرأي - ولا شك - هو **المعتمد عند الشيخين** - حفظهما الله -^(٣).

(١) - تبيين: يعبر بعض العلماء بأن الشهر يثبت بإحدى طريقين: إما الرؤية أو إكمال شعبان، وهو تفنن في العبارة؛ وإلا فالمودى واحد لأن هؤلاء يدخلون الطريق الثاني (الإخبار) في الرؤية؛ لأنه في الحقيقة إخبار عن الرؤية، وقد اخترنا التفصيل لما اقتضاه المقام من تفصيل، ولا مشاحة في الاصطلاح. يُنظر:

- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٨).
- (٢) - الربيع، باب: النهي عن الصيام يوم العيدين ويوم الشك، رقم الحديث ٣٢٧.
- (٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٠٩.
- الفتاوى، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٤.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م (مذكرة خاصة ص ١٨).

يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتَى -حِفْظُهُ رَبِّي-: "وَعَلَيْهِ فَإِنَّ رُؤْيَا الْإِنْسَانِ بِنَفْسِهِ حِجَّةٌ عَلَيْهِ فَهُوَ مُتَعَبَّدٌ بِمَا رَأَاهُ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يُكَذِّبَ نَفْسَهُ، فَيَلْزِمُهُ الصَّوْمُ وَالْإِفْطَارُ، وَإِنَّمَا يُفْطَرُ مُتَخَفِّيًا حَتَّى لَا يُسَاءَ بِهِ الظَّنُّ، وَلَهُ أَنْ يُجْهَرَ بِصَوْمِهِ وَيَمْسِكَ عَنْ سَائِرِ الْمُفْطَرَاتِ، هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الرَّاجِحُ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا وَأَكْثَرُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ، وَالرَّسُولُ ﷺ يَقُولُ: "صُومُوا لِرُؤْيَايَ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَايَ"، وَهَذَا قَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِ اللَّهُ قَدْ رَأَى الْهِلَالَ، فَهُوَ مُتَعَبَّدٌ بِمَا رَأَاهُ"^(١).

فصل في الإخبار

تَفَقَّهَ أَهْلُهَا الْمُبْلَغُ الصَّادِقُ أَنَّ لِلْإِخْبَارِ بِرُؤْيَا الْهِلَالِ ثَلَاثَ طُرُقٍ، وَهِيَ كَالآتِي:
الطَّرِيقَةُ الْأُولَى / خَبَرُ الْعَدْلِ الْوَاحِدِ:

وَهُوَ عِنْدَ أَصْحَابِنَا حِجَّةٌ فِي الصَّوْمِ دُونَ الْإِفْطَارِ، يَقُولُ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ -حِفْظُهُ اللَّهُ-: "وَلَا شَكَّ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْأَخْذِ بِقَوْلِ وَاحِدٍ قَوْلٌ قَوِيٌّ جَدًّا"^(٢).

وَيَذْكُرُ صَاحِبُ الْقَوَاعِدِ -رَحِمَهُ اللَّهُ- عِلَّةَ تَفْرِيقِ الْأَصْحَابِ بَيْنَ الشَّهَادَةِ فِي الصَّوْمِ وَالشَّهَادَةِ فِي الْإِفْطَارِ بِقَوْلِهِ: "وَقِيلَ: إِنَّمَا رَدُّوا شَهَادَةَ الْعَدْلِ فِي الْإِفْطَارِ وَأَجَازُوهَا فِي الصَّوْمِ؛ لِأَنَّهُ فِي الصَّوْمِ شَهِدَ عَلَى نَفْسِهِ وَفِي الْإِفْطَارِ شَهِدَ لِنَفْسِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٣).

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٠٩.

(٢) - وَالذَّلِيلُ عَلَى اعْتِبَارِ الْوَاحِدِ فِي الدُّخُولِ عِنْدَ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا هُوَ حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ الَّذِي جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: أَبْصَرْتُ الْهِلَالَ اللَّيْلَةَ، قَالَ: أَتَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: يَا بِلَالُ أَدْنِ فِي النَّاسِ فَلْيَصُومُوا غَدًا"، وَلَكِنْ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ -حِفْظَهُ اللَّهُ- عُلِقَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: "حَدِيثُ الْأَعْرَابِيِّ ضَعِيفٌ"، إِلَّا أَنْ الْاسْتِدْلَالَ عَلَى الْحُكْمِ يَبْقَى قَائِمًا بِأَدْلَةٍ أُخْرَى. يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرِئَاسَةِ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٧م.
- الْفَتْوَوِيُّ، جُلُوسَةُ الْمَرَاةِجَةِ بِمَكْتَبِ فَضِيلَتِهِ (بِتَارِيخِ: ٢٢ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠هـ - ٨/١٢/٢٠٠٩م).
- الْفَتْوَوِيُّ، اتِّصَالُ هَاتِفِي بِفَضِيلَتِهِ، تَارِيخِ: ١٠ مُحْرَمٍ ١٤٣١هـ - الْمَوَاقِفُ ٢٧/١٢/٢٠٠٩م.
- النَّسَائِيُّ، بَابُ: قَبُولِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ الْوَاحِدِ عَلَى هِلَالِ شَهْرِ رَمَضَانَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٠٨٦.

الطريقة الثانية/ خبر العدلين الاثنين:

وهما حجة في وجوب الصيام والإفطار إذا شهدا أنهما رأيا الهلال بعد مغيب شمس التاسع والعشرين، والحمد لله رب العالمين.

الطريقة الثالثة/ الشهرة:

الشهرة أو الاشتهار هي تواتر الخبر برؤية الهلال، وأقل الشهرة في الصيام ثلاثة أشخاص من أهل الجملة، أي ولو لم يكونوا عدولاً ما لم تكن هنالك ريبة في شهادتهم، ويفطر بقول خمسة من أهل الجملة إن لم يسترأوا أيضاً، فإذا تحققت الشهرة بالرؤية كانت حجة في الصيام والإفطار^(١).

﴿تنبية مهم﴾: يثبت دخول الشهر وتقوم الحجة بتصديق الإخبار بالرؤية بطريقه الثلاث (العدل، والعدلين، والشهرة) ما لم يكن هنالك ما يحيل الرؤية أو يكذب هذه الشهادة في الواقع، فرؤية الهلال إنما هي مع إمكان هذه الرؤية، أما مع تعذر هذه الرؤية فيستحيل أن يقال بأنه رئي الهلال، فلو شهد مئة شخص بأنهم رأوا الهلال ولكنهم ذكروا أنهم رأوه في جهة ليست هي جهة ظهور الهلال فترد شهادتهم لمصادمتها الواقع.

وكذا من أسباب رد الشهادة أن يكون هناك غيم متراكم أو غبار كثيف تستحيل معه الرؤية، أو قرّر علم الفلك استحالة رؤية القمر؛ لأن الهلال لم يولد أصلاً، أو لغروبه قبل مغيب الشمس أو عند مغيب الشمس أو بعد مغيب الشمس بفترة

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٧٤.

• الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م (مذكرة خاصة ص ١٩).

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكّر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.

قَصِيرَةٌ جَدًّا، وَأَقْلُ مُدَّةٍ زَمْنِيَّةٍ تَلْزَمُ لِلتَّمَكُّنِ مِنْ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ هِيَ أَنْ يُمْكُثَ بَعْدَ مَغِيبِ الشَّمْسِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ دَقِيقَةً كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بَعْضُ الْفَلَكَيِّينَ^(١).

(١) - جريدة عمان، بيان للفلكي يوسف بن زاهر السالمي نائب رئيس الجمعية الفلكية العمانية، ومسؤول مرصد الحوقين الفلكي. العدد الصادر بتاريخ: ١٢ / ٨ / ٢٠٠٩م.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: رد الشهادة لا يلزم منه نفي العدالة؛ إذ لرد الشهادة أسباب أخرى غير نفي العدالة، فقد يحيل العلم والعقل رؤية الهلال ومع ذلك يعتذر لمن ادعى الرؤية من العدول، فربما يكونوا قد رأوا شبحاً من الأشباح فتخيّلوه هلالاً، أو رأوا طائراً أو كوكباً أو سحابة أو ميضاً من شيء يسبح في الفضاء... فقالوا بأنهم رأوا الهلال..

وَأَقِعةً: وفي هذا يقول مفتي الديار العمانية وعضو لجنة استطلاع الأهلة -أبقاه الله-: "وقبل بضع سنوات وصلتنا خبرٌ بأن عشرة من الناس أو أحد عشر من بينهم كثير من الثقة رأوا هلال الفطر، وكثير من الناس قالوا بأن هؤلاء هم ثقةٌ عدولٌ ويعول عليهم، لكن كان علم الفلك يقتضي بأنه يستحيل أن يُرى الهلال، فنحن رَفَضْنَا شهادتهم وقد اكتشفوا في اليوم التالي أنهم كانوا مُحْطِئين واعترفوا بأنفسهم أنهم كانوا مُحْطِئين؛ إذ الجهة التي حَدَّدُوا فيها رؤية الهلال لم يكن الهلال في نفس ذلك السَّكَّان.. وهذا ممَّا يَدُلُّ على أنهم رأوا شبحاً من الأشباح فتخيّلوه هلالاً وارْتَسَمَ في أذهانهم أنهم رأوا الهلال، فلذلك عندما نظروا إليه في اليوم الثاني وجدوا أن الهلال ظهر في غير تلك الجهة بَعَيْنِهَا التي قالوا بأنهم رأوه فيها".

وفي وَاقِعةٍ أُخْرَى يقول الأستاذ محمد بن سعيد المعمرى: "وردت شهادة من امرأتين من إحدى ولايات السلطنة بأنهن رأتا الهلال، فأبلغن اللجنة المختصة بهذه الشهادة، وعند تمحيص حيثيات تلك الرؤية تبين للفلكيين أن ما رآته المرأتان لم يعد كونه وميض طائفة مرت أثناء الترائي، ولم يكن هلالاً".

لَطِيفَةٌ: نقل صاحب وفيات الأعيان أنه قد تراءى هلال شهر رمضان جماعة من الناس فيهم أنس بن مالك رضي الله عنه وقد قارب المئة من العمر، فقال أنس: قد رأيته، هو ذاك، وجعل يشير إليه فلا يرويه، ونظر إياس بن معاوية القاضي المعروف بذكائه إلى أنس وإذا شعرة من حاجبه قد انثنت، فمسحها إياس وسواها بحاجبه، ثم قال له: يا أبا حمزة، أرنا موضع الهلال، فجعل ينظر ويقول ما أراه!! يُنظر:

- ابن خلكان، وفيات الأعيان، ترجمة القاضي إياس ج ١ ص ٢٥٠.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.
- المعمرى، إضاءات حول استطلاع الأهلة ومنهج وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في دخول الأشهر المحرمة/ موقع الهجرة، الرابط:

يقول العلامة المفتي العام لسلطنة عُمان -مَتَعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ-: " وَلَمَّا كَانَ عَلِمُ الْفَلَكَ بِهَذَا الْقَدَرِ فَإِنَّهُ وَلَا رَبَّ عِنْدَمَا يَقَرُّرُ اسْتِحَالَةَ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ لَا بُدَّ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ؛ إِذْ تُضَبِّطُ بِهِ الشَّهَادَةُ فَيُجْمَعُ مَا بَيْنَ دَلَالَةِ النَّصِّ مِنْ حَيْثُ الْأَخْذُ بِالرُّؤْيَةِ وَالتَّغْوِيلُ عَلَيْهَا عِنْدَمَا تُثَبَّتُ وَبَيْنَ دَلَالَةِ الْفَلَكَ بِحَيْثُ تُعْتَبَرُ الرُّؤْيَةُ غَيْرَ ثَابِتَةٍ، وَالشَّهَادَةُ مُضْطَرِبَةٌ، عِنْدَمَا تَكُونُ هَذِهِ الشَّهَادَةُ مُتَصَادِمَةً مَعَ دَلَالَةِ الْفَلَكَ "(١).

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ ما قولكم فيمن غاب سمعه وبصره، كيف يكون صيامه؟

الجَوَابُ/ مَنْ غَابَ سَمْعُهُ وَبَصَرُهُ يُنَبِّهُ بِحُضُورِ شَهْرِ الصَّوْمِ بِمَا يُمْكِنُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ انْتَبَاهُهُ فَالتَّكْلِيفُ سَاقِطٌ عَنْهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

فَصْلٌ فِي الْإِتِمَامِ

تَفَقَّهَ -يا أخي المسلم، أَمَّ اللَّهُ عَلَيْكَ نِعْمَتَهُ- أَنَّ ثَالِثَ طُرُقِ دُخُولِ الشَّهْرِ هُوَ إِتِمَامُ الشَّهْرِ السَّابِقِ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، وَذَلِكَ عِنْدَمَا لَا تَكُونُ هُنَالِكَ رُؤْيَةً ثَابِتَةً لِلْهَلَالِ بَعْدَ مَغِيبِ شَمْسِ التَّاسِعِ وَالْعِشْرِينَ، وَهَذَا مَا يَنْطَبِقُ فِي دُخُولِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَخُرُوجِهِ عَمَلًا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: " فَإِنْ غُمِّيَ عَلَيْكُمْ فَأَقْدَرُوا لَهُ"، وَفِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: " فَأَتَمُّوا ثَلَاثِينَ يَوْمًا "(٣).

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، كَلِمَةٌ لِمَسَامَحَتِهِ أَلْقَاهَا فِي مَنَاسِبَةٍ رَصَدَ هَلَالَ شَوَّالِ ١٤٢٧هـ.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ شَعْبَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/١٠/٢م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٦/٩/٢٥م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٦/١٠/٢٢م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٧/٩/١٣م.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١١.

(٣) - الرَّبِيعُ، بَابُ: النَّهْيُ عَنِ الصَّيَامِ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ الشُّكْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٢٧.

خَاتِمَةٌ

وإليك ما قاله الثور السالمي - رحمه الله - من فرائد فاحفظها واشدّد بها يدا، تكن لك ذخراً وذكري:

لَهُ كَمَالُ شَهْرِ شَعْبَانَ سَبَبٌ	***	ورؤية الهلال فالصوم وجب
يَصُومُهُ حَتَّى يُتِمَّ عَدَدًا	***	أو أن يرى هلال شوال بدا
أو شهرة أو شهد العدلان	***	وفي مقال واحد قولان ^(١)

﴿فائدة﴾: من السنة القولية لمن رأى الهلال أن يقول كما كان الرسول ﷺ يقول، يُكَبِّرُ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يَدْعُو بِهَذَا الدُّعَاءِ: " الْحَمْدُ لِلَّهِ، لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ خَيْرَ هَذَا الشَّهْرِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ سُوءِ الْقَدْرِ، وَمِنْ شَرِّ يَوْمِ الْمُحْشَرِ " ^(٢).

وله أن يقول -أيضاً-: " اللَّهُمَّ أَهْلِلْهُ عَلَيْنَا بِالْيَمَنِ وَالْإِيمَانِ وَالسَّلَامَةِ وَالْإِسْلَامِ رَبِّي وَرَبُّكَ اللَّهُ " ^(٣)، وهذا غير مختص بهلال رمضان وشوال وإنما هو شامل لكل هلال يراه الإنسان مع بداية كل شهر قمري خلال العام، وعلى الله التكلان.

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٦٩.

(٢) - الربيع، باب: في الدعاء، رقم الحديث ٤٩٢.

(٣) - الترمذي، باب: ما يقول عند رؤية الهلال، رقم الحديث ٣٣٧٣.

فصل في اختلاف المطالع

تعرف - يا طالب الرشد، لازمتك مطالع السعد - أن اختلاف مطالع القمر من حيث الحقيقة لا نزاع فيه، فهو أمر واقع ومُشاهد بين البلاد البعيدة كاختلاف مطالع الشمس، ولا خلاف في أن للإمام أو الحاكم الأمر بالصوم أو الإفطار بما ثبت لديه؛ لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف، وأجمعوا أنه لا يُراعى ذلك في البلدان النائية جداً كالأندلس والحجاز، وأندونيسيا والمغرب العربي^(١).

وإنما اختلفوا في الأخذ باختلاف المطالع في إثبات الصوم والإفطار بين البلدان المختلفة والمتباعدة إذا ثبتت رؤية الهلال في إحدى تلك الأقطار، والقول الفصل هو اعتبار هذا الاختلاف الطبيعي في الحكم الشرعي، وهو مذهب الجمهور، يقول شيخ المفسرين الخليلي - حفظه الله -: "وإنما الذي عولنا عليه هو رأي جمهور الأمة سلفاً وخلفاً، وقد درج عليه معظم أصحاب المذاهب الأربعة، ولا يزال أساطين علمائهم الجامعين بين العقول والمنقول يعولون عليه في فتاواهم، ويرشدون إليه سائليهم"^(٢)، ويقول شيخ المحدثين القنوي - عافاه الله -: "والقول الصحيح أنه لا بد من القول باختلاف المطالع، إذ إن القول بخلاف ذلك ظاهر بطلانه" ويقول - حفظه الله - في "رفع الإشكال": "وهذا هو القول الحق الحقيقي بالقبول"^(٣)؛ لأن هذا الرأي هو الذي ورد به النص ويقضي به النظر...

(١) - يُنظر:

- الخليلي، "جواب مطول: مطبوع حول مسألة الأهلة معتمد بتاريخ: ٨ ذي الحجة ١٤٣٠هـ" لدى الكاتب نسخة منه ص ٩، ١٨.
- القنوي، رفع الإشكال عن بغض المسائل المتعلقة برؤية الهلال ص ٨٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافق ١٣/٩/٢٠٠٧م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. "جواب مطول: مطبوع حول مسألة الأهلة معتمد بتاريخ: ٨ ذي الحجة ١٤٣٠هـ" لدى الكاتب نسخة منه ص ١٨.

(٣) - القنوي، سعيد بن مبروك. رفع الإشكال عن بغض المسائل المتعلقة برؤية الهلال ص ١.

أما النص:

فَمِنَ الْكِتَابِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ (البقرة: ١٨٥)، وَمَفْهُومُ الْآيَةِ أَنَّ مَنْ لَمْ يَشْهَدْ الشَّهْرَ لَمْ يَلْزَمُهُ الصَّوْمُ^(١).

وَمِنَ السُّنَّةِ مَا ثَبَتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ"، وَمَفْهُومُ الْحَدِيثِ أَنَا إِذَا لَمْ نَرَهُ لَمْ يَلْزَمْنَا صَوْمٌ وَلَا إِفْطَارٌ حَتَّى تُكْمَلَ الْعِدَّةُ^(٢).

وَكَذَا مِنْ السُّنَّةِ مَا ثَبَتَ عِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِمْ أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ بِنْتَ الْحَارِثِ بَعَثَتْ كُرَيْبًا مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ إِلَى مُعَاوِيَةَ بِالشَّامِ، قَالَ: فَقَدِمْتُ الشَّامَ فَقَضَيْتُ حَاجَتَهَا ثُمَّ قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فِي آخِرِ الشَّهْرِ فَسَأَلَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ﷺ: مَتَى رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ؟ فَقُلْتُ: رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ، فَقَالَ: أَنْتَ رَأَيْتَهُ؟ فَقُلْتُ: نَعَمْ، وَرَأَاهُ النَّاسُ وَصَامُوا وَصَامَ مُعَاوِيَةُ، فَقَالَ: لَكِنَّا رَأَيْنَاهُ لَيْلَةَ السَّبْتِ فَلَا نَزَالَ نَصُومُ حَتَّى نُكْمِلَ ثَلَاثِينَ أَوْ نَرَاهُ، فَقُلْتُ: أَوْ لَا تَكْتَفِي بِرُؤْيَا مُعَاوِيَةَ وَصِيَامِهِ؟ فَقَالَ: "لَا، هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-"^(٣).

وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ: "هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-" لَهُ حُكْمُ الرَّفْعِ بِالْإِجْمَاعِ، وَهَذَا عَمَلُ السَّلَفِ -رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ- وَلِذَا قَالَ الْإِمَامُ

(١) - الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافِهِ ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْبُخَارِيُّ، بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهِلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧٧٦.
- مُسْلِمٌ، بَابُ: وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَا الْهِلَالَ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَا الْهِلَالَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٠.
- الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَا الْهِلَالَ ص ٨٥.

(٣) - يُنْظَرُ:

- مُسْلِمٌ، بَابُ: بَيَانِ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ يَبْدُو لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لِمَا بَعْدَ عَنْهُمْ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٩.
- التِّرْمِذِيُّ، بَابُ: مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَاهُمْ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٢٩.

الترمذي بعد روايته ثم تصحيحه لهذا الحديث: "وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَتُهُمْ".

وهذا هو المفهوم -أيضاً- مِنْ تَبْوِيبِ أئِمَّةِ السُّنَّةِ لِأَحَادِيثِ الْبَابِ، فَقَدْ بَوَّبَ لَهُ الْإِمَامُ مُسْلِمٌ بِقَوْلِهِ: بَاب: يَبَيِّنُ أَنَّ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤْيَتُهُمْ وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهَلَالَ يَبْلَدُ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لِمَا بَعْدَ عَنْهُمْ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِقَوْلِهِ: بَاب: مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤْيَتُهُمْ^(١).

وَلَمْ يُؤَثِّرْ عَنِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ وَلَا غَيْرِهِمْ مِنَ الصَّحَابَةِ أَجْمَعِينَ أَنَّهُمْ كَانُوا يُرْسِلُونَ الرُّسُلَ إِلَى الْبُلْدَانِ الْأُخْرَى لِيَعْلَمُوا مِنْهُمْ مَتَى رَأَوْا الْهَلَالَ، لِيَقُومُوا بِقَضَاءِ الْأَوَّلِ مِنْ رَمَضَانَ فِي حَالِ ثُبُوتِ الرُّؤْيَةِ هُنَاكَ، وَهَكَذَا مَا كَانُوا يَكْتُبُونَ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالَ مَعَهُمْ إِلَى بَقِيَّةِ الْمَنَاطِقِ الَّتِي كَانَتْ دَاخِلَةً تَحْتَ الدَّوْلَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَلَوْ كَانَ الْعَمَلُ عِنْدَهُمْ عَلَى عَدَمِ اعْتِبَارِ الْاِخْتِلَافِ الطَّبِيعِيِّ فِي الْمَطَالِعِ لَثَبَتَ ذَلِكَ عَنْهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ خَيْرُ الْقُرُونِ وَهُمْ أَحْرَصُ النَّاسِ عَلَى دِينِهِمْ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ عَلِمَ أَنَّهُ قَدْ اسْتَقَرَّ مَعَهُمُ الْإِجْمَاعُ الْعَمَلِيُّ عَلَى اعْتِبَارِ الْاِخْتِلَافِ فِي الْمَطَالِعِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَقَّ حَمْدِهِ^(٢).

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٤-٣١٥.
- بِرَنَامَج: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ"، تَقْدِيمُ وَحَوَارِ الدُّكْتُور كِهْلَانِ الْخُرُوصِي - تَلْفِزْيُونِ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، تَارِيخ: ٤ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م، لِقَاءٌ مَعَ سَمَاحَةِ الْمَفْتِي وَخُتَمِصِينَ فِي عِلْمِ الْفَلَكَ.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ شَعْبَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢/ ١٠/ ٢٠٠٥م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، "جَوَابُ مَطْوُولٍ: مَطْبُوعٌ حَوْلَ مَسْأَلَةِ الْأَهْلِ مُعْتَمِدٌ بِتَارِيخ: ٨ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠هـ" لَدَى الْكَاتِبِ نَسَخَةٌ مِنْهُ ص ١٨.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢م.

وأما النظر:

فهو أن هناك من الأحكام الشرعية ما عُلّق أدائه على بعض الظواهر الحسية الطبيعية التي يشاهدها الناس ويتعبدون بأدائها والقيام بها حسب ما يرويه كل في مكانه، وذلك كالطُلوع والغروب والزوال ورؤية الأهلة ونحوها، ولا يصح أن يفرق بين عبادة وأخرى من هذه العبادات من غير بينة أو مخصص شرعي، فمثلاً زوال الشمس في بلد ما يقتضي وجوب صلاة الظهر في تلك البلد وما كان من البلدان متفقاً معها في الوقت، ولا يقتضي ذلك وجوبها في جميع البلدان، وكذلك طلوع الفجر في بلد ما لا يعني وجوب الإمساك على جميع أهل الأرض، ومثل ذلك غروب الشمس في بقعة من الدنيا لا يقتضي جواز الأكل للصائم في كل مكان، ولا وجوب صلاة المغرب على جميع أهل الأرض..

ورؤية الهلال من ضمن هذه الظواهر الطبيعية التي عُلقت بها بعض العبادات، فصيام رمضان وخروجه منوط برؤية الهلال، وكما يتعبد كل مكلف بصلاة المغرب عند غروب الشمس في المكان الذي هو فيه كذلك يتعبد بصوم رمضان عند رؤية الهلال في المكان الذي هو فيه.

وكما يتعبد كل مكلف بابتداء يوم الصيام عند طلوع الفجر الصادق في البلد التي هو فيها وبالإفطار عند غروب الشمس في البلد التي هو فيها بالإجماع، فكذلك القياس يوجب أن يتعبد بابتداء شهر الصيام وبانتهائه في البلد التي هو فيها والبلدان التي هي قريبة منها ما لم تختلف المطالع^(١)، يقول صاحب التل وغيره: "والبلاذ إن لم

(١) - أي إذا كان هذا الحكم ثبت في الإمساك والإفطار اليومي بالإجماع ومن غير نزاع فليكن كذلك في الصوم والإفطار الشهري ولا فرق بينهما؛ فإن قوله ﷺ: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته" هو كقوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ البقرة: ١٨٧ يقول صاحب كتاب الغذب الزلال: "ومن ادعى الفرق فعليه بالدليل المقبول شرعاً وهيئة وعقلاً..". يُنظر:

تُخْتَلَفُ مَطَالِعُهَا كُلُّ الْاِخْتِلَافِ وَجَبَ حَمْلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الرُّؤْيَةِ^(١)، وَهَذَا مَعْنَى مَا جَاءَ فِي الْأَثَرِ الصَّحِيحِ مَعْنَاهُ: "إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ هِلَالَهُمْ" ..

وَلَاخْتِلَافٍ مَطْلَعِ الْهِلَالِ	***	تُخْتَلَفُ الْأَحْوَالُ مِنْ شَوَالٍ
فَهَؤُلَاءِ عِنْدَهُمْ صِيَامٌ	***	وَهَؤُلَاءِ أَفْطَرُوا وَقَامُوا
وَذَاكَ مَعْنَى مَا رُوِيَ مَقَالَهُمْ	***	(لِكُلِّ قَوْمٍ يَا أَخِي هِلَالُهُمْ) ^(٢)

﴿فَائِدَةٌ﴾: كُلَّمَا اتَّجَهْتَ الْبِلَادُ إِلَى الْغَرْبِ كَانَ احْتِمَالُ رُؤْيَةِ الْهِلَالِ فِيهَا أَكْبَرَ؛ لِأَنَّ الْبِلَادَ الَّتِي فِي الشَّرْقِ يَتَقَدَّمُ فِيهَا اللَّيْلُ وَيَسْقُطُ الْهِلَالُ بِسُرْعَةٍ أَوْ يَتَقَدَّمُ مَغِيبُهُ عَلَى مَغِيبِ الشَّمْسِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ﴾: بِالنِّسْبَةِ لِلْقَطْرِ الْعُمَانِيِّ فَإِنَّ الْمَطْلَعَ فِي هَذَا الْقَطْرِ الْحَبِيبِ لَا تُخْتَلَفُ كُلُّ الْاِخْتِلَافِ، وَلِذَا وَجَبَ حَمْلُ بَعْضِ أَجْزَائِهِ عَلَى بَعْضٍ فِي رُؤْيَةِ الْهِلَالِ صِيَامًا وَإِفْطَارًا، كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ قَوْلُ الْعُلَمَاءِ: "وَالْبِلَادُ إِنْ لَمْ تُخْتَلَفْ مَطَالِعُهَا كُلُّ الْاِخْتِلَافِ وَجَبَ حَمْلُ بَعْضِهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الرُّؤْيَةِ"، وَهُوَ الْمَنْهَجُ الَّذِي اتَّبَعَتْهُ السُّلْطَنَةُ...^(٤)

• الْخَلِيلِيُّ، "جَوَابٌ مَطْوَلٌ: مَطْبُوعٌ حَوْلَ مَسْأَلَةِ الْأَهْلَةِ بِتَارِيخٍ: ٨ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠ هـ" لَدَى الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ١٤.

• الْقُتْرُبِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ ص ٥-٦، ٤٩.

(١) - يُنْظَرُ:

• أَطْفِيش، مُحَمَّدُ بْنُ يُوْسُفَ. شَرْحُ النَّيْلِ وَشِفَاءُ الْعَلِيلِ ج ٣ ص ٣١٩.

• الْجِيْطَالِي، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٧٥.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ١ ص ١٤٢.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتِيَ يُجِيبُ ج ١ ص ٢٤٧.

(٤) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٢-٣١٣.

• بَرْنَامُج: "يَسْأَلُكَ عَنِ الْأَهْلِ"، تَقْدِيمُ وَحَوَارِ الدُّكْتُورِ كِهْلَانِ الْخُرُوصِي - تَلْفَزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، تَارِيخٌ: ٤ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨ م، لِقَاءٌ مَعَ سَمَاحَةِ الْمُفْتِيِّ وَمُخْتَصِرِينَ فِي عِلْمِ الْفَلَكَ.

فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى نَيْلِ الْهُدَى *** وَفَقْنَا عَلَى سَبِيلِ أَحْمَدَا
عَلَيْهِ مِنَ إِلَهِنَا صَلَاةٌ *** مَا اخْتَلَفَ الْأَزْمَانُ وَالْأَوْقَاتُ^(١)

فَصْلٌ فِي اعْتِبَارِ عِلْمِ الْفَلَكَ

لَا شَكَّ أَنَّ كُلَّ أَحَدٍ فِي عَالَمِ الْيَوْمِ يُدْرِكُ أَنَّ عِلْمَ الْفَلَكَ أَصْبَحَ فِي هَذَا الْعَصْرِ مِنَ الْعُلُومِ الْيَقِينِيَّةِ الْقَطْعِيَّةِ؛ لِكُونِهِ يَسْتَنِدُ إِلَى مُسَلَّمَاتٍ وَمُقَدَّمَاتٍ قَطْعِيَّةٍ تُثْمِرُ نَتَائِجَ صَادِقَةً وَسَابِقَةً عَلَى وَقُوعِهَا بِأَعْوَامٍ كَثِيرَةٍ، كَمَا يَلْمَسُهُ الْجَمِيعُ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي النَّشْرَاتِ الْفَلَكَيَّةِ وَالتَّقَاوِيمِ الْمَعْرُوفَةِ الَّتِي تَتَنَبَّأُ -مَثَلًا- بِوُقُوعِ الْخُسُوفِ وَالْكُسُوفِ مَفْصَلًا بِالَدَّقِيقَةِ وَالْمَنَاطِقِ الَّتِي يَحْدُثُ فِيهَا مَعَ كَوْنِهِ جُزْئِيًّا أَوْ كُلِّيًّا...

وَلِذَلِكَ كُلُّهُ رَأَى الرَّاسِخُونَ فِي عِلْمِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ إِهْمَالَ الاسْتِفَادَةِ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ فِي تَصْدِيقِ الشَّهَادَاتِ وَإثْبَاتِ صَحَّتِهَا أَمْرٌ يُؤَدِّي إِلَى الْحَرَجِ فِي الدِّينِ، وَيَفْتَحُ بَابَ الظَّنِّ وَالتَّخْمِينِ وَالشَّهَادَاتِ الْمَزُورَةِ فِي دُخُولِ الْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَّةِ، لَا سِيَّمَا وَأَنَّ الْأَمَانَةَ قَدْ قَلَّتْ -وَلِلْأَسَفِ- عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَالْأَخْبَارُ قَدْ تَصَلُّ مِنْ أَنَاسٍ لَا يُعْلَمُ عَنْ اسْتِقَامَتِهِمْ أَوْ عَدَالَتِهِمْ شَيْءٌ، فَوَجَبَ أَنْ تُعْرَضَ هَذِهِ الشَّهَادَاتُ عَلَى هَذَا الْحَكِّ الْعِلْمِيِّ الدَّقِيقِ، وَعَلَيْهِ فَلَا بُدَّ مِنْ أَنْ يُسْتَفَادَ مِنْ عِلْمِ الْفَلَكَ فِي نَفْيِ الشَّهَادَاتِ فِي حَالِ مُصَادَمَتِهَا لِلْوَاقِعِ^(٢).

• الْحَلِيلِيُّ، "جَوَابُ مَطْوَلٍ": مطبوعٌ حول مسألة الأهلّة معتمد بتاريخ: ٨ ذي الحجة ١٤٣٠هـ " لدى الكاتب نسخة منه " ص ٣٤.

• الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٨ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافق ٢٠٠٥/١٠/٢م.
• الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٨ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافق ٢٠٠٥/١٠/٢م.
• الْقُزَيْبِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافق ٢٠٠٢/١١/٢٢م.

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة ص ٨٢.

(٢) - يُنْظَرُ:

وَكَذَا يُسْتَفَادُ مِنْ عِلْمِ الْفَلَكَ فِي مَعْرِفَةِ إِمْكَانِ الرُّؤْيَةِ، أَمَّا إِبْثَاتُ دُخُولِ الْأَشْهُرِ وَخُرُوجِهَا فَلَا يَكُونُ إِلَّا بِالتَّحَقُّقِ الْفِعْلِيِّ لِلرُّؤْيَةِ الْبَصَرِيَّةِ؛ إِذِ الْمَطْلُوبُ هُوَ تَحَقُّقُ الرُّؤْيَةِ لَا مَجْرَدُ إِمْكَانِهَا؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ بِمُخْتَلَفِ أَلْفَاظِهَا وَرَوَايَاتِهَا أَمْرًا وَهَمًّا نَاطَتْ وَعَلَقَتْ دُخُولَ الشَّهْرِ الْكَرِيمِ وَخُرُوجَهُ وَصِيَامَ النَّاسِ وَإِفْطَارَهُمْ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، فَقَدْ قَالَ ﷺ آمْرًا: "صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ" ^(١)، وَقَالَ نَاهِيًا: "لَا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ" ^(٢)، فَإِذَا لَمْ تُثَبِّتِ الرُّؤْيَةُ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَصُومَ، وَإِلَّا كَانَ صَائِمًا يَوْمَ الشَّكِّ، وَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ ^(٣).

وَلَيْسَ هُنَاكَ تَلَازُمٌ بَيْنَ إِمْكَانِ الرُّؤْيَةِ وَبَيْنَ تَحَقُّقِ الرُّؤْيَةِ نَفْسِهَا؛ حَيْثُ يَقُولُ الْفَلَائِكِيُّونَ بَأَنَّهُ مَعَ إِمْكَانِ الرُّؤْيَةِ فَلَكِيًّا فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ تَحَقُّقِ تَسْعَةِ مَعَايِيرَ أُخْرَى لِتَحَقُّقِ الرُّؤْيَةِ وَاقِعِيًّا ^(٤).

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْافِقُهُ ٢٧/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُنُوزِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوْافِقُهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُنُوزِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٤ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٩هـ، يَوْافِقُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٨م.
- بِيُوز، إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَمْرِو. فَتَاوَى الْإِمَامِ الشَّيْخِ بِيُوز ص ٢٦١-٢٦٥.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْبُخَارِيُّ، بَابُ: قَوْلِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٧٧٦.
- مُسْلِمٌ، بَابُ: وَجُوبِ صَوْمِ رَمَضَانَ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَالْفِطْرِ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٠.

(٢) - الرَّيْبِيُّ، بَابُ: النَّهْيُ عَنِ الصِّيَامِ يَوْمَ الْعِيدَيْنِ وَيَوْمَ الشَّكِّ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٢٧.

(٣) - لِلْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عَنْ عِمَارٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: "مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ [يَوْمَ الشَّكِّ] فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ". يُنْظَرُ:

- أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: كَرَاهِيَةِ صَوْمِ يَوْمِ الشَّكِّ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٩٨٧.
- الْقُنُوزِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْافِقُهُ ٨/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُنُوزِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْافِقُهُ ٢٢/١١/٢٠٠٢م.

(٤) - بِرَنَامُجٍ: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ"، تَقْدِيمُ وَحِوَارِ الدُّكُورِ كَهْلَانَ الْخُرُوصِيِّ - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، تَارِيخٌ: ٤ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩هـ، يَوْافِقُهُ ٣/١٢/٢٠٠٨م، اتِّصَالُ هَاتِفِي - د. صَالِحِ الشَّيْذَانِي رَئِيسِ الْجُمُعَةِ الْفَلَائِكِيَّةِ الْعُمَانِيَّةِ.

يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتَى -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "وَنَحْنُ أَخَذْنَا -بِحَمْدِ اللَّهِ- هَذَا الْأَمْرَ، فَتَحَنُّ لَمْ نَجْعَلْ عِلْمَ الْفَلَكَ الْإِغْتِنَاءَ وَخَذَهُ بَحِثُ ثُلَغِي مَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ وَتُبِطِلُ اسْتِطْلَاعَ رُؤْيَا الْهَلَالِ، وَإِنَّمَا جَمَعْنَا مَا بَيْنَ أَمْرَيْنِ: مَا بَيْنَ الْأَخْذِ بِالنَّصِّ وَمَا بَيْنَ تَقْوِيمِ الشَّهَادَةِ"^(١).
وَالْخُلَاصَةُ: أَنَّهُ يُؤْخَذُ بِعِلْمِ الْفَلَكَ فِي النَّفْيِ وَيُسْتَأْنَسُ بِهِ لِإِمْكَانِ الْإِثْبَاتِ؛ وَعَلَيْهِ فَإِذَا قَرَّرَ عِلْمُ الْفَلَكَ الْإِسْتِحَالَةَ قَطْعِيًّا فَلَا دَاعِيَ لِعَقْدِ لِحَانٍ وَلَا لِدَعْوَةٍ لِرُؤْيَا، وَاللَّهُ هُوَ الْمُدَبِّرُ"^(٢).

الأوصاف الظاهرة المنضبطة:

وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ الشَّرْعِ أَنْ يُعْلَقَ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةُ الْمُؤَقَّتَةُ الَّتِي تَعُمُّ الْجَمِيعَ عَلَى الْأَوْصَافِ الظَّاهِرَةِ الْمُنْضَبِطَةِ، الَّتِي يَعْرِفُهَا جَمِيعُ النَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ ﷻ يُرِيدُ بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِهِمُ الْعُسْرَ، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْهِمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ، فَالصَّلَاةُ -مَثَلًا- نِيطَتْ بِأَوْقَاتٍ وَمَظَاهِرٍ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهَا جَمِيعُ الْمَكَلَّفِينَ، فَصَلَاةُ الظُّهْرِ تَجِبُ بِزَوَالِ الشَّمْسِ، وَالْمَغْرَبُ بِغُرُوبِهَا...، وَهَكَذَا عِبَادَةُ الصِّيَامِ يُتَعَبَّدُ بِهَا الْجَمِيعُ؛ وَلِذَا عُلقَ دُخُولُهُ بِأَمْرِ ظَاهِرٍ مَكْشُوفٍ يَشْتَرِكُ فِي مَعْرِفَتِهِ الْجَمِيعُ: الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ، الْعَالِمُ وَالْجَاهِلُ، الذَّكِيُّ وَالْعَبْيُ، الصَّغِيرُ وَالْكَبِيرُ، الشَّيْخُ وَالشَّابُّ، الْعَجُوزُ وَالْفَتَاةُ... أَلَا وَهُوَ رُؤْيَا الْهَلَالِ، فَحَيْثُ مَا كَانَ أَيُّ مُسْلِمٍ -فِي أَيِّ بَلَدٍ فِي الْعَالَمِ- فَإِنَّهُ يُمْكِنُهُ تَتَبُّعُ أَمْرِ الْهَلَالِ نَهَايَةَ كُلِّ شَهْرٍ قَمَرِيٍّ بِعَيْنِهِ الْمَجْرَدَةِ، فَإِنْ رَأَاهُ تَرْتَّبَ عَلَى ذَلِكَ مَا كَلَّفَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِأَدَائِهِ، وَشَغَلَتْ ذِمَّتُهُ بِتِلْكَ الْعِبَادَةِ..

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفَرِيقُونَ سُلْطَنَةَ عَمَانَ، حَلَقَةُ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافَهُ ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَا الْهَلَالِ ص ١٨٦ - ١٩٠.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافَهُ ٢٢ / ٨ / ٢٠٠٩ م.

أَمَّا عِلْمُ الْفَلَكَ فَإِنَّهُ مَحْصُورٌ عِنْدَ طَائِفَةٍ قَلِيلَةٍ جَدًّا مِنَ النَّاسِ، فَهُوَ حِكْرٌ عَلَى خَاصَّةِ الْخَاصَّةِ فَقَطْ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْأَوَّلَى اتِّبَاعَ مَا نَطَقَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَأُرْشَدَ إِلَيْهِ، فَقِيهِهِ الْبَرَكَةُ وَحَدَّهُ، وَالْيُسْرُ لِلْأُمَّةِ، وَمَا عَدَاهُ فَوْسَائِلُ مُعِينَةٍ، يَسْتَأْنِسُ بِهَا الْمُسْلِمُونَ، وَفِي الْأَثَرِ السَّائِرِ "الْحِكْمَةُ ضَالَّةُ الْمُؤْمِنِ أَتَى وَجَدَهَا فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا"، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ^(١).

﴿فَائِدَةٌ﴾: تَعَلَّمَ أَيُّهَا الطَّالِبُ، قَضَى اللَّهُ عَنْكَ الْمَارِبَ - أَنْ الْأَصْلَ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ أَنْ تَكُونَ بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ مَبَاشَرَةً، وَلَكِنْ لَا مَانِعَ عِنْدَ الْحَقِّقِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ خَلْفَانَ الْخَلِيلِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - مِنَ الْاسْتِعَانَةِ فِي الرُّؤْيَةِ بِالْآلَاتِ الْحَدِيثَةِ كَالْمَنَاطِيرِ^(٢) وَالْمَرَاصِدِ الْمُوثُوقَةِ لِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ لَا سِيَّمَا عِنْدَمَا تَكُونُ الرُّؤْيَةُ بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ الْمَبَاشَرَةِ مُتَعَسِّرَةً لَوْجُودِ غُبَارٍ أَوْ ضَبَابٍ مَثَلًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْآلَاتِ لَا تُضَيِّفُ إِلَّا تَقْوِيَةً لِلْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ عَلَى النَّظَرِ لِلْمَرْنِيِّ وَهُوَ الْهَلَالُ، وَلِذَا فَلَا مَانِعَ مِنَ الْاسْتِعَانَةِ بِهَا بِالشَّرُوطِ الْآتِيَةِ:

(١) - تَنْبِيْهُ: هَذَا الْأَثَرُ يَنْسَبُ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا يَصَحُّ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ مِنْ حَيْثُ الصَّنْعَةُ الْحَدِيثِيَّةُ، كَمَا نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ مَحْدَثُ الْعَصْرِ الْعَلَامَةُ الْقَنْوَبِيُّ - أَبَقَاهُ اللَّهُ تَعَالَى -، وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ فِي ذَاتِهِ صَحِيحًا، وَمِثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي الْأَثَرِ الْمَشْهُورِ "إِنْ لِكُلِّ قَوْمٍ هَلَالُهُمْ" حَيْثُ أَوْرَدَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ مَنَسُوبًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَا أَصْلَ لَهُ مَرْفُوعًا إِلَيْهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَلَا مَوْقُوفًا عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ....

وَمِنَ الْمَعْلُومِ الْمُتَقَرَّرُ أَنَّ ضَعْفَ السَّنَدِ لَا يَعْنِي بَطْلَانَ الْمَتْنِ أَوْ فُسَادَ مَعْنَاهُ أَوْ ضَعْفَ الْقَوْلِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، فَكَمْ مِنَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرَوَى وَلَيْسَ لَهَا أَسَانِيدُ أَصْلًا لَكِنْ جَرَى الْعَمَلُ بِمَقْتَضَى مَعَانِيهَا لَوُرُودِ هَذِهِ الْمَعَانِي مِنْ طَرُقٍ وَأَدَلَّةٍ أُخْرَى، أَوْ لَانْدِرَاجِهَا تَحْتَ قَوَاعِدٍ عَامَةٍ، وَمِنْ أَوْضَحِ أَمْثَلَةِ ذَلِكَ رَوَايَةُ "صَلَاةُ الْمَسَافِرِ رَكْعَتَانِ حَتَّى يَؤُوبَ إِلَى أَهْلِهِ أَوْ يَمُوتَ"، فَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَعَ ضَعْفِ سَنَدِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَقْدَحَ فِي مَعْنَاهَا الصَّحِيحُ الَّذِي هُوَ أَوْضَحُ مِنْ شَمْسِ الظُّهْرِ فِي رَابِعَةِ النَّهَارِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي حَدِيثٍ: "مَنْ تَعَلَّمَ لُغَةَ قَوْمٍ أَمِنَ مَكْرَهُمْ"، فَهُوَ صَحِيحُ الْمَعْنَى وَإِنْ لَمْ يَثْبُتَ مِنْ جِهَةٍ سَنَدُهُ كَمَا صَرَحَ بِهِ شَيْخُنَا الْقَنْوَبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - (جُلْسَةُ إِقْتَاءِ بُولَايَةِ إِبْرَاءَ: صَيْفُ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م)، فَتَنْظُرُ لِلذَّكَاءِ، وَاللَّهُ يُوَفِّقُكَ. يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَاقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٧ م.

• الْقَنْوَبِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ ص ٧، ١٤٣.

(٢) - وَمِنْهَا مَا يُعْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ بِـ "الدُّوْرَيْنِ".

- أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ فِي تِلْكَ الْآلَاتِ وَالْمَرَايَا الشَّافَةِ بِالْعَيْنِ الْمَجْرَدَةِ مَبَاشَرَةً.
- أَنْ يَكُونَ النَّظَرُ مِنَ الْأَرْضِ أَوْ الْأَمَاكِنِ الْمَرْتَفَعَةِ مِنْهَا كَالْعِمَارَاتِ أَوْ الْجِبَالِ بِمَا يُيسِّرُ أَمْرَ الرُّؤْيَةِ، وَلَا يَنْبَغِي تَعَدِّي ذَلِكَ إِلَى رُكُوبِ الطَّائِرَاتِ وَاسْتِعْمَالِ الْأَقْمَارِ الصَّنَاعِيَةِ؛ إِذْ هَذِهِ بَعِيدَةٌ عَنِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ مَحَلُّ التَّرَائِي.
- أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْآلَاتُ بِأَيْدِي مُسْلِمِينَ أَمْنَاءَ مِمَّنْ تَقُومُ بِهِمُ الْحُجَّةُ فِي الصَّوْمِ وَالْإِفْطَارِ^(١).

شُبْهَةٌ وَرُدُودٌ

﴿الشُّبْهَةُ الْأُولَى﴾: يَدَّعِي بَعْضُ النَّاسِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ اتِّبَاعِ بَعْضِ الدُّوَلِ فِي رُؤْيَةِ الْهَلَالِ صِيَامًا وَإِفْطَارًا بِحُجَّةِ أَنَّهَا تُمَثِّلُ الْإِسْلَامَ، وَأَنَّ خَبِيرًا أَنَّ هَذِهِ الْمَقُولَةَ لَا أَسَاسَ لَهَا مِنَ الصَّحَّةِ؛ إِذْ لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا كِتَابٌ نَاطِقٌ وَلَا سُنَّةٌ مَاضِيَةٌ لَا تَصْرِيحًا وَلَا تَلْمِيحًا عَلَى هَذَا الْمَعْنَى، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ يُمَثِّلُ حَيْثُمَا حَلَّ، وَهُوَ قَابِلٌ لِلْعَمَلِ وَالتَّطْبِيقِ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ.

بَلِ الْأَدِلَّةُ تَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، وَهُوَ أَنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ هَلَالَهُمْ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكُمْ - فِي سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ رحمته الله^(١)، وَهِيَ الْأَسْعَدُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ البقرة: ١٨٥^(٢).

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ص ٣١٣.
- الْقُنُوزِيُّ، فِتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٨٤.
- الْقُنُوزِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ ص ١٤٤.
- الْقُنُوزِيُّ، بِرِتَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَافَهُ ١٣/٩/٢٠٠٧ م.
- الرَّاشِدِيُّ، مَبَارَكُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. قَرَاءَاتٌ فِي فِكْرِ الْخَلِيلِيِّ/ الْمُتَدَيِّ الْأَدَبِيِّ، بِحَثِّ بَعْنَوَانٍ: "الشَّيْخُ سَعِيدُ بْنُ خُلْفَانَ الْخَلِيلِيُّ وَفِكْرُهُ"، ص ١٩٢-١٩٣.

«الشُّبْهَةُ الثَّانِيَةُ»: يزعمُ بعضُ النَّاسِ أنَّ عَلَى الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ تُوحِّدَ صِيَامَهَا وَإِفْطَارَهَا؛ لِتُظْهَرَ بِمُظْهَرِ الْوَحْدَةِ وَتَبْعَدَ عَنِ الْفُرْقَةِ، وَالْجَوَابُ: أَنَّ خَيْرِيَّةَ الْأُمَّةِ وَوَحْدَتَهَا لَا تَكُونُ إِلَّا فِي اتِّبَاعِ أَمْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَالتَّمَسُّكِ بِحَبْرِ الْهَدْيِ هَدْيِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَإِذَا ثَبَتَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ: "هَكَذَا أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (٣)، فَلَا يَسَعُنَا إِلَّا أَنْ نَقُولَ: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ الأحزاب: ٣٦.

وَقَدْ كَانَ الْعَمَلُ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ مَوْجُودًا، وَكَانَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مُقَرَّرًا عِنْدَ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عِنْدَمَا كَانَتِ الدَّوْلَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ تَحْتَ رَايَةٍ وَاحِدَةٍ تَخْفُقُ فِي جَمِيعِ أَرْضِيهَا وَكَانَتْ هَذِهِ الدَّوْلَةُ دَوْلَةً وَاحِدَةً مُتَّحِدَةً وَلَمْ تَكُنْ هُنَاكَ دَوْلٌ، فَلَمْ يُؤْثِرِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ مَعَهُمْ بِاخْتِلَافِ الْمَطَالِعِ فِي وَحْدَةِ الْأُمَّةِ وَلَمْ يُحْدِثْ بَيْنَهُمْ أَيَّ فُرْقَةٍ.

(١) - فَائِدَةٌ: التَّكْنِي بِأَبِي الْقَاسِمِ مِنْ خَصَائِصِ النَّبِيِّ ﷺ؛ لَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: "تَسَمَّوْا بِأَسْمِي وَلَا تُكْتَبُوا بِكُنْيَتِي"، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ غَيْرَ مَخْتَصٍ بِزَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَزْمَانِ؛ وَلِذَا فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَكْنَى بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ، بَلْ كَرِهَ بَعْضُهُمْ أَنْ يُسَمَّى الرَّجُلُ ابْنَهُ الْأَوَّلُ بِالْقَاسِمِ خَشْيَةَ أَنْ يُكْنَى بِهِ.

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَنْ تَكْنَى بِهِ هَذِهِ الْكُنْيَةُ هَلْ يُكْنَى غَيْرُهُ بِهَا أَوْ لَا؟ فَقِيلَ: لَا يُكْنَى بِذَلِكَ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْقَنُوبِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "وَهَذَا هُوَ الَّذِي نَعْمَلُ بِهِ، فَمَنْ كَانَ يُكْنَى بِذَلِكَ لَا يُكْنَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الصَّحَابَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ- عِنْدَمَا عَلِمُوا أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمْ تَكْنَى بِ- "أَبِي الْقَاسِمِ" قَالُوا: "لَا تُكْنِيكَ بِذَلِكَ وَلَا كَرَامَةً"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

• الْقَنُوبِيُّ، اتِّصَالَ هَاتِفِي بِفَضِيلَتِهِ، تَارِيخٌ: ٢٨ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠ هـ - الْمَوَاقِفُ ١٥/١٢/٢٠٠٩ م.

• الْقَنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٦/١٠/٢٠٠٤ م.

(٢) - الْقَنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٣/٩/٢٠٠٧ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

• مُسْلِمٌ، بَابُ: بَيَانِ أَنْ لِكُلِّ بَلَدٍ رُؤُوسُهُمْ وَأَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا الْهِلَالَ يَبْلَدٍ لَا يَثْبُتُ حُكْمُهُ لِمَا بَعْدَ عَنْهُمْ، رَقْمُ الْحَدِيثِ

١٨١٩.

• التِّرْمِذِيُّ، بَابُ: مَا جَاءَ لِكُلِّ أَهْلِ بَلَدٍ رُؤُوسُهُمْ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٦٢٩.

ولنا في الشعائر الأخرى خير برهان وأصدق حجة على نفي هذه الدعوة، فما ضرَّ وحدة الأمة الإسلامية أن لا تتحدَّ في أوقات صلاتها، فتجدُّ أننا نُصلي الفجر مثلاً في وقت يُصلي فيه الآخرون الظهر وآخرون العصر وآخرون المغرب وآخرون العشاء، ولم يقل أحدٌ من المسلمين بوجوب توحيد أوقات الصلوات لتحدَّ الأمة. وهكذا نجدُ ابتداء يوم الصيام نفسه وطلوع الفجر الصادق يختلفُ من منطقة لأخرى، ولم يقل أحدٌ من المسلمين بوجوب توحيد وقت الصيام والإفطار بنهار بلد معين من أجل أن تتوحد الأمة.

فلا ينبغي إدراج أمر الوحدة الإسلامية في قضية الأهلة، وكأنها سببٌ تشبَّت المسلمين ووهنهم، مع أنها دليلٌ على حيوية هذا الدين ومراعاته لأحوال البشر، وعلى يسره وسماحته، حالها حال اختلاف أوقات الصلوات بين بلدة وأخرى، فالمطالبة بتوحيد الأذان -مثلاً- مع وجود الاختلاف في دخول وقت الصلاة من الشطط الذي لا ينبغي، ومن الجهل بحقائق الكون وقوانينه الظاهرة^(١).

ولو قلنا بضرورة توحيد دخول الشهر، وتوحيد يوم عرفة كذلك في جميع بقاع العالم من أجل توحيد الصيام لم نستطع على ذلك سبيلاً؛ لأنَّ الواقع أن هناك من البقاع ما يبدأ فيها يوم الصيام بعدما ينتهي في بقاع أخرى، وينتهي صيامها قبل أن تبدأ الأخرى، فتعذر توحيد الصيام من هذا الجانب، وشرع الله كامل، وهو عالم بما كان وما سيكون ولذا شرع لهم من الأحكام ما هو قابلٌ للعمل والتطبيق في كل مكان وزمان، ولم يترك الناس في حيرة من أمرهم بل أكمل لهم الدين وأتم عليهم النعمة ﴿وَمَا كَانَتْ أَلَلَةٌ لِّضَلِّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ

شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ التوبة: ١١٥.

(١) - يُنظر:

- الفتاوى، رفع الإشكال عن بعض المسائل المتعلقة برؤية الهلال ص ١٥٧.
- المعمرى، محمد بن سعيد. إضاءات حول استطلاع الأهلة ومنهج وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في ذلك.

﴿الشبهة الثالثة﴾: يَقُومُ بَعْضُ النَّاسِ بِالتَّشْكِيكِ فِي صِحَّةِ إِقَامِ الشَّهْرِ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الرُّوْيَةِ عِنْدَمَا يَرَوْنَ الْهَلَالَ فِي اللَّيْلَةِ التَّالِيَةِ مُرْتَفِعًا أَوْ كَبِيرًا، وَيَقُولُونَ: إِنَّهُ هِلَالُ الْيَوْمِ الثَّانِي مِنَ الشَّهْرِ وَلَيْسَ الْأَوَّلُ، وَلَكِنَّ الشَّرْعَ الشَّرِيفَ وَعِلْمُ الْفَلَكَ قَدْ حَسَمَا هَذِهِ الشُّبْهَةَ مِنْ أَصْلِهَا وَقَطَعَا فِيهَا أَلْسِنَةَ الْخَائِضِينَ وَالْمَتَخَرِّصِينَ..^(١)

أَمَّا الشَّرْعُ: فَمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ قَالَ: خَرَجْنَا لِلْعُمْرَةِ فَلَمَّا نَزَلْنَا بَيْطُنَ نَخْلَةَ قَالَ: تَرَاءَيْنَا الْهَلَالَ، فَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ ثَلَاثٍ، وَقَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: هُوَ ابْنُ لَيْلَتَيْنِ، فَلَقِينَا ابْنَ عَبَّاسٍ فَسَأَلْنَاهُ، فَقَالَ: أَيُّ لَيْلَةٍ رَأَيْتُمُوهُ؟ قَالَ: فَقُلْنَا لَيْلَةٌ كَذًا وَكَذَا فَقَالَ إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِنَّ اللَّهَ مَدَّهُ لِلرُّوْيَةِ فَهُوَ لِلَّيْلَةِ رَأَيْتُمُوهُ"، وَهَذَا هُوَ الْوَاضِحُ مِنْ تَرْجُمَةِ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ لِلْبَابِ بِقَوْلِهِ: "بَابُ بَيَانِ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِكِبَرِ الْهَلَالِ وَصِغَرِهِ، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَدَهُ لِلرُّوْيَةِ فَإِنْ غَمَّ فَلْيُكْمَلْ ثَلَاثُونَ"^(٢).

وَمِنْ النَّاحِيَةِ الْفَلَكَيَّةِ فَإِنْ ارْتَفَاعَ الْهَلَالِ وَظُهُورُهُ بَارِزًا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ إِذَا كَانَ الشَّهْرُ السَّابِقُ قَدْ أَتَمَّ ثَلَاثِينَ يَوْمًا، يَقُولُ الْمُهَنْدِسُ مُحَمَّدُ شَوَكْتُ عَوْدَةَ مُدِيرُ الْمَشْرُوعِ الْإِسْلَامِيِّ لِرَصْدِ الْأَهْلَةِ: «... مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَشَكَلَ الْهَلَالَ لَا يُعْتَدُّ بِهِ حُكْمًا لَصِحَّةِ دُخُولِ الشَّهْرِ، وَهَنَّاكَ أُمُورٌ عِلْمِيَّةٌ فِي هَذَا الْجَانِبِ يَطُولُ الْحَدِيثُ حَوْلَهَا»^(٣)، وَهَذَا مَا أَكَّدَهُ بِشَكْلٍ قَطْعِيٍّ أَيْضًا الْمُهَنْدِسُ مَرْوَانُ الشُّوَيْكِيُّ أَمِينُ الْقُبَّةِ الْفَلَكَيَّةِ بِشِرْكَةِ تَنْمِيَةِ نَفْطِ عُثْمَانَ^(٤).

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلْفَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوْمَافَقُهُ ٢٥/٩/٢٠٠٦ م.

(٢) - مُسْلِمٌ، بَابُ: بَيَانِ أَنَّهُ لَا اعْتِبَارَ بِكِبَرِ الْهَلَالِ وَصِغَرِهِ وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَدَهُ لِلرُّوْيَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨٢٠.

(٣) - بَيَانٌ فَلَكَيٌّ بِجَرِيدَةِ عُثْمَانَ الصَّادِرَةِ يَوْمَ السَّبْتِ ٧ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ الْمَوَافِقِ ٦ مِنْ دَيْسَمِرِ ٢٠٠٨ م.

(٤) - يُنْظَرُ:

• بَرْنَامِجٌ: "يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ"، تَقْدِيمُ وَحَوَارِ الدُّكْتُورِ كِهْلَانَ الْخَرْوصِي - تَلْفَزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُثْمَانَ، تَارِيخٌ: ٤ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافَقُهُ ٣/١٢/٢٠٠٨ م، اتِّصَالٌ هَاتِفِيٌّ بِ: م. مَرْوَانَ الشُّوَيْكِيِّ أَمِينِ الْقُبَّةِ الْفَلَكَيَّةِ بِشِرْكَةِ تَنْمِيَةِ نَفْطِ عُثْمَانَ.

﴿بُشْرَى﴾: وَحَوْلَ قَضِيَّةِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ وَعِلْمِ الْفَلَكَ وَالْحِسَابَاتِ الْفَلَكيَّةِ وَمَا يُثَارُ حَوْلَهَا مِنْ شُبْهِهِ وَمَا يُجَابُ عَلَيْهَا مِنْ رُدُودٍ يُبَشِّرُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ -مَتَّعَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِحَيَاتِهِ- بِقَوْلِهِ: "وَأَنَا بِمَشِيئَةِ اللَّهِ تَعَالَى بِصَدَدِ كِتَابَةِ جَوَابِ مُطَوَّلِ حَوْلِ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ أَذْكَرُ فِيهِ جَمِيعِ الْأَدْلَةِ وَالشُّبْهَاتِ الَّتِي أُثِيرَتْ أَوْ قَدْ تُثَارُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ حَوْلَ هَذِهِ الْقَضِيَّةِ؛ فَعَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْ اقْتَرَبَ مَوْعِدُهُ، حِينَهَا يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ^(١)."

قلتُ: وَقَدْ رَأَيْتُ نَسْخَةً مَرْقُومَةً (مُسَوَّدَةً مَطْبُوعَةً غَيْرَ مَنْشُورَةٍ) بِيَدِ الشَّيْخِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ فِي آخِرِ زِيَارَةٍ مَنِي لَهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- بِمَكْتَبِ الْإِفْتَاءِ وَقَدْ كُتِبَ بِغِلَافِهَا "رَفْعُ الْإِشْكَالِ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ"، وَمَا إِخَالَ إِلَّا أَنْ كِتَابَهُ سَابِقٌ، فَأَوْلَيْكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كَاشِفِ الْكَرْبِ وَرَافِعِ الْإِشْكَالِ^(٢).

"أَلْسِنَةُ الْخَلْقِ شُهُودُ الْحَقِّ"

تَعْرِفُ -أَيُّهَا الْمَوَاطِنُ الصَّالِحُ، وَالْأَمِينُ النَّاصِحُ- أَنَّ الْمَنْهَجَ الَّذِي التَزَمْتُهُ سُلْطَنَةُ عُمَّانَ -حَفِظَهَا اللَّهُ قِيَادَةً وَعُلَمَاءَ وَشُعَبًا- مَعَ ذَوْلِ أُخْرَى هُوَ الطَّرِيقُ الْوَحِيدُ الَّذِي ذَلَّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ الْإِسْلَامِيُّ فِي إِثْبَاتِ دُخُولِ الْأَشْهُرِ وَخُرُوجِهَا، وَقَدْ أَثْبَتَ صَحَّتَهُ وَجَدَارَتَهُ طَوَالَ السَّنِينَ الْمُنْصَرِمَةِ الْمَاضِيَةِ، فَجَاءَتْ النَّتَائِجُ صَادِقَةً وَالْأَرْقَامُ صَحِيحَةً، مِمَّا أَبْعَدَ السُّلْطَنَةَ عَنْ ذِكْرِهَا فِي قَائِمَةِ الدُّوَلِ الَّتِي تَبَيَّنَ لَاحِقًا وَقُوعُهَا فِي أَخْطَاءٍ شَرْعِيٍّ وَفَلَكيٍّ فِي دُخُولِ الشَّهْرِ وَالْخُرُوجِ مِنْهُ.

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٧ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٢م.

• الْقُتُوبِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ ص ٢٤٧.

• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١١/٢٠٠٢م.

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢١/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - كَانَ ذَلِكَ صَبِيحَةَ الْأَرْبَعَاءِ، بِتَارِيخٍ: ١٧ شَوَّالٍ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ٧/١٠/٢٠٠٩م. وَقَدْ وَفَّقَنِي اللَّهُ بَعْدَهَا إِلَى أَخْذِ نَسْخَةِ الْكُتُوبِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ بَعْدَ أَخْذِ الْإِذْنِ مِنْهُ بِأَرَادَةِ اللَّهِ فِيهِ.

وهذا ما حدا بأهل المعرفة والاختصاص والخبرة أن يظهروا إعجابهم ويشيدوا بهذه المنهجية التي اصطفأها العلماء واعتمدها أولو الأمر في هذا البلد المبارك، وممن صرح بشرعية المنهجية العمانية وريادتها في هذا المجال من غير أهلها:

أ- الدكتور مصطفى الشكعة في كتابه "إسلام بلا مذاهب" حيث يقول: "ومهما يكن من أمر فإن المذهب الإباضي يعتبر من أقرب المذاهب إلى أهل السنة، ووجوه الاتفاق أكثر وضوحاً من وجوه الاختلاف... إلى أن قال: مثل ما يشاع من أن الإباضية تعتمد ألا تصوم مع جمهرة المسلمين في أول يوم من رمضان، وإنما تبدأ صيامها متأخرة يوماً، وتبعاً لذلك يكون عيد الفطر متأخراً يوماً عن عيد الجمهرة، وفي اعتقادي أن ذلك أمر غير مقصود فيما لو صححت هذه القضية، ذلك أن المسلمين لم يتفقوا حتى الآن على بداية لشهر رمضان يلتزم بها الجميع، بل إنه من المؤسف أن عدداً من البلاد الإسلامية كان يتسرع في صوم اليوم الأخير من شعبان على اعتبار أنه من رمضان، ولقد ثبت أن عدداً من البلاد الإسلامية فعل ذلك في السنوات القليلة الماضية، وأما الإباضية فلعلهم يتمسكون بالرؤية الشرعية المستمدة من قول الرسول ﷺ: "صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته"^(١)، فلا صوم بلا رؤية ولا إفطار بلا رؤية، وبقية الحديث قول الرسول ﷺ: "فإن غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين"^(٢).

أما وقد ثبت لسنوات عدة أن أكثر أهل السنة في المشرق كانوا يستعجلون مقدم رمضان فيصومون يوماً قبل مجيئه، فإن الإباضية ومن

(١) - مسلم، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال وأفطر لرؤية الهلال، رقم الحديث ١٨١٠.

(٢) - البخاري، باب: قول النبي صلى الله عليه وسلم إذا رأيتم الهلال فصوموا وإذا رأيتموه فأفطروا، رقم الحديث ١٧٧٦.

صَامَ مَعَهُمْ مِنْ بَقِيَّةِ الْمَذَاهِبِ الْإِسْلَامِيَّةِ كَانُوا هُمْ أَصْحَابُ الصَّوَابِ؛
لَا لَتَزَامِهِمُ النَّصُّ حِيَالَ ابْتِدَاءِ رَمَضَانَ وَمُنْتَهَاهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

ب- المهندس محمد شوكت عودة مدير المشروع الإسلامي لرصد
الأهلة الذي يتخذ من العاصمة "أبو ظبي" مقراً له حيث يقول:
«... كمراقبين في المشروع الإسلامي لرصد الأهلة نشي على الجهود التي
تبذلها سلطنة عُمان في تحري دخول الأشهر القمرية» مشيراً «إلى أن
سلطنة عُمان والمغرب هما أدق دولتين في العالم الإسلامي في تحديد
دخول الأشهر القمرية».

ويقول المهندس أيضاً: «أشعر بالأسى إذا عرفت أن هناك مَنْ
يُشَكِّكُ في دقة تحديد الأشهر القمرية في سلطنة عُمان في الوقت الذي
يجب على الجميع أن يفخروا بأن السلطنة تميز بين العلم والشرع في
موضوع بداية الأشهر وهي الدولة الوحيدة في العالم الإسلامي التي
تعتمد مبدأ الشفافية في تحديد الرؤية وتنقل أحداث استطلاع الرؤية
على الهواء مباشرة، حتى بيان اللجنة يتلى على الهواء مباشرة في وقت
تتكم عليه بعض الدول».

ويستطرد المهندس محمد شوكت قائلا: «راقبنا جهود السلطنة
التي جمعت بين تشكيل اللجان الشرعية والاستعانة بالعلم عن طريق
الرصد الفلكي، الأمر الذي خرج معه القرار العماني موثقاً بين العلم
والشرع...»^(٢).

(١) - الشكعة، مصطفى. إسلام بلا مذاهب ص ١٤١ - ١٤٢.

(٢) - جريدة عُمان الصادرة يوم السبت ٧ من ذي الحجة ١٤٢٩ هـ الموافق ٦ من ديسمبر ٢٠٠٨ م.

ج- المهندس الفلكي مروان الشويكي أمين القبة الفلكية بشركة تنمية
نפט عمان حيث يقول: "أنا أقيم هذه الجهود التي تبذلها السلطنة في
تحريم الرؤية عالياً وأتمن أن يبقى الناس دائماً على اطلاع، وهذا هو
دور القبة الفلكية ودور الجمعية الفلكية العمانية..."^(١).

فصل

في مسائل تتعلق بثبوت الصيام

﴿المسألة الأولى﴾: تفقه - أيها المتحرّي، سلمك الله من الشك والريب - أن من لم
ير الهلال في محله ولم يصله خبر رؤية الهلال إثباتاً أو عدماً من المناطق التي تشتبك في
المطالع إلى اليوم الثاني المتمم للثلاثين فإن له أن يأكل ويشرب من حيث الجواز، وليس
له أن يصبح صائماً.

وإنما استحب له أصحابنا أن يمسك عن الطعام والشراب في النهار من غير نية
الصيام^(٢) حتى يأتي الخبر، فإن جاء الخبر بعدم رؤيته أكل وشرب، وإن جاء الخبر
بثبوت رؤيته واصل إمساكه لما بقي من اليوم ثم قضاؤه بعد ذلك؛ لأن الصوم عبادة لا
بد فيها من النية^(٣).

(١) - برنامج: "يسألونك عن الأهلّة"، تقدم وحوار الدكتور كهلان الخروصي - تلفزيون سلطنة عمان، تاريخ: ٤ ذي
الحجة ١٤٢٩هـ، يوافقه ٣/ ١٢/ ٢٠٠٨م، اتصال هاتفي بـ: م. مروان الشويكي أمين القبة الفلكية بشركة تنمية نفط
عمان.

(٢) - لأنه إن أمسك بنية الصيام فقد صام في اليوم الذي يشك فيه الناس، وقد عصي بصيامه ذلك أبا القاسم عليه السلام، ولا
يمكن أن يجتزئ بذلك الصيام ولو جاء الخبر برؤية الهلال؛ إذ لا يمكن أن تنقلب المعصية إلى طاعة، والله أعلم. يُنظر:
الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/ ١١/ ٢٠٠٢م.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/ ٩/ ٢٠٠٦م.
- الفتاوى، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٦.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/ ١١/ ٢٠٠٢م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٦م.

يَقُولُ الْإِمَامُ الْجَيْطَالِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي قَوَاعِدِهِ: "...وَالْمَعْمُولُ بِهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا فِي يَوْمِ الشَّكِّ الْإِمْسَاكُ عَنِ الطَّعَامِ حَتَّى يَنْتَشِرَ النَّاسُ وَتَرْجِعَ الرُّعَاةُ، فَإِنْ صَحَّ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ أَثْمَرُهُ وَإِلَّا أَفْطَرُوا، وَعَلَى الْجَمِيعِ الْإِعَادَةُ مَنْ أَفْطَرَهُ وَمَنْ صَامَهُ لِأَنَّهُ صَامَهُ عَلَى غَيْرِ نِيَّةٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: مَنْ لَمْ يَصْلُهُ خَبَرُ رُؤْيَا الْهَلَالِ إِلَى الْيَوْمِ الثَّانِي - أَيْضًا - فَأَمْسَكَ بَنِيَّةً إِنْ رُئِيَ الْهَلَالُ فَهُوَ صَائِمٌ لِرَمَضَانَ، وَإِنْ لَمْ يَرَفْهُوَ صَائِمٌ احتياطًا، فعليه القضاء على كلِّ حال؛ لِأَنَّ الصَّوْمَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ النِّيَّةِ الْجَازِمَةِ.

يَقُولُ بَذْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: "وَالرَّاجِحُ عَدَمُ الْاِكْتِفَاءِ بِهِ؛ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ الْيَوْمِ الَّذِي يُشَكُّ فِيهِ... وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ النَّاسُ الْإِمْسَاكَ عِنْدَمَا يَكُونُ غَيْمٌ؛ حَتَّى يَأْتِيَ خَبَرٌ مِنَ الْأَطْرَافِ الْبَعِيدَةِ، وَذَلِكَ حَتَّى يَأْتِيَ الرُّعَاةُ مِنْ أَمَاكِنِ رَعِيَّتِهِمْ؛ لِاحْتِمَالِ أَنْ يَجِدُوا هُنَالِكَ مَنْ تَطْمَنُّ لَهُ النَّفْسُ وَيُصَدِّقَهُ الْعَقْلُ وَالْقَلْبُ بِأَنَّهُ رَأَى الْهَلَالَ إِنْ شَهِدَ بِرُؤْيَاهُ، وَلَوْ كَانَ صِيَامُ ذَلِكَ الْيَوْمِ مَمْنُوعًا عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ، فَأُخْرَى أَنْ لَا يُعْتَدَّ بِهِ إِنْ صَامَهُ الْإِنْسَانُ مَجَازَفَةً، عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ عِبَادَةٌ تَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ الْجَازِمَةِ، لَا عَلَى النِّيَّةِ الَّتِي يُتَرَدَّدُ فِيهَا"^(٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: مَنْ كَانَ مُسَافِرًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ بَعْدَ أَنْ ابْتَدَأَ ذَلِكَ الْيَوْمَ صَائِمًا فَوَجَدَ أَنَّ قَوْمَهُ قَدْ أَفْطَرُوا ذَلِكَ الْيَوْمَ لِثُبُوتِ رُؤْيَا هَلَالِ شَوَّالٍ لَدَيْهِمْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَفْطَرَ يَوْمَ عِيدِهِمْ، ثُمَّ يَقْضِيَ ذَلِكَ الْيَوْمَ الَّذِي ابْتَدَأَ صِيَامَهُ. أَمَّا إِنْ كَانَ فَطَرَهُمْ مِنْ غَيْرِ إِكْمَالِ الشَّهْرِ وَلَا لِرُؤْيَا شَرْعِيَّةٍ، وَإِنَّمَا بِمَجَرَّدِ الْاِتِّبَاعِ أَوْ بِالْحِسَابَاتِ الْفَلَكَيَّةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُكْمِلَ فَرَضَ صَوْمِهِ، وَيَسْأَلَ اللَّهَ قَبُولَ يَوْمِهِ وَشَهْرِهِ"^(٣).

(١) - الْجَيْطَالِيُّ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٦٧.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٥-٣١٦.

(٣) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٨.

﴿المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: (عكس المسألة السابقة) مَنْ كَانَ مَسَافِرًا ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنَ الشَّهْرِ بَعْدَ أَنْ ابْتَدَأَ ذَلِكَ الْيَوْمَ مُفْطِرًا لثُبُوتِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي ذَلِكَ الْبَلَدِ الَّذِي جَاءَ مِنْهُ فَوَجَدَ أَنَّ قَوْمَهُ قَدْ أَصْبَحُوا صَائِمِينَ ذَلِكَ الْيَوْمَ لَعَدَمِ ثُبُوتِ رُؤْيَةِ هَلَالِ شَوَّالٍ لَدَيْهِمْ فَعَلَيْهِ أَنْ يُوَاصِلَ فِطْرَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ عَلَيْهِ الْيَوْمُ وَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْفِطْرُ بَثُوتِ رُؤْيَةِ الْهَلَالِ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْمُفْتِي -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "لَأَنَّهُ مُطَالَبٌ فِي صِيَامِهِ وَإِفْطَارِهِ أَنْ يَكُونَ مِيقَاتُ صَوْمِهِ وَمِيقَاتُ فِطْرِهِ بِحَسَبِ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ لَا بِحَسَبِ بَلَدِهِ" ^(١)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

﴿المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ﴾: مَنْ انْتَقَلَ مِنْ بَلَدَةٍ تَأَخَّرَ فِيهَا الصِّيَامُ إِلَى بَلَدَةٍ أُخْرَى تَقَدَّمَ فِيهَا الصِّيَامُ، وَصَامَتْ هَذِهِ الْأَخِيرَةُ تِسْعَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَيَكُونُ هَذَا الْمُنْتَقِلُ قَدْ صَامَ ثَمَانِيَةً وَعِشْرِينَ يَوْمًا فَقَطْ، وَالْمُعْتَمِدُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقَنْوِيِّ -يَحْفَظُهُمُ الْمَوْلَى- أَنْ يَفْطَرَ يَوْمَ عِيدِهِمْ وَيَقْضِيَ الْيَوْمَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ بَعْدَ ذَلِكَ. هَذَا إِذَا كَانَ صِيَامُ الْبَلَدَةِ الْأُولَى وَإِفْطَارُ الْأَخِيرَةِ بِرُؤْيَةٍ شَرْعِيَّةٍ ثَابِتَةٍ لَا بِمَجْرَدِ الْإِتْبَاعِ لِدَوْلٍ أُخْرَى، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يَتِمَّ فَرْضُهُ وَيَكْمُلَ شَهْرُهُ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَهُ بَيَقِينَ فَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ إِلَّا بَيَقِينَ ^(٣).

(١) - إِلَّا أَنَّهُ يُؤْمَرُ بِقَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ لَاحِقًا فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يُكْمَلْ صِيَامُ تِسْعَةٍ وَعِشْرِينَ يَوْمًا. يُنْظَرُ:

الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ صفر ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/٢/٢٠٠٩ م.

(٢) - نَعَمْ إِنْ كَانَ مَسَافِرًا فِي هَذِهِ الدَّوْلَةِ فَلَهُ أَنْ يَأْخُذَ بِرِخْصَةِ السَّفَرِ وَيَفْطَرَ هَذَا الْيَوْمَ لِيَقْضِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رمضان ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ١٩/١٠/٢٠٠٤ م.

• الْقَنْوِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٨.

• الْقَنْوِيُّ، بِمَحْثٍ وَرِسَائِلٍ وَفَتَاوَى/ الْقِسْمِ الثَّلَاثِ ص ٢٩.

• الْقَنْوِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رمضان ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٢١/١١/٢٠٠٢ م.

• الْقَنْوِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رمضان ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٦ م.

«المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ»: (عكسُ المسألة السابقة) مَنْ انتقلَ مِنْ بِلَدَةٍ تَقَدَّمَ فِيهَا الصَّيَامُ إِلَى بِلَدَةٍ أُخْرَى تَأَخَّرَ فِيهَا الصَّيَامُ، وَأَتَمَّتْ هَذِهِ الْأَخِيرَةُ الصَّيَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا؛ لِعَدَمِ ثُبُوتِ الرُّوْيَةِ الشَّرْعِيَّةِ، فَهَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ مَعَهُمُ الْيَوْمَ الْحَادِي وَالثَّلَاثِينَ أَمْ يَفْطَرُ هَذَا الْيَوْمَ؟ خِلَافٌ بَيْنَ أَهْلِ الْعِلْمِ..

ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى الْإِفْطَارِ نَظْرًا إِلَى أَنَّ الشَّهْرَ الْعَرَبِيَّ لَا يَزِيدُ عَلَى ثَلَاثِينَ يَوْمًا بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، إِذَا كَانَتِ الرُّوْيَةُ فِي الْبَلَدِ الَّذِي كَانَ فِيهِ رُؤْيًى ثَابِتَةً شَرْعًا^(١)، وَعَلَيْهِ فَإِذَا صَامَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا فَقَدْ أَتَمَّ فَرْضَهُ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي فَتَاوَى "الْمُرَاةُ تَسْأَلُ": "وَهَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ كَثِيرٌ مِنْ مَشَائِخِنَا الَّذِينَ تَلَمَّذْنَا عَلَيْهِمْ وَانْتَفَعْنَا بِعِلْمِهِمْ"^(٢).

وَيُبَيِّنُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- هَذَا الْإِجْمَالَ بِقَوْلِهِ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: " .. سَمِعْتُ بَعْضَ الْمَشَائِخِ مِنْ عُلَمَائِنَا يُرَجِّحُونَ الرَّأْيَ الْأَخِيرَ، وَهُوَ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا وَيُفْطِرَ بَعْدَ ذَلِكَ .. هَذَا الْقَوْلُ قَالَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ مَشَائِخِنَا الْمَعَاصِرِينَ، مِنْ بَيْنِهِمْ شَيْخُنَا خَلْفَانُ بْنُ جُمَيْلٍ السَّيَّابِيُّ وَشَيْخُنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ الْعَبْرِيُّ وَحُكَيْي لِي -أَيْضًا- عَنْ شَيْخِنَا أَبِي إِسْحَاقَ إِبْرَاهِيمَ أَطْفِيشَ أَنَّهُمْ جَمِيعًا كَانُوا يَقُولُونَ بِهَذَا الْقَوْلِ "^(٣).

وَذَهَبَتْ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنَ الْمُحَقِّقِينَ إِلَى وَجُوبِ صِيَامِ ذَلِكَ الْيَوْمِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ، وَهَذَا الَّذِي انْتَصَرَ لَهُ الْحَقُّ الْقَنُوتِيُّ -عَافَاهُ اللَّهُ- إِذْ يَقُولُ: " وَالْقَوْلُ الصَّحِيحُ الرَّاجِحُ لِلَّذِي هُوَ أَنَّهُ يُصْبِحُ فِي تِلْكَ الْبِلَادِ الَّتِي هُوَ فِيهَا صَائِمًا وَلَوْ صَامَ

(١) - أما إذا كان دخول الشهر في البلد المتقدمة مجرد المتابعة لدول أخرى فعلى هذا الشخص أن يتم الصوم مع الصائمين في هذا البلد باتفاق الفريقين.

(٢) - الخليلي، أحمد بن أحمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٢٨.

(٣) - الخليلي، أحمد بن أحمد. برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٢٤/١١/٢٠٠١ م.

واحدًا وثلاثين يومًا، لأنه هو في ذلك المكان في شهر رمضان.. وهو مخاطب بالصيام والإفطار بحسب المكان الذي هو فيه" (١).

وتوقف العلامة الخليلي -حفظه الله- عن الترجيح قائلًا: "إلى الآن ما استطعت أن أقطع بترجيح رأي من هذين الرأيين" (٢)، إلا أنه -حفظه الله- اختار في بعض أجوبته الاستمرار والعمل بالصيام؛ لأن فيه احتياطًا وخروجًا من عهدة الخلاف: "نحن نختار الخروج من عهدة الخلاف.. الاستمرار" (٣).
وذو احتياط في أمور الدين *** من فر من شك إلى يقين (٤)

(١) - يُنظر:

- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الثالث ص ٢٩.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٥٨.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٤/١١/٢٠٠١م.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٧ جمادى الأولى ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٧/٧/٢٠٠٣م.

(٤) - أورده العلامة القنوي -عافاه الله- في "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧/٥/٢٠٠٣م، وفي "جلسة إفتاء" ١. ولم أجد نسبته لقائله، والله أعلم. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٦م.



البَابُ الثَّالِثُ: فِي شُرُوطِ الصِّيَامِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿.. أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة: ١٨٤)

اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ النَّبِيَّةُ، وَفَقَكَ ١٨٤ إِلَى صَحِيحِ الْعِبَادَةِ، وَجَنَّبَكَ مَسَالِكَ الضَّلَالِ وَالْغَوَايَةِ - أَنْ لِلصَّوْمِ شُرُوطًا وَأَرْكَانًا^(١) لَا يَتِمُّ الصِّيَامُ إِلَّا بِتَحَقُّقِهَا وَالْقِيَامِ بِأَدَائِهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ مَأْخُوذٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ قَوْلًا وَفِعْلًا...
وَنُشْرَعُ - بِاللَّهِ مُسْتَعِينِينَ - أَوَّلًا فِي الْحَدِيثِ حَوْلَ شُرُوطِ الصِّيَامِ، فَنَقُولُ: إِنَّ الشُّرُوطَ قِسْمَانِ:

- أ - شُرُوطُ وَجُوبٍ: وَهِيَ الْعَقْلُ، وَالْبُلُوغُ، وَالْقُدْرَةُ عَلَى الصِّيَامِ..
- ب - شُرُوطُ صَحَّةٍ: وَهِيَ - إجمالاً -: الْإِسْلَامُ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْجَنَابَةِ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْخِيضِ وَالنَّفَاسِ..

وَالِيكَ تَفْصِيلُ الْقَوْلِ فِي شُرُوطِ الصِّيَامِ:

(١) - فَايِدَةُ مُهِمَّةٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الرُّكْنِ وَالشَّرْطِ: تَقْدَمُ سَابِقًا تَعْرِيفُ الشَّرْطِ بِأَنَّهُ: مَا يُلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ الْعَدَمُ وَلَا يُلْزَمُ مِنْ وَجُودِهِ وَجُودٌ وَلَا عَدَمٌ لِدَايَتِهِ، وَهَذَا الْكَلَامُ يَنْطَبِقُ عَلَى الرُّكْنِ أَيْضًا، إِلَّا أَنَّ الْفَارِقَ الْجَوْهَرِيَّ بَيْنَهُمَا أَنَّ الشَّرْطَ يَكُونُ خَارِجَ مَاهِيَةِ الْعِبَادَةِ، وَالرُّكْنَ يَكُونُ دَاخِلًا فِي مَاهِيَتِهَا، فَمَثَلًا: الْبُلُوغُ وَالطَّهَارَةُ شُرُوطٌ لِلصِّيَامِ؛ لِأَنَّهُمَا يَقَعَانِ خَارِجَ مَاهِيَةِ الصِّيَامِ، أَمَّا النِّيَّةُ وَالْإِمْسَاكُ فَهُمَا رَكْنٌ لِأَنَّهُمَا ضَمِنَ أَعْمَالِ الصِّيَامِ الَّتِي لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَا يُنْظَرُ:

فصل في شروط وجوب الصيام

الشَرْطُ الْأَوَّلُ / الْعَقْلُ:

العقل شرط من شروط وجوب الصيام؛ لأنَّ العقل هو مناط التَّكْلِيفِ بِإِدَاءِ الْمَأْمُورَاتِ واجْتِنَابِ الْمَنْهِيَّاتِ، فَالْمَجْنُونُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ التَّكْلِيفِيَّةِ، وَكَمَا يَقُولُ الْعُلَمَاءُ: "إِذَا أَخَذَ اللَّهُ مَا وَهَبَ (العقل) أَسْقَطَ مَا أَوْجَبَ"^(١)، وَهَذَا كُلُّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِ سَيِّدِنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: "رَفَعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ"^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَحَدُّ الْمَجْنُونِ الْمُسْقِطُ لِلتَّكْلِيفِ أَنْ لَا يَعْقِلَ صَاحِبُهُ الْعِبَادَةَ مِنْ دُخُولِ وَقْتِهَا حَتَّى خُرُوجِهَا، فَإِنْ أَفَاقَ وَرَدَّ إِلَيْهِ عَقْلُهُ فِي نَهَارِ الصَّيَامِ وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ وَقَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَهَكَذَا جَمِيعُ الْأَيَّامِ الَّتِي يَعْقِلُ فِي نَهَارِهَا أَوْ يَبْقَى مَعَهُ مُسْكَنَةٌ مِنْ عَقْلِ يَدْرِكُ بِهَا حُضُورَ الْوَاجِبِ، فَإِنْ أَطَاقَ الصَّيَامَ فِيهَا وَنِعِمَّتْ وَإِلَّا أَطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مُسْكِنًا - كَمَا سَيَأْتِي كَشْفُهُ قَرِيبًا -^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٩.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، ٣١ / ٨ / ٢٠٠٩ م.

(٢) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: فِي الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يُصِيبُ حَدًّا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٨٢٣.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، فِتَاوَى طَبِيعَةِ / فَصْلُ أَحْكَامِ صِيَامِ الْمَرِيضِ.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفَقِّي يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥١.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٤ / ١١ / ٢٠٠١ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٩ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٣٠ هـ، ٦ / ١٢ / ٢٠٠٩ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠ / ١١ / ٢٠٠٣ م.

خلاف وتمرة

تَقَدَّمَ مَعَكَ -قَرِيبًا- أَنْ مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّيَامِ عَلَى الْمُكَلَّفِ حُضُورَ الْعَقْلِ، وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ الصَّيَامُ عَلَى الْمُغْمَى عَلَيْهِ وَفَاقِدِ الْوَعْيِ فِي الْحَالِ -طَبَعًا-، وَمِنْ حَيْثُ الْقَضَاءُ لَاحِقًا: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِغْمَاءِ أَسِيلُهُ سَبِيلُ الْجُنُونِ أَمْ هُوَ مُجَرَّدُ مَرَضٍ؟

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ: مَنْ رَأَى أَنَّ الْإِغْمَاءَ جُنُونٌ لَمْ يَرِ عَلَى صَاحِبِهِ قَضَاءُ الصَّوْمِ الَّذِي اسْتَعْرَقَ وَقْتَهُ وَهُوَ فِي الْإِغْمَاءِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَجْنُونِ فِي سُقُوطِ التَّكَالِيفِ عَنْهُ -إِلَّا إِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ وَقَدْ دَخَلَ وَقْتُ الصَّيَامِ وَغُذِّيَ حَالَ إِغْمَائِهِ^(١)، أَوْ أَفَاقَ وَالْوَقْتُ مَا زَالَ بَاقِيًا بَعْدَ أَنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ قَبْلَ دُخُولِ الْوَقْتِ فَعَلَيْهِ فِي الْحَالَيْنِ الْقَضَاءُ-.

وَمَنْ رَأَاهُ مَرَضًا أَلْزَمَهُ قَضَاءَ جَمِيعِ الْأَيَّامِ الَّتِي فَاتَتْ بِسَبَبِ الْإِغْمَاءِ، وَهَذَا الرَّأْيُ أَخْوَطُ^(٢) وَالْأَوَّلُ أَرْجَحُ^(٣).

(١) - أَمَّا إِنْ أُغْمِيَ عَلَيْهِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ، أَيْ بَعْدَ أَنْ أَصْبَحَ صَائِمًا، وَلَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ إِلَى نَهِائِ الْوَقْتِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٠٦.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٥/٢٠٠٥ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/٩/٢٠٠٨ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/١١/٢٠٠١ م.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٥ هـ/ يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٩).
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَجَبِ الْأَوَّلِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٩/٥/٢٠٠٤ م.

فتوى

السؤال/ إذا أصيب بالجنون قبل رمضان واستمرّ جنونه إلى ما بعد رمضان ثم شفي، فهل يلزمه القضاء؟
الجواب/ لا يلزمه، والله أعلم^(١).

الشرط الثاني/ البلوغ:

بلوغ سن التكليف - كما هو معلوم - شرط لوجوب الصيام وجُملة العبادات؛ فلا تجب العبادة على الصبي الذي لم تظهر عليه علامات البلوغ أو لم يبلغ سن الاحتلام بإجماع أهل العلم، يقول شيخنا محدث العصر القنوي - حفظه الله -: "لا وجوب على من لم يبلغ باتفاق الأمة قاطبة"^(٢).

والأصل في هذا الاشتراط ما تقدم من قوله - عليه الصلاة والسلام -: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ... وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ"^(٣).

ومع ذلك يُؤمر ولي أمر الصبي أن يترقّب في صبيّه القدرة على الصيام، فإن آنس منه قوة وطاقة على الصيام أمره به، ولو أن يصوم في البداية نصف النهار ويترك الآخر، أو يصوم يوماً ويترك يوماً حتى إذا ما اشتدّ عودُهُ واستوى على سوقه أعجبَ وليّه حسنُ صيامه وقيامه^(٤)، فإن الحال كما قيل قديماً..

وَيَنْشَأُ نَاشِئُ الْفَتِيَانِ مَنَا *** عَلَى مَا كَانَ عَوْدُهُ أَبَوَهُ
وَمَا دَانَ الْفَتَى بِحِجْيٍ وَلَكِنْ *** يَعَوْدُهُ التَّدِينُ أَقْرَبُوهُ

(١) - القنوي، سعيد بن مبروك. بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الأول ص ٥٤.

(٢) - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٦/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - أبو داود، باب: في المجنون يسرق أو يُصيب حذاً، رقم الحديث ٣٨٢٣.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٤م.

إضافة إلى هذا فإن تعويد الصبيان على الصيام المندوب فضلاً عن الواجب أمرٌ ثبت عن صحابة رسول الله ﷺ ففي حديث الربيع بنت معوذ قالت: "أرسل النبي ﷺ غداة عاشوراء إلى قرى الأنصار من أصبح مفطراً فليتم بقية يومه، ومن أصبح صائماً فليصم، قالت: فكنا نصومه بعد ونصوم صبياننا ونجعل لهم اللعبة من العهن فإذا بكى أحدهم على الطعام أعطيناه ذلك حتى يكون عند الإفطار" (١).

هذا.. وإن بدا من الصبي قهوان أو تقصير بعد أن أطاق الصيام وقدر عليه أرشده الولي إلى الصواب وأبان له سبيل الرشاد بالحكمة والموعظة الحسنة، فإن أبان عن عناده وكشف عن تقاعسه وقهوانه أدبه بحسب مقتضى المصلحة وفي حدود الطاقة، فلم يشبعه ضرباً ولم يوسعه سباً، بل كان الأمر وسطاً، ومن لم ينفعه قليل الحكمة ضره كثيرها، وبالخاصة فإنه ﴿ لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ البقرة: ٢٧٢.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: قياس الصيام على الصلاة في سن تعليم الصبي وضربه عليها قياس غير صحيح، وهو خلاف المعمول به عند شَيْخِي العصر والمصر - متعهما الله بالصحة والعافية -؛ لأنه قياس مع الفارق، إذ القدرة على الصلاة لا تستلزم أن يكون الصبي قادراً على الصيام، فمنهم من يقدر على الصلاة ولكنه لا يقدر على الصيام لكونه أشق كلفة - كما هو مشاهد - لا سيما وقت اشتداد الحرّ وابتعاد القر (٢).

يقول بدر الدين الحلي - حفظه الله -: "وبالنسبة إلى الصيام يؤمر الولي أن يأمر الصبي بالصيام عندما يكون قادراً عليه، فالعبرة بالقدرة وليست العبرة بفترة زمنية من العمر"، والعلم عند الله (٣).

(١) - البخاري، باب: صوم الصبيان وقال عمر رضي الله عنه: لتشوان ويترك وصبياننا صيام فضرته، رقم الحديث ١٨٢٤.

(٢) - القر: هو البرد (ويوم قار) باردة، ورجل مقرور أي أصابه البرد. الفيومي، المصباح المنير، مادة (ق ر ر).

(٣) - ينظر:

خلاف وتمرة

تعلم - يا طالب الرشاد، وقاصد الفلاح في المعاد - أن أهل الفقه بالدين قد اختلفوا في صيام الشهر الكريم، هل هو فريضة واحدة أو فرائض متعددة بعدد أيام الشهر، أي تسع وعشرون فريضة أو ثلاثون فريضة بحسب ما تكون عليه أيام الشهر.

والقول المعتمد في المسألة عند الشيخين العالمين أبي خلیل الحلي وأبي عبد الرحمن القنوي - يحفظهم الله - أن صيام رمضان فرائض متعددة، كل يوم فريضة مستقلة بنفسها عن اليوم الآخر؛ لأدلة متعددة، منها:

أ - أن الله ﷻ أباح للمريض والمسافر الفطر والصيام في رمضان، ثم قضاء الأيام التي أفطرها فقط.

ب - أن النبي ﷺ أمر الرجل الذي أفطر متعمداً بوطء زوجته أن يقضي يوماً واحداً فقط، ولو كان فريضة واحدة لأمره بقضاء الشهر كله أو ما فات منه على الأقل.

ج - أن ليالي الشهر قاطعة للصيام وموجبة للإفطار، بخلاف الصلاة فإنها بجميع ركعاتها فريضة واحدة لا تصل أعمالها من التكبير حتى التسليم^(١).

- الحلي، المرأة تسأل والمفتي يجب ج ١ ص ٣٣٥.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٨ م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣ هـ / يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٧١).
- الخروصي، كهلان بن نبهان. "أسرار الصيام" ندوة طبية شرعية مع الطبيب أبشر مأمون.

(١) - ينظر:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥١.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٢٦/١١/٢٠٠١ م.

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ: تَظْهَرُ فِي مَسَائِلَ، نَذَكُرُ بَعْضًا مِنْهَا لِلْفَوَائِدِ^(١)/

أ- إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَسَطَ الشَّهْرِ: فَيَصُومُ الْحَاضِرَ وَالْقَادِمَ مِنَ الْأَيَّامِ، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فَرِيضَةٌ وَاحِدَةٌ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ أَيْضًا، وَلَوْ أَنَّهُ صَامَهَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَوْقَعَهَا نَافِلَةً. أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فَرَائِضُ فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مَّا مَضَى لَكُونِهِ لَمْ يَكُنْ مُكَلَّفًا إِلَّا الْيَوْمَ الَّذِي بَلَغَ فِي هَارِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُمْسِكَ بِقِيَّتِهِ وَيَقْضِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ^(٢).

ب- إِذَا أَسْلَمَ الْمُشْرِكُ وَسَطَ الشَّهْرِ: فَيَصُومُ الْحَاضِرَ وَالْقَادِمَ أَيْضًا، وَعَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فَرِيضَةٌ وَاحِدَةٌ يَقْضِي مَا فَاتَهُ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ. أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهُ فَرَائِضُ فَلَا يَلْزَمُهُ قَضَاءُ شَيْءٍ مَّا مَضَى إِلَّا الْيَوْمَ الَّذِي أَسْلَمَ فِي هَارِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُمْسِكَ بِقِيَّتِهِ وَيَقْضِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ^(٣)، يَقُولُ الْحَدَّثُ الْقَنْوِيُّ -حَفْظُهُ

- الْقَنْوِيُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٦.
- الْقَنْوِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٢١.
- الْقَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٣/٨/٢٠٠٩م.
- الْقَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٤/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠١م.
- الْقَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٩/٢٠٠٦م.

(١) - يُنظر:

- الجبلي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٩٤-٩٥.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م (مذكرة خاصة ص ١٧).

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ شعبان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٤م.
- الْقَنْوِيُّ، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٣٠).
- الْقَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٩/٢٠٠٦م.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥١.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٧).

الله:- "والذي عليه الجمهور هو أنه لا بد من قضاء ذلك اليوم الذي أسلم فيه المشرك كما أنه لا بد من الإمساك فيه، وهذا القول أقرب إلى الصواب" (١).

ج- النية الواجبة للصيام: على القول بأنه فريضة واحدة تجزئ عنه نية واحدة أول الشهر. أما على القول بأنه فرائض متعددة فقل: لا بد من النية لجميع أيامه، وهو المجرى بالإجماع (٢)، ورخص البعض في النية بداية الشهر ما لم يقطع صيامه بفطر لسفر أو مرض -مثلاً- فيجدد النية عند عزمه على الصيام مرة أخرى، وهذا الأخير هو الأقرب للصواب عند محدث العصر القنوي -أبقاه الله- (٣).

د- تكرّر الكفارة بتكرّر الانتهاك لحُرمة الشهر: على القول بأنه فريضة واحدة تجزئ كفاة واحدة عن جميع الأيام التي انتهك حُرمتها، أما على القول بأنه فرائض متعددة فالأصل أن يكفر كفارة مغلظة عن كل يوم انتهك حُرمته (٤).

(١) - يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٥٢١.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٩/٢٠٠٦م.

(٢) - ابن المنذر، الإجماع ص ١٥.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٤٣.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٧٣.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية بروي (سابقاً)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٦ ص ١.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠١م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٣/٨/٢٠٠٩م.

(٤) - تبينان:

الشَّرْطُ الثَّالِثُ/ الْقُدْرَةُ عَلَى الصِّيَامِ:

لَقَوْلِهِ ﷺ: ﴿ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ البقرة: ٢٨٦، ولَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ﴾ البقرة: ١٨٤، وَقَدْ تَقَدَّمَ -سَلَفًا- أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ الْأَخِيرَةَ مُحْكَمَةٌ، وَلَيْسَتْ مَنْسُوخَةٌ، فَهِيَ مَحْمُولَةٌ فِي حَقِّ مَنْ لَا يَسْتَطِيعُ الصِّيَامَ إِلَّا بِكُلْفَةٍ شَدِيدَةٍ وَمَشَقَّةٍ بِالْغَةِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ بِقَوْلِهِ: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ يَتَكَلَّفُونَهُ -كَمَا هُوَ رَأْيُ حَبْرِ الْأُمَّةِ وَتُرْجُمَانِ الْقُرْآنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ، فَمَنْ كَانَتْ هَذِهِ حَالَتُهُ فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الصِّيَامُ، وَلَهُ أَنْ يَنْتَقِلَ حِينَئِذٍ مِنَ الصِّيَامِ إِلَى الْفِدْيَةِ وَالْإِطْعَامِ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ الَّذِينَ لَا يَسْتَطِيعُونَ عَلَى الصِّيَامِ وَلَا يَتَوَقَّرُ فِيهِمْ شَرُّ الْقُدْرَةِ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ، وَالْمَرِيضُ الزَّمِنُ ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَاهَهُ بَعْدَ حِينٍ﴾ ص: ٨٨^(١).

الأول/ على القول الأول: تجزئته كفارة واحدة عن جميع ما اجترح في أيام الشهر ما لم يكن قد كفر سلفاً، فإن كفر ثم عاد مرة أخرى فعليه كفارة أخرى.

الثاني/ على القول الثاني: رخص له بعض العلماء -حتى على هذا القول بأنه فرائض- برخصة تبذل لمن نصح في التوبة واستقام على الطريقة وهي أن كفارة واحدة تجزئته عن الجميع، ولو كان انتهاكه في رماضين متعددة، وهذا أوسع الأقوال، وهي رخصة تبذل للتائب الآيب المنيب، ولكن "هَذَا مِنْ مَكْنُونِ الْعِلْمِ لَا يُعْلَنُ بِهِ فِي قَوْمٍ جُهَالٍ". يُنْظَرُ:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٧ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٣م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/٨م.
- الفتاوى، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الأول ص ٥٦.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/٢٨م.
- وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. بحوث ندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الثالث الهجري "الإمام محمد بن محبوب أنموذجاً"، ص ١٣٢.

(١) - يُنْظَرُ:

- الخليلي، الفتاوى ج ٤ (فتاوى: الوقف والوصية) ص ٧٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ٢٠٠٠/١٢/٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/٢م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٢م.

فصل في شروط صحة الصيام

الشروط الأول/ الإسلام:

لقد تكرر لديك -أيها الطالب الحافظ، حفظك الله من الظلم العظيم الذي هو الشرك- أن الإسلام شرط صحة لجميع العبادات وليس شرطاً لوجوبها، وعليه فإن هذه العبادة واجبة على جميع المكلفين مسلمين أو غير مسلمين، وإن كانت لا تصح إلا من المسلمين^(١)؛ قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ آل عمران: ٨٥، بل لا يخفى عليك أن هذه الطاعات لا تقبل ولا ترفع عند الله ﷻ إلا من المسلمين المؤمنين الموفين المتقين؛ بصريح قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ المائدة: ٢٧.

ولا يخفى عليك -أيها الخبير- أن هذا القول معتمد على الرأي المشهور المعتمد، وهو أن المشركين مخاطبون بفروع الشريعة كما أنهم مخاطبون بأصولها -كما تقدم ذكر أدلته سلفاً-^(٢)، والله يتولى شرح الصدور.

﴿تنبية﴾: بناء على أن المشركين مخاطبون بفروع الشريعة فينبغي للمسلم في هذه الحالة أن يتجنب تقديم الطعام لهم في فهار رمضان؛ لأنهم متعبدون بالصيام وإن كان الصيام لا يصح منهم إلا بالإسلام فالإسلام شرط صحة فقط وليس شرط وجوب، والله المستعان^(٣).

(١) - كالجنب تجب عليه الصلاة ويجب عليه الصيام مع أن جميع ذلك لا يصح منه، ولذا فهو مطالب بتحصيل شرط الصحة أولاً، وهو الاغتسال والطهارة من الحدث لتصح عبادته، وهكذا المشرك تجب عليه الصلاة ويجب عليه الصيام مع أن جميع ذلك لا يصح منه، فيطلب منه أولاً الدخول في الإسلام، وبالله التمام.

(٢) - ينظر: المعتمد في فقه الصلاة/ الباب الثالث: في شروط الصلاة، الشرط الأول: الإسلام.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١ هـ، يوافقه ٢٠٠٠/١٢/٤ م.

الشَّرْطُ الثَّانِي / الطَّهَارَةُ مِنَ الْجَنَابَةِ:

الأصل في هذا الاشتراط ما جاء في صريح الحديث الصحيح عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَصْبَحَ مُفْطِرًا"^(١)، وهو المروي عن جملة من أصحاب رسول الله ﷺ والتابعين لهم بإحسان.

إضافة إلى أن هذا الاشتراط مؤيد بالنظر؛ ذلك لأن الجنابة حدث أكبر كالحيض والنِّفَاس، وكما لا يصح صيام الحائض والنفساء بالإجماع - كما سيأتي قريباً بإذن الله - كذلك الجنب لا يصح صيامه^(٢)، وعليه فمن تعمد أن يؤخر الغسل ليصبح على جنابة

(١) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣١٨.

(٢) - هذه المسألة اختلف فيها الفقهاء من قديم الزمان، وسبب هذا الخلاف هو التعارض الواقع بين رواية أبي هريرة المذكورة أعلاه، ورواية السيدتين عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما، وهي أن رسول الله ﷺ كان يُصْبِحُ جُنُبًا مِنْ جِمَاعٍ غَيْرِ اجْتِمَاعٍ ثُمَّ يَصُومُ، والكل صحيح لا غبار في ثبوته إلا أن المعتمد عند أصحابنا رضي الله عنهم في هذه المسألة هو الأخذ بما دل عليه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "مَنْ أَصْبَحَ جُنُبًا أَصْبَحَ مُفْطِرًا"، وهو ما انتصر له الإمامان الخليلي والقنوي - حفظهم الله - في غير موضع من فريد أجوبتهم، وفي المقابل يُحمل حديث السيدتين عائشة وأم سلمة على أنه منسوخ؛ وذلك للاعتبارات الآتية:

أولها: إن تعارض دليلان مختلفان أحدهما فيه شغل للذمة (كحديث أبي هريرة) والآخر فيه براءة للذمة (كحديث عائشة وأم سلمة) فإنه يُقدَّم ما فيه شغل للذمة على الذي فيه براءة للذمة؛ لأن براءة الذمة هي الأصل قبل ورود الدليل الآخر، فإذا ورد الدليل الشاغل للذمة كان الشغل هو الأصل، وحُمِلَ ما عارضه على الأصل السابق قبل التعبد بشغل الذمة، فصار شغل الذمة أمراً متيقناً منه، ومن قواعدهم السائرة أن اليقين لا يرفعه إلا يقين مثله.

ثانيها: أن دعوى نسخ حديث أبي هريرة تحتاج إلى دليل؛ إذ الأصل في تعارض دليلين يدل أحدهما على مشروعية حكم، والآخر على عدمه أن يقدم ما دل على المشروعية في العمل؛ لأن الدليل الآخر استصحاب الأصل، وقد ثبت رفع حكم الأصل بالدليل الناص على مشروعية الحكم، ولم يثبت أن ذلك الحكم نسخ بعد مشروعيته، والنسخ لا يكون بمجرد الاحتمال، فكيف يُرفع هذا الحكم بما يحتمل أن يكون ورود موافقاً للبراءة الأصلية!!

ثالثها: أن الجنابة حدث أكبر، وقد دلت الأدلة الشرعية على أن هذه العبادة الخالصة (الصوم) تتنافى مع الحدث الأكبر، فالحائض والنفساء لا يجوز في حقهما الصيام بالإجماع، وما ذلك إلا لتلبسهما بالحدث الأكبر، فالنظر والقياس الشرعي المستقر يقتضي إلحاق الجنابة بهما.

جَنَابَةِ فَسَدِ صَوْمِهِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ أَوَّلًا، ثُمَّ قِضَاءُ يَوْمِهِ، هَذَا بَعْدَ التَّوْبَةِ لِلْمَوْلَى

جَلَّ وَعَلَا، وَاللَّهُ ﴿يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ الشورى: ٢٥^(١).

وَمَجْنِبٌ أَصْبَحَ عَامِدًا فَقَدْ *** أَصْبَحَ مُفْطِرًا عَلَى الْقَوْلِ الْأَسَدِ^(٢)

رابعها: حديث عائشة وأم سلمة فعلي، بينما حديث أبي هريرة قولي، والقول مقدم على الفعل - كما هو معلوم عند الجمهور -؛ لأن الفعل يحتمل احتمالات منها احتمال كونه خاصا بالنبي ﷺ، أما القولي فينتفي عنه هذا الإيراد، لا سيما وأن حديث أبي هريرة جرى مجرى القاعدة المطردة التي تشمل جميع أفراد الأمة "مَنْ أَصْبَحَ حُنْبًا أَصْبَحَ مُفْطِرًا".

خامسها: إن تعارض الدليل المحرم والدليل المحلل قدم المحرم على المحلل، كما هي القاعدة الفقهية المشهورة "المحرم مقدم على المحلل".

سادسها: أن حديث أبي هريرة فيه احتياط وسلامة في الدين وخروج من الخلاف باتفاق الجميع، والأخذ بالجمع عليه أولى من المختلف فيه، والسلامة في الدين لا يعدلها شيء.

ولشيخنا العلامة إمام السنة والأصول - حفظه الله - جواب مطول ذكر فيه الأدلة وإيرادها وما يجاب عليها، وذكر كذلك مرجحات الرأي للمعتمد الذي اتفق عليه الأصحاب - رضوان الله تعالى عليهم -، فحسن مراجعته في أجوبته المجموعة باسم "فتاوى إمام السنة والأصول"، ومن قصد البحر استقل السواقياء، والله يقول الحق، وهو يهدي السبيل. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤٦-٣٤٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١١/١٠/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ صفر ١٤٢٧هـ، يوافقه ٥/٣/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠/٥/٢٠٠٧م.
- القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ٢٠٧.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ١٠١-١٠٤.
- القنوي، "جواب مطوّل" مطبوع ومتداول لدى الكاتب نسخة منه ص ٩٩.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٩/١١/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٩م.
- الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٨٣-٨٤.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤٥.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ١٠٤.

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٧٠.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: لقد علمت -أيها الفقيه الحاذق- أن من ترك الغسل من الجنابة في ليله متعمداً حتى أصبح فعليه التوبة والقضاء، إلا أن الكفارة تُدْرَأُ عنه على الصحيح الرَّاجِحِ لشبهة الخلاف في المسألة؛ فالكفارة تجب فيما أجمع على أنه ناقض لا فيما اختلف فيه -كما سيأتي بإذن الواحد الأحد-^(١).

وهذا الحكم حكاه الإمام الربيع عن جملة من علماء السلف، قال: "عن أبي عبيدة عن عروة بن الزبير والحسن البصري وإبراهيم النخعي وجملة من أصحاب رسول الله ﷺ يقولون: "من أصبح جنباً أصبح مفطراً" ويدروون عنه الكفارة"^(٢).

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: من أجنب في الليل ولم ينتبه في نومه حتى استيقظ بعد طلوع الفجر فلا قضاء ولا شيء عليه إلا المسارعة للغسل.

وكذا من نام في النهار وأجنب فعليه المبادرة بالاعتسال فور ما ينتبه، وليس له التأخر إلا لضرورة كتسخين ماء أو تبريده مثلاً، والأحسن له أن يتيمم في انتظاره هذا إن كان سيطول حتى يسخن الماء البارد أو يبرد الساخن، والله أعلم^(٣).

(١) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٧.
• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.

(٢) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم ٣١٨.

(٣) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ شوال ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/١٠/٢٠٠٩م.
• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.
• القنوي، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية بروي (سابقاً)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٥.

يَقُولُ سَمَاحَةٌ شَيْخِنَا الْمُفْتِي - عَافَاهُ اللَّهُ - : "وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ لَا قَضَاءَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ أَصْبَحَ جُنُبًا عَلَى غَيْرِ عَمَدٍ، وَلَيْسَتْ الْجُنَابَةُ بِأَشَدَّ مِنَ الْأَكْلِ، مَعَ أَنَّ الْأَكْلَ مِنْ غَيْرِ عَمَدٍ لَا يَنْقُضُ الصَّوْمَ"، وَيَقُولُ شَيْخِنَا الْقُنُوبِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ - : "وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ الصَّحِيحُ" ^(١).

﴿مَسْأَلَةٌ أُخْرَى﴾: مَنْ أَجْنَبَ فِي اللَّيْلِ وَأَخَّرَ الْغُسْلَ؛ لِأَنَّ مِنْ عَادَتِهِ الْمُسْتَمِرَّةِ الْاسْتِيقَاطَ قَبْلَ الْفَجْرِ، فَلَمْ يَنْتَبِهْ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَعَ أَخْذِهِ بِالْوَسَائِلِ وَالْأَسْبَابِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ إِلَّا الْغُسْلُ؛ لِأَنَّهُ آخَذَ بِالْأَصْلِ الْمَطْرُودِ لَدَيْهِ وَهُوَ الْقِيَامُ قَبْلَ الْفَجْرِ، وَلِذَا فَلَا يُعَدُّ مُفْرَطًا أَوْ مُتَهَاوِنًا.

أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ الْاسْتِيقَاطَ وَعَدَمُهُ فَهُوَ مَجَازِفٌ بِصَوْمِهِ وَمُتَهَاوِنٌ بَغْسِلِهِ؛ لِذَا يَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ وَالْقَضَاءُ إِنْ نَامَ عَنِ الْاِغْتِسَالِ حَتَّى طَلَعَ عَلَيْهِ الْفَجْرُ ^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٤٥، ٣٤٦.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ١٠٥.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوْمَافَهُ ٢٩/١١/٢٠٠١م.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسٌ صِيفِيَّةٌ مَفْرُغَةٌ، عَمَّنْ مَعْدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ بَرُوي (سَابِقًا)، صَيْف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، رَقْمُ الْمَذْكُورَةِ ٥ ص ١٣.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٤٥.
- الْكُنْدِي، مَاجِدُ بْنُ عَمْدٍ. اتِّصَالَ هَاتِفِيٍّ، تَارِيخٌ: ١٢ مِنْ الْمَحْرَمِ ١٤٣١هـ، الْمَوَافِقُ ٢٩/١٢/٢٠٠٩م.
- مَكْتَبُ الْإِفْتَاءِ/ وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الدِّينِيَّةِ. هَذَا هُوَ الصَّوْمُ ص ١١.

الشَّرْطُ الثَّالِثُ/ الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَالتَّنَافُسِ:

الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَيْضِ (وَيُعْرَفُ بِالدَّوْرَةِ الشَّهْرِيَّةِ) وَالتَّنَافُسِ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الصِّيَامِ، فَالْحَائِضُ وَالتَّنَفَّاسُ لَا يَصِحُّ وَلَا يُشْرَعُ فِي حَقِّهِمَا الصِّيَامُ، بَلْ يُمْنَعَانِ مِنْهُ فِي الْحَالِ^(١) وَيُؤْمَرَانِ بِالْقَضَاءِ فِي الْمَالِ^(٢) بِنَصِّ السُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، أَمَّا السُّنَّةُ فَمِنْهَا قَوْلُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ نَطْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ"^(٣).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ حَكَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ فُحُولِ الْعِلْمِ، مِنْهُمْ التِّرْمِذِيُّ، فَقَدْ قَالَ بَعْدَ رَوَايَتِهِ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ: "...وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ لَا نَعْلَمُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافًا أَنَّ الْحَائِضَ تَقْضِي الصِّيَامَ وَلَا تَقْضِي الصَّلَاةَ"^(٤).

وَمِنْهُمْ الْعَلَامَةُ إِمَامُ السُّنَّةِ -أَبَقَاهُ اللَّهُ- إِذْ يَقُولُ: "...فَيَحْرُمُ عَلَيْهِمَا [أَيِ الْحَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ] الصِّيَامُ وَيَجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ بِنَصِّ السُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ"^(٥).

﴿تَنْبِيْهُ وَتَحْذِيرٌ﴾: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْمُصَلَّى فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ، فَقَالَ: "يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي أُرِيكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ"، فَقُلْنَ: وَبِمَ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبِ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ"، قُلْنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا

(١) - يُنْظَرُ: أَلْمُعْتَمِدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ: الْحَكْمُ الْوَضْعِيُّ، وَالبَابُ الْأَوَّلُ: فِي الطَّهَارَةِ/ فَصْلٌ فِي تَقْسِيمِ الطَّهَارَةِ.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ صَفَر ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/٣/٢٠٠٥م.

(٣) - التِّرْمِذِيُّ، بَاب: مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصِّيَامِ دُونَ الصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧١٧.

(٤) - التِّرْمِذِيُّ، بَاب: مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصِّيَامِ دُونَ الصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧١٧.

(٥) - يُنْظَرُ:

• الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّال ١٤٢٥هـ يَوَافِقُهُ ٢١/١١/٢٠٠٤م.

• الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَبِيعِ الثَّانِي ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ١٣/٤/٢٠٠٨م.

وَعَقَلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: "أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟"، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ؟"، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: "فَذَلِكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا" (١).

(١) - البخاري، باب: تَرْكُ الْخَائِضِ الصَّوْمَ، رقم الحديث ٢٩٣.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ: قضية المرأة في الإسلام يتخذها دعاة تحرير المرأة - كما يسمّون - قديما وحديثا بوقاً يرقصون على أنغامه الصاخبة، زاعمين أن الإسلام امتهن المرأة ولم يعطها حقوقها الكاملة، متخذين مثل هذا الحديث ذريعة لتبرير مقالة سؤيهم..

وفي حقيقة الأمر - وقبل كل شيء - فالحديث الشريف ليس فيه حديث عن امتهان أو انتقاص للمرأة، وإنما غاية ما فيه تحذير وتوضيح للمرأة لتتحوّ بنفسها من عذاب الله وتسلّك الطريق الأقوم والأهدى في تعاملها مع أسرتها لئلا ينحرف بما طبعها في مهووي الردى، وهذا النصّ لابنة حواء حق من حقوقها المشروعة التي كفّلها لها ديننا العظيم.

ثم إن في الحديث وصفا لطبيعة المرأة البشرية التي تميز بها عن شقيقها ورفيق درهما الرجل، والتي لا يستطيع أن ينكرها أحد؛ لحقيقة: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾ آل عمران: ٣٦، فلا يشك أحد - مثلاً - أن العاطفة تغلب الجنس اللطيف أكثر من الرجل، وهذا ما أثبتته إحدى الباحثات الفرنسيات، حيث أكدت أن المرأة في حال هياجها وانفعالها تغطّي العاطفة جميع عقلها فلا يبقى معها منطق أو تفكير، ومع ذلك فإن هذه القوة العاطفية عند المرأة أمر ركبّه الله فيها ومنحها إياها رحمة منه ﷻ لتكون النصف الثاني المكمل للرجل، ولتكون المرأة للرجل ولأولاده الكنف الدافئ والسكن الروحي والأمان الداخلي، ولولا هذه العاطفة الجياشة في المرأة لما كان للمرأة تلك الصفات الضرورية لبقاء الحياة العائلية سليمة معافاة.

ومن ناحية أخرى فقد جعل الله شَهَادَةَ الْمَرْأَةِ في الأمور المالية نصف شهادة الرجل؛ لأن اهتمام المرأة بشؤون الأموال والمبيعات - في العادة - أقل من الرجل؛ لذا كانت مظنة النسيان والذهول، وهذا طبع كل من لم يكن كثير الاهتمام بأمر من الأمور، وما يؤكد هذا المعنى أن شهادة المرأة قد جعلت في بعض المواضع عن شاهدين اثنين لا سيّما في القضايا الخاصة التي تتعلق بالولادة والرضاع..

أمّا أمانة الْقَوَامَةِ التي حمّلها الرجل فهي تكليف وليست تشريفاً؛ جعلها الله تعالى بيد الرجل لأن الرجل أقوى بطبعه من المرأة من الناحيتين النفسية والجسدية، فمن الناحية الجسدية هو أقدر على تسيير أمور الحياة وتنظيم شؤونها ومواجهة لأوائها ومصارعة أحداثها، ومن الناحية النفسية فهو أضبط انفعالا من المرأة، فلا يتسرع في حلّ رباط العلاقة الزوجية المقدس لأتفه سبب وأدنى انفعال كما لو كان ذلك بيد المرأة؛ وإلا فهو راع ومسؤول أيّما سؤال عن رعيته عند الله تعالى.

أما من حيث الثواب والعقاب فالكل في سواء لا فرق فيه بين رجل ولا امرأة، فمن أحسن أثيب وأجر، ومن أساء فعلى نفسها جنت براقش؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى﴾ آل

فتوى

السؤال/ سماحة الشيخ: هناك دعوات تقول بأن المرأة لا تطالب بترك الصلاة والصيام في فترة الحيض أو النفاس؛ نظراً لعدم وجود نص صريح من القرآن، وأن ما جاء في السنة لا يثبت، فما هو الضابط في أخذ الأحكام من السنة إذا لم يرد نص صريح في القرآن الكريم؟

الجواب/ هذا كلام الجهلة الذين لا يفرقون بين البعرة والتمرة، ولا يفرقون بين الضب والنون، ولا بين الذنب والحمل، ولا بين الناقة والجمل، وما أخرى كلامه بأن ينسف ولا يعول عليه، إذ الأمة مجمعة بأنه لا يجوز للحائض أن تضيء ولا أن تصوم..

والذين يريدون أن يحضروا الإسلام في القرآن وحده من غير تعويل على السنة هم هادئون للقرآن، هم كافرون بالقرآن وحده.. لأن الله تعالى أمرنا بالرجوع إلى النبي -عليه وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والسلام- وطاعته، ولا تكون طاعته إلا باتباع سنته صلوات الله وسلامه عليه، والله أعلم^(١).

عمران: ١٩٥، وقال: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبْرَةً﴾ النساء: ١٢٤، وفي موضع ثالث: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيٰوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ النحل: ٩٧ وعندما تستقيم المرأة على أمر رها، ويكون فخرها بدينها لا بنسبها وتبرجها حينئذ تكون أكملت وظيفتها وسعدت في حياتها ووقع أجرها على الله، ولذا فقد امتدح القرآن الكريم كثيرا من النساء وجعلهن سيدات العالمين، كامرأة فرعون، ومريم ابنة عمران، وهكذا وجد في تاريخ الإسلام من النساء من تعدل في حكمتها وعلمها وفضلها آلاف الرجال، وما كانت أنوثتهن ضائرة شيئا أبدا..

وَلَوْ كَانَ النَّسَاءُ كَمَنْ ذَكَرْنَا *** لَفُضِّلَتِ النِّسَاءُ عَلَى الرِّجَالِ
فَمَا التَّائِبُ لِاسْمِ الشَّمْسِ غَيْبٌ *** وَلَا التَّذَكُّيرُ فُخْرٌ لِلْهِلَالِ

(١) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكور"، حلقة: ٨ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٧/٤/٢٠٠٥م.

فَتَوَى أُخْرَى

السُّؤَالُ/ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ: هَلْ يُجُوزُ أَنْ تَسْتَعْمَلَ الْمَرْأَةُ حُبُوبَ مَنَعِ الْحَيْضِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ؟

الْجَوَابُ/ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهْنًا مَخْرَجًا وَهُوَ الْقَضَاءُ، فَلَا ضَرُورَةَ لاسْتِعْمَالِ حُبُوبِ مَنَعِ الْحَيْضِ، وَفِي هَذِهِ الْحُبُوبِ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْمَضَارِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿تَذَكِيرٌ﴾: النَّفَاسُ مَقِيسٌ عَلَى الْحَيْضِ فِي كَثِيرٍ مِنْ أَحْكَامِهِ كَالامْتِنَاعِ عَنِ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْمُبَاشَرَةِ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ؛ لِأَنَّهُ - كَمَا يَقُولُ الْفُقَهَاءُ - حَيْضٌ طَالَتْ أَيَّامُهُ^(٢)، يَقُولُ شَيْخُ الْفَقْهِ وَالْأَدَبِ السَّالِمِيُّ رحمته الله:

وَفِي النَّفَاسِ قَالَتْ الْأَعْلَامُ *** حَيْضٌ وَلَكِنْ زَادَتْ الْأَيَّامُ^(٣)

أَمَّا الِاسْتِحَاضَةُ، فَهِيَ - كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ - دَمٌ عَرِيقٌ نَجِسٌ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، أَيْ إِنَّهَا كَالِدَمِّ الْخَارِجِ مِنَ الْجُرُوحِ أَوْ كَدَمِ الرُّعَافِ^(٤)؛ وَلِذَا فَلَا تُعْطَى الِاسْتِحَاضَةُ أَحْكَامَ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ، فَهِيَ مَجْرَدُ حَدَثٍ أَصْغَرُ^(٥).. وَهَذَا عِنْدِي لَكَ فَائِدَةٌ..

• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَجَبِ الثَّانِي ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ١٣/٤/٢٠٠٨ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٨/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَجَبِ الْأَوَّلِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٩/٥/٢٠٠٤ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْأَسَاسُ فِي أَحْكَامِ الْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ ص ٤٨.
- الْقُتُوبِيُّ، جُلْسَةُ إِفْتَاءٍ (٢) "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنتَاجُ: مَكْتَبَةِ وَتَسْجِيلَاتِ الْمَلَالِ الْإِسْلَامِيَّةِ.
- الْمَعْمَرِيُّ، مِنْ فِقْهِ الصَّيَامِ ج ٢ "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنتَاجُ: تَسْجِيلَاتِ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.

(٣) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٢ ص ٣٦٧.

(٤) - الرَّيِّعُ، بَابُ: جَامِعِ النَّجَاسَاتِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٥١. وَبَابُ: فِي الْمُسْتِحَاضَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٥٥٥.

(٥) - يُنْظَرُ:

فائدة

في الفرق بين الحيض والاستحاضة

- ١- الحيض: حدث أكبر يُوجب ترك الصلاة والصيام والجماع، الاستحاضة: حدث أصغر لا يُوجب إلا الوضوء.
- ٢- الحيض: دم دوري طبيعي مُعتاد، الاستحاضة: دم مرضي غير مُعتاد.
- ٣- الحيض: يخرج من قعر الرحم، الاستحاضة: من عرق خارج الرحم.
- ٤- الحيض: أسود ثخين، الاستحاضة: أحمر رقيق.
- ٥- الحيض: ذو رائحة كريهة، دم الاستحاضة: لا رائحة له^(١).

﴿تنبيه﴾: بعد أن علمت وجوب الإفطار في حق الحائض والنفساء فاعلم أنه ذكر بعض أهل العلم أن الحائض تخفي فطرها أكلاً أو شرباً عن الناس لئلا تُبيح البراءة من نفسها، أمّا النفساء فليس عليها أن تخفيه لاشتتار عذرها عند الجميع.

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣١.
- الخليلي، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠١م.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الرابع ص ٥٩.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٣١/١٠/٢٠٠٣م.

(١) - تنبيهان:

الأول: هذه الأوصاف لدم الحيض والاستحاضة إنما هي بالنظر إلى أغلب النساء، وقد تتخلف عنها في بعض النساء؛ تبعاً لطبيعة الجسم.

الثاني: الاستحاضة وغيرها من الأحداث الصغرى كخروج البول والمذي والودي لا توجب الوضوء على الفور، وإنما عند إرادة الصلاة أو عند إرادة أداء ما يُشترط له الوضوء من جملة العبادات. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٩، ٣٣١.
- الخليلي، الأساس في أحكام الحيض والنفساء ص ٥٤ - ٥٥.

ومهما يكن من أمر، أعلنت المرأة فطرها عند الآخرين أو أخفته مراعاة لحُرمة الشهر وتجنباً للشبهات فلا يجوز للطرف الآخر أن يبرأ من امرأة رآها تأكل أو تشرب في نهار رمضان؛ لأن النساء مظنة العذر، ومن برئ بمجرد الظن فقد ظلم نفسه وتعدي حدود ربه، وهذا من الظن الذي قال عنه ربنا تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ﴾ إنَّه يُؤْتِي السُّوءَ (الحجرات: ١٢)، والله المستعان^(١).

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: لا يخفى عليك -أخي طالب العلم، يسر الله لك علم الدماء- أنه إذا طهرت المرأة في النهار فعليها قضاء ذلك اليوم، وكذا إن حاصت في النهار ولو قبل غروب الشمس بقليل فسَدَ صومها -ولها أجر ما صامته- وعليها مع ذلك القضاء سواء أكلت أم لم تأكل، والله أعلم وأحكم^(٢).

﴿مَسْأَلَةٌ آخِرَةٌ﴾: إذا عرَضَ عَلَى المرأة الحيضُ في نهار الصيام فإنها تُفْطِرُ ولا تؤمر بالإمساك وقد آثاها مَا قَطَعَ حَبْلَ صِيَامِهَا، فَلَهَا أَنْ تَأْكُلَ وَتَشْرَبَ..^(٣)

وكذا إن طهرت في نهار الصيام فلا يجبُ عليها الإمساكُ عَلَى الصَّحِيحِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -مَنَّعَ اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ بِحَيَاتِهِمَا-؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهَا أَصْبَحَتْ عَلَى فِطْرٍ، وَالصِّيَامُ لَا يَبْدَأُ مِنْ مُتَنَصِّفِ النَّهَارِ، فَلَا حَرَجَ عَلَيْهَا إِنْ وَاصَلَتْ فِطْرَهَا^(٤)، يَقُولُ إِمَامُ السُّنَّةِ

(١) - يُنظر:

• الجبيلي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٩٦.

• المعري، من فقه الصيام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/١٦ م.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢١ شوال ١٤٣٠ هـ، يوافقه ٢٠٠٩/١٠/١١ م.

(٤) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٩، ٣٤٩.

والأصول -يَحْفَظُهُ اللهُ-: " وَالْقَوْلُ بَأَنَّ مَنْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا بِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ يَجُوزُ لَهُ مَا يَجُوزُ لِلْمُفْطِرِ هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ؛ إِذْ إِنِّي لَمْ أَجِدْ دَلِيلًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا مِنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ- يَدُلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْإِمْسَاكِ" ^(١).. وَهَذَا عِنْدِي لَكَ لَطِيفَةٌ..

﴿لَطِيفَةٌ﴾: يُرَوَى أَنَّ إِمَامَ الْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ جَابِرَ بْنَ زَيْدِ الْعُمَانِيِّ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- ^(٢) رَجَعَ مِنْ سَفَرِهِ فِي هَارِ رَمَضَانَ وَكَانَ مُفْطِرًا، وَلَمَّا وَصَلَ مَرَلَهُ وَجَدَ امْرَأَتَهُ قَدْ طَهَّرَتْ مِنْ حَيْضِهَا فِي ذَلِكَ النَّهَارِ فَوَاقَعَهَا فِي هَارِ رَمَضَانَ، وَاللَّهُ لَطِيفٌ بِعِبَادِهِ ^(٣).

- الخَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠١م.
- الخَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ شعبان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/٩/٢٠٠٤م.
- الْقُنُونِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.

^(١) - أَمَا مَنْ فَسَدَ صَوْمُهُ مِنْ غَيْرِ عَذْرِ بَأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ الْمَتَقَدِّمَةِ، فَعَلَيْهِ الْإِمْسَاكِ بَقِيَّةِ يَوْمِهِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَمَوَاصِلَةُ الْإِفْطَارِ بِحُجَّةِ أَنْ صِيَامَهُ لَذَلِكَ الْيَوْمِ قَدْ انْتَقَضَ وَأَنَّهُ سَيَقْضِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ وَاصَلَ إِفْطَارَهُ فَهُوَ آثِمٌ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ زِيَادَةً عَلَى إِثْمِهِ السَّابِقِ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْجَهْلِ وَوَحِيمِ عَوَاقِبِهِ. يُنْظَرُ:

- الخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمَقْتِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢٦٤، ٢٧٢.
- الْقُنُونِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٨/١١/٢٠٠١م.
- الْقُنُونِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُنُونِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.

^(٢) - هُوَ الْإِمَامُ أَبُو الشَّعْثَاءِ جَابِرُ بْنُ زَيْدِ الْيَحْمَدِيِّ الْأَزْدِيُّ الْعُمَانِيُّ مَوْلِدًا الْبَصْرِيَّ مَسْكَنًا، وَلَدَ -تَقْرِيبًا- سَنَةَ ١٨هـ بِقَرْيَةِ "فَرْق" مِنْ أَعْمَالِ وَلَايَةِ "نَزْوَى"؛ وَنَشَأَ فِي أَحْضَانِ عَائِلَةٍ عَالِمَةٍ وَرَوَايَةٍ، سَافَرَ إِلَى الْبَصْرَةِ وَالْحِجَازِ وَالتَّقَى بِكَثِيرٍ مِنْ صَحَابَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَنَقَلَ عَنْهُمْ عِلْمًا غَزِيرًا حَتَّى قَالَ: "أَدْرَكَتْ سَبْعِينَ بَدْرِيًا فَحَوَيْتُ مَا عَنْدَهُمْ إِلَّا الْبَحْرَ الزَّاخِرَ"، وَيَعْنِي بِالْبَحْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وَقَالَ عَنْ شَيْخِهِ ابْنِ عَبَّاسٍ: "عَجَبًا لِأَهْلِ الْعِرَاقِ كَيْفَ يَحْتَاجُونَ إِلَيْنَا وَفِيهِمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، لَوْ قَصَدُوا نَحْوَهُ لَوْسَعَهُمْ عِلْمًا"، وَقَالَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْكَلَانِيُّ أَيْضًا: "ثَقَّةٌ فَقِيهٌ".. يُنْظَرُ:

معجم أعلام الإباضية/ قسم المشرق العربي

^(٣) - يُنْظَرُ:

- الخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٠.
- الخَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠١م.

واحفظ -أيها الطالبُ المجتهدُ- ما يقوله الشيخ السالمي -رحمه الله- في بعض أحكام الصيام،،،

ف"مَنْ حَفِظَ الْمَتُونَ خَازَ الْفُتُونَ"

وَكُلُّ مَنْ أَفْطَرَ صَدَرَ يَوْمِهِ *** مِنْ سَبَبٍ يُبِيحُ تَرْكَ صَوْمِهِ
وَزَالَ آخِرَ النَّهَارِ خَيْرًا *** مَا بَيْنَ أَنْ يَمْسِكَ أَوْ أَنْ يُفْطِرَ^(١)

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ صفر ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٤/٢/٢٠٠٨م.
- الكندي، ماجد بن عماد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢٤).
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٠٤.

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٧٠.

الباب الرابع: في أركان الصيام

قَالَ تَعَالَى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ (١٨٥)

البقرة: ١٨٥

تَقْرِيرٌ

إِنَّ مِنَ الْمَتَقَرِّ لَدَى جَمِيعِ الْأَسْوِيَاءِ أَنَّ لِكُلِّ بِنَاءٍ قَوَاعِدَ وَأَرْكَانًا، لَا يَقُومُ بِنَاءٌ مُّرْتَفِعٌ مَّشِيدٌ بِذَوْنِهَا، وَهَذَا مَا قَرَّرَهُ مَفْهُومُ امْتِنَانِ الْمَوْلَى عَلَى عِبَادِهِ إِذْ ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا﴾ (الرعد: ٢٠٠٢)

وَإِذَا كَانَ هَذَا ظَاهِرًا فِي الْبِنَاءِ الْحِسِّيِّ، فَمَا الْبِنَاءُ الْمَعْنَوِيُّ عَنْهُ بِبَعِيدٍ، فَهَذَا الدِّينُ لَهُ أَرْكَانٌ وَهَذِهِ الْأَرْكَانُ لَهَا أَرْكَانٌ، وَسَنَعْرِضُ فِي هَذَا الْبَابِ -بِإِذْنِ اللَّهِ- أَرْكَانَ أَحَدِ هَذِهِ الْأَرْكَانِ وَهُوَ رُكْنُ الصَّوْمِ.. فَنَقُولُ: إِنَّ لِلصَّيَامِ رُكْنَيْنِ أَسَاسِيَيْنِ، وَهُمَا: النِّيَّةُ وَالِإِمْسَاكُ، فَهَاكَ تَفْصِيلَ مَا أَجْلَنَاهُ..

الركن الأول / النية:

الصَّوْمُ عِبَادَةٌ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى، وَمَهْمَا ظَهَرَ لِلنَّاسِ مِنْ حِكْمِهِ فَإِنَّ الْغَايَاتِ الْقَصَوَى مِنْهُ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا الشَّارِعُ الَّذِي قَضَى وَكَتَبَ، وَفَرَضَ وَأَوْجَبَ؛ رَحْمَةً بِالْعِبَادِ، وَتَخْفِيفًا عَلَيْهِمْ، وَشَفَقَةً بِهِمْ؛ لِأَنَّهُ الْعَالَمُ بِمَا يُصْلِحُ نَفُوسَهُمْ وَيُقِيمُ أَجْسَامَهُمْ ظَاهِرًا

وَبَاطِنًا ﴿۱﴾ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿۱۲﴾ الملك: ١٤ .

وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَانَ الصَّوْمُ مَعْدُودًا مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا تُعْقَلُ مَعَانِيهَا، فَوَجَبَ فِيهِ اسْتِحْضَارُ نِيَّةِ الْعَمَلِ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِيهِ، وَهَذَا هُوَ الْمُهْتَمَصُّ عِنْدَ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ، وَبِلا شَكٍّ هُوَ الْمُهْتَمَصُّ -أَيْضًا- عِنْدَ الْعَلَامَتَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -حَفَظَهُمُ اللَّهُ- (١)؛ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ البينة: ٥ .

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُوبِيُّ -عَافَاهُ الْمَوْلَى-: "وَلَا صَوْمَ إِلَّا بَنِيَّةً كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْأَصْحَابِ وَجُمْهُورِ الْأُمَّةِ، وَهُوَ الصَّوَابُ الَّذِي تُدَلُّ عَلَيْهِ الْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ، مِثْلُ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، وَغَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ الدَّالَّةِ عَلَى وَجُوبِ النِّيَّةِ فِي كُلِّ عَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ غَيْرِ مَعْقُولَةِ الْمَعْنَى، وَأَمَّا مَعْقُولَةُ الْمَعْنَى فَاخْتَلَفُوا فِي النِّيَّةِ، وَالْمَشْهُورُ مَعَهُمْ أَنَّ النِّيَّةَ فَضِيلَةٌ لَا وَاجِبَةٌ، وَهُوَ الْحَقُّ" (٢).

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢١ .
- الْقُنُوبِيُّ، قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ٣٧ .
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٦ .
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٣ م (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٦) .

(٢) - زِيَادَةُ "وَهُوَ الْحَقُّ" أَضَافَهَا الشَّيْخُ بِقَلَمِهِ بَعْدَ الْمَرَاجَعَةِ وَلَا تَوْجِدُ فِي أَصْلِ الْاِقْتِبَاسِ، فَلْيَنْتَبِهْ. يُنظر:

- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٦ .
- الْقُنُوبِيُّ، جُلُوسَةُ الْمَرَاجَعَةِ بِمَكْتَبِ فَضِيلَتِهِ (بِتَارِيخِ: ٢٢ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠ هـ - ٨ / ١٢ / ٢٠٠٩ م) .

صِفَةُ النِّيَّةِ: فعلى مُريدِ الصَّيَامِ أَنْ يَتَوَيَّ بِإِمْسَاكِهِ عِبَادَةَ الصَّيَامِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِئْهُ إِمْسَاكُهُ مَهْمَا طَالَ، وَإِنْ اسْتَعْرِقَ النَّهَارَ كُلَّهُ؛ لِأَنَّ صِحَّةَ الْأَعْمَالِ وَقَبُولَهَا مَرْهُوْنَةٌ بِنِيَّاتِهَا، كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"^(١)، أَيْ إِنَّمَا (صِحَّةُ) الْأَعْمَالِ بِالنِّيَّاتِ.

وَلَا يَكْفِي أَنْ يَتَوَيَّ الْعَبْدُ مَطْلَقَ الصَّيَامِ فَقَطْ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ تَعْيِينِ نَوْعٍ وَحُكْمٍ الصَّيَامِ الَّذِي يَرُومُهُ فَرَضًا أَوْ نَفْلًا، فَيَسْتَحْضِرُ صِيَامَهُ أَنَّهُ فَرَضُ رَمَضَانَ مَثَلًا، أَوْ وَاجِبُ الْكَفَّارَةِ، أَوْ سُنَّةُ أَيَّامِ الْبَيْضِ... كَمَا يُعَيَّنُ فَرَضُ الظُّهْرِ، وَسُنَّةُ الْمَغْرِبِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ.

فصل

فِي تَنْبِيهَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرُكْنِ النِّيَّةِ

﴿التَّنْبِيهُ الْأَوَّلُ﴾: النِّيَّةُ الْمُعْتَدُّ بِهَا فِي صِحَّةِ الصَّيَامِ هِيَ الَّتِي تَكُونُ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْإِمْسَاكِ، أَيْ قَبْلَ دُخُولِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ وَلَوْ بِثَوَانٍ، سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي صَوْمِ الْفَرَضِ أَوْ فِي صَوْمِ النَّفْلِ، لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا؛ لِعُمُومِ حَدِيثٍ: "مَنْ لَمْ يُيَيِّتِ الصَّيَامَ مِنَ اللَّيْلِ فَلَا صِيَامَ لَهُ"^(٢)، وَعَلَى ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَعِزَّمَ عَلَى الصَّيَامِ بَعْدَ دُخُولِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ لِكَوْنِهِ لَمْ يَأْكُلْ وَلَمْ يَشْرَبْ قَبْلَ فَيَقُولُ: إِنِّي صَائِمٌ.

(١) - الربيع، باب: في النية، رقم الحديث ١. والبخاري، باب: بدء الوحي، رقم الحديث ١.

(٢) - النسائي، باب: ذكر اختلاف الثَّاقِلِينَ لِخَبَرِ حَفْصَةَ فِي ذَلِكَ، رقم الحديث ٢٢٩٤.

ورواه السيدة حفصة رضي الله عنها بلفظ "مَنْ لَمْ يُجْمِعِ الصَّيَامَ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا يَصُومُ"، وهو حديث صحيح رواه جمع من الأئمة، وقد اختلف العلماء في رفعه إلى النبي ﷺ أو وقفه على السيدة حفصة لكونه ورد بالصيغتين، يقول صاحب قاموس الصوم: "ثم كُتِبَ لي الاتصال بالحافظ العلامة المحدث سعيد بن مبروك القنوي -حفظه الله تعالى ورعاه- يوم الخميس من تاريخ (١٢/ يوليو/ ٢٠٠٥م) وأنا بالجزيرة الخضراء وسألته عن الحديث فأجابني قائلا: "الظاهر أن الحديث موقوف"، وعلى العموم ففي المسند المرفوع الصحيح الغنية لأنه هو الذي تقوم به الحجة.. يقول الإمام السالمي -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

وليس بالمقطوع والموقوف *** تقوم حجة ولا الضعيف

﴿التَّيْبَةُ الثَّانِي﴾: النَّيَّةُ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْضَارِهَا عِنْدَ الشُّرُوعِ فِي الْأَعْمَالِ وَالْعِبَادَاتِ غَيْرِ مَعْقُولَةٍ الْمَعْنَى كَالصَّلَاةِ لَا بُدَّ مِنْ اسْتِحْضَارِ نِيَّتِهَا عِنْدَ الدُّخُولِ فِيهَا (أَي: عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ)، إِلَّا الصِّيَامَ فَإِنَّهُ يَكْفِي أَنْ تَكُونَ النَّيَّةُ مُبَيَّنَةً وَمَوْجُودَةً مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عِنْدَ الْإِفْطَارِ وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِحْضَارُهَا لِحُظَّةِ الشُّرُوعِ فِي الصِّيَامِ (أَي: عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ)؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ يَكُونُ نَائِمًا عِنْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَالْوُلُوجِ فِي الْعِبَادَةِ، وَإِلَّا لَزِمَ كُلُّ أَحَدٍ أَنْ يَكُونَ مُسْتَقِظًا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ حَتَّى يَنْوِيَ الصِّيَامَ، وَهَذَا مِنَ التَّيْسِيرِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَمِصْدَاقُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥^(١).

﴿التَّيْبَةُ الثَّالِثُ﴾: النَّيَّةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الصِّيَامِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ هِيَ النَّيَّةُ الْجَازِمَةُ بِالصِّيَامِ، بِأَنْ يُصْبِحَ الْمَرْءُ صَائِمًا، وَلِذَا لَا يُعْتَدُ بِنِيَّةِ الْمُرَدِّدِ وَالشَّاكِّ، كَانَ يَنْوِي صِيَامَ يَوْمِ الشُّكِّ عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ فَهُوَ صَائِمٌ لِرَمَضَانَ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ رَمَضَانَ فَهُوَ صَائِمٌ أَحْتِيَاطًا.

يَقُولُ سَمَاحَتُهُ -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي الْفَتَاوَى: "عَلَى أَنْ الصِّيَامَ عِبَادَةٌ تَتَوَقَّفُ عَلَى النَّيَّةِ الْجَازِمَةِ، لَا عَلَى النَّيَّةِ الَّتِي يَتَرَدَّدُ فِيهَا، فَلَا يَكْتَفِي بِصِيَامِهِ لَوْ أَصْبَحَ عَلَى نِيَّةِ الصِّيَامِ"^(٢).

يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢١.
- الْقُنُوزِيُّ، السِّيفُ الْخَادِ ص ٩٨.
- الْقُنُوزِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٧.
- الْقُنُوزِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤هـ / يَوَاقِقُهُ ٢٠٠٣م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٥٤).
- السَّامِيُّ، طُلْعَةُ الشَّمْسِ ج ٢ ص ٤٩.
- الطَّيْبَانِيُّ، قَامُوسُ الصَّلَاةِ ص ٣٠.

(١) - الْقُنُوزِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤هـ / يَوَاقِقُهُ ٢٠٠٣م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢١).

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٥-٣١٦.

﴿التَّنبِيهُ الرَّابِعُ﴾: بما أن الصَّيَامَ عِبَادَةٌ غَيْرُ مَعْقُولَةٍ الْمَغْنَى فَلَا بُدَّ مِنْ إِفْرَادٍ وَفَرَزٍ كُلِّ صِيَامٍ بَنِيَّةٍ مُسْتَقِلَّةٍ وَإِمْسَاكِ مُسْتَقِلٍّ، وَلَا يَجْزِي الْمَرْءَ أَنْ يَنْوِيَ بِإِمْسَاكِهِ صِيَامَيْنِ اثْنَيْنِ، كَأَنْ يَنْوِيَ بِإِمْسَاكِهِ ذَلِكَ صِيَامَ السَّيِّئَةِ مِنْ شَوَالٍ مَعَ قَضَاءِ مَا عَلَيْهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿التَّنبِيهُ الْخَامِسُ﴾: لَا شَكَّ أَنَّكَ تُدْرِكُ -أَخِي الْقَارِيءُ- أَنَّ النِّيَّةَ الْمُرَادَةَ فِي الصَّيَامِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَعْمَالِ هِيَ قَصْدُ الْقَلْبِ وَعَزْمُ الْجَوَارِحِ عَلَى أَدَاءِ الْفِعْلِ، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ النِّيَّةَ مُحَلِّهَا الْقَلْبُ، أَمَّا التَّلَفُّظَاتُ بِالنِّيَّاتِ فِي الْعِبَادَاتِ فَلَا أَصْلَ لَهَا فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي سُنَّةِ الْمُصْطَفَى الْأَوَّابِ، وَلَا عَنِ التَّابِعِينَ وَالْأَصْحَابِ، وَهُوَ ﷺ الْأُسْوَةُ وَكَفَى بِهِ أُسْوَةٌ لِمَنْ أَرَادَ عِنْدَ رَبِّهِ الْحُظُوءَةَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾. الأحزاب: ٢١^(٢).

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا قِيلَ فِي هَذَا مَا قَرَّرَهُ الْبَصِيرُ صَاحِبُ الْبَصِيرَةِ السَّالِمِيُّ^(٣) -رَحِمَهُ اللَّهُ- فِي قَوْلِهِ:

حَسْبُكَ أَنْ تَتَّبِعَ الْمُخْتَارَا *** وَإِنْ يَقُولُوا خَالَفَ الْآثَارَا^(٤)

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٢.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٢/٥/٢٠٠٥ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْفُتُووِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ٢٥/٨/٢٠٠٩ م.
- الْفُتُووِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٩/٥/٢٠٠٨ م.
- الصَّوَائِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَاصِرٍ. كُلُّ مَا يَهْمُكَ عَنْ رَمَضَانَ. "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ مَطْبُوعَةٌ" ص ٢٦.

(٣) - نَعَمْ هُوَ صَاحِبُ الْبَصَرِ وَالْبَصِيرَةِ وَإِنْ كَانَ لَا يَرَى بِعَيْنَيْهِ كَمَا قَالَ عَنْ نَفْسِهِ "وَأَنَا الْبَصِيرُ وَإِنْ ظَنَنْتُمْ أَنِّي أَغْمَى أَدْبُ"؛ ﴿فَلَا تَهَاجِرْ وَلَا تَعْمَى الْبَصِيرُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾ (٥) المِج: ٤٦.

(٤) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ فِي نَظْمٍ مُخْتَصَرٍ الْخِصَالِ ص ٧٠.

ويقول - رَحِمَهُ اللهُ - في مَوْضِعٍ آخَرَ:

لَأَتَمَّ النَّيَّةُ بِالْفُؤَادِ *** لَا بِالتَّلَفُّظَاتِ وَالتَّغْدَادِ^(١)

ويقول في مَوْضِعٍ ثَالِثٍ:

وَهِيَ بِالْقَلْبِ وَبِاللِّسَانِ *** فِي قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ مِنْ عُمَانَ
وَأَهْلُ نَزْوَى عِنْدَهُمْ بِالْقَلْبِ *** وَهُوَ الَّذِي مَالَ إِلَيْهِ قَلْبِي^(٢)

وَمِنَ الْمَعْلُومِ بَيْنَ عَوَامِ النَّاسِ أَنْفُسُهُمْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ أَحَدٌ لِّصَاحِبِهِ: "كُنْتُ نَوَيْتُ
بِالْأَمْسِ زِيَارَتَكَ" لَمْ يَكُنْ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّهُ رَدَّدَ أَلْفَاظًا مُعَيَّنَةً تُفِيدُ هَذَا الْمَقْصِدَ، وَإِنَّمَا هُوَ
قَصْدُ الْقَلْبِ فَقَطْ لِفِعْلِ ذَلِكَ الْعَمَلِ، فَحَصَلَتْ بِذَلِكَ النَّيَّةُ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ - أَبْقَاهُ
اللهُ -: "هَذَا كُلُّهُ يَدُلُّنَا عَلَى أَنَّ التَّلَفُّظَ بِاللِّسَانِ لَا أَثَرَ لَهُ فِي النَّيَّةِ وَلَا قِيَمَةَ لَهُ، إِنَّمَا
النَّيَّةُ هِيَ الْقَصْدُ بِالْقَلْبِ"^(٣).

﴿فَائِدَةٌ﴾: ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ كَلَّفَ النَّاسَ بِعَمَلٍ مِنَ الْأَعْمَالِ
بِدُونِ نِيَّةٍ لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُقَدِّمٍ عَلَى عَمَلٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ
إِرَادَةٍ دَاخِلِيَّةٍ هِيَ الْمَعْبَرُ عَنْهَا بِالنَّيَّةِ الْقَلْبِيَّةِ.

(١) - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ١ ص ٨٩.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام في علمي الأديان والأحكام ج ٤ ص ٢٩٢.

(٣) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٤٢.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٦/١١/٢٠٠١م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٦/١١/٢٠٠٢م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٦/١٠/٢٠٠٣م.

وبذا تُدرك -أيها الداعي إلى الله على بصيرة- أن أمر النيات من أسهل الأمور بخلاف ما يظنه كثير من الناس، فذكره هنا من أجل تقريره، وإلا فهو تحصيل حاصل عند كل عامل، وهذا خلق الله، فتبارك الله أحسن الخالقين^(١).

الركن الثاني / الإمساك عن المفطرات:

أجمع العلماء من جميع الأمصار والأعصار على أن الإمساك عن المفطرات زمان الصوم ركن لا بد منه لتمام الصيام، ولا بد من الإجماع في هذه المسألة؛ لأنه جاء بها النص القطعي في ثبوته ودلالته، وهو قول الله ﷻ: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ -إلى قوله- ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة: ١٨٧ فهناك تفصيلها بإيضاح وتبيان:

فصل في بداية وقت الإمساك

تفقه -أخي، أعنت على الصيام والقيام- أن بداية يوم الصيام (الإمساك) أول ما فرض كان من بعد صلاة العشاء، فإذا ما صلى المرء العشاء أو نام قبلها حرم عليه الأكل والشرب، ووجب في حقه الإمساك.

فجاء صاحب البركات والموافقات عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعد المغرب فأراد امرأته فقالت: إني قد نمت، فظن أنها تتعلل فقط، فواقعها.. وجاء رجل آخر من الأوصار فأراد الطعام فقالوا له: انتظر حتى تسخن لك شيئاً فتأمر فأصبح مواصلاً صيامه، فلما أصبحوا أنزل الله -تيسيراً للأمة المرحومة، ورفعاً للحرَج عنها- أنزل^(٢) قوله تعالى:

(١) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٩م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذمير"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨ / ٩ / ٢٠٠٦م.

(٢) - تكرار الفعل بعد كلام فاصل هو ما يعرف عند أهل اللغة بـ"التغلب على طول الفصل"، وهو من المباحث التي تدرج تحت باب الإطناب، وتكرار الفعل "أنزل" في الأعلى هو من هذا الباب، ولـ"التغلب على طول الفصل" شواهد من الكتاب ومن لغة العرب. يُنظر:

﴿...فَالَّذِينَ بَشَرُوا هَبًا وَابْتَغَوْا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَلَئِنْ أَسْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ

الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى الْيَلِّ﴾ البقرة: ١٨٧^(١).

فَصَارَ الْإِمْسَاكُ لِلصَّيَامِ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ الصَّادِقِ.. وهنا عِنْدِي لَكَ تَنْبِيْهٌ...

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

الفجر فجران، فجرٌ كاذبٌ وفجرٌ صادقٌ، فَالْفَجْرُ الكاذبُ: هو الذي يطلعُ مستطيلاً متجهاً إلى الأعلى في وسطِ السماءِ، ثم تعقبه ظلمةٌ، ويقابله الفجرُ الصادقُ: وهو البياضُ المنتشرُ ضوؤه مُعْتَرِضاً في الأفقِ، والأوَّلُ: لا يَتَعَلَّقُ بِهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَحْكَامِ، فَحُكْمُهُ حَكْمُ اللَّيْلِ، والثاني: هو الذي تتعلّقُ بِهِ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ كُلُّهَا مِنْ بَدْءِ الصُّوْمِ، ودخولِ وقتِ الصبحِ، وانتهاءِ وقتِ الوُثْرِ^(٢)، وهنا عِنْدِي لَكَ لَطِيفَةٌ...

﴿لَطِيفَةٌ﴾

رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه أَنَّهُ اخْتَلَفَ عَبْدَاهُ فِي طُلُوعِ الْفَجْرِ وَعَدَمِهِ، فَاسْتَمَرَ ابْنُ عَبَّاسٍ فِي أَكْلِهِ، وَقَالَ لهما: "عِنْدَمَا تَتَفَقَّانِ فَأَخْبِرَانِي"، وَهَذَا يُؤَكِّدُ مَا سَنَبَّهَ عَلَيْهِ حَوْلَ "الْإِمْسَاكِاتِ" قَرِيباً - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى -^(٣).

الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. جواهر البلاغة ص ٢٠٩.

(١) - أبو داود، باب: كَيْفَ الْأَذَانُ، رقم الحديث ٤٢٦.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٢٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٦/١٠/٢٠٠٤م.

(٣) - يُنظر:

- السامي، جواهر النظام ج ١ ص ١٤٥.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة ص ١٩).



فصل في نهاية وقت الإمساك

لا يخفى على مسلم وفي أن يوم الصيام (الإمساك) ينتهي بتحقيق غروب الشمس، وهو أول الليل؛ والدليل من الكتاب قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة: ١٨٧، ومن سنة النبي الأواب قوله عليه الصلاة والسلام: "إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَاهُنَا، وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَاهُنَا، وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"^(١)، أي سواء أكل أو لم يأكل.

وتحقق غروب الشمس لا يكون إلا باكتمال سقوط قرصها في الأفق الغربي؛ ولذا فلا عبرة بما قد يحجبها قبل الغروب من مرتفعات الجبال، ومشيدات البناء، وكثيفات السحب، ويكون الصائم بالغروب قد أفطر وأتم يوم صومه فلا يلهمه الاستيقاق لكثرة الأكل والشرب عن الاستيقاق للقيام بالذكر والشكر^(٢).

(١) - البخاري، باب: متى يحل فطر الصائم، رقم الحديث ١٨١٨.

تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ "للتذكير": جاء في الجزء الأول من كتاب: "المعتمد" ..هذا، وقد نبّه على مثل هذه اللطيفة شيخنا بدر الدين الخليلي - حفظه الله - في تفسيره لآيات الصيام، وذلك في حديث المصطفى ﷺ: "إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ وَأَدْبَرَ النَّهَارَ وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ"، قال -فيما معناه-: زاد بعضهم في آخر الحديث: "أَكَلَ أَوْ لَمْ يَأْكُلْ" ظنًا منه أنه من الحديث وليس هو كذلك، بل هي زيادة مدرجة لبيان معنى الحديث فقط، والعلم عند الله تعالى" (المعتمد في فقه الصلاة ص ٢٧٥/ ط ١، ص ٢٨٣/ ط ٢).

فإذن هذه الزيادة "أكل أو لم يأكل" وإن كانت مدرجة في ذيل الحديث وليست من لفظه فلا يعني ذلك عدم صحتها في نفسها، بل هو تقييد صحيح لا غبار عليه، وإن توهم بعض الناس أنه من جملة الحديث، فنسبه إلى النبي ﷺ فوجب التنبيه عليه، والله المستعان. يُنظر:

- الفتاوى، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٤.
- الفتاوى، دروس في أصول الفقه/ صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٨٦).
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٧٦.

(٢) - الفتاوى، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ. دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٥٨).

الْمَعْنَى فِي فِقْهِ الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ

﴿تَنْبِيْهُ﴾: فِي الْجَانِبِ الْمَقَابِلِ لَا يَنْبَغِي لِلْأُتَمَّةِ وَالْمُؤَذِّنِ مُعَاجَلَةُ الْمُصَلِّينَ بِالْإِقَامَةِ بَعْدَ الْأَذَانِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَنْبَغِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتِهِ لَا سِيَّمَا فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عِنْدَ اشْتِغَالِ النَّاسِ بِسُنَّةِ "تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ"، فَمِنْ الْأَخْطَاءِ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْإِقَامَةِ بَعْدَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ مَبَاشَرَةً بِحُجَّةِ ضَيْقِ وَقْتِ صَلَاةِ الْمَالِغِ فِيهِ، بِحَيْثُ لَا يَتِمَكَّنُ مَنْ سَمِعَ النَّدَاءَ أَنْ يُفْطِرَ فِي بَيْتِهِ وَيَلْحَقَ بِالْجَمَاعَةِ إِلَّا وَهُمْ فِي الصَّلَاةِ، وَالْحَقِيقَةُ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ مَا لَمْ يَدْخُلْ وَقْتُ صَلَاةِ الْعِشَاءِ^(١).

وَفِي فَتَوَى لِسَمَاحَةِ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ -مَتَعَنَا اللهُ بِحَيَاتِهِ- حَوْلَ الْإِنْتَظَارِ بَيْنَ أَذَانِ الْمَغْرِبِ وَإِقَامَتِهِ فِي رَمَضَانَ أَجَابَ سَمَاحَتُهُ: " فِي شَهْرِ رَمَضَانَ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَحَرَّى الزَّمْنَ، وَأَنْ يَنْظُرَ إِلَى الظَّرْفِ الَّذِي يَتَّسِعُ لْجَمَاعَةِ الْمَسْجِدِ أَنْ يُفْطِرُوا، وَأَلَّا يُعْجَلَهُمْ عَنْ إِفْطَارِهِمْ.. هَكَذَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَبْقَى بَعْضُ الدَّقَائِقِ فِي إِنْتِظَارِهِمْ حَتَّى يَتِمَكَّنُوا مِنْ قَضَاءِ وَطَرِهِمْ مِنَ الْإِفْطَارِ.. حَتَّى وَلَوْ اِمْتَدَّتْ إِلَى عَشْرِ دَقَائِقٍ"^(٢).

بَلْ يُوسِّعُ شَيْخُنَا الْقُتُوبِيُّ -رِعَاةُ اللهِ- أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَيَقُولُ: " وَيَنْبَغِي لِإِمَامِ الْمَسْجِدِ أَنْ يُرَاعِيَ النَّاسَ، فَلَا بَأْسَ مِنْ أَنْ يَتَأَخَّرَ -مَثَلًا- عَشْرَ دَقَائِقٍ أَوْ رُبْعَ سَاعَةٍ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِقَلِيلٍ مُرَاعَاةً لِلنَّاسِ.. كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَظُنُّونَ أَنَّ وَقْتَ الْمَغْرِبِ مُضَيَّقٌ جِدًّا بَلْ قَدْ قَالَ بِذَلِكَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَلَكِنَّ الصَّوَابَ بِخِلَافِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- أَعْلَمُ"^(٣).

(١) - يُنْتَظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٩ رَجَبِ ١٤٢٣هـ، يُوَافِقُهُ ١٠/٦/٢٠٠٢م.
- الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ٢٠٠٣م (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٨).

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يُوَافِقُهُ ١٠/٢٧/٢٠٠٣م.

(٣) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةُ: ١٤ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يُوَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٣م.

قَدْ آنَ لِلصَّائِمِ وَقْتُ فِطْرِهِ *** لَطَالَمَا أَرْمَضَ بِالصَّوْمِ الْحَشَا^(١)

﴿لَطِيفَةٌ﴾

عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ البقرة: ١٨٧ عَمَدْتُ إِلَى عِقَالٍ أَسْوَدَ وَإِلَى عِقَالٍ أَبْيَضَ فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ فِي اللَّيْلِ فَلَمْ يَسْتَبِينَا لِي، فَغَدَوْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَذَكَرْتُ لَهُ ذَلِكَ، فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ وَقَالَ: "إِنَّمَا ذَلِكَ سَوَادُ اللَّيْلِ وَبَيَاضُ النَّهَارِ"^(٢).

فصل

فِي تَنْبِيهَاتٍ وَمَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِرُكْنِ الْإِمْسَاكِ

﴿الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى﴾: يَخْرُجُ بِقَيْدِ "الْإِمْسَاكِ" فِي تَعْرِيفِ الصَّيَامِ مَا لَا يُمْكِنُ الْإِحْتِرَازُ مِنْهُ لَمَّا قَدْ يَلِجُ إِلَى الْجَوْفِ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ، كَمَا لَوْ دَخَلَتْ ذُبَابَةٌ فِي الْحَلْقِ، أَوْ وَصَلَ غُبَارٌ أَوْ دَمٌ إِلَى الْجَوْفِ بِغَيْرِ اخْتِيَارٍ، فَهَذَا مَعْفُوفٌ عَنْهُ فِي الشَّرْعِ وَلَا يَنْقُضُ الصَّيَامَ، عَمَلًا بِالْقَاعِدَةِ الْفِقْهِيَّةِ "الشَّيْءُ إِذَا ضَاقَ اتَّسَعَ"، وَصَدَقَ الْقَائِلُ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ الحج: ٧٨ (٣).

(١) - البهلائي، ناصر بن سالم. ديوان أبي مسلم ص ٣٤٧.

(٢) - يُنظر:

• البخاري، باب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ البقرة:

١٨٧، رقم الحديث ١٧٨٣.

• أبو داود، باب: وَقْتُ السُّحُورِ، رقم الحديث ٢٠٠٢م.

(٣) - يُنظر:

﴿المسألة الثانية﴾: المعتبر في الإمساك والإفطار هو نفس طلوع الفجر وغروب الشمس بنص الكتاب العزيز، وليست العبرة بالأذان؛ لأن الأذان مجرد علامة على دخول الوقت، وقد يتقدم على الوقت وقد يتأخر^(١).

إلا إذا كان المؤذن أميناً وملتزماً بالأذان في الوقت المحدد للطلوع والغروب فيمكن أن يعتمد على أذانه صيماً وإفطاراً؛ كما ثبت في السنة أن الرسول ﷺ قال: "إذا سمعتم بلالاً فكلوا، وإذا سمعتم ابن أم مكتوم فكفوا"^(٢)، وفي بعض الروايات زيادة "وكان ابن أم مكتوم رجلاً أعمى لا يؤذن حتى يقول له الناس أصبحت"^(٣).

﴿المسألة الثالثة﴾: كما تقدم معك -عزيزي القارئ- أن المعتبر في الصيام هو طلوع الفجر الصادق، أما تلك الإمساكية التي تقدم قبل الفجر بعشر دقائق تقريباً فليست هي إلا من باب الاحتياط، وإلا فلا حرج أن يمسيك الصائم عند طلوع الفجر أو بأذان الأمين كما قال الحبيب ﷺ: "...وإذا سمعتم ابن أم مكتوم فكفوا"^(٤).

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤١، ٣٤٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/١٠/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٧م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٥/٩/٢٠٠٨م.
- الصواقي، إبراهيم بن ناصر. كل ما يهلك عن رمضان. "مادة سمعية مطبوعة" ص ١٠.
- ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٦٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣٢٣.

(٣) - البخاري، باب: شهادة الأعمى، رقم الحديث ٢٤٦٢.

(٤) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣٢٣.

يقول شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي - وفقهه الله -: "والمعتمد عليه هو طلوع الفجر.. أما تلك الإمساكية التي قبل عشر دقائق، التي توضع في التقاويم فلا يجب على الإنسان أن يعتبر بها.. ولا أصل لذلك في سنة رسول الله - صلى الله عليه وعلى آله وسلم -" (١).

﴿المسألة الرابعة﴾: مما تقدم نذكر - أيها الدراكة الخبير - أنه يجب الإمساك الفوري على من سمع أذان الفجر في وقته الشرعي، ولا يصح له أن يرفع ما في كفه أو يبلع ما في فيه فضلاً عن أن يواصل مطعمه ومشربه حتى ينتهي المؤذن كما يفعل بعض الجهلة، والعياذ بالله من الجهل.

أما ما يروى منسوباً إلى الرسول ﷺ أنه قال: "إِذَا سَمِعَ أَحَدُكُمْ النَّدَاءَ وَالْإِنَاءَ عَلَى يَدِهِ فَلَا يَضَعُهُ حَتَّى يَقْضِيَ حَاجَتَهُ مِنْهُ" (٢)، فلا يمكن أن يثبت بل حقه الرد لمعارضته القطعي من الكتاب العزيز ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ البقرة: ١٨٧ فقد ناطت الآية الكريمة الأكل والشرب بأمر ظاهر منضبط، وهو تبين الفجر، فلا يسوغ الأكل والشرب مع تبينه وبزوغه، وأنت خير أن الصحابة رضي الله عنهم قد ردوا كثيراً من الروايات التي رواها من رواها من الصحابة أنفسهم عندما شتموا منها رائحة مخالفة القرآن الكريم (٣).

(١) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٦/١٠/٢٠٠٤م.

(٢) - أبو داود، باب: مَنْ سَمِيَ السَّحُورَ الْغَدَاءَ، رقم الحديث ٢٠٠٣.

(٣) - نعم كان الصحابة رضي الله عنهم يردون كل رواية تتعارض مع القطعي من القرآن الكريم، حينما لا يمكن الجمع بينهما بوجه من وجوه الجمع التي ذكرناها سابقاً في الجزء الأول من المعتمد/ مبحث: "أوجه بيان السنة للقرآن الكريم"، وهذا المنهج منهج معروف ومتبع لديهم، ولذلك أمثلة كثيرة، كما فعلت السيدة عائشة رضي الله عنها حين ردت على ابن عمر

هَذَا إِضَافَةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ لَدَيْكَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْكَفِّ إِذَا سُمِعَ النَّدَاءُ " وَإِذَا سَمِعْتُمْ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ فَكُفُّوا " (١)، فَأَضِفْ هَذَا إِلَى ذَاكَ تَنَلْ رُشْدَكَ وَهَذَا (٢).

في قضية تعذيب الميت ببكاء أهله عليه مستدلة بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ (الأنعام: ١٦٤)، وكما صنع ابنُ عباسٍ رحمه الله بحديث الحكم بن عمرو الغفاري في تحريم ذوات الناب من السباع والمخالب من الطير (رواه البخاري، باب: لحوم الحمر الإنسية، رقم الحديث ٥١٠٣).

وعموماً فإن هذا المنهج أرشد إليه النبي ﷺ أصحابه فيما رواه الربيع بسنده المتصل الصحيح عن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباسٍ رحمه الله عن النبي ﷺ قال: "إنكم ستختلفون من بعدي فما جاءكم عني فاعرضوه على كتاب الله فما وافقه فعني وما خالفه فليس عني" (رواه الربيع، رقم ٤١)، هذا كما قلنا عند وقوع التعارض والاختلاف وتعدُّر إمكان الجمع، أمّا عند إمكان الجمع بوجه من الوجوه المعتبرة التي ذكرناها سابقاً فلا يُصار إلى الرد كما هو متقرر ومعلوم.

قال النور السالمي -رحمه الله- في شرحه لهذا الحديث: "...وهذا في ما وقع فيه الاختلاف بين الأمة؛ بدليل قوله: "إنكم ستختلفون من بعدي" فأما المتفق عليه أنه عن رسول الله ﷺ فلا يحتاج إلى عرض، بل يجب العمل به وإن خالف ظاهر الكتاب؛ لأنه إما ناسخ أو مخصص. إلخ" فحذار كل الحذر من التسرع في ردّ أقوال المعصوم ﷺ قبل التأمل والنظر من قبل أهل العلم والبصر؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ (النحل: ٤٤). يُنظر:

- القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١١٦-١١٨.
- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ٦٦.
- المعتمد في فقه الصلاة ط ٢ ص ٢٨-٣١.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢٠).

(١) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣٢٣.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/٨م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١١/٢١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٥م.
- الصواقي، إبراهيم بن ناصر. كل ما يهيك عن رمضان. "مادة سمعية مطبوعة" ص ٢٣.

﴿المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ﴾: مَنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ ظَنًّا مِنْهُ أَنَّ الْفَجَرَ لَمْ يَطْلُعْ بَعْدُ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ بِاتِّفَاقِ الْجَمِيعِ، وَاخْتَلَفُوا فِي وَجُوبِ الْقَضَاءِ عَلَيْهِ، وَالْأَرْجَحُ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عَدَمُ الْوُجُوبِ.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ هُوَ اسْتِصْحَابُ الْأَصْلِ السَّابِقِ، وَهُوَ بَقَاءُ اللَّيْلِ، وَإِنْ كَانَ فِي الْإِعَادَةِ احْتِيَاطٌ وَبُعْدٌ عَنِ الْخِلَافِ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ: "وَالْإِعَادَةُ أَحْوَطُ، وَعَدَمُ وَجُوبِ ذَلِكَ أَرْجَحُ"، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "وَرَأْيُ الْفَرِيقِ الْأَوَّلِ أَقْوَى حُجَّةً، وَرَأْيُ الْفَرِيقِ الثَّانِي أَحْوَطُ" (١).

﴿المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ﴾: مَنْ أَفْطَرَ بِأَكْلِ أَوْ شَرِبِ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ وَهُوَ يَظُنُّ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ وَهِيَ لَمْ تَغْرُبْ بَعْدُ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ اسْتِصْحَابًا لِلْأَصْلِ السَّابِقِ، وَهُوَ بَقَاءُ النَّهَارِ وَاسْتِمْرَارُ الصِّيَامِ، وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ نَظِيرَةٌ لِلْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي دَلِيلِهَا الْأَصُولِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

﴿المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: التَّعَبُّدُ بِالصِّيَامِ نِيطَ بِالْمَكَانِ الَّذِي يُوجَدُ فِيهِ الْإِنْسَانُ، كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ فِي ثُبُوتِ الشَّهْرِ وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي صِيَامِ الْيَوْمِ، فَلَوْ انْتَقَلَ الْإِنْسَانُ أَوْ سَافَرَ مِنْ مَكَانٍ لآخرَ فِي يَوْمِ صِيَامِهِ فَإِنَّهُ يُفْطَرُ حَسَبَ تَوْقِيتِ الْبَلَدِ الَّتِي انْتَقَلَ إِلَيْهَا إِنْ كَانَ

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْفَقِي يَجِيبُ ج ١ ص ٣٢٥.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١٦/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١١/٢٠٠٢ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ٨/١١/٢٠٠٣ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١٠/٢٠٠٤ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣٠ شَعْبَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٤/٩/٢٠٠٦ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ١٥/١١/٢٠٠٢ م.
- مَكْتَبُ الْإِفْتَاءِ/ وَزَارَةُ الْأَوْقَافِ وَالشُّرُوفِ الدِّينِيَّةِ. هَذَا هُوَ الصَّوْمُ "مَنْشُورَةٌ مَخْتَصَرَةٌ" ص ١٣.

هَذَاكَ فَارِقَ زَمَنِي فِي غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ فَالْمُسْلِمُ مُحَاطَبٌ بِالصَّيَامِ وَالْإِفْطَارِ بِحَسَبِ الْمَكَانِ الَّذِي هُوَ فِيهِ^(١).

يَقُولُ سَمَاحَةُ بَذَرِ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ -بَارَكَ اللَّهُ فِيهِ، وَمَتَّعَنَا بِحَيَاتِهِ-: "فَالْأَصْلُ إِذَا فِي الصَّوْمِ أَنْ يَبْدَأَ بِانْشِقَاقِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ فِي الْبَلَدِ الَّذِي فِيهِ الْإِنْسَانُ الصَّائِمُ لَا فِي بَلَدٍ آخَرَ، لِأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ يَتَعَاقَبَانِ عَلَى الْكُرَّةِ الْأَرْضِيَّةِ بِاسْتِمْرَارٍ، فَهُمَا يَلْفَانِ عَلَيْهَا، وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ تَمُرَّ لِحِظَةٌ إِلَّا وَفِيهَا جُزْءٌ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ جُزْءٌ مِنَ النَّهَارِ فِي بُقْعَةٍ مِنْ بَقَاعِ هَذِهِ الْكُرَّةِ الْأَرْضِيَّةِ"، هَذَا.. ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ﴾ (٤) الأحزاب: ٤^(٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ﴾: الْإِمْسَاكُ وَالْإِفْطَارُ لِرَاكِبِ الطَّائِرَةِ يَكُونُ بِحَسَبِ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ فِي الطَّائِرَةِ لَا حَسَبِ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَغُرُوبِ الشَّمْسِ فِي الْأَرْضِ الَّتِي أَسْفَلَ الطَّائِرَةِ، وَإِذَا سَأَلْتَ عَنْ ذَلِكَ أَهْلُ الْمَلَاخَةِ الْجَوِّيَّةِ فَقَدْ سَقَطَتْ عَلَى خَبِيرٍ، وَلَكِنْ تُعَدَّمُ حِينَهَا جَوَابًا وَسَدَادًا^(٣).

(١) - يَتَبَيَّنُ الْفَارِقُ الزَّمَنِي فِي الطُّلُوعِ وَالْغُرُوبِ بَيْنَ الْبَلَدِ الْمُنْتَقِلِ مِنْهَا وَالْمُنْتَقِلِ إِلَيْهَا أَكْثَرَ مَا يَتَبَيَّنُ فِي حَالِ الْإِنْتِقَالِ عَنْ طَرِيقِ الطَّيْرَانِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْمَسَافِرَ جَوًّا بِاتِّجَاهِ الشَّرْقِ يَقْصُرُ نَهَارُهُ وَتَمْضِي سَاعَاتُ يَوْمِهِ سَرِيعًا؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ عَكْسَ مَسِيرِ الشَّمْسِ، أَمَّا مَنْ يَتَجَهَّ جِهَةَ الْغَرْبِ فَيَطُولُ نَهَارُهُ حَتَّى إِنَّهُ لِيَحْسُ أَنَّ الْوَقْتَ لَا يَمْضِي إِلَّا قَلِيلًا؛ لِأَنَّهُ يَسِيرُ مَعَ مَسِيرِ الشَّمْسِ، وَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لِلصَّائِمِ أَنْ يَأْخُذَ بِرِخْصَةِ الْإِفْطَارِ فِي السَّفَرِ.

لَطِيفَةٌ: قُلْتُ وَفِي سَفَرِنَا لِلدُّوَلَاتِ الْمُتَّحِدَةِ بِاتِّجَاهِ الْغَرْبِ مَرُّ بِنَا يَوْمَ زَمَانِي كَامِلٌ، فَصَلَيْنَا فِي الطَّائِرَةِ خَمْسَ صَلَوَاتٍ، بَيْنَمَا فِي رَجُوعِنَا بِاتِّجَاهِ الشَّرْقِ مَرُّ بِنَا يَوْمَانِ زَمَانِيَانِ، فَصَلَيْنَا فِي الطَّائِرَةِ عَشْرَ صَلَوَاتٍ، مَعَ أَنَّ زَمَانَ الرَّحْلَةِ فِي الْذَهَابِ وَالْإِيَابِ وَاحِدٌ، أَيْ إِنَّهُ اسْتَفْرَقَ سِتًّا وَثَلَاثِينَ سَاعَةً تَقْرِيْبًا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُسَخِّرِ الْوَسَائِلِ وَالْأَسْبَابِ. يُنْظَرُ:
الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَافِقُهُ ١٥/٩/٢٠٠٧ م.
(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٠.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٥/١٠/٢٠٠٤ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١١/٢٠٠٢ م.
- (٣) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١١/٢٠٠٢ م.

﴿الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ﴾: الْأَصْلُ فِي الصِّيَامِ أَنْ يَكُونَ جَمِيعَ النَّهَارِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ البقرة: ١٨٧، وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا بَلَغَ طُولُ النَّهَارِ وَقِصْرُ اللَّيْلِ حَدًّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُطَاقَ مَعَهُ الصِّيَامُ، كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي بَعْضِ دُولِ أُرُوبِ الشَّمَالِيَّةِ، إِذْ يَمْتَدُّ النَّهَارُ لِسَاعَاتٍ طَوِيلَةٍ، وَفِي بَعْضِهَا لِمُدَّةٍ سِتَّةِ أَشْهُرٍ.

وَكَذَا الشَّأْنُ فِي عَكْسِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ إِنْ بَلَغَ طُولُ اللَّيْلِ وَقِصْرُ النَّهَارِ حَدًّا لَا يُمْكِنُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَحْسُ فِيهِ بِأَنَّهُ صَائِمٌ، أَيْ لَا يَحْسُ بِالرَّغْبَةِ الْمُعْتَادَةِ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَهُوَ فِي غَيْرِ حَالَاتِ الصِّيَامِ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى تَنَاوُلِ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، بِحَيْثُ تَفُوتُ حِكْمَةُ الصِّيَامِ.

وَالْمَخْرَجُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ أَنْ يُلْجَأَ إِلَى تَقْدِيرِ الصِّيَامِ بِالسَّاعَاتِ؛ وَذَلِكَ بِاتِّبَاعِ أَقْرَبِ بَلَدٍ يَتَيَسَّرُ فِيهِ صَوْمُ النَّهَارِ كُلِّهِ، أَوْ يُنْظَرُ إِلَى وَقْتِ الصِّيَامِ وَوَقْتِ الْإِفْطَارِ فِي الْمَنْطِقَةِ الَّتِي تَقَعُ بِالْقُرْبِ مِنْ خَطِّ الاسْتِواءِ عَلَى نَفْسِ خَطِّ الطُّولِ مِنْ هَذِهِ الْجِهَةِ الَّتِي يُتَعَبَّدُ فِيهَا بِالصِّيَامِ، ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ (٢٨)

النساء: ٢٨ (١).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٠.
- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٣٢٧.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٦م.

البَابُ الْخَامِسُ: فِي سُنَنِ الصِّيَامِ وَمُسْتَحَبَّاتِهِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ

إِذَا دَعَانِ فَلَيْسَ سَجِيبُوا لِي وَلِيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ﴾ (البقرة: ١٨٦ - ١٨٧)

تَعْرِفُ - أَيُّهَا الْمُسْتَبِقُ لِلْخَيْرَاتِ وَالْمَسَارِعِ لِلطَّاعَاتِ - أَنْ لِلصِّيَامِ جَمَلَةً مِّنْ ذُوبَاتٍ وَمُسْتَحَبَّاتٍ ثَبَتَتْ عَنْ خَيْرِ الرِّيَّةِ لَا يَخْفَى عَلَيْكَ عِلْمُهَا؛ وَلِذَا فَلَا يَفُوتُكَ عَمَلُهَا، وَهَذَا نَحْنُ هُنَا نَجْمِلُهَا، مَقْرُونَةٌ بِأَدِلَّتِهَا لِنَحْمِلَكَ عَلَى نَشْرِ فَضَائِلِهَا..

فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الْقُدْسِيِّ الرَّبَّانِيِّ الَّذِي يَرْوِيهِ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ رَبِّ الْعِزَّةِ ﷻ: "وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَنَّهُ" (١) ..

فَالْيَا لَيْكَ هَاتِيكَ الْمُسْتَحَبَّاتِ فِي فُصُولِ مُتَوَالِيَاتٍ:

(١) - البخاري، باب: التَّوَاضُّع، رقم الحديث ٦٠٢١.

يقول محدث العصر -عافاه الله- عن هذا الحديث: "قد جاء من طرقٍ أخرى يشدُّ بعضها بعضاً فيرتقي بذلك الحديث إلى درجة القبول .. هذا الذي نراه في هذا الحديث".

(القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٧/١٠/٢٠٠٤م)

فصل في السحور

لقد أوصى المصطفى المختار ﷺ أصحابه وأمته من بعده بالمحافظة على أكلة السحر قبل ابتداء يوم الصيام؛ فقال عليه الصلاة والسلام: "تَسَحَّرُوا فَإِنَّ فِي السَّحُورِ بَرَكَهً" (١).

فالسحور (٢) مندوبٌ إليه بلا خلاف (٣)؛ ولذا فلا ينبغي للصائم أن يتركه ولو بشيءٍ قليل؛ إذ إنه لا يراد من السحور أن يملأ المرء معدته بل يكفي أن يقوم من آخر الليل ويأخذ شق قمر، أو حسوة ماء، أو مذقة لبن؛ ليحوز بركة السحور (٤)؛ إذ هو من أهم الوجبات كما يقول الأطباء (٥)، وفي حديث النبي ﷺ: "السحور أكله بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فإن الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين" (٦).

ولا شك أن للسحور بركات وفوائد كثيرة لا تقتصر على مجرد التقوية البدنية - كما يتبادر - فحسب، بل له فوائد وبركات، فمن فوائده وبركاته أنه يعين على قيام الليل، واستغفار السحر، ودعوة الثلث الآخر من الليل، وصلاة الفجر، وغتسال من وجب عليه الاغتسال من جنب أحدث، أو حائض ونفساء قد طهرتا.. وكفى بالعمل بالسنة فائدة وبركة.

(١) - البخاري، باب: بركة السحور من غير إيجاب، رقم الحديث ١٧٨٩.

(٢) - السحور: -بالفتح- على وزن رسولٍ ما يؤكل في وقت السحر، وتسحرت أكلت السحور. أما السحور: بالضم فعل الفاعل، أي أكل السحور، كما تقدم معك -أيها الفطن- في الفرق بين الوضوء والوضوء. القيومي، الصباح الخير، مادة: (س ح ر).

(٣) - ابن المنذر، الإجماع ١٥.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حنبل، برنامج: "سؤال أهل الذكير" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ١٧/١١/٢٠٠١ م.

(٥) - الخروصي، كهلان بن نبهان. "أسرار الصيام" ندوة طبية شرعية مع الطبيب أبشر مأمون.

(٦) - أحمد، مسند: أبي سعيد الخدري، رقم الحديث ١٠٦٦٤.

فصل في تأخير السحور، وتعجيل الفطور

يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُ السُّحُورِ آخِرَ اللَّيْلِ وَقَبْلَ الْفَجْرِ تَأْسِيًا بِخَيْرِ الْهَدْيِ هَدْيِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَدْ تَوَاتَرَتْ فِي ذَلِكَ النُّصُوصُ الشَّرْعِيَّةُ، يَقُولُ الْإِمَامُ السَّامِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:
"أَحَادِيثُ تَعْجِيلِ الْإِفْطَارِ وَتَأْخِيرِ السُّحُورِ صِحَاحٌ مُتَوَاتِرَةٌ" (١).

وَفِي الْعَمَلِ بِهَذَا خَيْرِيَّةُ الْأُمَّةِ وَاسْتِقْلَالُهَا وَمَخَالَفَةُ أَهْلِ الْكِتَابِ الَّذِينَ كَانُوا يُقَدِّمُونَ السُّحُورَ إِلَى مَا قَبْلَ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ، وَكَذَا يُسْتَحَبُّ تَعْجِيلُ الْفُطُورِ مَخَالَفَةً لِأَهْلِ الْكِتَابِ أَيْضًا فِي عَدَمِ إِفْطَارِهِمْ إِلَّا عِنْدَ مَا يَرُونَ النُّجُومَ؛ قَالَ ﷺ: "لَا تَزَالُ أُمَّتِي بِخَيْرٍ مَا عَجَلُوا الْإِفْطَارَ وَأَخَّرُوا السُّحُورَ" (٢)، وَعِنْدَ الْإِمَامِ مُسْلِمٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "فَصُلِّ مَا بَيْنَ صِيَامِنَا وَصِيَامِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَكَلَةُ السَّحَرِ" (٣).

وَيُؤَكِّدُ سَمَاحَةُ الْمُفْتَى -حَفِظَهُ اللَّهُ- هَذَا الْمَعْنَى فِي الْبِرْنَامِجِ الْقَيِّمِ "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" قَائِلًا: "وَهَذَا خِلَافٌ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ تَأْخِيرِ الْفُطُورِ وَتَعْجِيلِ السُّحُورِ؛ فَإِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ فِي صِيَامِهِمْ إِذَا وَصَلَ مُنْتَصَفُ اللَّيْلِ لَيْسَ لِلصَّائِمِ أَنْ يَأْكُلَ شَيْئًا بَعْدَ ذَلِكَ .. يَبْدَأُ الصَّيَامَ مِنْ مُنْتَصَفِ اللَّيْلِ، حَتَّى سَمِعْتُ بَعْضَهُمْ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ وَأَنَّهُمْ يَتَّبِعُونَ هَذَا إِلَى وَقْتِنَا هَذَا" (٤).

(١) - الساملي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٢٩ (نقلا عن ابن عبد البر).

(٢) - الربيع، باب: ما يفطر الصائم ووقت الإفطار والسحور، رقم الحديث ٣٢٤.

(٣) - مسلم، باب: فضل السحور وتأكيده استحبابه واستحباب تأخيره وتعجيل الفطر، رقم الحديث ١٨٣٦.

(٤) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٨/١٠/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٨م.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٩٧.

فصل في السَّوَاكِ

اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ النَّيِّهْ - أَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي اسْتِحْبَابِ السَّوَاكِ فِي كَرَاهَتِهِ فَهَارِ الصِّيَامِ أَحَادِيثُ وَمَرْوِيَّاتٌ إِلَّا أَنَّ جَمِيعَ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ عَنْ سَيِّدِنَا الْمُبْلَغِ ﷺ، فَسَقَطَ الْاِخْتِجَاجُ بِالْجَمِيعِ وَبَقِيَ الاسْتِدْلَالُ بِالْأَحَادِيثِ الْعَامَّةِ الْمُثَبَّتَةِ لِفَضِيلَةِ السَّوَاكِ وَاسْتِحْبَابِهِ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ كَقَوْلِهِ ﷺ: "لَوْ لَا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرَتِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَكُلِّ وُضْوءٍ"^(١)، وَقَدْ قِيلَ قَدِيمًا وَأُعِيدَ حَدِيثًا: إِذَا جَاءَ هَرُ اللَّهِ بَطَلَ هَرُ مَعْقِلٍ.

وَبِذَا تُدْرِكُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِي الْقَضِيَّةِ -عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ- هُوَ بَقَاءُ اسْتِحْبَابِ السَّوَاكِ فِي فَهَارِ الصِّيَامِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ، وَلَا بَيْنَ رَطْبِ السَّوَاكِ وَيَابِسِهِ^(٢)، يَقُولُ سَمَاحَتُهُ -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "الصَّحِيحُ بَأَنَّهُ لَا يُكْرَهُ السَّوَاكِ سَوَاءً قَبْلَ الزَّوَالِ أَوْ بَعْدَهُ، وَسَوَاءً كَانَ بِالرَّطْبِ أَوْ بِالْيَابِسِ"^(٣)، وَيَقُولُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْقُنُوبِيِّ -

(١) - الربيع، باب: الطهارة بالاستحمار، رقم الحديث ٨٧.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٤١.
- الْحَلِيلِيُّ، "الْجَانِبُ الْفَقْهِيُّ وَالْاجْتِهَادِيُّ فِي سِرَةِ أَبِي نِهَانٍ"، مَشَارَكَةٌ فِي نَدْوَةٍ: "قَرَأَاتٌ فِي فِكْرِ أَبِي نِهَانٍ" ص ١٣٨.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٣/١١/١٥م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/١٠/٢٦م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ١٠١.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسٌ صَيْفٌ ٢٠٠١م الْمَوَافِقُ ١٤٢٢هـ. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٩).
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسٌ صَيْفٌ ٢٠٠٣م الْمَوَافِقُ ١٤٢٤هـ. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ٦٣).
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢/١١/٧م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤/١٠/١٨م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٨/١١/٣٠م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٩/٨/٢٥م.

(٣) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفَزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ،

يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢/١١/٣٠م.

حَفَظَهُ اللهُ:- "وَالسَّوَالُ لَا دَلِيلَ عَلَى مَنْعِهِ بَلِ الْعُمُومَاتُ تُدَلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهِ" (١)،
وَعَلَى هَذَا الرَّأْيِ -أَيْضًا- إِمَامُ الْمَذْهَبِ أَبُو سَعِيدٍ الْكُدَمِيُّ النَّاعِمِيُّ (٢)، وَإِنْ اشتهَرَ فِي
آثَارِ أَصْحَابِنَا خِلَافَهُ، إِلَّا أَنَّهُ لَحَظَ لِلنَّظَرِ مَعَ ثُبُوتِ الْأَثَرِ عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ ﷺ (٣).

(١) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوُوكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ -
يوافقه ٢٠٠٨/٩/٤م.

(٢) - هو أبو سعيد محمد بن سعيد بن محمد بن سعيد الكدمي الناعمي، عاش في القرن الرابع الهجري، اشتهر بمدرسته
الفكرية في الرد على بعض من خالفه من أهل زمانه، من مؤلفاته: كتاب الاستقامة، والمعتبر، إضافة إلى أجوبة ثرية
كثيرة جمعت في أربعة مجلدات تحت عنوان "الجامع المفيد من أحكام أبي سعيد" طبعته وزارة التراث.

قال عنه العلامة أبو نيهان جاعد بن حميس الخروصي -رَحِمَهُ اللهُ-: "وكفى بأبي سعيد حجة ودليلاً، لمن أراد أن
يتخذ الحق لنفسه سبيلاً؛ فإنه أعلم من نعلم من الأخبار، وآثاره أصح الآثار"، توفي -أسكنه الله فسيح جناته- بين سنتي
٣٥٣-٣٥٦هـ. يُنظر:

- (معجم أعلام الإباضية/ قسم المشرق العربي).
- المنتدى الأدبي، قراءات في فكر أبي سعيد الكدمي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "التأصيل الفقهي عند الإمام أبي
سعيد الكدمي" ص ٥١.

(٣) - تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: احتَرَزْنَا بقولنا: "عَنْ سَيِّدِ الْبَشَرِ"؛ لِأَنَّ "الْأَثَرَ" يُطْلَقُ فِي اصطلاح العلماء على معنيين: يراد به
أحياناً ما نسب إلى النبي ﷺ، ويراد به أحياناً أخرى ما ورد عن السلف الصالح ﷺ، إلا أن المراد بالأثر في قولهم:
"لَحَظَ لِلنَّظَرِ عِنْدَ وَرُودِ الْأَثَرِ" هو الأثر المرفوع إلى النبي ﷺ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يَرْفَعُ النَّظَرَ وَيَقْطَعُ الْخِلَافَ فِي الْمَسَائِلِ،
فَقَوْلُهُ ﷺ وَحْيٌ يُوَحِّي وَيُحْيِي نَطَقًا بِالرَّأْيِ وَالْهَوَى، وَكُلٌّ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ حَاشَا صَاحِبِ الرُّوْضَةِ الشَّرِيفَةِ ﷺ، وَلِذَا
فَلَا يُنْعَى النَّظَرُ فِيمَا وَرَدَ مِنْ آثَارِ الْعُلَمَاءِ السَّابِقِينَ إِنْ جَرَتْ هَذِهِ الْآثَارُ مِنَ الْحُجَجِ وَالْبَيِّنَاتِ -كَمَا فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ-،
فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالَ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ:

والأثر المانع ما قد وردا	***	عن النبي المصطفى مؤكدا
فقولهم: عند ورود الأثر	***	لا حظ فيه أبداً للنظر
معناه ما أتى عن المختار	***	ينفي خلافه عن الأنظار
وباختلاف الاصطلاح في الأثر	***	قد اختفى المعنى على من قد نظر
ما كل قول سطره يمنع	***	ذاك، ولا الخلاف طراً يُسمع
لو كان ذاك انسداد باب العلم	***	ولزم التقليد عند الفهم
وهم من التقليد بمنعونا	***	لأنهم للحق يتبعوننا
حشوا على استعمال فكر الناظر	***	ورفعوه للمقام الشاھر

﴿تَنْبِيْهُ﴾: السَّوَاكُ - كَمَا فَهَّمَتْ - مَشْرُوعٌ فِي حَقِّ الصَّائِمِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاِسْتِيَاكُ بِعُودِ الْأَرَاكِ أَوْ بِالْفُرْشَاةِ الْمَعْرُوفَةِ، عَلَى أَنْ يَتَجَنَّبَ الصَّائِمُ فِي نَهَارِ صَوْمِهِ اسْتِعْمَالَ الْمَعَاجِينِ الْعَصْرِيَّةِ فِي تَسْوُكِهِ، فَإِنَّ فِي اسْتِعْمَالِهَا مَخَاطَرَةً شَدِيدَةً؛ لِأَنَّ لَهَا نَدَاوَةً تَتَطَايَرُ وَيُخْشَى مِنْ وَلُوجِهَا إِلَى جَوْفِ الصَّائِمِ، فَكُنْ مِنْهَا عَلَى حَذَرٍ^(١).

لَطِيفَةٌ

قَالَ أَحَدُ الشُّعْرَاءِ مُسْتَعِلاً الْجِنَاسَ اللَّطِيفَ فِي لَفْظِي السَّوَاكِ وَالْأَرَاكِ:

لَا أَحِبُّ السَّوَاكَ مِنْ أَجْلِ أَلِي	***	إِنْ ذَكَرْتُ السَّوَاكَ قُلْتُ سَوَاكَا
وَأَحِبُّ الْأَرَاكَ مِنْ أَجْلِ أَلِي	***	إِنْ ذَكَرْتُ الْأَرَاكَ قُلْتُ أَرَاكَا

يُنْظَرُ:

- الْقُنُوزِيُّ، الْإِمَامُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ: مَكَائِنُهُ وَمُسْنَدُهُ ص ٨ - ٩.
- الْقُنُوزِيُّ، "جَوَابُ مَطْوَلٍ" مَطْبُوعٌ وَمَتَدَاوَلٌ" لَدَى الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ١٠٣.
- السَّالِمِيُّ، جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٣ ص ١٥٢.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٨.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢٥٩ - ٢٦٠.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١١/٢٠٠٠م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُنُوزِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ١٠١.
- الْقُنُوزِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوزِيِّ ص ١٩٩.
- الْقُنُوزِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ٩/٩/٢٠٠٨م.
- الْقُنُوزِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/٩/٢٠٠٧م.
- الْقُنُوزِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/٨/٢٠٠٩م.

فصل في الإفطار على ما لم تمسه النار

استحب العلماء أن يفطر المرء بعد تحقق غروب الشمس على شيء من الطعام لم تمسه النار^(١)؛ أخذاً لما جاء عن النبي ﷺ أنه كان يفطر على رطبات قبل أن يصلي، فإن لم تكن رطبات فعلى تمرات، فإن لم تكن حسا حسوات من ماء^(٢)، وفي هذا إعجاز علمي..

إعجاز علمي

ثبت طبيًا أن السكر والماء هما أول ما يحتاج إليه الجسم عند الإفطار وبعد خلو المعدة من الطعام؛ لأن نقص السكر في الجسم ينتج عنه أحياناً ضيق في الخلق، واضطراب في الأعصاب، وأن نقص الماء يؤدي إلى إهلاك الجسم وهزاله، ومن هنا يتبين لنا مدلول السنة النبوية الكريمة بالإفطار على التمر والماء، والحمد لله ذي الحكيم الباهرة، والنعم السابعة، والآلاء الظاهرة^(٣).

فصل في الدعاء عند الإفطار

لقد تقرر لديك -أخي العابد- أن دعوة الصائم عند فطره مستجابة لا ترد؛ لقوله ﷺ: "إِنَّ لِلصَّائِمِ عِنْدَ فِطْرِهِ دَعْوَةً"^(٤) فللإنسان أن يدعوا في ذلك الموضع بما

(١) - ينظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ١٢/٣/٢٠٠٠م.
• المعولي، المعتصم بن سعيد. اتصال هاتفي بشخصي بسماحة المفتي عام ١٩٩٩م.

(٢) - أبو داود، باب: ما يفطر عليه، رقم الحديث ٢٠٠٩.

(٣) - ينظر:

• الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٤٠.
• المعولي، المعتصم بن سعيد. باب الريان ص ٤.

(٤) - الحاكم، كتاب: الصوم، رقم الحديث ١٤٨٣.



اصْطَفَاهُ مِنْ خَيْرِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ^(١)، وَمِنْ السُّنَّةِ أَنْ يَقُولَ الْمُفْطِرُ: "ذَهَبَ الظَّمَأُ وَابْتَلَّتِ الْعُرُوقُ وَتَبَّتِ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ"^(٢).

وكَذَلِكَ إِذَا أَفْطَرَ الصَّائِمُ عِنْدَ غَيْرِهِ فَإِنَّهُ يُنْدَبُ لَهُ أَنْ يَدْعُوَ لِمَنْ فَطَرَهُ بِالدُّعَاءِ الْمَشْهُورِ الَّذِي جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى صَحْبِهِ وَسَلَّمَ -: "أَكَلَ طَعَامُكُمْ الْأَبْرَارُ، وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ، وَأَفْطَرَ عِنْدَكُمْ الصَّائِمُونَ"^(٣).

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذَّكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٦/٩/٢٠٠٦م.

(٢) - أبو داود، باب: الْقَوْلُ عِنْدَ الْإِفْطَارِ، رقم الحديث ٢٠١٠. تَنْبِيْهُ: أما الزيادة المروية: "اللَّهُمَّ لَكَ صُمْتُ وَعَلَى رِزْقِكَ أَفْطَرْتُ" فهي وإن كانت من المروي إلا أنه لا يصح لها إسناد متصل للنبي ﷺ فمن دعا بها فلا يعنف إلا أن قاعدتك هي أن "خير الهدي هدي محمد ﷺ".

فَالِدَّةٌ: ثبت في سنة النبي ﷺ النهي عن تقييد الدعاء بالمشيئة؛ قال ﷺ: "لا يقولن أحدكم: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ، وَلَكِنْ لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ فَإِنَّهُ لَا مَكْرَهَ لَهُ"، إلا أن ذلك - كما قال شيخنا القنوبي - مستثنى في دعاء الإفطار كما ثبت عن سيد الأخيار ﷺ في قوله: "وَتَبَّتِ الْأَجْرُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ". يُنظر:

- الربيع، باب: أدب الدعاء وفضيلته، رقم الحديث ٥٠٨.
- القنوبي، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "ب" ص ٩).
- القنوبي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٥٤).
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٩م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٨ / ١١ / ٢٠٠٢م.

(٣) - أحمد، مسند: أنس بن مالك رضي الله عنه، رقم الحديث ١١٩٥٧. تَنْبِيْهُ: ما يورده البعض في هذا الدعاء من زيادة "الأخيار" بعد "وَصَلَّتْ عَلَيْكُمْ الْمَلَائِكَةُ" لم يثبت عن النبي ﷺ بل لا ذكر له في كتب السنة، وإنما هو من زيادات الألسن الدارجة، يقول العلامة المحدث القنوبي: "وهي زيادة منكورة، ويزيد بعضهم "وذكركم الله فيمن عنده"، ولم يثبت ذلك عن النبي ﷺ، والعلم عند الله. يُنظر:

- القنوبي، تحفة الأبرار ص ٢٥٠.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٨ / ١١ / ٢٠٠٢م.

فصل في الإكثار من الذكر والدعاء والقراءة والجود

لا شك أن شهر رمضان مضمّن سباق وميدان تنافس، يتنافس فيه المتنافسون في الذي يقربهم إلى الله زلفى، فشهر رمضان ليس مجرد شهر كرم وجود فحسب، وإنما هو شهر الإكثار من كل ذلك بلا خوف من فقر أو إفتار لما تجود به الأيادي البيض والنفوس الطاهرة على ذوي الحاجة والمسغبة لما فضل عندهم من حطام الدنيا الفاني وظلها الزائل ليكون عند الله باقيا؛ قال تعالى: ﴿ مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ وَلَنَجْزِيَنَ الَّذِينَ صَبَرُوا أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

النحل: ٩٦

وهذا الشهر هو شهر الدعاء والذكر؛ لأن دعوة الصائم فيه مجابة ولا شك - كما تقدم -، والدليل المؤكد لذلك أن آية الدعاء جاءت وسط آيات الصيام مع تكفل الله ﷻ بنفسه بإجابة من سأل عنه ﷻ إذ يقول ﷻ فيها: ﴿ وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ﴾

البقرة: ١٨٦

وكذا فإن رمضان هو شهر العب من معين القرآن الدافق بتلاوته وتدبره وتبصر معانيه؛ وكل هذا كان أسبقنا إليه الأسوة الحسنة، الرسول الشكور محمد بن عبد الله ﷺ الذي كان أجود الناس بالخير، وكان أجود ما يكون في رمضان حين يلقاه جبريل ﷺ، وكان جبريل ﷺ يلقاه كل ليلة في رمضان حتى ينسلخ يعرض عليه النبي ﷺ القرآن، فإذا لقيه جبريل عليه السلام كان أجود بالخير من الريح المرسلة^(١).

(١) - ينظر:

- القنبري، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- البخاري، باب: أجود ما كان النبي صلى الله عليه وسلم يكون في رمضان، رقم الحديث ١٧٦٩.

فصل في تَفْطِيرِ الصَّائِمِينَ

وإنَّ مِنْ أَجْوَدِ الْجُودِ وَأَكْمَلَ الْبِرِّ فِي شَهْرِ الصَّيْرِ تَفْطِيرَ الصَّائِمِينَ؛ لما جَاءَ فِي سُنَّةِ أَبِي الْقَاسِمِ رحمته الله مِنْ تَرْغِيبٍ وَحَثٍّ؛ إِذْ فِي سُنَّتِهِ أَنَّ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ كَأَجْرِ ذَلِكَ الصَّائِمِ؛ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَنْ فَطَرَ صَائِمًا كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ غَيْرَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ مِنْ أَجْرِ الصَّائِمِ" ^(١)، فَاحْرِصْ عَلَيْهِ، لَا يَفُوتَنَّكَ هَذَا الْفَضْلُ.

فصل في الاعتكاف

وهُوَ أَنْ يَحْبِسَ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ مُقْتَرِنًا بِشَعِيرَةِ الصَّيَامِ، وَعَسَى أَنْ تُفْرَدَ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَبْوَابِ بَابًا مُسْتَقِلًّا فِي فِقْهِ الْاِعْتِكَافِ وَحَبْسِ النَّفْسِ - بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى -؛ فَالْجُودُ بِالنَّفْسِ أَقْصَى غَايَةِ الْجُودِ ^(٢).

فصل في صلاة التَّراوِيحِ

تَفَقَّهَ - أَخِي، رُزِقْتَ رَاحَةَ الدَّارَيْنِ - أَنَّ صَلَاةَ التَّراوِيحِ هِيَ جُزْءٌ مِنْ قِيَامِ رَمَضَانَ - كَمَا سَيَأْتِي -، وَالتَّراوِيحُ سُنَّةٌ مِنَ السُّنَنِ الَّتِي ثَبَّتَ عَنْ النَّبِيِّ رحمته الله ^(٣)، وَقَدْ جَمَعَ النَّاسُ لَهَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَأَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى اسْتِحْسَانِ صَنِيعِهِ هَذَا، وَقَالُوا فِي تَارِكِهِ بِأَنَّهُ خَسِيسُ الْحَالِ ^(٤).

(١) - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ مَنْ فَطَرَ صَائِمًا، رقم الحديث ٧٣٥.

(٢) - يَسَّرَ اللَّهُ ذَلِكَ فِي: الْبَابِ الْعَاشِرِ: فِي الْاِعْتِكَافِ.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْدٍ. بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِيزُونَ سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةٌ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٧/١١/٢٠٠١ م.

(٤) - لَذَا ذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ إِلَى أَنَّ صَلَاةَ التَّراوِيحِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَصْحَابِنَا كَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِمُ الْعَلَامَةُ أَبُو مُسْلِمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي نِثَارِهِ حَيْثُ قَالَ: "وَالْفَرِيقُ الْأَعْظَمُ مِنْ أَصْحَابِنَا عَلَى التَّأْكِيدِ"؛ وَذَلِكَ نَظَرًا إِلَى أَنَّ النَّبِيَّ رحمته الله لَمْ يَتْرَكْهَا مُطْلَقًا، وَإِنَّمَا تَرَكَهَا فِي الْجَمَاعَةِ فَقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٧٩.

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١١ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٧/١١/٢٠٠١ م.

ولم يتركها النبي ﷺ جماعة بعد أن صلى بأصحابه عدة ليالٍ إلا خشية أن تفرض عليهم^(١)، يقول شيخنا بدر الدين - حرسه الحفيظ الرقيب - : "وقد عرف عنه ﷺ أنه كان يترك العمل وهو من أحب الأعمال إليه لئلا يفرض على أمته، ومن ذلك عدم خروجه إلى أصحابه في المسجد لصلاة قيام رمضان بعدما صلى بهم ليلتين أو ثلاثاً"^(٢).

فأخذ الناس بعد ذلك يصلون بأنفسهم أوزاعاً متفرقين، حتى جمعهم عمر بن الخطاب ﷺ على قارئ واحد، وهو أبي بن كعب، فلما رأهم يصلون مجتمعين قال عمر: "نعم البدعة هذه، والتي ينامون عنها أفضل من التي يقومون"، يريد صلاة آخر الليل^(٣).

صفة صلاة التراويح: أن تُصلى ثماني ركعات كما صلاها النبي ﷺ^(٤)، يفصل بين كل ركعتين بتشهد يعقبه سلام، وكذا الشأن في جميع نافلة الليل؛ قال ﷺ: "صلاة

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ شعبان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٩/٩/٢٠٠٤م.

• البهاني، نثار الجواهر ج ٤ ص ٣٤١.

(١) - الربيع، باب: الإمامة في النوافل، رقم الحديث ٢٠٤.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. جواهر التفسير ج ٣ ص ٢١٣.

(٣) - البخاري، باب: ما جاء في قيام رمضان، رقم الحديث ٢٣١.

(٤) - صلى النبي ﷺ بأصحابه التراويح ثماني ركعات، وزاد عليها الخليفة عمر رضي الله عنه على مرأى ومسمع من جميع الصحابة، وهو دليل جواز الزيادة فيها كما مضى عليه بعض من سلف من أصحابنا - رضوان الله عليهم -، حتى ردّهم الإمام الخليلي - رحمه الله - إلى السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، فكان يروح بثمان ركعات اقتداءً بفعله ﷺ، وعليه جرى العمل بعد ذلك، يقول - رحمه الله - كما في الفتح الجليل: "فينبغي أن يقتصر على الثمان".

قلت: وهو مذهب شيخنا بدر الدين الخليلي - حفظه الله - قولاً وعملاً، وإن كان يجوز الزيادة، ولا يقول بحصرتها في هذه الركعات إلا أن العمل بما ثبت عن النبي ﷺ هو الأولى عند الإمكان، يقول سماحته: "والاقتصار على ما صلاه النبي ﷺ مع الخشوع، أولى من الزيادة التي تصحبها سرعة لا يبقى معها الخشوع".

وقد أكد هذا المعنى حديث أم المؤمنين عائشة قالت: "ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعا فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي

اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى" (١)، ثُمَّ يَحْتِمُ تَرَاوِيحَهُ بِالْوِثْرِ ثَلَاثَ رَكَعَاتٍ، وَيَمَكِّنُ لِلْمُصَلِّي أَنْ يُرَوِّحَ بِالذُّعَاءِ أَوْ بِالْبَاقِيَاتِ الصَّالِحَاتِ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ، وَحِينَئِذٍ تُسَمَّى كُلُّ أَرْبَعٍ "قِيَامًا"، وَيَأْتِي بِالذُّعَاءِ الْمُسْتَحْسَنِ بَعْدَ صَلَاةِ الْوِثْرِ.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: مِنْ شِعَارِ هَذِهِ الصَّلَاةِ الْجَمَاعَةُ فَلَا يَنْبَغِي لِلرَّجَالِ أَنْ يُصَلُّوهَا فُرَادَى إِلَّا مِنْ غُدْرٍ، وَقَدْ زَالَتِ الْعِلَّةُ الَّتِي تَرَكَّ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَجْلِهَا الْجَمَاعَةَ، وَهِيَ الرَّأْفَةُ بِأَمَّتِهِ خَشْيَةً أَنْ تُفْرَضَ عَلَيْهِمْ، وَكَذَا كَانَ فِي كُلِّ شُؤْنِهِ ﷺ، رَحِيمًا بِأَمَّتِهِ، مُشْفِقًا عَلَيْهَا

ثَلَاثًا" (النسائي/١٦٧٩). أما ما جاء عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي في شهر رمضان عشرين ركعة والوِثْرُ (ابن أبي شبة ١٣/٢٢٧) فضعيف لا يثبت مرفوعاً إلى النبي ﷺ، والتاسي بالمصطفى كما أمرنا به أولى.

تَنْبِيْهُ أَوَّلٌ: قَدْ تَجَدَّ -أَيُّهَا الطَّالِبُ الْمُطَّلِعُ- فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصَلِّي فِي قِيَامِهِ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، وَلَا تَعَارِضُ بَيْنَ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَرَوَايَةِ (إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً)؛ ذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْتَتِحُ قِيَامَ اللَّيْلِ بِرَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ يَصَلِّي إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، فَمِنْ عَدِّ الرَكَعَتَيْنِ اعْتَبِرَ قِيَامُهُ ثَلَاثَ عَشْرَةِ رَكَعَاتٍ، وَمَنْ لَمْ يَعْدِهَا اعْتَبِرَ قِيَامُهُ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكَعَةً، وَبِذَا يَزُولُ الْإِشْكَالُ، وَيَبِينُ هَذَا الْإِجْمَالُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ذِي الْمَجْدِ وَالْجَلَالِ، أَفَادَهُ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ -حَفَظَهُ اللَّهُ-.

تَنْبِيْهُ ثَانٍ: مَا وَرَدَ فِي بَعْضِ كُتُبِ الْأَصْحَابِ -عَفَا اللَّهُ عَنْهُمْ- كَكِتَابِ الْوَضْعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى التَّرَاوِيحَ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ ثَمَانِي أُخْرَى، ثُمَّ زَادَ عَلَيْهَا عُمَرُ ثَمَانِي أُخْرَى حَتَّى صَارَ بِمَجْمُوعِ رَكَعَاتِ التَّرَاوِيحِ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ رَكَعَةً فَفِي ثَبُوتِهِ عَنِ الْعَمْرَيْنِ نَظَرٌ كَبِيرٌ إِلَّا أَنْ تَكُونَ خَاصَّةً صَلَاتِهِمْ فِي يَوْمِهِمْ؛ لِأَنَّ أَبَا بَكْرٍ لَمْ يَجْمَعْ لَهَا النَّاسَ أَصْلًا، وَأَمَّا زِيَادَةُ عُمَرَ الَّتِي جَمَعَ لَهَا النَّاسَ فَكَانَتْ إِلَى عَشْرِينَ رَكَعَةً فَقَطْ، وَمَنْ شَكَّكَ فِي نِسْبَةِ مَا تَقْدُمُ إِلَى الْعَمْرَيْنِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الْعَلَامَةُ الْقُنُوبِي وَالْعَلَامَةُ الْبَهْلَاوِي وَالشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ عُمَرُ بِيُوضَ فِي فِتَاوَاهُ.. يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ. الْفَتْحُ الْجَلِيلُ مِنْ أَجْوِبَةِ الْإِمَامِ أَبِي خَلِيلٍ ص ٢١٠.
- الْحَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ١٨٠، ١٨١.
- الْحَلِيلِيُّ، رَدُّ مَطْوَلٍ عَلَى أَحَدِ الْمَغْرُضِينَ - مَخْطُوطٌ بِمُجُزَةِ الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهَا، ص ٥٢.
- الْقُنُوبِيُّ، قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ٤٣.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ١٣٥، ١٥٣.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوْمَاقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الطَّيَوَانِيُّ، قَامُوسُ الصُّومِ ص ٩٨.
- بِيُوضُ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ عُمَرَ. الْفِتَاوَى ص ٢٧٤.

(١) - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: مَا جَاءَ فِي الْوِثْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٣٦.

حَتَّى يَجِيءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَهُوَ يَقُولُ وَيُرَدَّدُ: "أُمَّتِي أُمَّتِي" ^(١)، وَقَدْ صَدَقَ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى:
﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ
عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ التوبة: ١٢٨.

(فائدة): سُمِّيَتْ صَلَاةُ الْجَمَاعَةِ بَعْدَ الْعِشَاءِ فِي لَيْلِي رَمَضَانَ بِالتَّرَاوِيحِ لِأَنَّ
النَّاسَ كَانُوا يُطِيلُونَ الْقِرَاءَةَ فَيَسْتَرْجِحُونَ فِيهَا بَعْدَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَاسْتَقَرَّ الْكَثِيرُ الْآنَ
عَلَى التَّخْفِيفِ وَالِاسْتِرَاحَةِ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعٍ، وَيَقْرَءُونَ فِي هَذِهِ الْاسْتِرَاحَةِ بَعْضَ الْأَذْكَارِ
وَالْأَدْعِيَةِ..

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ مَا قَوْلُكُمْ سَمَاحَةَ الشَّيْخِ فِي الْأَدْعِيَةِ الَّتِي تُقَالُ بَعْدَ كُلِّ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنْ
صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ ؟

الجَوَابُ/ الْأَدْعِيَةُ الَّتِي تَرَدَّدُ فِي التَّرَاوِيحِ عِنْدَنَا لَيْسَتْ وَاجِبَةً، وَلَيْسَتْ جُزْءًا مِنَ
الصَّلَاةِ، وَإِنَّمَا يُسْتَحْسَنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَدْعُو اللَّهَ بَعْدَ كُلِّ صَلَاةٍ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ
فَانصَبْ ۖ وَالْإِلَىٰ رَبِّكَ فَارْغَبْ ۝٨﴾ الشرح: ٧-٨، وَقَدْ دَرَجَ النَّاسُ عِنْدَنَا عَلَى اسْتِعْمَالِ
الدُّعَاءِ بَعْدَ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ مِنَ التَّرَاوِيحِ، أَوِ الْإِتْيَانِ بِالْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ
الْوُجُوبِ فِي شَيْءٍ، كَمَا أَنَّهُ لَا تَوْقِيفَ فِي ذَلِكَ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).

(١) - مسلم، بَاب: أَذْنَى أَهْلِ الْحَنَّةِ مَثَرَةٌ فِيهَا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٨٦.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ١٨٠.

فصل في قيام رمضان

قيام رمضان هو قيام الليل في هذا الشهر الفضيل، وهو أفضل التوافل على الإطلاق بعد الفرائض، يقول شيخنا بذر الدين - حفظه الله -: "ولا ينبغي لعاقل أن يفوت قيام الليل" ^(١)، وأفضله ما كان في الثلث الأخير من الليل؛ لأن قراءته محصورة ^(٢)، ودعائه أقرب ^(٣)؛ أما نصف الليل فهو جوفه الغابر ^(٤).

ويبدأ وقت قيام الليل من بعد صلاة العشاء وينتهي بزوغ الفجر الصادق ^(٥).
ويصلي ركعتين ركعتين كما ثبت من فعل النبي ﷺ، ومن قوله: "صلاة الليل مثنى مثنى" ^(٦)، أي: يفصل المصلي بعد كل ركعتين بالتشهد والسلام.

﴿تنبيه﴾: وبما أن صلاة الليل - بما فيها التراويح كما تقدم قريباً - مثنى مثنى يفصل بينها بالسلام، فكل ركعتين تعد صلاة مستقلة بنفسها، من حيث النية، والاستعاذة، والاستدراك، وسجود السهو ^(٧).

(١) - الخليلي، أحمد بن حنبل، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٠/٥/٢٠٠٩م.

(٢) - أي: تحضرها الملائكة. (مسلم، باب: من خاف أن لا يقوم من آخر الليل فليوتر أوله، رقم الحديث ١٢٥٦).

(٣) - أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال: بلغني عن أبي هريرة ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: "يقول ربنا تبارك وتعالى حين يبقى ثلث الليل الآخر: من يدعوني فاستجب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟".

(الربيع، باب: أدب الدعاء وفضيلته، رقم الحديث ٥٠٠).

(٤) - عن أبي ذر قال سألت رسول الله ﷺ أي قيام الليل أفضل؟ فقال: "جوف الليل الغابر أو نصف الليل وقيل فاعله". (أحمد، المسند. حديث: أبي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه، رقم الحديث ٢٠٥٧٥).

(٥) - الخليلي، أحمد بن حنبل، الفتاوى ج ١ ص ١٧٦.

(٦) - البخاري، باب: ما جاء في الوتر، رقم الحديث ٩٣٦.

(٧) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٩/٢٥/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٩/٢٤/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٩/١٦/٢٠٠٧م.

أَمَّا التَّوَجُّهُ: فَإِنَّ مُصَلِّي الْقِيَامِ مُخَيَّرٌ بَيْنَ أَنْ يُوجَّهَ قَبْلَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ إِحْرَامًا، أَوْ أَنْ يَقْتَصِرَ عَلَى التَّوَجُّهِ الْأَوَّلِ فِي أَوَّلِ رَكْعَتَيْنِ^(١).

اقْرَأْ وَتَفَكَّرْ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَانَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ الزمر: ٩.

﴿فائدة﴾: صلاة التراويح تُصَلَّى بعدَ فريضة العشاءِ وسُنَّتِهِ مباشرةً، وتمتدُّ إلى منتصفِ الليلِ، ثم تبدأ صلاة التهجد من منتصفِ الليلِ حتى الثالثِ الأخيرِ منه، وتُسمَّى بعدَ ذلك صلاة السَّحَرِ أي من ثلثِ الليلِ الأخيرِ إلى طلوعِ الفجرِ^(٢)، ولكن حبذا إذا جمع المجدونَ والمشمرونَ بينها جميعاً؛ فالكلُّ قيامُ رَمَضَانَ، وقد قال ﷺ: "مَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ"^(٣)..

وبالجُمْلَةِ فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُؤْمِنٍ عَاقِلٍ أَنْ يَعْرِفَ عَنِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَاتِ بِمُخْتَلَفِ صُنُوفِهَا وَأَلْوَانِهَا فِي هَذَا الشَّهْرِ بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْهَا قَدْرَ اسْتَطَاعَتِهِ لَا سِيَّمَا فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ اقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ الَّذِي كَانَ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِزْرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقَظَ أَهْلَهُ^(٤).

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٣/١١/٢٠٠٢م.

(١) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ١٧٦.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٦م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حنبل. برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٢م.

(٣) - البخاري، باب: تَطَوُّعُ قِيَامِ رَمَضَانَ مِنَ الْإِيمَانِ، رقم الحديث ٣٦.

(٤) - البخاري، باب: الْعَمَلُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، رقم الحديث ١٨٨٤.

وَجَبَّذَا إِذَا جَمَعْتَ الْكُلَّ *** وَنَلْتَ مِنْ أَقْدَاحِهَا الْمُعْلَى^(١)

فَائِدَةٌ: معنى شد المتزر: أنه ﷺ كان يجتهد في العبادة والعمل الصالح كما أن شأن كل مجتهد في عمل أن يشد مثزره ويشمر عن ساعد الجدد، وقيل معنى شد المتزر أنه ﷺ كان يجتنب مقاربة النساء؛ لأنه يكون في هذه العشر في اعتكاف، والاعتكاف ينا في مقاربة النساء، والعلم عند الله. يُنظر:

- الحَلِيلِي، ليلة القدر. "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
- الحَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٧م.
- القُتُوبِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٥/٩/٢٠٠٨م.

(١) - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١٦٧.

مُلْحَق

دُعَاءُ الْوَثْرِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ*

لِسَمَاحَةِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ بَدْرِ الدِّينِ الْخَلِيلِيِّ

- حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ -

سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَالْمُلْكُ لِلَّهِ، وَالْعِظْمَةُ وَالْكِبْرِيَاءُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاللَّهُ
أَكْبَرُ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ، عَدَدَ خَلْقِهِ، وَزِنَةَ عَرْشِهِ، وَمَدَادَ كَلِمَاتِهِ، وَرِضَاءَ نَفْسِهِ، وَكَمَا يَنْبَغِي
لَهُ وَكَمَا هُوَ لَهُ أَهْلٌ، لَا يَنْقَطِعُ وَلَا يَنْقُذُ مِنْ أَرْزَلِ الْأَرْزَلِ إِلَى أَبَدِ الْأَبَدِ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى
سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَسَلَّمَ.

﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ (٨) آل

عمران: ٨.

اللَّهُمَّ اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا
فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَاصْرِفْ عَنَّا شَرًّا مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ
مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ، فَلَكَ الْحَمْدُ عَلَى مَا قَضَيْتَ.

اللَّهُمَّ اقْسِمْ لَنَا مِنْ خَشْيَتِكَ مَا تَحُولُ بِهِ بَيْنَنَا وَمَعَصِيَتِكَ، وَمِنْ طَاعَتِكَ مَا
تُبَلِّغُنَا بِهِ رَحْمَتِكَ، وَمِنْ الْيَقِينِ بِكَ مَا يُهَوِّنُ عَلَيْنَا مَصَائِبَ الدُّنْيَا، وَمَتَّعْنَا اللَّهُمَّ أَبْصَارَنَا
وَأَسْمَاعَنَا وَعُقُولَنَا وَقَوَانَا أَبَدًا مَا أَحْيَيْتَنَا، وَاجْعَلْ ذَلِكَ الْوَارِثَ مِنَّا، وَانصُرْنَا عَلَى مَنْ
ظَلَمْنَا وَعَادَانَا، وَلَا تَجْعَلْ مُصِيبَتَنَا فِي دِينِنَا، وَلَا تُسَلِّطْ عَلَيْنَا بَدُنُوبَنَا مَنْ لَا يَخَافُكَ وَلَا
يَرْحَمُنَا.

* الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. دُعَاءُ الْوَثْرِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ. إصدار: مكتبة الجيل الواعد.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الصَّالِحَاتِ، وَرَحْمَةَ الْمَسَاكِينِ، فَإِذَا أَرَدْتَ بَعَادَكَ فَتَنَةً فَاقْبِضْنَا إِلَيْكَ غَيْرَ خَزَايَا وَلَا مَفْتُونِينَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ بَأْنًا نَشْهَدُ أَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، الْوَاحِدُ الْأَحَدُ، الْفَرْدُ الصَّمَدُ، الَّذِي لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ لَا تَجْعَلَ لَنَا فِي مَقَامِنَا هَذَا ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ، وَلَا عَيْبًا إِلَّا سَتَرْتَهُ، وَلَا غَمًّا إِلَّا فَرَّجْتَهُ، وَلَا كَرْبًا إِلَّا نَفَسْتَهُ، وَلَا ذَيْنًا إِلَّا قَضَيْتَهُ، وَلَا مَرِيضًا إِلَّا عَافَيْتَهُ، وَلَا غَائِبًا إِلَّا حَفِظْتَهُ وَرَدَدْتَهُ، وَلَا ضَالًّا إِلَّا هَدَيْتَهُ، وَلَا عَدُوًّا إِلَّا كَفَيْتَهُ، وَلَا دَعَاءً إِلَّا اسْتَجَبْتَهُ، وَلَا رَجَاءً إِلَّا حَقَّقْتَهُ، وَلَا حَاجَةً مِنْ حَوَائِجِ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ لَكَ فِيهَا رِضًا وَلَنَا فِيهَا مَنَفَعَةً إِلَّا قَضَيْتَهَا وَيَسَّرَهَا يُسِّرْ مِنْكَ وَعَافِيَةً.

اللَّهُمَّ اجْعَلِ الْمَوْتَ خَيْرَ غَائِبٍ نَنْتَظِرُهُ، وَالْقَبْرَ خَيْرَ بَيْتٍ نَعْمُرُهُ، وَاجْعَلْ مَا بَعْدَهُ خَيْرًا لَنَا مِنْهُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَهَبَ كُلًّا مِنَّا لِسَانًا صَادِقًا ذَاكِرًا، وَقَلْبًا خَاشِعًا مُنِيبًا، وَعَمَلًا صَالِحًا زَاكِيًا، وَعِلْمًا نَافِعًا رَافِعًا، وَإِيمَانًا خَالِصًا ثَابِتًا، وَيَقِينًا صَادِقًا رَاجِحًا، وَرِزْقًا حَلَالًا وَاسِعًا، وَنَسْأَلُكَ رَبَّنَا أَنْ تَهَبَنَا إِبَابَةَ الْمُخْلِصِينَ، وَخُشُوعَ الْمُخْبِتِينَ، وَيَقِينَ الصَّادِقِينَ، وَسَعَادَةَ الْمُتَّقِينَ، وَدَرَجَةَ الْفَائِزِينَ، يَا أَفْضَلَ مَنْ قُصِدَ، وَأَكْرَمَ مَنْ سُئِلَ، وَأَحْلَمَ مَنْ غُصِيَ، يَا اللَّهَ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الْخَيْرَ كُلَّهُ فَوَاتِحَهُ وَخَوَاتِمَهُ، ظَوَاهِرَهُ وَبَوَاطِنَهُ، مَا عَلِمْنَا مِنْهُ وَمَا لَمْ نَعْلَمْ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّرِّ كُلِّهِ فَوَاتِحِهِ وَخَوَاتِمِهِ، ظَوَاهِرِهِ وَبَوَاطِنِهِ، مَا عَلِمْنَا مِنْهُ وَمَا لَمْ نَعْلَمْ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا يُقَرَّبُ إِلَيْهَا، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ وَمَا يُقَرَّبُ إِلَيْهَا،
وَنَسْأَلُكَ مِنْ كُلِّ خَيْرٍ سَأَلَكَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ ﷺ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ كُلِّ شَرٍّ
اسْتَعَاذَ مِنْهُ عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ مُحَمَّدٌ ﷺ.

اللَّهُمَّ مَا قَضَيْتَ لَنَا مِنْ أَمْرٍ فَاجْعَلْ عَاقِبَتَهُ لَنَا رُشْدًا، وَأَصْلِحْ لَنَا شَأْنَنَا كُلَّهُ، يَا
مُصْلِحَ شَأْنِ الصَّالِحِينَ، وَلَا تَكِلْنَا إِلَى أَنْفُسِنَا وَلَا إِلَى أَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ طَرْفَةَ عَيْنٍ وَلَا أَذَى
مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْثَرَ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ إِيْمَانًا بِكَ، وَوَفَاءً بِعَهْدِكَ، وَتَصَدِيقًا بِكِتَابِكَ، وَاتِّبَاعًا لِسُنَّةِ نَبِيِّكَ
مُحَمَّدٍ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَعَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَالسَّلَامَةَ مِنْ كُلِّ إِثْمٍ،
وَالْغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَالْفَوْزَ بِالْجَنَّةِ وَالنَّجَاةَ مِنَ النَّارِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ الرَّاحَةَ عِنْدَ الْمَوْتِ، وَالْعَفْوَ وَالتَّيْسِيرَ عِنْدَ الْحِسَابِ، وَالْفَوْزَ
بِالثَّوَابِ، وَالنَّجَاةَ مِنَ الْعَذَابِ، يَا كَرِيمُ يَا وَهَّابُ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ عَيْشَ السُّعْدَاءِ، وَمَوْتَ الشُّهَدَاءِ، وَمُرَافَقَةَ الْأَنْبِيَاءِ، وَالنَّصَرَ عَلَى
الْأَعْدَاءِ، يَا حَيُّ يَا قَيُّوْمُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ غُضَالِ الدَّاءِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ جَهْدِ الْبَلَاءِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ
دَرَكِ الشَّقَاءِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شِمَاتَةِ الْأَعْدَاءِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ غَلْبَةِ الدِّينِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ
قَهْرِ الرِّجَالِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ سُوءِ الْحَالِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ الْمَالِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الشُّكِّ وَالشَّرِّ، وَمِنَ الشَّقَاقِ وَالنَّفَاقِ، وَسُوءِ الْأَخْلَاقِ
وَسُوءِ الْمُنْقَلَبِ فِي الْمَالِ وَالْأَهْلِ وَالْوَلَدِ.

الْحَمْدُ فِي فَقْهِ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ

الْحَمْدُ
فِي فَقْهِ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ
فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الْحَيَا وَالْمَمَاتِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْمَأْثَمِ وَالْمَغْرَمِ،
وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ دَابَّةٍ أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهَا.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ
أَنْ نُشْرِكَ بِكَ شَيْئًا نَعْلَمُهُ وَنَسْتَغْفِرُكَ لِمَا لَا نَعْلَمُهُ.

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا سَيِّئَاتِنَا كُلَّهَا، وَتَقَبَّلْ مِنَّا حَسَنَاتِنَا، وَارْفَعْ دَرَجَاتِنَا، وَاجْعَلْنَا مَعَ
الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّدِيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ، وَحَسِّنْ أَوْلِيَّكَ
رَفِيقًا، يَا اللَّهُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ أَنْ تَهْدِيَنَا لِلْهُدَى، وَأَنْ تُوقِنَا لِلتَّقْوَى، وَأَنْ تَأْخِذَ بِأَيْدِينَا إِلَى مَا
تُحِبُّهُ وَتَرْضَاهُ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ كَرِيمٌ تَحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنَّا، اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفْوٌ كَرِيمٌ تَحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنَّا، يَا اللَّهُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ، اللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى ذِكْرِكَ
وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ، اللَّهُمَّ أَعِنَّا عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ وَحُسْنِ عِبَادَتِكَ.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا انصُرْنَا وَانصُرْ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى أَعْدَاءِ الدِّينِ، اللَّهُمَّ مَزَقْهُمْ شَرًّا
مُمَزَّقٍ وَشَتَّتْهُمْ كُلَّ مَشْتَتٍ، وَاجْعَلِ الدَّائِرَةَ عَلَيْهِمْ، وَانصُرْنَا عَلَيْهِمْ، وَامْحُ أَثَارَهُمْ،
وَأَوْرِثْنَا أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ، وَارْدُدْ كَيْدَهُمْ فِي نَحْوِهِمْ، وَأَعِزَّنَا مِنْ شُرُورِهِمْ، وَافْعَلْ بِهِمْ
كَمَا فَعَلْتَ بِشُمُودَ وَعَادٍ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ الَّذِينَ طَعَوْا فِي الْبِلَادِ فَأَكْثَرُوا فِيهَا
الْفَسَادَ، اللَّهُمَّ صُبَّ عَلَيْهِمْ سَوَاطِعَ عَذَابٍ، وَحُلْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ، وَافْعَلْ بِهِمْ
كَمَا فَعَلْتَ بِأَشْيَاعِهِمْ مِنْ قَبْلَ.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا اسْتَخْلِفْنَا فِي أَرْضِكَ كَمَا اسْتَخْلَفْتَ مَنْ قَبْلَنَا مِنْ عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ،
وَمَكَّنْ لَنَا دِينَنَا الَّذِي ارْتَضَيْتَهُ لَنَا، وَأَبْدِلْنَا بِخَوْفِنَا أَمْنًا، وَبِذَلَّتِنَا عِزًّا، وَبِتَفَرُّقِنَا وَحْدَةً،
وَبِفَقْرِنَا غِنًى، وَاجْمَعْنا عَلَى كَلِمَتِكَ وَأَلْفَ بَيْنَ قُلُوبِنَا بِطَاعَتِكَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا ضُعَفَاءُ فَقَوْنَا، وَإِنَّا أَذِلَّاءُ فَأَعِزَّنَا، وَإِنَّا فَقَرَاءُ فَأَغْنِنَا، اللَّهُمَّ أَغْنِنَا بِجَلَالِكَ
عَنِ الْحَرَامِ، وَبِطَاعَتِكَ عَنِ الْآثَامِ، وَبِكَ عَمَّنْ سِوَاكَ، سُبْحَانَكَ رَبَّنَا لَا نَحْصِي ثَنَاءً
عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ، وَنَعُوذُ فِي إِجَابَةِ دَعَائِنَا
عَلَيْكَ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

اللَّهُمَّ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا صِيَامَنَا وَقِيَامَنَا وَجَمِيعَ أَعْمَالِنَا، وَتَجَاوِزْ عَنْ سَيِّئَاتِنَا، وَاجْعَلْنَا مِنْ
عُتَقَائِكَ مِنَ النَّارِ، رَبَّنَا أَعْتَقْ رِقَابَنَا وَرِقَابَ آبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا وَأَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا وَجَمِيعَ
أَحِبَّائِنَا مِنَ النَّارِ، وَأَدْخِلْنَا الْجَنَّةَ مَعَ الْأَبْرَارِ، وَاجْعَلْنَا مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ
وَالصَّادِقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا يَا اللَّهُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ اسْقِنَا الْغَيْثَ وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْقَانِطِينَ، اللَّهُمَّ اسْقِنَا غِيثًا مُغِيثًا، مَرِيئًا مَرِيغًا،
طَبَقًا غَدَقًا، نَافِعًا غَيْرَ ضَارٍّ، رَائِنًا غَيْرَ عَاجِلٍ، تُدِرُّ بِهِ الضَّرْعَ، وَتُنْبِتُ بِهِ الزَّرْعَ، وَتُحْيِي
بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا.

اللَّهُمَّ إِنَّ بِالْعِبَادِ وَالْبِلَادِ وَالْبَهَائِمِ مِنَ الْأَنْوَاءِ وَالْأَذَى وَالشَّدَّةِ وَالْجَهْدِ وَالضَّنْكَ مَا
لَا نَشْكُوهُ إِلَّا إِلَيْكَ، فَأَدِرْ لَنَا الضَّرْعَ، وَأُنْبِتْ لَنَا الزَّرْعَ، وَاسْقِنَا مِنْ بَرَكَاتِ السَّمَاءِ،
وَأَخْرِجْ لَنَا مِنْ بَرَكَاتِ الْأَرْضِ يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ اسْتَغْفَارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ
اسْتَغْفَارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْنَا مِدْرَارًا، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ اسْتَغْفَارًا فَأَرْسِلِ السَّمَاءَ



الْمَعْنَى فِي فقه الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ



عَلَيْنَا مَذَرَارًا، اللَّهُمَّ اجْعَلْ لَنَا سَحَابًا كَثِيفًا قَصِيفًا ذُلُوقًا ضَحُوكًا تَمْطِرُنَا بِهِ رِذَاذًا قَطَقَطًا^(١) سَجَلًا يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ أَغِثْ عِبَادَكَ، واسْقِ بِهَائِمِكَ، وَأَخِي بِلَدِكَ الْمَيْتَ، يَا حَيُّ يَا قَيُّومُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ انْشُرْ فِينَا رَحْمَتَكَ، وَأَدِمْ عَلَيْنَا نِعْمَتَكَ، وَوَقِّفْنَا لَشُكْرِهَا وَلَا تَجْعَلْنَا مِنَ الْكَافِرِينَ يَا اللَّهُ يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنَ الرِّيَاءِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْعُجْبِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكِبَرِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْحَسَدِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْأَشْرِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبَطْرِ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ جَمِيعِ الْخَطَايَا ظَاهِرِهَا وَبَاطِنِهَا.

اللَّهُمَّ بَاعِدْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَطَايَانَا كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ (ثلاث مرات).

اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا نُورًا، وَفِي أَبْصَارِنَا نُورًا، وَفِي أَسْمَاعِنَا نُورًا، وَمِنْ فَوْقِنَا نُورًا، وَمِنْ تَحْتِنَا نُورًا، وَمِنْ أَمَامِنَا نُورًا، وَمِنْ خَلْفِنَا نُورًا، وَعَنْ أَيْمَانِنَا نُورًا، وَعَنْ شِمَائِلِنَا نُورًا، وَأَعْظَمَ لَنَا نُورًا، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ.

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نُسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا، رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا، رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ.

رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ، رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

١ - القَطَقَطُ: أصغر المطر، يقال: قَطَقَطَتِ السَّمَاءُ فَهِيَ مُقَطَّقَةٌ، ثم الرذاذُ وَهـ فوق القَطَقَطِ. الصحاح مادة: (قعد).

رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ، رَبَّنَا إِنَّنا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا رَبَّنَا فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّئَاتِنَا وَتَوَقَّنَا مَعَ الْأَبْرَارِ.

رَبَّنَا وَآتِنَا مَا وَعَدْتَنَا عَلَى رُسُلِكَ وَلَا تُخْزِنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّكَ لَا تُخْلِفُ الْمِيعَادَ.

رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ.

رَبَّنَا اصْرِفْ عَنَّا عَذَابَ جَهَنَّمَ إِنَّ عَذَابَهَا كَانَ غَرَامًا، إِنَّهَا سَاءَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا، رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا.

رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا فَاغْفِرْ لِلَّذِينَ تَابُوا وَاتَّبَعُوا سَبِيلَكَ وَقِهِمْ عَذَابَ الْجَحِيمِ، رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ، وَقِهِمُ السَّيِّئَاتِ وَمَنْ تَقِ السَّيِّئَاتِ يَوْمَئِذٍ فَقَدْ رَحِمْتَهُ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ، رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَؤُوفٌ رَحِيمٌ.

اللَّهُمَّ هَذَا الدُّعَاءُ وَمِنْكَ الْإِجَابَةُ وَهَذَا الْجَهْدُ وَعَلَيْكَ التَّكْلَانِ، سُبْحَانَكَ لَا نَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ، أَلَيْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ، نَسْتَغْفِرُكَ وَنُتُوبُ إِلَيْكَ، وَنُعَوِّلُ فِي إِجَابَةِ دُعَائِنَا عَلَيْكَ، يَا ذَا الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ.

وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِكَ، وَصَلِّ اللَّهُمَّ وَسَلِّمْ عَلَى نَبِيِّكَ وَرَسُولِكَ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ، سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. اهـ.

الْبَابُ السَّادِسُ: فِي الْأَفْعَالِ الْخَارِجَةِ عَنِ الصِّيَامِ
(المباحات، المكروهات، المفسيدات)

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْآنَ بَدُّوا مِنْهُنَّ وَأَتَعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ۚ﴾ البقرة: ١٨٧

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ / فِي مَبَاحَاتِ الصِّيَامِ:

لَقَدْ عَلِمْتُ -أَخِي الْمُتَعَلِّمُ، جَمَّلَكَ اللَّهُ بِالْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ- أَنَّ الصِّيَامَ فِي شَرِيعَةِ الْمَوْلَى ﷺ هُوَ إِمْسَاكَ مَخْصُوصٍ وَلَيْسَ إِمْسَاكًا مُطْلَقًا، وَعَلَى ذَلِكَ فَالْأَصْلُ فِي الْأَشْيَاءِ الْإِبَاحَةُ، فَيَبَاحُ لِلصَّائِمِ فِي نَهَارِ صِيَامِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْأُمُورِ، لَا تَثْرِيبَ عَلَيْهِ فِي اسْتِخْلَافِهَا وَالْإِثْنَانِ بِهَا، وَمِنْ ذَلِكَ:

أ- الاستِحْمَامُ والَاغْتِسَالُ: وَهُوَ جَائِزٌ لِلصَّائِمِ بِالْإِجْمَاعِ، وَعَلَى الصَّائِمِ الْحَذَرُ مِنْ دُخُولِ الْمَاءِ إِلَى الْجُوفِ أَثْنَاءَ الْاِغْتِسَالِ^(١).

ب- الاكْتِحَالُ وَالتَّطِيبُ وَالتَّعَطُّرُ: وَشَمُّ الرُّوَاحِ النَّفَّاذَةِ كَالْبُخُورِ وَالْعُطُورِ إِنْ كَانَتْ رَائِحَتُهَا هِيَ الَّتِي تَصِلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلِجَ شَيْءٌ مِنْ دُخَانِهَا وَجُسِمَاتِهَا إِلَى الْجُوفِ^(٢).

(١) - يُنظر:

• الْحَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٤١.
 • الْحَلِيلِي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الدَّخْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠١ م.

(٢) - يُنظر:

ج- بَلَعَ الرِّيْقَ: يُبَاحُ لِلصَّائِمِ أَنْ يَبْلَعَ رِيْقَهُ مَا لَمْ يَتَجَمَّعْ فِي الْفَمِ أَوْ يَخْتَلِطَ بِغَيْرِهِ أَوْ يُخْرِجَهُ صَاحِبُهُ، فَإِنْ أَخْرَجَهُ ثُمَّ أَدْخَلَهُ فَهُوَ مُفْطَرٌ قَوْلًا وَاحِدًا^(١).

د- تَذَوُّقُ الطَّعَامِ: ثُمَّ لَفْظُهُ مِنْ غَيْرِ إِسَاعَةٍ لَهُ إِلَى الْجَوْفِ؛ لِأَجْلِ التَّأَكُّدِ مِنْ طَعْمِهِ، وَمَعْرِفَةِ حُسْنِهِ مِنْ قُبْحِهِ^(٢).

ه- مَضْغُ الطَّعَامِ: لِأَجْلِ تَيْسِيرِ أَكْلِهِ لِلطِّفْلِ مِنْ غَيْرِ إِسَاعَةٍ لَهُ إِلَى الْجَوْفِ.

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤٠ - ٣٤١.
 - الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٦٩.
 - الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١ هـ، يوافقه ١٢/٤/٢٠٠٠ م.
 - القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٩٩.
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١١/٧/٢٠٠٢ م.
 - القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٧/٠/٢٠٠٥ م.
 - الصواني، الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام ص ٢٧.
- ^(١) - ومن باب لا حياء في الدين فلا يباح للصائم أن يرشف ريق حليته بفيه، ولا يشفع له أن يقول في هذا المقام أنما نفس واحدة، أو نحن روحان حللنا جسدا..
- أما نخامة الإنسان فهي ليست كريهة؛ ذلك لأن لها طبيعة خاصة وجُرما متميزا، ولذا وجب إخراجها وعدم إيساغتها في حال السعة والإمكان، ولو أن يخرجها الصائم (وكذا المصلي؛ لأنها ناقضة للصلاة وناقضة للصيام) في منديل ورقي أو يلفظها في الجهة اليسرى من ثوبه، ولا يؤدي بها أحدا، ولا تثريب على من سرطها سهوا، والله اعلم. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٤٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ١٠/١٩/٢٠٠٤ م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٩٦، ١٩٩.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٢ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ٢٢/٨/٢٠٠٩ م.
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣ هـ.
- الصواني، الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام ص ٤١.
- المعمرى، من فقه الصيام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

^(٢) - يُنظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٤٠.
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣ هـ.

و- قلعُ الأسنان، والتبرُّعُ بالدمِّ وفحصه: وخُرُوجُ الدَّمِ عُمُومًا (مَا لَمْ يَكُنْ حَيْضًا أَوْ نِفَاسًا) لَا يَنْقُضُ الصِّيَامَ؛ قِيَاسًا عَلَى الْحِجَامَةِ لِثُبُوتِ فِعْلِهَا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمَفْتِي -عَافَاهُ اللَّهُ-: " الْقَوْلُ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ وَنَعْتَدُ بِهِ أَنَّ إِخْرَاجَ الدَّمِ لَا يُؤَدِّي إِلَى إِبْطَالِ الصِّيَامِ، هَذَا قَوْلُ جُمْهُورِ الْأُمَّةِ وَعَلَيْهِ الْمَعْوَلُ عِنْدَنَا "(١).

ز- التَّخْدِيرُ: سَوَاءٌ كَانَ كُلِّيًّا أَوْ مَوْضِعِيًّا، مَا لَمْ تَكُنْ وَسِيلَةَ التَّخْدِيرِ مُفْطَرَةً -كَمَا سَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ-(٢).

ح- اسْتِعْمَالُ الْمَرَاهِمِ وَالْأَدْوِيَةِ الْخَارِجِيَّةِ: الَّتِي تُوَضَّعُ عَلَى الْجِلْدِ وَلَا تُفْضِي إِلَى الْجَوْفِ (٣).

(١) - يُنظر:

- الخَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤١، ٣٤٣.
- الخَلِيلِي، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٢م.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٣/٥/٢٠٠٤م.
- القُنُوبِي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الخامس ص ٢١.
- القُنُوبِي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٩٥-١٩٦.
- القُنُوبِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٢م.
- القُنُوبِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٨م.

(٢) - يُنظر:

- الخَلِيلِي، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٣م.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٤م.
- القُنُوبِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - يُنظر:

- الخَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٥، ٣٤١.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٥/٩/٢٠٠٧م.

ط- قَصُّ الْأَظْفَارِ وَالْقَاءُ التَّفَثُّ: مِنَ الْمَوَاضِعِ الْمَعْتَادَةِ كَالْعَائَةِ وَالْإِبْطَيْنِ، وَكَذَا جِزُّ الشَّارِبِ وَحَلْقُ الرَّأْسِ؛ فَالصَّائِمُ لَيْسَ بِمُحْرَمٍ حَتَّى يُمْتَنَعَ مِنْ هَذِهِ الْأُمُورِ^(١).

ي- تَقْيِيلُ الزَّوْجَةِ: لِمَنْ كَانَ ضَابِطًا لِعَزِيْزَتِهِ وَمَالِكًا لِزَبْهِهِ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ^(٢)؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ حِينَمَا ذَكَرَتْ تَقْيِيلَ النَّبِيِّ ﷺ لِنِسَائِهِ وَهُوَ صَائِمٌ قَالَتْ: "وَلَكِنَّهُ أَمْلَكُكُمْ لِزَبْهِهِ"^(٣).

﴿لَطِيفَةٌ﴾: قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "هَشَشْتُ فَقَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ صَنَعْتُ الْيَوْمَ أَمْرًا عَظِيمًا قَبِلْتُ وَأَنَا صَائِمٌ، قَالَ: أَرَأَيْتَ لَوْ مَضْمَضْتَ مِنَ الْمَاءِ وَأَلْتِ صَائِمٌ، قُلْتُ: لَا بَأْسَ بِهِ، قَالَ: فَمَهْ"^(٤)، أَيِ فَكَمَا أَنَّ الْمَضْمَضَةَ الَّتِي هِيَ مُقَدِّمَةُ الشُّرْبِ لَا تَنْقُضُ الصَّيَامَ فَكَذَلِكَ التَّقْيِيلُ الَّذِي هُوَ مُقَدِّمَةُ لِلْجِمَاعِ لَا يَنْقُضُ الصَّيَامَ^(٥).

• الفَتَاوَى، فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٩٩.

• الفَتَاوَى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٢١/١١/٢٠٠١ م.

(١) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٩/١٢/٢٠٠١ م.

• الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٧ م.

(٢) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣٤٢، ٣٤٩.

• الفَتَاوَى، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الخامس ص ١٣، ٤٥.

• الفَتَاوَى، فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ١٩٩.

• الفَتَاوَى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٢ هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠١ م.

(٣) - مسلم، باب: بَيَانُ أَنَّ الْقُبْلَةَ فِي الصَّوْمِ لَيْسَتْ مُحَرَّمَةً عَلَى مَنْ لَمْ تُحْرَكْ شَهْوَتُهُ، رقم الحديث ١٨٥٤.

(٤) - أبو داود، باب: القبلة للصائم، رقم الحديث ٢٠٣٧.

(٥) - يُنظر:

وَجَاءَ شَابٌّ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: لَا، فَجَاءَ شَيْخٌ فَقَالَ: أَقْبَلُ وَأَنَا صَائِمٌ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَتَظَرَّ بَعْضُنَا إِلَى بَعْضٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: قَدْ عَلِمْتُ لِمَ تَظَرَّ بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ إِنَّ الشَّيْخَ يَمْلِكُ نَفْسَهُ^(١).

فَتَاوَى مُخْتَارَةً

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ/ السَّبَاحَةُ لَوْ قَتِ طَوِيلٌ بِحَيْثُ يَظَلُّ الرَّجُلُ فِي الْمَاءِ، هَلْ يُؤْثَرُ ذَلِكَ عَلَى صِيَامِهِ؟

الْجَوَابُ/ إِنْ كَانَ لَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى جَوْفِهِ مِنَ الْمَنَافِذِ بِحَيْثُ يُمْنَعُ وَصُولُهُ بِسَبَبِ سَدِّهِ لَأَنْفِهِ وَإِغْلَاقِهِ لَفِيهِ وَتَغْمِيزِهِ لِعَيْنَيْهِ فَلَا يَصِلُ الْمَاءُ إِلَى الْجَوْفِ فَلَا يَنْتَقِضُ الصِّيَامُ بِذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

السُّؤَالُ الثَّانِي/ هَلْ يَصِحُّ حَلْقُ الشَّعْرِ وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؟

الْجَوَابُ/ الصَّوْمُ لَيْسَ بِإِحْرَامٍ، إِنَّمَا الْمُحْرَمُ يُمْنَعُ مِنْ أَخْذِ تَفَثِهِ، أَمَّا الصَّائِمُ فَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَخْذِ تَفَثِهِ، فَلَهُ أَنْ يَحْلِقَ، وَلَهُ أَنْ يَقْلِمَ أَظْفَارَهُ وَلَهُ -أَيْضًا- أَنْ يَفْعَلَ أَيَّ شَيْءٍ مِمَّا كَانَ يَفْعَلُهُ فِي الْمُعْتَادِ، إِنَّمَا يُمْنَعُ مِنَ الْمُفْطَرَاتِ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ مِنَ الْمُفْطَرَاتِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

• الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٥٢.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٨/١٠/٢٠٠٥م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ محرم ١٤٢٩هـ، يوافقه ٣/٠٢/٢٠٠٨م.

(١) - قلت: ومثل هذه القصة تروى عن ابن عباس وابن عمر وأبي هريرة رضي الله عنهم أجمعين. يُنظر:

• أحمد، المسند. مُسْتَدْرَجٌ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ، رقم الحديث ٦٤٥١.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، يوافقه ٨/٠٥/٢٠٠٥م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٨/١٠/٢٠٠٥م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حنبل. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠١م.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حنبل. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٦م.

السُّؤَالُ الثَّالِثُ/ مَا حُكْمُ الْبُخُورِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ؟

الجَوَابُ/ الْبُخُورُ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ لَا يَلِجُ إِلَى الْخِيَاشِيمِ وَالْفَمِ شَيْءٌ مِنْهُ فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ، أَيْ إِنْ كَانَتْ رَائِحَتُهُ تَصِلُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلِجَ شَيْءٌ مِنْ دُخَانِهِ إِلَى الْخِيَاشِيمِ وَالْفَمِ فَهُوَ غَيْرُ نَاقِضٍ، أَمَّا إِنْ وَصَلَ شَيْءٌ إِلَى الْخِيَاشِيمِ وَإِلَى الْفَمِ وَوَلَجَ إِلَى الْجَوْفِ فَحُكْمُهُ حُكْمُ التَّدْخِينِ مِنْ حَيْثُ نَقَضَهُ لِلصَّيَامِ، لِأَنَّ الصَّيَامَ يَنْتَقِضُ بِكُلِّ مَا يَصِلُ إِلَى الْجَوْفِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةُ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢١ هـ،

القِسْمُ الثَّانِي / فِي مَكْرُوهَاتِ الصِّيَامِ:

لَقَدْ فَقِهَتْ -أَيُّهَا الْأَخُ الْعَزِيزُ، لَا أَرَاكَ مَوْلَاكَ مَكْرُوهًا- أَنَّ الْمَكْرُوهَ مِنَ الْأَعْمَالِ فِي الشَّرْعِ هُوَ مَا طُلِبَ مِنَ الْمَكْلَفِ تَرْكُهُ طَلَبًا غَيْرَ مُلْزِمٍ، بَحِثُ يُنَابُ تَارِكُهُ وَلَا يُعَاقَبُ فَاعِلُهُ.

وَمَكْرُوهَاتُ الصِّيَامِ هِيَ أُمُورٌ خَارِجَةٌ عَنْ حَقِيقَةِ الصِّيَامِ وَمُخَالَفَةٌ لِسُنَّتِهِ وَآدَابِهِ الْمَرْغُوبَةِ وَالْمُسْتَحَبَّةِ، وَقَدْ تَوَدَّى إِلَى إِضْعَافِ الصَّائِمِ هَارَ صَوْمِهِ عَنْ أُلُوانِ الْعِبَادَةِ وَصُنُوفِ الذِّكْرِ، فَيَنْبَغِي تَرْكُهَا لِثَلِيلِ الثَّوَابِ، وَعَدَمُ فِعْلِهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى فَاعِلِهَا عِقَابٌ، فَمِنْ مَكْرُوهَاتِ الصِّيَامِ:

أ- التَّقْبِيلُ وَالْمُدَاعَبَةُ: فِي حَقٍّ مَنْ خَافَ مِنْ نَفْسِهِ أَنْ تَفْرُطَ عَلَيْهِ أَوْ أَنْ تَطْغَى فَتَذْغُوهُ نَفْسُهُ إِلَى الْوِقَاعِ أَوْ لَا أَقْلَ مِنْ أَنْ تَحْبِيَهُ إِلَيْهِ فَيُغْنِي أَوْ يُمْدِي؛ وَمَنْ حَامَ حَوْلَ الْحِمَى أَوْشَكَ أَنْ يَرْتَعَ فِيهِ^(١).

ب- الْحِجَامَةُ^(٢): لِمَنْ كَانَتْ تُضْعِفُهُ فَلَا يَقْوَى عَلَى طَاعَةٍ وَلَا يَنْشَطُ لِذِكْرِ بَعْدَهَا.

ج- الْمِبَالَعَةُ فِي الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ: خَشْيَةٌ أَنْ يَلِجَ شَيْءٌ مِنَ الْمَاءِ إِلَى الْجَوْفِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِلْقَيْطِ بْنِ صَبْرَةَ: "إِذَا اسْتَنْشَقْتَ فَأَبْلِغْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَائِمًا"^(٣)، وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

(١)- يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٤٩.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْفَقِيْ يُجِيبُ ج ١ ص ٢٧٤.

(٢)- الْحِجَامَةُ: هِيَ عَمَلِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ لَهَا عِدَّةُ طَرُقٍ يَتِمُّ مِنْ خِلَالِهَا إِخْرَاجُ الدَّمِ الْفَاسِدِ مِنَ الْجِسْمِ.

(٣)- الرَّيْعِي، بَابُ: آدَابُ الْوُضُوءِ وَفَرْضُهُ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٩٤.

القِسْمُ الثَّالِثُ / فِي مُفْسِدَاتِ الصَّيَامِ:

لَقَدْ عَلِمْتَ -أَخِي، أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمُتَّقِي، سَلَّمَكَ اللَّهُ- أَنَّ الصَّيَامَ مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ بَلَغَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ رَبِّهِ قَائِلًا: "إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ فَرَائِضَ فَلَا تُضَيِّعُوهَا، وَحَدَّ حُدُودًا فَلَا تَعْتَدُوهَا، وَنَهَى عَنْ أَشْيَاءَ فَلَا تَنْتَهِكُوهَا، وَسَكَتَ عَنْ أَشْيَاءَ مِنْ غَيْرِ نِسْيَانٍ رَحْمَةً مِنْهُ لَكُمْ فَلَا تَبْخَثُوا عَنْهَا"^(١).

وَبَعْدَ ذَا فَإِنَّكَ تُدْرِكُ -أَخِي، الْمُتَّبِعَ لِأَحْسَنِ الْقَوْلِ- أَنَّ لِلصَّوْمِ جُمْلَةَ مُفْطَرَاتٍ تَعُودُ عَلَى أَصْلِهِ بِالْفَسَادِ وَالْبُطْلَانِ، وَتُرْتَبُ عَلَيْهِ بَعْضُ الْأَحْكَامِ -كَمَا سَيَأْتِي لَاحِقًا بِإِذْنِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ-.

وَمِنْ هَذِهِ الْمُفْطَرَاتِ مَا هُوَ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ وَمِنْهَا مَا هُوَ مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَقَدْ خُصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ -بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ- مُفْطَرَاتِ الصَّيَامِ الَّتِي يَجِبُ الْإِمْسَاكُ عَنْهَا شَرْعًا فِي أَرْبَعِ قَوَاعِدَ، فَهَآكَ الْبَيَانُ بِإِبْصَاحٍ وَإِجْمَالٍ^(٢):

القَاعِدَةُ الْأُولَى / إِدْخَالُ دَاخِلٍ:

وَيُرَادُ بِهَا كُلُّ مَا يُدْخِلُهُ الْإِنْسَانُ مُتَعَمِّدًا إِلَى جَوْفِهِ^(٣)، سَوَاءً:

(١) - الحاكم. المستدرک، کتاب: الأطعمة، رقم الحديث ٧٢١٤ (بلفظ قريب).

(٢) - المعمری، عبد الله بن سعيد. من فقه الصَّيَام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

(٣) - تَعْرِيفٌ مُهِمٌّ / الجَوْفُ: هو البطن، ويُلْحَقُ بِهِ كُلُّ مَجْرَى مُتَّصِلٍ بِالْبَطْنِ.

وَفِي هَذَا الْبَابِ كَلَامُ نَفِيسٍ وَمُلَخَّصٌ لِلشَّيْخِ إِبْرَاهِيمَ الصَّوَائِي -سَلَّمَهُ اللَّهُ- فِي كِتَابِهِ الْقِيمُ الْأَدْوِيَّةُ الْحَدِيثَةُ وَأَثَرُهَا فِي الصَّيَامِ أَحَبُّبْتُ أَنْ أُنْقِلَهُ بِفَصْهِ وَنَصِّهِ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ مِنْ فَوَائِدَ وَقَوَاعِدَ لَا يُدُّ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِهَا فَهْمًا وَمَعْرِفَةً لَضَبْطِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، قَالَ:

"وَعَلَيْهِ فَمَا وَصَلَ -مِمَّا يَدْخُلُ بَدْنَ الصَّائِمِ- إِلَى مَوْضِعٍ يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَفِيدَ مِنْهُ الْجِسْمُ اسْتِفَادَتَهُ مِنَ الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ فَهُوَ مُفْطَرٌّ وَلَوْ قَلَّ، إِلَّا مَا رَخِصَ فِيهِ أَوْ فِي مِثْلِهِ الشَّارِعُ الْحَكِيمُ.. وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ الْمَغْذِي وَغَيْرَ الْمَغْذِي عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَلَى هَذَا فَيُمْكِنُ أَنْ نَعْرِفَ الْمُفْطَرَّ بِأَنَّهُ: مَا وَصَلَ الدَّمَ بَعْدَ مَرَحِلَةِ الْإِمْتِصَاصِ، وَيُلْحَقُ بِهِ كُلُّ عَضْوٍ يَحْتَصِصُ مِنْهُ الدَّمُ كَالْمَعْدَةِ وَالْأَمْعَاءِ، أَمَّا الْأَعْضَاءُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْمَعْدَةِ وَالْأَمْعَاءِ [كَالْبَلْعُومِ وَالْمَرِيءِ] فَهِيَ غَيْرُ مُفْطَرَّةٍ لِدَاقَتِهَا، وَإِنَّمَا لِأَمْعَائِهَا

أ- كَانَ مَطْعُومًا كَالْأَرْزِ وَالتَّمْرِ وَالْمَاءِ وَالْعَصِيرِ...، أَوْ غَيْرَ مَطْعُومٍ^(١) كَمَا لَوْ قُدِّرَ أَنْ أَحَدًا تَعَمَّدَ أَنْ يُوجَلَ إِلَى جَوْفِهِ ثُرَابًا أَوْ طِينًا أَوْ حَصَى أَوْ جِلْدًا أَوْ ظَفَرًا أَوْ وَرَقًا أَوْ زَنْبَقًا.. عَلَى الْمَعْنَةِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْحَلِيلِيِّ الْقُنُوبِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- وَفَاقًا لِقَوْلِ الْجُمْهُورِ مِنَ الْعُلَمَاءِ.

يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمَفْتِي -حَفِظَهُ رَبِّي- : "نَحْنُ نَرَى بِأَنَّ الْمَطْعُومَ وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَلَوْ قُلْنَا بِجَوَازِ تَنَاوُلِ غَيْرِ الْمَطْعُومِ لَرُبَّمَا يُتَذَرَعُ بِهِذَا إِلَى اسْتِبَاحَةِ التَّدْخِينِ لِلصَّائِمِ، وَاسْتِبَاحَةِ إِدْخَالِ أَشْيَاءَ فِي الْجَوْفِ مُؤَثِّرَةً لِلصَّائِمِ، وَلَكِنَّ هَذَا الْبَابَ يُغْلَقُ، هَذَا الْقَوْلُ يُعَدُّ شَاذًا وَلَا يُؤْخَذُ بِهِ"^(٢)، وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُوبِيُّ: "وَمَذْهَبُ الْجُمْهُورِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ هُوَ الْمَذْهَبُ الرَّاجِحُ"، وَيَقُولُ أَيْضًا: "طَبَعًا الصَّحِيحُ أَنْ عَلَيْهِ الْبَدَلُ، وَسَمِعْتُ الشَّيْخَ [أَيَّ الْحَلِيلِيِّ] -حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى- يَقُولُ: كَانَ الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ يُعْجِبُهُ هَذَا الْكَلَامُ"^(٣).

توصل إليهما، وعلى هذا فإن تيقنا أن ما وضع فيها لا يصل إلى المعدة والأمعاء فلا يُعد مفطرا وإلا فالأصل التفطير بالواصل إليهما، ويستثنى من هذا ما إذا كان قليلا لا يمكن التحرز منه كالدخل عن طريق مسام الجلد... وإنما اخترنا أن المفطر هو ما وصل الدم بعد مرحلة الامتصاص؛ لأن الجسد ينتفع بالواصل إلى الدم انتفاعا مباشرا بحيث توضع فيه الأغذية الجاهزة التي لا تحتاج إلى هضم، و[لذا] لا يمكن أن نقول بأن موضع التفطير هو المعدة وحدها أو المعدة والأمعاء فقط؛ لأن ما يوضع في الدم قد تجاوز مرحلتَي المعدة والأمعاء، وينقل عبر الدم لينتفع به الجسد، كما أنه لا يمكن أن نقول بأن ما وصل إلى الأمعاء غير مفطر؛ وذلك لأن الأمعاء فيها قوة تحليل الدواء والغذاء كما نص على ذلك الأطباء". يُنظر: الصَوَائِي، الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام ص ٨، ١٧-١٨.

(١) - أو بعبارة أخرى مُغْلِيًا أَوْ غَيْرَ مُغْلَدٍّ كما يعبر عنه البعض، والمؤدَّى واحد، والاصطلاح لا مشاحة فيه، والحمد لله.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٥.
- الْحَلِيلِيُّ، فتاوى طبية/ فصل أحكام صيام المريض.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٢م.

(٣) - أي القول بعدم البدل (الشاذ) هو الذي كان يُعجب الشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدٍ بِالْبَدَلِ كَمَا أَبَانَ الشَّيْخُ الْقُنُوبِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- ذَلِكَ فِي مَرَاجَعَةِ الْكِتَابِ. يُنظر:

- الْقُنُوبِيُّ، قرة العينين ص ٤٥، ٤٧.

ب- كَانَ عَنْ طَرِيقِ الْفَمِ أَوْ غَيْرِ الْفَمِ مِمَّا يُوصِلُ إِلَى الْجَوْفِ، وَمِنْ أَمْثَلَةِ الْمَنَافِذِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْجَوْفِ:

- الْعَيْنُ: تُعَدُّ الْعَيْنُ إِحْدَى الْمَنَافِذِ الْمَوْصِلَةِ إِلَى الْجَوْفِ بِلا خِلَافٍ، فَإِنْ وَضَعَ الشَّخْصُ قَطْرَةً مِنْ دَوَاءٍ أَوْ نَحْوِهَا فِي عَيْنِهِ وَلَمْ يُحَسَّ بِهَا فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ فِي صَوْمِهِ بِإِذْنِ اللَّهِ؛ لِأَنَّ لِلْعَيْنِ شُرُوءًا تَمْتَصُّ الشَّيْءَ الْيَسِيرَ، أَمَّا إِنْ أَحَسَّ بِطَعْمِهَا فِي حَلْقِهِ فَلَا خَوْطَ فِي حَقِّهِ إِعَادَةُ يَوْمِهِ^(١).

- الْأَنْفُ: وَاتَّصَلَتْهَا بِالْجَوْفِ أَقْوَى مِنَ الْعَيْنِ؛ لِأَنَّ فَتْحَتَهَا أَوْسَعُ مِنْ فَتْحَتِهَا، وَلِذَا يَسْتَعْمِلُهَا الْأَطْبَاءُ كَثِيرًا لِإِدْخَالِ أَتُبُوبِ تَغْذِيَةِ الْمَرْضَى، فَاحْتِمَالُ التَّقْطِيرِ بِهَا أَكْبَرُ لَا سِيَّمَا إِنْ أَحَسَّ الْمَرِيضُ بِطَعْمِ الدَّوَاءِ فِي الْحَلْقِ إِنْ كَانَ سَائِلًا. أَمَّا غَارُ الْأَكْسُجِينِ فَلَا يَنْقُضُ الصِّيَامَ إِطْلَاقًا^(٢).

- الْقُنُويُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٩.
- الْقُنُويُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٧م.
- الْقُنُويُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٥م.
- المَعْمَرِي، من فقه الصِّيَام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

(١) - يقول سماحة الشيخ الخليلي كما في الفتاوى الطيبة: "يؤثر ما وصل إلى الجوف، أما ما لم يصل إلى الجوف فلا يؤثر، ولكن من المعلوم أن العين مفضية إلى الجوف فينبغي أن يكون التقطير في حال الاضطراب بقدر ما تكون العين تمتص تلك القطرة ولا تبقى بقية منها لتصل إلى الجوف.. وما لم يتبين له أنه ولج إلى جوفه شيء، فلا نقول بلسوم القضاء عليه، أما إن تبين أنه ولج إلى جوفه شيء فعليه القضاء، ولكن مع هذا ننصحه ألا يفعل ذلك إلا في الليل فإن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه" هـ- (بتصرف يسر). يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٥.
- الْخَلِيلِيُّ، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.
- لقاء مُسَجَّلٌ للكاتب بسماحة المفتي - حفظه الله - بمكتب سماحته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٠هـ، الموافق: ١٥/١١/٢٠٠٩م.
- الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٧ ربيع الثاني ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/٦/٦م.
- الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/١٩م.

(٢) - القنوي، فري شفوية من فضيلته على سؤال من قبل الشيخ إبراهيم الصوافي. يُنظر:

- الأذن: إن كانت خرقاء؛ لأن غشاء الطبلة في الأذن السليمة يمنع دخول أي سائل إلى الجوف؛ ولذا فلا نقض في قطرة الأذن^(١).

- فتحة الشرج: لأن اتصال الدبر بالجوف قوي، فتتقض التحاميل^(٢) وإنزلة الدبر بخلاف القبل الذي يكاد يكون اتصاله بالجوف منعدماً^(٣).

﴿تلخيص﴾: يقول العلامة أبو محمد السالمي -رحمة الله الواسعة عليه- في معارجه: "فإن المعتمد القول بالتقض فيما دخل من الأنف؛ لأنه سبيل إلى الجوف كالقلم، وسائر الأبواب أهون منه، وقد وقع الخلاف في الكل، ويدخل في ذلك الحقنة فإنه مما يختلف في التقض بها أيضاً، والمعتمد التقض في حقنة الدبر دون القبل"^(٤)، ويقول -رحمة الله تعالى- في مدارجه:

- الصوائي، الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام ص ٢٢.
- الصوائي، كل ما يهملك عن رمضان. "مادة سمعية مطبوعة" ص ١١.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجب ج ١ ص ٣٠٨.
- الخليلي، فتاوى طبية/ فصل أحكام صيام المريض.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٢ م.
- المعمرى، من فقه الصيام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

(٢) - التحاميل: دواء يتناوله المريض عن طريق فتحة الشرج (الدبر) عادةً، وتأخذ في العادة شكل الحبوب الأسطوانية، وتستخدم أكثر ما تستخدم في علاج الأطفال. أما التحاميل التي تدخل من قبل المرأة (موضع الحيض) فتتقض الصيام؛ وذلك لأن للدم قدرة على امتصاص المواد من قبل المرأة، والعلم عند الله تعالى.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٦.
- الخليلي، فتاوى طبية/ فصل أحكام صيام المريض.
- الجبيطي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٨٦.
- الصوائي، الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام ص ١٨-١٩، ٧٤.
- الصوائي، كل ما يهملك عن رمضان. "مادة سمعية مطبوعة" ص ١٤، ٧٥.

(٤) - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٥ ص ١٩٤. طبعة: مكتبة الإمام السالمي الحديثة والمحققة.

وَدَاخِلٌ فِي الْأَنْفِ، وَالْأَنْفُ أَشَدُّ *** فَالْتَقِصُ بِالْدَاخِلِ مِنْهُ مُعْتَصِمٌ^(١)

وَبِالْجُمْلَةِ فَمَنْ اضْطُرَّ إِلَى اسْتِعْمَالِ مَا تَقَدَّمَ مَا يُمْكِنُ أَنْ يَلِجَ إِلَى الْجَوْفِ فَإِنْ أُمِكِنَهُ لَيْلًا فِيهَا وَنِعْمَتْ، وَإِنْ تَعَذَّرَ إِلَّا فِي النَّهَارِ فَإِنْ تَيَقَّنَ أَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ وَصَوْلَهُ إِلَى الْجَوْفِ أَفْطَرَ وَعُذِرَ لِمَرْضِهِ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لَاحِقًا.

وَأِنْ لَمْ يَتَيَقَّنْ فَيَتَّبِعِي لَهُ أَنْ يُتِمَّ صِيَامَ يَوْمِهِ وَيَقْضِيَهُ بَعْدَ ذَلِكَ إِنْ أُمِكِنَهُ الْقَضَاءُ مُسْتَعْنِيًا عَنْ ذَلِكَ الْمَفْطَرِ، وَإِنْ لَمْ يَسْتَغْنِ عَنْهُ فَلْيَصُمْ وَلْيُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَهَذَا كُلُّهُ مِنْ بَابِ الْإِحْتِيَاظِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الشَّكِّ بِالْيَقِينِ لِاشْتِبَاهِ الْأُمُورِ هَاهُنَا^(٢)، وَإِلَّا فَفِي الْمَسْأَلَةِ تَرْخِيسٌ..

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٧٠.

(٢) - أنت خير أن هذا ليس من باب التكليف بالواجب مرتين كما قد يُتوهم، وبيان ذلك أن الاحتياط هنا بالصيام والقضاء أو بالصيام والإطعام معاً؛ لأننا لا ندرى أَوْصَلَ الناقضُ إلى الجوف فيجب القضاء فقط كما هو شأن المريض، أم لم يصل فيجب الصيام فقط، فكان الاحتياط والخروج من هذا الإشكال بالجمع بين الأمرين -ولهذا نظائر في الفقه كمسألة رضاع الشبهة-، وبالجملة فإن الله لا يُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا.

أما فصل هذه المسألة العصرية الشائكة واعتماد شيء من الآراء فلا بد فيه من الرجوع إلى أهل الاختصاص ومن البيان الواضح من أرباب صنعة الطب؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، يقول فضيلة الشيخ القنوي -حفظه الله-: "فإذن لا بُدَّ مِنْ أَنْ تُرْجَعَ إِلَى الْأَطْبَاءِ؛ لَعَلَّنَا نَجِدَ مَا يَشْفِي وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْتَصِمَ عَلَيْهِ بِمَشِيئةِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى.. إِذَا إِنَّ الْأَمْرَ دِينٌ وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نُفْتِيَ إِلَّا إِذَا ائْتَمَرْنَا عَلَى مَا يُمْكِنُ ائْتِمَارُهُ عَلَيْهِ". ينظر:

• لقاء مُسَجَّلٌ لِلْكَاتِبِ بِسَمَاحَةِ الْمَفْتَى -حفظه الله-، بمكتب سماحته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٠هـ، الموافق: ١٥/١١/٢٠٠٩م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٧م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٢م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٢/١١/٢٠٠٢م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٣م.

﴿تَرْخِصٌ﴾: اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، رُزِقْتَ أَسْنَى الْمَطَالِبِ - أَنْ بَعْضَ الْبَاحِثِينَ الْمَعَاصِرِينَ قَدْ اسْتَشْنَى وَرَخَّصَ مِنَ التَّفْطِيرِ فِي هَذِهِ الْقَاعِدَةِ مَا إِذَا كَانَ الدَّخْلُ إِلَى الْجَوْفِ قَلِيلًا، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ اثْنَيْنِ:

الأوَّلُ/ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِمَّا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ وَالضَّرُورَةُ كَاسْتِعْمَالِ الْمَرِيضِ لِقَطْرَةِ الْعِلَاجِ مَثَلًا.

الثَّانِي/ أَنْ يَكُونَ الدَّخْلُ قَلِيلًا جِدًّا بَحِثْ لَا يَتَجَاوَزُ مِقْدَارَ مَا يَدْخُلُ إِلَى الْجَوْفِ مِنْ بَقَايَا الْمَاءِ أَثْنَاءَ الْمَضْمَضَةِ وَالِاسْتِنْشَاقِ، فَهَذَا الْقَدْرُ الْيَسِيرُ مَغْفُورٌ عَنْهُ وَمُعْتَفَرٌ شَرْعًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَمِنْ مُفْطَرَّاتِ الصَّيَامِ الْمَعَاصِرَةِ أَيْضًا:

- بَحَاخُ الرَّبْوِ: - وَهُوَ مُوسَعُ الشَّعْبِ الْهَوَائِيَّةِ - يُقَالُ فِيهِ مَا يُقَالُ فِي قَطْرَةِ الْعَيْنِ حَذَوِ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ^(٢).

- غَسِيلُ الْكُلَى: بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ يُعَدُّ مِنَ الْمَفْطَرَّاتِ فَعَلَى صَاحِبِهِ قَضَاءُ الْيَوْمِ الَّذِي غَسَلَ فِيهِ كَلَاهُ فِي الْيَوْمِ الَّذِي لَا يَقُومُ فِيهِ بِالْغُسْلِ، عَافَانَا اللَّهُ وَجَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

• الصَّوَائِي، الأَدْوِيَّةُ الْحَدِيثَةُ وَأَثَرُهَا عَلَى الصَّيَامِ ص ٢٢، ٨٥ - ٨٦.

• الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/١٠/٢٠٠٤ م.

(٢) - أَيُّ مِنْ نَاحِيَّتَيْ التَّشْدِيدِ وَالتَّرْخِصِ. يُنْظَرُ:

• لِقَاءُ مُسَجَّلٍ لِلْكَاتِبِ بِسَمَاحَةِ الْمُفْتَى - حَفَظَهُ اللَّهُ - بِمَكْتَبِ سَمَاحَتِهِ، ضُحَاةُ الْأَحَدِ، بِتَارِيخِ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ

١٤٣٠ هـ، الْمَوَافِقُ: ١٥/١١/٢٠٠٩ م.

• الْقُنُورِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُورِيِّ ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٣) - ثَنِيَّةٌ لِقَوِيٍّ: الْكُلَى جَمْعُ مَفْرَدَةٍ كَلِيَّةٍ - هَكَذَا بِالضَّمِّ - كَمَا ضَبَطَتْهُ كُتُبُ اللُّغَةِ وَمَعَاجِمُهَا، وَبِذَا تَدْرِكُ خَطَأَ مَا شَاعَ

مِنْ كَسْرِ أَوَّلِهَا فَيُقَالُ: "كَلِيَّةٌ"، قَالَ الشَّاعِرُ:

لَقَدْ هَزَلْتُ حَتَّى بَدَأَ مِنْ هَزَاهَا *** "كَلَاهَا" وَحَتَّى سَامَهَا كُلُّ مُفْلِسٍ

- نَقَلَ الدَّمُ لِلْجِسْمِ: كإِعْطَاءِ الْجَرْنِجِ وَصَاحِبِ فَقْرِ الدَّمِ دَمَا تَبَرَّعَ بِهِ غَيْرُهُ، وَلَا شَكَّ فِي تَفْطِيرِهِ نَظَرًا لَوْصُولِ مَادَّةٍ وَبِكَمِّيَّاتٍ كَبِيرَةٍ -غَالِبًا- إِلَى جَوْفِ الْمُنْقُولِ إِلَيْهِ بَلْ إِلَى جَمِيعِ حَنَائِيَا جَسَدِهِ^(١).

- السَّقَايَةُ: وَهِيَ كَيْسٌ يَحْتَوِي عَلَى مَادَّةٍ غِذَائِيَّةٍ سَائِلَةٍ يَتَنَاوَلُهَا الْمَرِيضُ عَنْ طَرِيقِ أَنْبُوبٍ يَصِلُهَا بِجِسْمِهِ، وَهِيَ نَاقِضَةٌ لِلصَّيَامِ وَلَا شَكَّ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ يَتَغَذَّى عَلَيْهَا، وَقَدْ يَكْتَفِي بِهَا دَهْرًا طَوِيلًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى تَغْذِيَةٍ بِالْفَمِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُيسِّرُ السُّبُلِ^(٢).

- الْحَقَقَةُ: تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ فِي إِبْرَةِ الْعِلَاجِ الَّتِي تُسْتَعْمَلُ فِي الدُّبْرِ وَأَنَّهَا مُفْطَرَةٌ لِقُوَّةِ اتِّصَالِ الدُّبْرِ بِالْجَوْفِ، أَمَّا مَا عَدَاهَا مِنَ الْحَقَنِ فَلَأَهْلِ الْعِلْمِ فِيهَا مَذَاهِبٌ وَاعْتِبَارَاتٌ، فَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ الْفَرْقَ بَيْنَ إِبْرَةِ الْغِذَاءِ وَإِبْرَةِ الْعِلَاجِ وَالِدَوَاءِ، فَقَالَ بِالتَّفْطِيرِ فِي الْأَوَّلِ وَبِعَدَمِهِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-^(٣).

والكَلْيَةُ هي الجهاز الصغير المعروف الذي يقوم بتصفية الدَّمِ سِتًّا وَثَلَاثِينَ مَرَّةً كُلَّ يَوْمٍ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَشْعُرَ الْإِنْسَانُ بِهَا إِلَّا حِينَمَا يَفْقِدُهَا وَلَا يَنْقِي دَمَهُ حِينَهَا إِلَّا مَعْدَاتٌ كَبِيرَةٌ تَحْبِسُهُ سَاعَاتٍ طَوِيلَةً، نَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يُلْهِمَنَا شُكْرَ نِعْمِهِ مَا عَلَّمَنَا مِنْهَا وَمَا لَمْ نَعْلَمْ. يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ شَعْبَانَ ١٤٢٧هـ، يُوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٦م.
- الْقَنْوَبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يُوَافِقُهُ ٢٣/٨/٢٠٠٩م.
- الصَّوَائِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَاصِرٍ. الْأَدْوِيَّةُ الْحَدِيثَةُ وَآثَرُهَا عَلَى الصَّيَامِ ص ٢٢.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْقَنْوَبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقَنْوَبِيِّ ص ١٩٦.
- الْقَنْوَبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يُوَافِقُهُ ١٢/١١/٢٠٠٢م.
- الصَّوَائِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَاصِرٍ. الْأَدْوِيَّةُ الْحَدِيثَةُ وَآثَرُهَا عَلَى الصَّيَامِ ص ٧٢.

(٢) - يَقُولُ -حَفَظَهُ اللَّهُ- كَمَا فِي الْفِتَاوَى الطَّبِيَّةِ: "أَمَّا السَّقَايَةُ فَهِيَ مُفْطَرَةٌ". يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ٣٣٨.
- الْحَلِيلِيُّ، فِتَاوَى طَبِيَّةٍ/ فَصْلُ أَحْكَامِ صِيَامِ الْمَرِيضِ.
- الصَّوَائِي، الْأَدْوِيَّةُ الْحَدِيثَةُ وَآثَرُهَا عَلَى الصَّيَامِ ص ٤٥.
- الْمَعْرِي، مِنْ فِقْهِ الصَّيَامِ ج ١ "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنتَاجُ: تَسْجِيلَاتُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.

(٣) - يَقُولُ سَمَاحَتُهُ -حَفَظَهُ اللَّهُ- فِي الْفِتَاوَى الْمَكْتُوبَةِ: "...وَكَذَلِكَ الْإِبْرَةُ الْمَغْذِيَّةُ، وَأَمَّا إِبْرَةُ الْعِلَاجِ مِنْ غَيْرِ تَغْذِيَةٍ فَلَا تَفْطَرُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ". يُنْظَرُ:

وَمِنْهُمْ مَنْ اعْتَبَرَ وَلُوجَهَا لِمُطْلَقِ الْجَوْفِ وَالدَّمِ؛ فَقَالَ بِالتَّفْطِيرِ فِي الْجَمِيعِ وَلَمْ يَعْتَبِرِ التَّفْرِقَةَ بَيْنَ الْمَغْذِي وَغَيْرِ الْمَغْذِي وَلَا بَيْنَ الْعَضَلِيِّ وَالْوَرِيدِيِّ، وَهُوَ آخِرُ قَوْلِي شَيْخَنَا الْقُنُوبِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ- (١) ..

فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الشَّيْخَيْنِ *** جَاءَ بِوَجْهِ وَهُوَ ذُو وَجْهَيْنِ (٢)

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالْخِلَافُ فِي الْفُرُوعِ أَوْسَعُ مِنَ الدَّهْمَاءِ عَلَى رَأْيِ الْإِبِلِ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ خَاتِمًا الْكَلَامَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: "وَاخْتِلَافُ الْفُقَهَاءِ فِيهِ مُتَّسِعٌ لِلنَّاسِ، وَلَا يُضَيِّقُ عَلَى النَّاسِ وَاسِعٌ" (٣)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ.

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٨.
- الْخَلِيلِيُّ، فَتَاوَى طَبِيعَةٍ / فَصْلُ أَحْكَامِ صِيَامِ الْمَرِيضِ.
- لِقَاءُ مُسَجَّلٍ لِلْكَاتِبِ بِسَمَاحَةِ الْمَفْتِي -حَفَظَهُ اللَّهُ- بِمَكْتَبِ سَمَاحَتِهِ، ضَحْوَةُ الْأَحَدِ، بِتَارِيخِ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٣٠ هـ، الْمَوَافِقُ: ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِيُّ، جُلُوسَةُ الْمَرَاةِ بِمَكْتَبِ فَضِيلَتِهِ (بِتَارِيخِ: ٢٢ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٣٠ هـ - ٨ / ١٢ / ٢٠٠٩ م).
- الصَّوَوِيُّ، إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَاصِرٍ. الْأَدْوِيَةُ الْحَدِيثَةُ وَأَثَرُهَا عَلَى الصِّيَامِ ص ٢٢.
- (٢) - فِي الْمَسْأَلَةِ وَجْهٌ ثَالِثٌ وَهُوَ اعْتِبَارُ الْفَرْقِ بَيْنَ الْإِبْرَةِ الْعَضَلِيَّةِ وَالْإِبْرَةِ الْوَرِيدِيَّةِ الَّتِي تُكُونُ فِي مَسَالِكِ الدَّمِ، فَقَالَ بِعَدَمِ التَّفْطِيرِ فِي الْأَوَّلَى وَبِالتَّفْطِيرِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِهِ أَفْتَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ أَوَّلُ قَوْلِي شَيْخَنَا الْقُنُوبِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-. يُنْظَرُ:
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ٣ / ١١ / ٢٠٠٣ م.
- السَّامِيُّ، جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٤ ص ٢٨٠.
- (٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠ / ١٠ / ٢٠٠٥ م.

القاعدة الثانية/ إخراج خارج:

وَيُرَادُ بِهَا تَعَمُّدُ إِخْرَاجِ الْمُفْطَرِّ مِنَ الْجِسْمِ، وَذَلِكَ يَتِمُّثُ فِي:

أ- القيء والقلس: والفرق بينهما أَنَّ القيءَ هُوَ: كُلُّ مَا خَرَجَ مِنَ الْجَوْفِ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ مُجَاوِزًا الْفَمَ حَتَّى يَمْلَأَهُ، وَالْقَلْسُ^(١) هُوَ: مَا خَرَجَ مِنَ الْجَوْفِ وَوَصَلَ الْفَمَ وَلَكِنَّهُ لَمْ يُجَاوِزَهُ لِقَلَّتِهِ.

وهما نَاقِضَانِ لِلصَّيَامِ إِذَا تَعَمَّدَ الصَّائِمُ إِخْرَاجَهُمَا بِأَيِّ وَسِيلَةٍ كَانَتْ، كَأَن يُحَسَّ بِشَيْءٍ مِنَ الْعَثِيَانِ فَيُدْخِلُ إصْبَعَهُ فِي فَمِهِ أَوْ يُسِغَ مَا يَدْعُوهُ لِلتَّقْيُّو، أَمَّا مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ - كَالْمَرِيضِ وَالْمَرْأَةِ الْحَامِلِ - وَلَمْ يَرْجِعْ شَيْئًا مِنَ الْقَيْءِ إِلَى جَوْفِهِ بَعْدَ قُدْرَتِهِ عَلَى إِبَانَتِهِ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ^(٢).

(١) - ويجوز: القلس، بالسكون.

يُنْظَرُ: ابن منظور. لسان العرب، باب: قَلَسَ.

(٢) - هذا هو مذهب الجمهور وهو الْمُعْتَصِفُ حَتَّى حَكَى ابْنُ الْمُنْذِرِ فِيهِ الْإِجْمَاعُ فَقَالَ فِي كِتَابِهِ الْإِجْمَاعُ: "وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الصَّائِمِ إِذَا ذَرَعَهُ الْقَيْءُ... وَأَجْمَعُوا عَلَى إِبْطَالِ صَوْمٍ مِنْ اسْتِقَاءَ عَامِدًا"، وَلَيْسَ فِي الْمَسْأَلَةِ إِجْمَاعٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْخِلَافُ قَدْ حَدَثَ بَعْدَ عَصْرِهِ، وَلِلَّهِ الْعِلْمُ.

تَبَيَّنَ: وَفِي هَذَا الْمَقَامِ اشْتَهَرَ فِي الْأَلْسِنَةِ وَلَدَى الْكِتَابِ وَالْمُتَحَدِّثِينَ رَوَايَةُ تَنْسِبِ لِلنَّبِيِّ الْكَرِيمِ ﷺ، وَهِيَ: "مَنْ ذَرَعَهُ الْقَيْءُ فَلَا قَضَاءَ عَلَيْهِ وَمَنْ اسْتَقَاءَ فَعَلَيْهِ الْقَضَاءُ"، وَهَذِهِ الرِّوَايَةُ مَعَ صِحَّةِ مَعْنَاهَا وَصَوَابِ حُكْمِهَا إِلَّا أَنَّهُ لَا تَبَيَّنَ مِنْ حَيْثُ إِسْنَادُهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ كَمَا نَبِهَ عَلَى ذَلِكَ فَضِيلَةُ الْمُحَدِّثِ الْقُنُويِّ - أَكْرَمَهُ اللَّهُ - فِي فِتَاوَاهِ الْمُتَلَفِّزَةِ قَائِلًا: "وَالْقَوْلُ يَتَضَعِفُهُ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْحُكْمَ لَا يَخْتَلِفُ عِنْدِي ثَبَتَ هَذَا الْحَدِيثُ أَوْ كَمْ يَثْبُتُ"، وَيَقُولُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: "فَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ يَقُولُونَ بِعَدَمِ ثُبُوتِهِ، وَهُوَ قَوْلٌ قَوِيٌّ جِدًّا"، فَكُنْ حَازِرًا مِنْ نِسْبَةِ مَا لَا يَصِحُّ إِلَى مَنْ لَا يَصِحُّ عَنْهُ، وَإِيَّاكَ وَمَا يُعْتَدَرُ مِنْهُ. يُنْظَرُ:

- ابن المنذر، الإجماع ص ١٥.
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٠م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ محرم ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٣/٢/٢٠٠٥م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٥/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٩٦.

ب- الاستِمْنَاءُ: أي استِدْعَاءُ خُرُوجِ المني عَنْ طَرِيقِ الْعَبَثِ أَوْ التَّشَهِّيِّ وَالتَّفَكُّرِ، وَيُسَمَّى "الْعَادَةُ السَّرِيَّةُ" وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ^(١)، وَنَاقِضٌ لِلصَّيَامِ لِمَنْ اقْتَرَفَهُ فَهَارَ صَوْمِهِ بَلْ هُوَ مُوجِبٌ لِلْقَضَاءِ وَلِلْكَفَّارَةِ الْمَغْلُظَةِ، وَاللَّهُ يَقْبَلُ تَوْبَةَ الْعَبْدِ إِذَا آبَ وَأَنَابَ^(٢).

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: مَنْ نَامَ فِي هَارِ الصَّيَامِ فَاحْتَلَمَ فِي تَوْمِهِ فَعَلَيْهِ الْمُبَادَرَةُ بِالْاِغْتِسَالِ فَوَرَّ مَا يَنْتَبِهُ، وَلَيْسَ عَلَيْهِ قَضَاءٌ وَلَا تَكْفِيرٌ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ^(٣).

- القُنُوبِيُّ، السِّيفُ الْحَادِ ص ٩٩.
- القُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٧/٠٨/٢٠٠٩ م.

(١) - تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: نَعَمُ الْاِسْتِمْنَاءُ غَيْرُ جَائِزٍ بِحَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ، وَمَنْ فَعَلَهُ فَهُوَ مُعْتَدٍ وَمُعْتَدٍ؛ قَالَ تَصَالِي: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِغُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ﴾ (٢٩) إِلَّا عَلَى أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٣٠) فَمَنْ أَبْتَنَى وَرَاءَهُ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْعَادُونَ ﴿المعارج: ٢٩ - ٣١﴾، وَالْاِسْتِمْنَاءُ شَيْءٌ غَيْرُ الزَّوْجَةِ وَمَلَكَ الْيَمِينِ، فَمَنْ فَعَلَهُ اسْتَحَقَّ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ غَيْرُ حَافِظٍ لِفَرْجِهِ، وَأَنَّهُ مُلُومٌ بِفَعْلِهِ، وَمُعْتَدٌ لِأَمْرِ رَبِّهِ.

وقد أبعد عن الصواب من أجاز الاستمناء لأجل كسر الشهوة خوفا من الفتنة؛ فهذا إرشاد دون إرشاد النبوة وهدي بخلاف هدي محمد ﷺ؛ ففي حديث جليل يرويه ابن مسعود رضي الله عنه يرشد فيه النبي ﷺ معشر الشباب بقوله: "يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ فَلْيَتَزَوَّجْ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ"، ولم يرشد من كان في ميعة الشباب وقوة الفتوة وقد خاف على نفسه الفساد أن يلجأ إلى الاستمناء بل أرشدهم إلى ما يكسر هذه الشهوة وهو الزواج أو الصيام، أضف إلى هذا ما يحدثه الاستمناء من أمراض نفسية وعقلية وجسدية قد اتفق عليها الأطباء المختلقون، والله المستعان. يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوَافِقُهُ ٩/١٢/٢٠٠١ م.
- القُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ شَعْبَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ١٩/١٠/٢٠٠٣ م.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٨، ٣٤٨.
- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَقِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢٦١.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٠٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/٨/٢٠٠٩ م.
- الْجِيْطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٨٤.

(٣) - يُنظر:

القاعدة الثالثة/ الجماع:

وَهُوَ نَاقِضٌ لِلصَّيَامِ بِالْإِجْمَاعِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلَ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧]، وَمِنَ السُّنَّةِ حَدِيثُ الرَّجُلِ الَّذِي جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: "هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: وَمَا أَهْلَكَ؟ قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ، قَالَ: هَلْ تَجِدُ مَا تُغْتَقِي رَقَبَةً.. إلخ" (١).

وَالْحَدُّ النَّاقِضُ لِلصَّيَامِ وَالْمَوْجِبُ لِلْكَفَّارَةِ الْمَغْلُظَةُ مِنَ الْجَمَاعِ هُوَ غِيَابُ الْحَشَفَةِ - أَوْ مِقْدَارِهَا إِنْ كَانَتْ مَقْطُوعَةً - فِي الْفَرْجِ سَوَاءً كَانَ ذَلِكَ فِي حَالٍ أَوْ حَرَامٍ، فِي إِنْسَانٍ أَوْ حَيَوَانٍ، مَعَاذَ اللَّهِ (٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: وَبِذَا تُذْرِكُ - أَيُّهَا الْفَطْنُ اللَّيْبُ - أَنَّهُ لَا يَنْقُضُ الصَّيَامَ فِيمَا بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَّا الْجَمَاعُ أَوْ الْاسْتِمْنَاءُ عَلَى الرَّاجِحِ، أَمَّا مَا دُونَ ذَلِكَ مِنَ الْمُقَدَّمَاتِ فَلَا تَنْقُضُ الصَّيَامَ مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ الشَّرْعِيُّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ - حَفِظَهُمَا اللَّهُ - وَإِنْ كَانَ الْحَذَرُ الْفَطْنُ لَا يَحُومُ حَوْلَ الْحِمَى، يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمَفْتِي - يَحْفَظُهُ اللَّهُ -: "أَمَّا الْمَذْنِيُّ فَالرَّاجِحُ أَنَّهُ غَيْرُ نَاقِضٍ لِلصَّوْمِ" (٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢١ شوال ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١ / ١٠ / ٢٠٠٩م.
- القنوي، دروس صيفية مفرغة، مبنى معهد العلوم الشرعية بروي (سابقا)، صيف ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، رقم المذكرة ٥ ص ١١.

(١) - مسلم، باب: تَغْلِيظُ تَحْرِيمِ الْجَمَاعِ فِي نَهَارِ رَمَضَانَ عَلَى الصَّائِمِ، رقم الحديث ١٨٧٠.

(٢) - الصواني، إبراهيم بن ناصر. كُلُّ مَا يَهْمُكَ عَنْ رَمَضَانَ. "مادة سمعية مطبوعة" ص ١٨.

(٣) - تَنْبِيْهُ: اختلف العلماء في المذي، فقليل فيه بالنقض، وقيل: بعدمه، وهو الصحيح كما رأيت إلا أن المرء مطالب دائما بالخروج من دائرة الخلاف والتزاع لا سيما أن المداعبة والملاطفة حتى الإمضاء تتناقض ومقصود الشارع من حبس النفس عن الشهوات والملذات زمان الصيام، ثم إن المرء لا يدري ما تأمره به نفسه وتسوقه إليه بشريته التي زين لها حب الشهوات من النساء، وحاصل المقال في هذا المقام أن السلامة في الدين لا يعدلها شيء. يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ٤ / ١٢ / ٢٠٠٠م.

القاعدة الرابعة/ كَبَائِرُ الْمَعَاصِي:

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْعَبْدُ الْأَوَّابُ، أَرْشَدَكَ اللَّهُ لِلْعِلْمِ وَالْعَمَلِ بِدَلَالِلِ السُّنَّةِ وَالْكِتَابِ - أَنَّ كَلِمَةَ النَّاسِ قَدْ اخْتَلَفَتْ كَثِيرًا فِي مَسْأَلَةِ نَقْضِ الصَّيَامِ بِالْمَعَاصِي، وَقَدْ ضَاعَ الْحَقُّ فِيهَا بَيْنَ الْإِفْرَاطِ وَالتَّقْرِيطِ فَكَانَ كِلَا طَرَفِي قَصْدِ الْأُمُورِ ذَمِيمًا..

هَذَا بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى نَقْضِ الصَّيَامِ بِالظُّلْمِ الْعَظِيمِ الَّذِي هُوَ الشَّرْكُ، فَمِنْ قَائِلٍ بِأَنَّ الْمَعَاصِيَ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا نَاقِضَةٌ لِلصَّيَامِ مُحِبَّةٌ لِلْأَعْمَالِ، وَمِنْ قَائِلٍ آخَرَ بِأَنَّ الْمَعَاصِيَ صَغِيرَهَا وَكَبِيرَهَا لَا دَخَلَ لَهَا فِي الصَّيَامِ صِحَّةٌ وَفَسَادًا..

وَالْمُعْتَمَدُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مَا أَخَذَ بِدَلَالِلِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِأَنَّ كَبَائِرَ الْمَعَاصِي نَاقِضَةٌ لِلصَّيَامِ دُونَ صَغَائِرِهَا^(١)، أَمَّا عَدَمُ نَقْضِ الصَّغَائِرِ فَلَأَدِلَّةٍ مِنْهَا:

أ - قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَجَتَنَّبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ

سَيِّئَاتِكُمْ﴾ النساء: ٣١.

- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ٢٩ ربيع الأول ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٥/٨م.
- الْقُنُوبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٥هـ / يوافقه ٢٠٠٤م. (مذكرة خاصة ص ١٩).
- الْقُنُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٨/٢٤م.

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٣.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/٣٠م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/٥م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ١٥ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٥/١٠م.
- الْقُنُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ١٩٥ - ١٩٦.
- الْقُنُوبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٤٩).
- الْقُنُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٧م.
- الْقُنُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/١٩م.
- الْقُنُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَرِ"، حلقة: ١ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٢١م.
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣هـ.

ب- قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْتَبُونَ كَثِيرَ إِلَاسِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّامُ﴾ النجم: ٣٢،
وَاللَّامُ هِيَ صَغَائِرُ الذُّنُوبِ، فَذَلَّ مَجْمُوعُ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ عَلَى أَنَّ صَغَائِرَ
الذُّنُوبِ مُعْتَفَرَةٌ وَمُعْفُوٌّ عَنْهَا مَا اجْتَنِبْتَ الْكَبَائِرَ وَلَمْ يُصِرَّ عَلَيْهَا صَاحِبُهَا^(١).

أَمَّا تَأْثِيرُ الْكَبَائِرِ فِي صَحَّةِ الصَّيَامِ وَقَبُولِهِ عِنْدَ اللَّهِ فَلَأَدَلَّةٌ أُخْرَى، مِنْهَا:

أ- مُنَاقَضَتُهَا لِلتَّقْوَى الَّتِي هِيَ غَايَةُ الصَّيَامِ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ البقرة: ١٨٣،
وَمَنَاطُ قَبُولِهِ ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ المائدة: ٢٧، فَمَنْ قَارَفَ
الْكَبَائِرَ فِي صِيَامِهِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ مُتَّقٍ بَلْ إِنَّهُ لَا شَكَّ عَبْدٌ
عَاصِي^(٢).

(١) - ضابط "عَدَمُ الإِصْرَارِ" لغفران المعاصي الصغائر مهم وضروري جداً؛ إذ لا صغيرة مع إصرار كما أنه لا كبيرة
مع استغفار، وقد أشار إلى ذلك الكتاب العزيز في قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ آل عمران:
١٣٥، وفي قوله: ﴿ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ﴾ النساء: ١٧، كما أنه يُشترط لتكفير السيئات أن لا
يأتيها صاحبها باستخفاف واستهتار؛ لأنها تكون بهذا العمل كبيرة، والعياذ بالله.

فَالْأَدَلَّةُ: تقسيم المعاصي إلى كبائر وصغائر هو مذهب الجمهور وهو الصحيح، وإلا فقد قيل إن كل معصية هي
كبيرة بالنظر إلى المعصية أمره، وهو الله العظيم جل جلاله، ومهما يكن فالمعصية تبقى معصية صغيرة كانت أم كبيرة لا
يجوز الإقدام عليها لنهي الشارع عنها. يُنظر:

- السالمي، مهجة الأنوار ص ١٤٣-١٤٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٤م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٧/١١/٢٠٠١م.

فَالْأَدَلَّةُ: الأصل في الاسم المنقوص -وهو ما انتهى بياء مكسور ما قبلها- مثل "عاصي" أن تُحذف ياءه في حال
الرفع والجر إن جاء نكرة، إلا أن إثباتاً جائز، يقول ابن عقيل: "فإن لم يكن منصوباً فالمختار الوقف عليه بالحذف..
فتقول: "هذا قاضٍ، ومررت بقاضٍ" ويجوز الوقف عليه بإثبات الياء كقراءة ابن كثير: (وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ)". وإنما
اخترت إثباتاً هنا لأنه جرى على لساني تضرع الإمام السالمي غفر الله له -قائلاً:

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنَ الْمَعَاصِي *** فَإِنِّي لَا شَكَّ عَبْدٌ عَاصِي

يُنظر:

ب- النَّصُّ عَلَى كَبِيرَةِ الْغِيْبَةِ، وَالْقِيَاسُ لِسَائِرِ الْكَبَائِرِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِ الْمُبْلَغِ رحمه الله:
"الْغِيْبَةُ تُفْطَرُ الصَّائِمَ وَتَنْقُضُ الْوُضُوءَ"^(١)، فَقَدْ قِيسَ عَلَى الْغِيْبَةِ جَمِيعُ كَبَائِرِ
الذُّنُوبِ كَالنَّظَرِ الْمُحَرَّمِ مُبَاشَرَةً أَوْ بِوَاسِطَةٍ كَالنَّظَرِ لِمَا يُعْرَضُ مِنَ
الْعَوْرَاتِ فِي الشَّاشَاتِ وَالْمَجَلَّاتِ، وَمِثْلُهُ الْاسْتِمَاعُ الْمُحَرَّمُ كَالِاسْتِمَاعِ إِلَى
الْغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ وَمَزَامِيرِ الشَّيْطَانِ^(٢)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

• ابن عقيل. شرح ابن عقيل ج ٤ ص ١٧٢.

• السالمي، جواهر النظام ج ٤ ص ٣٨٨.

(١) - رواه الربيع، باب: ما يجب منه الوضوء، رقم الحديث ١٠٥.

تَنْبِيْهُ: اشتهر في بعض الروايات المذكورة في الكتب الفقهية زيادة "وَالنَّمِيمَةِ"، والحقيقة أن هذه الزيادة لم ترد في كتب الحديث الأصلية التي تروي الأحاديث بأسانيدھا المتصلة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ومن المعلوم أن الروايات تؤخذ من كتب الحديث والرواية لا من كتب الفقه التي تورد الأحاديث بلا إسناد.

وكذا لا يثبت ما يرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "إِنَّ الْكَذِبَ وَالْغِيْبَةَ وَالنَّمِيمَةَ وَالْيَمِينَ الْفَاجِرَةَ وَالنَّظَرَ بِشَهْوَةٍ يَنْقُضُ الْوُضُوءَ، وَيُفْطَرُ الصَّائِمَ، وَيَهْدِمُنِ الْأَعْمَالَ هَدْمًا، وَيَسْقِيَنَّ أَصُولَ الشَّرِّ"، ولكن لا يعني ذلك نفي هذا الحكم عن هذه الكبائر؛ ذلك لأنها مقيسة على الغيبة أولاً، ولأنها داخلة في عموم قوله صلى الله عليه وسلم: "ولا صوم إلا بالكف عن محارم الله" ثانياً. يُنْظَرُ:

• الْقُنُويُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٩-٩٠.

• الْقُنُويُّ، "فتاوى سناو ١"، مادة سمعية، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

• الْقُنُويُّ، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م، مذكرة رقم ٦ ص ٣.

(٢) - وناهيك في هذا ما رواه الإمام الحافظ الحجة الربيع بن حبيب -رحمه الله- بإسناده إلى حَبْرِ الْأُمَّةِ وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "صَوْتَانِ مَلْعُونَانِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، صَوْتُ مَزْمَارٍ عِنْدَ نَعْمَةٍ، وَصَوْتُ مَرْنَةٍ عِنْدَ مَصِيبَةٍ"، وفسَّرَ الربيع -رحمته الله- صوت المزمار بصوت المغنية، وعززت روايته هذه روايات شتى جاءت من طرق شتى عن اثني عشر صحابياً، منها حديث البخاري "حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَشْجَرِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: لَيْكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحْلُونَ الْحَرَ وَالْحَرِيرَ وَالْخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ..." (البخاري/معلقات).... إلخ.

للمزيد يُنْظَرُ: جواب مطوّل لسماحة المفتي -حفظه الله- حول مسألة اللحية والموسيقى، فإن فيه شفاء العليل، ودواء

السقيم.

ج- التَّصْرِيحُ الصَّحِيحُ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ حَاجَةٌ فِي أَنْ يَدَعَ طَعَامَهُ وَشَرَابَهُ" (١)، وَقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "وَلَا صَوْمَ إِلَّا بِالْكَفِّ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ" (٢).

فَمَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الْإِثْمِ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهِ وَأَكَلَ السُّخْتِ بِجَمِيعِ أَصْنَافِهِ فَلَا يُمْكِنُ أَنْ يُوصَفَ بِأَنَّهُ كَفَّ عَنْ مَحَارِمِ اللَّهِ بَلْ إِنَّهُ أَتَاهَا مِنْ أَوْسَعِ أَبْوَابِهَا، فِي شَهْرِ تُضَاعَفُ فِيهِ السَّيِّئَاتُ كَمَا تُضَاعَفُ فِيهِ الْحَسَنَاتُ (٣)، فَمَا حَالُ لِسَانِ الْمُشْفِقِ النَّاصِحِ الْأَمِينِ إِلَّا أَنْ يَهْمِسَ لِهَذَا الْمُجْتَرحِ بِعَقِيرَتِهِ (٤) قَائِلًا:

يَا ذَا الَّذِي مَا كَفَاهُ الذُّبُّ فِي رَجَبٍ *** حَتَّى عَصَى رَبَّهُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ
لَقَدْ أَظْلَكَ شَهْرُ الصَّوْمِ بَعْدَهُمَا *** فَلَا تُصَيِّرُهُ أَيْضًا شَهْرَ عَصِيَانٍ

﴿فَانْدَةِ﴾: مَنْ سَوَّلَتْ لَهُ نَفْسُهُ الْأَمَارَةَ بِالسُّوءِ ارْتِكَابَ مَعْصِيَةٍ ثَمَّا يَنْقُضُ الصِّيَامَ أَوْ مَسَّهُ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ فَاقْتَرَفَ الْعَصِيَانَ، لَكِنَّهُ تَذَكَّرَ فِي الْحَالِ وَاسْتَغْفَرَ وَلَمْ يُصِرَّ عَلَى مَا فَعَلَ فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ فِي صِيَامِهِ فَخَيْرُ الْخَطَّائِينَ التَّوَّابُونَ (٥).

﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌ﴾: يُكْثِرُ بَعْضُ النَّاسِ - هَذَا اللَّهُ وَإِيَاهُمْ - مِنَ السُّؤَالِ فِي شَهْرِ الصِّيَامِ عَنْ جُمْلَةٍ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَعْدُودَةِ مِنَ الْآثَامِ هَلْ فَعَلَهَا فِي هَذَا الصِّيَامِ نَاقِضٌ لَهُ أَوْ لَيْسَ بِنَاقِضٍ؟!، وَهَذَا إِنْ كَانَ مِنْ بَابِ "لِلْعِلْمِ" أَوْ تَفَقُّهَا فِي الدِّينِ فَلَا حَرَجَ فِيهِ بَلْ هُوَ مَطْلُوبٌ شَرْعًا.

(١) - البخاري، باب: مَنْ لَمْ يَدَعْ قَوْلَ الزُّورِ وَالْعَمَلَ بِهِ فِي الصَّوْمِ، رقم الحديث ١٧٧٠.

(٢) - الربيع، باب: فِي آدَابِ الْوُضُوءِ وَفَرْضِهِ، رقم الحديث ٩٢.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣٠ شَعْبَانَ ١٤٢٧هـ، يُوَافِقُهُ ٢٤/٩/٢٠٠٦م.

(٤) - بِعَقِيرَتِهِ: أَيُّ بِصَوْتِهِ.

(٥) - الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ عَمَدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٢م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٢).

أَمَّا إِنْ كَانَ لِأَجْلِ ارْتِكَابِ الْمُحْظُورِ - كَمَا يَقْصِدُ الْبَعْضُ - فَكَأَلًا وَأَلْفُ كَلَاءٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ يَكْفُ عَنْ الْمَعْصِيَةِ لِأَنَّ اللَّهَ الْعَظِيمَ حَرَّمَهَا عَلَيْهِ، وَلَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُحَرِّمَ مَعْصِيَةً فِي النَّهَارِ زَيْبِحَهَا فِي اللَّيْلِ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُحْظَرَ خَبِيثًا فِي رَمَضَانَ وَيُبيحَهُ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ، وَرَبُّ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَاحِدٌ، كَمَا أَنَّ رَبَّ رَمَضَانَ هُوَ رَبُّ شَعْنَانَ وَشَوَّالٍ وَرَبُّ سَائِرِ الشُّهُورِ.

فَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ يَجْتَنِبُونَ الْمَعَاصِيَ فِي نَهَارِ الصَّيَامِ فَإِذَا مَا وَلَّى قَالَ: "هَاتِيهَا يَا سَاقِي"، فَارْتَكَبَ الْمُحْظُورَ وَجَاهَرَ بِالْفُجُورِ، وَلَيْسَ هَذَا دَيْدَنَ الْمُؤْمِنِ وَشَأْنُهُ أَبَدًا؛ لِأَنَّ الْمُؤْمِنَ لَا يَخَافُ رَمَضَانَ وَلَا يَعْبُدُ نَهَارَهُ، وَلَكِنْ يَخَافُ اللَّهَ وَيَعْبُدُ اللَّهَ، وَاللَّهُ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخِذْلَانِ وَمِنْ حَبَائِلِ الشَّيْطَانِ^(١)

فَتَاوَى مُخْتَارَةٌ

السُّؤَالُ الْأَوَّلُ/ هَلْ يَجُوزُ الْغِنَاءُ فِي رَمَضَانَ؟

الْجَوَابُ/ الْغِنَاءُ فِي رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ رُقِيَّةُ الرِّثَا وَمِزْمَارُ الشَّيْطَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

السُّؤَالُ الثَّانِي/ عَرَفْنَا بِأَنَّ الْإِسْبَالَ يُفْسِدُ الصَّلَاةَ، فَمَا حُكْمُ صَوْمٍ وَحَجٍّ مَنْ يُسْبِلُ مُتَعَمِّدًا؟

الْجَوَابُ/ أَمَّا الصَّيَامُ فَإِنْ كَانَ الصَّائِمُ مُصِرًّا عَلَى الْإِسْبَالِ فِي صِيَامِهِ فَلَا رَيْبَ أَنَّ صِيَامَهُ بَاطِلٌ؛ لِإِصْرَارِهِ عَلَى كَبِيرَةٍ أَثْنَاءَ الصَّوْمِ، وَأَمَّا الْحَجُّ فَمَنْ أَسْبَلَ فِي إِحْرَامِهِ فَعَلَيْهِ دَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْفَتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٣١٤.
• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٩/٩/٢٠٠٨ م.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٧.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٧.

السؤال الثالث/ ماذا على من قصر لحيته هار شهر رمضان؟

الجواب/ من باب الاحتياط ينبغي له أن يعيد صيام يومه، والله أعلم^(١).

فصل

في مسائل وتنبهات مهمة

«المسألة الأولى»: يخرج بقيد "إدخال" في القاعدة الأولى "إدخال داخل" أمران

اثنان:

أولاً/ ما لا يمكن الاحتراز منه: مما يلج إلى الجوف من غير قصد، كما لو دخلت ذبابة في الحلق، أو وصل إلى الجوف غبار أو دق أو دم بغير اختيار، فهذا مغفوق عنه في الشرع ولا ينقض الصيام، عملاً بالقاعدة الفقهية "الشيء إذا ضاق اتسع"، وصدق القائل: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً أَتَنَهَا﴾ (الطلاق: ٧)^(٢).

ثانياً/ النسيان: فلا شيء على من نسي فأكل أو شرب على الصحيح الراجح؛ لدلالة حديث "من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فإنما أطعمه الله وسقاه"^(٣)، يقول الشيخ الخليلي -رعاه الله-: "هذا هو القول المعول عليه"^(٤).

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٣٨.

(٢) - ينظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٤١، ٣٤٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٦/٩/٢٠٠٧م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٥/٩/٢٠٠٨م.
- الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان ١٤٢٣هـ.
- الصواني، إبراهيم بن ناصر. كل ما يهملك عن رمضان. "مادة سمعية مطبوعة" ص ١٠.
- ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.

(٣) - مسلم، باب: أكل الناسي وشربه وجماعه لا يقطر، رقم الحديث ١٩٥٢.

(٤) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠١م.

﴿المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: اختلف العلماء فيمن جامع زوجته ناسياً -مع بُعد هذا الأمر عادة إلا أن العقل لا يحيل وقوعه-، فقيل: بوجوب قضاء ذلك اليوم على الاثنين، وقيل: لا؛ قياساً على من أكل أو شرب "وهو الصواب" كما يقول علامة المغفول والمنقول -عافاه الله-^(١).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: من بالغ في المضمضة والاستنشاق فمار الصوم عالماً بكرأهه هذا الفعل حتى ولج شيء من الماء إلى جوفه فعليه أن يمسك يومه ثم يقضيه بعد ذلك^(٢).

أما من تغمض أو استنشق من غير مبالغة فدخل شيء من الماء إلى جوفه من غير عمد فلا تثرئب عليه إطلاقاً، وقيل بشروط ثلاثة، وهي: أن يكون هذا في وضوء فريضة، وبعد دخول وقتها، ولم يجاوز المرة الثالثة.

ولكن لا دليل على هذا الاشتراط، فالأول أولى، والإطلاق أسعد في هذه القضية، والله الحمد والمئة^(٣).

﴿المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: اختلف العلماء في حكم الحجامه في الصيام؛ لتعارض الأدلة في القضية، وذلك بمجيء ما يدل على نقضها له كحديث "أفطر الحاجم

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٨م.

(١) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١١/٣٠م.

(٢) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ٢٩.

(٣) - ينظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥٢.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٨م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٨/٢٢م.
- المعمرى، من فقه الصيام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

وَالْمَحْجُومُ^(١)، وَمَجِيءُ مَا يُعَارِضُهُ، وَهُوَ أَنَّ الْمُصْطَفَى ﷺ اخْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ^(٢)،
وَالْحَدِيثَانِ صَحِيحَانِ، إِلَّا أَنَّ الْمَعْنَى فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -
حَفِظَهُمَا اللَّهُ- هُوَ الْقَوْلُ بِجَوَازِ الْحِجَامَةِ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ النَّهْيِ مَحْمُولٌ عَلَى النَّسْخِ،
وَاجْتِهَامُ النَّبِيِّ ﷺ جَاءَ مُتَأَخِّرًا عَلَى ذَلِكَ النَّهْيِ الْمُتَقَدِّمِ.

وَعَلَيْهِ فَيَبَاحُ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ مِنَ التَّبَرُّعِ بِالْدَّمِ، وَفَحْصِهِ، وَقَلْعِ الْأَسْنَانِ هَارَ الصَّيَامِ،
وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ إِلَى لَيْلِهِ خُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، وَخَشْيَةً ضَعْفِ الصَّائِمِ بِهِ، وَاللَّهُ
أَعْلَمُ^(٣).

﴿الْمَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ﴾: مَنْ فَسَدَ صَوْمُهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، بِأَيِّ سَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ
الْمُتَقَدِّمَةِ، فَعَلَيْهِ الْإِمْسَاكُ بَقِيَّةَ يَوْمِهِ، وَلَا يُجُوزُ لَهُ الْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَمُوَاصَلَةُ الْإِفْطَارِ
بُحْجَةٍ أَنَّ صِيَامَهُ لِدَلَالِكَ الْيَوْمِ قَدْ انْتَقَضَ وَأَنَّهُ سَيَقْضِيهِ بَعْدَ ذَلِكَ، بَلْ إِنَّهُ إِذَا أَكَلَ أَوْ
شَرِبَ أَوْ وَاصَلَ إِفْطَارَهُ فَهُوَ آثِمٌ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ زِيَادَةً عَلَى إِثْمِهِ السَّابِقِ.
أَمَّا مَنْ أَفْطَرَ لِعُذْرٍ شَرْعِيٍّ مِنْ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ فَلَا حَرَجَ عَلَيْهِ إِنْ وَاصَلَ
فِي فِطْرِهِ، وَلَيْسَ أَلِ اللَّهِ الرُّضَى فِي يَوْمِهِ وَشَهْرِهِ^(٤).

(١) - أبو داود، باب: في الصائم يحتجم، رقم الحديث ٢٠٢٣.

(٢) - البخاري، باب: الْحِجَامَةُ وَالْقَيْءُ لِلصَّائِمِ، رقم الحديث ١٨٠٢.

(٣) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، فُتَاوَى طِبِيَّة/ فَصْلُ أَحْكَامِ صِيَامِ الْمَرِيضِ.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ٣٠/١٠/٢٠٠٤م.
- الْقُنُوبِيُّ، مَحْثُ وَرَسَائِلُ وَفُتَاوَى/ الْقِسْمُ الْخَامِسُ ص ٤٦.
- الْقُنُوبِيُّ، فُتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ١٩٥ - ١٩٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوَاقِفُهُ ١٠/٩/٢٠٠٨م.

(٤) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتِيَّ يَجِيبُ ج ١ ص ٢٦٤، ٢٧٢.
- الْقُنُوبِيُّ، فُتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ١٩٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٨/١١/٢٠٠١م.

﴿المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ﴾: الْمَعْصِيَةُ تُؤَثِّرُ فِي الصِّيَامِ إِذَا قَارَفَهَا صَاحِبُهَا مُتَعَمِّدًا مَعَ عِلْمِهِ بِكُونِهَا مَعْصِيَةً، أَمَّا مَنْ وَقَعَ فِيهَا مَعَ عَدَمِ عِلْمِهِ بِأَنَّهَا مَعْصِيَةٌ -أَيَّ جَاهِلًا بِحُكْمِهَا- فَلَا نَقْضَ عَلَيْهِ فِي صِيَامِهِ، وَإِنْ كَانَ لَا يُعْفَى مِنْ إِثْمِ الْعِصْيَانِ، وَوُجُوبِ طَلَبِ التَّوْبَةِ وَالْغُفْرَانِ؛ فَإِنَّهُ لَا شَكَّ عَبْدٌ عَاصِيٌ ^(١).

﴿المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: الْكَفَّارَةُ الْمُغْلَظَةُ تَجِبُ فِيمَا أُجِيعَ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلصِّيَامِ (كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ)، لَا فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي فُتْذَرُ عَنْهَا الْكَفَّارَةُ لَشَبْهَةِ الْخِلَافِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ ^(٢).

- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.

(١) - يُنظر:

- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٣٠هـ، ٣١/٨/٢٠٠٩م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.

(٢) - يُنظر:

- الحَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٧.
- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ من رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٣٠/١٠/٢٠٠٣م.
- القُتُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٠٦.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٤م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠/١٠/٢٠٠٥م.

خُلَاصَةٌ

يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ مُلَخَّصًا

وَكُلُّ مَا يَدْخُلُ فِي الْجَوْفِ عَلَى	***	تَعْمُدُ يُفْسِدُهُ فَاحْتَفِلَا
وَكُلُّ مَا يَخْرُجُ عَمْدًا كَالْمَنِيِّ	***	وَالْقِيءِ لَا إِنْ خَرَجَا فَلْتَفْطِنِ
كَذَا جَمَاعٌ وَارْتِدَادٌ بَعْدَمَا	***	أَسْلَمَ فَإِلْيَمَانُ شَرْطٌ حُتْمًا ^(١)

(١) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ٧٠.

البَابُ السَّابِعُ: فِي مُبِيحَاتِ الْإِفْطَارِ وَمُوجِبَاتِهِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ فَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٤) البقرة: ١٨٤

تعلم - أخي، سَلَّمَكَ اللهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ - أَنَّ اللهَ ﷻ قَدْ شَرَعَ لِأَفْرَادِ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْمُجْتَبَاةِ مِنْ أَحْكَامِ الْيُسْرِ وَالسُّهُولَةِ مَا لَمْ يَشْرَعْ لِلأُمَّةِ السَّابِقَةِ، فَوَضَعَ عَنْهُمْ بَيْعَةَ الرَّسُولِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ ﷺ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ مِنْ مَظَاهِيرِ هَذَا الْيُسْرِ وَهَاتِيكَ السُّهُولَةِ أَنْ شَرَعَ لِبَعْضِ الْعَابِدِينَ الْإِفْطَارَ فِي هَارِ رَمَضَانَ وَتَرْكَ فَرِيضَةِ الصَّيَامِ وَجُوبًا أَوْ إِبَاحَةً أَوْ نَدْبًا^(١).

وَمَا نَحْنُ هُنَا نَذْكُرُ هَذِهِ الْمُبِيحَاتِ مُقَسِّمَةً حَسَبَ حُكْمِهَا الشَّرْعِيِّ، وَمَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا مِنْ لَوَازِمَ وَمُوجِبَاتٍ شَرَعَهَا اللهُ لَجَبْرِ ذَلِكَ التَّقْصَانِ وَلِإِتْمَامِ مَا اغْتَرَى تِلْكَ النَّفُوسَ مِنْ حِرْمَانٍ:

فَصَلِّ فَيَمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَالْقَضَاءُ

يَجِبُ الْإِفْطَارُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْمَكْلُفِينَ الْعَابِدِينَ وَيَحْرُمُ فِي حَقِّهِمُ الصَّيَامُ وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَقَطْ قَضَاءُ مَا أَفْطَرُوا بَعْدَ تِمَامِ شَهْرِ رَمَضَانَ وَفِطْرَ يَوْمِ الْعِيدِ، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ فَوْقَ ذَلِكَ شَيْءٌ مِنَ التَّكْلِيفِ أَوْ التَّكْفِيرِ، وَهَؤُلَاءِ هُمْ:

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. جواهر التفسير ج ٢ ص ٣٢.

أ- الحائضُ والتنفّسَاءُ:

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ حَوْلَ عُذْرِهِمَا الَّذِي يُبِيحُ لُهُمَا الْإِفْطَارَ، بَلْ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الصِّيَامُ فِي الْحَالِ وَيُوجِبُ عَلَيْهِمَا الْقَضَاءُ فِي الْمَالِ^(١)؛ قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها: "كُنَّا نَحِيضُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- ثُمَّ نَظْهَرُ فَيَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصِّيَامِ وَلَا يَأْمُرُنَا بِقَضَاءِ الصَّلَاةِ"^(٢).

﴿تَنْبِيْهُ أَوَّلٌ﴾: الْمُسْتَحَاضَةُ لَا تُمْنَعُ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهَا كُلُّ ذَلِكَ، وَيُحْمَلُ مَا تَرَاهُ مِنْ دَمٍ عَلَى أَنَّهَا دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ لَا حَيْضٌ، كَدَمِ الصَّبِيَّةِ وَدَمِ الْمَرْأَةِ الْآيِسِ، يَقُولُ مُفْتِي زَمَانِهِ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "الْقَوْلُ الْمَعْتَمَدُ أَنَّ الْمَرْأَةَ إِذَا بَلَغَتْ السَّتِينَ مِنْ عُمرِهَا فَهِيَ آيِسٌ، وَلَيْسَتْ فِي حُكْمِ مَنْ يَأْتِيهَا الْحَيْضُ، فَإِنْ رَأَتْ الدَّمَ حُمِلَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا دَمٌ اسْتِحَاضَةٌ، فَعَلَيْهَا أَنْ تَصُومَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(٣).

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: إِذَا وَضَعَتِ الْمَرْأَةُ حَمْلَهَا عَنْ طَرِيقِ شَقِّ الْبَطْنِ أَوْ مَا يُعْرَفُ بِـ "الْعَمَلِيَّةِ الْقَيْصَرِيَّةِ"^(٤) وَلَمْ يَخْرُجْ مِنْ مَوْضِعِ الدَّمِ مِنْهَا دَمُ النَّفَاسِ

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٤.
- الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي شُرُوطِ الصِّيَامِ.

(٢) - الترمذي، بَاب: مَا جَاءَ فِي قَضَاءِ الْحَائِضِ الصِّيَامِ دُونَ الصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٧١٧.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣١، ٣٤٣.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسَالُ وَالْمُفْتِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥١.

(٤) - لَطِيفَةٌ: فِي سَبَبِ تَسْمِيَةِ عَمَلِيَّةِ شَقِّ الْبَطْنِ "بِالْقَيْصَرِيَّةِ"، هَذِهِ الْكَلِمَةُ تَعُودُ نَسَبَتِهَا إِلَى قَيْصَرَ أَوَّلِ مُلُوكِ الرُّومِ، يَقُولُ ابْنُ خُلْكَانَ فِي وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ: "وَقَيْصَرُ كَلِمَةٌ فَرَنْجِيَّةٌ تَفْسِيرُهَا بِالْعَرَبِيَّةِ "شَقَّ عَنْهُ"؛ وَسَبَبُهُ أَنْ أُمَّهُ مَاتَتْ فِي الْمَخَاضِ فَشَقَّ بَطْنَهَا وَأَخْرَجَ، فَسُمِّيَ قَيْصَرَ، وَكَانَ يَفْتَخِرُ بِذَلِكَ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْمُلُوكِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الرَّحِمِ". يُنْظَرُ: ابْنُ خُلْكَانَ. وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ ج ٥ ص ٥٨.

فَإِنَّمَا تُعَدُّ طَاهِرَةً لَا نَفْسَاءَ؛ وَلِذَا فَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا، وَيجِبُ عَلَيْهَا أَنْ تُؤَدِّيَ
صَلَاتَهَا وَتَصُومَ نَهَارَهَا قَدْرَ اسْتَطَاعَتِهَا كَغَيْرِهَا مِنَ النِّسَاءِ، أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا
الإِمَامُ سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ الْقُنُوزِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^(١)، وَقَبْلَهُ نَظَمَ الإِمَامُ السَّالِمِيُّ -
رَحِمَهُ اللَّهُ- قَائِلًا:

وَأِنْ أَتَى الْمَوْلُودُ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ *** دَمٌ فَذَاكَ طَاهِرٌ مِّنْ وَضَعَةٍ^(٢)

ب- المريض:

المريضُ يُشْرَعُ فِي حَقِّهِ الْفِطْرُ، وَهَذَا أَمْرٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ
مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ، بَلْ هُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ اللَّهِ -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- وَلَا
إِشْكَالَ فِيهِ، لَكِنْ لَيْسَ كُلُّ مَرَضٍ يُسَوِّغُ لِلْمُكَلَّفِ الْإِفْطَارَ كَالزُّكَامِ وَصُدَاعِ
الرَّأْسِ وَوَجَعِ السِّنِّ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ إِذَا الصِّيَامُ لَا يُعَدُّ مِنْ
مَشَقَّةِ يَسِيرَةٍ، وَهَذَا هُوَ مُقْتَضَى التَّكْلِيفِ، فَيَجِبُ عَلَى الْمَرِيضِ أَنْ يُفْطِرَ إِذَا
كَانَ هَذَا الْمَرَضُ يَضُرُّ بِصِحَّتِهِ وَيُلْقِي بِهِ فِي مَهَاوِي الرَّدَى؛ فَإِنَّ اللَّهَ يُرِيدُ
بِعِبَادِهِ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِهِمُ الْعُسْرَ^(٣)، يَقُولُ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُنُوزِيُّ -
حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ: "...وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَ الْجُمْهُورِ هُوَ الْقَوْلُ
الصَّحِيحُ الَّذِي تَعَصَّدُهُ الْأَدَلَّةُ"^(٤).

(١) - الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصوم ص ٥٧.

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١٩.

(٣) - ينظر:

- الخليلي، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.
- القنوزي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٧/٩/٢٠٠٦م.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة ص ٢٤).

(٤) - القنوزي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٧/١٠/٢٠٠٤م.

وَقَدْ قَسَمَ شَيْخُنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُنُويُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- الْمَرَضَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ تَبَعًا لِلْمَشَقَّةِ وَالْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ:

❖ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَرَضٌ يَضُرُّ بِصَاحِبِهِ = يَجِبُ الْفِطْرُ

❖ الْقِسْمُ الثَّانِي: مَرَضٌ يَشْقُ عَلَى صَاحِبِهِ = يُنْدَبُ الْفِطْرُ

❖ الْقِسْمُ الثَّالِثُ: مَرَضٌ خَفِيفٌ غَيْرُ مُضِرٍّ وَلَا شَاقٍّ = يَحْرُمُ الْفِطْرُ^(١).

وَعَلَيْهِ فَإِنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي تُوجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْإِفْطَارَ هِيَ الَّتِي تُؤَدِّي إِلَى حَدُوثِ هَذَا الْمَرَضِ الشَّدِيدِ أَوْ زِيَادَتِهِ، أَوْ تَأَخُّرِ الشِّفَاءِ مِنْهُ، أَوْ الْمَرَضِ الَّذِي يَتَعَبُ فِيهِ الْمَرِيضُ بِسَبَبِ أَنَّهُ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَأْكُلَ كِفَايَتَهُ بِاللَّيْلِ حَتَّى يَسْتَمَكِّنَ مِنَ الصَّيَامِ فَهَارًا^(٢)، وَهَذَا كُلُّهُ يَحْدُدُّهُ الطَّبِيبُ الْأَمِينُ وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُسْلِمٍ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الْعَلَامَتَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُويِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-؛ بِدَلِيلِ أَنَّ النَّبِيَّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى صَحْبِهِ وَسَلَّمَ- اتَّخَذَ دَلِيلًا كَافِرًا -وَهُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أُرَيْقَطٍ- عِنْدَمَا خَرَجَ مِنْ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ، وَهَذَا كُلُّهُ إِنْ اطمَأَنَّ النَّفْسَ لِصِدْقِ قَوْلِهِ وَصِحَّةِ خَبَرِهِ، وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ أَيُّ شَكٍّ أَوْ رَيْبٍ^(٣).

(١) - يُنظر:

- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٤ / ٨ / ٢٠٠٩ م.
- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٥ هـ يَوَاقِفُهُ ٢١ / ١١ / ٢٠٠٤ م.

(٢) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٩.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥٢.
- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ شَعْبَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَاقِفُهُ ٣ / ١١ / ٢٠٠٢ م.

(٣) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، فِتَاوَى طِبِيَّةٍ / فَصْلُ أَحْكَامِ صِيَامِ الْمَرِيضِ.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٤٩.
- الْقُنُويُّ، بِحُوثٍ وَرِسَائِلٍ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ، ص ٥٤.

وَفَوْقَ ذَلِكَ فَإِنَّ الْعَاقِلَ الْأَمِينَ طَبِيبُ نَفْسِهِ يَسْتَفْتِي نَفْسَهُ بِنَفْسِهِ فَيُذَرِّكُ مَا يَتَحَمَّلُهُ وَمَا لَا يَتَحَمَّلُهُ بِقَدْرِ طَاقَتِهِ ﴿بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ﴾ (١٤) وَلَوْ أَلْقَى مَعَاذِيرَهُ ﴿١٥﴾

القيامة: ١٤ - ١٥.

حِينَهَا يَجِبُ عَلَى الْمُكَلَّفِ الْفِطْرُ فِي الْحَالِ وَالْقَضَاءُ فِي الْمَالِ مَا دَامَ قَادِرًا عَلَى الْقَضَاءِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَتْ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة: ١٨٤ (١).

ج- الْحَامِلُ وَالْمُرْضِعُ:

الْأَصْلُ فِي الْحَامِلِ وَالْمُرْضِعِ أَنْ تَكُونَا قَادِرَتَيْنِ عَلَى الصَّيَامِ، لَكِنْ إِنْ خَافَتَا عَلَى نَفْسَيْهِمَا أَوْ وَلَدَيْهِمَا مِنَ الصَّيَامِ أَوْ قَرَّرَ الطَّبِيبُ الْأَمِينُ ضَرَرَ الصَّيَامِ عَلَى الْجَنِينِ أَوْ عَلَى الرُّضِيعِ أَوْ عَلَى الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا فَيَجِبُ عَلَيْهَا الْفِطْرُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمَرَلَةِ الْمَرِيضِ لَا سِيَّمَا إِنْ تَعَلَّقَ الضَّرَرُ بِحَقِّ الْغَيْرِ، وَمِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ أَنَّ "لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ"، وَهَكَذَا فَكُلُّ مَا يُؤَدِّي إِلَى إِيقَاعِ الضَّرَرِ أَوْ الْحَرَجِ أَوْ الْمَفْسَدَةِ عَلَى الْمُكَلَّفِ أَوْ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ فَإِنَّهُ يُرْفَعُ وَيُزَالُ (٢)..
وَجَاءَ لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارًا *** قَاعِدَةٌ تُبْنَى بِهَا آثَارًا (٣)

• القُتُوبِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ١٧/١٠/٢٠٠٤ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٣/٩/٢٠٠٧ م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ٧ جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٤/٦/٢٠٠٦ م.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٣/١١/٢٠٠٢ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٢٥/٩/٢٠٠٦ م.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعَا"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٢٧/٩/٢٠٠٦ م.

(٣) - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد، جوهر النظام ج ١ ص ١١٣.

واختلفوا في وجوب الفدية على الحامل والمرضع إن أفطرتا - مع كونها
أحوط بلا خلاف -، والمعتمد عند الشيخين الحلبي والقنوي - حفظهما -
الله - أن لا فدية ولا إطعام على الحامل والمرضع إلا واجب القضاء قياساً
على المريض، والحمد لله في السراء والضراء^(١).

د- المكره:

هو المكره على الإفطار إكراهاً ملجئاً بحيث إن لم يفطر أوقع به المكره
ما لا يطيقه من مكروه وضرب بالغ كقتل أو ضرب أو بتر جارحة من
جوارحه، فالواجب عليه هنا أن ينقذ نفسه بالشرب أو ينقذ نفسه بتناول
الطعام ولا عليه بعد ذلك إلا القضاء؛ قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ
مُطْمَئِنٌّ﴾ النحل: ١٠٦، وفي الحديث الحسن عن النبي ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ
عَنْ أُمَّتِي الْخَطَا وَالنِّسْيَانَ وَمَا اسْتَكْرَهُوا عَلَيْهِ"^(٢).

(١) - يُنظر:

- الحلبي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٠، ٣٣١.
- الحلبي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٤٩.
- الحلبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٦/١٠/٢٠٠٣م.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الأول ص ٥٤.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الخامس ص ٤٥.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٩٩.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٧١).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٥هـ يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٤م.
- العمري، من فقه الصيام ج ٢ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.
- الجبيلي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٠ - ١١١.

(٢) - ابن ماجه، باب: طلاق المكره والناسي، رقم الحديث ٢٠٣٣.

"حديث حسن بمجموع طرقه" كذا قال عنه شيخنا محدث العصر سعيد بن مبروك القنوي - متعنا الله بحياته -.

يُنظر: مجلة المعلم - العدد الخامس ص ٥٠.

هـ- الْمُضْطَرُّ:

الْمُضْطَرُّ لِشِدَّةِ جُوعٍ أَوْ لِشِدَّةِ ظَمَأٍ بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُ هَذَا الْمُضْطَرُّ أَنْ يُوَاصِلَ الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ، وَيَخْشَى بِالْمُوَاصَلَةِ الْهَلَكَ الْحَقَّقَ عَلَيْهِ أَنْ يُفْطِرَ؛ لِأَنَّ الْمُسْلِمَ مَأْمُورٌ بِأَنْ يُنْقِذَ نَفْسَهُ كَمَا أَنَّهُ مَنْهِيٌّ أَنْ يُلْقِيَ بِنَفْسِهِ إِلَى التَّهْلُكَةِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿تَوَلَّوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة: ١٩٥^(١).

وَقَدْ شَدَّدَ مَنْ شَدَّدَ مِنَ الْفُقَهَاءِ فِي الْمُضْطَرِّ فَقَالُوا: لَيْسَ لَهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى مِقْدَارِ ضَرُورَتِهِ إِلَّا أَنْ هَذَا التَّشْدِيدُ لَا مَحْلَ لَهُ عِنْدَ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ بِسَدْرِ الدِّينِ الْحَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - نَظَرًا إِلَى أَنَّ رِيقَهُ قَدْ انْتَقَصَ وَصَوْمُهُ قَدْ ارْتَفَعَ وَقَضَاءُهُ قَدْ وَجَبَ فَلَا مَعْنَى لِلْإِمْسَاكِ؛ وَلَا يُكَلِّفُ الْمَرْءُ الْمَرْءَ بِالْوَاجِبِ مَرَّتَيْنِ، فَإِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَرُؤُوفٌ رَحِيمٌ^(٢).

قُلْتُ: وَقَدْ أَضَافَ شَيْخُنَا الْقُتُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ بِحُطِّ قَلَمِهِ "وَهَذَا هُوَ الصَّحِيحُ عِنْدِي".

فَائِدَةٌ: الْحَدِيثُ الْحَسَنُ لِدَاثِهِ أَوْ لغيرِهِ وَإِنْ كَانَ دُونَ الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ فِي قُوَّةِ الثَّبُوتِ إِلَّا أَنَّهُ حُجَّةٌ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ فِي الْفُرُوعِ وَالْعَمَلِيَّاتِ، أَمَّا الْأُمُورُ الْإِعْتِقَادِيَّةُ فَلَا بَدَ لَهَا مِنَ الْأَدَلَةِ الْقُطْعِيَّةِ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَنِ.

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ ربيع الأول ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤م/٥/١٦.
- الْقُتُوبِيُّ، الْإِمَامُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ: مَكَانَتُهُ وَمُسْنَدُهُ ص ٢٠٠.
- الْقُتُوبِيُّ، السَّيْفُ الْخَادِ ص ٧-١٣.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧م/٩/٢٧.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٠، ٣٥٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦م/٩/٢٦.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨م/٩/٤.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥م/١٠/٢.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣م/١١/١٠.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: عَلَى مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ لِأَيِّ عُدْرٍ كَانَ أَنْ يَقْصِدَ فِي قَضَائِهِ الزَّمَنَ الْعَارِي مِنَ الْعَوَارِضِ أَوْ الْمَوَاقِعِ الشَّرْعِيَّةِ كَيَوْمِ الْعِيدِ الْمَحْرَمِ صَوْمُهُ، وَكَذَا عَلَى الْمَرْأَةِ الَّتِي تُرِيدُ أَنْ تَقْضِيَ مَا عَلَيْهَا أَنْ تَقْصِدَ الْأَيَّامَ الَّتِي لَا يَتَخَلَّلُهَا الْحَيْضُ أَوْ النَّفَاسُ أَوْ أَيُّ عَارِضٍ شَرْعِيٍّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

فصل

فِي مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِفْطَارُ وَالْإِطْعَامُ

أ - الْمَرِيضُ الْمَزْمُنُ:

هُوَ الْمَرِيضُ الَّذِي لَا يَقْدِرُ عَلَى الصِّيَامِ فِي الْحَالِ وَلَا يُرْجَى بُرُؤُهُ فِي الْمَالِ - حَسَبَ الظَّاهِرِ طَبْعًا - فَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْأَدَاءَ وَلَا الْقَضَاءَ وَلَوْ مُتَّفَقًا إِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مُتَّابِعًا، فَالْوَاجِبُ فِي حَقِّهِ الْإِفْطَارُ، وَالْإِطْعَامُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِقْدَارَ نِصْفِ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ أَوْ وَجْبَةٍ وَاحِدَةٍ وَكَفَى^(٢)، وَسَيَأْتِي بَيَانُهُ فَأَنْظِرْنِي وَلَا تُعْجِلْنِي^(٣).

(١) - الْحَلِيلِي، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٤.

(٢) - هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ الرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّيْخِينَ كَمَا تَجَدُّ بَيَانُهُ فِي كِتَابِنَا "الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الْكُفَّارَاتِ"، وَاللَّهُ الْمَوْفِقُ.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٨.
- الْحَلِيلِي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٦ م.
- الْحَلِيلِي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٢/٠٩/٢٠٠٧ م.
- الْقُتُوبِي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ شَوَّالَ ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٨ م.

ب- الشيخ الكبير:

الشيخ العجوز الكبير في السن والمرأة العجوز الكبيرة في السن^(١) اللذان لا يتحملان الصيام ولا يطيقان مشقته يجب عليهما أن يفطرا نهار الصيام، وأن يخرججا عن كل يوم نصف صاع من طعام، أو يطعما مسكينا واحدا وجبة واحدة عن كل يوم..^(٢)

وفي هذا الفصل مسائل، فأيقظ لها عزمك:

﴿المسألة الأولى﴾: الدليل على حكم هذين الصنفين (المريض المزمن، والشيخ الكبير) هو قوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينَ﴾ البقرة: ١٨٤، بناء على رأي حبر الأمة وترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنه، وهو أن المراد بقوله: ﴿يُطِيقُونَهُ﴾ يتكلفونه بشدة، فمن كانت هذه حالته فلا يجب عليه الصيام، وله أن ينتقل حينئذ من الصيام إلى الفدية والإطعام، كما تقدم سلفا^(٣) أنه هو المعتمد في الفتوى عند الشيخين الجليلين - حفظهم الله -^(٤).

(١) - فائدة عربية: لفظة "عجوز" تطلق على الرجل والمرأة؛ لأن صيغة "فَعُول" في العربية يستوي فيها المذكر والمؤنث، ومن أمثلتها أيضا: صبور وشكور، قلت؛ ومنه المثل العربي: "لا عطر بعد عروس" فالمراد بالعروس في مناسبة هذا المثل هو الرجل؛ إذ القائل له هنا هي المرأة كما ذكر ذلك الميداني في موسوعته القيمة مجمع الأمثال، والحمد لله على حسن المقال.

• الخليلي، فتاوى الزينة والأعراس ص ٢٣.

• الميداني، مجمع الأمثال، عند الأمثال: "لا حبا لطر بعد عروس"، و"كاد العروس يكون ملكا" ج ٢ ص ١٥٨،

٢١١.

(٢) - ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.

(٣) - يُنظر: الباب الثالث: في شروط الصيام/ فصل في مسائل وتنبهات مختلفة.

(٤) - يُنظر:

«المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ»: الْحُكْمُ بِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى الْقَضَاءِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِنَّمَا هُوَ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ وَالْعَادَةِ وَغَالِبِ الظَّنِّ، وَبِحَسَبِ مَا يُقَرَّرُهُ الْأَمْنَاءُ مِنْ أَهْلِ الْحِبْرَةِ^(١)، فَإِنْ أَطْعَمَ الْمَرِيضُ مَرَضًا مُزْمِنًا أَوْ الشَّيْخُ الْكَبِيرُ ثُمَّ كَسَاهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْقُوَّةِ وَالصَّحَّةِ فَأُطَاعَا الصَّيَّامَ بَعْدَ مُدَّةٍ فَلَا يَنْبَغِي لَهُ التَّفْرِيطُ فِي الْقَضَاءِ مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاظِ الْمَطْلُوبِ فِي أُمُورِ الدِّينِ، وَلِيَحْتَسِبَ مَا أَطْعَمَهُ سَابِقًا صَدَقَةً يَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ^(٢)، أَمَّا الْإِجَابُ فَفِيهِ نَظَرٌ عِنْدَ الْبَعْضِ؛ وَذَلِكَ لِمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ الشَّارِعِ أَنْ لَا يُكَلَّفَ الْمَكْلَفُ بِالْوَاجِبِ مَرَّتَيْنِ كَمَا قَالُوا.. عَلَى حَدِّ مَا قِيلَ:

أَلَيْسَ يُجْزِيهِ الَّذِي قَدْ فَعَلَ *** أَمْ تَمَّ فَرَضٌ غَيْرُهُ قَدْ نَزَلَ^(٣)

«المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ»: مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَى الصَّيَّامِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْإِطْعَامِ مِنْ هَذَا الصَّنَفِ سَقَطَ عَنْهُ الْوَاجِبُ الشَّرْعِيُّ وَكَانَ اللَّهُ أَوْلَى بِعُذْرِهِ، وَبَقِيَ عَلَيْهِ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ فَإِنْ وَجَدَ قُوَّةً فِي صِحَّةٍ فَلْيَقْضِ، أَوْ بَسْطَةً فِي يَدٍ فَلْيُطْعِمْ، وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى أَوْلِيَائِهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ إِذَا أَخَذَ مَا وَهَبَ أَسْقَطَ مَا أَوْجَبَ^(٤).

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥٣ - ٣٥٤.

• الخليلي، فتاوى الوقف والوصية ص ٧٤.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ١٢/٤/٢٠٠٠م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٢/٩/٢٠٠٨م.

• الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٢م.

(١) - يُنظر:

• الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٢م.

• الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٣٤هـ، ٢٧/٧/٢٠١٣م.

• الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٧/٨/٢٠٠٩م.

(٣) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ١٥.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حميد. برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٣٠هـ، ٣١/٨/٢٠٠٩م.

وَلِذَا فَلَا تَلْتَفِتْ لِقَوْلِ مَنْ قَالَ إِنَّ الْوَاجِبَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَنْتَقِلُ لغيرِهِ مِنْ أَوْلِيَانِهِ وَوَرَثَتِهِ، فَإِنَّهُ رَأَى عَارٍ عَنِ الدَّلِيلِ؛ إِذْ لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ كَمَا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ، وَهَكَذَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الْإِطْعَامُ إِلَّا إِذَا تَصَدَّقُوا عَنْهُ^(١)، وَالْقَوْلُ بَعْدَ انْتِقَالِ الْفَرَضِ لِلْغَيْرِ هُوَ الَّذِي اسْتَظْهَرَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو الْمُؤَثِّرِ الْبُهْلَوِيُّ^(٢)، وَاعْتَمَدَهُ مَنْ بَعْدَهُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَمِنْهُمْ الْإِمَامَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقَنْوِيُّ - حَرَسَهُمُ اللَّهُ بِعَيْنِ حِفْظِهِ الَّتِي لَا تَنَامُ -^(٣).

(١) - تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: الْأَصْلُ أَنَّ لَا يَصُومُ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ كَمَا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ النِّيَابَةَ فِي الْعِبَادَاتِ - مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ - غَيْرُ صَحِيحَةٍ؛ لِأَنَّ الْعِبَادَةَ أُسَاسُهَا الْإِخْلَاصُ الْمَحْضُ مِنَ الْعَبْدِ، إِلَّا مَا اسْتَنَاهُ الدَّلِيلُ مِنْ صَوْمِ الْوَلِيِّ عَنْ وَلِيهِ الْمَيِّتِ بَعْدَ تَمَكُّنِ هَذَا الْآخِرِ مِنَ الْقَضَاءِ وَتَفْرِيطِهِ فِيهِ حَتَّى هَلَكَ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَكَلِمَةُ". (الْبُخَارِيُّ، بَابُ: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٦). يُنْظَرُ تَفْصِيلُ الْمَسْأَلَةِ فِي:

الْبَابُ الثَّامِنُ: فِي مَبِيحَاتِ الْإِفْطَارِ وَمَوْجِبَاتِهِ / فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ وَتَنْبِيْهَاتٍ مُهِمَّةٍ.

(٢) - هُوَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ الصَّلْتُ بْنُ خَمِيسٍ الْخَرْوصِيُّ، عَالِمٌ جَلِيلٌ، وَفْقِيهِ كَبِيرٌ، مِنْ مَدِينَةِ بَهْلَا، يَعُدُّ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْبَارِزِينَ فِي الْقَرْنِ الثَّلَاثِ الْمِجْرِيِّ، كَانَ كَفِيفَ الْبَصَرِ، وَهُوَ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةِ ضَرْبٍ بِهَمِّ الْمَثَلِ فِي عُمَانَ فَقِيلَ: رَجَعَتْ عُمَانُ إِلَى أَصَمِّ وَأَعْرَجٍ وَأَعْمَى، فَكَانَ أَبُو الْمُؤَثِّرِ هُوَ الْأَعْمَى، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْمَشُورَةِ فِي اخْتِيَارِ الْإِمَامِ الصَّلْتِ بْنِ مَالِكٍ الْخَرْوصِيِّ سَنَةَ ٢٣٧هـ، وَمِنَ الْمُبَايَعِينَ لِلْإِمَامِ عَزَانَ بْنِ تَمِيمٍ سَنَةَ ٢٧٨هـ.

لَهُ أَجُوبَةٌ وَفَنَاوَى كَثِيرَةٌ تَزَخَّرَ بِهَا كَتَبُ الْفَقْهِ وَالتَّارِيخِ، وَمِنْ مَوْلَفَاتِهِ كِتَابُ: "الْأَحْدَاثُ وَالصِّفَاتُ"، وَتَفْسِيرُ آيَاتِ الْأَحْكَامِ" وَقَدْ نَسَبَ هَذَا الْكِتَابَ الْآخِرَ إِلَى تَلْمِيزِهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْخَوَارِزْمِيِّ، وَلَعَلَّهُ نَسَخَهُ فَنَسَبَ إِلَيْهِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢٧٨ لِلْهَجْرَةِ. يُنْظَرُ:

- دَلِيلُ أَعْلَامِ عُمَانَ ص ٩٥.
- مَعْجَمُ أَعْلَامِ الْإِبَاضِيَّةِ / قِسْمُ الْمَشْرِقِ الْعَرَبِيِّ.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، مَكَانَةٌ بِمَلَا التَّارِيخِيَّةِ. إِتْنَاكِ: مَكْتَبَةُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.
- الْخَلِيلِيُّ، التَّارِيخُ الْعُمَانِيُّ ج ٢ ص ١٩.
- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٣، ٣٢٩.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥٣.
- الْجَهْضَمِيُّ، مِنْ مَعَالِمِ الْفِكْرِ التَّرْبَوِيِّ عِنْدَ الشَّيْخِ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدٍ الْخَلِيلِيِّ ج ١ ص ٢٠١.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٢/٤/٢٠٠٠م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٩/٨/٢٠٠٩م.

﴿المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْمَوْجِبَ لِإِطْعَامِ الْمَسْكِينِ هُوَ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى صِيَامِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَعَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ تَقْدِيمُ الْإِخْرَاجِ عَلَى الْمَوْجِبِ؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّبَ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى سَبَبِهِ، وَذَلِكَ كَأَن يُطْعَمَ الْعَاجِزُ عَنْ صِيَامِ جَمِيعِ أَيَّامِ الشَّهْرِ فِي بَدَايَةِ الشَّهْرِ، وَالصَّوَابُ أَنَّ يُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فِي آخِرِهِ، أَوْ يُطْعَمَ عَنْ عِدَّةِ أَيَّامٍ بَعْدَ مُضِيِّهَا، أَوْ يُطْعَمَ عَنِ الشَّهْرِ كُلِّهِ بَعْدَ أَيَّامِهِ الْمَعْدُودَاتِ، وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ^(١).

﴿المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ﴾: لَا مَانِعَ مِنْ إِعْطَاءِ الْمَسْكِينِ الْوَاحِدِ فِدْيَةَ أَيَّامٍ مُتَعَدِّدَةٍ، أَوْ فِدْيَةَ الشَّهْرِ كُلِّهِ فَيُعْطِيهِ عَنْ ثَلَاثِينَ أَوْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ يَوْمًا بَعْدَ أَيَّامِ الشَّهْرِ، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يُعْطِيَهُ لثَلَاثِينَ أَوْ تِسْعَةِ وَعِشْرِينَ مَسْكِينًا، فَيَكْفِي إِخْرَاجُهَا وَلَوْ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ بِهِ مِنْ حَدِّ الْفَقْرِ إِلَى حَدِّ الْغِنَى؛ وَذَلِكَ لِمَا عَلِمْتُهُ مِنْ تَعَدُّدِ الْمَوْجِبِ لِكُلِّ نِصْفِ صَاعٍ بَعْدَ الْأَيَّامِ، فَكُلُّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ مُسْتَقَلَّةٌ.

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ ذو الحجة ١٤٣٠هـ، ٦/١٢/٢٠٠٩م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢/١١/٢٠٠٣م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٧/٩/٢٠٠٦م.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٨٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٥/١٠/٢٠٠٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٦م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ٢٠٥.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٠/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.

وهذا بخلاف الكفارة الواحدة التي يشترط فيها تعدد المساكين؛ لأنَّ
الموجب والسبب فيها واحد، والله هو الغني الحميد^(١).

﴿المسألة السادسة﴾: يُجزى في الإطعام أن يُعطى لكل من يقتات
بالطعام من أفراد البيت صغاره وكباره، فيحسب كل منهم على حدة، ويُستثنى
من ذلك الرضيع فإنه لا يقتات بالطعام^(٢).

﴿المسألة السابعة﴾: الأصل في فدية العاجز عن الصيام الإطعام، أما دفع
القيمة فلم يأت به دليل من كتاب ولا سنة، ولذا فلا يُصار إليه عند السعة
وإمكان قبول الفقراء للطعام، يقول البدر الخليلي -رعاه الله-: "والأصل دفع
الطعام، أما القيمة فهي حاجة ثانوية، إن لم يجد من يتقبل الطعام فليدفع إليه
قيمة الطعام"، ويقول شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي -يحفظه الله-: "والقول
بعدم الجواز قول قوي جداً"^(٣).

والقيمة -في حال إخراجها- هي قيمة نصف الصاع من الطعام بحسب
سعر السوق يوم الإخراج، والله خير الرازيين^(٤).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ٤ (فتاوى الوقف، والوصية) ص ٧٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٥/١٠/٢٠٠٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.
- (٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٦م.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٥٣.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٨/١١/٢٠٠٢م.
- (٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٦م.

«المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ»: الْوَجِبَةُ الْوَاحِدَةُ إِذَا كَانَتْ مَأْدُومَةً وَمُشْبَعَةً تَكْفِي فِي إِطْعَامِ الْمَسْكِينِ عَلَى الْقَوْلِ الرَّاجِحِ الْمَعْنَقِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوتِيِّ - يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ-؛ نَظَرًا إِلَى إِطْلَاقِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَالْأَصْلُ فِي الْأَمْرِ الْمُطْلَقِ أَنْ تَجْزِيَ فِيهِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَلَا دَلِيلٌ عَلَى إِجْبَابِ الْوَجْبَتَيْنِ إِلَّا مِنْ بَابِ الْاِخْتِيَاظِ^(١).

«المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ»: إِنْ اخْتَارَ الْمُفْتَدِي إِخْرَاجَ الطَّعَامِ لِلْمَسْكِينِ بَدَلَ دَعْوَتِهِ لِلْوَجِبَةِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُعْطِيَهُ الطَّعَامَ نَبَاً غَيْرَ مَطْبُوخٍ لِيَتْرَكَ لَهُ حُرِّيَّةَ التَّصَرُّفِ فِي طَهْيِهِ كَيْفَمَا يَخْلُو لَهُ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتِي -أَبِقَاهُ اللَّهُ-: "...أَوْ بِإِعْطَائِهِ الطَّعَامَ الَّذِي يَتَوَلَّى بِنَفْسِهِ طَبْخَهُ مَعَ مُرَاعَاةِ مَا عَسَى أَنْ يُكَلِّفَهُ مِنْ مَوْوَنَةٍ"^(٢).

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ هَلْ يَصِحُّ أَنْ يُقَدَّمَ الْإِطْعَامُ بِدَايَةِ الشَّهْرِ عَنْ كُلِّ الْأَيَّامِ؟
الجَوَابُ/ لَا، الْإِطْعَامُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ وَجُوبِ الصِّيَامِ -بَعْدَ حُلُولِ الْيَوْمِ الَّذِي يَجِبُ صِيَامُهُ-؛ فَإِنَّ الْإِطْعَامَ بَدَلَ عَنِ الصِّيَامِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ الْبَدَلُ عَنْ مِيقَاتِ الْمُبْدَلِ عَنْهُ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ٥ (فتاوى: الأيمان، النذور، الكفارات) ص ١٣١.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ شَوَال ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٨/١١/٢٠٠٤ م.
- الْقُنُوتِيُّ، جُلْسَةٌ مُرَاجَعَةٌ مَعَ فَضِيلَتِهِ بِمَكْتَبِ الْإِفْتَاءِ (٢٨ ذِي الْحِجَّةِ ١٤٢٩ هـ - ٢٧/١٢/٢٠٠٨ م).

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ شَعْبَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٦ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٩ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/٩/٢٠٠٩ م.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٥/١٠/٢٠٠٥ م.

فصل

فِيمَنْ يَجُوزُ لَهُ الْإِفْطَارُ وَيَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ

أ- المريض:

وَهُوَ الْمَرِيضُ مَرَضًا مُوقَّتًا يَشْقُ عَلَى الْإِنْسَانِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُؤَدِّيَ بِهِ إِلَى الْهَلَاكِ
كَمَا تَقْدَمُ مَعَكَ تَقْسِيمُ الْمَرَضِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، فَمَنْ شَقَّ وَعَسَرَ عَلَيْهِ الصَّيَامُ جَازَ لَهُ
الْإِفْطَارُ وَوَجِبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ
فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ البقرة: ١٨٤.

ب- المسافر:

يُجُوزُ لِلْمُسَافِرِ الْإِفْطَارُ فِي سَفَرِهِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ - كَمَا تَقْدَمُ مَعَكَ قَرِيبًا -
وَبِنُصُوصِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ؛ فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه
قَالَ: "خَرَجَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ فِي رَمَضَانَ فَصَامَ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ فَأَفْطَرَ
وَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ"^(١)، وَعَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: "سَافَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ فَامْنَا مَنْ
صَامَ وَمِنَّا مَنْ أَفْطَرَ، فَلَمْ يَعْيبِ الصَّائِمُ مِنَ الْمُفْطِرِ وَلَا الْمُفْطِرُ مِنَ الصَّائِمِ"^(٢)، وَقَدْ أَجْمَعَتِ
الْأُمَّةُ عَلَى مَشْرُوعِيَّةِ الْفِطْرِ لِلْمُسَافِرِ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ"^(٣).

وَالسَّفَرُ الَّذِي يُسَوِّغُ لِلْإِنْسَانِ الْإِفْطَارَ وَيُوجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءَ بَعْدَهَا هُوَ السَّفَرُ
الَّذِي تُقْصَرُ مَعَهُ الصَّلَاةُ"^(٤)، فَإِذَا ثَبَتَ حُكْمُ السَّفَرِ وَجِبَ الْقَصْرُ وَجَازَ الْفِطْرُ - كَمَا

(١) - الربيع، باب: في صيام رمضان في السفر، رقم الحديث ٣٠٨.

(٢) - الربيع، باب: في صيام رمضان في السفر، رقم الحديث ٣١٠.

(٣) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة

ص ٢٤).

(٤) - الخليلي، أحمد. بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٢١، ٣٥٥.

يَقُولُ الشَّيْخَانِ الْحَلِيلِيُّ وَالْقَنُوبِيُّ -حَفِظَهُمَا اللَّهُ-^(١)، وَحَدَّثَ السَّفَرُ الَّذِي يُبِيحُ لِلإِنْسَانِ الْفِطْرَ هُوَ فَرَسَخَانِ، وَهُوَ مَا يُعَادِلُ اثْنَيْ عَشَرَ كِيلُو مِتْرًا بِمَقَائِسِ الْعَصْرِ^(٢)...
وَهُنَا مَسَائِلُ وَتَنْبِيهَاتٌ يَحْسُنُ بِكَ -أَخِي، طَالِبَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ- أَنْ تُحِيطَ بِهَا
عَلَمًا بَعْدَ أَنْ تُوسِعَهَا مَعْرِفَةً وَفَهْمًا:

﴿الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى﴾: الْإِفْطَارُ فِي حَقِّ الْمُسَافِرِ جَائِزٌ وَلَيْسَ وَاجِبًا عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ، وَهُوَ الْمُهْتَمُّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقَنُوبِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-^(٣)، وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافًا لِلظَّاهِرِيَّةِ الْقَائِلِينَ بِوُجُوبِ الْإِفْطَارِ عَلَى الْمُسَافِرِ أَخْذًا بِظَاهِرِ الْآيَةِ حَتَّى قَالُوا: "مَنْ صَامَ فِي سَفَرِهِ كَمَنْ أَفْطَرَ فِي حَضْرِهِ"، أَمَّا الْجُمْهُورُ فَقَالُوا: إِنَّ فِي الْآيَةِ حَذْفًا تَقْدِيرُهُ [فَأَفْطَرَ]، أَيْ ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ [فَأَفْطَرَ] فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ الْبَقَرَةُ: ١٨٤، وَكَذَا يُقَالُ أَيْضًا فِي قَوْلِهِ ﷻ: ﴿وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٠.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "مُسْأَلُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْمَانِ ٢٨/١٠/٢٠٠٣م.
- الْقَنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٤، ٩٨.

(٢) - أَوْ بِالْخُرُوجِ مِنَ الْعِمْرَانِ مَعَ قَصْدِ مَجَاوِزَةِ الْفَرَسَخَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْعِمْرَانُ مُمْتَدًّا جَدًّا فَيَبْدَأُ حِسَابَ الْفَرَسَخَيْنِ عِنْدَ خُرُوجِهِ مِنْ بَيْتِهِ أَوْ مَحَلَّتِهِ عَلَى الْمَعْمُولِ بِهِ عِنْدَ شَيْخَانَا الْقَنُوبِيِّ، وَحَسَبَ مَا تَقَدَّمَ مَعَكَ فِي أَبْوَابِ الصَّلَاةِ. يُنْظَرُ:

الْقَنُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "مُسْأَلُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، ٢٧/٨/٢٠٠٩م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣١٩.
- الْقَنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٠-٩١.

سَفَرٍ قَعْدَةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴿١٨٥﴾ البقرة: ١٨٥، وَهُوَ اسْتُلُوبٌ مَّعْهُودٌ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ كَثِيرًا^(١).

(١) - ومن أمثلة الحذف الذي يدل عليه ويقتضيه السياق حذف كلمة "فضرب" في قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانْفَلَقَ فَكَانَ كُلُّ فِرْقٍ كَالطَّوْدِ الْعَظِيمِ ﴿١٦٣﴾﴾ [شعراء: ٦٣ أي [فضرب فانفلق].

تنبية: أما حديث: "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ" فهو محمول فيما إذا كان ذلك الصَّيَّام يشق على الإنسان مشقة بالغة، وينافي مقصد الشارع في التيسير لا التعسير، وفيه مشادة في الدين وعدم قبول رخصة الله في وقتها التي أرادها الحكيم ﷺ، وقد قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥].

وقد يقول قائل: إن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب، فيقال له: نعم إن القاعدة العامة تنص على ذلك إلا أن هناك من القرائن ما تدعو إلى مراعاة السبب الوارد من أجله هذا الحديث، فقد قال ﷺ هذا اللفظ عندما رأى أناسًا مُجْتَمِعِينَ عَلَى رَجُلٍ فَسَأَلَ عَنْ شَأْنِهِ، فَقَالُوا: رَجُلٌ أَحْبَبَهُ الصَّوْمُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ". (النسائي، باب: الْعِلَّةُ الَّتِي مِنْ أَجْلِهَا قِيلَ ذَلِكَ [الحديث]، رقم الحديث ٢٢٢٥)، ومن تلك القرائن التي تدل على ضرورة مراعاة هذا السبب:

❖ أن النبي ﷺ صام في السفر وأفطر، والصحابة كانوا يَصُومُونَ ويفطرون، ومحال أن يرتكب النبي ﷺ وأصحابه ما يتنافى مع البر، وهو الفجور.

❖ قال بعض العلماء إن المراد بذلك أنه ليس من البر الذي بلغ حد الكمال، ولا يعني أن ضده فجور، ومثله قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، مع أن الإنسان إذا أنفق في نفقات التبرع من رديء ماله لا يقال بأنه ليس من الأبرار، رأن عمله هذا من الفجور.

تنبيه ثان: وفي هذا السياق ينبه شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي -حفظه الله- على عدم ثبوت ذلك اللفظ الذي يذكره في كتب اللغة "لَيْسَ مِنَ الْبِرِّ الصَّيَّامُ فِي السَّفَرِ"؛ استشهاداً به على "أم الحميرية"، والله المستعان. يُنظر:

- الحَلَالِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣١٨.
- الْقُنَوِيُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩١.
- الْقُنَوِيُّ، دروس صيفية "مذكرة خاصة في الحكم على بعض الأحاديث" ص ٢٥.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، "أم".
- المعمرى، من فقه الصَّيَّام ج ٢ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.
- الجليطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٠٢-١٠٣.

﴿المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: اِخْتَلَفَ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْأَفْضَلِ فِي حَقِّ الْمَسَافِرِ: الصِّيَامُ أَمْ الْإِفْطَارُ؟! مَعَ اتَّفَاقِهِمْ عَلَى جَوَازِ الْجَمِيعِ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -مَتَّعَهُمَا اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ- أَنَّ أَفْضَلَهُمَا أَيْسَرُهُمَا، فَعِنْدَمَا يَكُونُ الصِّيَامُ أَيْسَرَ وَأَسْهَلَ فَهُوَ أَفْضَلُ، وَعِنْدَمَا يَكُونُ فِيهِ عَلَى الْمَسَافِرِ كُلْفَةٌ وَمَشَقَّةٌ فَلَا أَفْضَلَ الْفِطْرِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى اخْتِبَارِ هَذَا التَّفْضِيلِ التَّعْلِيلُ الَّذِي ذُكِّرَتْ بِهِ الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ السَّابِقَةُ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥ (١).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: تَقَدَّمَ مَعَكَ -أَيُّهَا التَّلْمِيذُ الْأَرِيبُ- أَنَّ السَّفَرَ الَّذِي يُبِيحُ الْفِطْرَ هُوَ السَّفَرُ الَّذِي يُشْرَعُ مَعَهُ الْقَصْرُ، فَبَيْنَ وَجُوبِ الْقَصْرِ وَجَوَازِ الْفِطْرِ تَلَازُمٌ وَارْتِبَاطٌ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَكَ -أَيْضًا- فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ "الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ" مَا نَصَّهُ (٢):

"...الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْحَقَّاقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ السَّفَرَ الَّذِي تُجْمَعُ وَتُقْصَرُ مَعَهُ الصَّلَاةُ هُوَ مُطْلَقُ السَّفَرِ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا السَّفَرُ فِي طَاعَةٍ أَوْ فِي مَعْصِيَةٍ..." (٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢١٧-٣١٩.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٣م.
- الْقَنْوَيْيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٩٣.
- الْقَنْوَيْيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٥هـ يَوَاقِفُهُ ٢١/١١/٢٠٠٤م.
- الْقَنْوَيْيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٨هـ، يَوَاقِفُهُ ٨/٧/٢٠٠٧م.
- الْمَعْمَرِيُّ، مِنْ فِقْهِ الصِّيَامِ ج ٢ "مَادَّةُ سَمْعِيَّةٍ"، إِتْنَاج: تَسْجِيلَاتُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.
- الْجَيْطَالِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٩٩-١٠٠.

(٢) - يُنْظَرُ: الْبَابُ الْحَادِي عَشَرَ: فِي صَلَاةِ السَّفَرِ/ فَصَّلٌ فِي بَعْضِ أَحْكَامِ السَّفَرِ.

(٣) - وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ مِنْ مُحَقِّقِي أَصْحَابِنَا ابْنُ بَرَكَةَ وَأَبُو سَعِيدِ الْكُدَمِيُّ وَالْإِمَامُ السَّلْمِيُّ وَقُطَيْبُ الْأَيْمَنَةِ فِي زِيَادَاتِ الْمَدُونَةِ، وَالشَّيْخُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعِيدِ الْعَبْرِيِّ الْمَغْنِي السَّابِقُ لِلْسُّلْطَنَةِ، وَهُوَ الَّذِي رَجَّحَهُ الْحَافِظُ الْقَنْوَيْيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي بَعْضِ إِجَابَاتِهِ وَعَجِيبِ مُصَنَّفَاتِهِ. يُنْظَرُ:

فَعَلَ الْأُسْوَةَ الْحَسَنَةَ ﷺ حِينَمَا صَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى بَلَغَ الْكَدِيدَ فَأَفْطَرَ وَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ وَكَانُوا يَأْخُذُونَ بِالْأَحْذَثِ فَلَا أَحْذَثَ مِنْ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ مَعَ الْجَزْمِ بِأَنَّهُمْ أَصْبَحُوا صَائِمِينَ وَلَمْ يُبَيِّنُوا الْإِفْطَارَ مِنَ اللَّيْلِ^(١).

﴿السَّالَةُ السَّادِسَةُ﴾: مَنْ أَتَى فِي صَوْمٍ سَفَرَهُ مَا يُوجِبُ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةَ الْمُغْلَظَةَ أَنْ لَوْ كَانَ فِي وَطْنِهِ كَالْأَكْلِ وَالشُّرْبِ وَالْجِمَاعِ فَلَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ فَعَلَ ذَلِكَ بِنِيَّةِ الْإِفْطَارِ.

أَمَّا إِنْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَامَعَ أَوْ اسْتَمْنَى فِي هَذَا رَمَضَانَ مُنْتَهَكًا لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ غَيْرَ مُبَالٍ بِشَعِيرَةِ الصَّوْمِ فَقِيلَ: عَلَيْهِ مَا عَلَى الصَّائِمِ فِي حَضَرِهِ؛ لِأَنَّهُ اخْتَارَ الصَّيَّامَ ثُمَّ انْتَهَكَ حُرْمَةَ صِيَامِهِ هَذَا، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-^(٢)، وَقِيلَ: لَا تَجِبُ الْكَفَّارَةُ الْمُغْلَظَةُ عَلَى الْمُسَافِرِ الَّذِي ارْتَكَبَ مَا يُوجِبُ الْكَفَّارَةَ فِي هَذَا صِيَامِهِ أَنْ لَوْ كَانَ فِي وَطْنِهِ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ فِي الْأَصْلِ أَنْ يَفْطَرَ، وَإِلَى هَذَا الْأَخِيرِ ذَهَبَ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-^(٣)، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ كِلَا مِنْهُمَا لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَنْ هَوًى، وَإِنَّمَا لِكُلِّ مِنْهُمَا نَظَرٌ وَاعْتِبَارٌ ﴿وَلِكُلِّ وَجْهٌ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ البقرة: ١٤٨.

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢١.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢١ هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/٤/٢٠٠٠ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٠٧.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ/ يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٧٢).
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤ هـ/ يَوَافِقُهُ ٢٠٠٣ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٤٩).
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِيَّةٍ مَفْرُغَةٍ بِمَعْنَى مَعْدِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا)، صَيْفِ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، رَقْمُ الْمَذْكُورَةِ ٩ ص ١١.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٩/٢٧/٢٠٠٦ م.
- الْمَعْرِي، مِنْ فِقْهِ الصَّيَّامِ ج ٢. "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِتْنَاج: تَسْجِيلَاتُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ.

(١) - الرَّيَّع، بَاب: فِي صِيَامِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٠٨، ٣٠٩.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/٢١/٢٠٠٣ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٠٦.

﴿المَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: مَنْ أَفْطَرَ فِي حَالَةِ السَّفَرِ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ثُمَّ رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ هَارًا وَهُوَ مُفْطِرٌ فَلَيْسَ عَلَيْهِ حَرَجٌ إِنْ وَاصَلَ الْإِفْطَارَ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْمَفْتِي -أُبُقَاهُ اللَّهُ-: "وَالْقَوْلُ الرَّاجِحُ بِأَنَّهُ لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يُفْطَرَ، إِذِ الْإِمْسَاكُ لَا يُجْدِيهِ شَيْئًا وَقَدْ أَصْبَحَ مُفْطِرًا" (١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي ذَلِكَ صَنِيعُ الْإِمَامِ جَابِرٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ- مَعَ امْرَأَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي -حفظه الله- عند المراجعة بخط قلميهِ
"وَهَذَا هُوَ الصَّوَابُ".

﴿المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ﴾: لِلْمُسَافِرِ فِي شَهْرِ الصِّيَامِ أَنْ يَصُومَ وَيُفْطِرَ فِي أَيَّامِ الشَّهْرِ حَسَبَ مَا يَرَى مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَيُقَدَّرُ مِنْ ظُرُوفِهِ مَا دَامَ مُتَلَبِّسًا بِرُخْصَةِ السَّفَرِ، وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ لَهُ -عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ الْمَعْنَمِ عِنْدَ الشَّيْخِينَ- أَنْ يُفْطِرَ بَعْدَ صِيَامِهِ مِنْ رَمَضَانَ، وَلَا يَنْهَدُهُ مَا مَضَى مِنَ الصِّيَامِ؛ وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ صَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ حَتَّى بَلَغُوا الْكَدِيدَ فَأَفْطَرَ وَأَفْطَرَ النَّاسُ مَعَهُ، وَلَمْ يَأْمُرْهُمْ بِقَضَاءِ مَا مَضَى مِنْ أَيَّامٍ قَبْلَ هَذَا الْفِطْرِ (٣).

وَكَذَا لَا يَنْهَدُهُ مَا صَامَهُ بَيْنَ فِطْرَيْنِ، كَأَنْ يُفْطِرَ ثُمَّ يَصُومَ ثُمَّ يُفْطِرَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ -أَيْضًا- أَنَّ فِي هَذَا دَلِيلًا عَلَى أَنَّ كُلَّ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ فَرِيضَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ (٤).

• الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ١١/١١/٢٠٠٤م.

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٠.

(٢) - يُنْظَرُ: الْبَابُ الثَّالِثُ: فِي شُرُوطِ الصِّيَامِ / فَصَّلُ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصِّيَامِ.

(٣) - الرَّيِّعُ، بَابُ: فِي صِيَامِ رَمَضَانَ فِي السَّفَرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٠٨، ٣٠٩.

(٤) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٣م.

• الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ٢١/١١/٢٠٠٤م.

﴿الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ﴾: السَّفَرُ غُذْرٌ شَرْعِيٌّ يُبِيحُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَتَّقِلَ مِنَ الصَّيَامِ الْوَاجِبِ إِلَى الْإِفْطَارِ، وَلَا فَرْقَ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ شَيْخِنَا بِذَرِّ الدِّينِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- بَيْنَ أَنْ يَكُونَ هَذَا الصَّيَامُ أَوْجِبَهُ اللَّهُ كَصِيَامِ رَمَضَانَ، أَوْ أَوْجِبَهُ الْمَرْءُ عَلَى نَفْسِهِ كَصِيَامِ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ، خِلَافًا لِمَنْ شَدَّدَ فِي هَذَا الْأَخِيرِ فَلَمْ يُبَحِّ لِلْمُكْفِرِ وَالنَّاذِرِ الْفِطْرَ فِي السَّفَرِ، فَبِ هَذَا نَظَرٌ؛ إِذْ لَا يَكُونُ مَا أَوْجِبَهُ الْعَبْدُ أَشَدَّ مَا أَوْجِبَهُ رَبُّ الْعَبْدِ ﷻ، وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ هَذَا الْأَخِيرَ هُوَ الْقَوْلُ الْمُعْتَمَدُ فَاشْدُدْ بِهِ يَدًا^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الْعَاشِرَةُ﴾: السَّفَرُ سَبَبٌ لِلْفِطْرِ رُخْصَةً مِنَ اللَّهِ وَرَحْمَةً، وَلَيْسَ الْفِطْرُ سَبَبًا لِلسَّفَرِ، وَعَلَيْهِ فَلَا يُجُوزُ لِلْعَبْدِ أَنْ يَتَحَايَلَ عَلَى رَبِّهِ وَيَخَادِعَ مَوْلَاهُ فَيَخْرُجَ مِنْ وَطْنِهِ إِلَى حُدُودِ سَفَرِهِ ثُمَّ يَرْجِعَ أَذْرَاجَهُ مِنْ أَجْلِ أَنْ يُفْطِرَ نَهَارَهُ، فَلَيْسَ هَذَا شَأْنُ الْمُؤْمِنِينَ الْمُخْلِصِينَ بَلْ هُوَ شَأْنُ الْمُنَافِقِينَ الْمُخَادِعِينَ ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ ١ ﴿البقرة: ٢١٩﴾.

فَصْلٌ

فِي مَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ

أ- الْمُفْرَطُ فِي قَضَاءِ رَمَضَانَ:

لَقَدْ عَلِمْتَ -أَخِي، وَفَقَكَ الْمَوْلَى لِلْمُسَارَعَةِ إِلَى طَاعَتِهِ- أَنَّ الْعَابِدَ قَدْ يَعْزُضُ لَهُ مَا يَقْطَعُ صِيَامَهُ، وَيَعْدِرُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِأَذَانِهِ فِي الْحَالِ مِنَ الْمَرَضِ وَالسَّفَرِ وَالْأَعْذَارِ

• الفتاوى، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٩٧.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٣/١٠/٢٠٠٥م.

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٠٣-١٠٤.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٢٦، ٣٥١.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٨ رمضان ١٤٣٠هـ،

يوافقه ٢٩/٨/٢٠٠٩م.

الشَّرْعِيَّةُ الْآخَرَى كَالْحَيْضِ وَالنَّفَاسِ وَالْحَمْلِ وَالرَّضَاعِ بِالنِّسْبَةِ لِبَنَاتِ حَوَاءَ، فَيُغْفَى الْمُكَلَّفُ عَنِ الصِّيَامِ فِي ذَلِكَ الْحَالِ إِلَّا أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِأَنْ يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ مِنْ أَيَّامٍ بَعْدَ زَوَالِ ذَلِكَ الْعَارِضِ وَقَبْلَ مَجِيءِ رَمَضَانَ الْقَادِمِ..

فَإِنْ دَاهَمَهُ الشَّهْرُ الْكَرِيمُ وَلَمْ يَتِمَّكِنْ مِنَ الْقَضَاءِ لاسْتِمْرَارِ الْعُذْرِ أَوْ لَطُرُوهِ عُذْرٍ آخَرَ كَنِسْيَانٍ -مَثَلًا- فَلْيَصُمْ الْحَاضِرَ وَلْيَقْضِ الْفَائِتَ بَعْدَ ذَلِكَ وَلَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ آخَرَ بَعْدَهَا^(١).

أَمَّا مَنْ فَرَّطَ فِي الْقَضَاءِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ حَتَّى جَاءَهُ الشَّهْرُ الْكَرِيمُ فَعَلَيْهِ مَعَ صِيَامِ الْحَاضِرِ وَقَضَاءِ الْفَائِتِ أَنْ يَتُوبَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَوَّلًا مِنْ تَضْيِيعِ الْوَاجِبِ، وَيَنْبَغِي لَهُ كَذَلِكَ أَنْ يُطْعَمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ فَوْتٌ قَضَاءَهُ مِسْكِينًا عَلَى الْمُفْقَى بِهِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْحَلِيلِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-؛ لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ الَّذِي رَوَاهُ الدَّارُ قُطْنِي مَرْفُوعًا وَالْبُخَارِيُّ مَوْقُوفًا^(٢).

بَيْنَمَا ذَهَبَ شَيْخُنَا الْقُتُوبِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- إِلَى عَدَمِ إِجَابِ الإِطْعَامِ فَوْقَ وَاجِبِ التَّوْبَةِ^(٣)؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ لَدَيْهِ لَا يَثْبُتُ لَهُ سَنَدٌ وَمَا دَامَ كَذَلِكَ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مُعْتَمَدٌ،

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٥.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١١/٢٠٠٤ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٢.
- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْقَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٧٨.
- الْحَلِيلِيُّ، كَيْفَ تَسْتَمِرُّ رَمَضَانُ! "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِتَاجُ: مَرْكَزُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ لِلإِتَاجِ الْفَنِيِّ وَالتَّوْزِيعِ.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٥ شَعْبَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٤ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٦/٩/٢٠٠٦ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَاقِفُهُ ٦/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُتُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُتُوبِيِّ ص ٢٠٤.
- الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ/ يَوَاقِفُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٦٩).

وَالْأَصْلُ فِي أَمْوَالِ الْمُسْلِمِينَ الْعِصْمَةُ، فَلَا إِجْبَابَ إِلَّا بِدَلِيلٍ شَرْعِيٍّ، وَقَدْ سَبَقَهُ إِلَى الْقَوْلِ
بِهَذَا الرَّأْيِ مِنْ أَصْحَابِنَا الْإِمَامُ أَبُو سَعِيدٍ الْكَدَمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، يَقُولُ الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ -
تَعَمَّدَهُ الْمَوْلَى بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ-:

وَفِيهِ قَوْلٌ أَنَّهُ لَا يَجِبُ *** وَهُوَ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ أَعْجَبُ^١

إِلَّا أَنَّ الْإِطْعَامَ أَخَوْتُ عِنْدَ الْجَمِيعِ وَفِيهِ خُرُوجٌ مِنَ الْخِلَافِ، وَالْخُرُوجُ مِنَ
الْخِلَافِ هُوَ مَجْمَعُ السَّلَامَةِ وَمَطْلَبُ أَهْلِ الْحَقِّ وَالِاسْتِقَامَةِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

ب- الْمُنْتَهَى لِحُرْمَةِ الشَّهْرِ:

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ فِي الدِّينِ، عَصَمَكَ اللَّهُ مِنَ الْحَرَمِ وَالْحَارِمِ - أَنَّ مِنْ تَعْظِيمِ
شَعَائِرِ اللَّهِ أَنْ يُؤَدِّيَهَا الْمُؤْمِنُ وَفْقَ شَرْعَتِهِ ﷺ مُلتزماً أَمْرَهُ، مُجْتَنِباً نَهْيَهُ، وَأَقْفَا عِنْدَ
حُدُودِهِ، مُبْتَعِداً عَنْ حِمَاهُ، فَإِنَّ لِلْمَعْصِيَةِ شَوْماً وَظُلْماً فِي الْقَلْبِ كَمَا أَنَّ لِلطَّاعَةِ نُوراً
وَنَجَاةً وَبُرْهَاناً، وَلِذَا فَإِنَّكَ دَائِماً مَا تَجِدُهُ

قَدْ أَخَذَ الْجَانِبَ عَنْ حَمِي الرِّيبِ *** فَلَا يَحُومُ حَوْلَهَا وَلَا كَرَبَ

سَمَتْ بِهِ هِمَّتُهُ فَلَا يَرَى *** إِلَّا الْمَعَالِي مَكْسَبًا وَمَتَجَرَا^(٢)

هَذَا، وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الْإِثْمِ وَأَكْبَرِ الْجُرْمِ أَنْ يَأْتِيَ الْعَبْدُ الضَّعِيفُ إِلَى رُكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ
الْإِسْلَامِ - كَالصَّيَامِ - فَيَنْتَهِكُ حُرْمَتَهُ وَيُفْطِرُ نَهْيَهُ بِأَكْلٍ أَوْ شَرْبٍ أَوْ جِمَاعٍ أَوْ
اسْتِمْنَاءٍ، فَإِذَا مَا فَعَلَ ذَلِكَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَنْ يُبَادِرَ مَا بَقِيَ مِنْ أَنْفَاسِهِ بِالْمَتَابِ قَبْلَ الْمَمَاتِ،
فَإِنَّ اللَّهَ يُمَهِّلُ وَلَا يُهْمِلُ، وَهُوَ ﷻ يَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مَهْمَا عَظُمَتْ ذُنُوبُهُ وَكَثُرَ حُوبُهُ.

• الْقُتُوبِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٥ هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٤ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٠).

^١ - السَّالِمِيُّ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّزَامِ ج ١ ص ١٤٨.

^(٢) - السَّالِمِيُّ، عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ١٦٦.

فَإِذَا مَا تَابَ وَأَتَابَ وَرَجَعَ وَاسْتَغْفَرَ شَرَعَ فِي حَقِّهِ وَجُوبًا قَضَاءُ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي أَفْطَرَ فِيهِ عَلَى الصَّحِيحِ الْمَغْنَمِ عِنْدَ عُلَمَائِنَا كَالْمَشَايخِ السَّالِمِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ -^(١)؛ لِأَنَّ صِيَامَ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي انْتَهَكَهُ قَدْ فَسَدَ وَأَصْبَحَ دَيْنًا عَلَيْهِ لِلَّهِ يَجِبُ قَضَاؤُهُ، بَلْ "دَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ"^(٢).

وَلَا يَلْزُمُهُ أَنْ يَقْضِيَ مَا سَبَقَ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ - عَلَى الصَّحِيحِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْمَشَايخِ الْأَجَلَاءِ السَّالِمِيِّ وَالْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -؛ لِأَنَّهُ فَرَائِضُ مُتَعَدِّدَةٌ لَا فَرَضٌ وَاحِدٌ، فَلَا يُؤَثِّرُ فَسَادُ اللَّاحِقِ فِي صِحَّةِ السَّابِقِ^(٣)..

لَأَنَّهُ فَرَائِضُ لَا فَرَضٌ *** فَلَا يَعْمُ الصَّوْمُ فِيهِ نَقْضٌ^(٤)

وَعَلَيْهِ مَعَ قَضَاءِ ذَلِكَ الْيَوْمِ الَّذِي انْتَهَكَ حُرْمَتَهُ أَنْ يُكَفِّرَ كَفَّارَةً مُغْلَظَةً، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا، هَكَذَا عَلَى التَّرْتِيبِ الْمَذْكُورِ كَمَا هُوَ الْمَغْنَمُ الرَّاجِحُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ^(٥)

(١) - المعمرى، عبد الله بن سعيد. من فقه الصَّيَامِ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

(٢) - مسلم، باب: قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، رقم الحديث ١٩٣٦.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥١.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/١١/٢٠٠١م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/١٠/٢٠٠٤م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٨٦.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ٥٢١.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ٢٣/٨/٢٠٠٩م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٨/٩/٢٠٠٦م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ شَوَّالَ ١٤٢٨هـ، يَوَافِقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٧م.
- الْكَنْدِي، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فقه الْعِبَادَاتِ، صَيْفَ ١٤٢٣هـ / يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢م، (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٦).

(٤) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ٧١.

المعتمد في فقه الصيام والزكاة

والقنوي^(١) - رَعَاهُمُ اللَّهُ -، وَأَحِيلُكَ إِلَى تَفْصِيلِ ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا: "الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الْكَفَّارَاتِ" فَقَدْ أَعْطَيْتُكَ سَيْفًا قَاطِعًا إِنْ كُنْتَ بِهِ ضَارِبًا^(٢).

فتوى

السُّؤالُ/ امرأةٌ بَلَغَتِ السَّبْعِينَ مِنْ عُمرِهَا وَلَمْ تَصُمْ رَمَضَانَ لِمُدَّةِ عِشْرِينَ سَنَةً طَنَّا مِنْهَا أَنَّ الْحَامِلَ وَالْمَرْضِعَ لَا تَصُومُ، فَمَاذَا عَلَيْهَا فِي هَذَا السَّنِّ؟

الجوابُ/ عَلَيْهَا أَنْ تَتَّقِيَ اللَّهَ، وَأَنْ تَقْضِيَ مَا أَضَاعَتْهُ مِنْ صِيَامِ رَمَضَانَ، وَعَلَيْهَا عَلَى الْأَقْلِ كَفَّارَةٌ وَاحِدَةٌ، وَهِيَ عِتْقُ رَقَبَةٍ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِّينَ مِسْكِينًا، وَإِنْ عَجَزَتْ عَنْ صِيَامِ الْأَشْهُرِ الَّتِي أَضَاعَتْهَا فَلتُطْعِمَ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى، ج ١ ص ٢٥٣-٢٥٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ محرم ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٣/٦م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٩٩.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الخامس ص ٤٦.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ/ يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٢٠).
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٥هـ/ يوافقه ٢٠٠٤م. (مذكرة خاصة ص ٩).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٤م.

(٢) - فائدة: حدثنا شيخنا الحافظُ سعيدُ بنُ مبروكٍ القنويُّ أنَّ الإمامَ السَّلمِيَّ -تَعَمَّدهُ اللَّهُ بِوَاسِعِ رَحْمَتِهِ- زَارَ بِلَدَةَ الْحَمْرَاءِ، فَسَأَلَ أَحَدَ طُلُوبَةِ الْعِلْمِ هُنَاكَ، مَاذَا تَقْرَأُ؟ فَأَجَابَ الطَّالِبُ: أَقْرَأُ "جَوْهَرَ النِّظَامِ" فَقَالَ الشَّيْخُ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "لَقَدْ أَعْطَيْتُكَ سَيْفًا قَاطِعًا إِنْ كُنْتَ ضَارِبًا".

(٣) - الخليلي، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْمَرْأَةُ تَسَالُ وَالْمَفْقِي يُجِيبُ ج ١ ص ٢٨٠.

﴿قَاعِدَةٌ مُهِمَّةٌ﴾: الْكَفَّارَةُ الْمَغْلُظَةُ تَجِبُ فِيمَا أَجْمَعَ عَلَى أَنَّهُ نَاقِضٌ لِلصَّيَامِ، لَا فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ، وَمَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ الْمَعَاصِي فَتُدْرَأُ عَنْهَا الْكَفَّارَةُ لَشُبْهِهِ الْخِلَافِ، وَلَكِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ^(١).

فصل

فِيمَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ صَوْمٌ وَلَا قِضَاءٌ وَلَا كَفَّارَةٌ
تَعْرِفُ - أَصْلَحَ اللَّهُ لِي وَلَكَ الشَّانَ - أَنَّ هُنَاكَ صِنْفًا مِنَ النَّاسِ لَا يَجِبُ عَلَيْهِمُ الصَّيَامُ وَلَا الْإِطْعَامُ، وَهُمْ مَنْ فَقَدَ شَرْطًا مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّيَامِ مِمَّنْ ذَكَرَ سَلَفًا كَالصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ، وَالْمَجْنُونِ الَّذِي لَا يُدْرِكُ التَّكْلِيفَ، وَلَا يَعْرِفُ دُخُولَ الشَّهْرِ وَخُرُوجَهُ، وَالْمُعْمَى عَلَيْهِ حَسَبَ مَا تَقَدَّمَ فِيهِ مِنْ خِلَافٍ^(٢)؛ قَالَ الرَّسُولُ الْمُصْطَفَى ﷺ: "رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: عَنِ الْمَجْنُونِ حَتَّى يَفِيقَ، وَعَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَعَنِ الصَّبِيِّ حَتَّى يَحْتَلِمَ"^(٣)، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى تَمَامِ الْمُنَّةِ^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٧.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ مِنْ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١٠/٢٠٠٣ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٠٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/١١/٢٠٠٤ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/١٠/٢٠٠٥ م.

(٢) - يُنْظَرُ: الْبَابُ الثَّلَاثُ: فِي شُرُوطِ الصَّيَامِ/ فَصْلٌ فِي شُرُوطِ وَجُوبِ الصَّيَامِ.

(٣) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: فِي الْمَجْنُونِ يَسْرِقُ أَوْ يُصِيبُ حَدًّا، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٨٢٣.

(٤) - الْقُنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/١١/٢٠٠٣ م.

فصل

في مسائل وتنبهات مهمة

﴿المسألة الأولى﴾: مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ وَوَجَبَ فِي حَقِّهِ الْقَضَاءُ لَكِنَّهُ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَيْهِ فَلَا يُكَلَّفُ فَوْقَ طَاقَتِهِ، وَيُطْعَمُ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ مِسْكِينًا إِنْ اسْتَطَاعَ؛ إِذَا الْمِسْئُورُ لَا يَسْقُطُ بِالْمَغْسُورِ^(١)، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ عَلَى الْإِطْعَامِ فَاللَّهُ أَوْلَى بِعُذْرِ عِبَادِهِ الضَّعْفَاءِ، وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا^(٢).

﴿المسألة الثانية﴾: عَلَى مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ وَوَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ أَنْ يُسَارِعَ إِلَى ذَلِكَ الْقَضَاءِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَذَرِي مَتَى يَنْزِلُ بِسَاحَتِهِ الْمُتُونَ؛ وَلِأَنَّ الْقَضَاءَ دِينَ وَاجِبٌ لِلَّهِ، "وَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ"^(٣) كَمَا قَالَ صَاحِبُ الْمَنَّةِ عَلَى هَذِهِ الْأُمَّةِ ﷺ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ - عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ^(٤) - أَنْ يَكُونَ هَذَا الْقَضَاءُ بَعْدَ الْفِطْرِ مُبَاشَرَةً، بَلْ يُمْكِنُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يُؤَخِّرَ الْقَضَاءَ لِحَاجَةٍ دَاعِيَةٍ كَمَا كَانَتْ السَّيِّدَةُ عَائِشَةُ تُؤَخِّرُ قَضَاءَ مَا أَفْطَرَتْهُ مِنْ رَمَضَانَ إِلَى شَعْبَانَ لِيُوَافِقَ صِيَامَهَا صِيَامَ النَّبِيِّ ﷺ^(٥).

(١) - الندوي، علي بن أحمد. القواعد الفقهية ص ٣٢٠ - ٣٢٢.

(٢) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٦ ربيع الثاني ١٤٢٨ هـ، يوافقه ١٣/٥/٢٠٠٧ م.

(٣) - مسلم، باب: قَضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، رقم الحديث ١٩٣٦.

(٤) - ينظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٤.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٥ هـ يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٤ م.
- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٣ هـ / يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٥٥).
- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٤ هـ / يوافقه ٢٠٠٣ م. (مذكرة خاصة ص ٥٦).
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣ هـ / يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة ص ٢٦).

(٥) - البخاري، باب: مَتَى يُقْضَى قَضَاءُ رَمَضَانَ، رقم الحديث ١٨١٤.

وفي هذا -أيضاً- دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ التَّطَوُّعِ بِالصَّيَامِ مِمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ مِنْ رَمَضَانَ؛ إِذْ لَا يُعْقَلُ أَنْ تَبْقَى الصَّدِيقَةُ ابْنَةُ الصَّدِيقِ فِي بَيْتِ التَّبَوُّةِ مَعَ خَلِيلِ اللَّهِ وَخَلِيلِهَا تُشَاهِدُهُ يَقْضِي سَحَابَةَ أَيَّامِهِ صَائِماً وَهِيَ لَا تُشَارِكُهُ الصَّيَامَ طَوَالَ الْعَامِ حَتَّى يَأْتِيَ شَعْبَانُ بِحُجَّةٍ أَنْ عَلَيْهَا قَضَاءُ شَيْءٍ مِنْ رَمَضَانَ.

يَقُولُ أَبُو خَلِيلٍ الْخَلِيلِيُّ -أَبَقَاهُ اللَّهُ-: "وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: "لَا مَانِعَ مِنَ التَّطَوُّعِ مِمَّنْ عَلَيْهِ قَضَاءٌ"، وَهَذَا هُوَ الرَّاجِحُ، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها كَانَتْ تُؤَخِّرُ قَضَاءَهَا إِلَى شَهْرِ شَعْبَانَ مُرَاعَاةً لِكَوْنِهِ رضي الله عنه يَصُومُ غَالِبَ شَعْبَانَ.. وَلَا يُعْقَلُ أَنْ تَبْقَى عَائِشَةُ رضي الله عنها طَوَالَ أَيَّامِ الْعَامِ لَا تَصُومُ تَطَوُّعاً، مَعَ حُرْصِهَا عَلَى الْفَضْلِ، وَمَعَ كَوْنِهَا فِي بَيْتِ التَّبَوُّةِ"، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّلَاثَةُ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِيمَنْ أَفْطَرَ أَيَّامًا مِنْ رَمَضَانَ، هَلْ يَلْزَمُهُ التَّابِعُ فِي الْقَضَاءِ أَوْ لَا يَلْزَمُهُ؟ وَالَّذِي عَلَيْهِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا -رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ- أَنَّ التَّابِعَ فِي الْقَضَاءِ وَاجِبٌ فِي حَالِ الْقُدْرَةِ^(٢)، وَهُوَ الَّذِي عَلَيْهِ الْفَتَوَى عِنْدَ شَيْخِنَا الْمُفْتَى -أَبَقَاهُ اللَّهُ-، يَقُولُ سَمَاحَتُهُ مُصَرَّحاً: "وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الرَّاجِحَ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ أَنَّ رَمَضَانَ يُقْضَى مُتَتَابِعاً.. هَذَا الْقَوْلُ الَّذِي نَعْمَلُ بِهِ وَنَعْتَمِدُهُ"^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٤.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢٥٥.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٥هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢١/١١/٢٠٠٤م.

(٢) - الْجِيْطَالِي، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٦٧.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥٠، ٣٥١.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢٧٥.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٧/١١/٢٠٠١م.

وهذا الرأي هو الذي أيده أيضاً شيخنا الغاري - حفظه الله تعالى - في بعض بحوثه^(١).

أما العلامة القنوبي - حفظه الله - فقد رأى عدم اشتراط التتابع في قضاء رمضان - بعض النظر عن وجوبه أو عدمه -؛ لأن جميع ما روي في هذه المسألة مما يشترط التتابع أو يميز التفريق لم يثبت عنه ﷺ والرجوع إلى الأصل يقتضي براءة الذمة من الاشتراط^(٢).

والحاصل أن في المسألة - كما يقال - إطالة لا تتسع لها هذه العجالة، ولكل وجهة هو مؤليها، وأدلة هو آخذ بها، فمن عمل بأي الرأيين فلا يعنف أو يشدد عليه - لا سيما إن ركبت المرء ضرورة -، إلا أن القدر المتفق عليه عند الجميع أن من تابع فقد خرج من الخلاف، وكان في منطقة الأمان والسلام، والسلامة في الدين لا يغدلها شيء، فالتتابع في القضاء أسلم وأحزم.. ف:

شمر وكن في أمور الدين مجتهداً *** ولا تكن مثل غير قيد فائقاد
فإني:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٧/٤/٢٠٠٨م.

(١) - الغاري، محمد بن راشد. حكم التابع في قضاء شهر رمضان ص ٣-١٣.

(٢) - يلخص العلامة القنوبي - حفظه الله - وجهة نظره قائلا: "أما ما استدل به القائلون بشرطية التتابع من:

• الأحاديث التي تروى عن النبي ﷺ فإن ذلك لم يثبت عندي.

• والقراءة الشاذة لا يمكن الاحتجاج بها في هذه القضية لأمر يطول ذكره.

• والقياس الذي ذكروه ليس بصحيح عندي". ينظر:

• القنوبي، اتصال هاتفياً، مساء الخميس، تاريخ: ٢٠ جمادى الآخرة ١٤٣٣هـ الموافق ١٠/٥/٢٠١٢م.

• القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ٢٠١.

• القنوبي، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "ب" ص ٧).

• القنوبي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٤٥).

• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٣/٥/٢٠٠٧م.

أَحَبُّ فِتْنَى مَاضِي الْعَزَائِمِ حَازِمًا *** لِدُنْيَا وَأُخْرَى عَامِلًا بِالتَّشْمِيرِ
وَأَمَّا أَخُو التَّوَمَاتِ لَا مَرْجَا بِهِ *** وَلَا بِالْجُثُومِ الرَّاكِدِ الْمُتَدَثِّرِ^(١)

﴿المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: مَنْ أَفْطَرَ شَيْئًا مِنْ رَمَضَانَ لَشَيْءٍ مِنَ الْأَعْذَارِ كَمَرَضٍ أَوْ سَفَرٍ ثُمَّ تَوَفَّى خِلَالَ أَيَّامِ الشَّهْرِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى وَارِثِهِ، وَكَذَا إِنْ خَرَجَ الشَّهْرُ وَاتَّصَلَ بِهِ الْعَذْرُ حَتَّى تَوَفَّى قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْقَضَاءِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى وَارِثِهِ - أَيْضًا -؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّعِنَ فِي حَقِّهِ وَجُوبِ الصَّيَامِ، وَلَمْ يَأْتِ يَوْمَ يَتِمَّكُنُ فِيهِ مِنَ الْقَضَاءِ وَفَرَطَ فِي الْقَضَاءِ، وَفِي هَذَا يَقُولُ الْإِمَامُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "مَنْ مَاتَ فِي رُخْصَةِ اللَّهِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ"^(٢).

أَمَّا مَنْ انْقَطَعَ عَذْرُهُ وَتِمَّكُنَ مِنْ قَضَاءِ يَوْمِهِ أَوْ أَيَّامِهِ وَفَرَطَ فِيهَا وَقَصَرَ حَتَّى عَاجَلَهُ الْحِمَامُ قَبْلَ الْقَضَاءِ فَيَنْبَغِي لِوَارِثِهِ أَنْ يَصُومَ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ"^(٣)، وَفِي الْفَتَاوَى الْقِيَمَةِ لِسَمَاحَةِ الْمُفْتِي - رَعَاهُ اللَّهُ -: "إِنْ مَاتَ فِي عَذْرِهِمَا [أَيُّ الْمُسَافِرِ وَالْمَرِيضِ] فَاللَّهُ أَوْلَى بِعَذْرِهِمَا وَلَيْسَ عَلَيْهِمَا شَيْءٌ، وَلَا يَنْتَقِلُ هَذَا إِلَى الْوَرِثَةِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا فِيمَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ"^(٤).

وَيُضِيفُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ -: "مَنْ مَاتَ لَهُ قَرِيبٌ وَتِمَّكُنَ مِنَ الْقَضَاءِ وَلَكِنَّهُ فَرَطَ فِي ذَلِكَ فَهَذَا هُوَ الَّذِي يُقْضَى عَنْهُ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: "مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ"، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ

(١) - من رائية الصلاة لأبي نصر فتح بن نوح المغربي - رحمه الله -، ملحقه بدعائم ابن النضر العماني ص ٢٠٣.

(٢) - الجيطي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٠٨.

(٣) - البخاري، باب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، رقم الحديث ١٨١٦.

(٤) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٥م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣٠ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٦م.

عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَهُوَ شَامِلٌ لِكُلِّ صِيَامٍ وَاجِبٍ عَلَى الْإِنْسَانِ.. يَشْمَلُ صَوْمَ رَمَضَانَ وَيَشْمَلُ التَّنَذِرَ وَالْكَفَّارَاتِ عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ^(١).

وَطَرِيقَةُ الصَّوْمِ: أَنْ يَصُومَ وَرَثَتُهُ عَنْهُ بِحَسَبِ نَصِيبِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنَ الْإِرْثِ، وَيَكُونُ صِيَامُهُمْ مُتَّابِعًا^(٢)، بَحِثُ يُفْطِرُ الْأَوَّلُ وَيَصُومُ الثَّانِي بَعْدَهُ مُبَاشَرَةً مِنْ غَيْرِ انْقِطَاعٍ فِي الصِّيَامِ، وَيُفْضَلُ تَقْدِيمُ الْمَرْأَةِ عَلَى الرَّجُلِ فِي الصِّيَامِ؛ وَذَلِكَ لِمَا يَغْرِضُ لِلنِّسَاءِ مِنْ مَوَانِعَ وَأَعْذَارٍ شَرْعِيَّةٍ تَمْنَعُهَا مِنَ الصِّيَامِ، إِلَّا إِذَا تَبَرَّعَ أَحَدُهُمْ أَوْ بَعْضُهُمْ بِالصِّيَامِ عَنِ الْجَمِيعِ فَلَهُ ذَلِكَ، وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مِمَّا عَمِلُوا^(٣).

فَتَوَى

السُّؤَالُ/ امْرَأَةٌ دَخَلَ عَلَيْهَا شَهْرُ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ وَهِيَ نَفْسَاءُ فَتَوَقَّيْتُ فِيهِ، فَهَلْ عَلَى وَرَثَتِهَا شَيْءٌ؟

(١) - يُنْظَرُ:

- الْقُتُوْبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَالٍ ١٤٢٢ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٣/١٢/٢٠٠١ م.
- الْقُتُوْبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١١/٢٠٠٢ م.
- الْقُتُوْبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ شَعْبَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ٥/١٠/٢٠٠٣ م.
- الْقُتُوْبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَالٍ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢١/١١/٢٠٠٤ م.

(٢) - بِنَاءٌ عَلَى الْقَوْلِ بِأَشْرَاطِ التَّابِعِ فِي الْقَضَاءِ، وَهُوَ الْأَحْوَطُ. يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٣ هـ - يَوَافِقُهُ ١/٩/٢٠٠٢ م.
- الْقُتُوْبِيُّ، بِمَحَوِّثٍ وَرِسَائِلٍ وَفَتَاوَى/ الْقِسْمِ الْخَامِسِ ص ١٧.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٣.
- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ٤ (فَتَاوَى: الْوَقْفِ وَالْوَصِيَّةِ) ص ٧٣.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْعِيُّ يَجِيبُ ج ١ ص ٢٨٣.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ شَوَالٍ ١٤٢٤ هـ، يَوَافِقُهُ ٢١/١٢/٢٠٠٣ م.
- الْقُتُوْبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفٍ ١٤٢٥ هـ/ يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٦).
- الْجَبِيْطَالِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١١٠.

المعتمد في فقه الصيام والزكاة

الجواب/ لا يلزم ورثتها شيء، لأنه لم يأت الوقت الذي تطالب فيه بالقضاء، فلا يلزم الورثة شيء، نعم هناك حديث لعائشة - رضي الله تعالى عنها - كما جاء في الصحيحين: "من مات وعليه صيام صام عنه وليه" ^(١) ذلك إنما هو فيما إذا تمكن من القضاء ولم يقض بعد، والله أعلم ^(٢).

﴿المسألة الخامسة﴾: التوسع في الصيام عن الغير وأخذ الأجرة على ذلك أمر لم يأت به دليل لا من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ، ولم يكن معهوداً عند الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ؛ وذلك لأن الصيام عبادة بدنية خالصة كالصلاة، فلا يسوغ - من حيث الأصل - أن يصوم أحد عن أحد، كما لا يسوغ أن يصلي أحد عن أحد، وصيام أحد عن آخر أمر خارج عن القياس، فلذلك يقتصر به على ما ورد به النص السابق وهو صيام الولي عن مورثه فقط - كما تقدم قريباً -.

يقول البدر الحلي - حفظه الله -: "لم أجد دليلاً في السنة على جواز أخذ الأجرة على النيابة في الصيام عن الميت، وإنما ترخص في ذلك أصحابنا من أهل المشرق، ولا أقوى على الأخذ بهذه الرخصة؛ لعدم الدليل عليها، فلذلك لا أرى إباحة ذلك لرجل ولا لامرأة"، وهو كلام سليم لا غبار عليه ^(٣).

وعليه فمن عجز عن الصيام في حياته أو وصى بصيام بعد وفاته فلا يؤجر عنه بل يصوم عنه وليه أو يكتفي بإطعام مسكين واحد عن كل يوم ^(٤).

(١) - البخاري، باب: من مات وعليه صوم، رقم الحديث ١٨١٦.

(٢) - الحلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/٧ م.

(٣) - الحلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٢٢، ٣٢٨.

(٤) - ينظر:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢٢.
- الحلي، فتاوى طيبة/ فصل أحكام صيام المريض.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ قَضَاءَ الصَّيَامِ لِمَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ فِي حَيَاتِهِ يُعَدُّ مِنْ دُيُونِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يَنْبَغِي لِلوَرَثَةِ قَضَاؤُهَا عَنْ هَالِكِهِمْ بَعْدَ مَمَاتِهِ سَوَاءً أَوْصَى بِهِ الْهَالِكُ أَوْ لَمْ يُوصِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ مَا كَانَ وَاجِبًا فِي الْمَالِ كَحَقُوقِ الْعِبَادِ أَوْ مَا كَانَ وَاجِبًا فِي الذِّمَّةِ كَقَضَاءِ الصَّيَامِ، فَكُلُّ عَلَيْهِمْ قَضَاؤُهُ، وَكُلُّ يُخْرَجُ مِنْ أَصْلِ الْمَالِ لَا مِنَ الثَّلَاثِ - عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ ^(١) -.

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الرَّأْيِ هُوَ الْحَدِيثُ الصَّحِيحُ الصَّرِيحُ: " فَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقَضَاءِ " ^(٢) بَعْدَ مَا تَقَدَّمَ مَعَكَ مِنَ النَّصِّ النَّبَوِيِّ الشَّرِيفِ: " مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صِيَامٌ صَامَ عَنْهُ وَلِيُّهُ " ^(٣) وَكَفَى بِهِ حُجَّةٌ وَدَلِيلًا لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتَّخِذَ الْحَقَّ لِنَفْسِهِ مِنْهَا وََسَبِيلًا، فَالزَّمْ غَرَزَهُ وَإِنْ عَزَّ فِي السَّلَفِ نَاصِرُهُ، وَ: حَسْبُكَ أَنْ تَتَّبِعَ الْمُخْتَارَا *** وَإِنْ يَقُولُوا خَالَفَ الْآثَارَا ^(٤)

- الخليلي، الفتاوى ج ٤ (فتاوى: الوقف والوصية) ص ٧٣، ٧٨، ٧٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢١ هـ، يوافقه ١٢/٣/٢٠٠٠ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ شوال ١٤٢٦ هـ، يوافقه ١١/١٣/٢٠٠٥ م.
- (١) - يُنظر:
- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٦.
- الخليلي، فتاوى الوصية والوقف ص ٢٢، ٣٢، ١٢٦.
- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٨٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ١٥/١٠/٢٠٠٥ م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣ هـ / يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٦٦).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ شوال ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٥/١١/٢٠٠٦ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٢/٩/٢٠٠٨ م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٤/٥/٢٠٠٨ م.
- المعولي، المعتمد في فقه الكفارات ص ٧.

(٢) - مسلم، باب: قضاء الصيام عن الميت، رقم الحديث ١٩٣٦.

(٣) - البخاري، باب: مَنْ مَاتَ وَعَلَيْهِ صَوْمٌ، رقم الحديث ١٨١٦.

(٤) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٣ ص ٤٦.



﴿قَاعِدَةٌ﴾: قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: مَنْ أَوْصَى بِصِيَامٍ جَازَ الْعُدُولُ عَنِ الصِّيَامِ إِلَى الْإِطْعَامِ، وَمَنْ أَوْصَى بِإِطْعَامٍ لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ عَنِ الْإِطْعَامِ إِلَى الصِّيَامِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ^(١).

(١) - يُنظر:

- الحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٤.
- الحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ٤ (فَتَاوَى: الْوَقْفُ وَالْوَصِيَّةُ) ص ٧٦، ص ٢٠٤.
- الحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ مَحْرَم ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/٣/٦ م.
- الحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤/٨/١٥ م.

البَابُ الثَّامِنُ: فِي الصَّيَّامِ الْوَاجِبِ وَالْمُنْدُوبِ

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ قَالَ: "مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالتَّوَّافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطِيَنَّهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأُعِيذَكَّهُ" ^(١).

فَصْلٌ فِي فَضْلِ الصَّيَّامِ

تَعَرَّفَ - جَعَلَنِي اللَّهُ وَإِيَّاكَ مِنْ أَهْلِ الْكَرَامَةِ وَالْفَضْلِ - أَنْ الصَّيَّامَ عُمُومًا وَالصَّيَّامَ الْوَاجِبَ خُصُوصًا مِنْ أَجْلِ الْقُرْبِ وَأَحَبُّ الطَّاعَاتِ إِلَى اللَّهِ ﷻ، وَلِذَا فَقَدْ اخْتَصَّهُ اللَّهُ ﷻ بِفَضَائِلَ كَثِيرَةٍ وَمَزَايَا فَرِيدَةٍ عَلَى لِسَانِ حَبِيبِهِ ﷺ، وَمِنْ ذَلِكَ:

أ - مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَلَوْ عَلِمْتُمْ مَا فِي فَضْلِ رَمَضَانَ لَتَمَنَيْتُمْ أَنْ يَكُونَ سَنَةً" ^(٢).

(١) - البخاري، باب: التَّوَّاضُّعِ، رقم الحديث ٦٠٢١.

(٢) - الربيع، باب: فِي فَضْلِ رَمَضَانَ، رقم الحديث ٣٣١.

تَنْبِيْهُ: هَذَا الْحَدِيثُ حَدِيثٌ صَحِيحٌ رَوَاهُ الْإِمَامُ الرَّبِيعُ بِسَنَدِهِ الرَّفِيعِ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، إِلَّا أَنَّهُ جَاءَ بِلَفْظٍ آخَرَ رَوَاهُ ابْنُ خُزَيْمَةَ وَالطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ وَغَيْرُهُمْ، وَهُوَ: "لَوْ عَلِمَ الْعِبَادُ مَا فِي رَمَضَانَ لَتَمَنَّتْ أُمَّتِي أَنْ يَكُونَ رَمَضَانُ السَّنَةَ كُلَّهَا"، وَلَكِنْ هَذَا الْحَدِيثُ بِهَذَا اللَّفْظِ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ لِأَنَّهُ فِي إِسْنَادِهِ مَتْرُوكًا لَا يَحْتَجُّ بِهِ وَلَا كَرَامَةً، وَيَقْبَى الْإِسْتِشْهَادُ وَالِاسْتِدْلَالُ بِلَفْظِ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ وَبِهِ الْكِفَايَةُ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَقَدْ ثَبِتَ فِي صَحِيحِ السَّنَةِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: "شَهْرَانِ لَا يَنْقُصَانِ، شَهْرًا عِيدًا: رَمَضَانُ وَذُو الْحِجَّةِ"، وَاخْتَلَفُوا فِي مَعْنَاهُ، وَالْأَقْرَبُ عِنْدَ إِمَامِ الْمُعَقُولِ وَالْمُنْقُولِ - حَفْظُهُ اللَّهُ - أَنَّ ذَلِكَ فِي

ب- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - أَيْضًا - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ، فَارَقَ عَبْدِي شَهْوَتَهُ وَطَعَامَهُ مِنْ أَجْلِي فَالصَّيَامُ لِي وَأَنَا أَجَازِي بِهِ" ^(١).

ج- مَا رَوَاهُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه - ثَالِثَةً - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَتَحَتْ أَبْوَابُ الْجَنَّةِ وَغُلِقَتْ أَبْوَابُ النَّارِ وَصُفِّدَتِ الشَّيَاطِينُ" ^(٢).

د- مَا رَوَاهُ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ الرِّيَّانُ يَدْخُلُ مِنْهُ الصَّائِمُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ يُقَالُ: أَيْنَ الصَّائِمُونَ؟ فَيَقُومُونَ لَا يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ غَيْرُهُمْ، فَإِذَا دَخَلُوا أَغْلِقَ قَلَمٌ يَدْخُلُ مِنْهُ أَحَدٌ" ^(٣).

الفضل فالشهر سواء كان تسعة وعشرين أو كان ذلك ثلاثين يوما، يعطي الله من صامه وقامه مؤمنا محتسبا أجره كاملا غير منقوص؛ ﴿ ذَٰلِكَ الْفَضْلُ مِنَ اللَّهِ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ عَلِيمًا ﴾ (النساء: ٧٠). يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٨م.

(١) - الربيع، باب: في فضل رمضان، رقم الحديث ٣٣٢.

فَالِدَةً: الذي يظهر أن الجزء الثاني من هذا الحديث "فارق عبدي... إلخ" هو جزء من حديث قدسي إلا أنه لم يُسند -هنا- إلى الرَّبِّ سبحانه وتعالى، ولعل ذلك وقع من جهة الرواة، وإلا فإنه قد جاء مصرحا بشيء منه في رواية البخاري "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ اللَّهُ: كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّيَامَ فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ" (البخاري / ١٧٧١).

ومع ذلك فقد اختلف شُرَاحُ السنة في معنى تخصيص ذكر الصَّيَامِ بأنه لله ﷻ مع أن جميع الأعمال هي له سبحانه وتعالى، وهو يجزي عليها الجزاء الأوفى، فقليل: إن هذا التخصيص بالذكر من أجل أن الصَّيَامَ عبادة لا يدخلها الرياء من حيث الفعل؛ لأنه مجرد كف وامتناع، وقيل: إن المراد تشريف الصوم فهو نظير الإضافة في بيت الله وناقة الله، وقيل: لأن الصَّيَامَ لا يُتَقَرَّبُ به إلى غير الله، يقول العلامة أبو محمد السالمي -رَحِمَهُ اللَّهُ- في حاشيته على الجامع: "ومنها أنه لم يُعبد به غير الله فلم تعظم الكفار في عصر من الأعصار معبودًا لهم بالصَّيَامِ بخلاف الصلاة والصدقة والطواف ونحو ذلك وهذا أظهر الوجوه"، والله أعلم بالصواب. يُنظر:

- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٤٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٩/٢٦/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٤/٩/٢٠٠٧م.

(٢) - مسلم، باب: فضلي شهر رَمَضَانَ، رقم الحديث ١٧٩٣.

(٣) - البخاري، باب: الرِّيَّانُ لِلصَّائِمِينَ، رقم الحديث ١٧٦٣.

المعتمد في فقه الصيام والزكاة

المعتمد

في فقه الصيام والزكاة

﴿فائدة﴾: قَالَ أَبُو حمزة الشَّارِي - رَحِمَهُ اللهُ - فِي وَصْفِ أَصْحَابِهِ بِكَثْرَةِ الْقِيَامِ وَالصَّيَامِ: "أَنْضَاءُ عِبَادَةٍ وَأَطْلَاحُ سَهَرٍ، مَوْصُولٌ كَلَالُهُمْ بِكَلَالِهِمْ، وَقِيَامٌ لَيْلِهِمْ بِصِيَامٍ نَهَارِهِمْ، قَدْ أَكَلَتِ الْأَرْضُ جِبَاهَهُمْ وَأَيْدِيَهُمْ وَرُكْبَهُمْ مِنْ طُولِ السُّجُودِ، مُصْفَرَّةٌ أَلْوَانُهُمْ، نَاحِلَةٌ أَجْسَامُهُمْ مِنْ كَثْرَةِ الصَّيَامِ وَطُولِ الْقِيَامِ" (١).

﴿تَنْبِيْهٌ﴾

فِي أَحَادِيثٍ مُشْتَهَرَةٍ لَمْ تُثَبِّتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي فَصَائِلِ الصَّيَامِ

﴿الْحَدِيثُ الْأَوَّلُ﴾: "نَوْمُ الصَّائِمِ عِبَادَةٌ، وَصَمْتُهُ تَسْبِيحٌ، وَدُعَاؤُهُ مُسْتَجَابٌ" (٢).

﴿الْحَدِيثُ الثَّانِي﴾: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ رَجَبٌ قَالَ: اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي رَجَبٍ وَشَعْبَانَ وَبَارِكْ لَنَا فِي رَمَضَانَ - فِي رَوَايَةٍ (وَبَلَّغْنَا رَمَضَانَ)" (٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْأَصْفَهَانِي، أَبُو الْفَرَج. الْأَغَانِي، خَيْرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى.
- الْحَلِيلِي، بِرْنَامُج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٥/٧/٢٠٠٤ م.

(٢) - يَقُولُ صَمِرُ بْنُ الْحَدِيثِ وَنَاقِذُهُ الْعَلَامَةُ الْقُنَوَيْي - عَافَاهُ اللهُ -: "هَذَا الْحَدِيثُ لَا يُثَبِّتُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ، فَهُوَ وَإِنْ كَانَ قَدْ جَاءَ مِنْ أَكْثَرِ مِنْ طَرِيقٍ فَإِنَّ تِلْكَ الطَّرِيقَ لَا عِمْرَةَ بِهَا؛ إِذِ الْعِمْرَةُ بِالطَّرِيقِ الَّتِي جَاءَتْ عَنِ النَّقَاةِ الْأَثْبَاتِ أَوْ إِذَا تَعَدَّدَتْ الطَّرِيقَ لَا بُدَّ - أَيْضًا - مِنْ أَنْ يَكُونَ أُولَئِكَ الرِّوَاةُ لَيْسُوا مِنَ الضَّعْفَاءِ جَدًّا أَوْ الْمُتْرُوكِينَ أَوْ مَا شَابَهُ ذَلِكَ، وَطَرِيقُ هَذَا الْحَدِيثِ لَا تُصِلُ إِلَى تِلْكَ الْمَرْتَبَةِ فَهُوَ مِنَ الضَّعْفِ بِمَكَانٍ.. وَلَيْتِمُ الْإِنْسَانُ بِقَدْرِ حَاجَتِهِ وَبَعْدَ ذَلِكَ يَقْضِي لَيْلَهُ وَنَهَارَهُ فِي عِبَادَةِ اللهِ". يُنْظَرُ:

- الْبَيْهَقِيُّ، شُعْبُ الْإِيمَانِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٧٧٨.
- الْقُنَوَيْي، بِرْنَامُج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٨/١١/٢٠٠٢ م.
- الْقُنَوَيْي، بِرْنَامُج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٦/١٠/٢٠٠٥ م.

(٣) - يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَدِيثِ الْقُنَوَيْي - بَارَكَ اللهُ فِي حَيَاتِهِ -: "عَلَى كُلِّ حَالٍ هَذَا الْحَدِيثُ لَيْسَ بِحَدِيثٍ ثَابِتٍ، بَلْ حَدِيثٌ بَاطِلٌ فِيهِ - أَوْ يَتَقَادُ وَلَعَلَّهُ وَرِثَ النَّوْمِ فَأَشْغَلَهُ عَنْ حِفْظِ الْأَحَادِيثِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَاخْتَلَطَتْ رَوَايَاتُهُ، وَقَدْ جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ أُخَرَ - بِرْنَامُجِ أَبِي الْبَرَكَاتِ السَّقَطِيِّ، وَلَكِنَّهُ لَا بَرَكَةَ فِيهِ فَهُوَ مِنَ الْأَلْقَابِ الْمَقْلُوبَةِ، فَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يُلْقَبَ بِعَكْسِ هَذَا - بِرَنْكَنَ الْعَرَبِ يُلْقَبُونَ بِالضَّدِّ فَهُوَ رَجُلٌ كَذَّابٌ لَا يُؤْخَذُ بِرَوَايَتِهِ". يُنْظَرُ:

- أَحْمَدُ بْنُ حَسَنٍ، مُسْنَدُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْعَبَّاسِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٢٢٨.
- الْقُنَوَيْي، بِرْنَامُج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ شَعْبَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٥ م.

«الْحَدِيثُ الثَّالِثُ»: «مَنْ قَضَى صَلَاةً مِنَ الْفَرَائِضِ فِي آخِرِ جُمُعَةٍ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ ذَلِكَ جَابِرًا لِكُلِّ صَلَاةٍ فَائِتَةٍ مِنْ عُمْرِهِ»، والله المستعان^(١).

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ/ فِي الصِّيَامِ الْوَاجِبِ:

اعْلَمْ -وَهَبَكَ اللَّهُ الْقُرْبَ مِنْهُ زُلْفَى- أَنَّ مِنَ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ مَا أَوْجَبَهُ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ رَحْمَةً مِنْهُ وَلُطْفًا، وَمِنْهُ مَا أَوْجَبَهُ الْعِبَادُ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِمَا كَسَبَتْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ تَكْفِيرًا لَهُمْ وَسِتْرًا، فَمِنَ الصِّيَامِ الْوَاجِبِ^(٢):

فَصْلٌ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ

وهو الشهرُ المخصوصُ والمعروفُ في العامِ القمريِّ، وقد تقدَّم الكلامُ فيه وفي ثبوته ودخوله، وأركانِهِ وشروطِهِ مُبَيَّنًا مُفَصَّلًا.

فَصْلٌ فِي صِيَامِ الْكَفَّارَةِ

وَيُسَمَّى صِيَامَ "السَّتْرِ"؛ لِأَنَّهُ يَسْتَرُ زَلَّةَ الْإِنْسَانِ، وَسَيِّئَاتِكَ بِخَبْرِهِ كِتَابُنَا: "الْمَعْنَمُ فِي فِقْهِ الْكَفَّارَاتِ"، فَهَنَّاكَ سَتَجِدُ لَهُ تَفْصِيلًا، فَكُنْ لَهُ طَالِبًا^(٣).

(١) - هذا الحديث كذب موضوع، وباطل مخترع مصنوع على صاحب الرسالة ﷺ كما نص على ذلك المحققان

الخليلي والقنوبي -متعنا الله بحياتهم-. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٩/١١/٢٠٠٢م.
- القنوبي، قرّة العينين ص ١٢٥.
- القنوبي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ٢٢).
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٧/١٠/٢٠٠٥م.
- عبد الحي، الآثار المرفوعة في الأخبار الموضوعة ج ١ ص ٨٤.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٣م.

(٣) - قال عنه الشيخ القنوبي عافاه الله- في أول اتصال هاتفي بالكاتب بعد اطلاعه على الكتاب: "حَقِيقَةً أُعْجِبَنِي كِتَابُ الْكَفَّارَاتِ.. جَمِيلٌ جَدًّا جَدًّا.. تَقْرِيًّا مُسْتَوْفٍ لِلْعَالِيَةِ الْعُظْمَى مِنْ مَسَائِلِ الْكَفَّارَاتِ.. حَقِيقَةً أُعْجِبَنِي الْعِبَارَاتُ، وَاضِحَةٌ جَلِيَّةٌ لَا غَمُوضَ فِيهَا، تَنْبِيهَاتٌ مُهِمَّةٌ وَفَوَائِدُ كَثِيرَةٌ، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ".

فصل في صيام النذر

النَّذْرُ فِي الشَّرْعِ: هُوَ التَّزَامُ قُرْبَةً غَيْرَ لَازِمَةٍ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ بَلْفِظٍ يُؤَكِّدُ ذَلِكَ، كَأَن يَقُولَ الْمُسْلِمُ: اللَّهُ عَلَيَّ أَنْ أَصُومَ يَوْمًا، وَذَلِكَ عَادَةٌ عِنْدَ حَدُوثِ نِعْمَةٍ أَوْ دَفْعِ نِقْمَةٍ^(١).

و"كَفَّارَةُ النَّذْرِ [لِمَنْ حَنَثَ وَتَرَكَ الْوَفَاءَ بِنَذْرِهِ] كَفَّارَةُ الْيَمِينِ"^(٢) كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ، فَارْجِعْ إِلَى "الْمُعْتَمَدِ فِي فِقْهِ الْكُفَّارَاتِ" تَجِدُ فِي "بَابِ النَّذْرِ" مِنْ التَّنْبِيهَاتِ وَالْفَوَائِدِ مَا لَا غِنَى عَنْهُ لَطَالِبُ عِلْمٍ وَعَمَلٍ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِيْنَا لِنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ﴿الْعَنْكَبُوتُ: ٦٩﴾.

﴿فَإِنَّدَةً﴾: صِيَامُ النَّذْرِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ لِمَنْ عَجَزَ عَنْهُ، فَإِنْ كَانَ عَجْزُهُ عَجْزًا مَوْقُوتًا فَإِلَى أَنْ يَنْتَفِيَ ثُمَّ عَلَيْهِ الصِّيَامُ، وَإِنْ كَانَ عَجْزًا مُسْتَمِرًّا فَلْيُطْعِمْ مِسْكِينًا مَكَانَ كُلِّ يَوْمٍ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

القنوي، اتصال هاتفي مسجل، ليلة الجمعة تاريخ: ٢٠ ذي الحجة ١٤٣٠هـ الموافق ١٩ / ١٢ / ٢٠٠٨م.

(١) - مصلح، فقه العبادات ج ٢ ص ٢٠٧.

(٢) - مسلم، باب: في كفارة النذر، رقم الحديث ١٦٤٧.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٢٦.

فصل في صيام التمتع

فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْهَدْيُ إِنْ كَانَ وَاجِدًا لَهُ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ، وَمَنْ لَمْ يَجِدِ الْهَدْيَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ: ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ، وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعَ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ البقرة: ١٩٦.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: لَا مَانِعَ - عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - مِنْ صِيَامِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهُ - بِاسْتِثْنَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ -، فَإِمَّا أَنْ يَصُومَ فَأَقْدُ الْهَدْيِ الْأَيَّامِ السَّادِسَ وَالسَّابِعَ وَالثَّامِنَ كَمَا هُوَ رَأْيُ طَائِفَةٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَإِمَّا أَنْ يَصُومَ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ الثَّلَاثَةِ أَيْ الْيَوْمَ الْحَادِي عَشَرَ وَالثَّانِي عَشَرَ وَالثَّلَاثَ عَشَرَ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ بَعْضِ الرُّوَايَاتِ الصَّحِيحَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ - رَضِيَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمْ - كَانُوا يَصُومُونَ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ (١).

أَمَّا السَّبْعَةُ الْمُتَبَقِّيَّةُ فَيُتَبَدَأُ صِيَامُهَا إِذَا رَجَعَ فَأَقْدُ الْهَدْيِ وَوَصَلَ إِلَى بَلَدِهِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الْعَلَامَةِ مُحَدَّثِ الْعَصْرِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - (٢).

﴿تَنْبِيْهُ آخَرُ﴾: ذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ إِلَى اشْتِرَاطِ التَّنَاطُعِ فِي صَوْمِ التَّمَتُّعِ، فَتَصَامُ الثَّلَاثَةُ مُتَتَابِعَةً، وَالسَّبْعَةُ مُتَتَابِعَةً أَيْضًا، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْأَخْوَطُ وَالْأَسْلَمُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣).

(١) - هذا هو الصحيح خلافا لمن منع ذلك؛ للنهي عن الصيام في أيام التشريق، لأن مما يعكر هذا الاستدلال أن ذلك النهي عام وهذه الروايات خاصة، والخاص مقدم على العام. يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ شوال ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٩/١٢/٢٠٠٢م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - القنوي، سعيد بن مبروك. اتصال هاتفني شخصي بفضيلته. ليلة: الإثنين ٧ من المحرم ١٤٣٠هـ -

٤/١/٢٠٠٩م. وانظر: ملحق فتاوى فضيلته في كتاب: "المعتمد في فقه الكفارات"، سؤال رقم ١٠.

(٣) - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٦٤).

فصل في صيام جزاء الصيد

هَذَا الْجَزَاءُ مَخْصُوصٌ فِي صَيْدِ الْبَرِّ دُونَ صَيْدِ الْبَحْرِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَحَلَّ لَكُم صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ، مَتَعَا لَكُمُ وَاللَّسْيَارَةَ وَحَرَّمَ عَلَيْكُم صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ المائدة: ٩٦، وَجَزَاؤُهُ عَلَى التَّخْيِيرِ، إِمَّا أَنْ يَذْبَحَ الْإِنْسَانُ ذَبِيحَةً تُسَاوِي ذَلِكَ الصَّيْدَ الَّذِي صَادَهُ مُتَعَمِّدًا^(١)، وَإِمَّا أَنْ يُقَوِّمَ ذَلِكَ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ يَشْتَرِيَ بِتِلْكَ الْقِيَمَةِ طَعَامًا وَيُدْفَعَ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نَصْفَ صَاعٍ مِنْ ذَلِكَ الطَّعَامِ، وَإِمَّا أَنْ يَصُومَ يَوْمًا مُقَابِلَ إِطْعَامِ كُلِّ مِسْكِينٍ، فَإِذَا كَانَ الطَّعَامُ يُسَاوِي طَعَامَ ثَلَاثِينَ مِسْكِينًا - مَثَلًا - فَعَلَيْهِ أَنْ يَصُومَ ثَلَاثِينَ يَوْمًا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى جَزَاءِ الصَّيْدِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعْمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَلِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَرَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَامًا﴾ المائدة: ٩٥.

﴿مَسْأَلَةٌ آخِرَةٌ﴾: شَهْرُ رَمَضَانَ ظَرْفٌ لِصِيَامِ هَذِهِ الشَّعِيرَةِ وَالرُّكْنِ الْعَظِيمِ، وَلِذَا فَلَا يَقَعُ فِيهِ غَيْرُهُ مِنَ الصَّيَامِ وَاجِبًا كَانَ أَوْ مَنْدُوبًا عَلَى الْمَذْهَبِ الْمُخْتَارِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ -.

فَلَوْ اخْتَارَ صَاحِبُ الْعُدْرِ - كَالْمَسَافِرِ مَثَلًا - الْإِفْطَارَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ فَلَا يُجُوزُ لَهُ أَنْ يَصُومَ فِيهِ غَيْرَهُ كَقَضَاءِ وَاجِبٍ أَوْ تَطَوُّعٍ مَنْدُوبٍ إِلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٢).

(١) - تقييده بالعمد هو الراجح عند شيخنا القنوبي - حفظه الله - لنص الآية ﴿مُتَعَمِّدًا﴾ المائدة: ٩٥، بينما قال كثير من العلماء: إن الجزاء واجب في حق المخطئ والمتعمد على السواء لا فرق بينهما. يُنظر:

القنوبي، برنامج: "مؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٣م.

(٢) - المعمرى، عبد الله بن سعيد. من فقه الصيام ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

القسم الثاني / في الصيام المندوب:

تَعْلَمُ - أَخِي الطَّالِبَ الْحَصِيفَ، رَزَقَكَ اللهُ الْمُسَارَعَةَ إِلَى الْخَيْرَاتِ - أَنْ مِنْ الصَّيَامِ الْمَأْمُورِ بِهِ وَالْمَرْغَبِ فِيهِ الصَّيَامُ الْمَنْدُوبُ إِلَيْهِ ^(١) فِي غَيْرِ الْأَيَّامِ الْمَفْرُوضَةِ وَفِي غَيْرِ الْأَيَّامِ الْمُتَنَوِّعَةِ، شَرَعَهُ اللهُ ﷻ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ جَبْرًا لِمَا نَقَصَ مِنَ الْفَرَائِضِ، وَإِتِمَامًا لِمَا أَخَلَّ الْعَبْدُ فِيهَا ^(٢).

وَهَذَا الصَّوْمُ الْمَنْدُوبُ - مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ - لَا يَخْتَلِفُ عَمَّا تَقَدَّمَ تَفْصِيلُهُ فِي الصَّوْمِ الْوَاجِبِ وَالْمَفْرُوضِ مِنْ حَيْثُ الشُّرُوطُ وَالْأَرْكَانُ وَالسُّنَنُ وَالْمُسْتَحَبَّاتُ... فَضُمَّ هَذَا إِلَى ذَاكَ تَتَلَّ رُشْدَكَ وَهَذَاكَ ^(٣).

^(١) - فائدة أصولية: اختلف علماء أصول الفقه في القسم الثاني من أقسام الحكم التكليفي "المندوب، أو المستحب" هل هو مأمور به أم لا، ولا يخفى عليك - مما تقدم في تقسيم الحكم التكليفي - أن مذهب جمهور العلماء أن المندوب مأمور به، وإن لم يكن الأمر به أمراً جازماً كالواجب، فمن فعله أتيب وأجر، ومن تركه لم يكن عليه وزر.

وذهب الحنفية إلى أن المندوب غير مأمور به؛ مستدلين بقول النبي ﷺ: "لَوْلَا أَنْ أَشَقُّ عَلَى أُمَّتِي لِأَمْرِهِمْ بِالسَّوَاكِ عِنْدَ كُلِّ صَلَاةٍ وَكُلِّ وُضُوءٍ" (الريبع/٨٧) قالوا: مع أن السواك مندوب إليه باتفاق الفريقين إلا أن النبي ﷺ لم يأمر به، ولكن الجمهور أجابوا على هذا الاستدلال بأن المراد بقوله ﷺ: "لَأَمْرُهُمْ بِالسَّوَاكِ" أي أمراً جازماً يفيد الوجوب بحيث يأثم من تركه، وأنت خبير - أيها الطالب النبيه - أن الخلاف هنا خلاف لفظي يكاد أن لا تكون له ثمرة، لأن الجميع مسلمون ومتفقون - بحمد الله - أن كل مندوب إليه هو مرغَّب فيه ومطلوب شرعاً، يقول شيخنا السالمي - رَحِمَهُ اللهُ - في شمس أصوله المشرقة:

فَمِنْ هُنَا الْمَنْدُوبُ مَأْمُورٌ بِهِ *** وَقِيلَ لَا، وَالْخُلْفُ لَفْظِيٌّ بِهِ

يُنْظَرُ:

• السالمي، طلعة الشمس ج ١ ص ١٢٤.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ١ ص ١٤٢.

^(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافق ٢٠٠٧/١٠/٠١ م.

^(٣) - الجيظالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٦.

وَمِنَ الْأَيَّامِ الْمُنْدُوبِ صِيَامُهَا بِسُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ: سِتَّةُ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ، وَالْعَشْرُ الْأَوَّلُ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ، وَالصَّيَّامُ فِي الْمُحَرَّمِ، وَيَوْمُ عَاشُورَاءَ، وَالصَّيَّامُ فِي شَعْبَانَ، وَأَيَّامُ الْبَيْضِ، وَيَوْمَا الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، وَصِيَامُ النَّبِيِّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَفِي السُّطُورِ الْآتِيَةِ تَجِدُ بَيَانًا مُخْتَصَرًا لِمَجْمَلِ هَذِهِ الْمُنْدُوبَاتِ، فَكُنْ بِسُنَّةِ نَبِيِّكَ عَامِلًا وَبِأَفْعَالِهِ مُقْتَدِيًا:

فَصْلٌ فِي صِيَامِ السَّنَةِ مِنْ شَوَّالٍ

اعْلَمْ - أَخِي، أَتَبَعَ اللَّهُ حَسَنَاتِكَ حَسَنَةً بَعْدَ حَسَنَةٍ - أَنَّهُ يُشْرَعُ لَكَ بَعْدَ أَنْ تُتِمَّ صِيَامَ رَمَضَانَ أَنْ تَصُومَ سِتَّةَ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ فَإِنَّهُ كَصِيَامِ جَمِيعِ الْعَامِ؛ لَمَا ثَبَتَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ^(١) عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ الْأَنْصَارِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ اتَّبَعَهُ بِسِتَّةِ أَيَّامٍ مِنْ شَوَّالٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ" ^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: وَمَعْنَى كَوْنِهِ كَصِيَامِ الدَّهْرِ أَنَّكَ إِذَا جَمَعْتَ - أَيُّهَا الْعَبْقَرِيُّ الرِّيَاضِيُّ - أَيَّامَ الشَّهْرِ الْكَرِيمِ مَعَ الْأَيَّامِ السَّنَةِ مِنْ شَوَّالٍ فَيَكُونُ الْمَجْمُوعُ سِتَّةَ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا تَقْرِيبًا، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ السَّنَةَ ثَلَاثُمِئَةٍ وَسِتِّينَ يَوْمًا، فَبِنَاءً عَلَى قَاعِدَةٍ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] يَكُونُ مَجْمُوعُ صِيَامِ سِتَّةِ وَثَلَاثِينَ يَوْمًا كَصِيَامِ السَّنَةِ كُلِّهَا $(360 = 10 \times 36)$ ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ فِي كُلِّ عَامٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ دَهْرَهُ كُلَّهُ ﴿وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٦١].

(١) - يُنظر:

- الْقُتُوبِيُّ، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ ص ١٧٧.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَاقِفُهُ ٣/ ٩/ ٢٠٠٩ م.

(٢) - يُنظر:

- الرِّبِّيعُ، بَابُ: صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَالنَّوَافِلِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣١٥.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٢ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٣/ ١٢/ ٢٠٠١ م.

﴿فَائِدَةٌ أُخْرَى﴾: لَا مَانِعَ عَلَى الْقَوْلِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ عَالِمِي الْعَصْرِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوتِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - أَنْ يَكُونَ صِيَامُ هَذِهِ السَّنَةِ فِي أَوَّلِ شَوَّالٍ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ، وَكَذَا لَا مَانِعَ مِنْ أَنْ تُصَامَ مَجْتَمِعَةً أَوْ مُتَفَرِّقَةً؛ لِأَنَّ الْحَدِيثَ أَطْلَقَ وَمَا دَامَ أَنَّهُ أَطْلَقَ فَلَا أَصْلَ أَنْ يُؤْخَذَ بِهِ عَلَى إِطْلَاقِهِ مِنْ غَيْرِ دَاعٍ إِلَى تَقْيِيدٍ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِسْتِبَاقِ لِلْخَيْرَاتِ ^(١).

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ: بِالنِّسْبَةِ إِلَى صِيَامِ السَّنَةِ أَيَّامٍ، هَلْ يَلْزَمُ أَنْ تُصَامَ مُبَاشَرَةً وَأَنْ تَكُونَ مُتَتَابِعَةً؟

الْجَوَابُ/ لَا، لَا يَلْزَمُ، الْمُهْمُ أَنْ تَكُونَ فِي شَوَّالٍ، إِذَا قَدَّمَ فَهُوَ مِنْ بَابِ الْمَسَارَعَةِ إِلَى الْخَيْرِ وَإِذَا أَتَى بِهَا مُتَتَابِعَةً فَهُوَ مِنْ هَذَا الْبَابِ وَإِلَّا فَلَا يَلْزَمُ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).

^(١) - يَقُولُ شَيْخُنَا بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ - مَقْرراً اسْتِدْلَالَهُ: "الْحَدِيثُ مُطْلَقٌ غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْفَوْرِيَّةِ وَلَا بِالتَّابِعِ، لَذَا لَا أَرَى حَرْجاً فِي تَأْخِيرِ صَوْمِهَا وَلَا فِي تَفْرِيقِهَا، وَلَيْسَ ذَلِكَ اسْتِدْلَالاً بِمَا تَدُلُّ عَلَيْهِ "ثُمَّ" [فِي قَوْلِهِ: ثُمَّ أَتْبَعَهُ] مِنَ الْمَهْلَةِ؛ لِأَنَّهَا كَمَا تَأْتِي لِلْمَهْلَةِ الزَّمْنِيَّةِ، تَأْتِي لِلْمَهْلَةِ الرُّتْبِيَّةِ، وَهُوَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا فِي عَطْفِ الْجُمْلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَنَنْحُنَّ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلَاتًا﴾ (٧٠) مريم: ٧٠، مَعَ أَنَّ عِلْمَهُ تَعَالَى سَابِقَ غَيْرِ مُسَبَّوْقٍ؛ لِأَنَّهُ عِلْمٌ أَزَلِي، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ تَنْجِي الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾ مريم: ٧٢، مَعَ أَنَّ نَجَاتَهُمْ كَانَتْ قَبْلَ أَنْ يَصَلِيَ غَيْرَهُمُ النَّارَ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾ (١١) الأعراف: ١١، مَعَ أَنَّ قَوْلَهُ لِلْمَلَائِكَةِ: ﴿اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾، سَابِقٌ عَلَى خَلْقِهِ فَضْلاً عَنْ خَلْقِ ذَرِيَّتِهِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلِذَا سَوَّيْتُهُ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِنْ رُوحِي فَقَعُوا لَهُ سَاجِدِينَ﴾ (٣١) الحجر: ٢٩، بَلْ قَالَ بَعْضُ النُّحَوِيِّينَ: إِنَّ "ثُمَّ" إِنْ عَطِفَتْ الْجُمْلُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلْمَهْلَةِ الرُّتْبِيَّةِ، لِذَلِكَ اسْتَدْلَلْتُ بِمَجْرَدِ الْإِطْلَاقِ لَا بِالْمَهْلَةِ الْمَفْهُومَةِ مِنْ: ((ثُمَّ))، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٣، ٣٣٤.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١٠/٢٠٠٤م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُنُوتِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوتِيِّ ص ١٧٩-١٨٠.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ شَوَّالٍ ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٨م.

^(٢) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

فصل في صيام العشر من ذي الحجة

اعْلَمْ - أَخِي فِي اللَّهِ - أَنَّهُ يَنْبَغِي لِلنَّاسِ عُمُومًا أَنْ يُكْثِرُوا مِنْ عَمَلِ الْخَيْرِ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، كَمَا أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِأَهْلِ الْآفَاقِ أَنْ يُكْثِرُوا مِنَ الصَّيَامِ فِي التَّسْعِ الْأُولَى مِنْهَا؛ وَذَلِكَ لِعُمُومِ قَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ: "مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فِيهَا أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَيَّامِ - يَعْنِي أَيَّامَ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ -، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ قَالَ: وَلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفْسِهِ وَمَالِهِ فَلَمْ يَرْجِعْ مِنْ ذَلِكَ بِشَيْءٍ" (١).

وَهِيَ أَيَّامٌ ذَاتُ فَضْلٍ؛ وَمِنْ فَضْلِهَا أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَقْسَمَ بِلَيَالِيهَا فِي قَوْلِهِ ﷻ:

﴿وَالْفَجْرِ ۝ ١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ ٢﴾ الفجر: ١-٢ (٢).

﴿فَانْدَادَ﴾: تُسَمَّى هَذِهِ الْأَيَّامُ التَّسْعُ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بِـ "الْعَشْرِ" تَغْلِيًا كَمَا

فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ وَكَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝ ٢﴾ الفجر: ٢ (٣)، وَإِلَّا فَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ تِسْعٌ؛ إِذِ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ يَوْمٌ عِيدٍ لَا يَجُوزُ صَوْمُهُ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ (٤).

(١) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: فِي صَوْمِ الْعَشْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٠٨٢.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ١٤/٩/٢٠٠٥م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٦هـ، يَوَاقِفُهُ ١٨/١/٢٠٠٦م.
- الْقُنُوبِيُّ، تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ ص ١٩٠.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٤ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٩هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٨م.
- الْجَيْطَالِي، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١١٥.

(٤) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ٤/٦/٢٠٠٦م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ١٦/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١١/٢٠٠٤م.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: لم يَثْبُتْ في الْحَثِّ عَلَى صِيَامِ هَذِهِ الْأَيَّامِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ - بِاسْتِثْنَاءِ يَوْمِ عَرَفَةَ - حَدِيثٌ خَاصٌّ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي جُمْلَةِ "الْعَمَلِ الصَّالِحِ" الَّذِي حَثَّ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ^(١)، وَكَفَى بِهِ عَمَلًا صَالِحًا، خَصَّهُ الْمَوْلَى ﷺ بِقَوْلِهِ: "وَأَنَا أَجَازِي بِهِ"^(٢).

فَصْلٌ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ

تَعَرَّفَ - أَخِي، عَرَّفَكَ الْمَوْلَى مَجَامِعَ الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ - أَنَّ أَفْضَلَ أَيَّامِ الْعَامِ عَلَى الْإِطْلَاقِ يَوْمُ عَرَفَةَ، وَلِذَا فَإِنَّ صَوْمَهُ مُسْتَحَبٌّ بَلْ إِنَّهُ يُكْفَرُ خَطَايَا سَنَتَيْنِ: سَنَةِ مَاضِيَةٍ وَسَنَةِ بَاقِيَةٍ؛ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ عِنْدَمَا سُئِلَ الْحَبِيبُ ﷺ عَنْ صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ قَالَ: "يُكْفَرُ السَّنَةُ الْمَاضِيَةُ وَالْبَاقِيَةُ"^(٣).

﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ﴾: اسْتِحْبَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِنَّمَا هُوَ لِغَيْرِ الْوَاقِفِ بِعَرَفَاتٍ؛ خَشْيَةً أَنْ يَضْعُفَ الْحَاجُّ عَنِ الدُّعَاءِ وَالذِّكْرِ فِي هَذَا الْيَوْمِ، وَلِذَا عِنْدَمَا أُرْسِلَتْ أُمُّ الْفَضْلِ بِنْتُ الْحَارِثِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ بِقَدْحِ لَبَنٍ شَرِبَهُ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى بَعِيرِهِ^(٤)؛ لَيَرَاهُ جَمِيعُ النَّاسِ، وَفِي ذَلِكَ رَدٌّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ صَائِمٌ.

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةُ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الرِّبْع، بَاب: فِي فَضْلِ رَمَضَانَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٣٢.

(٣) - يُنْظَرُ:

- مُسْلِم، بَاب: اسْتِحْبَابُ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ وَصَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٩٧٧.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٢هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٣/١٢/٢٠٠١م.
- الصَّوَائِي، إِبْرَاهِيمُ بْنُ نَاصِرٍ. نَدْوَةٌ: "فَضَائِلُ يَوْمِ عَرَفَةَ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَانَ، تَارِيخُ: ٩ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٣٠هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٦/١٢/٢٠٠٩م.

(٤) - رَوَاهُ الرِّبْعُ/

- بَاب: فِي عَرَفَةِ وَالْمَزْدَلِفَةِ وَمِنَى، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٢٣.
- بَاب: صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَالنَّوَافِلِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣١٧.

وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَالتَّقْوَى عَلَى الْعِبَادَةِ مَطْلَبٌ شَرْعِيٌّ حَرَصَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ لَا سِيَّمَا فِي هَذَا الْيَوْمِ الْعَظِيمِ الَّذِي عَدَّ النَّبِيُّ ﷺ دُعَاءَهُ أَفْضَلَ الدُّعَاءِ، وَذَلِكَ فِيمَا رُوِيَ عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: "أَفْضَلُ الدُّعَاءِ دُعَاءُ يَوْمِ عَرَفَةَ، وَأَفْضَلُ مَا قُلْتُ أَنَا وَالنَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلِي لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ" (١).

ومهما يَكُنْ مِنْ أَمْرٍ ومهما أَحَسَّ الْوَاقِفُ بِقُوَّةٍ وَنَشَاطٍ فَإِنَّ الْأَوَّلَى تَرْكُ الصَّيَامِ فِي حَقِّهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ الْأَسْوَةُ الْحَسَنَةُ لَنَا قَدْ تَرَكَهُ وَلَمْ يَصُمْ فِي وَقْفِهِ، وَهُوَ مَنْ هُوَ قُوَّةً وَنَشَاطًا وَمُسَارَعَةً إِلَى الطَّاعَةِ وَاسْتِبَاقًا لِلْخَيْرَاتِ، فَلَوْ كَانَ مَشْرُوعًا فِي هَذَا الْمَوْطِنِ أَوْ بِهِ فَضْلٌ وَمَحْمَدَةٌ لَكَانَ أَوْلَانَا بِالسَّبْقِ إِلَيْهِ مُحَمَّدٌ ﷺ.. (٢) وَفِي تَأْكِيدِ هَذِهِ الْمَعَانِي يَقُولُ إِمَامُنَا السَّالِمِيُّ:

- لَوْ كَانَ خَيْرًا سَبَقَ الْمُخْتَارُ *** لَهُ وَصَحْبُهُ مَتَى مَا زَارُوا (٣)
- لَوْ كَانَ خَيْرًا لَمْ يَفْتِ مُحَمَّدًا *** وَصَحْبُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَعَدُّدًا (٤)
- لَوْ كَانَ بِالتَّخْيِيرِ كَانَ الْمُصْطَفَى *** أَسْبَقَنَا عَلَى التَّمَامِ وَالْوَقَا (٥)

(١) - مالك، الموطأ. باب: مَا جَاءَ فِي الدُّعَاءِ، رقم الحديث ٤٤٩.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ ذو الحجة ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٣/٢/٩م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ ذو الحجة ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١/٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/٨م.
- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٩.

(٣) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٣ ص ٤٦.

(٤) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ٨٠.

(٥) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١٢٣.



الْحَمْدُ فِي فَهْمِ الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ



﴿تَنْبِيْهُ﴾: لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ النَّجِيبُ - أَنَّ مِنَ الْعِبَادَاتِ مَا هِيَ زَمَانِيَّةٌ كَالصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ وَصِيَامِ رَمَضَانَ، وَمِنْهَا مَا هِيَ مَكَانِيَّةٌ كَتَحِيَّةِ الْمَسْجِدِ وَمَنَاسِكَ الْعُمْرَةِ، وَمِنْهَا مَا هُوَ زَمَانِيٌّ مَكَانِيٌّ كَمَنَاسِكَ الْحَجِّ..

وَعَدَمُ الْمَعْرِفَةِ بِهَذَا التَّفْرِيقِ بَيْنَ أَنْوَاعِ الْعِبَادَاتِ قَدْ أَوْقَعَ الْبَعْضَ فِي لُبْسٍ وَسَرَى إِلَيْهِ الْوَهْمُ، فَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ صِيَامِ عَرَفَةَ وَبَيْنَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ فِي الْمِعَادِ، فَصِيَامُ يَوْمِ عَرَفَةَ عِبَادَةٌ زَمَانِيَّةٌ تُشْرَعُ لِأَهْلِ الْآفَاقِ فِي هَذَا الْيَوْمِ بِغَضِّ النَّظَرِ عَنِ الْمَكَانِ الَّذِي يُوجَدُونَ فِيهِ، أَيْ مَعَ احْتِمَالِ اخْتِلَافِ زَمَانِ هَذَا الْيَوْمِ مِنْ مَكَانٍ لآخر.

أَمَّا الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ فَهُوَ عِبَادَةٌ زَمَانِيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ تُشْرَعُ يَوْمَ عَرَفَةَ فِي الْمَكَانِ الْمَعْرُوفِ بِعَرَفَةَ أَيْ حَسَبَ تَوْقِيتِ ذَلِكَ الْمَكَانِ.

فَتَفْطَنُ هَذَا التَّمْيِيزَ الدَّقِيقَ، وَلَا تُحْكَمَنَّ الْعَاطِفَةَ فِي صِيَامِ عَرَفَةَ وَأَنْتَ فِي بَلَدِكَ فَتَظُنَّ أَنَّهَا مُلَازِمَةٌ لَوْقِفَةِ عَرَفَةَ بِعَرَفَةَ أَوْ أَنَّهَا بِتَوْقِيتِ أُمَّ الْقُرَى، فَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَجْعَلْ لِلْعَوَاطِفِ فِي أَمْرِ الْعِبَادَاتِ سَبِيلًا، فَتِلْكَ عِبَادَةٌ وَهَذِهِ أُخْرَى كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْعُلَمَاءُ الْفُطَنَاءُ مِنْ كُلِّ بَلَدٍ، وَاللَّهُ يَهْدِي إِلَى سَوَاءِ السَّبِيلِ^(١).

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. "جَوَابُ مَطْوَلٍ: مطبوع حول مسألة الأهلة معتمد بتاريخ: ٨ ذي الحجة ١٤٣٠هـ -"

فصل في صيام المحرم

اعلم - يَا وَقَاكَ اللَّهُ مِنَ الْحَرَمِ وَالْحَارِمِ - أَنَّ مِنْ أَفْضَلِ أَشْهُرِ اللَّهِ فِي الْعَامِ شَهْرَ اللَّهِ "الْحَرَمِ"، الَّذِي هُوَ أَوَّلُ أَشْهُرِ السَّنَةِ الْعَرَبِيَّةِ الْقَمَرِيَّةِ، وَأَحَدُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ، وَحَسْبُنَا فِي فَضْلِهِ أَنَّهُ ثَبِتَ فِيهِ قَوْلُهُ ﷺ: "أَفْضَلُ الصَّيَامِ بَعْدَ رَمَضَانَ شَهْرُ اللَّهِ الْمُحَرَّمُ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَرِيضَةِ صَلَاةُ اللَّيْلِ" ^(١)، يَقُولُ مُحَدِّثُ الْعَصْرِ مُؤَكَّدًا ثُبُوتَ هَذَا الْحَدِيثِ: "ثَبِتَ عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - التَّرْغِيبُ فِي صِيَامِ شَهْرِ الْحَرَمِ" ^(٢).

فَيَنْبَغِي لَطُلَابِ الْآخِرَةِ أَنْ يُكْثِرُوا مِنْ صِيَامِ أَيَّامِهِ لِمَا وَرَدَ فِيهِ مِنَ الثَّوَابِ وَالْفَضْلِ عُمُومًا، وَمِنْ صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ خُصُوصًا؛ يَقُولُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ العنكبوت: ٦٩.

﴿فَائِدَةٌ﴾: الْأَشْهُرُ الْحُرُمُ أَرْبَعَةٌ، وَهِيَ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْحَرَمُ، وَرَجَبٌ، ثَلَاثَةُ مُتَوَالِيَاتٍ وَرَجَبُ الْفَرْدِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ﴾ التوبة: ٣٦، وَقَدْ وَرَدَتْ أَحَادِيثُ وَرَوَايَاتُ فِي فَضْلِ صِيَامِهَا عُمُومًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ مِنْهَا إِلَّا مَا اخْتَصَصْنَاهُ بِالذِّكْرِ مِنْهَا كَيَوْمِ عَرَفَةَ وَيَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣).

(١) - مسلم، باب: فَضْلُ صَوْمِ الْمُحَرَّمِ، رقم الحديث ١٩٨٢.

(٢) - ويقول -متع الله بالصحة-: "نعم شهر المُحَرَّمُ وردت مشروعية صيامه في حديث صحَّحه غير واحد من أهل العلم، وإن ذَكَرَ بعضهم بأنه موقوف على صحابي، لكن القول بِرَفْعِهِ أَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ".
القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.

(٣) - يقول فضيلة الشيخ القنوي -حفظه الله-: "ولكن الحديث الوارد في مشروعية صيام الأشهر الحرم لم يثبت عن النبي ﷺ لأنه جاء من طريق بعض السَّجَّامِيلِ الَّذِينَ لَا يُعْتَمَدُ عَلَى رَوَايَتِهِمْ أَبَدًا"، وهكذا ورد ما يدل على تخصيص صيام الأول من المحرم أول أيام السنة المحجزة بالفضل إلا أن هذا التخصيص لم يثبت أيضًا، إلا من حيث كونه داخلا في

فصل في صوم يوم عاشوراء

يَوْمُ عَاشُورَاءَ هُوَ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنْ شَهْرِ الْحَرَمِ عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ وَهُوَ الصَّحِيحُ^(١)، وَقَدْ كَانَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمًا تَصُومُهُ قُرَيْشٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُهُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَلَمَّا قَدِمَ الْمَدِينَةَ صَامَهُ وَأَمَرَ النَّاسَ بِصِيَامِهِ، فَلَمَّا فُرِضَ رَمَضَانُ كَانَ هُوَ الْفَرِيضَةُ، وَتُرِكَ يَوْمُ عَاشُورَاءَ، فَمَنْ شَاءَ صَامَهُ وَمَنْ شَاءَ تَرَكَهُ وَلَكِنْ فِي صِيَامِهِ ثَوَابٌ عَظِيمٌ وَأَجْرٌ جَزِيلٌ^(٢).

وَمِنْ الثَّوَابِ الْعَظِيمِ وَالْأَجْرِ الْجَزِيلِ لِهَذَا الْيَوْمِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ عَنْ صِيَامِهِ أَنَّهُ يُكَفِّرُ ذُنُوبَ خَمْسِ سَنَوَاتٍ حِينَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَنْ صَامَ يَوْمَ عَاشُورَاءَ كَانَ كَفَّارَةً لِسِتِّينَ شَهْرًا، وَعَتَقَ عَشْرَ رَقَبَاتٍ مُؤْمِنَاتٍ مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ"^(٣).

وَيَوْمُ عَاشُورَاءَ هُوَ الْيَوْمُ الَّذِي نَجَّى اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ سَيِّدَنَا مُوسَى -عَلَيْهِ السَّلَامُ- مِنْ كَيْدِ فِرْعَوْنَ وَجُنُودِهِ، فَعَظَّمَهُ أَهْلُ الْكِتَابِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَعِنْدَمَا صَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ يَوْمٌ تُعَظَّمُهُ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى، فَأَرَادَ النَّبِيُّ ﷺ مَخَالَفَتَهُمْ بِصِيَامِ يَوْمِ تَأْسُوعَاءَ مَعَ عَاشُورَاءَ، أَيْ بِصِيَامِ الْيَوْمِ التَّاسِعِ مَعَ

عموم فضل صوم شهر المحرم بجميع أيامه، يقول سماحة الشيخ الخليلي -حفظه الله-: "صيام اليوم الأول كصيام بقية الأيام". يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٢/٦م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٨١.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/٨م.

(١) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠١/٢١م.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٤.

(٢) - يُنظر: الربيع، باب: صوم يوم عاشوراء و النوافل ويوم عرفة، رقم الحديث ٣١٢.

(٣) - الربيع، باب: صوم يوم عاشوراء و النوافل ويوم عرفة، رقم الحديث ٣١١.

العاشر، وقال: "لَنْ يَبْقِيَتْ إِلَى قَابِلٍ لِأَصُومَنَّ التَّاسِعَ"، قَالَ الرَّاوي: فَلَمْ يَأْتِ الْعَامُ الْمُقْبِلُ حَتَّى تُوفِّي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (١).

﴿حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ﴾: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ:

قَدِمَ النَّبِيُّ ﷺ الْمَدِينَةَ فَرَأَى الْيَهُودَ تَصُومُ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَقَالَ: "مَا هَذَا؟" قَالُوا: هَذَا يَوْمٌ صَالِحٌ، هَذَا يَوْمٌ نَجَّى اللَّهُ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ عَدُوِّهِمْ، فَصَامَهُ مُوسَى، قَالَ: "فَأَنَا أَحَقُّ بِمُوسَى مِنْكُمْ" فَصَامَهُ وَأَمَرَ بِصِيَامِهِ (٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: ذَكَرَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَنَّ لَصِيَامِ عَاشُورَاءَ ثَلَاثَ مَرَاتِبَ:

المرتبة الأولى: صِيَامُ الْعَاشِرِ فَقَطْ.

المرتبة الثانية: صِيَامُ التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ.

المرتبة الثالثة: صِيَامُ التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ وَالْحَادِي عَشَرَ.

وَأَفْضَلُهَا الْمَرْتَبَةُ الثَّانِيَّةُ، وَهِيَ صِيَامُ التَّاسِعِ وَالْعَاشِرِ، أَمَّا صِيَامُ الْحَادِي عَشَرَ فَمَا رُوِيَ فِيهِ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا عُمُومُ الصِّيَامِ فِي الْحَرَمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- مسلم، باب: أَيُّ يَوْمٍ يُصَامُ فِي عَاشُورَاءَ، رقم الحديث ١٩١٦، ١٩١٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٢/٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٨ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠١/٢٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/١٠م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/٨م.

(٢) - يقول ابن حجر في فتح الباري: "وَلَا مُخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ حَدِيثِ عَائِشَةَ "إِنَّ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ كَانُوا يَصُومُونَهُ" كَمَا تَقَدَّمَ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ تَوَارُدِ الْفَرِيقَيْنِ عَلَى صِيَامِهِ مَعَ اخْتِلَافِ السَّبَبِ فِي ذَلِكَ.. "أَيُّ إِنَّ سَوَالَ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ يَكُنْ عَنْ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَإِنَّمَا عَنْ سَبَبِ صِيَامِ الْيَهُودِ لِهَذَا الْيَوْمِ تَحْدِيدًا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَصُومُهُ قَبْلَ هِجْرَتِهِ لِلْمَدِينَةِ، فَاتَّفَقَ بِذَلِكَ التَّعَارُضُ الْمَوْهُومُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنْظَرُ:

- البخاري، باب: صِيَامِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، رقم الحديث ١٨٦٥.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠١/٢١م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٩.

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: إِذَا صَادَفَ يَوْمُ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمُ عَاشُورَاءَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلَا مَانِعَ مِنْ صِيَامِهِ مُنفَرِدًا عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُتُوبِيِّ -مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِمْ-؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَاحِبَهُ قَصَدَ بِصِيَامِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَلَمْ يَقْصِدْ إِفْرَادَ الْجُمُعَةِ بِالصِّيَامِ، فَهُوَ بِفَعْلِهِ هَذَا مُحْمُودٌ لَا مَذْمُومٌ، وَإِنْ كَانَ لِلْفَضْلِ دَرَجَاتٌ، وَلِكُلِّ دَرَجَاتٍ مُمَّا عَمِلُوا^(١).

فصل في صيام شعبان

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ -أَخِي فِي اللَّهِ- أَنَّ شَهْرَ شَعْبَانَ هُوَ الشَّهْرُ الثَّامِنُ مِنْ أَشْهُرِ السَّنَةِ الْهِجْرِيَّةِ، وَهُوَ الشَّهْرُ الَّذِي يَسْبِقُ شَهْرَ رَمَضَانَ، وَلِذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَخْصُّهُ بِمَزِيدِ صِيَامٍ فَيَصُومُ أَغْلَبُهُ حَتَّى لَا يَزِيدَ عَلَيْهِ فِي الصِّيَامِ إِلَّا شَهْرُ رَمَضَانَ^(٢)؛ فَعَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ عَائِشَةَ ؓ قَالَتْ: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصُومُ حَتَّى يَقُولَ لَا يُفْطِرُ، وَيُفْطِرُ حَتَّى يَقُولَ لَا يَصُومُ، وَمَا رَأَيْتُهُ اسْتَكْمَلَ صِيَامَ شَهْرٍ قَطُّ إِلَّا رَمَضَانَ، وَمَا رَأَيْتُهُ أَكْثَرَ صِيَامًا مِنْهُ فِي شَعْبَانَ"^(٣)، وَمِنْ بَدَائِعِ الْجَوْهَرِ قَوْلُ شَيْخِنَا الْإِمَامِ نُورِ الدِّينِ السَّالِمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ الَّتِي وَسَّعَتْ كُلَّ شَيْءٍ-:

- الْقُتُوبِيُّ، دُرُوس صَيْف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٧٦).
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٢٨هـ، يَوَاقِفُهُ ٠٨/٠٤/٢٠٠٧م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٣هـ، يَوَاقِفُهُ ٩/٢/٢٠٠٣م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ شَوَالٍ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ٥/١٢/٢٠٠٤م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ٧/٠١/٢٠٠٧م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَاقِفُهُ ٢١/١١/٢٠٠١م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ شَعْبَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَاقِفُهُ ٣/١٠/٢٠٠٤م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَاقِفُهُ ٦/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - الرَّبِيعُ، بَابُ: صَوْمُ يَوْمِ عَاشُورَاءَ وَالتَّوَافِلِ وَيَوْمِ عَرَفَةَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣١٦.

والمُصْطَفَى أَكْثَرُ مَا يَصُومُ *** فِي شَهْرِ شَعْبَانَ وَذَا مَعْلُومٍ
جَاءَتْ بِهِ صَحَائِحُ الْأَخْبَارِ *** فَلَيْسَ فِي ثُبُوتِهِ مُمَارِي^(١)

﴿فَائِدَةٌ﴾: لَيْسَ فِي السُّنَّةِ تَحْدِيدُ أَيَّامٍ مَعْلُومَةٍ يُسْتَحَبُّ صَوْمُهَا مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ، وَمَا وَرَدَ فِي اسْتِحْبَابِ صَوْمِ الْيَوْمِ الْخَامِسِ عَشَرَ خُصُوصًا فَقِيرٌ صَحِيحٌ وَلَا ثَابِتٌ، وَكَذَا فِي الْمَقَابِلِ لَمْ يَثْبُتْ مَا وَرَدَ مِنَ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ النِّصْفِ الثَّانِي مِنْ شَعْبَانَ، فَشَعْبَانُ كُلُّهُ مَوْطِنٌ وَمَحِلٌّ لِلصِّيَامِ إِلَّا تَقَدَّمَ رَمَضَانُ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ^(٢) - كَمَا سَيَأْتِي بِإِذْنِ الْمُؤْمِنِ الْمُهَيِّمِ -^(٣).

فصل في صيام أيام البيض

تَعْلَمُ أَيُّهَا - الْمُؤْمِنُ، جَعَلَكَ اللَّهُ تَمَنُّ تَبْيَضُ وَجُوهُهُمْ يَوْمَ تَبْيَضُ وَجُوهٌ وَتَسْوَدُ وَجُوهٌ - أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِكُلِّ مُسْلِمٍ أَنْ يَصُومَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، وَهِيَ - عَلَى الصَّحِيحِ الَّذِي عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ - أَيَّامُ الْبَيْضِ^(٤): الثَّالِثَ عَشَرَ وَالرَّابِعَ عَشَرَ وَالْخَامِسَ

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١٤١.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٢.
- الْقُتُوبِي، رَفَعَ الْإِشْكَالَ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهِلَالِ ص ١٧١.
- الْقُتُوبِي، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٧ شعبان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٩/١١ م.
- الْقُتُوبِي، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/٦ م.
- ابن الجوزي، الموضوعات.

(٣) - فَائِدَةٌ: الْفِعْلُ "أَمِنَ" يَأْتِي مُتَعَدِّيًا، فَيَقَالُ: أَمِنْتُهُ أَيْ جَعَلْتُهُ ذَا أَمْنٍ، وَيَأْتِي أحيانًا لازِمًا غَيْرَ مُتَعَدِّ، فَيَقَالُ: أَمِنَ فُلَانٌ أَيْ أَصْبَحَ ذَا أَمْنٍ، وَبِمَعْرَاضِ هَذَيْنِ الْإِعتْبَارَيْنِ جَازَ إِطْلَاقُ لَفْظِ "الْمُؤْمِنِ" عَلَى الرَّبِّ وَالْعَبْدِ، فَيُطْلَقُ الْمُؤْمِنُ عَلَى الرَّبِّ بِإِعتْبَارِ تَعَدِّي الْفِعْلِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُؤْمِنُهُمْ مِنْ خَوْفٍ، وَعَلَى الْعَبْدِ بِإِعتْبَارِ لَزُومِهِ؛ لِأَنَّهُمْ يَأْمَنُونَ بِاللَّهِ الْمُؤْمِنِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ كُلِّ الْحَمْدِ. - يُنظر: الْبَهْلَانِي، الْعَقِيدَةُ الْوَهْبِيَّةُ ص ١٣٠ - ١٣١.

(٤) - جَاءَتْ رَوَايَاتُ فِيهَا إِثْبَاتُ اسْتِحْبَابِ صِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ غَيْرِ أَيَّامِ الْبَيْضِ، كَصِيَامِ السَّبْتِ وَالْأَحَدِ وَالْإِثْنَيْنِ مِنْ شَهْرِ، وَالثَّلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ مِنَ الشَّهْرِ الَّذِي يَلِيهِ، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ، وَلَكِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ ضَعِيفَةٌ الْإِسْنَادُ، فَلَا يَسُنُّ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ إِلَّا أَيَّامُ الْبَيْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. يُنظر:

عَشَرَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ قَمَرِيٍّ إِلَّا الْيَوْمَ الثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ شَهْرِ ذِي الْحِجَّةِ فَإِنْ صِيَامَهُ مَكْرُوهٌ - كَمَا سَيَأْتِي -؛ لِثُبُوتِ النَّهْيِ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي سَنَةِ النَّبِيِّ ﷺ^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى شَرْعِيَّةِ صِيَامِهَا وَاسْتِحْبَابِهَا قَوْلُ الشَّارِعِ الْحَكِيمِ ﷺ^(٢): "مَنْ صَامَ فِي كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فَكَأَنَّمَا صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ"^(٣)، وَعِنْدَمَا أَخْبَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِمَقُولَةِ الصَّحَابِيِّ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو: "وَاللَّهِ لَأَصُومَنَّ النَّهَارَ وَلَاقُومَنَّ اللَّيْلَ مَا عِشْتُ" قَالَ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ مُوجِّهًا وَمُرْشِدًا: "...وَصُمْ مِنْ الشَّهْرِ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ؛ فَإِنَّ الْحَسَنَةَ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا وَذَلِكَ مِثْلُ صِيَامِ الدَّهْرِ"^(٤).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: هَذِهِ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ تُسَمَّى "أَيَّامُ اللَّيَالِي الْبَيْضِ"، وَتُسَمَّى اخْتِصَارًا "أَيَّامُ الْبَيْضِ" بِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَهِيَ "الْلَّيَالِي"؛ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّ لَيَالِي هَذِهِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ يَكْتَمِلُ فِيهَا الْقَمَرُ وَيَسْتَدِيرُ حَتَّى يَكُونَ بَدْرَ التَّمَامِ.

- الْقَنْوَيْ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.
- الْقَنْوَيْ، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٦٨).
- السَّالِمِي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٣.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٥٥.
- الْخَلِيلِي، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٢ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، يوافقه ٥/١/٢٠٠٣م.
- الْقَنْوَيْ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.
- الْقَنْوَيْ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الْمَشْرُوعُ وَالشَّارِعُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ -، وَلَكِنَّمَا تُطْلَقُ بِجَزَاءِ كَمَا فِي السِّيَاقِ أَعْلَاهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ لِكَوْنِهِ الْمُبْلَغُ لَشَرَعِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ -.

يُنْظَرُ: السَّالِمِي، مشارق أنوار العقول، ص ٤٦.

(٣) - الرَّبِيع، باب: صوم يوم عاشوراء والنوافل ويوم عرفة، رقم الحديث ٣١٤.

(٤) - الْبَخَارِيُّ، باب: صَوْمُ الدَّهْرِ، رقم الحديث ١٨٤٠.

الْحَمْدُ فِي فِقْهِ الصَّيَامِ وَالزَّكَاةِ

وَمِنَ الْخَطَا الشَّائِعِ أَنْ يُقَالَ: "الْأَيَّامُ الْبَيْضُ"؛ لِأَنَّ جَمِيعَ الْأَيَّامِ بَيْضَاءُ، لَا اسْتِثْنَاءَ لِيَوْمٍ دُونَ آخَرَ مِنْ أَيَّامِ الشَّهْرِ؛ لِسُطُوعِ شَمْسِ النَّهَارِ بِهَا جَمِيعًا^(١).

﴿فَائِدَةٌ﴾: قَدْ يُطْلَقُ "اليَوْمُ" فِي لُغَةِ الْقُرْآنِ عَلَى النَّهَارِ وَلَيْلَتِهِ مَعًا، وَقَدْ يُطْلَقُ عَلَى النَّهَارِ فَقَطْ، وَكُلُّ ذَلِكَ لَهُ شَاهِدٌ مِنَ الْكِتَابِ، أَمَّا الْأَوَّلُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿تَمَتَّعُوا فِي دَارِكُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ﴾ هود: ٦٥ أي بَلِيَالِهَا طَبْعًا، وَأَمَّا الثَّانِي: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ الحاقة: ٧^(٢).

فَصْلٌ فِي صِيَامِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ فِي دِينِ اللَّهِ - أَنَّ مِنَ الصِّيَامِ الَّذِي حَرَصَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى صِيَامِهِ وَدَرَجَ أَصْحَابُهُ عَلَى التَّزَامِهِ صِيَامَ يَوْمَيِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، كَمَا يَجَسَّدُ هَذِهِ الْمَعَانِي إِجَابَةُ حَبِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَابْنِ حَبِّهِ - أَسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ - حِينَمَا سُئِلَ عَنْ سَبَبِ تَحْرِيرِهِ صِيَامَ هَذَيْنِ الْيَوْمَيْنِ فَأَجَابَ قَائِلًا: "إِنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَصُومُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ، وَسُئِلَ عَنْ ذَلِكَ فَقَالَ: "إِنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ تُعْرَضُ يَوْمَ الْإِثْنَيْنِ وَيَوْمَ الْخَمِيسِ [وفي حديث النسائي زيادة] فَأَحَبُّ أَنْ يُعْرَضَ عَمَلِي وَأَنَا صَائِمٌ"، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ ثَابِتٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ^(٣).

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافق ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٦٨).

(٢) - يُنْظَرُ:

- الجيظالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٢٢.
- عبي الدين عبد الحميد. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية ص ١٣١.

(٣) - يُنْظَرُ:

- أبو داود، باب: فِي صَوْمِ الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ، رقم الحديث ٢٠٨٠.
- النسائي، باب: صَوْمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِأَبِي هُوَ وَأُمِّي، رقم الحديث ٢٣١٨.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١١ محرم ١٤٢٦هـ، يوافق ٢٠٠٥/٢/٢٠م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافق ٢٠٠١/١٢/٢٣م.

فصل في صيام النبي داود عليه السلام

وهو صيام يوم وإفطار يوم، كما أرشد إليه النبي ﷺ عبد الله بن عمرو بن العاص حينما بلغه أنه يسرد الصوم سرداً، قال: "فصم صيام داود عليه السلام، قال عبد الله: وكيف؟ قال: كان يصوم يوماً ويفطر يوماً" (١).

وفي حديث آخر عده النبي ﷺ أفضل الصيام وأحبه إلى الله ﷻ فقال عليه الصلاة والسلام: "أحب الصيام إلى الله صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً" (٢)، وفوق ذلك مشادة في الدين، ومغالبة لسنة النبي الأمين ﷺ.

فصل

في مسائل وأحكام تتعلق بالصيام المندوب

﴿المسألة الأولى﴾: اختلف العلماء في صيام النفل، هل يصح واجباً بمجرد الدخول والشروع فيه، أو لا؟! والمختار عند شيخنا المحدث أبي عبد الرحمن - عافاه الله - أن "الصائم المتطوع أمير نفسه، إن شاء صام وإن شاء أفطر" (٣) كما جاء مرفوعاً إلى النبي الأبرر ﷺ (٤).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٦م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦م.

(١) - البخاري، باب: حق الأهل في الصوم، رقم الحديث ١٨٤١.

(٢) - البخاري، باب: أحب الصلاة إلى الله صلاة داود وأحب الصيام إلى الله صيام داود، رقم الحديث ٣١٦٧.

(٣) - أحمد، المسند. حديث: أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها، رقم الحديث ٢٥٦٥٨.

(٤) - ينظر:

• القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الخامس ص ٣١.

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠١م الموافق ١٤٢٢هـ. (مذكرة خاصة ص ١٨).

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٧٢).

• القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م الموافق ١٤٢٥هـ. (مذكرة خاصة ص ٤٦).

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٩٨.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠١م.

المعتمد في فقه الصيام والزكاة

المعتمد

في فقه الصيام والزكاة

وَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ فَلَا يَجِبُ عَلَى مَنْ دَخَلَ فِي صَوْمِ نَفْلٍ ثُمَّ أَفْطَرَ فِيهِ أَنْ يَقْضِيَ يَوْمَ نَفْلِهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ يَبْقَى نَفْلًا، وَلَا يَجِبُ إِيْتَامُهُ وَلَا قِصَاؤُهُ شَرْعًا، وَقَالَ أَكْثَرُ الْأَصْحَابِ: بَلْ يَجِبُ إِيْتَامُ صَوْمِ النَّفْلِ؛ اعْتِبَارًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ (٣٣) عَمْد: ٣٣^(١)، وَعَلَى كُلِّ فَمَنْ أَخَذَ بِأَحَدِ الرَّأْيَيْنِ فَقَدْ أَخَذَ بِغُرُورٍ وَتَقَى لَا انْفِصَامَ لَهَا بِإِذْنِ الْمَوْلَى، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الْأَحْوَطَ وَالْأَظْفَرَ لَطَالِبِ السَّلَامَةِ وَالْفَوْزِ فِي الدَّارَيْنِ أَنْ يُتِمَّ صَوْمَ نَفْلِهِ إِنْ دَخَلَهُ، أَوْ يَقْضِيَهُ إِنْ نَقَضَهُ.

وَهَذَا كُلُّهُ خِلَافًا لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ، فَإِنَّمَا يَجِبَانِ بِمَجَرَّدِ الدُّخُولِ فِيهِمَا، وَلَوْ كَانَا فِي الْأَصْلِ نَفْلًا؛ وَذَلِكَ لَصَرِيحُ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾ البقرة: ١٩٦^(٢).

﴿السَّأَلَةُ الثَّانِيَةُ﴾: يَجُوزُ التَّطَوُّعُ بِالصَّيَامِ لِمَنْ عَلَيْهِ قِصَاؤُ أَيَّامٍ مِنْ رَمَضَانَ عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-؛ بِدَلِيلِ أَنَّ السَّيِّدَةَ عَائِشَةَ كَانَتْ تُؤَخِّرُ قِصَاؤَ مَا أَفْطَرَتْهُ فِي رَمَضَانَ إِلَى شَعْبَانَ^(٣)، وَلَا يُعْقَلُ أَنْ تَبْقَى الصَّدِيقَةُ ابْنَةُ الصَّدِيقِ ﷺ طَوَالَ الْعَامِ بِذَوْنِ صَوْمٍ شَيْءٍ مِنَ الْأَيَّامِ الْمُرْغَبِ فِيهَا بِحُجَّةٍ أَنَّ عَلَيْهَا قِصَاؤَ بَضْعَةِ أَيَّامٍ مِنْ رَمَضَانَ، وَهِيَ فِي بَيْتِ خَيْرِ الْأَنَامِ تُشَاهِدُ خَلِيلَ اللَّهِ وَخَلِيلِيهَا ﷺ يَقْضِي سَحَابَةَ يَوْمِهِ صَائِمًا صَادِقًا^(٤).

(١) - الجيपालي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٦.

(٢) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٣.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْفَتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥٧.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٥ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٣/٢/١٦م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٤/١٠/٢٢م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٦/١٠/٦م.

(٣) - الْبُخَارِيُّ، بَابُ: مَتَى يُقْضَى قِصَاؤُ رَمَضَانَ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٤.

(٤) - الصَّدَى: هُوَ الْعَطَشُ مُطْلَقًا أَوْ الْعَطَشُ الشَّدِيدُ، وَمِنْهُ تَسْمِيَةُ ابْنِ هِشَامٍ كِتَابِهِ الْقِيمَ: "قَطَرُ النَّدَى وَبَلُّ الصَّدَى".

يُنظر:



﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: صِيَامُ التَّفَلِّ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَسْتَبَوْقًا بِإِذْنِ الزَّوْجِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا؛ لِثُبُوتِ ذَلِكَ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ مُرَاعَاةً لِحُقُوقِ الزَّوْجِ وَمَا يَرَاهُ صَاحِبُ الْقَوَامَةِ مِنْ مَصْلَحَتِهِ وَمَصْلَحَةِ أَهْلِهِ وَبَنِيهِ.

قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: " لَا تَصُومُ الْمَرْأَةُ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ يَوْمًا مِنْ غَيْرِ شَهْرِ رَمَضَانَ إِلَّا بِإِذْنِهِ " ^(١).

وَمِنْ تَمَامِ الْمَوَدَّةِ وَكَمَالِ التَّرَاحُمِ بَيْنَهُمَا أَنْ تَسْتَشِيرَهُ -أَيْضًا- فِي وَقْتِ صِيَامِ مَا عَلَيْهَا مِنْ قَضَاءٍ فَرَضٍ، أَوْ آدَاءِ مَا وَجَبَ عَلَيْهَا مِنْ صِيَامٍ سِتْرٍ وَتَكْفِيرٍ، وَمَنْ أَصْدَقُ حَدِيثًا مِمَّنْ قَالَ: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ ^(٢) الروم: ٢١.

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٤.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٨٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٥هـ يوافقه ٢١/١١/٢٠٠٤م.

(١) - الترمذي، باب: مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ صَوْمِ الْمَرْأَةِ إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا، رقم الحديث ٧١٣.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ ذو الحجة ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢/٣/٢٠٠٣م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٧/١٠/٢٠٠٥م.

خاتمة

في أيام لم يثبت تخصيصُ صيامها

تَعْلَمُ - أَيُّهَا التَّلْمِيذُ النَّجِيبُ، خَتَمَ اللَّهُ بِالصَّالِحَاتِ أَعْمَالِي وَأَعْمَالَكَ - أَنْ الصِّيَامَ خَيْرٌ مَوْضُوعٌ، مَنْ شَاءَ فَلْيَقِلْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيَكْثِرْ، وَالْأَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مَعَكَ مِمَّا ثَبَتَ فَضْلُ صِيَامِهِ وَجَزِيلُ ثَوَالِهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَكِنْ لَا يُمْنَعُ الْعَبْدُ مِنَ التَّقَرُّبِ إِلَى الرَّبِّ ﷻ بِالصِّيَامِ فِي أَيِّ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ الْعَامِ ^(١) بِشَرَطِ أَنْ لَا يَعْتَقِدَ صَائِمُهَا أَنَّهَا سَنَةٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ أَنْ فِيهَا مِيزَةٌ لَمْ يَسْبِقْهُ النَّبِيُّ ﷺ إِلَيْهَا، وَقَدْ سَبَقَ هُوَ إِلَيْهَا، فَهَذَا مَوْضِعُ الْخَلَلِ وَمَوْطِنُ الزَّلَلِ، فَكُنْ مِنْهُ عَلَى حَذَرٍ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَيُّهَا الْمُقْتَدِي الْبَصِيرُ أَنَّ خَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ... ^(٢)

وَقَدْ ذَكَّرْنَا خِلَالَ فُصُولِ هَذَا الْبَابِ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - بَعْضَ الْأَيَّامِ الَّتِي لَمْ يَثْبُتْ فِي صِيَامِهَا خُصُوصِيَّةٌ وَفَضْلٌ زَائِدٌ عَلَى غَيْرِهَا، وَهَذَا نَحْنُ هُنَا نَجْمِلُهَا جَمِيعًا مَا ذَكَرْنَا مِنْهَا هُنَاكَ وَمَا لَمْ يَذْكُرْ، فَافْهَمْ كَلَامِي وَاسْتَمِعْ مَقَالِي:

أ - صِيَامُ رَأْسِ السَّنَةِ ^(٣).

(١) - اسْتِثْنَاءٌ: يَسْتَنِي مِنْ أَيَّامِ الْعَامِ - كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ - الْأَيَّامُ الَّتِي ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِهَا تَحْرِيمًا كَالْعِيدَيْنِ وَيَوْمِ الشُّكْرِ، فَصَائِمُهَا مَازُورٌ لَا مَاجُورَ، أَوْ كِرَاهَةً كَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ؛ إِذَ اللَّهُ يَعْبُدُ بِالْمَحْبُوبِ لَا بِالْمَكْرُوهِ - كَمَا سَيَأْتِي بِعَوْنِ اللَّهِ -.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/٢/٦ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/١٠/١٦ م.
- الْقُنُوتِيُّ، قُرَّةُ الْعَيْنَيْنِ ص ١٣٤.
- الْقُنُوتِيُّ، "جَوَابُ مَطْوَلٍ: مَطْبُوعٌ وَمَتَدَاوِلٌ" لَدَى الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ٣٨.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/٢/٦ م.
- الْقُنُوتِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوتِيِّ ص ١٨١.



ب- صِيَامُ الثَّانِي عَشَرَ مِنْ رَيْعِ الْأَوَّلِ^(١).

ج- صِيَامُ الْأَشْهُرِ الْحُرُمِ^(٢).

د- صِيَامُ شَهْرِ رَجَبٍ^(٣).

(١) - درج كثير من الناس على صيام اليوم الثاني عشر من ربيع الأول باعتبار أنه هو يوم مولد النبي ﷺ، وكل من ذلك فيه نظر؛ إذ لا دليل على استحباب صيام اليوم الذي ولد فيه النبي ﷺ أولاً، كما أنه لا دليل -أيضاً- على أن النبي ﷺ ولد في هذا اليوم -الثاني عشر من ربيع الأول-، أمّا ما يُذكر في كتب السير فلا إسناد له متصل، وهنا أقصر القلم لأترك الميدان لفرسانه..

يقول العلامة القنوبي -حفظه الله- في أحد أجوبته المطولة: "على أنه لم يأت دليل يصلح للاعتماد عليه على أن الرسول -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- قد ولد في الثاني عشر من ربيع الأول"، ويقول -عافاه الله- في أجوبته المتلفزة مضيئاً: "على أنه ليس هنالك دليل أن النبي ﷺ وُلِدَ في هذا اليوم، ومهما كان لا دليل على الصيام في يوم مولده ﷺ سواء كان في اليوم الثاني عشر أو في غيره من الأيام".

ويقول سماحة الشيخ الخليلي -حفظه الله-: "وليست هنالك خصوصية لصيام مولده -صلى الله عليه وسلم- أو اليوم الذي يصادف ذكرى مولده، لا دليل على ذلك".

هذا فضلاً عما يقرؤه البعض في هذا اليوم من موالد فيها ما فيها مما تورده كتب السير من الروايات الضعيفة التي لا أصل لها، ويخشى على صاحبها من الوقوع في الكذب على حضرة الرسول الأكرم ﷺ، وإن كانوا لا بُدَّ فاعلين فلا بأس بتذكير الناس بشيء من سيرته العطرة الصحيحة في درس أو محاضرة مفيدة تشجذ المهمل وتوقد العزائم للاقتداء بالنبي ﷺ، والله ولي التوفيق. يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ ربيع الأول ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٦/٣/٢٠٠٨م.
- القنوبي، "جواب مطوّل" مطبوع ومتداول لدى الكاتب نسخة منه ص ٤٤.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٢م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٥هـ، يوافقه ٦/٢/٢٠٠٥م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٨/٧/٢٠٠٧م.

(٣) - أدركنا كثيراً من الناس يخضون شهر رجب بصيامه كلّهم معتقدين أنه سنة ومستندين على روايات لم تصح البتة، كحديث: "صوم شهر الصبر [رجب] وثلاثة أيام من كل شهر يذهبن بوغري الصدور"، وحديث: "فمن صام يوماً من رجب فكأنما صام سنة، ومن صام منه سبعة أيام غلقت عنه سبعة أبواب جهنم، ومن صام منه ثمانية أيام فتحت له ثمانية أبواب الجنة، ومن صام منه عشرة أيام لم يسأل الله شيئاً إلا أعطاه، ومن صام منه خمسة عشر يوماً نادى مناد في السماء

قد غفر لك ما مضى فاستأنف العمل.. وفي رجب حمل الله نوحا في السفينة فصام رجب وأمر من معه أن يصوموا فحرت بهم السفينة سبعة أشهر آخر.."، إلخ هذه الروايات التي تفوح منها رائحة الوضع ظاهرة بيّنة..

وهنا أترك التعبير لفارس الكلمة -مفتي السلطنة- في فتاواه القيمة حيث يقول: "صيام رجب لم تأت به سنة خاصة، فهو كسائر الشهور في كونه جائز الصيام، وليست له خصوصية، والأحاديث التي وردت في صيام شهر رجب كلها أحاديث ضعيفة الإسناد، وينبغي لمن أراد أن يصوم رجب أن يصومه لا على أساس أن صيامه سنة، ولا على أساس خصوصية فيه، بل هو كسائر الشهور".

ولشيخنا القنوبي -أيضاً- كلام نفيس في هذه القضية: "والقول بعدم ثبوت تلك الأحاديث وأنها من البطلان يمكن نصت عليه جماعة من العلماء الأعلام وهو الحق، فصيام شهر رجب لم يثبت فيه حديث عن النبي ﷺ لا بمفرده ولا بمجموع طرقه، وما ظنه بعضهم من أن ذلك داخل في صيام الأشهر الحرم ليس بشيء، فإن شهر رجب وإن كان من الأشهر الحرم حقاً ولكن الحديث الوارد في مشروعية صيام الأشهر الحرم لم يثبت عن النبي ﷺ لأنه جاء من طريق بعض السخاهيل الذين لا يعتمد على روايتهم أبداً.. وفي ذلك يقول الإمام السالمي -رحمه الله تبارك وتعالى- عندما ذكر الأحاديث الدالة على فضل شهر رجب:

لكنها ضعيفة الإسناد *** وبعضهم يوضحها ينادي

وأنا ممن ينادي بعدم ثبوت تلك الأحاديث وأنها مكذوبة عليه صلوات الله وسلامه عليه".

وفي حاشية القواعد يقول المحقق الشيخ بكلي عبد الرحمن عمر -رحمه الله-: "والتحقيق أن صيام رجب ليس له فضل زائد عن غيره من الشهور.. قال ابن حجر: لم يرد في فضله، ولا في صيامه، ولا صيام شيء منه معين، ولا في قيام ليلة مخصوصة منه حديث صحيح يصلح للاحتجاج". اهـ.

ويقول ابن رجب عن صيام شهر رجب: "وأما الصيام: فلم يصح في فضل صوم رجب بخصوصه شيء عن النبي ﷺ ولا عن الصحابة". ينظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١٦/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوبي، قرّة العينين ص ١٣٤.
- القنوبي، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الرابع ص ٦٩.
- القنوبي، "جواب مطوّل: مطبوع ومتداول" لدى الكاتب نسخة منه ص ٣٨.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٧ شعبان ١٤٢٦هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٥م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٨/٧/٢٠٠٧م.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٥.
- ابن رجب، لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف ص ٢٠٨.

هـ - صِيَامُ السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ^(١).

و - صِيَامُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ^(٢).

ز - صِيَامُ يَوْمِ التَّرْوِيَةِ^(٣).

(١) - يَصُومُ بعض الناس هذا اليوم ظَنًّا منهم أنه اليوم الذي أسري بالنبي ﷺ وعرج به في ليلته، فإذا الكلام في عدم ثبوت صيام هذا اليوم "السَّابِعِ وَالْعِشْرِينَ مِنْ رَجَبٍ" كالكلام في "الثاني عشر من ربيع الأول"، ينظر إليه من ناحيتين:

الأولى/ عدم وجود دليل معتمد على أنها هي ليلة الإسراء والمعراج: يقول شيخنا محدث العصر -حفظه الله-: ليس هنالك دليل في كتاب الله ولا في سُنَّةِ رسول الله ﷺ على أن النبي ﷺ أُسْرِيَ به في ليلة السابع والعشرين من رجب، إنما تَبَيَّنَت الأدلة على ثبوت الإسراء وعلى ثبوت المعراج، ولكن ما هي هذه الليلة التي أُسْرِيَ به ﷺ وعُرجَ به فيها.. ليس هنالك دَلِيل ولا شُبْهَةٌ دليل على أن الرسول ﷺ قد أُسْرِيَ به في هذه اللَّيْلَة.

الثانية/ عدم وجود دليل معتمد على مشروعية صيام يوم الإسراء والمعراج: يقول شيخنا الخليلي -حفظه الله-: "لأن الحديث الذي رُوِيَ باستحباب صومه إنما هو حديث ضعيف.."، ويقول شيخنا القنوي -حفظه الله-: "لا يثبت صيامها على تقدير معرفة أيامها". يُنظر:

- الخَلِيلِي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٥٧.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رجب ١٤٢٥هـ، يوافقه ١٢/٩/٢٠٠٤م.
- القُنُوِي، دروس صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ. (مذكرة خاصة ص ٧٢).
- القُنُوِي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١٩٥ - ١٩٦.
- القُنُوِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٧/١١/٢٠٠٢م.
- القُنُوِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٠/١٠/٢٠٠٦م.
- القُنُوِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٨/٧/٢٠٠٧م.

(٢) - يقول سماحة المفتي الخليلي -حفظه الله-: "وما ورد في صوم اليوم الخامس عشر غير صحيح، وإنما صح عن عائشة ؓ، أن النبي ﷺ كان أكثر ما يَصُوم بعد رمضان في شهر شعبان"، وفي هذا -أيضا- يقول شيخنا إمام السنة والأصول -حفظه الله-: "وأما صيام اليوم الخامس عشر فقد جاءت فيه الرواية التي ذكرناها [أي رواية:.. فإن أصبح في ذلك اليوم صائما كان كصيام ستين سنة ماضية وسنة مستقبلة] وهي مكذوبة"، قال ابن الجوزي بعد إيراده هذا الحديث في الموضوعات: "وهذا موضوع أيضا وإسناده مظلم..". يُنظر:

- الخَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٢.
- القُنُوِي، السيف الحاد ص ٩٧.
- القُنُوِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٦/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - يُنظر:

- القُنُوِي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٨٤.

ح- صِيَامُ يَوْمِ النَّيَرُوزِ^(١).

ط- صِيَامُ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ^(٢).

ي- كَفَّارَةُ الْعُشُورِ^(٣).

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.

(١) - يَوْمُ النَّيَرُوزِ: هُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ مِنْ أَيَّامِ السَّنَةِ الشَّمْسِيَّةِ، كَمَا أَنَّ غَرَةَ الْمَحْرَمِ هُوَ أَوَّلُ يَوْمٍ فِي السَّنَةِ الْقَمَرِيَّةِ، وَيَوْمُ النَّيَرُوزِ وَيَوْمُ الْمَهْرَجَانِ هُمَا الْيَوْمَانِ اللَّذَانِ وَجَدَ الرَّسُولُ ﷺ أَهْلَ الْجَاهِلِيَّةِ يَلْعَبُونَ فِيهِمَا حِينَمَا قَدِمَ الْمَدِينَةَ الْمُنَوَّرَةَ، فَأَبْدَاهُمُ اللَّهُ عَنْهُمَا يَوْمِي الْفَطْرِ وَالْأَضْحَى، وَمِمَّا رَوَى فِي صَوْمِهِ: "صُومُوا يَوْمَ النَّيَرُوزِ خِلَافًا عَلَى الْمُشْرِكِينَ وَلَكُمْ عِنْدِي صِيَامٌ سِتِينَ"، "وَهِيَ رَوَايَةٌ بَاطِلَةٌ" كَمَا يَقُولُ شَيْخُنَا الْعَلَامَةُ الْقَنَوِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-. يُنْظَرُ:

القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.

(٢) - القنوي، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٨١.

(٣) - وَهِيَ فِي حَقِّ مَنْ فَرَطَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ فِي حَيَاتِهِ مِمَّا لَا يَعْلَمُهُ وَلَا يَذْكُرُهُ، فَإِنَّهُ يُكْفَرُ كَفَّارَةً وَاحِدَةً كَصِيَامِ شَهْرَيْنِ مُتَابَعِينَ وَتَكْفِيهِ عَنْ جَمِيعِ مَا فَرَطَ فِيهِ، هَكَذَا قِيلَ، وَلَكِنْ هَذِهِ الْكَفَّارَةُ لَيْسَ لَهَا دَلِيلٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَلَا مِنْ سُنَّةِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ- وَإِنْ قَالَ بِهَا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ. يُنْظَرُ:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ جمادى الثانية ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٧/٨/٢٠٠٣م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٧/٩/٢٠٠٦م.

البَابُ التَّاسِعُ: فِي الصِّيَامِ الْمَحْرَمِ وَالْمَكْرُوهِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ۚ فَاَلَّذِينَ ءَامَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ ۙ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

الْمُفْلِحُونَ ﴿١٥٧﴾ الأعراف: ١٥٧

القِسْمُ الْأَوَّلُ/ فِي الصِّيَامِ الْمَحْرَمِ:

فَصْلٌ فِي صِيَامِ الْعِيدَيْنِ

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْمُتَّقِي السَّعِيدُ، أَعَادَ اللَّهُ عَلَيْكَ فَرَحَةَ الْعِيدِ عِيدًا بَعْدَ عِيدٍ - أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ بِيَوْمِي صِيَاةٍ مِنْهُ ﷺ يَحْرُمُ صِيَامُهُمَا، وَهَمَا عِيدَا الْمُسْلِمِينَ: الْفِطْرُ وَالْأَضْحَى، وَذَلِكَ بَعْدَ أَنْ وَجَدَ الرَّسُولُ ﷺ الْمُشْرِكِينَ فِي الْمَدِينَةِ يَلْعَبُونَ فِي يَوْمَيْنِ، هُمَا عِيدَا الْمُشْرِكِينَ: التَّيْرُوزُ وَالْمَهْرَجَانُ، فَأَبْدَهُمُ اللَّهُ بِيَوْمَيْنِ خَيْرٍ مِنْهُمَا مَخَالَفَةً مِنْهُ ﷺ لِأَهْلِ الشِّرْكِ وَالْأَوْثَانِ - كَمَا مَرَّ آنفًا -.

لِذَا كَانَ مِنَ الصِّيَامِ الْمَحْرَمِ الْخَطُورِ صِيَامُ الْعِيدَيْنِ بِإِجْمَاعٍ مِنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بَعْدَ تَوَاتُرِ مِنَ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ^(١)، فَقَدْ جَابِرَ بْنِ زَيْدٍ قَالَ: بَلَغَنِي أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ؓ

(١) - مَنْ حَكَى الْإِجْمَاعَ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَالِمَا الْعَصْرِ الشَّيْخَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقَنْزِيُّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - فِي مَوَاضِعَ عِدَّةٍ مِنْ

إِجَابَاتِهِمُ الْفَرِيدَةَ، مِنْهَا:

• الْخَلِيلِيُّ، بِرِوَايَةٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٧ هـ، بِرِوَايَةٍ: ٢٠٠٦/٦/٤ م.

• الْقَنْزِيُّ، بِرِوَايَةٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، بِرِوَايَةٍ: ٢٠٠٢/١١/٢١ م.

صَلَّى بِالنَّاسِ يَوْمَ الْعِيدِ ثُمَّ انْصَرَفَ فَخَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ: "إِنَّ هَذَيْنِ يَوْمَانِ نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ صِيَامِهِمَا: يَوْمُ فِطْرِكُمْ مِنْ صِيَامِكُمْ وَيَوْمُ تَأْكُلُونَ فِيهِ مِنْ نُسُكِكُمْ" (١) ..

فصل في صيام يوم الشك

تفقّه -أخي، رَفَعَ اللَّهُ عَنْكَ كُلَّ رَيْبٍ وَشَكٍّ- أَنَّ يَوْمَ الشَّكِّ هُوَ الْيَوْمُ الثَّلَاثُونَ مِنْ شَهْرِ شَعْبَانَ إِنْ لَمْ تَثْبُتْ فِي اللَّيْلَةِ السَّابِقَةِ رُؤْيَا لِلْهَلَالِ؛ وَسُمِّيَ يَوْمُ الشَّكِّ بِهَذَا الْاسْمِ لِلشَّكِّ فِيهِ هَلْ هُوَ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ هُوَ مِنْ شَعْبَانَ؟

أَمَّا الْيَوْمُ التَّاسِعُ وَالْعِشْرُونَ فَهُوَ لَيْسَ بِيَوْمِ شَكٍّ -كَمَا تَوَهَّمُ الْبَعْضُ-؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ يَقِينًا لَا شَكَّ فِيهِ (٢).

وقد اختلف الفقهاء في حكم صيام يوم الشك، والاعتناء عند الشيخين -مَعَهُمَا اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ- أَنَّ صِيَامَهُ مُحَرَّمٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ ابْنِ بَرَكَهَ (٣)، وَهُوَ قَوْلُ الْإِمَامِ السَّامِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- أَيْضًا، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ: "بَلْ هُوَ مَمْنُوعٌ عَلَى الرَّاجِحِ" (٤)، وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقَنْوَيْ: "فَالْحَقُّ الْحَقِيقُ بِالْقَبُولِ أَنَّ صِيَامَ يَوْمِ الشَّكِّ حَرَامٌ" (٥)، وَالدَّلِيلُ عَلَى اعْتِمَادِ هَذَا الرَّأْيِ:

• الْقَنْوَيْ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠٥م.

(١) - الربيع، باب: النهي عن الصيام يوم العيدين ويوم الشك، رقم الحديث ٣٢٩.

(٢) - الْقَنْوَيْ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوُكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذَّكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٣ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١٠/١٩م.

(٣) - المنتدى الأدبي، قراءات في فكر ابن بركة البهلوي، محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "ابن بركة والبحث العلمي" ص ٣٢-٣٣.

(٤) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٤٧.

• الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢٥ شعبان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١٠/١٠م.

• الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ١٦ شعبان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/١٠م.

(٥) - يُنظر:

- أ- قول النبي ﷺ آمراً: "صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَأَفْطِرُوا لِرُؤْيَيْهِ" ^(١)، وقوله ناهياً: "لا تَصُومُوا حَتَّى تَرَوْا الْهَيْلَالَ وَلَا تُفْطِرُوا حَتَّى تَرَوْهُ" ^(٢)، فإذا لم تثبت الرؤية فليس لأحد أن يصوم، وإلا كان مخالفاً للنبي ﷺ بمفهوم الحديث الأول ومنطوق الحديث الثاني.
- ب- قوله ﷺ ناهياً: "لا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ" ^(٣)، فمن صام يوم الشك فقد تقدم رمضان بصيام يوم، وهو بدأ قد خالف المأمور وارتكب المنهي، والله المستعان.
- ج- قول عمار بن ياسر رضي الله عنه: "مَنْ صَامَ هَذَا الْيَوْمَ فَقَدْ عَصَى أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" ^(٤).
- د- قول الإمام جابر بن زيد: هُوَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَنْ صَوْمِ الشَّكِّ، وَهُوَ آخِرُ يَوْمٍ مِنْ شَعْبَانَ، وَيَوْمِ الْفِطْرِ وَيَوْمِ الْأَضْحَى، وَقَالَ: "مَنْ صَامَهَا فَقَدْ قَارَفَ إِنَّهَا" ^(٥).

- القنوي، رفع الإشكال عن بغض المسائل المتعلقة برؤية الهلال ص ٢٤٦.
- القنوي، دروس صيف ٢٠٠٣م الموافق ١٤٢٤هـ (مذكرة خاصة ص ٥٦).
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي ص ١٨٥-١٨٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٣ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٤ ذو القعدة ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٨م.

(١) - يُنظر:

- البخاري، باب: قول النبي ﷺ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا رَأَيْتُمُ الْهَيْلَالَ فَصُومُوا وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَأَفْطِرُوا، رقم الحديث ١٧٧٦.
- مسلم، باب: وجوب صوم رمضان لرؤية الهلال والفيطر لرؤية الهلال، رقم الحديث ١٨١٠.
- (٢) - الربيع، باب: النهي عن الصيام يوم العيدين ويوم الشك، رقم الحديث ٣٢٧.
- (٣) - مسلم، باب: لا تقدموا رمضان بصوم يومٍ ولا يومين، رقم الحديث ١٨١٢.
- (٤) - أبو داود، باب: كراهية صوم يوم الشك، رقم الحديث ١٩٨٧.
- (٥) - الربيع، باب: النهي عن الصيام يوم العيدين ويوم الشك، رقم الحديث ٣٢٨.

وَمِنَ الْمُسْلِمِ بِهِ قَبْلَ كُلِّ هَذِهِ الْأَوَامِرِ وَالتَّوَاهِي أَنْ مَخَالَفَةَ النَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِهِ وَهَيْهِ يُعَدُّ أَمْرًا مُحَرَّمًا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْفِتْنَةُ فِي الدُّنْيَا وَالْعَذَابُ الْأَلِيمُ فِي الْآخِرَةِ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (١٣)

النور: ٦٣.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: التَّهْيِي عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الشَّكِّ إِنَّمَا هُوَ فِي حَقِّ مَنْ صَامَهُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ أَوْ صَامَهُ عَلَى أَنَّهُ نَفْلٌ مُطْلَقٌ، أَمَّا مَنْ صَامَهُ قَضَاءً لِرَاجِبٍ تَرَكَهُ أَوْ وَفَاءً لِنَذْرٍ نَذَرَهُ، أَوْ أَدَاءً لَكُفَّارَةٍ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، أَوْ صَادَفَ صِيَامًا قَدْ اعْتَادَ صَوْمَهُ - كَالْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ - فَلَا مَانِعَ مِنْ صِيَامِهِ عَلَى الرَّأْيِ الصَّحِيحِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ^(١).

وَالدَّلِيلُ عَلَى هَذَا الْإِسْتِثْنَاءِ قَوْلُ سَيِّدِنَا الْمُصْطَفَى ﷺ: "لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ إِلَّا رَجُلٌ كَانَ يَصُومُ صَوْمًا فَلْيَصُمَّهُ"^(٢).

﴿تَنْبِيْهُ آخَرُ﴾: تَقْدَمَ قَرِيبًا أَنَّ الْيَوْمَ التَّاسِعَ وَالْعِشْرِينَ مِنْ شَعْبَانَ لَيْسَ بِيَوْمِ شَكِّ، إِلَّا أَنْ كَرَاهَةَ صِيَامِهِ بَاقِيَةٌ لِلْحَدِيثِ السَّابِقِ وَإِنْ كَانَتْ دُونَ يَوْمِ الشَّكِّ فِي التَّهْيِي، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَبَلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٦ شَعْبَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٦م.
- الْقُتَيْبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٧/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُتَيْبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٦/١٠/٢٠٠٥م.

(٢) - مُسْلِمٌ، بَابُ: لَا تَقْدَمُوا رَمَضَانَ بِصَوْمِ يَوْمٍ وَلَا يَوْمَيْنِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨١٢.

فصل في صوم الوصال

صَوْمُ الْوِصَالِ أَوْ وَصَالُ الصَّوْمِ: هُوَ أَنْ يُتَابَعَ الْمَرْءُ صِيَامَ يَوْمِهِ بِلَيْلَتِهِ بَحِثُ يُصْبِحُ صَائِمًا يَوْمًا آخَرَ مِنْ غَيْرِ إِفْطَارٍ وَلَا سُحُورٍ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى عَلَى عَاقِلٍ مِنْ مُعَالَبَةٍ فِي الدِّينِ وَمُشَاقَّةٍ عَلَى النَّفْسِ؛ وَلِذَا فَقَدْ هَمَّى عَنْهُ الرَّسُولُ الرَّؤُوفُ بِأَمْتِهِ ﷺ قَائِلًا: "يَا كُمْ وَالْوِصَالَ، يَا كُمْ وَالْوِصَالَ، قَالُوا: فَإِنَّكَ تُوَاصِلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي" (١).

وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اخْتَلَفَ الْفُقَهَاءُ فِي حُكْمِهِ الشَّرْعِيِّ، وَرَجَّحَ خَاتَمَةُ الْحِفَاطِ الْعَلَامَةُ أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ الْخَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ وَرَعَاهُ- التَّحْرِيمَ (٢)؛ لِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ الْقَائِلِ: "إِذَا أَقْبَلَ اللَّيْلُ مِنْ هَا هُنَا وَأَدْبَرَ النَّهَارُ مِنْ هَا هُنَا وَغَرَبَتِ الشَّمْسُ فَقَدْ أَفْطَرَ الصَّائِمُ" (٣).

إِضَافَةً إِلَى أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ مُؤَيَّدٌ بِأَصْلِ دَلَالَةِ النَّهْيِ؛ إِذِ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ أَنَّهُ يَسْذُلُ عَلَى التَّحْرِيمِ ﴿وَمَا نَهَكُمْ عَنْهُ فَانْهَوْا﴾ الحشر: ٧، وَكَذَا يُؤَيَّدُهُ عَدَمُ جَوَازِ إِقَاءِ النَّفْسِ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَقَدْ هَمَّا ﷺ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَوَلَّوْا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ البقرة:

١٩٥.

إِقْرَأْ وَتَدَبَّرْ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ

حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ (١٢٨) النوبة: ١٢٨.

(١) - مالك، الموطأ. باب: التَّهْمِي عَنْ الْوِصَالِ فِي الصَّيَامِ، رقم الحديث ٥٩١.

(٢) - الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصوم ص ٩١.

(٣) - البخاري، باب: مَتَى يَحِلُّ فِطْرُ الصَّائِمِ وَأَفْطَرُ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ حِينَ غَابَ قُرْصُ الشَّمْسِ، رقم الحديث

فصل في صيام الدهر

تعلّم - وفقك الله لصحيح العبادة - أن من لطف الله بعباده وعلمه بأحوال خلقه أن شرع لهم صيام أيام من العام ونهاهم عن صيام الدهر، جاء ذلك على لسان صفوة رُسُلِهِ ومجتباه من خلقه، قال ﷺ: " لا صام من صام الدهر " (١).

وقد أجمع العلماء على حرمة صيام الدهر كله؛ لأن من أيامه ما هو محرّم صيامه كيومي العيد ويوم الشك.

واختلفوا إن استثنى هذا الصائم الأيام المحظورة في صيامه هذا، ولا شك أن الأولى غيره؛ فإن الثبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى، بل قد قيل بحرمة هذا الصنيع (٢)؛ لأن النبي ﷺ هي عنه عبد الله بن عمرو وأرشدته إلى غيره، يقول عبد الله: قال لي رسول الله ﷺ: يا عبد الله بن عمرو إنك لتصوم الدهر، وتقوم الليل، وإنك إذا فعلت ذلك هجمت له العين ونهكت لا صام من صام الأبدي صوم ثلاثة أيام من الشهر صوم الشهر كله، قلت: فإني أطيع أكثر من ذلك، قال: فصم صوم داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً (٣).

وما حديث النفر الثلاثة من ذلك بعيد، فقد قال أحدهم: " أنا أصوم الدهر ولا أفطر " فأجابهم النبي ﷺ قائلاً: " أما والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له، لكني أصوم وأفطر، وأصلي وأرقد، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني " (٤).

(١) - البخاري، باب: صوم داود عليه السلام، رقم الحديث ١٨٤٣.

(٢) - يقول محقق القواعد - رحمه الله - في حاشيته على القواعد: "والقول المختار أن صوم الدهر حرام".

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٣٢.

• الجيظالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٤ (حاشية).

(٣) - مسلم، باب: النهي عن صوم الدهر لمن تضرر به أو قوت به حقاً، رقم الحديث ١٩٦٧.

(٤) - مسلم، باب: الترغيب في النكاح، رقم الحديث ٤٦٧٥.



الْمَعْنَى فِي فِقْهِ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ



يَقُولُ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ - عَافَاهُ اللَّهُ - فِي حُكْمِ صَوْمِ الدَّهْرِ: "أَقْلُ مَا يُقَالُ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي وَأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِهَذِي النَّبِيِّ ﷺ. وَمَا دَامَ النَّبِيُّ ﷺ فَهِيَ فَلَا كَلَامَ فِي ذَلِكَ إِلَّا السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لَهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ" ^(١).

وَكُلُّ مَا كَانَ عَلَى خِلَافٍ *** أَمْرٌ مُحَمَّدٍ فَلِلتَّلَافِ ^(٢)

(١) - القُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٥م.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ٣ ص ١٣٦.

القِسْمُ الثَّانِي / فِي الصَّيَامِ الْمَكْرُوهِ:

الصَّيَامُ الْمَكْرُوهُ هُوَ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ النَّهْيُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَصِلَ هَذَا النَّهْيُ إِلَى دَرَجَةِ التَّحْرِيمِ، فَهُوَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَاقِبًا فَاعْلُهُ إِلَّا أَنَّهُ غَيْرُ مَا جُورَ بِلِ الْأَجْرِ فِي تَرْكِهِ؛ إِذِ اللَّهُ لَا يُعَبِّدُ بِالْمَكْرُوهِ بَلْ يُعَبِّدُ بِالْمَحْبُوبِ الْمَرْغَبِ فِيهِ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ - أَمَدُ اللَّهِ فِي عُمُرِهِ -: "وَالْعِبَادَةُ يُشْرَعُ إِذَاؤُهَا فِي غَيْرِ الزَّمَنِ الْمَكْرُوهَةِ فِيهِ" ^(١).. وَمِنَ الصَّيَامِ الْمَكْرُوهِ:

فَصْلٌ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَرَفَةَ لِلْحَاجِّ

وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ حَوْلَ كَرَاهَتِهِ لِلْحَاجِّ عَلَى كُلِّ حَالٍ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تَرَكَهُ وَلَمْ يَصُومْهُ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ، وَكَفَى بِمُحَمَّدٍ ﷺ أَسْوَةٌ حَسَنَةٌ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ ^(٢) الْأَحْزَابُ:

٢١

فَصْلٌ فِي صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ

لَا يَحْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا التَّلْمِيذُ النَّجِيبُ، أَشْرَقَ اللَّهُ فِكْرَكَ بِنُورِ رَبِّكَ - أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ هِيَ الْأَيَّامُ الثَّلَاثَةُ الْعَاقِبَةُ لِلْيَوْمِ الْعَاشِرِ - الَّذِي هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ، وَيَوْمُ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ -، وَهِيَ: الْحَادِي عَشَرَ، وَالثَّانِي عَشَرَ، وَالثَّلَاثَ عَشَرَ مِنْ هَذَا الشَّهْرِ الْحَرَامِ.

وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ فِي سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ، مَعَ بَيَانِهِ ﷺ أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ "أَيَّامُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ وَذِكْرِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ" ^(٣)، إِلَّا أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَالِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٥١.
- الْقُتُوبِيُّ، فِتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ ص ٧٢ - ٧٣.
- السَّامِيُّ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ١٩.

(٢) - يُنْظَرُ:



دَلَالَةٌ هَذَا النَّهْيِ، هَلْ هِيَ لِلتَّحْرِيمِ - وَهُوَ الْأَصْلُ فِي النَّهْيِ - أَمْ لِلتَّكْرَاهَةِ! وَبِالتَّبَعِيَّةِ اخْتَلَفُوا فِي حُكْمِ صِيَامِهَا..

وَالْمُخْتَارُ فِي الْفَتَاوَى عِنْدَ شَيْخِنَا مُفْتِي السُّلْطَنَةِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - أَنْ صِيَامِهَا مَكْرُوهٌ^(١)، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، كَمَا نُسِبَهُ إِلَيْهِمْ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - بَعْدَ أَنْ تَوَقَّفَ عَنِ التَّرْجِيحِ فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ^(٢).

- الْقُنُوبِيُّ، تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ ص ١٩١.
- أَبُو دَاوُدَ، بَاب: فِي حَبْسِ لُحُومِ الْأَضَاحِيِّ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤٣٠.
- مُسْلِمٌ، بَاب: تَحْرِيمِ صَوْمِ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٩٢٦.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٤، ٣٥١.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتِيُ يُجِيبُ ج ١ ص ٢٥٥.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٣ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٣/١٠/٥ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٤/١٠/٣٠ م.

(٢) - هَذَا هُوَ دَابُّ عُلَمَاءِ أَهْلِ الْحَقِّ وَالْإِسْتِقَامَةِ، تَجَدُّهُمْ يَقْفُونَ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأُمُورِ، فَلَا يَقُولُونَ فِيهَا بِتَصْحِيحٍ أَوْ تَضْعِيفٍ، وَلَا تَحْلِيلٍ أَوْ تَحْرِيمٍ؛ فَتَجَدُّهُمْ كَثِيرًا مَا هُمْ وَقَافُونَ؛ لِمَقْصَدِ رَأْيِهِ، أَوْ لِمَصْلَحَةِ اعْتِبَارِهَا، امْتِثَالًا لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ (النِّسَاءُ: ٥٨)، وَقَوْلِهِ ﷺ: "دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ"، وَفِي هَذَا الْمَعْنَى أَيْضًا يَقُولُ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْخَلِيفَةُ الرَّاشِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "الْأُمُورُ ثَلَاثَةٌ: أَمْرُ بَنَانٍ لَكَ رُشْدُهُ فَاتَّبِعْهُ، وَأَمْرُ بَنَانٍ لَكَ غَيْبُهُ فَاجْتَنِبْهُ، وَأَمْرُ أَشْكَالٍ عَلَيْكَ حُكْمُهُ فَقِفْ عَنْهُ"، فَكَمْ رَأَيْنَا شَيْخَنَا الْقُنُوبِيَّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - مَثَلًا يَتَوَقَّفُ عَنِ الْإِجَابَةِ فِي مَسَائِلَ لِيَتَرَوَى وَيَتَبَيَّنَ حَتَّى يَتَّصِلَ لِأَحْقَا بِسَائِلِهِ لِيُجِيبَهُمْ عَنْ أَسْئَلَتِهِمْ... وَإِنْ قُدِّرَ أَنْ وَقَعَ مِنْهُمْ الْخَطَأُ فَإِنَّهُمْ يَسَارِعُونَ إِلَى التَّنْبِيهِ عَلَيْهِ وَيَبَيِّنُ الصَّوَابَ مِنْهُ عَلَى الْمَلَأْ وَلَا يَسْتَكْفُونَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ شَيْخِنَا الْقُنُوبِيِّ فِي إِحْدَى أَجَوِبَتِهِ الْمُتَلَفِّزَةِ فِي إِحْدَى الْقَضَايَا: "هَذَا هُوَ الَّذِي أَرَاهُ، وَلَا أَجِيزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَأْخُذَ بِمَا ذَكَرْتُهُ سَابِقًا لِأَنِّي رَجَعْتُ عَنْهُ وَلَا أَنْ يَنْسِبَهُ إِلَيَّ، فَالْحَقُّ هُوَ مَا ذَكَرْتُهُ الْآنَ".

وَهَذَا الْفَهْمُ الْعَمِيقُ وَالسُّرَّةُ الْحَسَنَةُ كَانُوا لِأَشْيَاخِنَا فِيهَا سَلَفٌ مِنْ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ الْمُتَقَدِّمِينَ الْمُتَوَرِّعِينَ، فَتَجَدُّ -مَثَلًا- أَنْ كِبَارَ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ، وَهُمْ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ مُسْلِمُ بْنُ أَبِي كَرِيمَةَ، وَالرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الرَّحِيلِ، يُجَدُّ هَؤُلَاءِ الْأُمَّةِ الْأَعْلَامُ قَدْ تَوَقَّفُوا تَوَرُّعًا وَاحْتِيَاظًا عَنِ الْإِفْتَاءِ فِي مَسْأَلَةٍ مَعْرُوفَةٍ مِنْ مَسَائِلِ الْفُرُوعِ، وَهِيَ مَسْأَلَةُ تَحْرِيمِ الْمَوْطُوءَةِ فِي فِتْرَةِ الْحَيْضِ، فَقَدْ تَوَقَّفُوا عَنْهَا وَلَمْ يَقُولُوا فِيهَا بِحَلٍّ وَلَا تَحْرِيمٍ؛ لِأَنَّ الْإِفْتَاءَ فِي مَسَائِلِ الْفُرُوجِ شَدِيدٌ -مَعَ اتِّفَاقِ الْجَمِيعِ وَإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَحْرِيمِ هَذَا الْفِعْلِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ-، وَفِي هَذَا يَقُولُ إِمَامُنَا مُحْيِي السُّنَنِ وَمُعِيتُ الْبِدْعِ نَوْرُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

فصل في صيام يوم الجمعة منفرداً

تعرف - أيها الساعي، جمعي الله وإياك في بحبوحة جنته - أن يوم الجمعة يوم عيد أسبوعي للمسلمين؛ ولذا فقد هي رسول الله ﷺ عن اختصاص ليلة الجمعة بقيام دون سائر الليالي كما هي عن أفراد يومه بصيام دون سائر الأيام إلا أن يسبقه صيام يوم الخميس أو يعقبه صيام يوم السبت؛ قال ﷺ: "لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي، ولا تختصوا يوم الجمعة بصيام من بين الأيام إلا أن يكون في صوم يصوموه أحدكم" ^(١)، وهذا النهي محمول على الكراهة كما نص على ذلك أولو العلم والفهامة ^(٢).

ثم أبو الشعثاء قد توقفنا	***	ومسلم كذا الريع فاعرفنا
كذلك محبوب فهل تراهم	***	قد جهلوا الحكم بما أتاهم
كلا ولكن وقفوا من أجل ما	***	رأوا من الحوطة فيه فاعلمنا

الجدير بالذكر أن المعتمد عند الشيخين -يحفظهم الله- في هذه المسألة هو عدم تحريم الموطوءة في الحيض على زوجها الواطئ، ولذلك أدلة لا يفي بها هذا المقام في اختصاره.. وفي حق هؤلاء يقال:

وَقِيلَ مَنْ يَعْلَمُهُ تَشَجُّعًا *** فَهُوَ كَمَنْ يَعْلَمُهُ تَوَرُّعًا

فعلى طلبة العلم -فضلا عن عامة الناس- أن لا يتسرّعوا إلى الفتوى، يطرون بها فرحا، أو يذيعونها في الآفاق سريعا قبل الثبوت والتيقن من الأحكام ونسبتها إلى قائلها، فشان المؤمن أن يكون وقافا لا وثابا، وفي آثارهم -رحمهم الله-: "أجرؤكم على الفتيا أجرؤكم على النار"، والله المستعان. يُنظر:

- الخليلي، فتاوى النكاح ص ١١٤-١١٥.
- الفتاوى، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الأول ص ٣٤.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٧/١٢/٢٠٠١م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ شوال ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٣/١٢/٢٠٠١م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ شعبان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٣م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.
- السالمي، جوهر النظام ج ٢ ص ٣٦٢.

(١) - مسلم، باب: كراهة صيام يوم الجمعة منفرداً، رقم الحديث ١٩٣٠.

(٢) - يُنظر:

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: يُسْتَنَى مِنَ النَّهْيِ عَنْ إِفْرَادِ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّيَامِ مَا إِذَا صَادَفَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ فَلَا مَانِعَ حِينَئِذٍ مِنْ صِيَامِهِ مُنْفَرِدًا عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِمْ-؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ صَائِمَهُ لَمْ يَقْصِدْ إِفْرَادَ يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالصَّيَامِ وَإِنَّمَا قَصَدَ بِصِيَامِهِ يَوْمَ عَرَفَةَ أَوْ يَوْمَ عَاشُورَاءَ، فَهُوَ بِفِعْلِهِ هَذَا مُحْمُودٌ لَا مَذْمُومٌ، وَإِنَّ اللَّهَ فِي أَحْكَامِهِ حَكِيمًا وَشُؤُونًا^(١).

﴿فَائِدَةٌ﴾: لَمْ يَثْبُتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي شَأْنِ صِيَامِ يَوْمِ السَّبْتِ أَمْرًا أَوْ نَهْيًا شَيْءٌ مُخْصُوصٌ، وَإِنَّمَا هُوَ كَسَائِرِ الْأَيَّامِ لَا بَأْسَ بِصَوْمِهِ أَوْ تَرْكِهِ مَا لَمْ يَعْتَقِدْ صَاحِبُهُ أَنَّ فِي ذَلِكَ قُرْآنًا نَاطِقًا أَوْ سُنَّةَ مَاضِيَةٍ، وَاللَّهُ يَهْدِي سَبِيلَ الرَّشَادِ^(٢).

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٥/٢/٦ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِمُحَوِّثٍ وَرِسَالَةٍ وَفَتَاوَى/ الْقِسْمِ الْخَامِسِ ص ١٢.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ الْقُنُوبِيِّ ص ١٩٠.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ شَوَّالٍ ١٤٢٢ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٢٣ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٥٦.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٣ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٣/٢/٩ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ شَوَّالٍ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٤/١٢/٥ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٧ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٢٧ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٧/٠١/٠٧ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠١/١١/٢١ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ شَوَّالٍ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٤/١١/٢٨ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ١٩١.

خاتمة

في ذكر تنبيه مهم

نعم المكروه - كما تقدم - "لا يعاقب تاركه"، هذا من حيث الحكم الشرعي، ولكن قد علمت أن شأن المؤمن الحق الامتثال المباشر لأمر الله ﷻ ولأمر رسوله ﷺ، وهكذا الابتعاد الفوري عن هي الله ﷻ وهي رسوله ﷺ تجسيدا عمليا لمبدأ "وإذا نهيتكم عن شيء فالتفتوا" (١).

ولم يؤثر عن سلف هذه الأمة من الرعيل الأول من صحابة رسول الله ﷺ أنهم إذا أمروا بأمر أو نهوا عن شيء يأتون ليسألوا النبي ﷺ: هل هذا الأمر للوجوب أو للنذبة؟ وهل هذا النهي للتخريم أو للكرهية؟... فإن كان للنذبة تركوه أو كان النهي للكرهية خالفوه، بل الشأن كما قال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٥١) النور: ٥١.

فما عليك - أيها المسارع للخيرات - إلا أن تتجنب الفعل المكروه - فضلاً عن الممنوع - وكفى بداً أجراً وذخراً عند الله؛ فإنه الأحوط في عبادتك، والأخزم لأمر دينك وآخرتك، والأجزي عند ربك، حينها تكون معية الله معك، ورعايته ترعاك، وحفاوته تحفك؛ مصداقاً للحديث القدسي الذي يرويه النبي ﷺ عن رب العزة ﷻ: "وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه" (٢).

وكل ما ذكرته إرشاداً *** لمابه ينتفع العباد (٣)

(١) - الربيع، باب: في فرض الحج، رقم الحديث ٣٩٧.

(٢) - البخاري، باب: التواضع، رقم الحديث ٦٠٢١.

(٣) - السالمي، عبد الله بن حميد. جواهر النظار، ج ٢ ص ٢٤١.

الباب العاشر: في الاعتكاف

قَالَ تَعَالَى: ﴿... وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسْجِدِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَقْرُبُوهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿١٨٧﴾﴾

البقرة: ١٨٧

فصل في أصل الاعتكاف

الاعتكاف في أصل اللغة: مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ "عَكَفَ" بِمَعْنَى أَقَامَ وَلَبَثَ فِي الْمَكَانِ، فَلَا عِتْكَافُ تَدْوَرُ مَعَانِيهِ حَوْلَ: اللَّبَثِ وَالْإِقَامَةِ وَالزُّومِ وَالْحَبْسِ وَالْقُعُودِ فِي مَكَانٍ مَا، سِوَاءَ كَانَ هَذَا الْحَبْسُ فِي بَرٍّ أَوْ فُجُورٍ، وَمِنْ شَوَاهِدِ الثَّانِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿... هَذِهِ التَّمَاثِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ ﴿٥٢﴾﴾ الْأَنْبِيَاءُ: ٥٢ (١).

والاعتكاف شرعاً: هُوَ حَبْسُ النَّفْسِ فِي الْمَسْجِدِ بِنِيَّةِ الْعِبَادَةِ بِصِفَةِ مَخْصُوصَةٍ (٢).

(١) - يُنظر:

- الفيومي، المصباح المنير، مادة (ع ك ف).
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٤/١١/٢٠٠٣م.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٨/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩م.

فصل في مشروعية الاعتكاف

لا يخفى عليك -أيها الطالب، المتحفظ للسنة والكتاب- أن الاعتكاف في دين الله الإسلام مشروع بخصوص من الكتاب والسنة، وعليه إجماع الأمة:

فالكتاب قوله ﷺ: «لَنَا: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ﴾ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴿البقرة: ١٨٧﴾، ومن "شرع من مضي" قوله سبحانه: ﴿وَعَهْدَنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا

بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ وَالْمُكَافِينَ وَالرُّكَّعَ السُّجُودِ ﴿١٢٥﴾﴾ البقرة: ١٢٥..

و"شرع من مضي" إذا لم يُبدل *** شرع لنا على المقال الأغدل
إن قصه الله أو المختار *** شرعاً لنا ولم يكن إنكاراً^(١)

أما السنة فمنها القولي ومنها العملي، فمن الأول قول النبي القانت الأواب ﷺ لبعض أصحابه: "من اعتكف معي فليعتكف في العشر الأواخر"^(٢)، ومن الثاني ملازمته للاعتكاف كل عام حتى توفاه الحي القيوم^(٣)..

والاعتكاف سنة فضيلة *** عطية من ربنا جليلة
لازمها المختار كل عام *** في وسط وأخر الصيام^(٤)

وأجمع على مشروعية الاعتكاف -إجمالاً- الصحابة والتابعون والعالمون من أمة محمد ﷺ، يقول شيخنا أبو عبد الرحمن القنوي -حفظه الله-: "وهذا أمر متفق عليه بين الأمة الإسلامية قاطبة، وقد حكى الاتفاق -أو الإجماع- على ذلك غير واحد من المتقدمين والمتأخرين"^(٥)..

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس ج ٢ ص ٩٦.

(٢) - الربيع، باب: في ليلة القدر، رقم الحديث ٣٢٦.

(٣) - البخاري، باب: الاعتكاف في العشر الأواخر، رقم الحديث ١٨٨٦.

(٤) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ٢٠٣.

(٥) - يُنظر:

فَكَانَ إِجْمَاعًا فَلَيْسَ يُقْبَلُ *** مِنْ بَعْدِ ذَا فِيهِ خِلَافٌ يُنْقَلُ^(١)

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْاِعْتِكَافِ

اعْلَمْ -أخي الحبيب، حَبَّ الله إِلَيْكَ الْاِعْتِكَافُ وَزَيْنُهُ فِي قَلْبِكَ- أَنْ الْاِعْتِكَافَ فِي أَصْلِ الشَّرْعِ مَطْلُوبٌ وَفِعْلُهُ لِرَبَّنَا مَرْغُوبٌ؛ لِفِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَمْرِهِ بِهِ أَصْحَابُهُ، فَهُوَ إِحْدَى الْقُرْبِ لِلرَّبِّ ﷻ، إِلَّا أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ تَدَوَّرَ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الشَّرْعِ الْخَمْسَةُ، فَيَكُونُ تَارَةً:

أ- وَاجِبًا: وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا أَوْجَبَهُ الْإِنْسَانُ عَلَى نَفْسِهِ بِنَذْرٍ أَوْ عِمْنٍ فَيَجِبُ الْوَفَاءُ بِفِعْلِهِ، وَالتَّكْفِيرُ بِتَرْكِهِ؛ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَنْ نَذَرَ أَنْ يُطِيعَ اللَّهَ فَلْيُطِعهُ، وَمَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَهُ فَلَا يَعْصِهِ"^(٢).

ب- مُسْتَحَبًّا: فِي شَهْرِ رَمَضَانَ، وَيُؤَكَّدُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْهُ تَحْرِيماً لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ، وَاقْتِدَاءً بِالنَّبِيِّ ﷺ الَّذِي وَاطَّبَ عَلَى الْاِعْتِكَافِ فِيهَا حَتَّى لَاقَى رَبَّهُ ﷻ^(٣).

ج- مُحَرَّمًا: فِي الْأَيَّامِ الَّتِي يَحْرُمُ صِيَامُهَا وَيَجِبُ إِفْطَارُهَا كَيَوْمِي الْعِيدِ وَيَوْمِ الشُّكْرِ؛ لِأَنَّ مِنْ شُرُوطِ الْاِعْتِكَافِ الصِّيَامَ.

د- مَكْرُوهًا: فِي الْأَيَّامِ الَّتِي يُكْرَهُ صِيَامُهَا وَيَفْضَلُ إِفْطَارُهَا، كَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَيَوْمِ الْجُمُعَةِ مُتَفَرِّدًا.

• ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكرك"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٦/١١/٢٠٠٢م.

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٤ ص ٣٨٦.

(٢) - البخاري، باب: النذر في الطاعة، رقم حديث ٦٦٩٦، ٦٧٠٠.

(٣) - الكندي، دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢٨).

٥- جائزاً: فيما عدا ما سلف من أيام العام، أما القول بسنية الاعتكاف وندبيته في سائر أيام العام فـ "فيه نظر" كما يقول مح ث العصر؛ نظراً لأن النبي ﷺ لم يعتكف في غير رمضان -إلا قضاء^(١)- مع كثرة صيامه في غيره من الأيام ومسارعتة إلى مواطن الفضل بعد معرفته بها ﷺ^(٢).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: قضاء الاعتكاف -لمن قطعه أو أفسده- له حكم أدائه، فمن قطع اعتكافاً واجباً كان قضاؤه واجباً، ومن قطع اعتكافاً مندوباً كان قضاؤه مندوباً -أيضاً- على الرأي الأرجح عند شيخنا القنوي -رعاه الله-، وإن كان في القضاء احتياط وخروج من الخلاف، يقول -أمد الله في عمره-: "فاعتكاف النافلة إذا دخل فيه ثم خرج وقضاه فذلك خير، أما إذا لم يقضه فلا شيء عليه، وهذا بخلاف الواجب"^(٣).

﴿تَنْبِيْهُ آخَرُ﴾: لما كان الأصل في الاعتكاف التدب لم يجز للمرأة أن تقدم عليه -إن كانت ذات زوج- إلا بعد استئذان زوجها وموافقته؛ لأن لزوجها حقوقاً عليها، والاعتكاف يفوت هذه الحقوق المشروعة^(٤).

(١) - نعم لقد قضى النبي ﷺ اعتكافه في شهر شوال عندما ضربت نساؤه أخبثتهن في مسجده من حوله، ورأى بينهن التنافس، فخرج من معتكفه ذلك في العشر الأواخر ثم قضاها في الشهر الذي يليه، والله أعلم. يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٤/١١/٢٠٠٣م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٦/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(٣) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٤/١٢/٢٠٠١م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ١٤/١١/٢٠٠٣م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٠/١٢/٢٠٠١م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦م.

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.

فصل في شروط الاعتكاف

تَفَقَّهَ - يَا رَعَاكَ اللَّهُ، وَوَفَّقَكَ لِتَمَامِ طَاعَتِهِ وَتَقْوَاهُ - أَنْ لِلْاِعْتِكَافِ شَرْطَ قَبُولِ
عِنْدَ اللَّهِ - كَغَيْرِهِ مِنَ الْعِبَادَاتِ - وَشَرْطُ قَبُولِهِ التَّقْوَى؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ
مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ (٢٧) المائدة: ٢٧^(١).

وللاعتكاف - أيضاً - شرائط لا بُدَّ مِنْهَا لِصِحَّتِهِ، وَالتِّي هِيَ: الْإِسْلَامُ، وَالنِّيَّةُ،
وَالْعَقْلُ وَالتَّمْيِيزُ، وَالصِّيَامُ، وَالطَّهَارَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ، وَالتَّزَامُ الْمَسْجِدِ.. وَلِكُلِّ
إِجْمَالٍ بَيَانٌ، فَهَآكَ بَيَانُهُ مُحْتَصَرًا مُفِيدًا:

أَوَّلًا/ الْإِسْلَامُ: وَهُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ لِصِحَّةِ الْأَعْمَالِ، فَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنْ مُشْرِكٍ
ظَلَمَ نَفْسَهُ عَمَلًا، وَلَا يَدْخِرُ لَهُ فِي الْآخِرَةِ فَوْزًا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ
بِهِ﴾ النساء: ٤٨، ١١٦، وَقَالَ: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي
الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ (٨٥) آل عمران: ٨٥، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٢).

ثَانِيًا/ النِّيَّةُ: لِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ مِنَ الْعِبَادَاتِ الَّتِي لَا تُعْقَلُ عَلَيْهَا أَوْ فِيهَا بَعْضُ
الْجَوَانِبِ التَّعْبُدِيَّةِ الَّتِي لَا يُعْقَلُ مَعْنَاهَا، وَمِنْ الْمُتَقَرَّرِ لَدَى عُلَمَاءِ الشَّرِيعَةِ أَنَّ النِّيَّةَ شَرْطٌ
فِي صِحَّةِ الْعِبَادَاتِ غَيْرِ مَعْقُولَةِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا - أَوَّلًا - مُحَضُّ التَّعْبُدِ لِلَّهِ ﷻ.

(١) - فمن لم يكن متقيا فلا يقبل الله منه عمله، وإن سقط عنه قضاؤه، فإن تاب إلى المولى واتفق قبل الله منه أعماله،
ورد إليه أجورها، والحمد لله الحليم التواب. يُنظر:
الحلي، أحمد بن محمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٣٦.

(٢) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذکر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩م.

ثالثاً/ العقل والتَّمييزُ: فالْمَجْنُونُ والمَعْتَوُ والصَّيُّ غَيْرُ الْمَيِّزِ وَالسَّكَرَانُ لَا تُصَحُّ مِنْهُ الْعِبَادَةُ وَتُعَدُّ فِي حَقِّهِ مُلْغَاةً شَرْعاً؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرِكُ مَا هِيَ الْعِبَادَةُ -الِاِغْتِكَافُ مَثَلًا-، وَمَا هِيَ أَعْمَالُهَا الْمَطْلُوبَةُ وَمَحْظُورَاتُهَا الْمَنْعُوعَةُ.. فَالتَّمييزُ يَتَحَقَّقُ فِيمَنْ يَفْهَمُ الْخَطَابَ وَيَسْتَطِيعُ الْجَوَابَ وَيَفْقَهُ مَعْنَى الْعِبَادَةِ، وَعَلَيْهِ فَمَعَ فَقْدَانِ الْعَقْلِ وَالتَّمييزِ يَتَعَذَّرُ تَحَقُّقُ النِّيَّةِ الْمَطْلُوبَةِ فِي الْعِبَادَةِ شَرْعاً^(١).

رابعاً/ الصَّيَامُ: الصَّوْمُ مَشْرُوطٌ لِصِحَّةِ الْاِغْتِكَافِ عَلَى قَوْلِ جَهْوَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَعَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الْعَالَمِينَ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُويِّ -حَفَظَهُمُ اللَّهُ-؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَذْكُرِ الْاِغْتِكَافَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا مَقْرُونًا بِالصَّيَامِ ﴿ثُمَّ أَتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيَلِّ وَلَا تَبَشِّرُوهُنَّ﴾ وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فَوْنٌ ﴿البقرة: ١٨٧﴾ وَذَلِكَ يُؤْذِنُ بِشَرْطِيَّتِهِ، وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَقَدْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ مُشَرَّعاً مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ﷻ، وَمُبَيِّنًا لَنَا مَجْمَلَاتِ النُّصُوصِ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، وَمِنْ فِعْلِهِ ﷺ أَنَّهُ لَمْ يَعْتَكِفْ إِلَّا صَائِماً.

يَقُولُ الْمُفْتِي الْعَامُّ لِلسُّلْطَنَةِ -أَبْقَاهُ اللَّهُ-: "الِاِغْتِكَافُ لَا بُدَّ فِيهِ مِنَ الصَّيَامِ عَلَى الْقَوْلِ الصَّحِيحِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ"^(٢)، وَيَقُولُ الشَّيْخُ الْقُنُويُّ -حَفَظَهُ الْمَوْلَى ﷻ-: "وَلَكِنَّ الْقَوْلَ الْمَشْهُورَ الْمَنْصُورَ عِنْدَهُمْ هُوَ اشْتِرَاطُ الصَّوْمِ لِصِحَّةِ الْاِغْتِكَافِ"^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَاقِفُهُ ١٦/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَاقِفُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَاقِفُهُ ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَاقِفُهُ ٤/١٢/٢٠٠١م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَاقِفُهُ ٨/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُويُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَاقِفُهُ ١٦/١١/٢٠٠٢م.

خَامِسًا/ الإِمْسَاكُ عَنِ الْجَمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ: لَيْلًا أَوْ نَهَارًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تُبَشِّرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ﴾ البقرة: ١٨٧، والانْحِبَاسُ لِلطَّاعَةِ وَالتَّفَرُّغُ لِلْعِبَادَةِ يَتَنَافَى وَمَقَارَبَةُ الشَّهْوَةِ فَضْلًا عَنْ مُوَاقَعَتِهَا، يَقُولُ الْحَافِظُ الْقُتُوبِيُّ: "وَأَمَّا الْوُطْءُ فَهُوَ مِنَ الْمَحْظُورَاتِ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهَا، وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَتَنَافَى مَعَ الْاِغْتِكَافِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلًا"، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(١).

سَادِسًا/ الطَّهَّارَةُ مِنَ الْحَدَثِ الْأَكْبَرِ: فَلَا يَصِحُّ ابْتِدَاءُ الْاِغْتِكَافِ مِنَ الْجَنْبِ وَلَا مِنَ الْحَائِضِ وَلَا مِنَ النَّفْسَاءِ عَلَى الْمُعْتَصِمِ؛ لِأَنَّ الْاِغْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا مَعَ الصِّيَامِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وَالصِّيَامُ يَتَنَافَى وَالْحَدَثُ الْأَكْبَرُ بَلِ الْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ يَحْرُمُ عَلَيْهِمَا الصِّيَامُ كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى فَإِنَّ الْاِغْتِكَافَ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْمَسْجِدِ - كَمَا سَيَأْتِي -، وَالْجَنْبُ وَالْحَائِضُ وَالنَّفْسَاءُ كُلُّهُمْ مَنَهِيُّونَ عَنِ الْمَكْتَبِ فِي الْمَسْجِدِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا﴾ النساء: ٤٣^(٢).

- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١١/٢٠٠٣م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٧ مَحْرَمَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/٢/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢١.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٥/١٢/٢٠٠١م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُطْبُ، تَيْسِيرُ التَّفْسِيرِ ج ٣ ص ٢٢٩.

فصل في المكث في المسجد

وهو الشرط الأساسي في الاعتكاف بل هو الركن الذي لا بد منه فيه^(١)؛ لأنه بلا مكث والتزام لا يسمى اعتكافاً، وقد نص الكتاب العزيز أيضاً على أن هذا المكث يكون في المساجد؛ قال تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ﴾ البقرة: ١٨٧، وبينه النبي ﷺ بفعله، إذ لم يعتكف إلا في مسجد الشریف ﷺ.

وفي هذا المقام مسائل، فأيقظ العزم إن نامت لواحظهُ:

«المسألة الأولى»: الاعتكاف يصح في أي مسجد تُقام فيه الجماعة على مذهب الجمهور أهل العلم، وهو الذي عليه العمل، خلافاً لمن ضيق وقصر جوازهُ على أحد المساجد الثلاثة: المسجد الحرام، والمسجد النبوي، والمسجد الأقصى؛ "يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفاً"^(٢).

«المسألة الثانية»: لا يشترط في مسجد الاعتكاف أن تُقام فيه صلاة الجمعة على المعتمد ما دامت تُقام فيه صلاة الجماعة، وإن كان مسجد الجمعة أولى وأفضل، فإن لم يكن فليخرج المعتكف مجيباً نداء الصلاة من يوم الجمعة ويصلي هنالك الجمعة ثم يعود إلى معتكفه فوراً^(٣).

(١) - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٦/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - ينظر:

- ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٤/١٢/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٦/١١/٢٠٠٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٤/٩/٢٠٠٩م.

(٣) - وقد ذكر بعض العلماء أن هذا الحكم في حق المقيم، أما إن كان المعتكف مسافراً فلا يخلو من أحد أمرين:

﴿السَّأَلَةُ الثَّلَاثَةُ﴾: اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَنَّ الْمَسْجِدَ هُوَ مَحَلُّ الْاِغْتِكَافِ الْمَشْرُوعِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَاخْتَلَفُوا فِي جَوَازِ اِغْتِكَافِ الْمَرْأَةِ فِي مُصَلًى بَيْتِهَا، فَقِيلَ: بِصِحَّتِهِ، وَهِيَ رُخْصَةٌ مِنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقِيلَ: بَعْدَ مَشْرُوعِيَّتِهِ، وَهُوَ الْأَسْعَدُ بِالنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَالْإِقْرَارِ النَّبَوِيِّ لِأَمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ-، فَقَدْ كُنَّ يَعْتَكِفْنَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَسْجِدِهِ الشَّرِيفِ مَعَ اتِّصَالِ حُجْرَاهُنَّ بِالْمَسْجِدِ، وَبَقِيَ عَلَى ذَلِكَ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ، فَلَوْ كَانَ فِي ذَلِكَ رُخْصَةٌ لِرَخْصَةِ لَهْنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنْ يَعْتَكِفْنَ كُلُّ فِي حُجْرَتِهَا، أَفَادَهُ شَيْخَا زَمَانِهِمَا أَبُو خَلِيلٍ الْحَلِيلِيُّ وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُتُوبِيُّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-، وَعَلَيْهِ جَمْهُورُ عُلَمَاءِ الْأُمَّةِ.

وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَلَا تُمْنَعُ الْمَرْأَةُ مِنْ أَنْ تَلْتَزِمَ مُحَرَّابًا فِي بَيْتِهَا تَتَعَبَّدُ فِيهِ سَاعَاتِهَا وَتَتَحَنَّنُ فِيهِ خَلَوَاتِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يُعْطَى حُكْمُ الْمُعْتَكِفِ ﷻ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّلَاحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظَلَمُونَ نَقِيرًا ﷻ. (النساء: ١٢٤) (١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مَوْضِعُ اِغْتِكَافِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاتِرًا لَهَا عَنِ الرِّجَالِ صَوْتًا وَصُورَةً، بَحِثْ لَا يُسْمَعُ لَهَا فِيهِ صَوْتُ وَلَا يُرَى لَهَا وَجْهٌ، أَوْ يَكُونَ فِي مُصَلًى النِّسَاءِ التَّابِعِ لِلْمَسْجِدِ، وَهَذَا أَوْلَى بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ إِنْ وُجِدَ (٢).

إِذَا أَنْ يَكُونَ اِغْتِكَافُهُ هَذَا وَاجِبًا لِتَذَرِ مَثَلًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَخْرُجَ إِلَى الْجُمُعَةِ؛ لِأَنْ لَزُومَ الْمُعْتَكِفِ وَاجِبٌ وَالْخُرُوجُ لِلْجُمُعَةِ فِي حَقِّهِ مُسْتَحَبٌّ، أَمَّا إِذَا كَانَ مُتَنَفِّلًا فِي اِغْتِكَافِهِ فَلَمَّا أَنْ يَخْرُجَ مِنْ هَذَا الْاِغْتِكَافِ وَيَطْلُ اِغْتِكَافَهُ، وَإِذَا أَنْ يَتَرَكَ الْخُرُوجَ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى، وَاللَّهُ يُؤَفِّقُنَا وَإِيَّاكَ. يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٧/١٢/٢٠٠١م.
- الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣هـ / يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٨).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ١٦/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.
- (٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَبْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

فصل في وقت الاعتكاف ومدته

تَعْلَمُ -أخي، أَمَدُ اللَّهِ عُمْرَكَ فِي الطَّاعَاتِ- أَنْ أَفْضَلَ الْاِعْتِكَافِ عَلَى الْإِطْلَاقِ هُوَ الْاِعْتِكَافُ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ؛ التَّمَسَّاسًا لِلَّيْلَةِ الْقَدَرِ، فَقَدْ لَازَمَ النَّبِيُّ ﷺ الْاِعْتِكَافَ فِيهَا وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ بِهَا فَقَالَ: "مَنْ اِعْتَكَفَ مَعِيَ فَلْيَعْتَكِفْ فِي الْعَشْرِ الْوَاخِرِ"^(١)، إِلَّا أَنَّ الظُّرُوفَ قَدْ لَا تُؤَاتِي بَاغِي الْخَيْرِ لِيَعْتَكِفَ جَمِيعَ الْعَشْرِ، فَلَا يُمْنَعُ مِنْ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا وَلَيَالِي، وَيَكُونُ دُخُولُهُ وَخُرُوجُهُ حَسَبَ الْآتِي:

الدُّخُولُ: إِذَا أَرَادَ الْعَابِدُ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمًا فَلْيَدْخُلْ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ يَوْمًا وَلَيْلَةً فَلْيَدْخُلْ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ، وَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْتَكِفَ أَيَّامًا فَلْيَدْخُلْ قَبْلَ غُرُوبِ الشَّمْسِ -أَيْضًا-

أَمَّا الْخُرُوجُ: فَيَكُونُ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ اِعْتِكَافِهِ مُبَاشَرَةً، سَوَاءً مَنْ اِعْتَكَفَ يَوْمًا أَوْ أَيَّامًا لَا فَرْقَ بَيْنَهُمْ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ اِعْتِكَافُ اللَّيْلِ وَحْدَهُ لِعَدَمِ وَقُوعِ الصَّيَّامِ الشَّرْعِيِّ فِيهِ، وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَقَلِّ الْاِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ، فَقِيلَ: سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ، وَقِيلَ: يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ، وَقِيلَ: بَلْ أَقَلُّهُ يَوْمٌ، أَيْ نَهَارٌ وَاحِدٌ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ ذَلِكَ النَّهَارِ، وَهَذَا الرَّأْيُ أَهْدَى مِنَ الْأَوَّلِ سَبِيلًا، وَعَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ؛ لِأَنَّ الْاِعْتِكَافَ مَشْرُوطٌ لَهُ الصَّيَّامُ، وَظَرْفُ الصَّيَّامِ الزَّمَانِيُّ هُوَ كَامِلُ النَّهَارِ^(٣).

(١) - الرِّبْعُ بَاب: فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٢٦.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَاقِفُهُ ٢١/١١/٢٠٠٣م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَاقِفُهُ ٨/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَاقِفُهُ ٤/٩/٢٠٠٩م.
- الْقُتُوبِيُّ، لِقَاءُ بِفَضِيلَةِ الشَّيْخِ بِمَكْتَبِ الْإِفْتَاءِ، صَبِيحَةُ الْأَرْبَعَاءِ: ١٧ شَوَّالٍ ١٤٣٠هـ، يَوَاقِفُهُ ٧/١٠/٢٠٠٩م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٩١.

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُتُوبِيُّ -مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ-: "الرَّأْيُ الْمَشْهُورُ الشَّائِعُ الذَّائِعُ الصَّحِيحُ الرَّاجِحُ أَنَّ أَقْلَ الْعِتْكَافِ يَوْمٌ، أَيْ أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْجِدِ قَبْلَ طُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَوْ بِثَوَانٍ، وَيَخْرُجَ بَعْدَ أَنْ يَتَأَكَّدَ مِنْ أَنَّ الشَّمْسَ قَدْ غَرَبَتْ" (١).

فَصْلٌ فِي مَبَاحَاتِ الْعِتْكَافِ

اعْلَمْ -يَا بَارَكَ اللَّهُ فِي أَعْمَالِكَ وَمَسَاعِيكَ- أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْمُعْتَكِفِ أَنْ يَمْكُثَ مَدَّةَ عِتْكَافِهِ فِي الْمَسْجِدِ لِلْعِبَادَةِ وَحَدِّهَا، مُكَثِّرًا الصَّلَاةَ، وَمُلَازِمًا أَلْوَانَ الذِّكْرِ مِنْ اسْتِغْفَارٍ وَتَسْبِيحٍ وَتَحْمِيدٍ وَتَهْلِيلٍ وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.. إِلَّا أَنْ لَهُ مِنْ هَذِهِ السَّاعَاتِ سَاعَاتٍ يُبَاحُ لَهُ فِيهَا غَيْرُهَا مِنَ الْمَبَاحَاتِ وَالضَّرُورَاتِ (٢)، وَالتِّي مِنْهَا:

- أ- الْمَنَامُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ بِقَدْرِ مَا يَتَقَوَّى الْمُعْتَكِفُ عَلَى الطَّاعَةِ وَالْقِيَامِ.
- ب- الْقِيَامُ بِالْوَعْظِ وَالْإِرْشَادِ، وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ، وَالْإِفَادَةِ وَالِاسْتِفَادَةِ، وَقِرَاءَةِ كُتُبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ مِنْ تَفْسِيرٍ وَحَدِيثٍ وَعَقِيدَةٍ وَفِقْهِ.. (٣)
- ج- التَّطْيِبُ وَالتَّنْظُفُ وَالتَّسْوُكُ وَالِاغْتِسَالُ؛ قِيَاسًا عَلَى تَسْرِيحِ الشَّعْرِ فَقَدْ كَانَتْ أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةُ رضي الله عنها تُرْجُلُ شَعْرَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَهِيَ حَائِضٌ وَهُوَ مُعْتَكِفٌ فِي الْمَسْجِدِ وَهِيَ فِي حُجْرَتِهَا يُنَاقِلُهَا رَأْسَهُ (٤).

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٤م.

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٣/١١/١٤م.

(١) - يُنْظَرُ:

• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٦/١٠/١٢م.

• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٩/٩/٤م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/١٠/٢٢م.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٣/١١/١٤م.

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٥/١٠/٨م.

(٤) - يُنْظَرُ:

د- الحديث اليسير فيما لا بأس به من مصلحة الإنسان^(١)؛ لحديث السيدة صفية بنت حيي قالت: " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ مُعْتَكِفًا فَأَتَيْتُهُ أَرْوَرُهُ لَيْلًا فَحَدَّثَنِي ثُمَّ قُمْتُ لِأَنْقَلِبَ فَقَامَ مَعِيَ لِيَقْلِبَنِي " أي ليشيعني^(٢).

ه- الخروج من مكان الاعتكاف لحاجة أو عذر شرعي، ومن هذه الأعذار ما يأتي^(٣):

- الخروج بسبب المرض.
- الخروج لصلاة الجمعة إذا لم تقم في المعتكف.
- الخروج للأكل والشرب إن لم يجد من يحضره إلى معتكفه.
- الخروج لقضاء حاجة الإنسان الطبيعية، وهذا بإجماع العلماء، ولا بد^(٤).
- الخروج للاغتسال وطلب الماء الساخن أو البارد إذا لم يتوفر بالمسجد.

• البخاري، باب: المعتكف يدخل رأسه البيت للغسل، رقم الحديث ١٩٠٥.
• الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٥ م.
(١) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٥ م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩ م.
• الجييطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١٨-١١٩ (حاشية).

(٢) - مسلم، باب: تَبَانَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ رُئِيَ خَالِيًا بِامْرَأَةِ أَنْ يَقُولَ هَذِهِ فُلَانَةٌ، رقم الحديث ٤٠٤١.
(٣) - يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ١٢/١٠/٢٠٠٦ م.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٩ م.

(٤) - يُنظر:

• ابن المنذر، الإجماع ص ١٦.
• الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٩٢.
• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٦/١١/٢٠٠٢ م.

- خُرُوجُ الْمَرْأَةِ مِنَ الْمُعْتَكِفِ لَطَرُوءِ الْحَيْضِ أَوْ النَّفَاسِ حَتَّى تَطْهَرَ وَتُبْنِي عَلَى مَا مَضَى.

فَصْلٌ فِي مُفْسِدَاتِ الْإِعْتِكَافِ

تَفَقَّهَ - أَخِي الْمُعْتَكِفَ الْحَرِيصَ، عَصَمَكَ اللَّهُ مِنَ الزَّلَلِ وَمِنَ الْفَسَادِ فِي الْعَمَلِ - أَنَّ لَشُعِيرَةِ الْإِعْتِكَافِ جَمَلَةً مُفْسِدَاتٍ تَتَنَافَى مَعَ مَا شَرَعَ فِيهِ مِنْ أَعْمَالٍ، وَتَعُودُ عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ، فَكُنْ لَمَّا أَقُولُ حَادِرًا:

أ- الرَّدَّةُ.

ب- الاستِمْنَاءُ.

ج- حَيْضُ الْمَرْأَةِ أَوْ نِفَاسُهَا^(١).

د- ارْتِكَابُ كَبِيرَةٍ مِنْ كَبَائِرِ الذُّنُوبِ^(٢).

هـ- الْخُرُوجُ مِنَ الْمُعْتَكِفِ لَغَيْرِ ضَرُورَةٍ أَوْ حَاجَةٍ مُلِحَّةٍ^(٣).

و- فِسَادُ صَوْمِ الْمُعْتَكِفِ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرِطٌ لِلْإِعْتِكَافِ، وَإِذَا فَسَدَ الشَّرْطُ فَسَدَ الْمَشْرُوطُ لَهُ.

ز- الْإِشْتِغَالُ فِي الْمُعْتَكِفِ بِغَيْرِ أَعْمَالِ الْإِعْتِكَافِ، كَالِإِشْتِغَالِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْأَحَادِيثِ الدُّنْيَوِيَّةِ.

ح- الْجِمَاعُ وَمَقَدِّمَاتُهُ، وَلَوْ فِي اللَّيْلِ إِجْمَاعًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَبْشِرُوهُمْ﴾

وَأَنْتُمْ عَلَيْكُمْ فِي الْمَسْجِدِ ﴿البقرة: ١٨٧﴾^(٤).

(١) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافَقَهُ ١٠ / ٩ / ٢٠٠٩ م.

(٢) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِمُحَوِّثٍ وَرِسَالَةٍ وَفَتَاوَى/ الْقِسْمِ الْخَامِسِ ص ١٥.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَقِي يُجِيبُ ج ١ ص ٢٩٢.

(٤) - يُنْظَرُ:

• ابْنُ الْمُنْذَرِ، الْإِجْمَاعُ ص ١٦.

• الْجَيْطَالِيُّ، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١١٩.

وهنا مسائل تتعلق بالاعتكاف ومفسداته مما لا بُدَّ لطالِب العلم أن يَعْلَمَهُ نَحْنُ
بها فصلنا لِيَكْتَمَلَ بها عقدُ جَواهره:

﴿المَسْأَلَةُ الْأُولَى﴾: مَنْ أَفْسَدَ اعْتِكَافَهُ بِالْجَمَاعِ وَلَوْ بَلِيلٍ فَعَلَيْهِ مَا عَلَى الْجَمَاعِ فِي
الصَّيَامِ مِنَ الْقَضَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالْكَفَّارَةِ، وَقِيلَ: لَا كَفَّارَةَ فِي جَمَاعِ اللَّيْلِ^(١)، وَهُوَ
الصَّحِيحُ عِنْدَ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٢).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: قَضَاءُ الْاعْتِكَافِ لِمَنْ قَطَعَهُ أَوْ أَفْسَدَهُ لَهُ حُكْمُ أَذَانِهِ - كَمَا
تَقَدَّمَ -، فَمَنْ أَفْسَدَ اعْتِكَافًا وَاجِبًا كَانَ قَضَاؤُهُ وَاجِبًا، وَمَنْ أَفْسَدَ اعْتِكَافًا مَنذُوبًا كَانَ
قَضَاؤُهُ مَنذُوبًا عَلَى الرَّأْيِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْقُنُويِّ - رَعَاهُ اللَّهُ -، وَإِنْ كَانَ فِي
الْقَضَاءِ احْتِيَاطٌ وَخُرُوجٌ مِنَ الْخِلَافِ^(٣).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي جَوَازِ الْأَشْتِرَاطِ فِي الْاعْتِكَافِ، وَهُوَ أَنْ
يَشْتَرِطَ مُرِيدُ الْاعْتِكَافِ الْخُرُوجَ مِنْ اعْتِكَافِهِ إِنْ دَعَتْ لَهُ حَاجَةٌ.

(١) - أي الجماع الواقع في الليل، فالإضافة هنا بمعنى في الظرفية، وهي إحدى معاني الإضافة الثلاث على حدِّ قوله

تعالى: ﴿مَكْرُ أَلَيْلٍ﴾ ٣٣ أي المكر الواقع في الليل، والله أعلم. يُنظر:

محبي الدين عبد الحميد. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية ص ١٣١.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/١٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٩/١٠م.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٤م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/١٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/١٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٩/١٠م.

فَقِيلَ: بِصَحَّتِهِ قِيَاسًا عَلَى الْإِشْتِرَاطِ فِي الْإِحْرَامِ، وَبِهِ أَفْتَى شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-^(١)، وَقِيلَ: بَعْدَمِ صَحَّتِهِ لِلْفَارِقِ بَيْنِ الْإِعْتِكَافِ وَالْإِحْرَامِ، وَإِلَيْهِ مَالُ شَيْخِنَا الْقُنُوبِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-، وَهُوَ مَذْهَبُ الْأَكْثَرِ، يَقُولُ إِمَامُنَا السَّالِمِيُّ رحمته الله: "فَذَهَبَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ إِلَى أَنَّ شَرْطَهُ لَا يَنْفَعُ"^(٢).

لَكِنْ مَنْ اضْطُرَّ لِلْخُرُوجِ لِعُذْرِ فَلَهُ أَنْ يَخْرُجَ مِنْ مُعْتَكِفِهِ ثُمَّ يَرْجِعَ بَعْدَ زَوَالِ الْعُذْرِ فَوْرًا، وَبِذَا يَتَحَقَّقُ مَقْصِدُ الْجَمِيعِ، وَيُبَاحُ بِاتِّفَاقٍ مِثْلُ هَذَا الصَّنِيعِ، وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ^(٣).

﴿الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: لَقَدْ أَذْرَكْتَ -أَيُّهَا النَّبِيُّ- مِمَّا تَقَدَّمَ أَنَّ الْحَدَّثَ الْأَكْبَرَ مِنَ الْمَوَانِعِ الَّتِي تَمْنَعُ الْإِعْتِكَافَ ابْتِدَاءً، لَكِنْ إِنْ عَرَضَتْ الْجَنَابَةُ عَلَى الْمُعْتَكِفِ -رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً- وَهُوَ فِي مُعْتَكِفِهِ فَعَلَيْهِ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ وَيُبَادِرَ لِلَاغْتِسَالِ فَوْرًا، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُؤَخِّرَهُ إِلَّا مِنْ عُذْرٍ، وَمِنْ تِلْكَ الْأَعْذَارِ الَّتِي تُسَوِّغُ تَأْخُرَ الْإِعْتِكَافِ: بُعْدُ مَكَانِ الْإِعْتِكَافِ، أَوْ تَسْحِينُ مَاءٍ بَارِدٍ أَوْ تَبْرِيدُ سَاخِنٍ.. وَالْأَوَّلَى لَهُ مَعَ هَذَا الْإِنْتِظَارِ أَنْ يَتِمَّمَ صَعِيدًا طَيِّبًا.

أَمَّا الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ فَإِنْ طَرَأَ عَلَى الْمَرْأَةِ فَقَدْ قَطَعَ حَبْلُ اعْتِكَافِهَا وَعَلَيْهَا أَنْ تَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ -أَيْضًا-، فَإِنْ ارْتَفَعَ الْعُذْرُ وَزَالَ الْمَانِعُ بَعْدَ ذَلِكَ فَعَلَيْهَا مُوَاصَلَةُ اعْتِكَافِهَا الْوَاجِبِ وَجُوبًا، وَالْمُنْدُوبِ نَدْبًا؛ لِأَنَّهَا فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَمِيرَةٌ نَفْسِهَا، وَعَلَى اللَّهِ قَصْدُ السَّبِيلِ^(٤).

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١١/٢٠٠٣م.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَعَارِجُ الْأَمَالِ ج ٥ ص ٣٦٠. طَبْعَةٌ: مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ الْحَدِيثَةِ وَالْحَقِيقَةِ.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٧ دَيْسَمِيرَ ٢٠٠١م.

• الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ١٦/١١/٢٠٠٢م.

• الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٩م.

(٤) - الْقُنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/١٠/٢٠٠٦م.

﴿فائدة﴾

وهذا الباب (باب الاعتكاف) هو آخر باب سودة الإمام نور الدين السالمي -
رحمة الله - في موسوعته الثمينة "معارج الآمال على مدارج الكمال" وقد كانت
أمنيته - رحمه الله - أن يشرح جميع أبواب المدارج إلا أن كتاب أجله قطع عليه
معارج أمليه، والله البقاء ومطلق الكمال^(١).

(١) - النسني، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٥ ص ٣٦٤. طبعة: مكتبة الإمام السالمي الحديثة والمحققة.

خاتمة
في ذكر ليلة القدر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ (١) وَمَا أَدْرَاكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ ﴿٢﴾ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴿٣﴾ نَزَّلَ الْمَلَكُ الْوَحْشَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ﴿٤﴾ سَلَّمَ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ﴿٥﴾
القدر: ١ - ٥

لا يخفى عليك - أيها المسلم المؤمن، رَفَى اللهُ قَدْرَكَ في عِلَيْنَ بِاتِّبَاعِ خُطَى سَيِّدِ النَّبِيِّينَ - أَنَّ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ذَاتُ قَدَرٍ عَظِيمٍ؛ وَلِذَا فَقَدْ حَرَصَ النَّبِيُّ الْأَمِينُ ﷺ عَلَى تَحْرِيبِهَا كُلِّ عَامٍ بِعِلَازِمَةِ الْاِعْتِكَافِ؛ إِذْ هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْاِعْتِكَافِ حَتَّى كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا دَخَلَ الْعَشْرُ شَدَّ مِئْزَرَهُ وَأَحْيَا لَيْلَهُ وَأَيَّقَطَ أَهْلَهُ (١)

معناها

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سَبَبِ تَسْمِيَّتِهَا بِـ "لَيْلَةِ الْقَدْرِ"، فَقِيلَ: لِغُلُوِّ قَدْرِهَا وَعِظَمِ مَكَائِثِهَا؛ اسْتِثْنَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ ﴾ (٢) الْقدر: ٣، وَقِيلَ:

(١) - البخاري، باب: الْعَمَلُ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ، رقم الحديث ١٨٨٤.

معنى شد المئزر: أنه ﷺ كان يجتهد في العبادة والعمل الصالح كما أن شأن كل مجتهد في عمل أن يشد مئزره ويشمر عن ساعد الجدة، وقيل معنى شد المئزر أنه ﷺ كان يجتنب مقاربة النساء؛ لأنه يكون في هذه العشر في اعتكاف، والاعتكاف ينافي مقاربة النساء، والعلم عند الله. يُنظر:

- الخليلي، ليلة القدر. "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠١م.
- القُدري، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٠٥م.
- القُدري، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٩/١٠م.

المعلم في فقه الصيام والزكاة

لأنها تَضِيقُ بِالْمَلَائِكَةِ الَّذِينَ يَتَنَزَّلُونَ فِيهَا، فَالْقَدَرُ هُنَا بِمَعْنَى الضِّيقِ؛ اسْتِثْنَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ وَالرُّوحُ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ مِنْ كُلِّ أَمْرٍ ۖ ﴾ [القدر: ٤]، وَقِيلَ: لِأَنَّ الْأَعْمَالَ وَالْمَقَادِيرَ تُقَدَّرُ فِيهَا؛ اسْتِثْنَاءً بِقَوْلِهِ تَعَالَى - فِي وَصْفِهَا -: ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۖ ﴾ [الدخان: ٤]، وَكُلُّ ذَلِكَ صَادِقٌ فِيهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ (١).

فَضْلُهَا

حَسَبْنَا أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَرِدْ فِي فَضْلِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ الْعَظِيمَةِ إِلَّا تِلْكَ السُّورَةُ الْكَرِيمَةُ - "سُورَةُ الْقَدْرِ" وَالَّتِي لَا تَتَحَدَّثُ إِلَّا عَنْ فَضْلِهَا - لَكَانَ كَافِيًا؛ فَقَدْ أُنْزِلَ فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ الْقُرْآنُ، وَهِيَ فِي الْأَجْرِ عِنْدَ اللَّهِ كَعِبَادَةِ أَلْفِ شَهْرٍ بَلْ خَيْرٌ (٢)، وَتَنْزَلُ فِيهَا مَلَائِكَةُ الرَّحْمَنِ بِمَا فِيهِمُ الرُّوحُ جَبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَهِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ سَلَامٌ وَأَمَانٌ. وَجَاءَ فِي فَضْلِهَا - مِنَ الْكِتَابِ أَيْضًا - أَنَّهَا لَيْلَةُ ذَاتِ بَرَكَاتٍ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَرَّكََةٍ ﴾ [الدخان: ٣]، وَمِنَ السُّنَّةِ الْقَوْلِيَّةِ قَوْلُهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ الثَّابِتِ: " مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ " (٣).


(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، لَيْلَةُ الْقَدْرِ. "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٤/١٠/٢٠٠٥م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٨م.

(٢) - وَأَنْتَ خَيْرٌ يَا عَبْقَرِي الْحَسَابِ أَنْ مَدَّةَ "أَلْفِ شَهْرٍ" تَزِيدُ فِي الْحَسَابِ عَلَى ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ سَنَةً وَأَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ (١,٠٠٠ ÷ ١٢ = ٨٣,٣٣ عامًا)، وَمَا أَقَلُّ مَنْ يَعْمُرُ مَنَا هَذَا الْعُمْرَ! فَكَيْفَ وَهِيَ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْبُخَارِيُّ، بَابُ: فَضْلِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٨٧٥.
- الْقُتُوبِيُّ، فَنَاوِي إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ ص ٨٦.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: اَلْمَعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوتِيِّ - أَبَقَاهُمَا اللَّهُ - أَنْ خُصُوصِيَّةَ هَذِهِ اللَّيْلَةِ تَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَلَا تَمْتَدُّ لَيُومِهَا الْعَاقِبُ؛ لَصَرِيحِ دَلَالَةِ قَوْلِهِ جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿سَلِّمْهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾  القدر: د، يَقُولُ شَيْخُنَا الْمَفْتِي - حَفِظَهُ رَبِّي -: " هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَهَبَ إِلَى خِلَافِ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ دَلَالَةَ الْقُرْآنِ تُدَلُّ عَلَى هَذَا، وَكَفَى بِهَذِهِ الدَّلَالَةِ حُجَّةً، وَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُخْتَلَفَ مَعَ وَرُودِ نَصٍّ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى شَيْءٍ، وَإِذَا جَاءَ نَهْيُ اللَّهِ بِطَلْعِ نَهْيٍ مَعْقِلٍ ^(١) .

أَمَّا الْبِدَايَةُ فَالْأَظْهَرُ أَنَّهَا مِنْ غُرُوبِ الشَّمْسِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلُ اللَّيْلِ لُغَةً وَعُرْفًا، فَمَا عَلَى الْمُشْتَرِكِينَ لِرِضْوَانِ رَبِّ الْعَالَمِينَ إِلَّا أَنْ يَجْتَهِدُوا فِي تَحْرِيرِ وَقْتِ هَذِهِ اللَّيْلَةِ بِالِاغْتِكَافِ وَطُولِ الذِّكْرِ وَالْقِيَامِ؛ فَإِنْ مِنْ حُرْمٍ خَيْرَهَا فَقَدْ حُرِّمَ ^(٢) .

وَقْتُهَا

اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، هَذَاكَ اللَّهُ مَوَاطِنَ الْفَضْلِ وَالْفَضَائِلِ - أَنَّ الْعُلَمَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا كَثِيرًا فِي مِيقَاتِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ حَتَّى زَادَتْ أَقْوَالُهُمْ عَلَى الْأَرْبَعِينَ قَوْلًا!! لَكِنْ لَا يَهْوُلُنَا ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ قَدْ فَهَمْتَ - سَلَفًا - أَنْ لَيْسَ كُلُّ خِلَافٍ جَاءَ مُعْتَبَرًا، وَأَنَّ كُلَّ قَوْلٍ يَخَالِفُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ فَهُوَ مَرْدُودٌ وَإِنْ جَلَّ قَائِلُهُ، وَمَا وَافَقَهُمَا هُوَ اَلْمَعْتَمَدُ.

وَالَّذِي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ هُوَ أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ هِيَ إِحْدَى اللَّيَالِي الْأَوْتَارِ مِنَ الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ الْمُبَارَكِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ أَخْبَرَ

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِيزِيُونِ سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةُ: ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ - يُوَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٨م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتِيَّ يَجِيبُ ج ١ ص ٣٠١.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٤م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٨/٩/١١م.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٥هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٤/١١/١٠م.

أَنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ الْمُبَارَكَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، ثُمَّ أَخْبَرَ أَنَّهُ أُنْزِلَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾ البقرة: ١٨٥، فَذَلَّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ.

ثُمَّ أَمَرَ الرَّسُولُ ﷺ بِالْتِمَاسِهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاحِرِ مِنْ رَمَضَانَ، وَفِي الْأَوْتَارِ مِنْهَا تَحْدِيدًا؛ فَقَالَ: "فَالْتَمِسُوهَا فِي الْعَشْرِ الْوَاحِرِ وَالتَمِسُوهَا فِي كُلِّ وَتْرٍ" (١)، فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّوْفِيقِ وَالسَّدَادِ لِغَايَةِ الْمُرَادِ (٢).

﴿فَائِدَةٌ أُولَى﴾: لَقَدْ اقْتَضَتْ حِكْمَةُ الْعَلِيمِ الْحَكِيمِ ﷻ أَنْ يُخْفِيَ عَنَّا عِلْمَ كَثِيرٍ مِنْ مَوَاسِمِ الْخَيْرِ وَالْفَضْلِ كَاخْفَاءِ أَوْقَاتِ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ وَالسَّاعَاتِ الَّتِي يَعْظُمُ فِيهَا الْأَجْرُ وَيَجْزُلُ عِنْدَهَا الثَّوَابُ: كَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى مِنَ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، وَسَاعَةِ الْإِجَابَةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وَسَاعَةِ الْمَوْتِ مِنْ عُمْرِ الْإِنْسَانِ، وَاسْمِ اللَّهِ الْأَعْظَمِ مِنْ أَسْمَائِهِ الْحُسْنَى، وَلَيْلَةِ الْقَدْرِ مِنْ لَيَالِي الشَّهْرِ الْمُبَارَكِ..

وَذَلِكَ حَتَّى يَجْتَهِدَ النَّاسُ فِي الْعِبَادَةِ وَالذِّكْرِ، وَيَسْتَدِجُوا صَلَاتَهُمْ بِاللَّهِ ﷻ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ وَالْأَوْقَاتِ، بَدَلَ أَنْ تَقْتَصِرَ صَلَاتُهُمْ عَلَى صَلَاةٍ وَاحِدَةٍ، أَوْ سَاعَةٍ مُحَدَّدَةٍ، أَوْ لَيْلَةٍ مُعَيَّنَةٍ، أَوْ اسْمٍ وَاحِدٍ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ الْحُسْنَى، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ (٣).

(١) - الربيع باب: في ليلة القدر، رقم الحديث ٣٢٦.

(٢) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاة تَسَال وَالْمَفْقِي يَجِب ج ١ ص ٣٠٠.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٨ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٨/٩/٢١ م.
- الْقُنُوبِيُّ، تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ ص ٥٧، ١٩٠.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٧/١٠/٠٧ م.

(٣) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠١/١٢/٤ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠٠٨/٩/٢١ م.

﴿فَائِدَةٌ أُخْرَى﴾: جَاءَ فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ أَمَارَاتٍ وَعَلَامَاتٌ حَسِيَّةٌ، كَاعْتِدَالِ جَوْهَا بَيْنَ الْقَرِّ وَالْحَرِّ، وَاخْتِفَاءِ شُعَاعِ شَمْسٍ صَبَاحِهَا التَّالِي؛ إِلَّا أَنَّ ذَلِكَ إِنْ وَقَعَ فَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ أَمْرًا مُطَرِّدًا، أَيْ كُلِّ عَامٍ، إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَظَهَرَ لِلنَّاسِ وَتَنَاقَلَتْهُ الْأَلْسُنُ وَاشْتَهَرَ عِنْدَ الْعَامَّةِ وَالْخَاصَّةِ، وَهَذَا يُنَافِي الْمَقْصِدَ مِنْ إِخْفَائِهَا.

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: لَا يَصِحُّ مَا يُوجَدُ عِنْدَ بَعْضِ الْعَوَامِّ - هَذَا اللَّهُ وَإِيَّاهُمْ - مِنْ أَوْهَامٍ خُرَافِيَّةٍ يَتَصَوَّرُونَ حَدُوثَهَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ الرُّوحَانِيَّةِ كَانْقِلَابِ الْأَشْجَارِ، وَتَقَاصُفِ الْأَنْوَارِ، وَتَبَدُّلِ اللِّسَنِ الْكَوْنِيَّةِ، وَكَمَا يَتَصَوَّرُ الْبَعْضُ - أَيْضًا - أَنَّ كُلَّ مَا يُرِيدُهُ أَوْ يَخْطُرُ عَلَى بَالِهِ يَتَحَقَّقُ لَهُ عِنْدَهَا يُكَاشَفُ بِهَا صَاحِبُنَا سَعِيدُ الْحَظِّ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(١).

مَا يَنْبَغِي فِيهَا

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُتَحَرِّيُّ الْمُجَاهِدُ، هَذَاكَ اللَّهُ سُبْلُهُ - أَنَّ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا لَا يَعْنِي أَنَّ هَذِهِ اللَّيْلَةَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَطْلُعَ عَلَيْهَا أَحَدٌ، بَلْ يُمْكِنُ أَنْ يُكْرِمَ اللَّهُ بِمَعْرِفَتِهَا بَعْضَ عِبَادِهِ الْأَخْيَارِ؛ لِمَا يَشْعُرُ بِهِ مِنَ الرُّؤْيَا الْمَنَامِيَّةِ وَالرَّاحَةِ النَّفْسِيَّةِ، وَمِنْ انْفِتَاحِ الْآفَاقِ الرُّوحَانِيَّةِ أَمَامَهُ، وَعَظِيمِ الصَّلَةِ بِاللَّهِ ﷻ.

- الْقُتُوبِيُّ، تحفة الأبرار ص ٥٧.
- الْقُتُوبِيُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٦.
- الْحَارِثِيُّ، سعيد بن حمد. نتائج الأقوال ج ١ ص ١٧٥.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٩٨ - ٢٩٩.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافق ٨/١٢/٢٠٠١م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافق ٢٧/١١/٢٠٠٢م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافق ١٥/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافق ٧/١٠/٢٠٠٧م.

كَمَا دَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ سُنَّةُ النَّبِيِّ الْمُخْتَارِ ﷺ، وَأَرْشَدَتْهُمْ إِلَى ذِكْرِ لَا يَنْبَغِي تَفْوِيتُهُ فِي لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، مَعَ الاجْتِهَادِ فِي الْقِيَامِ وَالرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ وَكَثْرَةِ التَّهْلِيلِ وَالِاسْتِغْفَارِ^(١)، فَعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا؟ قَالَ:

"قُولِي: اللَّهُمَّ إِنَّكَ عَفُوٌّ تُحِبُّ الْعَفْوَ فَاعْفُ عَنِّي"^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: فَضَّلَ هَذِهِ اللَّيْلَةَ يَنَالُهُ كُلُّ مَنْ قَامَهَا مُؤْمِنًا بِهَا مُحْتَسِبًا أَجْرَهَا وَتَوَابَهَا عِنْدَ اللَّهِ، وَلَوْ لَمْ يَشْعُرْ بِهَا أَوْ يَعْلَمَ بِمِيقَاتِهَا، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّمَامِ^(٣).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٨م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٢١م.
- القنوي، تحفة الأبرار ص ١٩٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٠م.

(٢) - ابن ماجه، باب: الدُّعَاءُ بِالْعَفْوِ وَالْعَافِيَةِ، رقم الحديث ٣٨٤٠.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٣٠٥.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٢٧م.

أَلْهَمْنِي
فِي فِقْهِ الصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا
وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ (١٠٣)

التوبة: ١٠٣

أَلْهَمْنِي
فِي فِقْهِ الزَّكَاةِ

البَابُ الْأَوَّلُ: فِي الزَّكَاةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّنَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ البقرة: ١٧٧

فَصْلٌ فِي أَصْلِ الزَّكَاةِ

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُ، جَمَعَ اللَّهُ لَكَ زَكَاةَ النَّفْسِ وَالْمَالِ - أَنَّ الزَّكَاةَ فِي أَصْلِ اللُّغَةِ: تَحْمِيلُ مَعْنَيْنِ اثْنَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا/ الطَّهَارَةُ وَالتَّقَاءُ: وَمِنْهُ زَكَاةُ النَّفْسِ وَتَزَكِّيَّتُهَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝١﴾ الشمس: ٩، وَقَالَ: ﴿فَارْزُقْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا ۝٨١﴾ الكهف: ٨١.

ثَانِيَهُمَا/ النَّمَاءُ وَالتَّيَادَةُ: تَقُولُ: زَكَا الزَّرْعُ يَزْكُو أَيُّ نَمَا وَازْدَادَ^(١).

وَاصْطِلَاحًا: هِيَ حَقٌّ مَخْصُوصٌ مِنْ مَالٍ مَخْصُوصٍ يَجِبُ فِي وَقْتٍ مَخْصُوصٍ لِأَصْنَافٍ مَخْصُوصَةٍ، مُقْتَرَنَةٌ بِنِيَّةِ الْعِبَادَةِ^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

• الفريومي، المصباح النير، مادة (ز ك و).

• الخليلي، فتاوى المعاملات/ بحث: روح الاقتصاد في الإسلام ص ١٨.

(٢) - يُنْظَرُ:

﴿فائدة﴾

لعلك تلحظ -أيها القارئ النبيه- أن الزكاة سُميت بهذا الاسم في الاصطلاح الشرعي لأنها تحقق جميع معاني الزكاة في أصلها اللغوي من حيث إنها طهارة لنفس صاحبها من البخل والشح وضبط لغريزة حب المال من جهة، وهي كذلك ثماء في المال وبركة في الرزق من جهة أخرى؛ وإلى ذلك يشير قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ التوبة: ١٠٣.

وهي بهذا تجمع بين معني التخلي ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ والتخلي ﴿وَتُزَكِّيهِمْ﴾: التخلي عن الصفات المردولة، والتخلي بالصفات المحمودة، مع تقدم التخلي على التخلي، وهو عين ما يُنادي به علماء السلوك والآداب في قولهم: "التخلي قبل التخلي"، و"التربية قبل التعليم"، ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ المائدة: ٥٠^(١).

لطيفة

من لطائف العالم الرباني سعيد بن خلفان الخليلي -تغمده الله بشآبيب رحمته- ما يقوله في إحدَى قصائده موريا بالمعاني الشرعية للعبادات عن معانيها اللغوية الحقيقية:

زَكَاتٍ أَجْرِيهَا عَلَيَّ، وَبَذَلُهَا	***	إِلَيَّ بِهِ نَصُّ الْكِتَابِ حَبَانِي
وَأَشْرَبُ فِي شَهْرِ الصَّيَامِ تَعَمُّدًا	***	هَارًا بِأَوْطَانِي وَلَسْتُ بِجَانِي
وَقَدْ صُمْتُ أَعْيَادِي وَلَبِيتُ مُحْرَمًا	***	بِحَجٍّ، وَشَهْرُ الْحَجِّ لِي رَمَضَان
وَحَاشَايَ عَنْ تَرْكِ الْأُمُورِ مُعَرَّضًا	***	وَعَنْ فِعْلٍ مَا عَنْهُ هَيْتُ حَشَانِي ^(٢)

• الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ١٧٦.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٣٦، ٣٠١.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/١م.

(٢) - الراشدي، مبارك بن عبد الله. قراءات في فكر الخليلي/ المنتدى الأدبي، ص ١٨٣ - ١٨٤.

فالشَّيْخُ - رَحِمَهُ اللهُ - ذَكَرَ هَذِهِ الاصْطِلَاحَاتِ الْمَعْرُوفَةَ شَرْعًا لَكِنَّهُ لَمْ يُرِدْ بِهَا حَقَائِقَهَا الشَّرْعِيَّةَ كَمَا قَدْ يَتَبَادَرُ لِلذَّهْنِ مِنَ الْبِدَايَةِ، فَهُوَ يُرِيدُ مِنْ "الزَّكَاةِ" الَّتِي بَذَلَهَا وَأَجْرَاهَا عَلَى نَفْسِهِ بِنَصِّ الْكِتَابِ زَكَاةَ النَّفْسِ وَطَهَارَتَهَا؛ إِشَارَةً إِلَى قَوْلِ الْمَوْلَى ﷺ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ ① ﴿الشَّمْسُ: ٩...﴾

وَيَرْمِي مِنْ خِلَالِ قَوْلِهِ: "وَأَشْرَبُ فِي شَهْرِ الصَّيَامِ تَعَمُّدًا.." إِلَى كَثْرَةِ ذِكْرِهِ وَتَسْبِيحِهِ لِلَّهِ ﷻ؛ مُسْتَفِيدًا هَذَا الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِ الْمُصْطَفَى ﷺ: "لَا يَزَالُ لِسَانُكَ رَطْبًا مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ" (١).

وَيَقْصِدُ بِقَوْلِهِ: "وَقَدْ صُمْتُ أَعْيَادِي" أَنَّهُ أَمْسَكَ فِي هَذِهِ الْأَعْيَادِ الْمُبَارَكَةِ عَنْ مُحَارِمِ اللَّهِ، وَلَمْ يُبَدِّلْ نِعْمَةَ اللَّهِ كُفْرًا.

وَيُرْتَوَى مِنْ خِلَالِ تَلْبِيَّتِهِ وَحَجِّهِ فِي رَمَضَانَ إِلَى أَنَّهُ أَجَابَ نِدَاءَ دَاعِيِ الْخَيْرَاتِ فِي هَذَا الشَّهْرِ الْكَرِيمِ، فَقَصَدَ الْإِكْتِسَارَ مِنَ الطَّاعَاتِ وَمُضَاعَفَةَ الْحَسَنَاتِ، وَهَذِهِ مِنْ نُكْتِهِ السُّلُوكِيَّةِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى.

فَصْلٌ فِي حُكْمِ الزَّكَاةِ

الزَّكَاةُ جُزْءٌ لَا يَتَجَزَّأُ مِنْ سِيَاسَةِ الْإِسْلَامِ فِي الْمَالِ، بَلْ إِنَّ الْإِسْلَامَ عَدَّهَا فَرِيضَةً مِنْ فَرَائِضِ الْإِسْلَامِ، وَرُكْنًا مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الدِّينِ الْعَظِيمِ عَلَى مَنْ تَحَقَّقَتْ فِيهِ شُرُوطُهَا، وَقَدْ دَلَّ عَلَى وُجُوبِهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ﴿البقرة: ٤٣﴾، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ.

(١) - أبو داود، باب: مَا جَاءَ فِي فَضْلِ الذِّكْرِ، رقم الحديث ٣٢٩٧.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَمِنْهَا قَوْلُ الرَّسُولِ ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: - وَذَكَرَ مِنْهَا - وَإِتْيَاءُ الزَّكَاةِ" (١).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ: فَاسْتِقْرَارُ الصَّحَابَةِ عَلَى عَدَمِ إِنْكَارِ قِتَالِ أَبِي بَكْرٍ لِمَانِعِي الزَّكَاةِ وَتَأْيِيدِهِمْ لَهُ مَعَ قَوْلِهِ ﷺ: "وَاللَّهِ لَا قَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قًا - وَفِي رِوَايَةٍ عَقْلًا - كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا" (٢)، فَكَانَ إِجْمَاعًا عَلَى فَرَضِيَّةِ الزَّكَاةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ (٣).

فصل في حكم العلم بالزكاة

هَذَا.. وَاعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، لَا عَدَمَتِ ثَرْوَةُ الْعِلْمِ وَالْمَالِ - أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُؤَدَّى الزَّكَاةُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَشْرُوعِ إِلَّا بِالتَّحَلِّيِ بِمِيزَةِ الْعِلْمِ، وَلِذَا فَإِنَّ الْعِلْمَ بِأَحْكَامِ الزَّكَاةِ وَالْمَعْرِفَةَ بِمَدَاحِلِهَا وَمَخَارِجِهَا يُعَدُّ مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ الَّتِي تَجِبُ عَلَى مَجْمُوعِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، بِحَيْثُ لَوْ تَرَكْتَ تَعْلَمَ أَحْكَامَهَا الْجَمِيعُ هَلَكُوا جَمِيعًا، وَإِنْ قَامَ بِهَا الْبَعْضُ أَجْزَى عَنِ الْبَاقِينَ، يَقُولُ شَيْخُ الْمَفْسِّرِينَ - حَفِظَهُ اللَّهُ - "لَوْ جَهَلَ النَّاسُ جَمِيعًا أَحْكَامَهَا - أَيَّ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ - فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَكُونُونَ قَدْ وَقَعُوا فِي الْخَطَا؛ لِأَنَّ تَعْلَمَهَا مِنْ فُرُوضِ الْكِفَايَاتِ" (٤).

(١) - البخاري، باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ، رقم الحديث ٧.

(٢) - رواه:

• الربيع، باب: الوعيد في منع الزكاة، رقم الحديث ٣٤٥.

• البخاري، باب: وَجُوبُ الزَّكَاةِ، رقم الحديث ١٣١٢.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. البعد السياسي لأسباب الفقر ص ١١٨.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٦/٩/٢٠٠٧ م.

وَكَذَا تَجِبُ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِهَا عَلَى الْأَعْيَانِ فِي حَقِّ مَنْ أَرَادَ الْعَمَلَ بِأَخْذِ الزَّكَاةِ
وَإِعْطَائِهَا؛ خَشْيَةً أَنْ يَرْتَكِبَ مَحْظُورًا فَيَهْلِكَ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يُعْبَدُ بِالْجَهْلِ وَإِنَّمَا يُعْبَدُ
بِالْعِلْمِ...^(١)

وَمَنْ لَا لَهُ مِنْ ثَرَوَةِ الْعِلْمِ ثَرَوَةٌ *** فَمِنْ ثَرَوَةِ الدَّارَيْنِ قَدْ صَارَ مُعَدِّمًا^(٢)

﴿فَائِدَةٌ﴾: يَقُولُ الْإِمَامُ جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "يَسْعُ النَّاسَ جَهْلُ مَا دَانُوا
بِتَحْرِيمِهِ مَا لَمْ يَرْكَبُوهُ، أَوْ يَتَوَلَّوْا رَاكِبَهُ، أَوْ يَبْرُؤُوا مِنَ الْعُلَمَاءِ إِذَا بَرُّتُوا مِنْ رَاكِبِهِ"^(٣)،
وَقَدْ أَصْبَحَتْ هَذِهِ الْمَقُولَةُ الشَّهِيرَةُ أَثَرًا مُتَّفَقًا عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَلِذَا يَقُولُ الْإِمَامُ الْحَقُّ
الْخَلِيلِيُّ رحمته الله:

وَلَوْ سَقَطَ التَّكْلِيفُ عَنْ كُلِّ جَاهِلٍ *** لَكَانَ اقْتِنَاءُ الْجَهْلِ لِلنَّفْعِ أَعْوَدًا^(٤)

وَيَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ النَّضْرِ السَّمَوَالِيُّ:

(١) - الحجري، محمد بن ناصر. القواعد التطبيقية لفريضة الزكاة ص ٣.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، سعيد بن خلفان. الديوان ص ٣٥.
- البهلاوي، ناصر بن سالم. الديوان ص ٢٧.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٦/٠٩/٢٠٠٧م

(٤) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ٥ ص ٤٣٢.
- السالمي، عبد الله بن حميد. هبة الأنوار ص ٥٠.
- الراشدي، مبارك بن عبد الله. قراءات في فكر الخليلي/ المنتدى الأدبي، بحث بعنوان: "الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي وفكره"، ص ١٨٣-١٨٤.

وَمَا عُذِرِي بِجَهْلِي عِنْدَ رَبِّي *** وَهَلْ أَنَا وَاجِدٌ فِي الْجَهْلِ عُذْرًا^(١)

فصل في مشروعية الزكاة

وَمِنَ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّ الزَّكَاةَ - وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صِفَتُهَا - كَانَتْ مَشْرُوعَةً عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأُمَمِ السَّابِقَةِ قَبْلَنَا^(٢)، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ آيَاتٌ مِنَ الْكِتَابِ الْعَزِيزِ، مِثْلُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ﴾ الأنبياء: ٧٣ وَكَقَوْلِهِ ﷺ فِي مَدْحِ إِسْمَاعِيلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَكَانَ عِنْدَ رَبِّهِ مَرْضِيًّا ۝٥٥﴾ مريم: ٥٥، وَقَوْلِهِ تَعَالَى عَلَى لِسَانِ الْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ - عَلَيْهِمَا السَّلَامُ -: ﴿وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ۝٣١﴾ مريم: ٣١.

وَفِي الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ شَرَعَتِ الزَّكَاةُ أَوَّلَ مَا شَرَعَتْ إِجْمَالًا ثُمَّ جَاءَتْ تَفَاصِيلُهَا بَعْدَ الْهَجْرَةِ النَّبَوِيَّةِ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عَلَى الرَّأْيِ الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفَظَهُمَا اللَّهُ -
(٣)

(١) - المنتدى الأدبي، قراءات في فكر ابن النضر.

(٢) - يُنظر:

- الحَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٢٣٨.
- الحَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٩ صفر ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠/٣/٢٠٠٥ م.

(٣) - يُنظر:

- الحَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٢٣٥-٢٣٦.
- الحَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٤ م.
- القُنُوبِي، دروس صيف ١٤٢٢ هـ/٢٠٠١ م، "مذكرة خاصة" ص ٣٦.
- القُنُوبِي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ٢٣٠.
- القُنُوبِي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧ هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦ م.
- العبري، إبراهيم بن سعيد. فضل الزكاة، ص ١٨.

وَالدَّلِيلُ عَلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا فِي الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ الْآيَاتُ الْمَكِّيَّةُ الْكَثِيرَةُ الَّتِي نَصَّتْ عَلَيْهَا، وَتَحَدَّثَتْ عَنْهَا، وَإِلَيْكَ بَعْضُ الْأَدِلَّةِ عَلَى ذَلِكَ:

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ ﴿الأنعام: ١٤١﴾.

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَزْمَلِ: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ ﴿المزمل: ٢٠﴾.

❖ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمَعَارِجِ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ

وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾ ﴿المعارج: ٢٤ - ٢٥﴾.

❖ قَوْلُهُ فِي صَدْرِ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاحِلُونَ﴾ ﴿المؤمنون: ٤٤﴾.

وَجَمِيعُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالسُّورِ مَكِّيَّةُ التَّنْزِيلِ وَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي كَوْنِ الزَّكَاةِ كَانَتْ مَشْرُوعَةً قَبْلَ هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَمِنْ ذَلِكَ أَيْضًا مَا جَاءَ فِي سُورَةِ النَّسَاءِ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: ﴿الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ ﴿النساء: ٧٧﴾، فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ وَإِنْ كَانَتْ مَدَنِيَّةً فَإِنَّهَا تَحْكِي حَالَهُ كَانَتْ فِي الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ، فَإِنَّ الْمُؤْمِنِينَ قِيلَ لَهُمْ: ﴿كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ﴾ وَذَلِكَ فِي الْعَهْدِ الْمَكِّيِّ، وَعِنْدَئِذٍ قِيلَ لَهُمْ أَيْضًا: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، وَقَدْ فُرِضَ عَلَيْهِمْ بَعْدَ مَا انْتَقَلُوا إِلَى الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ الْجِهَادُ وَلَمْ يُؤْمَرُوا عِنْدَئِذٍ بِكُفِّ أَيْدِيهِمْ.

وَهَذَا كُلُّهُ يَعْنِي أَنَّ الزَّكَاةَ كَانَتْ مَفْرُوضَةً فِي مَكَّةَ الْمُكَرَّمَةِ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ مَوْكُولَةً إِلَى ضَمَائِرِ الْأَغْنِيَاءِ أَنْفُسِهِمْ، يُؤَدِّي كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ زَكَاتَهُ مِنْ مَالِهِ بِمِقْدَارِ مَا يَسُدُّ بِهِ حَاجَةَ الْفُقَرَاءِ بِقَدْرِ اسْتَطَاعَتِهِ، وَعِنْدَمَا اسْتَقَرَّتِ الْأَوْضَاعُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى تَفَاصِيلَ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ، كَمَا بَيَّنَّاهَا النَّبِيُّ ﷺ بِقَوْلِهِ وَفِعْلِهِ، فَبَيَّنَ شُرُوطَهَا

وَأَرْكَانُهَا، وَعَلَى مَنْ تَجِبُ وَفِيمَ تَجِبُ وَلِمَنْ تَجِبُ، وَاسْتَمَرَّتْ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ
الْآنَ^(١).

فصل في مكانة الزكاة وأهميتها

لَا تَخْفَى عَلَيْكَ - يَا صَاحِبَ الْيَدِ الْعُلْيَا - مَكَانَةُ الزَّكَاةِ فِي دِينِ اللَّهِ الْإِسْلَامِ وَأَنَّهَا
رُكْنٌ مِنْ أَرْكَانِ هَذَا الدِّينِ الْعَظِيمِ، بَلْ هِيَ الرُّكْنُ الْاجْتِمَاعِيُّ الْمَالِيُّ فِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ
عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ خَالِصَةٌ لِلَّهِ ﷻ^(٢)، وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُلْخِصَ مَكَانَةَ الزَّكَاةِ وَأَهْمِيَّتَهَا فِي السُّطُورِ
الآتِيَةِ:

١- الرُّكْنُ الثَّانِي مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيَّةِ: فَهِيَ ثَانِي فِي الْمُرْتَبَةِ الثَّانِيَةِ بَعْدَ
الصَّلَاةِ مُبَاشَرَةً؛ قَالَ ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ
إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ.." ^(٣).

٢- الزَّكَاةُ هِيَ أُخْتُ الصَّلَاةِ: فَهِيَ قَرِينَةُ الصَّلَاةِ فِي الذِّكْرِ وَالْأَمْرِ بِهَا؛ فَقَدْ
تَكَرَّرَ اقْتِرَانُهَا بِالصَّلَاةِ فِي أَكْثَرِ مِنْ ثَمَانِينَ مَوْضِعًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
الْعَزِيزِ^(٤)، كَمَا تَكَرَّرَ الْأَمْرُ الصَّرِيحُ بِهَا مَعَ الصَّلَاةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، جواهر التفسير ج ١ ص ١٥٧، ج ٢ ص ١٨٢-١٨٣، ج ٣ ص ١٩١.
- الْحَلِيلِي، فتاوى المعاملات/ بحث: روح الاقتصاد في الإسلام ص ١٧.
- الْحَلِيلِي، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣/ أركان الإسلام "الزكاة". مادة
سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، سلسلة دروس الفكر الإسلامي بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٨/ الزكاة وأثرها في تربية النفس
وإصلاح الفرد والمجتمع. مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- السالمي، تلقين الصبيان ص ٨٥. طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الدينية/ دائرة الوعظ.

(٣) - البخاري، باب: قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ بِنَيْ الْإِسْلَامِ عَلَى خَمْسٍ، رقم الحديث ٧.

(٤) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، واجب الأمة في تحديات القرن الحادي والعشرين، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات التراس الثقافية.

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ البقرة: ٤٣ مَرَاتٍ كَثِيرَةً أَيْضًا، وَمَا ذَلِكَ إِلَّا لِأَنَّ الزَّكَاةَ هِيَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ الْمَالِيَةِ كَمَا أَنَّ الصَّلَاةَ هِيَ أَكْثَرُ الْعِبَادَاتِ الْبَدَنِيَّةِ^(١).

٣- الزَّكَاةُ هِيَ إِحْدَى ضَمَانَاتِ النَّصْرِ وَمَقُومَاتِ الْإِسْتِخْلَافِ فِي الْأَرْضِ: قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلْيَنْصُرَكَ اللَّهُ مَنِ يَنْصُرُهُ إِنْ اللَّهُ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (٤١) الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عِقَبَةُ الْأُمُورِ (٤١) الحج: ٤٠ - ٤١^(٢).

٤- لِلزَّكَاةِ حَكْمٌ جَلِيلَةٌ، مِنْهَا:

أ- أَلَهَا تُشِيعُ فِي الْجَمْعِ مَبَادِي الْمَوَدَّةِ وَالرَّحْمَةِ وَتَنْشُرُ التَّسَامُحَ وَالْإِحْتِرَامَ الْمُتَبَادَلِ، وَتَسْتُلِ السَّخَائِمَ وَالْأَحْقَادَ؛ إِذْ إِنَّ النَّفْسَ بِفِطْرَتِهَا الصَّافِيَةِ مَجْبُولَةٌ عَلَى حُبِّ مَنْ أَحْسَنَ إِلَيْهَا، فَطَالَمَا اسْتَعْبَدَ الْإِنْسَانُ إِحْسَانًا^(٣).

- العبري، إبراهيم بن سعيد. فضل الزكاة ص ٨، ١٦.
- الصوافي، زكاة الثمار ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ١٧٤، ج ٣ ص ١٩٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكرك"، حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/١ م.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، جواهر التفسير ج ١ ص ١٣٠ - ١٣١.
- الخليلي، التحذير من كذبة إبريل ص ٤٠.
- الخليلي، رجل عن ١٠٠٠ رجل، "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.
- الخليلي، ازدواج الشخصية المسلمة: الأسباب العلاج ص ٨ - ٩.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٣٧.

ب- أَنَّهَا تُطَهَّرُ الْإِنْسَانَ مِنَ الْجَشَعِ، وَتُنْظَمُ لَدَيْهِ غَرِيزَةُ حُبِّ الْمَالِ، فَتُبْعِدُهُ عَنِ

التَّمَرُّدِ وَالطُّغْيَانِ ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَافٍ﴾ ٦ أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى ﴿العلق: ٦-٧﴾.

ج- أَنَّهَا تَغْرِسُ الْأَخْلَاقَ الْفَاضِلَةَ وَالْقِيَمَ الرَّفِيعَةَ؛ لِأَنَّهَا تُفَجِّرُ مَشَاعِرَ الرَّحْمَةِ فِي

نُفُوسِ الْمُؤْمِنِينَ، وَتَجْعَلُ النَّاسَ يَعْطِفُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَيُودُّ بَعْضُهُمْ بَعْضًا^(١).

د- أَنَّهَا تُحَقِّقُ مَعْنَى الْعُبُودِيَّةِ الْحَقَّةِ وَالتَّسْلِيمِ الْمَطْلُوقِ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ، حِينَمَا يُخْرِجُ

الْإِنْسَانَ شَيْئًا مِنْ أَعَزِّ مَا يَمْلِكُ وَهُوَ لَا يَلْمِسُ لَهُ عِوَضًا دُنْيَوِيًّا ظَاهِرًا؛

إِلَّا شُكْرَ النِّعْمَةِ الَّتِي تُثْمِرُ الْبَرَكَاتِ ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾

إبراهيم: ٧٠.

ه- أَنَّهَا تُحَقِّقُ مَبْدَأَ التَّكَافُلِ وَالتَّضَامُنِ الْاجْتِمَاعِيِّ بَيْنَ أَفْرَادِ الْمُجْتَمَعِ الْوَاحِدِ، فَلَا

عَدَاوَاتٍ مُتَأَجِّجَةً، وَلَا طَبَقِيَّاتٍ مَقْبِيَّةً، وَلَا اخْتِكَارَ لِلثَّرَوَاتِ، وَلَا

تَكْدِيسَ لِلأَمْوَالِ فِي خَزَائِنِ الْأَغْنِيَاءِ؛ يَقُولُ الْمَوْلَى ﷻ: ﴿كَفَى لَا يَكُونُ

دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ الحشر: ٧^(٢).

يقول العلامة الداعية أبو الحسن شحاته: "والمزكي يُسَلِّمُ إِلَى اللَّهِ حَقَّ اللَّهِ،

وَالْفَقِيرُ يَأْخُذُ مِنَ اللَّهِ رِزْقَهُ، وَإِنَّمَا يُحْسِنُ الْمَزْكِيُّ إِلَى نَفْسِهِ لِيُطَهَّرَهَا مِنْ رَذِيلَةِ

(١) - الحَلِيلِي، أحمد بن حنبل. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١ ربيع الأول ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٤/٩م.

(٢) - يُنظر:

- الحَلِيلِي، زكاة الأنعام ص ٢٣.
- الحَلِيلِي، أمراض القلوب وعلاجها، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الحلال الإسلامية.
- الحَلِيلِي، البعد السياسي لأسباب الفقر ص ١٢٠.

البخل، وَلِيَشْكُرَ اللَّهُ عَلَى نِعْمَةِ الْمَالِ.. وَمِنْ أَجْلِ هَذِهِ الْمَعَانِي وَحَدَّهَا شَرَعَ الْإِسْلَامُ الزَّكَاةَ فَجَعَلَهَا فَرِيضَةً وَحَقًّا مُسْتَحِقِّهَا لَا تَفْضُلًا مِنْ مُسْتَخْرِجِيهَا" (١).

﴿فَانْدَة﴾

الزَّكَاةُ - كَمَا تَقَدَّمَ - هِيَ حَجَرُ الْأَسَاسِ فِي النَّظَامِ الْاجْتِمَاعِيِّ الْمَالِيِّ فِي الْإِسْلَامِ، وَهِيَ النَّظَامُ الْمَالِيُّ التَّكَافُلِيُّ الَّذِي يُلَبِّي الْفِطْرَةَ وَيَتَوَافَقُ مَعَ الطَّبِيعَةِ، فَهُوَ النَّظَامُ الْوَسْطُ النَّاجِحُ الَّذِي يُفَارِقُ الْأَنْظِمَةَ الْأَرْضِيَّةَ الْمُتَخَبِّطَةَ الَّتِي لَا تَلْبَثُ أَنْ تَخْرُجَ مِنْ أَرْزَمَةٍ حَتَّى تَقَعَ فِي أُخْرَى..

فَلَيْسَ هُوَ بِالرَّأْسِمَالِيَّةِ الَّتِي تُعْطِي الْفَرْدَ الصَّوَاءَ الْأَخْضَرَ لِيُصْبِحَ سَبْعًا ضَارِيًا يَكْسِبُ الْمَالَ مِنْ آيَةٍ جَهَةٍ مِنْ غَيْرِ مُرَاعَاةِ آيَةِ قِيُودِ خُلُقِيَّةٍ وَاجْتِمَاعِيَّةٍ، وَيَنْسَى حَقَّ الْجَمَاعَةِ لِإِشْبَاعِ نَهْمِ الْفَرْدِ، فَيَكُونُ الْمَالُ دَوْلَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْهُمْ، فَهَذَا "كَارِل مَارْكَس" عَمِيدُ النَّظَامِ الشُّيُوعِيِّ عِنْدَمَا ذَاقَ غُصَصَ الرَّأْسِمَالِيَّةِ قَبْلَ الشُّيُوعِيَّةِ طُرْدَ هُوَ وَامْرَأَتُهُ وَابْنَتُهُ مِنَ الشُّقَّةِ الَّتِي يَسْكُنُونَهَا فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ شَتَايَةٍ، فَقَالَتْ امْرَأَتُهُ -بَعْدَ مُعَانَاةٍ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ خَتِمَتْ بِمَوْتِ ابْنَتِهِمِ الصَّغِيرَةِ-: "وَأَسْفَا؛ لَقَدْ وَقَدْتِ ابْنَتَنَا إِلَى الدُّنْيَا وَلَمْ تُرَزِّقِي مَهْدًا، وَفَارَقْتَهَا وَلَمْ تُرَزِّقِي كَفْنًا".

وَلَيْسَ هُوَ بِالشُّيُوعِيَّةِ الَّتِي تَحْرِمُ الْفَرْدَ فِطْرَةَ التَّمَلُّكِ، وَحَقَّ الْحَيَاةِ، وَتَجْعَلُ الْمَالَ مَلِكًا لِلدَّوْلَةِ؛ فَيَكْسُدُ الْاِقْتِصَادُ، وَتُبُورُ بِذَلِكَ حَرَكَةُ الْحَيَاةِ وَتَغُورُ (٢).

(١) - العبري، إبراهيم بن سعيد. فضل الزكاة، تقدم: أبو الحسن شحاته ص ٩ - ١١.

(٢) - يُنظر:

• الخليلي، جواهر التفسير ج ١ ص ٨٩ - ٩١.

• الخليلي، فتاوى المعاملات/ بحث: روح الاقتصاد في الإسلام ص ١٩.

فصل في العلاقة بين الزكاة والصدقة

لا يخفى عليك -أيها الطالب النجيب- أن الزكاة الواجبة تدخل ضمن مصطلح الصدقة، فالصدقة أعم من كونها مقصورة على النفقة الواجبة أو النفقة المستحبة^(١)، فكلية الصدقة تشمل:

- أ- الزكاة المفروضة: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ...﴾ التوبة: ٦٠.
- ب- النفقة الواجبة: ومنه قوله ﷺ: "نفقة الرجل على أهله صدقة"^(٢).
- ج- النفقة المستحبة: ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ البقرة: ٢٧١.
- د- كل عمل خير: ومنه قوله ﷺ: "تبسمك في وجه أخيك لك صدقة"^(٣).

• الخليلي، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(١) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٣٦.
• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٧م.
• الصواي، حمود بن حميد. زكاة الفطر ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

(٢) - الربيع، باب: في الصدقة، رقم الحديث ٣٥٠.

(٣) - الترمذي، باب: ما جاء في صنائع المعروف، رقم الحديث ١٨٧٩.

يقول المفتي العام للسلطنة -بارك الله فيه-: "الصدقة لا تنحصر في الزكاة المفروضة بل كل ما يكون من الإنسان من خير وبر وإحسان يعد صدقة، حتى أن يفرغ الإنسان من دلوه في دلو أخيه يعد ذلك صدقة، حتى الابتسامة.." (١).

فصل في فضل الزكاة والصدقة

تعلم -أخي، صاحب الأيادي السابغة- أن النصوص الشرعية من كتاب الله ومن سنة نبيه ﷺ حصت على الإنفاق بجميع صورته وأشكاله، واجبا كان أو غير واجب، ورئت على الإنفاق في سبيل الله العوض في الدنيا والثوبة في الآخرة، فمن كتاب الله قوله ﷻ:

أ- ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ (٣٩) ﴿سبا:

.٣٩

ب- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ

﴿البقرة: ٢٦١﴾

ج- ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْإِتْمَانِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ (٢٧٤) ﴿البقرة: ٢٧٤

.٢٧٤

د- ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ

عَلِيمٌ﴾ (٩٢) ﴿آل عمران: ٩٢

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢١هـ - يوافقه ٢٠٠٠/١٢/٣م.

ومن سُنَّةِ النَّبِيِّ ﷺ الترغيبُ القَوْلِيُّ وَالْعَمَلِيُّ فِي الْإِنْفَاقِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَمِنْ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ:

أ- أَبُو كَبْشَةَ الْأَثَمَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: "مَا تَقْصَرَ مَالُ عَبْدٍ مِنْ صَدَقَةٍ" ^(١).

ب- ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ فَإِنَّ الصَّدَقَةَ تُطْفِئُ النَّارَ" ^(٢).

ج- جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: "الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى"، وَالْعُلْيَا هِيَ الْمُتَّفِقَةُ وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ ^(٣).

د- ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنْهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ قَالَ: "تَصَدَّقُوا فَإِنَّ الصَّدَقَةَ تَقِي مَصَارِعَ السُّوءِ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ" ^(٤).

ه- جَابِرُ بْنُ زَيْدٍ قَالَ: بَلَغَنِي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: "يَا نِسَاءَ الْمُؤْمِنَاتِ لَا تَحْقِرَنَّ إِحْدَاكُنَّ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كُرَاعَ شَاةٍ مُحْرَقٍ" ^(٥).

^(١) - الترمذي، باب: مَا جَاءَ مَثَلُ الدُّنْيَا مَثَلُ أَرْبَعَةٍ نَفَرٍ، رقم الحديث ٢٢٤٧.

^(٢) - الربيع، باب: فِي الصَّدَقَةِ، رقم الحديث ٣٤٨.

^(٣) - الربيع، باب: فِي الصَّدَقَةِ، رقم الحديث ٣٤٩.

^(٤) - الربيع، باب: فِي الصَّدَقَةِ، رقم الحديث ٣٥٠.

^(٥) - الْكُرَاعُ: هُوَ مُسْتَدَقُّ السَّاعِدِ الَّذِي يَقِلُّ بِهِ اللَّحْمُ، وَالْمَعْنَى: لَا تَمْتَنِعْ إِحْدَاكُنَّ مِنَ الْهَدِيَّةِ أَوْ الصَّدَقَةِ لِجَارَتِهَا وَلَوْ كَانَ الْمُتَصَدِّقُ بِهِ حَقِيرًا بَالِغًا فِي الْحَقَارَةِ. يُنْظَرُ:

• الربيع، باب: جَامِعُ الصَّدَقَةِ وَالطَّعَامِ، رقم الحديث ٣٦٣.

• السَّالِي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ١٠٢.

اقرأ وتدبر

يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُم بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ

يَعِدُكُم مَغْفِرَةً مِّنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٦٨﴾ البقرة: ٢٦٨.

يَقُولُ بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ -: " إِذَا أَخَذْنَا بِالْمِقْيَاسِ الْأَكْبَرِ فِي الزَّكَاةِ، فَالزَّكَاةُ فِي ثَمَرَاتِ الْأَشْجَارِ وَفِي الزَّرُوعِ هِيَ الْعُشْرُ إِنْ كَانَتْ تُسْقَى بِغَيْرِ مَوْتَةٍ وَكُلْفَةٍ، وَنِصْفُ الْعُشْرِ إِنْ كَانَتْ تُسْقَى بِكُلْفَةٍ، أَمَّا إِذَا جِئْنَا إِلَى زَكَاةِ الثَّقَلَيْنِ وَإِلَى زَكَاةِ التِّجَارَةِ فَهِيَ بِنِسْبَةِ اثْنَيْنِ وَنِصْفٍ فِي الْمِائَةِ، وَأَيُّ كُلْفَةٍ فِي هَذَا؟! مَعَ أَنَّ الْإِنْسَانَ قَدْ يُنْفِقُ التَّفَقَّاتِ الْكَثِيرَةَ الْكَثِيرَةَ فِي سَبِيلِ إِرْضَاءِ شَيْطَانِهِ وَلَا يَبَالِي بِهَا.. قَدْ يُنْفِقُ فِي الْخَمْرِ وَيُنْفِقُ عَلَى طَاوِلَاتِ الْقِمَارِ وَيُنْفِقُ فِي أَنْوَاعِ السُّمُجُونِ وَالْفَسَادِ الْأَمْوَالِ الطَّائِلَةِ حَتَّى يُصْبِحَ مُفْلِسًا بَيْنَ عَشِيَّةٍ وَضُحَاهَا مِنْ كَثَرَةِ الْإِنْفَاقِ، فَإِذَنْ طَرِيقُ الْإِسْتِقَامَةِ طَرِيقٌ سَهْلٌ وَلَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا يَتَصَوَّرُ هَؤُلَاءِ وَإِنَّمَا هَذَا يَعُودُ إِلَى عَدَمِ تَصَوُّرِهِمُ الْحَقِيقَةَ بِسَبَبِ مَا ذَكَرْتُهُ مِنْ عَفْنِ أَفْكَارِهِمْ وَعُقُولِهِمْ " (١).

﴿فَإِنْدَةٌ﴾: صَدَقَةُ النَّفْلِ الْأَفْضَلِ الْإِسْرَارُ بِهَا؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنْ تَبَدُّوا الصَّدَقَاتِ

فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ البقرة: ٢٧١، وَفِي حَدِيثِ السَّبْعَةِ الَّذِينَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ " وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا أَنْفَقَتْ يَمِينُهُ " (٢).

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٦ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوْافِقُهُ ٢/١٢/٢٠٠١ م.

(٢) - الرَّيِّعُ، بَابُ: فِي الْوَلَايَةِ وَالْإِمَارَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٤٩.

هَذَا مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ وَإِلَّا فَقَدْ نَصَّ أَهْلُ الْعِلْمِ عَلَى أَنَّهُ إِنْ تَرْتَبَ عَلَى الْجَهْرِ بِصَدَقَةِ السِّرِّ مُصْلَحَةٌ رَاجِحَةٌ كَانَ يَكُونُ الْمُتَصَدِّقُ مِمَّنْ يُقْتَدَى بِهِ وَيُنْظَرُ إِلَيْهِ فَالْأَفْضَلُ الْجَهْرُ لِيَكُونَ لَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرٌ مِنْ عَمَلِهَا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

أما الزكاة الواجبة فالأفضل الجهرُ بها بل لا ينبغي الإسرارُ بها، لأجل أمور:

أولها: أن يَبرىء الإنسان نفسه من تُهمةِ عدم القيام بالواجب في إيتاء الزكاة.

ثانيها: حتى يكون قدوةً للناس في القيام بالواجب والمسارة إلى الطاعة.

ثالثها: حتى يعلم من أعطيت له أن هذا المال عن زكاة واجبة، فيعتذر عن قبولها إن لم يكن من المستحقين لها، أما بالنسبة لصدقة النفل فتجوز ولو لغني؛ لأنها كالهديّة والصلة، فمن تصدّق على شخص مع علمه بيسره فلا خير أن يقبل ذلك^(١).

فصل في حكم مانع الزكاة

لقد تعلّمت -أخي المسلم، ألزم الله غرزك في الطاعات والصالحات، ووقاك من المعاصي والموبقات- أن العلماء قد اتفقوا على أن الزكاة واجبة، بل ركن من أركان هذا الدين العظيم، فمن تركها ومنعها مُستحقّها فقد أحلّ على نفسه غضب الله وعذابه في الدنيا والآخرة^(٢).

أما في الدنيا في إقامة الحدود وذهاب البركة ونزول القحط؛ قال ﷺ: "ولم يمنعوا زكاة أموالهم إلا منعوا القطر من السماء ولولا البهائم لم يمطروا"^(٣).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٥٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٧م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٣٧.

(٣) - ابن ماجه، باب: العُقوبات، رقم الحديث ٤٠٠٩.

يُنظر: الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٧/٤/٢٠٠٨م.

وأما في الدار الآخرة فيكفي وعيداً قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٣٤) يَوْمَ يُخَوَّلُ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوتٌ بِهَا جَبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾ (٣٥) التوبة: ٣٤ - ٣٥، وقول الرسول العظيم ﷺ: "مَنْ كَثَرَ مَالَهُ وَلَمْ يَرْكَبْ جَاءَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صُورَةِ شُجَاعٍ أَقْرَعَ لَهُ زَبَيْتَانِ مُوَكَّلٌ بَعْدَابِهِ حَتَّى يَقْضِيَ اللَّهُ بَيْنَ الْخَلَائِقِ" (١).

ومع ذلك فَمَنْ تَرَكَهَا بِالْغَا مع صِحَّةِ عَقْلِهِ فلا يخلو حاله من أَحَدِ أَمْرَيْنِ:
إِمَّا أَنْ يَتْرُكَهَا جُحُودًا لِفَرَضِيَّتِهَا أَوْ إِنْكَارًا لَهَا بِالْكُلِّيَّةِ: فهو مُشْرِكٌ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ فَرَضَ الزَّكَاةِ - كما عَلِمْتَ - مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُتُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ -: "وَمَنْ أَنْكَرَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ بِالضَّرُورَةِ فَإِنَّهُ يُشْرِكُ وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ" (٢).
وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ فِيهَا وَنِعِمْتَ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ الْمَرْغُوبُ، وَإِلَّا قُتِلَ مُرْتَدًّا وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ، وَهَذَا حُكْمُ كُلِّ مَنْ أَنْكَرَ مَا هُوَ مَعْلُومٌ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ (٣).

(١) - الزبیتان: تنية زببية، والزبیتان هما الزبدتان اللتان في الشدقين، يقال: تكلم حتى زبب شدقه أي خرج الزبد منهما، وقيل تابان يخرجان من فيه، والعياذ بالله من غضب الله، أسألك اللهم الستر والعفو في الدارين. يُنظر:

• الربيع، باب: الوعيد في منع الزكاة، رقم الحديث ٣٤٧.

• السامي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٧٦.

(٢) - يُنظر:

• القُتُوبِيُّ، فتاوى إمام السُّنَّةِ والأصول، ص ٣٩.

• القُتُوبِيُّ، "فتاوى ج ٤"، معهد القضاء الشرعي (سابقاً). "مادة سمعية" اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية..

(٣) - يُنظر:

• الخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠٣م.

• القُتُوبِيُّ، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقاً بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مذكرة

وَأَمَّا إِنْ تَرَكَهَا تَهَاوُنًا وَتَشَاقُلًا مِنْهُ لَا جُحُودًا وَإِنْكَارًا لَهَا: فَهُوَ كَافِرٌ كَفَرَ نِعْمَةً لَا كَفَرَ مِلَّةً^(١).

(١) - فائدة جليّة: المراد بالكفر هنا "كفر النعمة" وليس كفر الشرك، وهو ما يسميه بعض علماء الحديث بـ "كفر دون كفر"، بمعنى أن صاحبه لا يخرج من ملة الإسلام، فله ما للمسلمين وعليه ما على المسلمين إلا في الأحكام المتعلقة بالولاية والبراءة، ويقابل هذا النوع من الكفر كفر الملة أو كفر الشرك.

ويدل على هذا النوع من الكفر "كفر النعمة" أحاديث نبوية، منها قوله ﷺ: "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر"، وقوله ﷺ: "انتان في أمي هما كفر: الطعن في النسب والنياحة على الميت"... إلخ، يقول إمام السنّة والأصول العلامة القنوي -حفظه الله وأبقاه-: (المراد بالكفر في هذه الأحاديث ونحوها عند أصحابنا كفر النعمة، وقد وافقهم على ذلك جماعة من العلماء منهم البيهقي وابن الأثير وابن العربي والحافظ ابن حجر والعيني ومحمد عبده ومحمد رشيد رضا وغيرهم، وهو الذي يقتضيه صنيع كل من الإمام البخاري والإمام مسلم وابن حبان في صحاحهم، وقد دلت على هذا النوع من الكفر أيضا آيات قرآنية كثيرة منها قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (١١) المائدة: ٤٤، وقوله: ﴿وَلَقَدْ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ (١٧) آل عمران: ٩٧، وقوله: ﴿إِنَّا هَدَيْنَا السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكِرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا﴾ (٢) (نسان: ٣، وقوله: ﴿لَبِئْسَ مَا شَكَّرْتُمْ أَفَمِنْ أَكْفَرٍ وَمِنْ شَكْرٍ فَإِنَّا نَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ (٣) النمل: ٤٠ وغيرها).

وبهذا تعلم أن إطلاق الإباضية لمصطلح الكفر على مرتكب الكبائر لا يعدو أن يكون كفر نعمة لا كفر شرك كما توهمه البعض، فنسبوا إليهم تشريك مرتكب الكبيرة، فتبينوا وتثبتوا. يُنظر:

- الخليلي، شرح منظومة غاية المراد ص ١٣٥.
- الخليلي، جواهر التفسير ج ٢ ص ٢٢٦ - ٢٣٤.
- القنوي، السيف الحاد ص ٤٣ - ٥٠ (حاشية).
- القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ١٨٣ - ١٨٥.

وَحُكْمُهُ: أَنَّهُ يُسْتَتَابُ ثَلَاثًا فَإِنْ تَابَ وَجَبَ عَلَيْهِ قَضَاءُ مَا تَرَكَ، وَإِنْ لَمْ يَتُوبْ قُتِلَ حَدًّا، لِقَوْلِهِ ﷺ: "مَانِعُ الزَّكَاةِ يُقْتَلُ"^(١)، وَقَوْلِهِ: "أَمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ وَيَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ"^(٢)، وَكَمَا فَعَلَ الصَّدِيقُ الْأَكْبَرُ فِي قِتَالِهِ لِمَانَعِي الزَّكَاةِ، وَأَقْرَهُ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ ﷺ^(٣).

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ أَعْوَامًا عَالِمًا بِحُرْمَةِ ذَلِكَ مُنْتَهِكًا لِأَمْرِ الشَّارِعِ ثُمَّ إِنَّهُ تَابَ وَرَجَعَ، وَاسْتَغْفَرَ وَأَنَابَ، وَأَرَادَ قَضَاءَ مَا سَلَفَ، فَقِيلَ: عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ جَمِيعِ السَّنَوَاتِ الَّتِي تَرَكَ الزَّكَاةَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ حَقٌّ مَالِيٌّ لَا يُسْقِطُهُ تَقَادُمُ الزَّمَنِ، وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -مَتَّعَهُمَا اللَّهُ بِالصِّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ-^(٤)

• الْقُتُوبِيُّ، فُتَاوَى عَلَى أَسْئَلَةٍ مِنَ الشَّرْقِ الْأَفْرِيقِيِّ ص ٢٩.

(١) - يُنْظَرُ:

• الرِّبِيع، بَاب: الْوَعِيدُ فِي مَنْعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٤.

• السَّالِمِيُّ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ٧١.

(٢) - الْبُخَارِيُّ، بَاب: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٤.

(٣) - رَوَاهُ:

• الرِّبِيع، بَاب: الْوَعِيدُ فِي مَنْعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٥.

• الْبُخَارِيُّ، بَاب: وَجُوبُ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣١٢.

(٤) - يُنْظَرُ:

• الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢١ هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/٣/٢٠٠٠ م.

• الْقُتُوبِيُّ، فُتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٧٧.

• الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسٌ صِفِيَّةٌ مَفْرُغَةٌ. مَعْنَى مَعْدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا بَرُوي)، صَيْفُ ١٤٢١ هـ/ ٢٠٠٠ م، مَذْكُورَةٌ رَقْمُ ٦.

وطريقة ذلك أن يُنْقَصَ مِنَ الزَّكَاةِ فِي كُلِّ عَامٍ مِقْدَارَ مَا وَجَبَ مِنْ زَكَاتِهِ فِي الْعَامِ الْفَائِتِ حَتَّى يَنْتَهِيَ مِنْ إِخْرَاجِ زَكَاتِهِ جَمِيعِ الْأَعْوَامِ، أَوْ يَنْقُصَ الْمَالُ عَنِ النَّصَابِ فَلَا زَكَاتَ عَلَيْهِ حِينَئِذٍ بَعْدَهَا؛ ثَمَرَةٌ لِلرَّأْيِ الْمُهَنْطِصِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ شَرِيكَ فِي الْمَالِ لَا حَقَّ فِي الدِّمَّةِ - كَمَا سَيَأْتِي بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى -^(١).

يقول سماحة المفتي -حَفِظَهُ رَبِّي-: "مَنْ اعْتَبَرَهَا شَرِيكًا قَالَ: يُنْقَصُ مِنْهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ بِقَدَرِ مَا وَجَبَ [فِي السَّنَةِ السَّابِقَةِ]^(٢)، فَإِنْ كَانَتْ الزَّكَاةُ تَجِبُ -مَثَلًا- فِي عِشْرِينَ دِينَارًا وَمَرَّتْ عَلَيْهَا سَنَتَانِ أَوْ سَنَوَاتٌ وَلَمْ تُرَكَّ فَتَجِبُ زَكَاتُ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ، بِحَيْثُ يُخْرَجُ نِصْفُ دِينَارٍ، فَإِذَا نَقَصَ هَذَا الذَّهَبُ عَنْ عِشْرِينَ دِينَارًا بِإِخْرَاجِ ذَلِكَ النَّصْفِ لَمْ تَعُدِ الزَّكَاةُ وَاجِبَةً فِي الْبَاقِي مِنْهُ، هَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ إِذَا كَانَتْ الزَّكَاةُ شَرِيكًا، فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ إِلَّا بِقَدَرِ مَا يَنْقُصُ النَّصَابُ، فَإِذَا نَقَصَ النَّصَابُ لَيْسَ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ الْبَاقِي.." ^(٣).

(١) - أَمَا مَنْ رَأَاهَا حَقًّا وَاجِبًا فِي الدِّمَّةِ أَوْجِبَ عَلَى مَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ أَعْوَامًا أَدَاءَ زَكَاتِ تِلْكَ الْأَعْوَامِ مِنْ غَيْرِ نَقْصَانٍ فِي كُلِّ عَامٍ، وَلَوْ اسْتَهْلَكَتْ جَمِيعَ الْمَالِ. يُنْظَرُ:

- الْبَابُ الثَّانِي: فِي شُرُوطِ الزَّكَاةِ/ فَصْلٌ فِي الشُّرُوطِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالْمُزَكِّي.
- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٦٠.
- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاتُ الْأَنْعَامِ ص ٤١، ٧٣.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٩ عَرَمَ ١٤٢٨هـ، يَوَافِقُهُ ١٨/٠٢/٢٠٠٧م.

(٢) - مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ زِيَادَةٌ لِلإِبْضَاحِ وَهِيَ مُقْتَبَسَةٌ مِنْ شَرْحِ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ- لِلْمَسْأَلَةِ فِي حَلَقَةٍ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١١/٢٠٠٠م، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(٣) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِيزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةٌ: ١٢ صَفَرِ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٢/٣/٢٠٠٦م.

هذا إن كان الذي يُخرج من عَيْنِ الذَّهَبِ أو من عَيْنِ الفِضَّةِ أو من عَيْنِ ما تُركت زكَّاتُهُ، أمَّا إن كانتِ القِيَمَةُ هِيَ التي تُخرجُ فالأصحُّ أيضًا أنه يُسْقِطُ مِنْ مِقْدَارِ الْمَالِ الْمُرَكَّبِي فِي الْعَامِ اللَّاحِقِ مِقْدَارَ مَا أَخْرَجَهُ مِنْ زَكَاةِ الْعَامِ السَّابِقِ، كَحَالِ الْإِخْرَاجِ مِنْ عَيْنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ - أَبَقَاهُ اللَّهُ -، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ ^(١).

وأما مَنْ قَالَ بِأَنَّ الزَّكَاةَ هِيَ حَقٌّ فِي الذِّمَّةِ فَإِنَّهُ يُزَكِّي عَنْ جَمِيعِ السِّنِينَ السَّابِقَةِ عَلَى السَّوَاءِ وَلَوْ نَزَلَتْ عَنِ النَّصَابِ بَلْ وَلَوْ اسْتَهْلَكْتَ جَمِيعَ الْمَالِ، وَقَدْ عَلِمْتَ الرَّاجِحَ قَرِيبًا، فَعُضٌّ عَلَيْهِ بِالتَّوَاجِدِ ^(٢)...

وَالدِّينُ يُسْرُّ لَمْ يَكُنْ عَسِيرًا *** فَبَشِّرُوا لَا تَظْهَرُوا التَّنْفِيرَا

﴿تَنْبِيْهُ﴾: مَنْ أَرَادَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ عَمَّا فَاتَهُ مِنَ السَّنَوَاتِ لَكِنَّهُ لَمْ يَضْبُطْ عَدَدَهَا فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى مِقْدَارَ هَذِهِ السَّنَوَاتِ حَتَّى تَطْمِئِنَّ نَفْسُهُ أَنَّهُ أَدَّى مَا عَلَيْهِ، وَهَكَذَا مَنْ تَرَكَ حَقًّا وَاجِبًا عَلَيْهِ مِنَ صَلَاةٍ أَوْ صِيَامٍ وَلَمْ يَذَرِ مِقْدَارَهُ فَعَلَيْهِ أَنْ يَتَحَرَّى عَدَدَهُ وَيَقْضِيَهُ حَسَبَ مَا اطْمَأَنَّ نَفْسُهُ، وَفِي نَظْمِ الْجَوْهَرِ:

وَمَا بِهِ الْقَلْبُ قَدْ اطمَأَنَّ *** يَصِحُّ أَنْ يَأْخُذَهُ مَنْ ظَنَّا ^(٣)

(١) - يُنْظَرُ:

• فتوى خطية صادرة من سماحته بتاريخ: ١١ رجب ١٤٣٤هـ.

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوْمَافَهُ ٣٠/١١/٢٠٠٠م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونِ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةُ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوْمَافَهُ ٣٠/١١/٢٠٠٠م.

(٣) - يُنْظَرُ:

• السَّامِيُّ، جَوْهَرُ النِّظَامِ ج ١ ص ٣٥.

• الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢١٣.

﴿مَسْأَلَةٌ أُخْرَى﴾: إِذَا لَمْ يُؤْصِرِ الْهَالِكُ بِحُقُوقِ اللَّهِ الْوَاجِبَةِ عَلَيْهِ - كَالزَّكَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ - فَقِي وَجُوبِ أَدَائِهَا عَلَى الْوَارِثِ مِنْ تَرَكَةِ مَوْرَثِهِ خِلَافًا، وَالرَّاجِحُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْوَجُوبُ^(١)، وَيتأكد ذلك في الزَّكَاةِ أَكْثَرَ مِنْ غَيْرِهَا لِأَنَّ فِيهَا حَقًّا لِلْعِبَادِ، وَحُقُوقَ الْعِبَادِ أَوْ الْخَلْقِ يَجِبُ إِخْرَاجُهَا مِنْ تَرَكَةِ الْهَالِكِ بِالْإِجْمَاعِ.

يقول مفتي العصر - أبقاه الله -: "وَالصَّحِيحُ وَجُوبُ قِضَاءِ ذُنُوبِ الْخَالِقِ - كَالزَّكَاةِ - مِنْ تَرَكَةِ الْمُتَوَفَّى لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "فَاقْضُوا قَدَيْنُ اللَّهِ أَحَقُّ بِالْقِضَاءِ"^(٢)، بَعْدَ إِجْمَاعِهِمْ عَلَى ذَيْنِ الْخَلْقِ"^(٣).

﴿فَائِدَةٌ﴾: دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ عَلَى أَنَّ الصَّدَقَةَ عَنِ الْمَيِّتِ وَالِدُّعَاءَ لَهُ مِمَّا يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ، وَيُرْجَى لَهُ بِهِ الْفَلَاحُ إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ، وَالْحَمْدُ كُلُّهُ لِلَّهِ^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، فتاوى الوصية والوقف ص ٣٢، ١٢٦.
- الْحَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٦.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.
- الْقُتُوبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٣ هـ / يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٦٦).
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٢٤ هـ، يوافقه ٤/١١/٢٠٠٣ م.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ شوال ١٤٢٧ هـ، يوافقه ٥/١١/٢٠٠٦ م.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٢/٩/٢٠٠٨ م.
- الْمُعَوَّلِيُّ، الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الْكُفَرَاتِ ص ٧.

(٢) - مُسَلِّمٌ، بَاب: قِضَاءِ الصَّيَامِ عَنِ الْمَيِّتِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٩٣٦.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ محرم ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠/٢/٢٠٠٥ م.
- الْقُتُوبِيُّ، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٧.

(٤) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٤ رمضان ١٤٣٠ هـ، يوافقه ٢٥/٨/٢٠٠٩ م.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: يُوجَدُ فِي بَعْضِ كُتُبِ التَّفْسِيْرِ فِي سَبَبِ نَزْوِلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿

وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنْ ءَاتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُوْنَنَّ مِنَ الصَّٰلِحِيْنَ ﴿٧٥﴾

فَلَمَّا ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوْا بِهٖ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُّعْرِضُوْنَ ﴿٧٦﴾ فَأَعَقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي

قُلُوْبِهِمْ اِلَى يَوْمٍ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا اَخْلَفُوْا اللَّهَ مَا وَعَدُوْهُ وَبِمَا كَانُوْا يَكْذِبُوْنَ ﴿٧٧﴾

التوبة: ٧٥-٧٧ أنها نزلت في الصحابي الجليل ثعلبة بن أبي حاطب ؓ حينما طلب من النبي ﷺ أن يدعو له أن يرزق أموالاً وماشية كثيرة، فلما رزق وكثر ماله وماشيته أخذ يتخلف عن صلاة الجماعة ثم عن صلاة الجمعة، ثم منع زكاة ماله... حتى قال ﷺ: "يا ويح ثعلبة" ..

وهذا كله لا يصح أبداً، والنفاق كبيرة رُمي بها هذا الصحابي الجليل ؓ، يقول محدث العصر وصير في الحديث -يخفظه الله-: "فمن الروايات التي تُنسب إلى بعض الصحابة ما تُنسب إلى الصحابي الجليل ثعلبة من تركه للزكاة وما جاء في ذلك، تلك الرواية باطلة موضوعة مُختَرَعَة مصنوعة، وقد تَبَّه على وهائِها وبطلانِها جماعة كبيرة من أهل العلم" ^(١).

(١) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠٥م.
- الدرديري، الطاهر بن محمد. حديث "يا ويح ثعلبة" دراسة نقدية.

الباب الثاني: في شروط الزكاة

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ الذَّكِيُّ الزَّكِيُّ - أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْ عِبَادَهُ شَطَطًا وَلَمْ يُرْهِقْهُمْ مَغْرَمًا، فَلَمْ يُطْلَقْ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي كُلِّ مَالٍ، وَعَلَى أَيِّ حَالٍ، بَلْ جَعَلَ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ فِي هَذَا الْمَالِ شُرُوطًا: فِي مَالٍ مُخْصُوصٍ، وَوَقْتٍ مُخْصُوصٍ، بِقَدَرٍ مُخْصُوصٍ؛ رِفْقًا بِصَاحِبِ الْمَالِ، وَمَغْنَمًا لَهُ فِي الْمَالِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ الْأَعْرَابِ مَنْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَيَتَّخِذُ مَا يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ عِنْدَ اللَّهِ وَصَلَوَاتِ الرَّسُولِ أَلَا إِنَّهَا قُرْبَةٌ لَهُمْ سَيُدْخِلُهُمُ اللَّهُ فِي رَحْمَتِهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ (التوبة: ٩٩)

وَمِنْ تِلْكَ الشُّرُوطِ مَا يَتَعَلَّقُ بِشَخْصِ الْمُرْكِيِّ نَفْسِهِ، وَمِنْهَا مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَالِ الْمُرْكِيِّ، فَكَانَ فَاظِنًا..

فصل في الشروط المتعلقة بالمركي

اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ الْبَالِغَ الْعَاقِلَ الْمُسْلِمَ الْحُرَّ الْعَالِمَ بِكَوْنِ الزَّكَاةِ فَرِيضَةً، رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً تَجِبُ فِي مَالِهِ الزَّكَاةُ إِذَا بَلَغَ نِصَابًا، وَكَانَ مُتِمِّكًا مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ، وَتَمَّتِ الشُّرُوطُ فِي الْمَالِ.

وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عدا ذَلِكَ مِنَ الشُّرُوطِ كَمَا سَنَذْكُرُهَا لَكَ مَعَ بَيَانِ الْمَعْتَصَمِ فِيهَا:

الشَّرْطُ الْأَوَّلُ/ النَّيَّةُ: الزَّكَاةُ عِبَادَةٌ مَالِيَّةٌ يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ وَيَتَجَادَبُهَا أَصْلَانِ، يَتَعَلَّقُ بِهَا حَقٌّ: حَقُّ الْخَالِقِ وَحَقُّ الْمَخْلُوقِ، وَيَتَجَادَبُهَا جَانِبَانِ: الْجَانِبُ التَّعْبُدِيُّ الْمَخْصُصُ، وَالْجَانِبُ الْمَصْلَحِيُّ (مَصْلَحَةُ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ...) (١).

وَنَظَرًا لِقُوَّةِ الْجَانِبِ التَّعْبُدِيِّ فِي الزَّكَاةِ - مِنْ حَيْثُ إِنَّ كَثِيرًا مِنَ التَّعَبُّدَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِالزَّكَاةِ تَبْقَى غَيْرَ مَعْقُولَةٍ تَمَامَ الْمَعْنَى، كَالنَّصَابِ وَالْحَوْلِ وَالْمِقْدَارِ الْمَخْرُجِ، وَتَحْدِيدِ الْأَصْنَافِ الَّتِي تُزَكَّى دُونَ بَعْضٍ - نَظَرًا لِقُوَّةِ هَذَا الْجَانِبِ فَقَدْ ذَهَبَ الشَّيْخَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقُتُوبِيُّ - يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ -^(١) إِلَى وَجُوبِ النَّيَّةِ فِي الزَّكَاةِ وَكَوْنِهَا شَرْطًا لَا تَصِحُّ الزَّكَاةُ إِلَّا بِهِ كَغَيْرِهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ غَيْرِ الْمَعْقُولَةِ الْمَعْنَى؛ وَيُوكِّدُ ذَلِكَ أَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ الْأَعْمَالِ الَّتِي قَالَ فِيهَا رَسُولُنَا الْكَرِيمُ ﷺ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"^(٢).

مَسْأَلَةٌ

لَا مَانِعَ أَنْ يَتَبَرَّعَ أَحَدٌ فَيَدْفَعَ الزَّكَاةَ عَمَّنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ، كَالزَّوْجِ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْحَلِيِّ الْوَاجِبَةَ عَنْ زَوْجَتِهِ، وَالْأَبُ يُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ أَبْنَائِهِ الْبَالِغِينَ، بِشَرْطِ أَنْ يُخْبِرَ الْمَخْرُجُ مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ قَبْلَ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ حَتَّى يَنْوِي صَاحِبُ الْمَالِ هَذَا الْمَالَ الْمَخْرُجَ عَنْ زَكَاتِهِ.

فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْهُ، أَوْ أَخْبَرَهُ بَعْدَ دَفْعِ هَذِهِ الزَّكَاةِ لِمُسْتَحَقِّهَا لَمْ تُجْزِئْ صَاحِبَهَا وَوَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا مَرَّةً أُخْرَى^(٣).

- الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٢٣٤.
- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٦.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٥/٩/٢٠٠٦ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٧/٢٠٠٥ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٠١.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/١١/٢٠٠٤ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَافِقُهُ ١٤/٩/٢٠٠٧ م.
- الصَّوَابِيُّ، زَكَاةُ الثَّمَارِ ج ١ "مَادَّةُ سَمْعِيَّة"، إِنْتَاج: مَرْكَزُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ لِلإِنْتَاجِ الْفَنِيِّ وَالتَّوْزِيعِ.

(٢) - الرِّبْع، الْبَابُ الْأَوَّلُ: فِي النِّيَّةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٥/١١/٢٠٠٢ م.

الشَّرْطُ الثَّانِي/ الْبُلُوغُ وَالْعَقْلُ: اختلف الفقهاء في وجوب الزكاة في مال الصبي والمجنون، والمشهور عند أهل العلم أنها واجبة في أموالهم، وهو المعتمد عند الشيخين -أبقاهما الله- سواء كان هذا الصبي أو المجنون ذكراً أو أنثى؛ وذلك لأن الزكاة حق في المال (أو شريك في المال -كما يقال-)، وإن كان لها تعلق بالذمة فأشبهت نفقة الأقارب وأروش الجنایات وقيم المثلقات التي تلزم الصبي والمجنون على السواء، يقول العلامة الخليلي -عافاه الله-: "هذا هو القول المعتمد عليه" (١).

ويؤيد ذلك عموم النصوص الشرعية الموجبة للزكاة في المال من غير إخراج عاقل أو مجنون، بالغ أو غير بالغ كقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ -التوبة: ١٠٣، وكقوله

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ شوال ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٠٦/١٠/٢٠٠٧م.

(١) - اختلف العلماء في الزكاة أمي حق في الذمة، أم هي شريك في المال، والثاني هو الراجح عند عالمي العصر الشيخين الخليلي والقنوي -يحفظهم الله تعالى-.

ومعنى كون الزكاة حقاً في الذمة أنها تتعلق فقط بذمة المكلف البالغ العاقل، ولا تتعلق بغير المكلفين كالصبيان والمجانين ممن فقدوا شروط التكليف، أما كونها شريكاً في المال فيعني أن وجوبها متعلق بالمال وجوداً وعدمًا، فحيث وجد المال بشروطه وجبت الزكاة، وحيث انعدم انعدمت، والله الموفق. يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٦٠.
- الخليلي، زكاة الأنعام ص ٤١، ٧٣.
- الخليلي، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣/ أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢١هـ، يوافقه ٣/١٢/٢٠٠٠م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، ٦ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٨/٠٩/٢٠٠٧م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠/٠٩/٢٠٠٨م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٨/٠٢/٢٠٠٧م.
- أبو عبيدة، مسلم بن أبي كريمة. رسالة ابن أبي كريمة في الزكاة ص ٢٤.

ﷺ: " وَأَنْ تَأْخُذُوا مِنْ مَالٍ أَغْنَيْنَاكُمْ فَرَدُّوْهَا عَلَىٰ فُقَرَائِكُمْ" ^(١)، وَكَذَلِكَ مِمَّا يَدُلُّ عَلَىٰ ذَلِكَ فِعْلُ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ -، فَإِنَّ أُمَّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ كَانَ لَهَا أَيْتَامٌ فِي حِجْرِهَا وَكَانَتْ تُزَكِّي أَمْوَالَهُمْ ^(٢).

وَلَأَنَّ الزَّكَاةَ تُرَادُّ لِثَوَابِ الْمَزَكِّيِّ وَمُوَاسَاةِ الْفَقِيرِ، وَالصَّبِيُّ وَالْمَجْنُونُ مِنَ أَهْلِ الثَّوَابِ وَأَهْلِ الْمُوَاسَاةِ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْبَدْرُ الْخَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: " وَهَآكَ أَدِلَّةٌ كَثِيرَةٌ مُتَعَدِّدَةٌ تَدُلُّ عَلَىٰ أَنَّ الْأَصَحَّ وَالْأَرْجَحَ هُوَ جُوبُ الزَّكَاةِ فِي أَمْوَالِ الْقُصَّرِ... " ^(٣).

وَيَتَوَلَّى الْوَلِيُّ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ مِنْ مَالِهِمَا؛ لِأَنَّ الْوَلِيَّ يَقُومُ مَقَامَهُمَا فِي أَدَاءِ مَا عَلَيْهِمَا مِنَ الْحَقُوقِ، كَنَفَقَةِ الْقَرِيبِ، وَعَلَى الْوَلِيِّ أَنْ يَنْوِي أَنَّهَا زَكَاةٌ، فَإِنْ لَمْ يُخْرِجْهَا الْوَلِيُّ وَجَبَ عَلَى الصَّبِيِّ بَعْدَ الْبُلُوغِ، وَالْمَجْنُونِ بَعْدَ الْإِفَاقَةِ، إِخْرَاجُ زَكَاةٍ مَا مَضَى ^(٤).

(١) - أحمد. المسند، أَحَادِيثُ رِجَالٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، رقم الحديث ٢٢٠٤٦.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٣ جمادى الثانية ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/١٠م.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٢٦م.

(٤) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٥.
- الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٩/١٨م.
- الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ شوال ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١٢/٧م.
- الْفُتُوْنِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٩ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٠٢/١٨م.
- الْفُتُوْنِيُّ، دروس صيفية مفرغة بمبنى معهد العلوم الشرعية (سابقا بروي)، صيف ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، مذكرة رقم ٤ ص ٣.
- الْفُتُوْنِيُّ، دروس صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٧٢).

الشَرْطُ الثَّالِثُ / الإسلامُ: الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الزَّكَاةَ فَرِيضَةٌ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسْلِمِ وَغَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَصِحُّ إِلَّا مِنَ الْمُسْلِمِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

فالإسلامُ شَرْطٌ لَصِحَّةِ الزَّكَاةِ وَجَمِيعِ الْعِبَادَاتِ لَا شَرْطٌ لَوْجُوبِهَا عَلَى الصَّحِيحِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - أَبَقَاهُمَا اللَّهُ تَعَالَى - كَمَا أَنَّهُمْ مُخَاطَبُونَ بِأَصُولِهَا، وَلِذَلِكَ فَكَمَا أَنَّهُمْ مُعَاقَبُونَ عَلَى تَرْكِ أَصُولِ الْإِيمَانِ فَهُمْ مُعَاقَبُونَ أَيْضًا عَلَى تَرْكِ الْفُرُوعِ كَالزَّكَاةِ... وَعَلَى ذَلِكَ دَلَالٌ كَثِيرَةٌ وَشَوَاهِدٌ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنْهَا:

١. قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ ۖ﴾ ① الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ۖ﴾ [فصلت: ٦-٧].

٢. عِنْدَمَا حَكَى عَنْ أَهْلِ النَّارِ أَنَّهُمْ يُسْأَلُونَ "مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرٍ" حَكَى إِجَابَتَهُمْ

بِقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ ۖ﴾ ② وَلَمْ نَكُ نُطْعِمِ الْمِسْكِينَ ۖ﴾ ③ وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ

الْحَافِظِينَ ۖ﴾ ④ وَكُنَّا نَكْذِبُ يَوْمَ الدِّينِ ۖ﴾ ⑤ [المذثر: ٤٣-٤٦]، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ التَّنْصُوصِ مِنَ

كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ: "بِجَانِبِ كَوْنِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى

خَاطَبَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَبِقَبُولِ هَذَا الدِّينِ وَبِالْإِضْمَامِ إِلَى هَذَا الْمُعْتَقَدِ، خَاطَبَهُمْ أَيْضًا بِإِقَامِ

الصَّلَاةِ وَإِتْيَاءِ الزَّكَاةِ، وَلَكِنْ لَا تَصِحُّ مِنْهُمْ الصَّلَاةُ وَلَا تَصِحُّ مِنْهُمْ الزَّكَاةُ إِلَّا

بِأَعْتِنَاقِهِمُ الْإِسْلَامَ، فَهَنَالِكَ فَرَقٌ بَيْنَ شَرْطِ الْوُجُوبِ وَشَرْطِ الصِّحَّةِ.. وَهَكَذَا يُقَالُ فِي

كُلِّ الْعِبَادَاتِ الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَى شَرَائِطٍ لَصِحَّتِهَا، لَا يَعْنِي ذَلِكَ عَدَمَ وَجُوبِهَا عَلَى مَنْ لَمْ

يُوفَّ بِتِلْكَ الشَّرَائِطِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ شَرَائِطُ لَصِحَّةِ الْعَمَلِ لَا لَوْجُوبِ الْعَمَلِ، وَكَذَلِكَ إِقَامُ

﴿فائدة مهمة﴾

في إخراج القيمة بدل العين

الأصل أن تكون الزكاة من جنس المال المزكى حسب ما نص عليه الشرع، واختلفوا في جواز إخراج القيمة عوضاً عن إخراج الأصل الواجب في الزكاة، فمَنْ غلب الجانب التعبدي في الزكاة منع من ذلك؛ لأن الأصل في العبادات الشرعية التوقيف على ما دلت عليه النصوص الشرعية^(١).

أما مَنْ غلب الجانب الاجتماعي التكافلي لا سيما في هذه القضية فلم يمانع من إخراج القيمة العادلة بدلاً عن الأصل تحقيقاً لمقصد الشرع في تطهير النفوس من البخل وسداد خلة المحتاجين، وإلى الجواز المقيّد مال العلامة بدر الدين الخليلي، يقول - حفظه الله -: "...ولما أن المصلحة مدار الأحكام الشرعية فإني أختار جواز إخراج القيمة عن العين في حالين: عندما يكون ذلك أنفع للفقراء، وعندما يكون فيه رفع كلفة ومشقة عن صاحب المال والساعي"^(٢).

• الحجري، محمد بن ناصر. القواعد التطبيقية لفريضة الزكاة ص ٧.

(١) - يُنظر: القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٠م.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٤٤، ٢٤٦.
- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢١١.
- الخليلي، زكاة الأنعام ص ٢٤٤، ٣٦٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/١٠/١١م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ جمادى الثانية ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/١٠م.
- الجبائي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٤-٢٥.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الْقِيَمَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الزَّكَاةِ عَوَضًا عَنِ الْعَيْنِ هِيَ قِيَمَةُ الْعَيْنِ وَقَدْ الْإِخْرَاجِ لَا وَقْتُ الْوُجُوبِ^(١).

الشَّرْطُ الثَّانِي/ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ فَاضِلًا عَنِ الْحَاجَاتِ الْأَصْلِيَّةِ: أَيُّ زَائِدًا عَنِ الْحَاجَاتِ الْأَسَاسِيَّةِ الضَّرُورِيَّةِ الَّتِي تَخْصُ شُرُؤْنَ حَيَاةِ الْمَرْكُومِ مِنْ نَفَقَاتٍ وَاجِبَةٍ وَذُيُونٍ حَالَةٍ^(٢).

الشَّرْطُ الثَّلَاثُ/ الْمِلْكُ: فَلَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ لِأَحَدٍ كَالْمَوَاتِ^(٣)، أَوْ الْأَمْلاكِ الْعَامَّةِ وَالْوَقْفِ الْعَامِّ وَالصَّدَقَاتِ وَأَمْوَالِ الْمَسَاجِدِ.

وَكَذَا لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الَّذِي اكْتَسِبَ بِطَرِيقٍ مُحَرَّمٍ كَالْمَالِ الْمَسْرُوقِ وَالْمَالِ الَّذِي جَاءَ بِطَرِيقِ الرِّبَا وَالْإِخْتِلَاسِ وَالرِّشْوَةِ وَالْغَصْبِ وَالظُّلْمِ...؛ لِأَنَّ كُلَّ ذَلِكَ لَيْسَ مَمْلُوكًا لِهَذَا الْمُكْتَسِبِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِلْكٌ لِمَالِكِ الْمَالِ الْأَصْلِيِّ، فَالْوَاجِبُ فِيهِ رَجْعُهُ لَا زَكَاةُ^(٤)؛ فَإِنَّ "اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ"^(٥).

(١) - إن قدرنا أن الإخراج قد تأخر عن وقت الوجوب. يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَاقِفُهُ ١١/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٨/٩/٢٠٠٦ م.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٧٣.

(٣) - الْأَرْضُ الْمَوَاتُ: هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي لَمْ يَتَقَدَّمْ فِيهَا مَلِكٌ وَلَا انْتِفَاعٌ لِأَحَدٍ، وَامْتَلَكَهَا عَنْ طَرِيقِ إِحْيَائِهَا، وَإِحْيَاؤُهَا يَكُونُ بِالسَّقْيِ، أَوْ الزَّرْعِ، أَوْ الْغَرْسِ، أَوْ التَّسْوِيرِ، أَوْ الْبِنَاءِ وَنَحْوِهَا، سَوَاءٌ كَانَتْ فِيمَا قَرَبَ مِنَ الْعِمْرَانِ أَمْ بَعْدَ، فَتَصِيرُ بِذَلِكَ مِلْكًا لِمَنْ أَحْيَاهَا، قَالَ ﷺ: "مَنْ أَحْيَا أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ". يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، فَتَاوَى الْمَعَامَلَاتِ ص ٣٧٨ - ٣٨٠.
- أَبُو دَاوُدَ، بَابُ فِي إِحْيَاءِ الْمَوَاتِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٢٦٧١.
- الْفَيَّومِيُّ، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ، بَابُ: الْفَاءُ مَعَ الْقَافِ وَمَا يَتْلُوهُمَا.

(٤) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. فَتَاوَى الْمَعَامَلَاتِ ص ٣٨١، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٤.

(٥) - الْغُلُولُ: -بِضْمِ الْعَيْنِ- الْخِيَانَةُ، وَأَصْلُ الْغُلُولِ السَّرِقَةُ مِنْ مَالِ الْغَنِيمَةِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ؛ قَالَ تَعَالَى مِرَّةً صَفْوَةً خَلَقَهُ: ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ آل عمران: ١٦١.

ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَلِكُ مُلْكًا تَامًا بِحِثُّ يَكُونُ لِصَاحِبِهِ وَمَالِكِهِ الْحَقُّ وَالْحُرِّيَّةُ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ عَيْنًا وَمَنْفَعَةً، فَيَخْرُجُ بِذَلِكَ مَثَلًا الْمَالُ الْمَغْصُوبُ مِنْ صَاحِبِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ^(١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الْوَقْفُ إِذَا كَانَ عَامًّا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ كَمَا تَقَدَّمَ، أَمَّا إِذَا كَانَ لِقَوْمٍ مُعَيَّنِينَ مُحْصُورِينَ، أَوْ لِقَبِيلَةٍ مُعَيَّنَةٍ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، يَقُولُ مَفْتِي الْعَصْرِ -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "الزَّكَاةُ إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الْمُتَعَبِّدِينَ، وَلَا تَجِبُ عَلَى مَا يُسَمَّى بِالشَّخْصِيَّاتِ الْاِعْتِبَارِيَّةِ.. إِنَّمَا تَجِبُ عَلَى الشَّخْصِيَّاتِ الْحَقِيقِيَّةِ أَيْ تَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ الْمُتَعَبِّدِ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْمَسْجِدِ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْوَقْفِ الْعَامِّ، وَلَا تَجِبُ عَلَى الْوَقْفِ الْخَيْرِيِّ لِمَدْرَسَةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَهَذَا مِمَّا لَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ"^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ هَلْ يُتَصَوَّرُ أَنْ يَكُونَ فِي الْوَقْفِ زَكَاةٌ؟

الْجَوَابُ/ الْوَقْفُ هُوَ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِي الصَّدَقَةِ صَدَقَةٌ، فَمَنْ وَقَفَ لِمَدْرَسَةٍ أَوْ لِلْفُقَرَاءِ أَوْ لِلْمَسَاكِينِ أَوْ لِنَحْوِ ذَلِكَ فَلَا زَكَاةَ فِي الْوَقْفِ، وَالْعَلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ الْأَصْلَ حَتَّى يُقَالَ بَأَنَّ فِي ذَلِكَ زَكَاةً، وَإِنَّمَا هُمْ مَالِكُونَ لِلْمَنْفَعَةِ فَحَسِبُ، هَذِهِ الْمَنْفَعَةُ بِمِثَابَةِ الصَّدَقَةِ الْجَارِيَةِ الَّتِي تَجْرِي عَلَيْهِمْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

مسلم، باب: وَجُوبِ الطَّهَارَةِ لِلصَّلَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٢٩.

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٧٣.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، فَتَاوَى الْوَصِيَّةِ وَالْوَقْفِ ص ٢٣١.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١١/٢٠٠٢م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠١م.
- الْكَنْدِي، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣هـ/ يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١).

(٣) - يُنْظَرُ:



الشَّرْطُ الرَّابِعُ/ النَّصَابُ: وَهُوَ الْمِقْدَارُ الَّذِي حَدَّدَهُ الشَّرْعُ فِي كُلِّ صِنْفٍ مِنْ أَصْنَافِ الْأَمْوَالِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا دُونَ النَّصَابِ^(١)؛ فَعَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَّةٌ - وَالْأَوْقِيَّةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا-، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا صَدَقَّةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ دُرْدٍ صَدَقَّةٌ - يَعْنِي خُمْسَةَ أَبْعَرَةٍ-، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعِينَ شَاةٍ صَدَقَّةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَّةٌ"^(٢).

الشَّرْطُ الْخَامِسُ/ الْحَوْلُ: الْمُرَادُ بِالْحَوْلِ أَنْ يَتِمَّ عَلَى الْمَالِ بِيَدِ صَاحِبِهِ سَنَةٌ قَمَرِيَّةٌ كَامِلَةٌ بَعْدَ بُلُوغِهِ النَّصَابِ، فَإِنْ لَمْ يَتِمَّ فَلَا زَكَاةَ فِيهِ.

- الْحَلِيلِيُّ، فتاوى الوصية والوقف ص ٢٣١.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٦/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٤/٩/٢٠٠٨ م.

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الفتاوى ج ١ ص ٣٠٦.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٠٦/١٠/٢٠٠٧ م.
- الْجِيْطَالِي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٠.

(٢) - تَنْبِيْهُ: الظَّاهِرُ أَنَّ مَا وَرَدَ فِي لَفْظِ الْحَدِيثِ مِنْ تَفْسِيرِ بَعْضِ أَلْفَاظِهِ - كَالْأَوْقِيَّةِ وَالذُّودِ - لَيْسَ مِنْ قَوْلِ السَّيِّدِ رضي الله عنه، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْرَجٌ مِنْ رَاوِي الْحَدِيثِ لِلْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ، كَمَا يَدْرِكُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ مَقَارَنَةِ لَفْظِ رَوَايَةِ الرَّبِيعِ بِالْفَظِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ فِي كِتَابِ السَّنَةِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ التَّنْبِيْهُ عَلَى مِثْلِ ذَلِكَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِّ.

وَالْمَذْرُجَاتُ فِي الْحَدِيثِ مَا أَتَتْ *** مِنْ بَعْضِ أَلْفَاظِ الرُّوَاةِ ائْتَصَلَتْ

يُنظر:

- الرَّبِيع، باب: فِي النَّصَابِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٣٦.
- الْقُتُوبِيُّ، فتاوى على أسئلة من الشرق الإفريقي ص ٤.
- السَّالِمِي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٥٤.

والدليل على اشتراط الحول لوجوب الزكاة قوله ﷺ لمعاذ بن جبل ﷺ حين بعثه إلى اليمن: "مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ" (١).

ويُستثنى من اشتراط الحول في الزكاة الحبوب والثمار، فزكاتها عند حصادها لقوله ﷺ: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١)، وكذا الركاظ لا يُشترط له الحول - كما سيأتي في محله بإذن الله - (٢).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: إِذَا بَلَغَ الْمَالُ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَعْدَ بُلُوغِهِ النَّصَابَ حَقَّتْ فِي هَذَا الْمَالِ زَكَاةُهُ، وَلَا يَشْفَعُ لَصَاحِبِهِ أَنَّهُ يَجْمَعُ هَذَا الْمَالَ مِنْ أَجْلِ بِنَاءٍ أَوْ زَوَاجٍ أَوْ شِرَاءِ سَيَّارَةٍ..، فَمَتَى مَا اكْتَمَلَتْ شُرُوطُ الْوُجُوبِ وَانْتَفَتِ الْمَوَانِعُ فَلَا مَحِيصَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْوُجُوبِ؛ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ.

﴿تَنْبِيْهُ آخَرُ﴾: الْحَوْلُ الْمُعْتَبَرُ لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْمَالِ، وَلِسَائِرِ الْعِبَادَاتِ الشَّرْعِيَّةِ (كَالْعِدْدِ، وَمَوَاقِيتِ الْمَنَاسِكِ..). هُوَ الْحَوْلُ الْهِجْرِيُّ الْقَمَرِيُّ لَا الْحَوْلُ الْمِيلَادِيُّ الشَّمْسِيُّ، وَلِذَا فَإِنَّكَ تَجِدُ أَيُّهَا الْمُتَعَلِّمُ أَنَّ الْأَحْكَامَ الشَّرْعِيَّةَ كُلَّهَا تُنَاطُ بِهَذِهِ الْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَّةِ، فَمَثَلًا:

❖ الْحُجُّ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَّةِ..

❖ عِدَّةُ النِّسَاءِ إِنَّمَا هِيَ بِالْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَّةِ..

❖ الصِّيَامُ إِنَّمَا هُوَ لِشَهْرٍ مِنَ الْأَشْهُرِ الْقَمَرِيَّةِ..

❖ وَكَذَلِكَ الزَّكَاةُ يَجِبُ دَفْعُهَا بِدَوْرَانِ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا مِنَ الْأَشْهُرِ

الْقَمَرِيَّةِ.. إلخ.

(١) - الترمذي، باب: مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، رقم الحديث ٥٧٢.

(٢) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢).

ولذا يخطئ بعض الناس حينما يؤرِّخون لإخراج زكواتهم بالتاريخ الميلادي؛ لأن الزكاة عبادة لها مِقاتٌ مُعيَّن، واعتمادُ السَّنةِ المِلادِيَّةِ لإخراج الزكاة تأخيرٌ عن إخراجها في مِقاتِها المَعِيَّن؛ إذ إنَّ السَّنةَ الشَّمْسِيَّةَ أطولُ من العامِ الهِجْرِيِّ الهِلاليِّ بنحوِ أحدَ عَشَرَ يَوْمًا^(١)؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوْقِيتٌ لِلنَّاسِ﴾

البقرة: ١٨٩.

وَقَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾ التوبة: ٣٦
فَجَعَلَ ﷻ هذه الأشهر من صَمِيمِ الدِّينِ الْقَيِّمِ، مع أنَّ الأشهرَ الْحُرُمَ لا تُوجَدُ إلا في الأشهرِ الْقَمَرِيَّةِ.

فعلى هذه الأُمَّة أن تَرْجِعَ إلى تاريخِها وتورِّخَ به أحداثَها، فكلُّ أُمَّةٍ لا تَعْتَرُ بِتَارِيخِها هي أُمَّةٌ ضَالَّةٌ في هَوِيَّتِها، فَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ماضٍ لَيْسَ لَهُ حاضِرٌ، والحاضِرُ إِنَّمَا يُبْنَى عَلَى الْمَاضِي، وأيُّ ماضٍ أَوْلَى بِأن يُبْنَى عَلَيْهِ الحاضِرُ مِنَ الْمَاضِي الَّذِي كَانَ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وفي عَهْدِ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٢).

(١) - بل إن الإنسان إذا استمر على حسابه بالسنة الشمسية مدة ثلاث وثلاثين سنة سيجد farkاً زمنياً بين التاريخين يساوي سنة كاملة؛ وهو ما قيل في معنى قوله تَعَالَى: ﴿وَلَيْشُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ (٥٥) الكهف: ٢٥، والله أعلم.

(٢) - يُنظر:

- الخَلِيلِي، جواهر التفسير ج ٢ ص ١٩.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ ذو الحجة ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٢/٦م.
- الْقُنُوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٩م.
- الْقُنُوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٠٠١/١٢/٦م.
- الْقُنُوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ١١٠، ١٧٤.

فصل

في مسائل وأحكام تتعلق بالزكاة وشروطها

«المسألة الأولى»: تعرّف -أيها التلميذ الحبيب، أصلحني الله وإياك- أن أهل العلم قد اختلفوا في وجوب الزكاة بعد اكتمال الحول هل هو على الفور أم يجوز فيها التراخي!

والأول هو الذي مال إليه الإمام السالمي -رحمه الله-^(١)، والعلامة الخليلي -حفظه الله- كما يفهم من قوله: "...على أن التشديد في المطالبة بها من قبل أولي الأمر إلى حدّ المقاتلة عليها دليل على عدم جواز تأخيرها كما كان ذلك من الصديق -رضوان الله عليه- وأقره وتابعه عليه الصحابة -رضوان الله عليهم-"^(٢).

والقول بوجوب الزكاة على الفور هو المعتمد أيضاً عند العلامة القنوي، يقول -عافاه الله-: "الزكاة تجب على الفور على أصح الأقوال وأرجحها"، ويقول أيضاً: "والحق الحقيقي بالقبول بأن الزكاة والحج يجبان على الفور"^(٣)؛ وذلك لأن في الزكاة حقاً للفقراء، وفي التماذي بتأخيرها تضييع لحقوقهم، والإنسان -كذلك- لا يدري متى ينزل بساحته الحما، والله المستعان^(٤).

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٧٠ - ٧١.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٠٢، ٣٠٦.

(٣) - يُنظر:

- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٧-٧٨.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٩/٢٠٠٦م.

(٤) - يُنظر:

- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكّرة خاصة "٣" ص ٦٢).
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثاني ص ٧٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٢٩ محرم ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٧م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٨/٩/٢٠٠٦م.

وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُ الزَّكَاةِ عَنْ مِيقَاتِهَا بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَالْأَصْلُ أَنْ يُخْرِجَ الْإِنْسَانُ زَكَاةَ مَالِهِ فِي نَفْسِ الْيَوْمِ الَّذِي أَتَمَّ فِيهِ الْحَوْلَ وَهَذَا هُوَ الْأَخْوَطُ، وَرُخِّصَ مِنْ أَجْلِ التَّيسِيرِ اتِّخَاذُ شَهْرٍ يَكُونُ مِيقَاتًا لِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ.

وَإِنْ اضْطُرَّ لِلتَّأْخِيرِ لِأَيِّ ظَرْفٍ خَارِجٍ عَنِ الْإِخْتِيَارِ فَلَا حَرَجَ إِنْ أَخَّرَ قَلِيلًا بِشَرْطِ الْوَصِيَّةِ بِأَنْ تُدْفَعَ عَنْهُ لَوْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ^(١).

فَتَوَى

السُّؤَالُ/ ما هو الراجحُ عندكم في التوقيتِ للزكاة، يُوقَّتُ له باليومِ أم بالشَّهرِ؟

الجَوَابُ/ يَجُوزُ التَّوْقِيتُ بِالْيَوْمِ، وَيَجُوزُ التَّوْقِيتُ بِالشَّهْرِ، وَالتَّوْقِيتُ بِالشَّهْرِ لِأَجْلِ التَّوَسُّعِ عَلَى النَّاسِ، وَإِلَّا فَالْأَصْلُ إِذَا مَضَى الْعَامُ - وَمُضِيَ الْعَامُ يَكُونُ بِالْيَوْمِ - تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى صَاحِبِ الْمَالِ^(٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: مَنْ تَهَاوَنَ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةِ مَالِهِ بَعْدَ وَجوبِهَا عَلَيْهِ حَتَّى ضَاعَتْ فَعَلَيْهِ ضَمَائُهَا^(٣).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: مَنْ تَحَايَلَ قَصْدَ الْهَرُوبِ مِنْ أَدَاءِ الزَّكَاةِ الزِّمَّ إِيَّاهَا، وَمَنْ فَرَّ مِنَ الْحَقِّ رُدُّ إِلَيْهِ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٤/٢٠٠٨ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رمضان ١٤٢٨ هـ، يوافقه ٢٦/٩/٢٠٠٧ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٠ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٨ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ ذو القعدة ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٣/١١/٢٠٠٨ م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفَزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةٌ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٤/٢٠٠٨ م.

(٣) - الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسٌ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣ هـ/ يوافقه ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٥).

وَمِنْ صُورِ هَذَا التَّحَايِلِ أَنْ يُعْطِيَ مَالَهُ لِأَحَدِ أَبْنَائِهِ مَثَلًا قُبَيْلَ الْحَوْلِ ثُمَّ يَسْتَرِدُّهُ مِنْهُ بَعْدَ الْحَوْلِ، أَوْ يَسْتَبْدِلُ بِهِ مَالًا آخَرَ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ كَأَنْ يَقْرُبَ مَوْعِدَ زَكَاةِ أَمْوَالِهِ النَّقْدِيَّةِ فَيَشْتَرِيَ بِهِ مَالًا آخَرَ غَيْرَ زَكَاوِيٍّ كَأَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ أَرْضًا هُرُوبًا مِنَ الزَّكَاةِ، أَوْ يَشْتَرِيَ بِهِ مَالًا زَكَاوِيًّا لَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ كَأَنْ يَشْتَرِيَ مَاشِيَةً، ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾ البقرة: ٩، فَتَنَبَّهْ لِهَذَا الْمَزَلِ الْخَطِيرِ^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ فِي دِينِ اللَّهِ - أَنَّ أَهْلَ الْعِلْمِ قَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمُ الْاِخْتِلَافُ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى مِيقَاتِهَا الزَّمَانِيَّةِ، أَيْ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ اكْتِمَالِ دَوْرَانِ الْحَوْلِ الْقَمَرِيِّ عَلَى الْمَالِ الْمُرَادِ تَرْكِيبُهُ، فَمَنْ مَنَعَ ذَلِكَ غَلَبَ الْجَانِبَ التَّعْبُدِيَّ فِي الزَّكَاةِ، وَقَالَ بِأَنَّ الزَّكَاةَ صِنُوعُ الصَّلَاةِ^(٢)، فَكَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الصَّلَاةِ وَالصَّيَامِ وَالْحَجِّ كَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ الزَّكَاةِ أَيْضًا، وَهُوَ الَّذِي يَمِيلُ إِلَيْهِ شَيْخُنَا الْقُنُويُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - فِي آخِرِ قَوْلِيهِ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، جَوَاهِرُ التَّفْسِيرِ ج ١ ص ٢٩٢، ج ٣ ص ٤٢٩.
- الْخَلِيلِيُّ، مَحَطَاتُ لِلصَّائِمِينَ.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٧/٩/٢٠٠٨ م.
- الْكَنْدِيُّ، دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْف ١٤٢٣ هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٥).

(٢) - جَاءَ فِي مَعْجَمِ الْعَيْنِ: "فَلَانٌ صِنُوعُ فَلَانٍ أَيْ أَخُوهُ لِأَبَوَيْهِ وَشَقِيقُهُ".

يُنْظَرُ: الْفَرَاهِيدِيُّ، الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ. الْعَيْنُ، مَادَّةُ "صَنُو".

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُويُّ، جُلُوسَةٌ مُرَاجَعَةٌ بِمَنْزِلِ فَضِيلَتِهِ - يَوْمَ الْخَمِيسِ ١٧ مِنْ الْمَحْرَمِ ١٤٣٥ هـ، الْمُوَافِقُ لَهُ ٢١/١١/٢٠١٣ م.
- الْقُنُويُّ، اتِّصَالُ هَاتِفِيٍّ مَعَ فَضِيلَتِهِ، اتِّصَالُ هَاتِفِيٍّ مِنْ فَضِيلَتِهِ لَيْلَةَ الْأَحَدِ ١٥ مِنْ الْمَحْرَمِ ١٤٣٥ هـ، الْمُوَافِقُ ١٧/١١/٢٠١٣ م.
- الْقُنُويُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مِيرُوكَ الْقُنُويِّ ص ٢٥٧.
- الْقُنُويُّ، دُرُوسُ صَيْف ١٤٢٢ هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠١ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٢).
- الْقُنُويُّ، دُرُوسُ صَيْف ١٤٢٣ هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٦٤).

وَالْمَعْتَمِدُ عِنْدَ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - جَوَازُ تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ قَبْلَ اكْتِمَالِ الْحَوْلِ، بَلْ حَتَّى تَقْدِيمِهَا حَوْلًا كَامِلًا لَا سِيَّمَا عِنْدَ وُجُودِ الْحَاجَةِ وَالْمَصْلَحَةِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخَذَ مِنْ عَمِّهِ الْعَبَّاسِ ﷺ زَكَاةَ عَامَيْنِ^(١)، وَهَذَا مِمَّا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ قَبْلَ مِيقَاتِهَا.

أَضِفْ إِلَى ذَلِكَ أَنَّ الزَّكَاةَ شَرِعتْ لِأَجْلِ حَاجَةِ الْفُقَرَاءِ وَالْمُحْتَاجِينَ، وَفِي الْقَوْلِ بِجَوَازِ التَّقْدِيمِ مُرَاعَاةٌ لِهَذَا الْمَقْصَدِ التَّشْرِيعِيِّ^(٢).

أَمَّا اشْتِرَاطُ الْحَوْلِ فَهُوَ لِوُجُوبِ الزَّكَاةِ لَا لِصِحَّتِهَا رِفْقًا بِالْعِبَادِ وَتَخْفِيفًا عَنْهُمْ، فَإِذَا نَزَلَ الْحَوْلُ شَرْطٌ وَجُوبٌ لَا شَرْطُ صِحَّةٍ، بَمِثْلِ تَجِبُ بِحَوْلَانِ الْحَوْلِ وَتَصِحُّ قَبْلَ ذَلِكَ، وَتَسْقُطُ فَرَضِيَّتُهَا عَنْ صَاحِبِهَا مَا دَامَ أَنَّ الشَّخْصَ الْمُعْطَى قَدْ بَقِيَ مُسْتَحِقًّا إِلَى يَوْمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الْجَائِزُ فِي تَقْدِيمِ الزَّكَاةِ - عَلَى الْقَوْلِ بِهِ - هُوَ تَقْدِيمُ إِخْرَاجِهَا عَلَى مِيقَاتِهَا، أَمَّا نَفْسُ مِيقَاتِهَا الزَّمَانِي فَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهَا، كَمَا نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ شَيْخُنَا الْقُتُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^(٣).

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: مَنْ عَجَّلَ زَكَاةَ مَالِهِ، ثُمَّ زَادَتْ أَمْوَالُهُ قَبْلَ دَوْرَانِ ذَلِكَ الْحَوْلِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْ تِلْكَ الزِّيَادَةِ وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْ فِي ذَاتِهَا النَّصَابَ^(٤).

• الْقُتُوبِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٤هـ / يَوَاقِفُه ٢٠٠٣م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٥٥).

(١) - أَبُو دَاوُدَ، بَاب: فِي تَعْجِيلِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٨٣.

(٢) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، كَيْفَ تَسْتَمِرُّ رَمَضَانُ! "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنتَاج: مَرْكَزُ مَشَارِقِ الْأَنْوَارِ لِلإِنْتِاجِ الْفَنِيِّ وَالتَّوْزِيعِ.

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٦ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوَاقِفُه ١٢/٢/٢٠٠٠م.

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٨هـ، يَوَاقِفُه ٧/١/٢٠٠٧م.

(٣) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَلٍ. بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٤٣هـ، يَوَاقِفُه ٢٥/٨/٢٠٠٩م.

(٤) - الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسٌ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْف ١٤٢٣هـ / يَوَاقِفُه ٢٠٠٢م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٥).

وكذا لا بُدَّ أَنْ يَبْقَى الْمُعْطَى فَقِيرًا مُسْتَحِقًّا لِلزَّكَاةِ إِلَى يَوْمٍ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، فَإِنْ انْتَفَتْ عَنْهُ صِفَةُ الِاسْتِحْقَاقِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ أَوْ قَبْلَهُ بِأَنْ يَكُونَ قَدْ أَثْرَى^(١) أَوْ مَاتَ أَوْ ارْتَدَّ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ لَمْ يَسْقُطْ وَجُوبُهَا عَنْ صَاحِبِهَا، وَوَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا مَرَّةً أُخْرَى، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ وَعَلَيْهِ التَّكْلَانُ^(٢).

«المَسْأَلَةُ الْخَامِسَةُ»: يَذْكُرُ بَعْضُهُمْ: مِنْ شُرُوطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ "النَّمَاءُ"، أَيَّ أَنْ يَكُونَ الْمَالُ الْمُزَكَّى قَابِلًا لِلنَّمَاءِ حَقِيقَةً بِالتَّنَاسُلِ وَالتَّوَالِدِ (كَالْأَنْعَامِ)، أَوْ حُكْمًا بِالتَّدَاوُلِ وَالتَّاجِرَةِ (كَالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ)، وَمَا عَدَا ذَلِكَ فَلَيْسَ فِيهِ زَكَاةٌ.

وَلَكِنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةُ غَيْرُ مُسَلِّمٍ بِهَا عِنْدَ شَيْخِنَا مُفْتِي الْعَصْرِ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ ضَرَبٌ مِنْ ضُرُوبِ الْعِبَادَاتِ وَمَنَاطُهَا التَّوْقِيفُ، فَإِذَا فَرَضَهَا الشَّارِعُ فِي جِنْسٍ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ أَنْ يُخْرِجَ شَيْئًا مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْجِنْسِ عَنْ حُكْمِهَا إِلَّا بِتَوْقِيفٍ آخَرَ، ((وَلَا حَظٌّ لِلنَّظَرِ مَعَ ثُبُوتِ الْأَثَرِ))^(٣).

«المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ»: لَقَدْ تَقَدَّمَ لَدَيْكَ قَرِيبًا -أَيُّهَا الْجَوَادُ الْكَرِيمُ- شُرُوطُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ، مِنْ جِنْسِ الْمَالِ، وَالْحَوْلِ، وَالتَّصَابِ... وَالَّتِي لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ بِدُونِهَا، إِلَّا أَنْ

(١) - أثري: أي أصبح ذا ثراء بعد قلة، سواء حصل على المال هبة أو إرث أو وصية أو تجارة ونحوها؛ فهو فعل لازم لا متعد، والمهمزة فيه أصلية، خلافاً لمن التبس عليه شكلها فظنها همزة التعدية، فعامل الفعل اللازم معاملة الفعل المتعدي، فقال خطأ: أثري المكبة الإسلامية بكتبه... وهذا معدود من الأخطاء الشائعة في اللغة العربية، كما نبه عليه الشيخ الخليلي في محاضراته القيمة "أخطاء شائعة في اللغة العربية"، والحمد لله معلم البيان.

ينظر: الخليلي، "أخطاء شائعة في اللغة العربية"، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات المحال الإسلامية.

(٢) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٤م.

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٧٦ - ٢٦٨.

في المال حَقًّا آخَرَ وَاجِبًا سِوَى الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْخَلِيلِيِّ -
أَبْقَاهُ اللَّهُ -.

وهذا الْحَقُّ الْمَالِيُّ الْوَاجِبُ لَا يَخْضَعُ لَشُرُوطِ الزَّكَاةِ فَهُوَ لَا يُقَدَّرُ بِقَدَرٍ مُعَيَّنٍ، وَلَا يَجِبُ فِي أَصْنَافٍ مَخْصُوصَةٍ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَجِبُ عِنْدَ مُرُورِ زَمَنٍ مُعَيَّنٍ فَقَطُّ، وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الظُّرُوفِ الطَّارِئَةِ الَّتِي تَقْتَضِي الْإِبْسَاطَ فِي الْإِنْفَاقِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ، عِنْدَمَا تَكُونُ الزَّكَاةُ غَيْرَ سَادَّةٍ لِحَاجَاتِ النَّاسِ كَحَالَاتِ الْكَوَارِثِ وَالْحُرُوبِ وَالْأَعَاصِيرِ وَالْمَجَاعَاتِ، وَرُؤْيَةِ الْمُضْطَرِّ الْمُشْرِفِ عَلَى الْهَلَاكِ^(١).

وَقَدْ دَلَّ عَلَى هَذَا الْحَقِّ الْمَالِيِّ قَوْلُهُ تَعَالَى:

﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى
وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَأَبْنَى السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى

الزَّكَاةَ﴾ البقرة: ١٧٧

والاستدلال على هذا الْحَقِّ الْمَالِيِّ الْوَاجِبِ مِنْ خِلَالِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُه:

أ - عَطْفُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَى الزَّكَاةَ﴾ عَلَى مَا سَبَقَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ.﴾

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، جَوَاهِرُ التَّفْسِيرِ ج ١ ص ٩٠، ج ٢ ص ١٧٧.
- الْخَلِيلِيُّ، الْبَعْدُ السِّيَاسِيُّ لِأَسْبَابِ الْفَقْرِ ص ١٢٠.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣ جمادى الثانية ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٧/١٠ م.

ب- أن البر المذكور في الآية منوط بالتزام هذه الأمور ومنها إيتاء المال، فدل ذلك على الوجوب؛ إذ لا يقابل البر إلا الفجور.

ج- اقتران ذكر إيتاء المال لذوي القربى واليتامى... بذكر أركان الإيمان، وهذا يعني وجوب هذا الحق أيضاً؛ إذ لو لم يكن واجباً لما اقترن ذكره بذكر الإيمان بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين.

د- أن الآية الكريمة اختتمت بقوله ﷺ: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (البقرة: ١٧٧)، فحصر ﷺ الصادقين والمتقين في هذا النوع من الناس، ومما يجب على الإنسان أن يكون من الصادقين، كما أنه يجب عليه أن يكون من المتقين^(١).

خاتمة

حوار مع أحد الأساقفة النصارى

﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾

يقول سيف المناظرين وحجة المتكلمين العالم العلامة الحلبي -سدد الله-، ووفق في طريق الخير خطاه-: "قبل أكثر من عقد من السنين -فيما أحسب- زارني

(١)- جاءت رواية ترفع إلى النبي ﷺ فيها: (إن في المال حقاً سوى الزكاة)، إلا أن فيها نظراً عند بعض المحققين، يقول سماحة الشيخ المفتي: "وهو حديث أخرجه الدارمي، وضعف بيمينون الأعور، ولكن مهما كان من ضعف في سنده فإن منته يتقوى بدلالة الآية الكريمة التي تدل على صحة معناه". ينظر:

- الحلبي، جرس الإنذار، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.
- الحلبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٩/٣٠م.
- الحلبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/١م.
- الحلبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٤م.
- الصوابي، زكاة الفار ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

أَحَدُ الْأَسَاقِفَةِ وَمَعَهُ أَحَدُ الْقَسَاوِسَةِ، وَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ حَدِيثٌ سَابِقٌ قَبْلَ هَذِهِ الزِّيَارَةِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْكِتَابِ الْمُقَدَّسِ [الْحَرْفِ] وَبَعْضِ مَا فِيهِ مِمَّا يُدَحْظُ عَلَيْهِ، وَكُنْتُ أَطَالِبُهُمَا بِالْجَوَابِ عَلَى مَا طَرَحْتُهُ مِنْ أَسْئَلَةٍ، فَأَرَادَ الْأُسْقَفُ أَنْ يُحَوِّلَ الْحَدِيثَ إِلَى شَيْءٍ آخَرَ وَطَرَحَ قَضِيَّةَ السُّكَّانِ.

فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ قَضِيَّةَ السُّكَّانِ فِي الْعَالَمِ مَحْلُولَةٌ بِجُزْءٍ يَسِيرٍ مِنْ آيَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، وَذَكَرْتُ لَهُ "آيَةَ الْبَرِّ" ﴿١٧٧﴾ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَءَاتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسْكِينِ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ ... ﴿١٧٧﴾ البقرة:

وَفَصَّلْتُ لَهُ الْمُرَادَ مِنْ هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ، وَبَيَّنْتُ لَهُ أَنَّ هَذِهِ الْآيَةَ لَوْ طُبِّقَتْ بِحَذَافِيرِهَا، أَوْ لَوْ طُبِّقَ هَذَا الْجُزْءُ الْمَتَعَلِّقُ بِالنَّاحِيَةِ الْاِقْتِصَادِيَّةِ فِيهَا فِي هَذَا الْعَالَمِ لَمَا كَانَ بَيْنَ النَّاسِ جَانِعٌ، لَوْ طُبِّقَ أَمْرُ اللَّهِ تَعَالَى وَأُخِذَ بِهَذِهِ الْمَبَادِي، مَبَادِي الرَّحْمَةِ وَالْخَيْرِ وَالْعَطْفِ وَالشَّفَقَةِ الَّتِي جَاءَ بِهَا الْإِسْلَامُ لَمَا كَانَ بَيْنَ النَّاسِ جَانِعٌ وَلَا عَارٍ وَلَا مَنْ لَا مَأْوَى لَهُ.

وَقُلْتُ لَهُ: لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَدْخُلَ فِي تَفَاصِيلِ ذَلِكَ فَإِنَّا نَنْظُرُ إِلَى أَرْبَعَةِ أُمُورٍ:

أَوَّلُهَا: كَمْ يُنْفَقُ فِي الْعَالَمِ فِي سَبَاقِ التَّسَلُّحِ بَيْنَ الدُّوَلِ لَا سِيمَا الدُّوَلِ الْكُبْرَى!! كَمْ مِنْ مِلْيَارَاتٍ بَلْ مِنْ أَرْقَامٍ تَفُوقُ الْمِلْيَارَاتِ تُنْفَقُ فِي هَذَا السَّبَاقِ فِي الْعَالَمِ!!

فَقَالَ: هِيَ أَرْقَامٌ خَيَالِيَّةٌ تَخْرُجُ عَنِ الْإِحْصَاءِ.

فَقُلْتُ لَهُ: أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْوَالَ أُنْفِقَتْ فِي اسْتِصْلَاحِ الْأَرْضِ وَزُرْعَتِ الْأَرْضُ هَلْ كَانَ يَبْقَى فِي الْعَالَمِ جَانِعٌ؟!

قال: لا.

قلت: الأمر الثاني: كم يُحرق من أطنان القمح وسائر الحبوب من أجل
المُحافظة على سِعر هذه الحبوب في العالم؟!
قال: -أيضاً- .. هذه أرقامٌ خيالية، وأضاف: .. وبجانب ذلك تُهرقُ بحيرات من
الألبان لأجل المحافظة على سِعر الألبان.
فقلتُ له: هذه الحبوب وهذه الألبان لو قُسمت على الفقراء وأُطعم بها الجياع هل
كان يوجد جائع في الأرض مع ذلك؟!
قال: لا.

قلتُ له [الأمر الثالث]^(١): كذلك قبل فترة من الزمن قرأتُ في إحدى
الصحف بأن امرأة في الولايات المتحدة الأمريكية لها رصيدٌ مقداره ثلاثمئة مليار..
ماذا فعلت بهذا الرصيد كله؟
إنما أوصت به لِكِلابها !! .. الكِلابُ ليست بحاجة إلى مثل هذه الأموال، هذه
الأموال لو وزَّعت بين جِيع في العالم، كم كانت تُشبع من جِيع -أيضاً-؟! وكم
تُسدُّ من حاجات الفقراء والمساكين؟! .. الكلبُ حسبُه أن تُترك له حرَّتُه لينهش من
الجيف وليأكل من خَشاش الأرض وليبحث عن رزقه بنفسه، ولا داعي إلى أن تُرصدَ
هذه الأموال على هذه الكثرة من أجل كِلاب.

الأمر الرابع: أُنِّي اطلعتُ في ذلك الوقت في صحيفة محلّية على خبرين
متجاورين في عمودين متجاورين في صفحة واحدة، مفادُ الخبرين أن رجلاً من
الخبراء الاجتماعيين أو الخبراء الاقتصاديين في المملكة المتحدة يدعُو إلى أن
يُسنَّ قانونٌ عالمي لا يَسمحُ بأن تُلدَّ الأسرة أكثر من مولودٍ واحدٍ، ومعنى هذا أن

(١) - ما بين المعكوفتين زيادة من الكاتب اقتضاه السياق، كما يفهم منه.

الاثْنَيْنِ يُخْلَقَانِ وَاحِدًا.. الْأُسْرَةُ الْمُتَكَوُّنَةُ مِنَ الزَّوْجَيْنِ تُخْلَفُ مَوْلُودًا وَاحِدًا فَقَطُّ سِوَاءَ كَانَ ذَكَرًا أَوْ كَانَ أُنْثَى، فَإِذَا حَلَّ فِي الْجِيلِ الْآتِي مَحَلَّ الْاِثْنَيْنِ وَاحِدٌ فَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ الْجِيلَ الْمُقْبِلَ يَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ هَذَا الْجِيلِ، ثُمَّ الَّذِي يَلِيهِ يَكُونُ عَلَى النِّصْفِ مِنْ ذَلِكَ الْجِيلِ -أَيْضًا-، وَهَكَذَا يَتَنَاقَصُ الْعَالَمُ شَيْئًا فَشَيْئًا بِسُرْعَةٍ حَتَّى يَضْمَحَلَّ الْوُجُودُ الْبَشَرِيُّ.

فِي مُقَابِلِ هَذَا الْخَبَرِ خَبَرٌ آخَرُ عَنْ أَغْنَى كَلْبٍ فِي الْعَالَمِ، هَذَا الْكَلْبُ الْأَغْنَى فِي الْعَالَمِ لَهُ مِنَ الْأَرْضِ شَيْءٌ الْهَائِلُ، وَمَعَ ذَلِكَ -أَيْضًا- لَهُ مِنَ الْعِمَارَاتِ وَلَهُ مِنْ سَائِرِ الْأَمْوَالِ شَيْءٌ الْكَثِيرُ، وَلَهُ جَيْشٌ مِنَ الْخَدَمِ لَا يَشْتَغِلُونَ بِشَيْءٍ، إِنَّمَا هَمُّهُمْ أَنْ يُرَبِّحُوا هَذَا الْكَلْبَ، مِنْهُمْ مَنْ لَا شُغْلَ لَهُ إِلَّا أَنْ يُنْظَفَ أَسْنَانُهُ، وَمِنْهُمْ الطُّهَّاءُ الَّذِينَ يُعَدُّونَ لَهُ الْوَجَبَاتِ الشَّهِيَّةَ، وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يَشْتَغِلُونَ بِتَغْسِيلِهِ وَتَحْمِيمِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ شُغْلُهُمْ أَنْ يُهَيِّتُوا لَهُ الْفِرَاشَ الْوَتِيرَ...

الْكَلْبُ لَوْ ثَرَكَ بِحَسَبِ الْفِطْرَةِ الَّتِي خُلِقَ عَلَيْهَا لَمَّا احتَاجَ إِلَى هَذَا كُلِّهِ، إِنَّمَا فِي هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الْفِطْرَةِ، فَهَذِهِ الْأَمْوَالُ لَوْ أُنفِقَتْ فِي سَدِّ حَاجَاتِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ لَأَغْنَتْ عَدَدًا هَائِلًا مِنَ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ. ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾ البقرة: ٢٥٨، ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْمِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ الأنعام: ٤٥ (١).

(١) - ينظر:

- الْحَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٢م.
- الْحَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكَر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٢٥م.



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



البَابُ الثَّالِثُ: فِي زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٣٤﴾ يَوْمَ يُخَمَّى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْنِزُونَ ﴿٣٥﴾

التوبة: ٣٤ - ٣٥

فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ

تَعَرَّفَ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، أَذْهَبَ اللَّهُ عَنْكَ كُلَّ الْمَصَائِبِ - أَنَّ الزَّكَاةَ فِي التَّقْدِيرِ (الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) مِمَّا نُصَّ عَلَيْهِ فِي الْكِتَابِ وَسُنَّةِ النَّبِيِّ الْأَوَّابِ ﷺ وَأَجْمَعَ عَلَيْهِ الْخَلْفُ وَالْأَصْحَابُ.

أَمَّا الْكِتَابُ فَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ فِي التَّلَاوَةِ أَغْلَاهُ، وَمَا تَرْتَّبَ عَلَى تَارِكِهَا مِنَ الْوَعِيدِ الشَّدِيدِ الَّذِي هُوَ دَلِيلُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا، وَكُلُّ مَالٍ لَمْ تُؤَدَّ زَكَاةَهُ فَهُوَ كَنْزٌ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرًا، وَمَا أُدِّيتْ زَكَاةُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ وَإِنْ كَانَ مَدْفُونًا^(١).

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَمَرْوِيَّاتٌ كَثِيرَةٌ تَوَاتَرَ النُّقْلُ بِهَا عَنِ الْمُصْطَفَى ﷺ، مِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "مَا مِنْ صَاحِبِ ذَهَبٍ وَلَا فِضَّةٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ صُفِّحَتْ لَهُ صَفَائِحُ مِنْ نَارٍ فَأُخِمِيَ عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَيُكْوَى بِهَا جَنْبُهُ وَجَبِينُهُ وَظَهْرُهُ كُلَّمَا بَرَدَتْ أُعِيدَتْ لَهُ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ الْعِبَادِ"^(٢)، أَعَاذَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ مِنَ النَّارِ.

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ شَعْبَانَ ١٤٢٦هـ، يَوْمَافَهُ ٢٥/٩/٢٠٠٥م.

(٢) - مُسْلِمٌ، بَابُ: إِثْمُ مَانِعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٦٤٧.

وَكَانَ لَا بُدَّ بَعْدَ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ إِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِمَا إجمالاً،
وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ التَّفَاصِيلِ وَالْجُزْئِيَّاتِ، كَمَا سَيَأْتِي الْمَعْتَمِدُ فِيهَا.

﴿تَنْبِيْهُ مُهْمٌ﴾

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْمُؤْمِنُ، جَعَلَكَ اللَّهُ مِمَّنْ تَبْيَضُّ وُجُوهُهُمْ يَوْمَ تَبْيَضُّ وَجُوهُ وَتَسْوَدُّ
وُجُوهُ - أَنْ هُنَاكَ مَا يُعْرَفُ عِنْدَ النَّاسِ بِالذَّهَبِ الْأَبْيَضِ، وَهُوَ - فِي حَقِيقَةِ الْوَاقِعِ -
لَوْعَانِ:

النُّوعُ الْأَوَّلُ: مَا هُوَ مِنْ عُنْصُرِ الذَّهَبِ حَقِيقَةً، أَيْ إِنْ مَعْدِنُهُ هُوَ نَفْسُ مَعْدَنِ
الذَّهَبِ الْمَعْرُوفِ، وَلَكِنْ بِطَرِيقَةِ التَّصْنِيعِ وَإِضَافَةِ بَعْضِ الْمَوَادِّ يَتَحَوَّلُ إِلَى اللَّوْنِ الْأَبْيَضِ،
فَهَذَا النَّوعُ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَيَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ لِبَسُهُ.

قلتُ: وَقَدْ أَضَافَ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ بِخَطِّ قَلَمِهِ "الزَّكَاةُ
وَاجِبَةٌ فِي الذَّهَبِ الْأَبْيَضِ".

النُّوعُ الثَّانِي: مَا لَيْسَ بِذَهَبٍ فِي الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يُسَمَّى الذَّهَبَ الْأَبْيَضَ كَمَا يُطْلَقُ
عَلَى الْبَثْرُولِ الذَّهَبِ الْأَسْوَدِّ، وَعَلَيْهِ فَهَذِهِ التَّسْمِيَةُ لَا عِبْرَةَ بِهَا، وَلَا تَجِبُ فِي هَذَا
النُّوعِ الزَّكَاةُ وَلَا يَحْرُمُ عَلَى الرِّجَالِ لِبَسُهُ، فَلْيَنْتَبِهْ لِذَلِكَ^(١).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨/٤/٢٠٠٢م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٥هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٦/١٢/٢٠٠٤م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٦/٩/٢٠٠٨م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَاقُهُ ٩/١١/٢٠٠٢م.

فصل في نصاب الذهب

أَجْمَلَ الْكِتَابُ الْعَزِيزُ وَجُوبَ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَجَاءَتِ السُّنَّةُ التَّبَوُّيَّةُ مُفَصَّلَةً الْقَدَرِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ وَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيْمَا دُونُهُ، فَعِنْدَ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بْنِ حَبِيبٍ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْهُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - قَالَ: " .. وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا صَدَقَةٌ " ^(١).

نِصَابُ الذَّهَبِ = ٢٠ مِثْقَالًا، وَالْمِثْقَالُ = ٤.٢٥ جَرَامًا

فَإِذَا نِصَابُ الذَّهَبِ بِالْجِرَامِ = ٢٠ مِثْقَالًا × وَزْنِ الْمِثْقَالِ الْوَاحِدِ

= ٢٠ × ٤.٢٥ = ٨٥ جَرَامًا ^(٢).

قِصَّةُ الدِّينَارِ

لَمْ يَكُنْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ دِينَارٌ إِسْلَامِيٌّ يُضْرَبُ فِي الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ، وَإِنَّمَا التَّدَاوُلُ بَيْنَهُمْ هُوَ الدِّينَارُ الرُّومَانِيُّ وَالذَّرْهَمُ الْفَارِسِيُّ، وَاسْتَمَرَّ هَذَا الْحَالُ زَمَنَ الْخِلَافَةِ الرَّاشِدَةِ، حَتَّى جَاءَ عَهْدُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَرْوَانَ، فَحَدَّثَ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَالرُّومَانِ مَا دَعَا إِمْبِرَاطُورَ الرُّومِ إِلَى أَنْ يُهْدَدَ الْمُسْلِمِينَ بِأَنْ يَسْبَ بَيْهَهُمْ فِي هَذَا الدِّينَارِ الَّذِي يَتَدَاوَلُهُ الْمُسْلِمُونَ بَيْنَهُمْ.

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.

(٢) - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٦.

حِينَهَا عَزَمَ عَبْدُ الْمَلِكِ عَلَى أَنْ يَضْرِبَ دِينَارًا إِسْلَامِيًّا عَلَى وَزْنِ الدِّينَارِ الرُّومَانِيِّ
الَّذِي كَانَ مُتَدَاوِلًا فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَامَ عَلَى مَا عَزَمَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَفْلَحَ عَبْدُ الْمَلِكِ
وَأَجَادَ هَاهُنَا^(١).

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ الْمُتَأَخَّرُونَ فِي مِقْدَارِ الْمُثْقَالِ أَوِ الدِّينَارِ الَّذِي كَانَ مُتَدَاوِلًا فِي
عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى أَنْ وَجِدَ الدِّينَارُ الْأُمَوِيُّ مَحْفُوظًا فِي أَحَدِ الْمَتَاحِفِ الْغَرْبِيَّةِ، وَوَجِدَ أَنَّهُ
يَزِنُ أَرْبَعَةَ جِرَامَاتٍ وَرُبْعَ الْجِرَامِ (٤, ٢٥ جم).

فَصَارَ هَذَا الْمِقْدَارُ مِنَ الْوِزْنِ هُوَ الْمَعْنَصَرُ فِي تَحْدِيدِ نَصَابِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَمَا
كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ
شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿١١٥﴾ التوبة: ١١٥^(٢).

(١) - "أفلح عبد الملك وأجاد" هنا أخذنا من قول الإمام جابر بن زيد فيه عند أبي برجل تزوج امرأة أبيه، فقال له عبد
الملك: لم نكحت أمك؟! فقال الرجل: إنما ليست أُمِّي، وإنما هي امرأة أبي، فضرب عبد الملك عنقه بعد أن أجابه
بقوله: "لا جهل ولا تجاهل في الإسلام"، فبلغ ذلك جابرا فقال: أفلح عبد الملك وأجاد".

وإنما قيدنا فلاحه بقولنا هنا لأنه طالما خاب وأساء في أقواله وأفعاله، وحسبه من ذلك قوله: "والله لا يأمرني أحد
بعد مقامي هذا بتقوى الله إلا ضربت عنقه"، وعند الله تجتمع الخصوم. يُنظر:
القنوي، الإمام الربيع بن حبيب: مكانته ومسنده ص ٦٧.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٦٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ رمضان ١٤٢١ هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٠ م.
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٥٣.
- حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي ص ٦٧.

فصلٌ في نصابِ الفِضَّةِ

الأصلُ الشرعيُّ لنِصابِ الفِضَّةِ هُوَ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: "ليسَ فيما دونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صدقةٌ - والأوقيةُ أربعونَ درهماً" ^(١).

نِصابُ الفِضَّةِ = ٥ أواقٍ، والأوقيةُ = ٤٠ درهماً

فإِذَنْ نِصابُ الفِضَّةِ = ٥ أواقٍ \times ٤٠ = ٢٠٠ درهمٍ

قِصَّةُ الدَّرْهَمِ

لَقَدْ تَقَرَّرَ لدى الفُقهاءِ أَنَّ نِصابَ الذَّهَبِ ٢٠ مِثْقَالاً، وَنِصابُ الفِضَّةِ ١٤٠ مِثْقَالاً؛ لِأَنَّ مِثْقَالَ الذَّهَبِ يَعْدِلُ سَبْعَةَ مِثْقَالِ مِنَ الفِضَّةِ، وَقَدْ عَلِمْتَ -أَيُّهَا المَحاسِبُ الواعي- أَنَّ وَزْنَ المِثْقَالِ يَسَاوِي ٤,٢٥ جم ^(٢).

فإِذَنْ نِصابُ الفِضَّةِ بالجِراماتِ ١٤٠ \times ٤,٢٥ = ٥٩٥ جم

فإِذَنْ وَزْنُ الدَّرْهَمِ الواحدِ = $\frac{٥٩٥}{٢٠٠}$ = ٢,٩٧٥ جم

فإِذَنْ نِصابُ الفِضَّةِ بالجِراماتِ = ٢٠٠ درهمٍ \times ٢,٩٧٥ جم = ٥٩٥ جم.

^(١) - وهو حديثٌ متفقٌ على صحته، وعليه عملُ الأمةِ، يقولُ ابنُ المنذر: "وأجمعوا على حديثِ رسولِ الله ﷺ "ليسَ فيما دونَ خمسِ أواقٍ صدقةٌ". يُنظر:

- الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.
- ابنُ المنذر، الإجماع ص ١٢.

^(٢) - يُنظر:

- القنوي، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٦٣).
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ١٠/٠٦/٢٠٠٧م
- الصوافي، حمود بن حميد. زكاة الذهب والفضة والأوراق النقدية. "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

الخلاصة:

نِصَابُ الذَّهَبِ = ٨٥ جَرَامًا

نِصَابُ الْفِضَّةِ = ٥٩٥ جَرَامًا^(١)

تَحْذِيرٌ

النَّارُ آخِرُ دِينٍ (نَارٍ) نَطَقَتْ بِهِ ***
وَالْمَرْءُ بَيْنَهُمَا إِنْ لَمْ يَكُنْ وَرِعًا ***
وَالْهَمُّ آخِرُ هَذَا الدَّرَجَةِ (هَمٍّ) الْجَارِي
مَاذَا يُكَابِدُ بَيْنَ الْهَمِّ وَالنَّارِ

﴿تَنْبِيْهُ﴾: تَفْطَنُ - أَيُّهَا الْفَهْمُ الْعَبْقَرِيُّ - أَنَّ الْمِقْدَارَ الْمَحْدَدَ لِنِصَابِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ خَالِصًا بِدُونِ شَوَائِبٍ، أَوْ كَانَتْ بِهِ شَوَائِبٌ قَلِيلَةً، أَمَّا الْمَقْدَارُ الْمَغْشُوشُ^(٢) فَيُخْرَجُ مِنَ الزَّكَاةِ إِذَا كَانَ كَثِيرًا بِحَسَبِ مِقْدَارِهِ عَلَى الْمَعْنَمِ فِي الْفَتْوَى وَالْعَمَلِ^(٣).

وَهَذَا مَا يُعْرَفُ عِنْدَ الصَّاعَةِ وَأَهْلِ الْخَبْرَةِ بِالْعِيَارِ، فَهَنَّاكَ: عِيَارُ ٢٤، وَعِيَارُ ٢١، وَعِيَارُ ١٨، فَالذَّهَبُ الْخَالِصُ هُوَ الْمَعْرُوفُ بِعِيَارِ ٢٤، أَيْ ٢٤، فَتَجِبُ الزَّكَاةُ فِي هَذَا النَّوعِ مُبَاشَرَةً إِذَا بَلَغَ ٨٥ جَرَامًا؛ لِأَنَّهُ ذَهَبٌ خَالِصٌ.

(١) - الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٢ صفر ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٣/١٢م.

(٢) - يراد بالمقدار المغشوش الشوائب التي تضاف إلى الذهب من أجل تقويته خاصة أساور الأطفال؛ لأن الذهب بطبيعته لين سهل الانثناء فمن أجل ذلك تضاف إليه هذه الشوائب، وهو على درجات فمنه عيار ٢١ وهو أقل شوائباً، وعيار ١٨ وهو أكثر شوائباً، أمّا الخالص فهو المعروف بعيار ٢٤ - كما تحده أعلاه.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ جمادى الأولى ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٥/٢٠م.
- القنري، جلسة المراجعة بمكتب فضيلته (بتاريخ: ٥ ذي الحجة ١٤٣٠هـ - ٢٢/١١/٢٠٠٩م).



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



$$\frac{1}{8} = \frac{3}{24} \quad \frac{21}{24} \quad \text{أَمَّا عِيَارُ} \quad \text{فَهُوَ يَعْنِي أَنَّ الْجُزْءَ الْمَغْشُوشَ مِنْهُ قَلِيلٌ، أَيْ} =$$

فَيَجِبُ عَلَى الْمَرْكُوبِ -أَيْضًا- أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَنْ هَذَا الْمِقْدَارِ الْقَلِيلِ (الثَّمْنُ) مِنْ الْمَوَادِّ الْمُضَافَةِ إِلَى الذَّهَبِ؛ لِأَنَّهُ مَغْفَرٌ شَرْعًا.

مِثَالُهُ: شَخْصٌ يَمْلِكُ ٩٦ جَرَامًا مِنَ الذَّهَبِ مِنْ عِيَارِ ٢١، فَعَلَى الرَّأْيِ الْمُعْتَمَدِ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ.

أَمَّا عَلَى الرَّأْيِ الْآخَرِ -وهو إِخْرَاجُ الْمَغْشُوشِ قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا- فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ إِخْرَاجِ الْمِقْدَارِ الْمَغْشُوشِ "الثَّمْنِ" لَا يَبْلُغُ الذَّهَبُ الْمَتَّبَقِي (الْخَالِصُ) النَّصَابَ، حَسَبَ الْمَعَادِلَةِ الْآتِيَةِ:

$$\frac{96}{8} = 12, \quad 96 - 12 = 84 \quad \text{جَرَامًا فَقَطُ}$$

أَمَّا مَنْ يَمْلِكُ ١٠٠ جَرَامٍ مِنْ هَذَا التَّنَوُّعِ مِنَ الذَّهَبِ فَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَلَى كِلَا الْقَوْلَيْنِ، لِأَنَّ الذَّهَبَ الْخَالِصَ يَصِلُ حَدَّ النَّصَابِ.

$$\frac{100}{8} = 12,5, \quad 100 - 12,5 = 87,5 \quad \text{جَرَامًا فَقَطُ}$$

أَمَّا عِيَارُ ١٨ $\frac{18}{24}$ ، فَالْمَوَادُّ الْمُضَافَةُ فِيهِ كَثِيرَةٌ، وَهِيَ $\frac{1}{4}$ ، فَتُخْرِجُ الْمَوَادِّ الْمُضَافَةَ لِلذَّهَبِ أَوَّلًا، وَهِيَ الرَّبْعُ فِي هَذَا الْعِيَارِ، ثُمَّ تُخْرِجُ الزَّكَاةَ مِمَّا بَقِيَ إِنْ بَلَغَ النَّصَابَ، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَسْ، تَارِكًا لَكَ التَّمَثِيلَ (فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ) ^(١).

(١) - الهاشمي، حمد بن عبد الله. فقه زكاة الذهب. "مادة سمعية".

فصل في المقدار المخرج في زكاة الذهب والفضة

تَعْلَمُ - أَخِي، أَخْلَفَ اللَّهُ لَكَ فِيمَا أَنْفَقْتَ، وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أُعْطِيتَ - أَنْ فَقَهَاءَ الْأُمُصَارِ عَلَى مَرِّ الدُّهُورِ وَالْأَعْصَارِ قَدْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الْقَدْرَ الْوَاجِبَ فِي إِخْرَاجِ زَكَاةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بَعْدَ بُلُوغِ النَّصَابِ وَحَوْلَانِ الْحَوْلِ هُوَ رُبْعُ الْعَشْرِ (٥, ٢٪) ^(١)؛ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ رَسُولِ السَّلَامِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: "... وَفِي الرَّقَّةِ رُبْعُ الْعَشْرِ " ^(٢).

وَأَسْهَلُ طَرِيقَةٍ لِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ هِيَ قِسْمَةُ الْمَالِ الْمُرَادِ تَزَكِيَّتُهُ عَلَى ٤٠ المال المراد تزكيتُهُ
٤٠

وَالْأَصْلُ فِي الْمِقْدَارِ الْمَخْرُجِ لِلزَّكَاةِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ الْمَزَكَّى (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ)، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْ هَذَا الْمِقْدَارِ قِيمَتُهُ بِالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَمَةَ تَقُومُ مَقَامَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي التَّعَامُلِ وَالتَّدَاوُلِ ^(٣).

وَالْقِيَمَةُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الْإِخْرَاجِ هِيَ:

• قِيَمَةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَقْتَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ لَا وَقْتَ وُجُوبِهَا ^(٤).

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْبَعْدُ السِّيَاسِيُّ لِأَسْبَابِ الْفَقْرِ ص ١٢٦.

(٢) - الرَّقَّةُ: وَالْوَرَقُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَهِيَ الدَّرَاهِمُ الْمَضْرُوبَةُ، وَفِي التَّرْتِيلِ: ﴿كَأَبَعْتُمْوَا أَعْدَكُمْ بِوَرَقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ﴾ الْكَعْبُ: ١٩. يُنْظَرُ:

• الْبُخَارِيُّ، بَابُ: زَكَاةِ الْفَنَمِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٦٢.

• ابْنُ مَنْظُورٍ، لِسَانُ الْعَرَبِ، مَادَّةُ (وَرَق).

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١١/٢٠٠٢ م.

(٤) - إِنْ قَدَرْنَا أَنَّ الْإِخْرَاجَ قَدْ تَأَخَّرَ عَنْ وَقْتِ الْوُجُوبِ. يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/١٠/٢٠٠٥ م.

• الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٨/٩/٢٠٠٦ م.

- القِيَمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ لِلذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لَا قِيَمَةُ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الَّتِي يَتَدَخَّلُ فِيهَا الْبَاعَةُ بِالْارْتِفَاعِ مُرَاعَاةً لِلصَّنْعَةِ وَالْفَائِدَةِ، وَبِالْانْخِفَاضِ لِعَدَمِ رَغْبَةِ الطَّرَفِ الْآخَرِ فِي الشِّرَاءِ مِنْ مُؤَسَّسَتِهِمْ، وَالْقِيَمَةُ الْحَقِيقِيَّةُ قَدْ تَرْتَفِعُ وَتَنْخَفِضُ مِنْ يَوْمٍ لآخر، وَيُمْكِنُ مَعْرِفَتُهَا مِنْ خِلَالِ التَّشَرَّاتِ الْيَوْمِيَّةِ وَوَسَائِلِ الْإِعْلَامِ الْمُخْتَلِفَةِ^(١).

وَبِالْمَثَالِ يَتَضَحُّ الْمَقَالُ وَيَتَجَلَّى الْإِشْكَالُ:

كَمْ مِقْدَارُ الزَّكَاةِ فِي النَّقْدَيْنِ فِي الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ؟ عِلْمًا أَنَّ قِيَمَةَ جِرَامِ الذَّهَبِ ٧ رِيَالَاتٍ، وَقِيَمَةَ جِرَامِ الْفِضَّةِ نِصْفُ رِيَالٍ:

أ- ٨٠ جِرَامَ ذَهَبٍ؟

لَا زَكَاةَ فِيهَا؛ لِأَنَّهَا لَا تَبْلُغُ النَّصَابَ.

ب- ١٢٠ جِرَامَ ذَهَبٍ؟

أَوَّلًا: الْإِخْرَاجُ مِنَ الْمَالِ الْمَرْكُوبِ (الذَّهَبِ): $\frac{١٢٠}{٤٠} = ٣$ جِرَامَاتٍ

ثَانِيًا: الْإِخْرَاجُ بِالْقِيَمَةِ: عَدَدُ الْجِرَامَاتِ \times قِيَمَةُ الْجِرَامِ الْوَاحِدِ
 $= ٣ \text{ جِرَامَاتٍ} \times ٧ \text{ رِيَالَاتٍ} = ٢١ \text{ رِيَالًا}$

ج- ٢ كِيلُو جِرَامَ ذَهَبٍ؟

أَوَّلًا: الْإِخْرَاجُ مِنَ الْمَالِ الْمَرْكُوبِ (الذَّهَبِ): $\frac{٢٠٠٠ \text{ جم}}{٤٠} = ٥٠$ جِرَامًا

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٦٢.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٥٥.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٤/٩/٢٠٠٧ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الدَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوْمَاقُهُ ٧/١٢/٢٠٠١ م.

ثانياً: الإخراج بالقيمة: عدد الجرامات × قيمة الجرام الواحد
= ٥٠ جم × ٧ ريال = ٣٥٠ ريالاً.

د- ٥٠٠ جرام فضة؟

لا زكاة فيها لأنها لا تبلغ النصاب.

هـ- ٦٠٠ جرام فضة؟

أولاً: الإخراج من المال المزكى (الفضة): $\frac{٦٠٠}{٤٠} = ١٥$ جراماً

ثانياً: الإخراج بالقيمة: عدد الجرامات × قيمة الجرام الواحد
= ١٥ جم × ٠.٥ ريال = ٧.٥ ريالاً.

و- كيلو جرام ونصف فضة؟

أولاً: الإخراج من المال المزكى (الفضة): $\frac{١٥٠٠}{٤٠} = ٣٧.٥$ جراماً

ثانياً: الإخراج بالقيمة: عدد الجرامات × قيمة الجرام الواحد
= ٣٧.٥ جم × ٠.٥ ريال = ١٨.٧٥ ريالاً.

﴿تنبية﴾: اختلف العلماء في زكاة الأوقاص^(١)، والمُعتمَصُ عند شيخنا أبي عبد الرحمن القنوي - حفظه الله - أنه لا وقص في النقدين^(٢)، أي أن الزكاة واجبة فيما

(١) - الوقص: -يفتحين وقد تُسكنُ القاف- ما بين الفريضتين من نُصب الزكاة مما لا زكاة فيه، وقد عفا الشارع عنه في بعض الأحوال، كالأوقاص التي في فرائض الإبل والبقر والغنم كما نص على ذلك الفقهاء، واختلفوا في النقدين والمُعتمَصُ في الفتوى عند شيخنا القنوي - حفظه الله - أنه يزكى ما زاد على النصاب قليلاً أو كثيراً، أما من اعتبر الوقص فيهما فقد عدَّ ما بين كل أربعة دنانير من الذهب فوق النصاب (عشرين ديناراً) وقصاً لا زكاة فيه، وما بين كل أربعين درهماً من الفضة فوق النصاب وقصاً لا زكاة، وهذا هو رأي الأكثر والله أعلم وأحكم. يُنظر:

• الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٦٥.

• القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "ب" ص ١).

(٢) - القنوي، اتصال هاتفي من فضيلته ليلة الأحد ١٥ من المحرم ١٤٣٥هـ، الموافق ١٧ / ١١ / ٢٠١٣م.

زَادَ عَلَى نَصَابِ الذَّهَبِ (٨٥ جم)، وَمَا زَادَ عَلَى نَصَابِ الْفِضَّةِ (٥٩٥ جم) قُلُ الزَّائِدُ أَمْ كَثُرَ، وَقَدْ ذَلَّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُ الْمُصْطَفَى ﷺ عِنْدَ ذِكْرِهِ الْوَاجِبَ فِي زَكَاةِ النَّقْدَيْنِ: "فَمَا زَادَ فَيَحْسَابِ ذَلِكَ" (١).

وَكَذَا يُقَالُ فِي بَدَلِ الذَّهَبِ -وهي النقود الورقية- بِنَاءً عَلَى هَذَا الرَّأْيِ، فَيُزَكَّى مَا زَادَ مِنْهَا عَنِ النَّصَابِ مِمَّا قُلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى النَّظَرِ فِيمَا يُعَادِلُهَا مِنَ الدَّنَائِرِ الذَّهَبِيَّةِ بَعْدَ أَنْ تَحَقَّقَ بُلُوغُهَا النَّصَابَ، وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الرَّأْيَ أَخْوَطُ فِي الدِّينِ وَأَسْهَلُ فِي التَّطْبِيقِ عَلَى عَامَّةِ الْمُسْلِمِينَ (٢).

﴿تَنْبِيْهُ آخِرٌ﴾: غَالِبًا مَا تَنْشُرُ وَسَائِلُ الْإِعْلَامِ أَسْعَارَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ بِالْأَوْقِيَّةِ، وَيُمْكِنُ لَنَا بِكُلِّ سُهُولَةٍ أَنْ نَتَوَصَّلَ إِلَى قِيَمَتِهَا بِالْجَرَامِ إِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الْأَوْقِيَّةَ الْوَاحِدَةَ تَرِنُ ٣١.١ جَرَامًا، وَذَلِكَ حَسَبَ الْعَمَلِيَّةِ الْحِسَابِيَّةِ الْآتِيَةِ:

سِعْرُ الذَّهَبِ بِالْجَرَامِ = قِيَمَةُ الْأَوْقِيَّةِ الْوَاحِدَةِ = ٢٨٠ (مثلاً) = ٩ رِيَالَاتٍ

٣١.١

٣١.١

فَصْلٌ فِي حَمْلِ أَحَدِ الْجِنْسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي حَمْلِ الذَّهَبِ عَلَى الْفِضَّةِ أَوْ الْفِضَّةِ عَلَى الذَّهَبِ، فَذَهَبَ جُمْهُورُ الْعُلَمَاءِ إِلَى وَجُوبِ الْحَمْلِ، وَاعْتَبَرُوا النَّقْدَيْنِ جِنْسًا وَاحِدًا، يُحْمَلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ لَاسْتِكْمَالِ النَّصَابِ، فَإِذَا وَصَلَ مَجْمُوعُهُمَا النَّصَابَ فَقَدْ وَجَبَتِ الزَّكَاةُ، مَعَ إِخْرَاجِ هَذِهِ الزَّكَاةِ مِنَ الذَّهَبِ بِقَدَرِهِ أَيْ رُبْعِ الْعَشْرِ، وَمِنَ الْفِضَّةِ بِقَدَرِهَا أَيْ رُبْعِ الْعَشْرِ أَيْضًا (٣).

(١) - أبو داود، باب: فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٤٢.

(٢) - الكندي، ماجد بن محمد. اتصال هاتفي، الأحد: ٢٢ جمادى الأولى ١٤٣٠هـ، الموافق ١٧/٥/٢٠٠٩م.

(٣) - فَإِنَّهُ الْحَمْلُ تَظْهَرُ عِنْدَ عَدَمِ اكْتِمَالِ نَصَابِ الذَّهَبِ أَوْ عَدَمِ اكْتِمَالِ نَصَابِ الْفِضَّةِ أَوْ عَدَمِ اكْتِمَالِ التَّصَايِينِ، يُضْمُّ أَحَدَهُمَا لِلْآخَرِ لِيَسْتَكْمَلَ مَجْمُوعُهُمَا النَّصَابَ، أَمَّا عِنْدَ اكْتِمَالِ التَّصَايِينِ فَلَا فَائِدَةَ فِي الْحَمْلِ حَيْثُ: لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَحِبُّ فِي الْجِنْسَيْنِ بِلَا خِلَافٍ.

وَرَأَى بَعْضُ الْعُلَمَاءِ كَابِنَ عَبَّادِ الْمِصْرِيِّ^(١) مِنْ مُتَقَدِّمِي الْأَصْحَابِ وَشَيْخِنَا أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقَنْوِيُّ مِنْ مُتَأَخِّرِيهِمْ عَدَمَ وَجُوبِ الْحَمْلِ، فَلَا يُضْمُ الذَّهَبُ لِلْفِضَّةِ وَلَا الْفِضَّةُ لِلذَّهَبِ إِنْ لَمْ يَبْلُغْ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا النَّصَابَ؛ فَيَزَكَّى مَا بَلَغَ مِنْهُمَا دُونَ مَا لَمْ يَبْلُغْ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّصُوصَ الشَّرْعِيَّ حَدَّدَتْ نَصَابَ كُلِّ مِنْهُمَا وَلَمْ تَذْكُرْ أَنَّهُ يُسْتَمُّ مَا نَقَصَ مِنَ النَّصَابِ مِنَ الْجِنْسِ الْآخَرِ.

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقَنْوِيُّ -عَافَاهُ اللَّهُ-: "فَأَرَى الْقَوْلَ الصَّحِيحَ هُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ حَمْلِ الذَّهَبِ عَلَى الْفِضَّةِ وَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مُسْتَقِلٌّ بِذَاتِهِ؛ ذَلِكَ أَنَّ الْأَحَادِيثَ قَدْ نَصَّتْ عَلَى نَصَابِ هَذَا وَنَصَّتْ عَلَى نَصَابِ هَذَا، وَلَمْ تُبَيِّنْ بِأَنَّهُ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّهُ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى ذَاكَ وَإِنَّمَا بَيَّنَّتْ نَصَابَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَكَمَا أَنَّهُ لَا تُحْمَلُ بَعْضُ الْحُبُوبِ عَلَى بَعْضِ الْحُبُوبِ الْآخَرَى، وَلَا تُحْمَلُ كَذَلِكَ بَعْضُ الْحَيَوَانَاتِ عَلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ.. لَا تُحْمَلُ الْإِبِلُ عَلَى الْبَقَرِ أَوْ الْبَقَرُ عَلَى الْإِبِلِ فَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ".

وَهَذَا الرَّأْيُ أَرْجَحُ مِنْ حَيْثُ الدَّلِيلُ، وَلَكِنْ لَا شَكَّ أَنَّ الرَّأْيَ الْأَوَّلَ أَخْوَطُ وَفِيهِ خُرُوجٌ مِنَ الْخِلَافِ^(٢).

(١) - هو عبد الله بن عبَّاد المِصْرِي، من كبار فقهاء الإباضية، عاش في أواخر القرن الثاني الهجري، وعاصر الإمام الربيع بن حبيب الفراهيدي، له فتاوى كثيرة، منها جوابه للإمام عبد الوهَّاب بن عبد الرحمن الرُّسْتَمِي في شأن الحج، وليس هو محمد بن عبَّاد المدني المتكلم صاحب كتاب ابن عبَّاد. يُنظر: بحاز وآخرون، معجم أعلام الإباضية/ قسم المغرب.

(٢) - يُنظر:

- القَنْوِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٢٨.
- القَنْوِيُّ، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "ص ٥٥).
- القَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٩/٢٠م.
- القَنْوِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠٦م.

لطيفة

كُنْتُ فِي أَحَدِ دُرُوسِ شَيْخِنَا الْعَلَامَةِ الْقَنْوِيِّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ- لِطَلَبَةِ الْعِلْمِ، فَسَأَلَ: مَنْ يَقُولُ بَعْدَ وَجُوبِ الضَّمِّ مِنْ أَصْحَابِنَا؟
فَإَذِنَ لِي الشَّيْخُ فِي الْإِجَابَةِ، فَقُلْتُ: ابْنُ عَبَّادٍ الْمِصْرِيُّ وَشَيْخُنَا سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ الْقَنْوِيُّ، فَرَدَّ الشَّيْخُ مُلَاطِفًا: وَمَاذَا تُرِيدُ مِنْ كَلَامِ الْبَدْوِ!!!
فَابْتَسَمَ الْجَمِيعُ لِرَدِّ الشَّيْخِ وَحُسْنِ مُلَاطَفَتِهِ وَتَوَاضَعِهِ^(١).

طريقة الحمل

طَرِيقَةُ الْحَمْلِ أَنْ تُقَابِلَ الذَّهَبَ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْعُمْلَةِ الْفِضِّيَّةِ، وَيُمْكِنُ ذَلِكَ بِإِخْدَى الطَّرِيقِ الْآتِيَةِ:

أَوَّلًا: بِالدَّنَانِيرِ وَالْدَّرَاهِمِ: تُقَابِلَ ١٠ دَنَانِيرَ مِنَ الذَّهَبِ بِـ ١٠٠ دِرْهَمٍ مِنَ الْفِضَّةِ، وَتَكُونُ بِذَلِكَ قَدْ اسْتَكْمَلْتَ النَّصَابَ، أَيْ كَأَنَّكَ مَلَكَتَ ٢٠ دِينَارًا أَوْ ٢٠٠ دِرْهَمًا، فَتُعَامِلُ كُلَّ ١٠ دَرَاهِمَ عَلَى أَنَّهَا بِمِثَابَةِ دِينَارٍ وَاحِدٍ، وَكُلَّ دِينَارٍ عَلَى أَنَّهُ بِمِثَابَةِ ١٠ دَرَاهِمَ، وَعَلَى ذَلِكَ فَقَسْ^(٢).

مِثَالٌ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ١٦٠ دِرْهَمًا فِضَّةً وَ ٤ دَنَانِيرَ ذَهَبًا، تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ لِاسْتِكْمَالِهِ النَّصَابَ.

وَزْنُ الْفِضَّةِ	وَزْنُ الذَّهَبِ	مَا تُعَادِلُهُ الْفِضَّةُ ذَهَبًا	تَقْدِيرُ الْمَجْمُوعِ بِالذَّهَبِ	الْمُخْرَجُ مِنَ الْفِضَّةِ	الْمُخْرَجُ مِنَ الذَّهَبِ
١٦٠ دِرْهَمًا	٤ دَنَانِيرَ	١٦ دِينَارًا	٢٠ دِينَارًا	٤ دَرَاهِمَ	١, ٠ دِينَارًا

(١) - كَانَ ذَلِكَ فِي صَيْفِ عَامِ ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْفَتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢١٠.

ثانياً: بالجرامات: تُقَابِلُ ٨٥ جِرامَ ذَهَبٍ بـ ٥٩٥ جِرامِ فِضَّةٍ، أَي كُلُّ ١ جِرامِ ذَهَبٍ يُقَابِلُهُ ٧ جِرامِ فِضَّةٍ؛ نَتِيجَةُ لِلْمُعَادَلَةِ الْآتِيَةِ:
$$7 = \frac{595}{85}$$

مِثَالٌ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ٨٠ جِرامِ ذَهَبٍ، وَ ٣٥ جِرامِ فِضَّةٍ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ ٣٥ جِرامِ فِضَّةٍ = ٥ جِرامَاتِ ذَهَبٍ، فَيَكُونُ كَأَنَّهُ مَالِكٌ لـ ٨٥ جِرامِ ذَهَبٍ.

وَزْنُ الْفِضَّةِ	وَزْنُ الذَّهَبِ	مَا تُعَادَلُهُ الْفِضَّةُ ذَهَبًا	تَقْدِيرُ الْمَجْمُوعِ بِالذَّهَبِ	المُخْرَجُ مِنَ الْفِضَّةِ	المُخْرَجُ مِنَ الذَّهَبِ
٣٥ جم	٨٠ جم	٥ جم	٨٥ جم	٠,٨٧٥ جم	٢ جم

ثالثاً: بالمشاقيل: تُقَابِلُ ٢٠ مِثْقَالَ ذَهَبٍ بـ ١٤٠ مِثْقَالَ فِضَّةٍ، أَي إِنَّ كُلَّ مِثْقَالِ ذَهَبٍ يُقَابِلُهُ ٧ مِثْقَالِ فِضَّةٍ؛ نَتِيجَةُ لِلْمُعَادَلَةِ الْآتِيَةِ:
$$7 = \frac{140}{20}$$

مِثَالٌ: مَنْ كَانَ عِنْدَهُ ٨ مِثْقَالِ ذَهَبٍ، وَ ١٠٠ مِثْقَالَ فِضَّةٍ تَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ ١٠٠ مِثْقَالَ فِضَّةٍ = ١٤,٢٨ مِثْقَالَ ذَهَبٍ، فَيَكُونُ كَأَنَّهُ مَالِكٌ لـ ٢٢,٢٨ مِثْقَالَ ذَهَبٍ.

وَزْنُ الْفِضَّةِ	وَزْنُ الذَّهَبِ	مَا تُعَادَلُهُ الْفِضَّةُ ذَهَبًا	تَقْدِيرُ الْمَجْمُوعِ	المُخْرَجُ مِنَ الْفِضَّةِ	المُخْرَجُ مِنَ الذَّهَبِ
١٠٠ مِثْقَال	٨ مِثْقَال	١٤,٢٨ مِثْقَالاً	٢٢,٢٨ مِثْقَالاً	٢,٥ مِثْقَال	٠,٢ مِثْقَال



فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ

تَعَرَّفَ - أَخِي الْمُؤْمِنَ، حَلَاكَ اللَّهُ بِمَحَاسِنِ الْأَخْلَاقِ، وَخَلَاكَ مِنْ خِصَالِ النَّفَاقِ -
أَنَّ الْمَعْنَمَ فِي الْفَتَاوَى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - مَتَعَهُمَا اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ - ^(١) أَنَّ الزَّكَاةَ
وَاجِبَةٌ فِي الْحَلِيِّ ذَهَبًا كَانَ أَوْ فِضَّةً، مَلْبُوسًا كَانَ أَوْ غَيْرَ مَلْبُوسٍ، رِجَالِيًّا (كَالْخِنْجَرِ
وَالْحَاتَمِ) ^(٢) أَوْ نِسَائِيًّا (كَالْأَسُورَةِ وَالْخَالِجِلِ).
وَهَذَا هُوَ الْقَوْلُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ، يَقُولُ صَاحِبُ الْقَوَاعِدِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -:
"وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا قَاطِبَةً" ^(٣).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٦٠، ٢٦٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوْمَافَهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوْمَافَهُ ٨/١١/٢٠٠٣ م.
- الْقُنُوتِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٢ هـ / يَوْمَافَهُ ٢٠٠١ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢٩).

(٢) - فَائِدَةٌ: ثَبِتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ الْحَاتَمَ، وَكَانَ نَقْشُ خَاتَمِهِ (مُحَمَّدُ رَسُولُ اللَّهِ)، فَعَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: "اتَّخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، ثُمَّ نَقَشَ فِيهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ: لَا يَنْقُشُ أَحَدٌ عَلَى نَقْشِ خَاتَمِي هَذَا".
إِلَّا أَنْ لَبَسَ الْحَاتَمَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُعَدَّ سَنَةً مِنَ السَّنَنِ الَّتِي يَطْلُبُ مِنَ النَّاسِ أَنْ يَطْبِقُوهَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَلْبَسِ الْحَاتَمَ إِلَّا
لِحَاجَةٍ، وَهِيَ خَتَمُ الرِّسَالَةِ الْمَوْجِهَةِ إِلَى الْمُلُوكِ؛ وَلِذَا لَمْ يَلْبَسْهُ الْكَثِيرُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ، كَمَا
أَجَابَ الْإِمَامُ الْحَلِيلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - وَالْعَلَامَةُ الْقُنُوتِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - . يُنْظَرُ:

- ابْنُ مَاجَه، بَاب: نَقْشِ الْخَاتَمِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٦٦٩.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافَهُ ٢٦/١٢/٢٠٠٤ م.
- الْقُنُوتِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م، "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ" ص ٢٩.
- الْقُنُوتِيُّ، دُرُوس صَيْف ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٧٣).
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَبِيعِ الْأَوَّلِ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَافَهُ ٠٨/٠٤/٢٠٠٧ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَقْتِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢٠٨.
- الْجَيْطَالِيُّ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٠.
- الْيَحْمَدِيُّ، حَمْدُ بْنُ هَلَالٍ. زَكَاةُ الْحَلِيِّ ص ٦٧، ٧٩، ١٤٢.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، ٠٤/٠٩/٢٠٠٩ م.

وَيُقَالُ فِيهِ مَا يُقَالُ فِي زَكَاةِ التَّقْدِينِ مِنَ النَّصَابِ وَالْحَوْلِ وَالْمِقْدَارِ وَإِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ،
وَالدَّلِيلُ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحَلِيِّ عُمُومُ الْأَدْلَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمَوْجِبَةِ لِلزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ
وَالْفِضَّةِ، كـ:

أ- قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا

فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (٢٤) ﴿التوبة: ٣٤﴾، فَلَايَةُ عَامَّةٌ
فِي إِنْجَابِ الزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، وَلَا شَكُّ أَنَّ الْحَلِيَّ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً
دَاخِلٌ فِي هَذَا الْعُمُومِ، وَلَمْ يَأْتِ مَا يُخَصِّصُهُ بِحُكْمٍ آخَرَ.

ب- قوله عليه الصلاة والسلام: "...وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ عِشْرِينَ مِثْقَالًا
صَدَقَةٌ" (١)، وَيُقَالُ فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ.

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْحَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "الرَّاجِحُ وَجُوبُ الزَّكَاةِ فِي الْحَلِيِّ
لِلْأَحَادِيثِ النَّاصَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَهِيَ وَإِنْ كَانَتْ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، فَإِنَّ عُمُومَاتِ
الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الْمَوْجِبَةِ لِلزَّكَاةِ فِي الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ تَوَيَّدُهَا، بِخِلَافِ الْأَحَادِيثِ
وَالْآثَارِ الْمُسْقِطَةِ لِلزَّكَاةِ فِي الْحَلِيِّ، فَإِنَّهَا مَعَ ضَعْفِهَا مُعَارِضَةٌ بِالْعُمُومَاتِ.

وَمَنْ تَرَكَ الزَّكَاةَ أَعْوَامًا فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ عَنْ كُلِّ عَامٍ عَلَى الرَّاجِحِ؛ لِأَنَّ الزَّكَاةَ
حَقٌّ مَالِيٌّ وَلَا يُسْقِطُهُ مُرُورُ الزَّمَنِ، وَقِيلَ بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ زَكَاةَ عَامٍ وَاحِدٍ،
وَقِيلَ تُجْزِئُهُ التَّوْبَةُ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الرَّاجِحُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (٢).

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٦٠.

فتوى

السؤال/ هل تجب الزكاة في السلاح؟
الجواب/ تلزم الزكاة في السلاح إن كان محلي بذهب أو فضة بقدر النصاب، والله أعلم^(١).

فتوى أخرى

السؤال/ هل في الخنجر زكاة؟ علماً بأن الخنجر لو وزنت فإن بها حديثاً وخشباً، كما أن بعض الخناجر طرّزت بزرّي من الفضة؟
الجواب/ أما ما فيها من فضة ففيه الزكاة إذا بلغ النصاب أو أضيف إلى ما يبلغ به النصاب من نفس ذلك الجنس، وذلك بأن يضاف إلى ما عنده من الفضة وكذلك الذهب وكذلك النقود لأن هذه كلها تعتبر جنساً واحداً.

فعندما يكون ما في الخنجر مقدار النصاب من الفضة أو مع إضافته إلى ما عند صاحب الخنجر من أموال هي من جنس الفضة وذلك كالذهب وأوراق النقد -مثلاً- فعليه أن يخرج من الجميع الزكاة.

أما بالنسبة إلى غير الفضة.. أي النصل والخشب وسائر الأشياء التي في الخنجر مما لا تعد من الفضة فهي لا زكاة فيها؛ والله -تعالى- أعلم^(٢).

مسألة

يجب على الأم ضم زكاة حلي طفلتها إلى حليها إذا كان ذلك الحلي يعود إليها، أما إذا ملكت الطفلة أو أهدي إليها ذلك الحلي فلا يجب عليها الضم، وإنما يحسب لكل واحد نصيبه، والله أعلم^(٣).

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٣٠٦.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٢ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٦/١٠/٢٠٠٥م.

(٣) - ينظر:

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الْحَلِيِّ إِذَا كَانَ هَذَا الْحَلِيُّ ذَهَبًا أَوْ فِضَّةً، أَمَّا سَائِرُ الْمَعَادِنِ وَالْجَوَاهِرِ كَالْمَاسِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَالزُّمُرِدِ وَغَيْرِهَا، فَلَا زَكَاةَ فِيهَا وَإِنْ اتَّخَذَ حَلِيًّا؛ ذَلِكَ لِأَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ تَتَوَقَّفُ عَلَى التَّوَقُّفِ مِنَ الشَّارِعِ^(١).

تَبَيُّنٌ

فِي زَكَاةِ الرُّكَازِ

تَفَقَّهَ أَخِي - لَا عَدِمْتَ كُنُوزَ الْعِلْمِ - أَنَّ الرُّكَازَ عَلَى وَزْنِ فِعَالٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيْ مَرْكَوزٍ بِمَعْنَى مَذْفُونٍ، كَكِتَابٍ بِمَعْنَى مَكْتُوبٍ، وَهُوَ فِي الْإِصْطِلَاحِ الشَّرْعِيِّ: مَا وَجَدَ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ فِي بَاطِنِ الْأَرْضِ مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ.

وَالْحُكْمُ فِيهِ أَنْ يُخَمَّسَ - أَيْ يُخْرَجَ مِنْهُ الْخُمْسُ -^(٢)؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "... وَفِي الرُّكَازِ الْخُمْسُ"^(٣)، وَالْحِكْمَةُ مِنْ تَخْمِيسِ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ أَنَّهُ مَالٌ لِلْمُشْرِكِينَ فَأُشْبِهَ الْغَنِيمَةَ، الَّتِي حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾ الْآفَال: ٤١.

وَيُزَكَّى يَوْمَ كَسْبِهِ وَلَا يُنْتَظَرُ بِهِ حَوْلًا كَامِلًا، وَكَذَا لَا يُضَمُّ إِلَى غَيْرِهِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ أُشْبِهَ زَكَاةَ الْحَرْثِ الَّتِي أَخْرَجَهَا اللَّهُ لَنَا مِنَ الْأَرْضِ، وَالَّتِي حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، ٦ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٨/٠٩/٢٠٠٧ م.

• الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسٌ صَيْفَ ١٤٢٤ هـ / يَوَاقِفُهُ ٢٠٠٣ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ٣٦).

• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٣/١١/٢٠٠٣ م.

(١) - إِلَّا إِنْ اتَّخَذَ لِلتَّجَارَةِ طَبْعًا فَتَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا اتَّخَذَ لِلتَّجَارَةِ فَالزَّكَاةُ فِيهِ وَاجِبَةٌ وَلَوْ تَرَابًا وَحَصَى. يُنْظَرُ:

• الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٧٤.

• الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢١٢.

(٢) - ابْنُ الْمُنْذَرِ، الْإِجْمَاعُ ص ١٢.

(٣) - الرَّيْبِيُّ، بَابُ: فِي النَّصَابِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٣٨.



بقوله: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام: ١٤١ مع قوله ﷺ في سورة البقرة:

﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ البقرة: ٢٦٧.

هذا إن وجدت به علامة المشركين كوثني أو صنم أو صليب أو شيء مما كان مقدساً عند أهل الجاهلية، فإن لم توجد به علامة أو وجدت به علامة المسلمين فهو لقطة ويعطى أحكام اللقطة، والله أعلى وأعلم^(١).

وصفة الركاز كنز من ذهب	***	أو فضة والخمس فيه قد وجب
إن لم يكن كائنه موحداً	***	وغير محتاج لنار أبداً ^(٢)

لطيفة

ذكر بعض أهل العلم حادثة وقعت في زمن العز بن عبد السلام، وهي أن رجلاً رأى النبي ﷺ في النوم فقال له: اذهب إلى موضع كذا فاحفره فإن فيه ركازاً، فخذ ذلك ولا خمس عليك فيه، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع فحفره فوجد الركاز فعلاً، فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة الرؤيا، وأفتى الشيخ ابن عبد السلام بأن عليه الخمس، قال: وأكثر ما ينزل منامه منزلة حديث روي بإسناد صحيح وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث المخرج في الصحيحين "وفي الركاز الخمس".

(١) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ ربيع الثاني ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٧/٤/٢٠٠٨ م.
- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٦١.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٤١.

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٥٩.

قَالَ الْإِمَامُ السَّامِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ- : "وَالْحَقُّ عِنْدَ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَّا فِي قَوْلِهِ
بِتَعَارُضِ الْمَنَامِ وَالْحَدِيثِ، فَإِنَّهُ لَا تَعَارُضَ هُنَا؛ لِأَنَّ الْأَحْكَامَ لَا تُبْنَى عَلَى الْمَنَامِ، وَقَدْ
تَقَرَّرَتِ الشَّرِيعَةُ وَاسْتَقَرَّتْ بِالنِّقْضَاءِ أَجْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ فَلَا نَاسِخَ بَعْدَهُ وَلَا
مُخَصَّصَ لَا لِقِطَاعِ الْوَحْيِ وَاسْتِقْرَارِ الشَّرْعِ... أَرَأَيْتَ لَوْ رَأَى رَجُلٌ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ
لَهُ: إِنَّ فِي الْمَوْضِعِ الْفُلَانِيِّ دَنَّ خَمْرٍ وَهُوَ لَكَ خَاصَّةٌ مُبَاحٌ، أَيَحِلُّ لِهَذَا أَنْ يَشْرَبَهُ!!؟ كَلَّا
وَرَبِّي، وَحَاشَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُبَيِّحَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ، وَفِي الْمَنَامِ عَجَائِبُ، وَقَدْ يَظُنُّ الرَّائِي
أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَلَيْسَ هُوَ ذَلِكَ لَكِنْ جَهْلُهُ بِهِ أَوْقَعَهُ فِي الْوَهْمِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"^(١).

(١) - السامى، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٦٢.

البَابُ الرَّابِعُ: فِي زَكَاةِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُلْهِكُمْ أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ①﴾ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ ② وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ③﴾

① المنافقون: ٩ - ١١

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا الطَّالِبُ الْعَفِيفُ - أَنَّ الْأَوْزَاقَ النَّقْدِيَّةَ - وَتُسَمَّى التُّقُودَ الْوَرَقِيَّةَ - هِيَ تِلْكَ الْعُمَلَاتُ الْعَصْرِيَّةُ الَّتِي يَسْتَخْدِمُهَا النَّاسُ الْيَوْمَ بَدِيلًا عَنِ النَّقْدَيْنِ (الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ) فِي الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ وَالْأَخْذِ وَالْعَطَاءِ وَجَمِيعِ تَعَامُلَاتِهِمْ، سَوَاءً كَانَتْ عُمَلَاتٍ وَرَقِيَّةً أَوْ كَانَتْ مَصْنُوعَةً مِنَ الْمَعَادِنِ. وَمِنَ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِي عَالَمِ الْيَوْمِ: الرِّيَالُ وَالْدِينَارُ وَالْدِرْهَمُ وَالِدُولَارُ وَالْجُنْيَةُ وَالْيَنُ وَالْيُورُو...

وَالْأَصْلُ أَنَّ كُلَّ عَمَلَةٍ مِنْ هَذِهِ الْعُمَلَاتِ لَا تُصَدَّرُ إِلَّا وَلَهَا مَا يُقَابَلُهَا وَيُعْطَى قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ فِي الْمَوْسَسَّاتِ الدَّوْلِيَّةِ الْمُخْتَصَّةِ، فَلِأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ لَيْسَتْ لَهَا قِيمَةٌ ذَاتِيَّةٌ بِنَفْسِهَا، إِنَّمَا قِيمَتُهَا بِقَدْرِ مَا تُعْطَى مِنَ الذَّهَبِ، وَبِقَدْرِ مَا تَقْضِي مِنْ مَصَالِحِ النَّاسِ.

ولذا كَانَ التَّقْدَانِ (الذَّهَبُ وَالْفِصَّةُ) هُمَا الْأَصْلَ الَّذِي تُبْنَى عَلَيْهِ تَعَامُلَاتُ النَّاسِ فِي الْأَوْزَاقِ التَّقْدِيَّةِ حِلًّا وَحُرْمَةً، وَكَانَ مِنْ أَمَمٍ تِلْكَ الْأَحْكَامِ أَحْكَامُ زَكَاةِ الْأَوْزَاقِ التَّقْدِيَّةِ... (١)

﴿تَنْبِيْهُ مُهْمٌ﴾: هَذَا هُوَ الْأَصْلُ - أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَوْزَاقُ التَّقْدِيَّةُ مُغْطَاةً بِمَا يَقَابِلُهَا مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ - ثُمَّ تَحْوِلَ الْأَمْرُ حَدِيثًا فَلَمْ يَعُدْ لَازِمًا أَنْ يُوجَدَ لِلأَوْزَاقِ التَّقْدِيَّةِ غِطَاءٌ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِصَّةِ، وَإِنَّمَا أَصْبَحَ لَهَا قِيَمَةٌ قَانُونِيَّةٌ تَكْفُلُهَا الْحُكُومَاتُ وَالِدُّوْلُ، وَقَدْ تَعْتَمِدُ عَلَى غِطَاءٍ مِنَ الْعُمَلَاتِ الرَّئِيسَةِ كَالدُّوْلَارِ الْأَمْرِيكِيِّ، وَهَذَا لَا يُؤْثِّرُ فِي الْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ السَّابِقِ شَيْئًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فصل في مشروعية الزكاة في الأوراق النقدية

مِمَّا لَا شَكَّ فِيهِ أَنَّ تَعَامُلَاتِ النَّاسِ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ الْأَكْرَمِ ﷺ وَالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَمَنْ بَعْدَهُمْ كَانَتْ بِالْذَّنَانِيرِ الذَّهَبِيَّةِ وَالذَّرَاهِمِ الْفِصَّةِ، غَيْرَ أَنْ تَطَوَّرَ حَيَاةُ النَّاسِ اقْتَضَى إِنْجَادَ مَا يُسَهِّلُ تَبَادُلَ مَنَافِعِهِمْ مِمَّا خَفَّ وَزْنُهُ وَسَهَّلَ حَمْلُهُ وَأَمِنَ حِفْظُهُ، فَكَانَتْ هَذِهِ الْأَوْزَاقُ التَّقْدِيَّةُ، بِحَيْثُ حَلَّتْ مَحَلَّ التَّقْدِينِ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ؛ وَلِذَا اتَّفَقَ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا، وَمِمَّا يُؤَكِّدُ ذَلِكَ أَيْضًا:

أ- عُمُومُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ التوبة:

١٠٣، وَقَوْلِهِ: ﴿وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ ﴿٢٤﴾ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ ﴿٢٥﴾﴾

المعارج: ٢٤-٢٥، وَالْمَالُ هُوَ كُلُّ مَا جَارَ تَمْلُكُهُ وَالتَّصَرَّفُ فِيهِ وَالِانْتِفَاعُ بِهِ اِنتِفَاعًا شَرْعِيًّا، وَلِذَا أَوْجَبَ الْإِسْلَامُ الزَّكَاةَ فِي أَصْنَافٍ مِنَ الثَّمَارِ

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٧، ٢٦٢.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسَالُ وَالْمَقِي يَجِبُ ج ١ ص ٢٠٩.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُج: "سُؤَالُ أَهْلِ الدُّعْوَى"، حَلَقَةٌ: ٢٠ مَحْرَم ١٤٢٧ هـ، يَوْمَانِ ١٩/٢/٢٠٠٦ م.



الزكاة في فقه الصيام والزكاة



والحيوانات مما به قوام حياة الناس واستمرار معيشتهم تبيينها للناس بأن كل ما كان على صفتها فالزكاة فيه واجبة^(١).

وكذا أوجب الإسلام الزكاة في وسيلة تبادل هذه الأعيان والمنافع، والتي أصبحت قيمة للأشياء وأثماناً لها، وهي النقودان (الذهب والفضة)؛ تبيينها للناس أيضاً بأن كل ما كان على صفتها فالزكاة فيه واجبة.

ومما لا يرتاب فيه أحد أن هذه الأوراق النقدية اليوم حلت محلّ التقدين في كونها وسيلة لتبادل المنافع وقضاء المآرب، فبها تملك الأعيان، وتستباح المنافع، وتقتضى الحقوق، وتستحلّ الفروج، وتدفع الأروش، وتسقط الضمانات...

ولذا يقول شيخنا الحليّ - عافاه الله -: "وإننا نذكر بالقطع بأن حاجة الناس عامة والفقراء خاصة في وقتنا هذا إلى أوراق النقد المتداولة أكثر من حاجتهم إلى الذهب وإلى الفضة"^(٢).

فإنسقاط الزكاة فيها يعني هذماً لهذا الركن الاجتماعي المالي، ونقصاً لمقاصد التشريع، وبالتالي يعني منعا للمحتاجين من زكاة معظم ثروات الناس في العالم المعاصر، والتي تتجسد في هذه الأوراق النقدية^(٣).

(١) - الحليّ، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.

(٢) - ينظر:

• الحليّ، جواهر التفسير ج ٣ ص ١٩٢.
• الحليّ، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(٣) - ينظر:

ب- اتَّفَقُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي التِّجَارَةِ، اسْتِلْهَامًا لِهَذَا الْحُكْمِ مِنْ إِشَارَاتِ التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيَّةِ وَفَهْمِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ، وَإِذَا وَجَبَتْ فِي التِّجَارَةِ فَمِنْ بَابِ أَوَّلَى أَنْ تَجِبَ فِي وَسَائِلِ الْإِتِّجَارِ، وَقَدْ انْحَصَرَتْ فِي عَصْرِنَا هَذَا فِي هَذِهِ الْأَوْرَاقِ وَحْدَهَا^(١).

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْحَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "فَلذَلِكَ كَانَتْ الزَّكَاةُ فِيهَا -أَيَّ فِي الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ- أَمْرًا لَا مَنَاصَ عَنْهُ، فَهِيَ وَاجِبَةٌ وَلَا تَجُوزُ الْمَاحَكَةُ فِي ذَلِكَ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مُؤَمَّنَةً بِذَهَبٍ أَوْ بَفِضَّةٍ"^(٢)، وَيَقُولُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ -أَبْقَاهُ اللَّهُ-: "الرِّيَالَاتُ فِيهَا الزَّكَاةُ قَطْعًا، وَهَكَذَا كُلُّ مَا شَابَهَهَا مِنَ الْعُمَلَاتِ الْوَرَقِيَّةِ الْعَصْرِيَّةِ"^(٣).

فَصْلٌ فِي نَصَابِ الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَّةِ

إِذَا بَلَغَتْ الْأَوْرَاقُ النَّقْدِيَّةُ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ الْهَلَالِيُّ فَقَدْ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْرَاقَ قَائِمَةٌ مَقَامَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ فِي التَّدَاوُلَاتِ فَيُمْكِنُ تَحْدِيدُ نَصَابِهَا بِقِيَمَةِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، إِلَّا أَنْ تَحْدِيدُ نَصَابِهَا بِالذَّهَبِ أَوَّلَى مِنَ الْفِضَّةِ؛ وَذَلِكَ لِلْإِعْتِبَارَاتِ الْآتِيَةِ:

- الْحَلِيلِيُّ، إِعَادَةُ صِيََاغَةِ الْأَمَّةِ، حِوَارٍ فِي قَنَاةِ الْجَزِيرَةِ بِعَنْوَانِ: الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ بَيْنَ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ وَظَوَاهِرِ النُّصُوصِ ص ٢٩-٨٠.
- الْحَلِيلِيُّ، جَوَابٌ مَطَوَّلٌ لِسَمَاحَةِ الْمَفْتَى -أَيْدَهُ اللَّهُ- فِي الرَّدِّ عَلَى أَحَدِ الْكُتُبِ الْمَغْرُوبِينَ فِي وَقْتِهِ -مَخْطُوطٌ مَوْرُخٌ بِتَارِيخِ: ١٢ رَجَبِ الثَّانِي ١٤١٢ هـ/ مسقط، بِحُوزَةِ الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ١٨-٢١.
- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٥٤-٢٦٠.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٥٦، ٢٧٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافَهُ ٤/٩/٢٠٠٨ م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٦٠.

(٣) - الْقُنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٧٦.

- أ- أَنَّ هَذِهِ الْأَوْزَاقَ مُعْطَاةٌ وَمُقَدَّرَةٌ -غَالِبًا- بِالذَّهَبِ حَالِ اسْتِصْدَارِهَا.
ب- أَنَّ الذَّهَبَ هُوَ الْمَعْيَارُ الَّذِي تُقَوَّمُ بِهِ الْأَشْيَاءُ فِي الْغَالِبِ.
ج- أَنَّ قِيَمَةَ الذَّهَبِ أَكْثَرُ اسْتِقْرَارًا وَقُوَّةً مِنَ الْفِصَّةِ^(١).

يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "وَالْمُعْتَمَدُ فِي نِصَابِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ الذَّهَبُ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ هُوَ الْأَصْلُ، وَلِأَنَّ هَذِهِ الْأَوْزَاقَ النَّقْدِيَّةَ تُقَاسُ قِيَمَتُهَا ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا حَسَبَ الْعُرْفِ الدَّوْلِيِّ بِعُمْلَةِ الذَّهَبِ .. بِحَسَبِ مَا يَكُونُ عَلَيْهِ الذَّهَبُ ... وَنِصَابُ الذَّهَبِ هُوَ خَمْسَةٌ وَثَمَانُونَ جِرَامًا، فَإِذَا كَانَتْ الْأَوْزَاقُ تَقِي بِمِقْدَارِ قِيَمَةِ خَمْسَةٍ وَثَمَانِينَ جِرَامًا مِنَ الذَّهَبِ فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَكُونُ قَدْ بَلَغَتْ النِّصَابَ"^(٢).

وَلِمَعْرِفَةِ نِصَابِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ لَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ قِيَمَةِ نِصَابِ الذَّهَبِ الْخَالِصِ (عِيَارِ ٢٤)^(٣)، وَذَلِكَ مُمْكِنٌ عَنْ طَرِيقِ الْعَمَلِيَّةِ الْحِسَابِيَّةِ الْآتِيَةِ:

$$\text{نِصَابُ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ} = \text{قِيَمَةُ جِرَامِ الذَّهَبِ} \times ٨٥$$

(١) - إِذْ لَوْ قِيلَ بِاعْتِبَارِ الْفِصَّةِ لِتَحْدِيدِ النِّصَابِ لَوَجِبَتْ الزَّكَاةُ حَتَّى عَلَى الْمَعْسَرِينَ فِي هَذَا الْعَصْرِ؛ نَظَرًا لَانْخِفَاضِ سَعْرِ الْفِصَّةِ بِعَكْسِ الذَّهَبِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكورة خاصة ص ١٢).

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٥٨.
- الْخَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يُجِيبُ ج ١ ص ٢١٥-٢١٦.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٠/١١/٣٠م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠٠/١٢م.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠٠١/١١/٢٤م.
- الْقُنُوتِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ، ص ٧٦.
- الْقُنُوتِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوتِيِّ ص ٢٥٥.

(٣) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. اتِّصَالُ هَاتِفِي مَسْجَلٍ، مَسَاءَ يَوْمِ الْخَمِيسِ تَارِيخُ: ١٨ جُمَادَى الْآخِرَةِ ١٤٣٣هـ -

مِثَالٌ: لو كانت قِيَمَةُ جِزَامِ الذَّهَبِ فِي يَوْمٍ مَا تُسَاوِي ٩ رِيَالَاتٍ فَإِنْ نَصَابُ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ:

$$٩ = ٩ \text{ رِيَالَاتٍ (مِثَالًا) } \times ٨٥ = ٧٦٥ \text{ رِيَالًا}$$

فَإِذَا نَصَابُ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ هُوَ ٧٦٥ رِيَالًا

فَصَلِّ فِي الْمِقْدَارِ الْمَخْرُجِ فِي زَكَاةِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ

إِذَا تَحَقَّقَ بُلُوغُ هَذِهِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ النَّصَابِ، وَظَلَّتْ عَلَى ذَلِكَ طَوَالَ الْحَوْلِ حَتَّى نِهَائِهِ فَيَجِبُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ مِنْهَا، وَهِيَ رُبْعُ الْعَشْرِ، وَإِنْ زَادَتْ عَلَى النَّصَابِ فَفِيهَا رُبْعُ الْعَشْرِ أَيْضًا قَلَّ الزَّائِدُ أَوْ كَثُرَ، وَأَسْهَلُ طَرِيقَةٍ لِذَلِكَ هُوَ قِسْمَةُ مَجْمُوعِ هَذِهِ الْأَوْزَاقِ عَلَى الْعَدَدِ ٤٠.

مِثَالٌ: يَمْتَلِكُ زَيْدٌ ٩٤٠ رِيَالًا حَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بَعْدَ أَنْ بَلَغَتْ النَّصَابَ، فَمَا مِقْدَارُ الزَّكَاةِ الْوَاجِبَةِ فِي هَذِهِ الْأَمْوَالِ؟

الجوابُ/

$$\text{زَكَاةُ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ} = \frac{\text{الْمَالُ الْمُرَادُ تَرْكِيبُهُ}}{٤٠} = \frac{٩٤٠}{٤٠} = ٢٣,٥ \text{ رِيَالًا}$$

مَسْأَلَةٌ

مَنْ بَلَغَ مَالُهُ النَّصَابَ بِدَايَةِ الْحَوْلِ وَاسْتَمَرَّ هَذَا الْمَالُ عِنْدَهُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ، وَلَكِنْ عِنْدَ نِهَائِهِ الْحَوْلِ ارْتَفَعَتْ قِيَمَةُ النَّصَابِ أَكْثَرَ مِنَ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِهِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، وَيَبْدَأُ احْتِسَابَ الْحَوْلِ مِنْ جَدِيدٍ حِينَمَا يَصِلُ مَالُهُ النَّصَابَ مَرَّةً أُخْرَى^(١).

(١) - هذا الكلام في هذه المسألة والتي قبلها ينطبق عليهما بعد بلوغ المال النصاب في الحول الأول، أي هو فيما إذا لم يسبق لصاحب المال أن زكى، إما إن زكى سلفاً فتكون الزكاة بالنظر إلى آخر الحول - كما سيأتي بيانه في الباب الآتي -، فتفتن. يُنظر:

• القُتْرُبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٥٧).

﴿تذكير﴾

اعْلَمْ - أَيُّهَا الطَّالِبُ الْفَقِيهُ - أَنَّ الْمَالَ الْمُسْتَفَادَ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ (كَالرَّائِبِ الشَّهْرِيِّ) يُضْمُ مَعَ الْأَصْلِ، لِيُزَكَّى بِزَكَاةِ الْأَصْلِ - كَمَا سَيَأْتِي مَعَكَ قَرِيبًا بِإِذْنِ اللَّهِ ^(١) -، وَلَا يُحْسَبُ لِكُلِّ مَالٍ مُسْتَفَادٍ حَوْلٌ جَدِيدٌ ^(٢).

وَكَذَا مَنْ كَانَ لَدَيْهِ ذَهَبٌ أَوْ فِصَّةٌ فَعَلَيْهِ أَنْ يَضْمَ هَذِهِ الْأُورَاقَ النَّقْدِيَّةَ إِلَى مَا عِنْدَهُ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِصَّةٍ لِيَكْمُلَ بِهَا النَّصَابُ؛ لِأَنَّ الْأُورَاقَ النَّقْدِيَّةَ تَشْتَرِكُ مَعَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ فِي الثَّمَنِيَّةِ وَكَوْنِهِمَا وَسَائِلَ لِتَبَادُلِ الْمَنَافِعِ وَالْأَعْيَانِ، فَهِيَ بَدَلٌ عَنْهُمَا وَهُمَا الْأَصْلُ.

يَقُولُ الْبَدْرُ الْخَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "تَحْمِلُ الذَّهَبَ عَلَى التَّقْوَدِ وَالتَّقْوَدَ عَلَى الذَّهَبِ؛ لِأَنَّ الْكُلَّ يُعَدُّ جِنْسًا وَاحِدًا" ^(٣).

وَلِذَا تُعَامَلُ الْأُورَاقُ النَّقْدِيَّةُ مَعَ النَّقْدِينَ عَلَى أَسَاسِ أَنَّهُمَا جِنْسٌ وَاحِدٌ، يُكْمِلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ فِي النَّصَابِ، وَيُزَكَّى عَنِ الْجَمِيعِ زَكَاةً وَاحِدَةً، إِنْ شَاءَ مِنَ النَّقْدِينَ، وَإِنْ شَاءَ مِنَ الْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ، وَإِنْ شَاءَ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ بِحَسَبِ قَدَرِهِ مُخَاصَصَةً ^(٤).

• الْقُتُوبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٤هـ / يوافقه ٢٠٠٣م. (مذكرة خاصة ص ٦٣).

(١) - يُنظر: الباب الخامس؛ في زكاة الفائدة.

(٢) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ جمادى الثانية ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٠٦/٠٨م.

• الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠٧م.

• الْقُتُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٥٤.

• الصَّوَابِيُّ، حمود بن حميد. زكاة الذهب والفضة والأوراق النقدية. "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ١٩ جمادى الأولى

١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٠٠٥/٦/٢٦م.

(٤) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. فتاوى المعاملات ص ١٠٩.

وَبِالْمَثَالِ يَتَضَحُّ الْمَقَالُ:

يَمْتَلِكُ زَيْدٌ ٢٥٠ رِيَالاً عُمَانِيًّا، وَ ٦٠ جِرَامًا مِنَ الذَّهَبِ، وَ ١٤٠ جِرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ، حَالُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، عَلِمًا أَنَّ: (جِرَامَ الذَّهَبِ = ٥ ر.ع، جِرَامَ الْفِضَّةِ = ٥ ر.ع).

فَإِذَا نَ بِإِضَافَةِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ إِلَى التَّقْدِيرِ تَكُونُ الزَّكَاةُ كَالآتِي:

المُخْرَجُ بِالْقِيَمَةِ	المُخْرَجُ مِنْ كُلِّ صَنْفٍ	التَّقْدِيرُ بِالذَّهَبِ	المِقْدَارُ	
٦,٢٥ ر.ع	٦,٢٥ ر.ع	٥٠ جم	٢٥٠ ريال	الأَوْزَاقُ النَّقْدِيَّةُ
٧,٥ ر.ع	١,٥ جم	٦٠ جم	٦٠ جم	الذَّهَبُ
١,٧٥ ر.ع	٣,٥ جم	٢٠ جم	١٤٠ جم	الْفِضَّةُ
١٥,٥ ر.ع		١٣٠ جم		المَجْمُوعُ



البَابُ الْخَامِسُ: فِي زَكَاةِ الْفَائِدَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ٢٦١)

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْفَائِدَةِ

تَعْرِفُ - أَيُّهَا الْمُتَعَطِّشُ لِلْفَوَائِدِ وَالْمُتَطَلِّبُ لِلْفَرَائِدِ - أَنَّ الْفَائِدَةَ أَوْ الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ: هُوَ كُلُّ مَا دَخَلَ لِمُلْكِ الْإِنْسَانِ بِكَسْبٍ (كَالرَّائِبِ الشَّهْرِيِّ)، أَوْ هِبَةٍ أَوْ إِرْثٍ أَوْ بَغِيرِهَا مِنْ طَرَائِقِ التَّمْلُكِ الْمَشْرُوعَةِ، وَذَلِكَ كُلُّهُ خِلَالِ فِتْرَةِ حِسَابِ الْحَوْلِ لِمَالِهِ السَّابِقِ الَّذِي بَلَغَ النَّصَابَ^(١).

فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ زَكَاةِ الْفَائِدَةِ

لَا يَلِزُ أَنْ يَحْسِبَ الْمُزَكِّي لِكُلِّ فَائِدَةٍ أَوْ مَالٍ مُسْتَفَادٍ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ حَوْلًا جَدِيدًا، بَلْ يُضِيفُهُ إِلَى مَالِهِ الَّذِي بَلَغَ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، وَيُزَكِّيهِ مَعَ الْأَوَّلِ عِنْدَ تَمَامِ حَوْلِهِ، وَهَذَا الرَّأْيُ أَحْوْطُ، وَأَيْسَرُ مِنْ حِسَابِ حَوْلٍ جَدِيدٍ لِكُلِّ مَالٍ يُسْتَفَادُ، يَقُولُ شَيْخُنَا بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "وَهَذَا الَّذِي نَأْخُذُ بِهِ لِأَجْلِ مِرَاعَاةِ التَّيْسِيرِ عَلَى النَّاسِ"^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٦ شَعْبَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٠/٩/٢٠٠٦ م.
- الْكَنْدِي، مَاجِدُ بْنُ عَمَدٍ. دُرُوسٌ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣ هـ/ يَوَاقِفُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ٢).

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٩ هـ، يَوَاقِفُهُ ٨/٠٦/٢٠٠٨ م.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٥ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٤ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٤/٨/٢٠٠٣ م.

وعليه فَمَنْ استفادَ مَالاً قَبْلَ اكْتِمَالِ الْحَوْلِ وَلَوْ بِأَيَّامٍ فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَهُ مَعَ سَائِرِ أَمْوَالِهِ بِاِكْتِمَالِ هَذَا الْحَوْلِ عَلَى الْمَعْتَمَدِ فِي الْفَتَاوَى عِنْدَ شَيْخِنَا الْحَلِيلِيِّ.

وقيل: إِنْ كَانَ هَذَا الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ نَتِيجَةً لِلْمَالِ السَّابِقِ فَلْيُضَمَّهُ إِلَى أَصْلِهِ فِي حَوْلِهِ، وَإِنْ حَصَلَ عَلَيْهِ مِنْ مَكْسَبٍ آخَرَ لَا عِلَاقَةَ لَهُ بِالْمَالِ الْأَصْلِيِّ فَلَهُ أَنْ يَسْتَقْبَلَ لَهُ حَوْلًا جَدِيدًا وَهَذَا قَوْلٌ وَسَطٌ عِنْدَ شَيْخِنَا الْقُنُوبِيِّ، وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ أَمْوَالًا وَأَحْوَطٌ^(١).

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ

وَيُشْتَرَطُ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يُزَكَّى مَعَ الْأَصْلِ أَنْ يَكُونَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ السَّابِقِ (الْأَصْلِ)، أَيْ أَنْ يَكُونَ الْمَالَانِ مِمَّا يُضَمُّ أَحَدُهُمَا إِلَى الْآخَرِ، فَكُلُّ يُضَافُ إِلَى جِنْسِهِ، وَذَلِكَ مِثْلُ:

أ- الْعُمَلَاتِ النَّقْدِيَةِ تُضَمُّ مَعَ بَعْضِهَا الْبَعْضُ فَهِيَ جِنْسٌ وَاحِدٌ.

ب- الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، جِنْسٌ وَاحِدٌ، وَقِيلَ: كُلُّ مَعَ جِنْسِهِ - كَمَا تَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي حِلِّ الذَّهَبِ عَلَى الْفِضَّةِ وَالْعَكْسِ -.

ج- الْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَةِ مَعَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَعُرُوضِ التَّجَارَةِ^(٢).

- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٧/٢٠٠٧ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٥٤.
- الصَّوَابِيُّ، حَمُودُ بْنُ حَمِيدٍ. زَكَاةُ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْأَوْرَاقِ النَّقْدِيَةِ. "مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ"، إِنْتَاجُ: مَكْتَبَةِ وَتَسْجِيلَاتِ الْحَلَالِ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ مَحْرَمَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ١٩/٢/٢٠٠٦ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ٠٨/٠٦/٢٠٠٨ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٥٤.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٧/٢٠٠٧ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، فَتَاوَى الْمَعَامِلَاتِ ص ١٠٩.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٦/٦/٢٠٠٥ م.



الغنم في فقه الصيام والزكاة



د- الإبل والبقر، كل واحد يضم مع جنسه^(١).

هـ- الغنم: (الضأن والمعز) جنس واحد^(٢).

و- الجواميس مع البقر^(٣).

ز- الحبوب: النوع الواحد منها يضم لشكله^(٤).

ح- الثمور مع بعضها البعض جنس واحد^(٥).

أما من ملك نصاب ذهب مثلاً ثم استفاد بعد ذلك ماشية فلا يضم الماشية للذهب لاختلاف الجنس، وهكذا سائر الأنعام (كالإبل، والبقر، والغنم) كل جنس منها لا يحمل على الآخر، وكذا الشأن في أنواع الثمار المختلفة (كالبُر، والتمر) كل يؤكى بنفسه إلا لو اتخذت للتجارة فتزكى معاً زكاة العروض التجارية مهما تعددت الأجناس؛ لأن العروض التجارية كلها كالجنس الواحد - كما سيأتي بعون الله تعالى^(٦).

(١) - ابن المنذر، محمد بن إبراهيم. الإجماع ص ١٢.

(٢) - الضأن: هي المعروفة عندنا بالكباش، وهي ذوات الصوف، واحدتها ضائنة، والمعز: هي ذوات الشعر واحدتها عزة، والذكر منها يسمى تيساً. ويقال للذكر والأنثى من الضأن والمعز: شاة. يُنظر:

• الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٦٠.

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١١.

(٣) - يُنظر:

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٦.

• ابن المنذر، الإجماع ص ١٢.

(٤) - يُنظر:

• القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٧م.

• السامي، مدارج الكمال ص ٥٨.

• الحجري، القواعد التطبيقية لفريضة الزكاة ص ١٨.

(٥) - الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٠.

(٦) - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٧م.

مسائل متعلّقة بزكاة الفائدة:

١- مَنْ حَضَرَ وَقْتُ زَكَاتِهِ بِاكْتِمَالِ الْحَوْلِ فَزَكَّى جَمِيعَ أَمْوَالِهِ الَّتِي فِي يَدِهِ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ اسْتَفَادَ أَمْوَالاً أُخْرَى فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الْحَوْلُ الْقَادِمُ إِنْ بَقِيَ ذَلِكَ الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ بِيَدِهِ^(١).

٢- لَوْ دَخَلَ لِمُلْكِ الْإِنْسَانِ أَمْوَالٌ مُحَرَّمَةٌ -بَطَرِيقِ الرِّبَا مَثَلًا، أَوْ السَّرِقَةِ، أَوْ الْغَضَبِ، أَوْ السُّحُوبَاتِ الْحَرَمَةِ- فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، بَلِ الْوَاجِبُ دَفْعُهَا إِلَى أَصْحَابِهَا فَوْرًا، فَإِنْ جُهِلَ أَصْحَابُهَا فِإِلَى الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ بِنِيَّةِ التَّخْلُصِ مِنْهَا لَا بِنِيَّةِ الصَّدَقَةِ، ثُمَّ يُزَكَّى رَأْسَ الْمَالِ فَقَطْ بِدُونِ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تُبْتِغُوا فَكَمًا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ الَّيْسُ فِيهِمْ فَكَمٌ مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُبْتِغُونَ﴾ وَلَا تُظْلَمُونَ وَلَا تَظْلَمُونَ

البقرة: ٢٧٩^(٢).

(١) - الهنائي، يعقوب بن ياسر. زكاة الذهب والفضة ص ١٧.

(٢) - تَنْبِيْهُ مُهْمٌ: لَا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ الزِّيَادَاتِ وَالْجَوَائِزِ الَّتِي يَأْخُذُهَا الْعَمِيلُ نَتِيجَةَ إِيدَاعِ أَمْوَالِهِ فِي الْبَنْكِ "فَوَائِدَ وَأَرْبَاحًا"؛ لِأَنَّهَا رَبًا مُحَرَّمٌ مَحْقُوقِ الْبَرَكَةِ بِنَصِّ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَتَسْمِيَتُهَا هَذِهِ الْأَسْمَاءَ تَبْدِيلٌ لِلْمَفَاهِيمِ بَلْ عَكْسٌ لِلْحَقَائِقِ وَتَشْجِيعٌ لِلْمِحَارِمِ وَاسْتِحْلَالٌ لِلْمَحْرَمَاتِ، مِنْ بَابِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: "لَيْسَتْ حُلُنٌ آخَرُ أَمَّتِي الْخَمْرُ بِأَسْمَاءٍ يَسْمُونَهَا بِهَا" (الريبع، كتاب: الأشربة من الخمر والنبيذ، رقم الحديث ٦٣٤). وَإِلَيْكَ نَقُولُ أَشْيَاخُنَا فِي هَذِهِ الْقَضِيَّةِ:

• يَقُولُ شَيْخُنَا بَدْرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-: "مَا يُسَمَّى بِالْفَوَائِدِ لَيْسَ هُوَ مِنَ الْفَائِدَةِ فِي شَيْءٍ، وَإِنَّمَا هُوَ عَيْنُ الْخَسَارَةِ، فَإِنَّهُ الرِّبَا الَّذِي حَرَّمَهُ اللَّهُ وَلَعَنَ أَكْلَهُ وَمَوْكَلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدِيهِ، وَجَعَلَهُ مَحْقُوقًا مِنْ كُلِّ بَرَكَةٍ ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٦، وَلَا يَحِلُّ أَخْذُ شَيْءٍ مِنَ الرِّبَا وَلَوْ صَرَفَ فِي وَجْهِهِ الْبَرِّ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبَلُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ".

• وَيَقُولُ -حَفَظَهُ اللَّهُ- أَيْضًا: "لَيْسَتْ هِيَ أَرْبَاحًا وَإِنَّمَا هِيَ عَيْنُ الْخَسَارَةِ، لِأَنَّ الزِّيَادَةَ هِيَ عَيْنُ الرِّبَا، وَالرِّبَا مُحْقُوقٌ بِحُكْمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَعَلَيْهِ فَمَنْ أَخَذَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الزِّيَادَةِ فَقَدْ اقْتَرَفَ الرِّبَا الْمَلْعُونُ أَكَلَهُ وَمَوْكَلَهُ وَكَاتِبَهُ وَشَاهِدَهُ بِنَصِّ الْحَدِيثِ، وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ زَكَاةً مِنْهَا، فَإِنَّ الزَّكَاةَ طَهَارَةٌ لِلْمَالِ وَلَا طَهَارَةَ فِي الرِّبَا، وَفِي الْحَدِيثِ "لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ".

فَتْوَى

السُّؤَالُ/ الرَّاتِبُ الشَّهْرِيُّ، هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ؟

الجَوَابُ/ الرَّاتِبُ الشَّهْرِيُّ تَجِبُ زَكَاةُ إِنْ بَقِيَ مِنْهُ مِقْدَارُ النَّصَابِ لَمْ يُسْتَهْلَكْ حَتَّى حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ، أَوْ ضُمَّ إِلَى مَالٍ تُخْرَجُ زَكَاةُهُ بِحَيْثُ تُخْرَجُ زَكَاةُ هَذِهِ الزِّيَادَةِ -وهي هذا الراتب- مَعَ الْأَصْلِ الَّذِي يُخْرَجُ زَكَاةُهُ مِنْ قَبْلُ^(١).

- ويقول -حَفِظَهُ اللَّهُ- في موضع ثالث: "كلمة فوائد غير جائزة؛ إذ فيها مخالفة لقول الله تعالى: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٦.. وفي القرآن تشريع تعبري كما أن فيه تشريعاً عملياً".
- ويقول -حَفِظَهُ اللَّهُ- في موضع رابع: "ولا أحبُّ أن أقول: "فَارَتْ بِذَلِكَ"، لأن من جاء إليه هذا المال جاء إليه السَّخْسَارُ وَلَمْ يَأْتِ إِلَيْهِ الْفَوْزُ".
- يقول مُحَدِّثُ الْعَصْرِ الْقَنْوِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "...هذا ومن الجدير بالذكر أن تسمية هذه الزيادة فوائد معصية من معاصي الله لأنهما عين الربا، لا يمكن أن يُسمى فائدة؛ لأن الله تعالى يقول عنه: ﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا﴾ البقرة: ٢٧٦، والممحوق ليس بفائدة قطعاً، والله أعلم". يُنظر:
- الحَلِيلِيُّ، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٢٥.
- الحَلِيلِيُّ، فتاوى المعاملات ص ١٤٤، ١٥٧.
- الحَلِيلِيُّ، فتاوى الوقف والوصية ص ١٤٠.
- الحَلِيلِيُّ، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١١ ربيع الثاني ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٩/٠٤/٢٠٠٧م.
- القَنْوِيُّ، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٥٦.
- القَنْوِيُّ، جلسة إفتاء (٢) "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

(١) - الحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.

فَصْلٌ فِي نَقْصَانِ الْمَالِ عَنِ النَّصَابِ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ

لَقَدْ تَقَدَّمَ لَدَيْكَ - أَيُّهَا التَّلْمِيزُ الْحَافِظُ - أَنَّ مِنْ شُرُوطِ وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي الْمَالِ الْمَرْكُوبِ الْحَوْلَ وَالنَّصَابَ، فَلِذَا كَانَ لَا بُدَّ لَوْجوبِ الزَّكَاةِ مِنَ النَّصَابِ عِنْدَ رَأْسِ الْحَوْلِ الْقَمَرِيِّ.

فَإِنْ نَقَصَ النَّصَابُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ فَلَا يَخْلُو الْوَاقِعُ مِنْ إِحْدَى حَالَتَيْنِ:

الحالة الأولى: أَنْ يَكُونَ النُّقْصَانُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ: أَيِ إِيَّاهُ لَمْ يَسْبِقْ

لصاحب المال أَنَّهُ زَكَّى مَالَهُ هَذَا، ففِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَنْهَدُمُ مَا سَبَقَ مِنْ حِسَابِ الْحَوْلِ، وَيَبْدَأُ الْحِسَابَ مِنْ جَدِيدٍ عِنْدَ بُلُوغِ الْمَالِ النَّصَابَ مَرَّةً أُخْرَى؛ إِذِ الشَّرْطُ فِي الْحَوْلِ الْأَوَّلِ أَنْ لَا يَتَزَلَّ الْمَالُ عَنِ النَّصَابِ طَوَالَ الْحَوْلِ^(١).

مثال: امتلك خالد ٩٠٠ ريال في شهر المحرم وكان نصاب المال ٧٥٠ ريالاً فبدأ بحساب حوله الأول - لأنه لم يسبق له أن زكى سلفاً -، إلا أنه في شهر رجب نقص ماله إلى ٦٠٠ ريال، ثم ارتفع في ذي القعدة إلى ٩٠٠ ريال مرةً أخرى، ودخل عليه شهر المحرم وفي يده هذه الأموال، واستمر معه عاماً كاملاً؟

بنقصان المال عن النصاب في شهر رجب يكون قد انهدم الحول السابق، ويبدأ الحساب مرةً أخرى من بلوغ المال النصاب في شهر ذي القعدة، وليس عليه في المحرم شيء، إلى أن يكمل المال الحول وهو فوق النصاب، فيزكيه في ذي القعدة..

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٠٦.
- الخليلي، زكاة الأنعام ص ٤٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافق ١٨/١١/٢٠٠١م.
- الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافق ٢٠/٩/٢٠٠٧م.

العام الأول	العام الأول	العام الأول	العام الثاني	العام الثاني
المحرم	رجب	ذي القعدة	المحرم	ذي القعدة
٩٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠
لا زكاة	لا زكاة	لا زكاة	لا زكاة	الزكاة واجبة
لعدم الحول	لعدم الحول	لعدم الحول	لعدم الحول	لتمام الحول
	وعدم النصاب			على النصاب

الحالة الثانية: أن يكون النقصان بعد الحول الأول: أي إنَّه سبق لصاحب المال أن زكَّى ماله، ففي هذه الحالة يُنظرُ إلى اكتمالِ النَّصابِ آخِرَ الحولِ، ولا يضرُّ النقصانُ أثناءه؛ إذ الشرطُ لوجوبِ الزَّكاةِ في العامِ الثاني وما بعده هو وجودُ النَّصابِ آخِرَ الحولِ.

فإن لم يوجد آخِرَ الحولِ لم تلزمه الزَّكاةُ، وإن استفادَ مالاً بعد تمامِ الحولِ وبلغ النَّصابَ استمرَّ على توقيتِهِ السابقِ.

إلا إذا انعدمَ أو أفلَسَ فينهدمُ الحولُ السابقُ، وعليه إعادةُ احتسابِ الحولِ بعد رجوعِ النَّصابِ مرةً أخرى، ويكونُ لهذا الحولِ الجديدِ حُكْمُ الحولِ الأولِ - الذي لم تسبقه زكاةٌ -^(١).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٠٦.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ١٢ صفر ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٣/١٢م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/١٠م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٤ ربيع الأول ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٣/١م.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٦).

مثال/ على التقصان: كالمثال السابق/ إذا افترضنا أن خالداً سبق له أن زكّى ماله في المحرم، وكان هذا هو العام الثاني، فليزّمه في هذه الحالة أن يزكّي في شهر المحرم ولا يضروه التقصان الذي وقع في شهر رجب.

العام الثاني	العام الثاني	العام الثاني	العام الثالث	العام الثالث
المحرم	رجب	ذي القعدة	المحرم	ذي القعدة
٩٠٠	٦٠٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠
<u>دفع الزكاة</u>	<u>لا زكاة</u>	<u>لا زكاة</u>	<u>الزكاة واجبة</u>	<u>لا زكاة</u>
لتمام الحول مع النصاب	لعدم الحول وعدم النصاب	لعدم الحول	لتمام الحول مع النصاب	لعدم الحول

مثال/ على الإفلاس والانعدام: في المثال السابق إذا افترضنا أن خالداً انعدم ماله في شهر رجب (من العام الثاني)؛ لأنه دفع جميع ماله في شراء سيارة مثلاً، ثم تحسّل على ٩٠٠ ريال، فلا بدّ لزكاتها من استمرار هذا المال فوق النصاب طوال الحول الجديد.

العام الثاني	العام الثاني	العام الثاني	العام الثالث	العام الثالث
المحرم	رجب	ذي القعدة	المحرم	ذي القعدة
٩٠٠	٠	٩٠٠	٩٠٠	٩٠٠
<u>دفع الزكاة</u>	<u>لا زكاة</u>	<u>لا زكاة</u>	<u>لا زكاة</u>	<u>الزكاة واجبة</u>
لتمام الحول مع النصاب	لانعدام المال	لعدم الحول	لعدم الحول	لتمام الحول مع النصاب

فَتَوَى

السُّؤَالُ/ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ: شَخْصٌ اِمْتَلَكَ مَبْلَغًا تَجَاوَزَ حَدَّ النَّصَابِ وَأَدَّى زَكَاتَهُ فِي الْأَوَّلِ مِنَ الْحَرَمِ بَعْدَ اكْتِمَالِ الْعَامِ، وَلَكِنْ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ تَقْرِيْبًا أَنْفَقَ ذَلِكَ الْمَالَ كَامِلًا، وَقَبِيلَ مَجِيءِ شَهْرِ الْحَرَمِ مِنَ السَّنَةِ الْأُخْرَى اِمْتَلَكَ ثَلَاثَةَ آلَافِ رِيَالٍ عُمَانِيٍّ، ذَلِكَ الْمَبْلَغُ الَّذِي جَاءَهُ قُبَيْلَ الْحَرَمِ -الَّذِي وَقَّتَهُ أَسَاسًا لَزَكَاةٍ مَالِهِ فِيهِ- هَلْ فِيهِ زَكَاةٌ أَمْ يَحْسِبُ لَهُ حَوْلًا آخَرَ؟

الْجَوَابُ/ يَحْسِبُ لَهُ حَوْلًا آخَرَ، يَنْظُرُ إِلَى الْيَوْمِ الْعَرَبِيِّ الَّذِي مَلَكَ فِيهِ الْمَالُ الْجَدِيدَ -مَلَكُهُ مَثَلًا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ أَوْ فِي هَذَا الْيَوْمِ- فَعِنْدَمَا يَحُولُ الْحَوْلُ الْعَرَبِيُّ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ إِذَا بَقِيَ مَعَهُ فَإِنَّهُ يَخْرُجُ زَكَاتُهُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ، وَكَذَلِكَ إِذَا مَلَكَهُ فِي شَوَّالٍ أَوْ فِي أَيِّ شَهْرٍ آخَرَ؛ لِأَنَّ الْمَالَ الْمَاضِي قَدْ انْتَهَى، أَنْفَقَهُ أَوْ صَرَفَهُ فِي أَيِّ أَمْرٍ آخَرَ، فَلَا عِلَاقَةَ لِهَذَا الْمَالِ الْجَدِيدِ بِذَلِكَ الْمَالِ السَّابِقِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

(١) - الفَتَوَى، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عُمَانِ، حَلْفَةُ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ،



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



البَابُ السَّادِسُ: فِي زَكَاةِ الدِّينِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسَ مِنْهُ شَيْئًا...﴾ البقرة: ٢٨٢

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الدِّينِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْعَبْدُ الْمَدِينُ لِلَّهِ بِالطَّاعَةِ - أَنَّ الدِّينَ: هُوَ التَّزَامٌ مَالِيٌّ لِطَرَفٍ آخَرَ، يَنْشَأُ بِسَبَبِ بَيْعٍ أَوْ إِجَارَةٍ أَوْ ضَمَانٍ وَنَحْوِهَا، وَيَجُوزُ تَوْقِيتُهُ - أَيُّ ضَرْبٍ أَجَلٍ لِسَدَادِهِ - بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ^(١).

وَهُوَ مُجْمَعٌ عَلَى جَوَازِهِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ كَمَا تَلَوْتُهُ مِنَ الذِّكْرِ الْحَكِيمِ أَعْلَاهُ، وَهُوَ جُزْءٌ مِنْ "آيَةِ الدِّينِ" - أَطْوَلِ آيَةٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى -، وَأَكْثَرُ جَوَازَةٍ أَيْضًا الْإِجْمَاعُ الْعَمَلِيُّ التَّطْبِيقِيُّ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَالصَّحَابَةِ الْكِرَامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ^(٢).

فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ بَعْضِ الْمَفَاهِيمِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِزَكَاةِ الدِّينِ

لَا بُدَّ قَبْلَ أَنْ نَتَحَدَّثَ عَنْ أَمْرِ أَوْ نُبْحَثَ فِي جَانِبٍ مَا أَنْ نَكُونَ مُلِمِّينَ بِمِصْطَلَحَاتِ أَهْلِ الْفَنِّ، وَمُذْرِكِينَ مَا يَرُومُونَهُ^(٣) مِنْ قَوْلٍ، وَإِلَّا سَنَكُونُ كَمَا قِيلَ: "مَنْ تَكَلَّمَ فِي غَيْرِ فَنَّهُ أَتَى بِالْعَجَائِبِ" فَ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾ (١) العلق: ١

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٢.

(٢) - ابْنُ الْمُنْذَرِ، مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. الْإِجْمَاعُ ص ٥٧.

(٣) - يَرُومُ: أَيُّ يَقْصِدُ.

أولاً/ الدين المؤقت: هو الدين الذي ضرب -أي حدد- له أجل ووقت لسداده وتسليمه من قبل المدين.

ثانياً/ الدين غير المؤقت: هو الدين الذي لم يضرب وقت لسداده.

ثالثاً/ الدين الحال (الحاضر): هو الدين الذي حضر وقت أدائه وتسليمه من يد المدين، وفي حكمه الدين الذي لم يضرب له أجل أصلاً^(١).

رابعاً/ الدين المؤجل: هو الدين الذي ضرب له أجل لم يحن بعد.

خامساً/ الدين المرجو: هو الدين الذي يرجى سداده لكونه على شخص وفي بالعهد، غني يجد ما يوفي به دينه.

سادساً/ الدين الميئوس منه: هو الدين الذي لا يرجى سداده لكونه على شخص منكّر للدين، أو مُمَاطِل في سداده، أو مُعَسِر لا يجد ما يقضي به.

سابعاً/ المُمَاطِل: هو المدين الذي يتهاون في رجع الدين، ويؤخره من يوم لآخر مع يسره وعدم إعساره.

ثامناً/ المنكر: هو المدين الذي لا يعترف بالدين الذي عليه ولا يقر به، مع ثبوته في حقيقة الواقع.

تاسعاً/ الوفي: هو المدين المعترف بالدين المقر به المسارع لقضائه حال استطاعته، وليس من طبعه العذر والمُماطلة.

عاشراً/ الملي: هو المدين الذي عنده غنى، ووجد ما يقضي به دينه وقت سداده، بحيث لا يكون مُعَسِراً قليل المال، ولا مُفْلِساً مُعَدَمَ المال.

(١) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢).

فَصْلٌ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الدِّينِ
 الزَّكَاةُ تَجِبُ فِي الدِّينِ حَالًا كَانَ أَوْ مُؤَجَّلًا عَلَى الرَّأْيِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخِينَ -
 رَعَاهُمُ اللَّهُ-، حَسَبَ التَّفْصِيلِ الْآتِي، وَالَّذِي هُوَ "الْقَوْلُ الصَّحِيحُ الَّذِي نَعْتَمِدُ عَلَيْهِ"
 كَمَا يَقُولُ شَيْخُنَا الْمُفْتِي الْعَامُّ لِلسُّلْطَنَةِ -حِفْظُهُ اللَّهُ-(^١)، فَكُنْ فَاطِنًا:
 أَوَّلًا: إِنْ كَانَ حَالًا: أَوْ فِي حُكْمِ الْحَالِ -كَانَ يَكُونُ غَيْرَ مُؤَقَّتٍ بِأَجَلٍ أَصْلًا-
 فَزَكَاتُهُ عَلَى الدَّائِنِ عَلَى الْمَعْتَمَدِ عِنْدَ الشَّيْخِينَ -يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ- بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَدِينُ
 وَفِيًا مَلِيًّا(^٢)؛ لِأَنَّ الدَّائِنَ هُوَ الْمَالِكُ لِلْمَالِ حَقِيقَةً، وَيَسْتَطِيعُ الْوَصُولَ إِلَيْهِ فِي أَيِّ وَقْتٍ
 يَطْلُبُهُ فِيهِ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْوَدِيعَةِ.

الدَّيْنُ الْحَالُ: ← الدَّائِنُ

وبالمثال يتضح المقال:

يَمْلِكُ زَيْدٌ مَبْلَغًا مِنَ الْمَالِ بَلَغَ النَّصَابَ وَقَدْرُهُ ثَلَاثَةُ آلَافٍ رِيَالٍ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ
 زَكَاتَهُ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ(^٣) بَعْدَ اكْتِمَالِ الْحَوْلِ عَلَيْهِ، وَلَهُ عَلَى أَخِيهِ عَمْرٍو ذَيْنِ قَدْرُهُ (أَلْفُ
 رِيَالٍ) قَدْ حُلَّ أَجَلُهُ فِي شَهْرِ رَجَبٍ.

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. سِلْسِلَةُ دُرُوسِ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْمَ ٤٣ / أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ "الزَّكَاةُ".
 مَادَّةُ سَمْعِيَّةٍ، مَكْتَبَةُ مَسْجِدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨١.
- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسْأَلُ وَالْمُفْتِيُ يَجِيبُ ج ١ ص ٢٢١.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ رَبِيعُ الثَّانِي ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافَهُ ٢٠ / ٤ / ٢٠٠٨ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ شَوَّالُ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافَهُ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٩ م.
- الْفَتْوَوِيُّ، بَحْثٌ وَرِسَالَتٌ وَفَتْاوى - الْقِسْمُ الثَّانِي ص ٧٠.
- الْفَتْوَوِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوْمَافَهُ ٠٦ / ١٠ / ٢٠٠٧ م.

(٣) - تَنْبِيْهُ: عَدَلْنَا عَنِ التَّمْثِيلِ بِشَهْرِ رَمَضَانَ عِنْدَ الْمَرَاةِ؛ لِأَنَّا نَعَانِي مِنْ سُلُوكِ أَوْ تَصَوُّرِ خَاطِئٍ عِنْدَ بَعْضِ النَّاسِ،
 وَهُوَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَخْرُجُ فَقَطْ فِي رَمَضَانَ، وَلَوْ وَجِبَتْ قَبْلَ ذَلِكَ، فَيُؤَخَّرُونَ الْوَاجِبَ عَنْ وَقْتِهِ وَيَحْرَمُونَ الْمُسْتَحَقَّ مِنْ

فعليه أن يُخرج في شَعْبَانَ زكاةَ ماله الذي بيدهِ وزكاةَ دينه الذي يرجو سَدَادَهُ

$$٣٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٤٠٠٠ = ١٠٠ \text{ ريال}$$

٤٠

﴿تَنْبِيْهُ﴾: يَحْسِبُ الدَّائِنُ مَا لَهُ مِنْ أَمْوَالٍ عِنْدَ الْمَدِيْنِ مَعَ أَمْوَالِهِ الَّتِي يُرِيدُ إِخْرَاجَ زَكَاتِهَا سِوَاءَ كَانَتْ مِنَ الذَّهَبِ أَوْ الْفِضَّةِ أَوْ النُّقُودِ الْوَرَقِيَّةِ أَوْ التِّجَارَةِ أَيْ مِنْ جِنْسِ الْمَرْكَبِ، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ الْجِنْسَانِ كَانَ يَكُونُ الدَّيْنُ الَّذِي لَهُ نَقُودًا، وَمَا لَدَيْهِ مَاشِيَّةٌ فَلَا يَحْمِلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، إِلَّا مَا بَلَغَ مِنْهُمَا النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَيُخْرِجُ زَكَاتَهُ بِمُفْرَدِهِ.

ثَانِيًا: إِنْ كَانَ الْمَدِيْنُ غَيْرَ وَفِيٍّ: -كَأَنَّهُ يَكُونُ مُمَاطِلًا أَوْ مُنْكَرًا لِدَيْنِهِ- لَمْ يَجِبْ عَلَى الدَّائِنِ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاتَ عَنْ هَذَا الدَّيْنِ، وَإِنَّمَا يَجِبُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى الْمَدِيْنِ نَفْسِهِ، أَمَّا إِنْ كَانَ الْمَدِيْنُ غَيْرَ مَلِيٍّ بِأَنْ يَكُونَ مُعْسِرًا أَوْ مُفْلِسًا أَوْ مُعْدِمًا فَلَا زَكَاتَ فِيهِ عَلَى أَحَدٍ.

فَإِذَا فَقَدَ الْمَدِيْنُ أَحَدَ هَذِهِ الشُّرُوطِ (وَفِيٍّ، مَلِيٍّ) سَقَطَتِ الزَّكَاتُ عَنِ الدَّائِنِ^(١).

ثَالِثًا: إِنْ كَانَ الدَّيْنُ غَيْرَ حَالٍ (مُؤَجَّلًا): فَيُزَكِّيهِ الْمَدِيْنُ مَعَ مَا يُزَكِّي مِنْ أَمْوَالِهِ، لِأَنَّهُ هُوَ الْمُسْتَفِيدُ مِنَ الْمَالِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ قِضَاؤُهُ فِي هَذَا الْوَقْتِ كَمَا أَنَّ الدَّائِنَ لَيْسَ لَهُ أَنْ يُطَالَبَ بِهِ مَا دَامَ أَنَّ أَجَلَهُ لَمْ يَحُلْ بَعْدُ، فَتَجِبُ عَلَى الْمَدِيْنِ زَكَاتُهُ مَا

حقه؛ لأجل الحصول -في ظنهم- على الأجر المضاعف، أو أن هذا الوهم سرى إليهم -على أحسن تقدير- من القول بعدم وجوب الزكاة على الفور، وقد علمت الراجح فالزم غرضه.

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٧٨.
- الْحَلِيلِي، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَاقِفُهُ ١١/٩/٢٠٠٨ م.
- انْقِطُوبِي، بَحْثُ وَرَسَائِلَ وَفَتَاوَى- الْقِسْمُ الثَّانِي ص ٧٠.
- الْكَنْدِي، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣ هـ/ يَوَاقِفُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١).

دَامَ يَوْجَدُ عِنْدَهُ مَا يُزَكِّيهِ مِنْ أَمْوَالٍ، أَمَّا إِنْ كَانَ حَالًا فَزَكَاتُهُ عَلَى الدَّائِنِ - كَمَا تَقَدَّمَ وَفَقَى الشَّرْوَطِ -^(١).

الدَّيْنُ الْمُؤَجَّلُ (غَيْرُ الْحَالِ): ← الْمَدِينُ
وبالمثال يتضح المقال:

في المثال السابق إذا كَانَ عَمْرُو يَمْلِكُ أَلْفِي رِيَالٍ، وَوَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ فِي مَالِهِ هَذَا فِي شَهْرِ رَجَبٍ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ مَالَهُ مَعَ مَا عَلَيْهِ مِنْ دَيْنٍ غَيْرِ حَالٍ.

$$٢٠٠٠ + ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ = ٧٥ رِيَالًا$$

٤٠

رَابِعًا: إِنْ كَانَ الدَّيْنُ حَالًا وَوَاجِبَ الْأَدَاءِ: فَيُسْقَطُ الْمَدِينُ مِنْ مَجْمُوعِ مَالِهِ مَقْدَارَ هَذَا الدَّيْنِ الْوَاجِبِ، وَيُزَكِّيَ مَا بَقِيَ عِنْدَهُ مِنْ أَمْوَالٍ بَلَغَتْ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ بِشَرْطَيْنِ اثْنَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمَدِينُ نَاوِيًا أَدَاءَ هَذَا الدَّيْنِ فِي الْحَالِ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ هَذَا الدَّيْنُ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ، فَإِنْ كَانَ الدَّيْنُ مِنْ جِنْسِ الثَّقُودِ، وَالْمَالُ مِنْ جِنْسِ الثَّمَارِ - مَثَلًا - لَمْ يُسْقَطْ مِنْ زَكَاتِهِ شَيْئًا.

يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ: "...وَالْمَعْمُولُ بِهِ عِنْدَ أَصْحَابِنَا أَنَّ الدَّيْنَ إِنْ كَانَ حَاضِرًا تَسْقَطُ زَكَاةُ مَقْدَارِهِ عَنِ الْمَدِينِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَاضِرٍ لَمْ تَسْقَطْ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ"، بَلْ يَصِفُ -حِفْظُهُ اللَّهُ- هَذَا الْقَوْلَ بِأَنَّهُ هُوَ "الْقَوْلُ الرَّاجِعُ السَّامِخُودُ بِهِ"^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

• الْحَلِيلِيُّ، سِلْسِلَةُ دُرُوسِ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْمَ ٤٣ / أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ "الزَّكَاةُ". مَادَّةُ سَمْعِيَّة،

مَكْتَبَةُ مَسْجِدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.

• الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامِجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٧ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْمَافَهُ ٢٢/١١/٢٠٠٣م.

(٢) - يُنْظَرُ:

وبالمثال يتضح المقال:

يملك زيد خمسة آلاف ريال عماني حال عليها الحول، وعليه دين حل أجله بمقدار ٢٠٠٠ ريال، فتكون زكاته كالاتي:

$$٥٠٠٠ - ٢٠٠٠ = ٣٠٠٠ = ٧٥ \text{ ريالاً}$$

٤٠

خامساً: إن استغرق الدين جميع مال المدين: أو كان الباقي بعد الدين لا يبلغ النصاب سقطت عنه الزكاة كلها^(١).

وبالمثال يتضح المقال:

يملك زيد ٢٠٠٠ ريال حال عليها الحول بعد بلوغها النصاب، ولكن عليه دين حاضر (حال) بمقدار ١٧٠٠ ريال، فلا زكاة عليه في هذه الحالة؛ لأن المتبقي بعد إخراج الدين لا يبلغ النصاب.

حسب سعر الذهب في هذه الأيام).
 $٢٠٠٠ - ١٧٠٠ = ٣٠٠$ ريال (لا زكاة؛ لأن ٣٠٠ ريال لا تبلغ النصاب

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٧ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ١٢/٣/٢٠٠١م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/٢٦/٢٠٠٨م.
- الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٣/٨/٢٠٠٩م.
- الهاشمي، هلال بن صالح. زكاة الجمعيات التعاونية، ص ٣٠، الملحق رقم ٩.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٠ محرم ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٢/١٩م.

خاتمة

وَمَنْ حَفِظَ الْمَتُونَ حَازَ الْفَنُونَ:

وَمَا أَرَوْعَ مَا لِحَصَّةِ الْإِمَامِ السَّالِمِيِّ^(١) - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي جَوْهَرِهِ قَائِلًا:

وَأِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَى مَلِيٍّ *** فَحُكْمُهُ كَحَاضِرٍ سَنِيٍّ

تُزَكَّاهُ مَعَ مَا تُزَكِّي ذَهَبًا *** أَوْ فِضَّةً إِنْ كَانَ دَيْنٌ وَجَبَا

وَأِنْ يَكُنْ دَيْنٌ عَلَيْكَ حَاضِرًا *** فَارْفَعْ لَهُ مِنَ الزَّكَاةِ قَدْرًا^(٢)

مَسْأَلَةٌ

الْيَاسُ مِنْ سَدَادِ الدَّيْنِ - لِعُسْرِ الْمَدِينِ أَوْ مُمَاطَلَتِهِ لِسَنَوَاتٍ - لَا زَكَاةَ عَلَيْهِ، فَإِنْ تَسَلَّمَ مَالَهُ بَعْدَ مُدَّةٍ مِنَ الزَّمَنِ فَلَا عَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَهُ لِجَمِيعِ الْأَعْوَامِ الْمَاضِيَةِ بَلْ يَكْفِيهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُ زَكَاةَ عَامٍ وَاحِدٍ^(٣).

وَمَا عَلَيْكَ مِنْ زَكَاةٍ عَنْهُ *** إِنْ كُنْتَ فِي حِدِّ الْإِيَّاسِ مِنْهُ^(٤)

(١) - نور الدين أبو محمد عبد الله بن حميد السالمي، ولد بالحقوقين من أعمال ولاية الرُّسْتاق، عاشَ بينَ (١٢٨٦-١٣٣٢هـ)، صار علامةً زمانه ومرجعَ أهلِ عمانَ، من مؤلفاته: مشارق أنوار العقول في العقيدة، وجوهر النظام في الفقه، وتحفة الأعيان في التاريخ، وشرح الجامع الصحيح في الحديث، وله مؤلفات أخرى كثيرة.

يُنظر: دليل أعلام عمان. جامعة السلطان قابوس، ص ١١٢.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام، ج ١ ص ١٦٩.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨١.
- الصوافي، حمود بن حميد. زكاة الذهب والفضة والأوراق النقدية. "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٣٩.

(٤) - السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام، ج ١ ص ١٦٩.

فتوى

السؤال/ شخصٌ عنده مبلغٌ من المال، وله أيضاً دينٌ على شخصٍ مُعسرٍ، فلمَّا حَانَ وقتُ الزَّكَاةِ، هلْ لَهُ أَنْ يَعتَبِرَ مَا أَقرَضَهُ ذَلِكَ الشَّخْصَ المُعسرَ زَكَاةً عَنْهُ؟

الجواب: إِذَا كَانَ ذَلِكَ مُستَحَقًّا لِلزَّكَاةِ وَهُوَ أَهلٌ لها، فَلَا حَرَجَ فِي هَذَا - أَنْ يَجْعَلَ مَا لَهُ عَلَيْهِ مِنْ قَرْضٍ أَوْ دَيْنٍ زَكَاةً يَدْفَعُهَا إِلَيْهِ - بَحِثْ يُؤْذِنُهُ بَأَنَّهُ لَا يُطَالِبُهُ بِإِعَادَةِ ذَلِكَ الْقَرْضِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

فصل

في الفرقِ بينَ الدينِ والقَرْضِ

القَرْضُ هُوَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ شَيْئًا مَا لِيَرُدَّ مِثْلَهُ (مِنْ نَفْسٍ جَنَسِهِ وَبِنَفْسِ الْقَدْرِ)، كَأَنْ يَأْخُذَ نَقُودًا؛ لِيَرُدَّ نَقُودًا مِثْلَهَا بِنَفْسِ ذَلِكَ الْمِقْدَارِ، أَوْ يَأْخُذَ ذَهَبًا؛ لِيَرُدَّ ذَهَبًا مِثْلَهُ، أَوْ يَأْخُذَ فِضَّةً لِيَرُدَّ فِضَّةً مِثْلَهَا، أَوْ حَيَوَانًا لِيَرُدَّ حَيَوَانًا، أَوْ بُرًّا لِيَرُدَّ بُرًّا، وَلَا يَتَوَقَّتُ الْقَرْضُ بِالتَّوَقُّيتِ (أَيِ بَضْرِبِ أَجَلٍ لِسَدَادِهِ) عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ فَهُوَ عِنْدَهُمْ فِي حُكْمِ الْحَالِ، وَصَحَّحَ الشَّيْخَانِ الْحَلِيلِيُّ وَالْقُنُوبِيُّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- جَوَازَ تَوْقِيتِهِ بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ^(٢).

أَمَّا الدَّيْنُ فَهُوَ التَّزَامٌ مَالِيٌّ يَنْشَأُ عَنْ بَيْعٍ أَوْ نُحُوهِ، بِشَرْطِ اخْتِلَافِ جَنَسِ الْعَوَاضِينَ، وَيَجُوزُ تَوْقِيتُهُ بِالِاتِّفَاقِ.

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ١٩/٩/٢٠٠٨م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢١ ذُو الْحِجَّةِ ١٤٣٠هـ، ٦/١٢/٢٠٠٩م.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، فِتَاوَى الْمَعَامِلَاتِ ص ٢٠٤.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٣ رَبِيعِ الثَّانِي ١٤٢٩هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/٤/٢٠٠٨م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلِ وَفِتَاوَى - الْقِسْمُ الثَّانِي ص ٧٠.

فصل في زكاة القرض

تَعَرَّفَ - أَيُّهَا الطَّالِبُ، جَعَلَكَ اللَّهُ مِمَّنْ يُقْرِضُهُ قَرْضًا حَسَنًا - أَنَّ الْقَرْضَ يُعْطَى حُكْمُ الدِّينِ مِنْ حَيْثُ الزَّكَاةُ عِنْدَ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فِي الْعَمَلِ وَالْفَتْوَى عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - (١).

مثال توضيحي على القرض: بناءً على رأي سماحة الشيخ - مَتَّعَهُ اللَّهُ بِالصَّحَةِ وَالْعَافِيَةِ -، وَهُوَ أَنَّ الْقَرْضَ لَهُ حُكْمُ الدِّينِ.

يَمْلِكُ زَيْدٌ ١٠٠٠ رِيَالٍ عُمَانِيٍّ، وَلَهُ عَلَى عَمْرٍو قَرْضٌ ١٢٠٠ رِيَالٍ عُمَانِيٍّ، وَمَوْعِدُ زَكَاةِ زَيْدٍ فِي شَهْرِ صَفَرٍ، فَتَكُونُ زَكَاةُ زَيْدٍ وَفَقًا لِلْأَحْوَالِ الْآتِيَةِ:

أ - مَوْعِدُ سِدَادِ الْقَرْضِ شَهْرُ رَجَبٍ: زَكَاتُهُ عَنْ ١٠٠٠ رِيَالٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّ الدِّينَ غَيْرُ حَاضِرٍ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٢.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ شَوَالٍ ١٤٣٠ هـ، يَوَاقِفُهُ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٩ م.

الْقَرْضُ: مُلْحَقٌ بِالدِّينِ مِنْ حَيْثُ الزَّكَاةُ هَذَا هُوَ الْمَعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - وَعَلَيْهِ جُمْهُورُ أَهْلِ الْعِلْمِ، بَيْنَمَا رَأَى شَيْخُنَا الْقُنُوبِي - حَفِظَهُ اللَّهُ - أَنَّ الْقَرْضَ لَيْسَ لَهُ حُكْمُ الدِّينِ، وَإِنَّمَا هُوَ كَالْأَمَانَةِ بِيَدِ الْمُقْتَرَضِ، أَيْ أَنَّ صَاحِبَهُ قَدْ تَرَكَهُ بِيَدِ الْمُقْتَرَضِ مِنْ أَجْلِ التَّوَسُّعِ عَلَيْهِ، فَزَكَاتُهُ عَلَى الْمُقْرَضِ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ حَالٍ، كَالْأَمَانَةِ أَوْ الْوَدِيعَةِ زَكَاتُهَا عَلَى الْمُوْدِعِ مُطْلَقًا.

يَقُولُ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: "...وَأَمَّا الْقَرْضُ فَإِنَّهُ يَخْتَلِفُ حُكْمُهُ عَنْ ذَلِكَ تَمَامًا، وَالْحَقُّ أَنَّ زَكَاتَهُ تَجِبُ عَلَى الدَّائِنِ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ حَالًا أَوْ فِي حُكْمِ الْحَالِ أَوْ مُوجِبًا عَلَى الْقَوْلِ بِمَوَازٍ اشْتِرَاطِ الْمُدَّةِ فِي الْقَرْضِ وَهُوَ الصَّحِيحُ - وَإِنْ قَالَ الْجُمْهُورُ بِخِلَافِهِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْقَرْضَ بِمِثْلَةِ الْمَالِ الَّذِي بِيَدِ صَاحِبِهِ، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ مِنْ أَجْلِ التَّوَسُّعِ عَلَى الْمُقْتَرَضِ أَوْ لِعَدَمِ حَاجَتِهِ إِلَيْهِ، فَهُوَ شَبْهُ الْأَمَانَةِ، وَبِذَلِكَ يَظْهَرُ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سَائِرِ الدِّيُونِ". يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلٍ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الثَّانِي ص ٧٠.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسٌ صَيْفٌ ١٤٢٣ هـ / يَوَاقِفُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٥١).

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

ب- عَمَرُو فِي وَلَكِنَّهُ مَفْلَسٌ: زَكَائُهُ عَنْ ١٠٠٠ رِيَالٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِي دِينِ الْمَفْلَسِ.

ج- عَمَرُو مَلِيٌّ وَلَكِنَّهُ مُمَاطِلٌ: زَكَائُهُ عَنْ ١٠٠٠ رِيَالٍ فَقَطْ؛ وَزَكَاةُ الدَّيْنِ عَلَى الْمُمَاطِلِ.

د- عَمَرُو كَانَ مُمَاطِلًا لِسَنَوَاتٍ، وَلَكِنَّهُ تَابَ وَرَجَعَ أَمْوَالُ زَيْدٍ إِلَيْهِ^(١): يُزَكِّي زَيْدُ الدَّيْنِ عَنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ.

هـ- عَمَرُو كَانَ مُعْسِرًا لِسَنَوَاتٍ، وَلَكِنَّهُ اسْتَعْنَى بَعْدَ ذَلِكَ وَرَجَعَ أَمْوَالُ زَيْدٍ إِلَيْهِ: يُزَكِّي زَيْدُ الدَّيْنِ عَنْ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ فَقَطْ.

و- مَوْعِدُ سَدَادِ الْقَرْضِ شَهْرُ الْمُحَرَّمِ، مَعَ الْعِلْمِ أَنَّ عَمْرًا فِي مَلِيٍّ: زَكَائُهُ عَنْ ٢٢٠٠ رِيَالٍ لِتَحْقِيقِ جَمِيعِ الشَّرُوطِ.

ز- عَلَى زَيْدٍ ١٠٠٠ رِيَالٍ حَاضِرَةً، وَدَيْنُ عَمْرٍو حَاضِرٌ وَهُوَ فِي مَلِيٍّ: زَكَائُهُ عَنْ ١٢٠٠ رِيَالٍ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ مِنْ زَكَاتِهِ الدَّيْنَ الْحَاضِرَ عَلَيْهِ.

ح- عَلَى زَيْدٍ ١٠٠٠ رِيَالٍ مُؤَجَّلَةً، وَلَهُ ١٢٠٠ رِيَالٍ مُؤَجَّلَةً: زَكَائُهُ عَنْ ١٠٠٠ رِيَالٍ فَقَطْ؛ وَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِي الْمُؤَجَّلِ.

ط- عَلَى زَيْدٍ ١٠٠٠ رِيَالٍ حَاضِرَةً، وَلَهُ ١٢٠٠ رِيَالٍ مُؤَجَّلَةً: لَيْسَ عَلَيْهِ زَكَاةٌ؛ لِأَنَّهُ أَسْقَطَ مِنْ زَكَاتِهِ الدَّيْنَ الْحَاضِرَ عَلَيْهِ.

(١) - تَنْبِيْهُ لُغَوِيٌّ: مِنَ الْأَخْطَاءِ الشَّائِعَةِ فِي اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ تَعْدِيَةُ الْفِعْلِ "رَجَعَ" هَمْزَةً تَعْدِيَةً فَيَقَالُ -مَثَلًا-: "أَرْجَعَ زَيْدُ الْكِتَابَ"، وَالصَّوَابُ أَنْ يَقَالُ: "رَجَعَ زَيْدُ الْكِتَابَ"؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ "رَجَعَ" مُتَعَدٍّ نَفْسَهُ وَلَا يَحْتَاجُ لِهَمْزَةِ التَّعْدِيَةِ، وَشَوَاهِدُ ذَلِكَ كَثِيرَةٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ، فَمِنْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ﴾ التوبة: ٨٣، وَلَمْ يَقُلْ: أَرْجَعَكَ، وَمِنْ هَذِهِ الشَّوَاهِدِ -أَيْضًا- قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالشَّيْءُ ذَاتِ الْبَعْضِ﴾ الطارق: ١١، وَلَمْ يَقُلْ: ذَاتِ الْإِرْجَاعِ، وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا، وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا..

فَتَاوَى مُخْتَارَةٌ

السُّؤال الأول/ ما قولكم في القروض هل تجب فيها زكاة؟ ومن يؤدّيها؟
الجواب/ زكاة الدين على الدائن إن كان غير مؤجل، أو مؤجلاً حان أجله، وعلى المدين إن كان مؤجلاً لم يحن أجله، والله أعلم^(١).

السُّؤال الثاني/ من له دين لا يرجو سداذه ثم سدّد له بعد سنوات، كيف يزكيه؟
الجواب/ تجب الزكاة في الدين إذا كان الدين على وفي ملي، وبشرط أن يكون حاضراً فأما إن كان غير حاضر فلا زكاة فيه حتى يحضر، وإن كان الدين على مفلس فإنه في كلتا الحالتين لا زكاة على الدائن، وعندما يستوفي دينه ولو بعد سنين فليزكّه زكاة عام واحد، والله تعالى يتقبل منه، والله أعلم^(٢).

السُّؤال الثالث/ رجل عليه دين يقوم بتسديده وفق برنامج زمني، وبالمقابل لديه مبلغ يساوي نصف أو ثلثي الدين تركه لأعمال المضاربة، هذا وقد حال الحول على المبلغ المخصّص للمضاربة، فهل تجب فيه الزكاة إذا كان قد بلغ النصاب، وإذا كان كذلك فهل يجوز له أن يسدّد من الزكاة شيئاً من الدين الذي عليه؟
الجواب/ إن كان الدين حالاً فإن القول بالمعتمد عليه عندنا أنه يسقط من زكاة ماله - إن كان ناصاً^(٣) أو تجارة - بمقدار ذلك الدين الحال، وأما ما لم يحل فلا يسقط من الزكاة شيئاً، وعليه أن يزكي الباقي من ماله، والله أعلم^(٤).

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٨١.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٨١.

(٣) - المال الناص: ما كان ذهباً أو فضة، وفي حكمها العملات الورقية في أيامنا هذه.

ينظر: الفيومي، المصباح النير، مادة (ن ض ض).

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٨١.

السؤال الرابع/ ما الفرق بين القرض والدَّيْن؟ وما الفرق في زكاتيهما وكيفيته ذلك؟

الجواب/ القرض هو أن يأخذ أحد من أحد شيئا ما؛ ليرد مثله، بحيث لا يكون هناك تباعٍ ما بين الجانبين، وإنما يكون اقتراضا كما هو معروف، كأن يأخذ ذهباً؛ ليرد ذهباً مثله، أو يأخذ فضةً ليرد فضةً مثلها بنفس ذلك المقدار، أو حيواناً؛ ليرد حيواناً بنفس ذلك المقدار، أو برّاً؛ ليرد برّاً أو شعيراً؛ ليرد شعيراً بنفس ذلك المقدار، هذا هو القرض.

والفرق بين الدَّيْن والقرض أن الدَّيْن يُحدّد له وقت بينما القرض -في قول أكثر العلماء- لا يُحدّد له وقت، وقيل يُحدّد له وقت، فإن كان القرض غير مُحدّد بوقت -كما هو قول جمهور أهل العلم- ففيه الزكاة على المقرض ولا زكاة على المقرض، بشرط أن يكون هذا القرض على وفيّ مليّ، وإن كان مُحدّداً بوقت -بناءً على جواز تحديد القرض بوقت-، فهو كالدين المتسا الذي لم يحضر وقته، فتجب الزكاة فيه على المدين لا على الدائن ما دام الدين لم يحضر وقته، والله أعلم^(١).

(١) - يُنظر:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٢.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكّر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافق ٢٩ / ٨ / ٢٠٠٩م.



تَتِمَّة

فِي زَكَاةِ الْمَهْرِ

تَعْلَمُ - أَخِي الْمُسْلِمَ، لَا عَدَمْتَ بَاءَةَ النِّكَاحِ - أَنَّ مَا يُلْحَقُ بِزَكَاةِ الدِّينِ فِي أَحْكَامِهِ زَكَاةُ الْمَهْرِ الَّذِي بَلَغَ النَّصَابَ، وَيُمْكِنُ لَنَا أَنْ نُبَيِّنَ لَكَ أَحْوََالَ زَكَاةِ الْمَهْرِ حَسَبَ التَّفْصِيلِ الْآتِي:

الْحَالَةُ الْأُولَى: إِنْ سَلَّمَ الْمَهْرُ لِلْمَرْأَةِ قَبْلَ الْعَقْدِ فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهَا فِيهِ، وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ عَلَى الْخَاطِبِ؛ لِأَنَّهَا لَمْ تَسْتَحِقَّ بَعْدُ، وَإِنَّمَا تَسْتَحِقُّهُ بِعُقْدَةِ النِّكَاحِ، فَهُوَ أَثَرٌ مِنْ آثَارِ النِّكَاحِ، وَيَكُونُ الْمَالُ فِي يَدِهَا كَالْوَدِيعَةِ، وَزَكَاةُ الْوَدِيعَةِ عَلَى الْمُوْدِعِ.

الْحَالَةُ الثَّانِيَةُ: إِنْ تَمَّ الْعَقْدُ وَتَسَلَّمَ الْمَهْرَ كُلُّهُ بَدَأَتْ بِحِسَابِ الْحَوْلِ لَجَمِيعِ الْمَهْرِ يَوْمَ الْعَقْدِ مُبَاشَرَةً إِنْ كَانَ بَالِغًا لِلنَّصَابِ؛ لِأَنَّهَا تَسْتَحِقُّ الْمَهْرَ بِالْعَقْدِ.

الْحَالَةُ الثَّالِثَةُ: إِنْ تَمَّ الْعَقْدُ وَلَمْ تَسَلِّمْ الْمَهْرَ بَدَأَتْ بِحِسَابِ الْحَوْلِ لَجَمِيعِ الْمَهْرِ مَا دَامَ الزَّوْجُ وَفِيًّا مَلِيًّا، وَالْمَهْرُ غَيْرُ مُؤَجَّلٍ؛ لِأَنَّهَا فِي حُكْمِ الدَّائِنِ، فَالزَّكَاةُ عَلَيْهَا مَا دَامَ الْمَدِينُ (الزَّوْجُ) وَفِيًّا مَلِيًّا.

الْحَالَةُ الرَّابِعَةُ: لَا زَكَاةَ فِي الْمَهْرِ الْآجِلِ (حَقُّ الْغَائِبِ - كَمَا يُسَمِّيهِ الْعُمَانِيُّونَ^(١))؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُسْتَحِقَّةٍ اسْتِلَامَةً فِي الْحَالِ مَا دَامَتْ فِي عِصْمَةِ الزَّوْجِ^(٢).

(١) - حَقُّ الْغَائِبِ، أَوْ الصَّدَاقُ الْآجِلُ: هُوَ جِزَاءٌ مِنَ الْمَهْرِ يُشْتَرَطُ عِنْدَ الْعَقْدِ، وَيَقَى ذَيْنَا مَوْحَلًا فِي ذِمَّةِ الزَّوْجِ، وَتُسْتَحَقُّ الزَّوْجَةُ اسْتِلَامَةً وَيَحِلُّ أَجْلُهُ عِنْدَمَا تَبَيَّنَ عَنْ زَوْجِهَا بَوَاحٍ مِنْ وَجْهِ الْفِرَاقِ.

تَنْبِيْهُ: حَقُّ الْغَائِبِ هُوَ مِنَ الشَّرْطِ الْجَائِزَةِ فِي عَقْدِ النِّكَاحِ، وَالْمُؤْمِنُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ، وَقَدْ تَعَارَفَ عَلَيْهِ أَهْلُ عِمَانٍ، وَالْعَرَفُ مَعْتَبَرٌ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا فِي الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ الزَّاهِرِ وَلَا عِنْدَ الصَّحَابَةِ - رَضَوُا اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ -، وَمَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ النِّكَاحَ يَصِحُّ بِدُونِ اشْتِرَاطِهِ لَا كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ الْبَعْضُ، وَمِنْ كَانَتْ حُجَّتُهُ أَوَّلُكَ فَكُفَى بِهِمْ حُجَّةً وَدَلِيلًا..

(٢) - يُنْظَرُ:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٤ جمادى الثانية ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٠٦/٠٨ م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣ هـ/ يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٧٧).
- السالمي، معارج الآمال ج ٤ ص ٤٢٢ - ٤٢٤، طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣ هـ/ يوافقه ٢٠٠٢ م. (مذكرة خاصة ص ٢).

البَابُ السَّابِعُ: فِي زَكَاةِ الْجَمْعِيَّاتِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا

اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٢﴾ المائدة: ٢

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْجَمْعِيَّاتِ

الْجَمْعِيَّاتُ لَفْظٌ: جَمْعُ جَمْعِيَّةٍ، وَ"الْجَمْعِيَّةُ" لَفْظَةٌ مُسْتَحْدَثَةٌ لَمْ تَكُنْ مَعْرُوفَةً فِي الْمَاضِي، لَكِنَّهَا مُشْتَقَّةٌ مِنْ مَعَانِي الْجَمْعِ وَالتَّجْمُعِ وَالاجْتِمَاعِ^(١).

وَهِيَ فِي الْإِصْطِلَاحِ الْعُرْفِيِّ: تَجْمُعُ عَدَدٍ مِنَ الْأَعْضَاءِ الْمُسَاهِمِينَ عَلَى أَسَاسٍ خَيْرِيٍّ أَوْ تَعَاوُنِيٍّ غَيْرِ رِبْحِيٍّ وَلَا تِجَارِيٍّ، تَعْتَمِدُ عَلَى الْقَرْضِ الْحَسَنِ أَوْ التَّكَافُلِ بَيْنَ أَبْنَاءِ الْمُجْتَمَعِ الْوَاحِدِ^(٢).

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْجَمْعِيَّاتِ وَأَحْكَامِهَا

اعْلَمْ - أَيُّهَا الْعَابِدُ، جَمَعَ اللَّهُ بِكَ شَمْلَ الْأُمَّةِ، وَأَزَاحَ عَنْكَ كُلَّ كَرْبٍ وَغُمَّةٍ - أَنَّ هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتُ الَّتِي تُجْمَعُ فِيهَا الْأَمْوَالُ تُنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ/ الْجَمْعِيَّاتُ الْخَيْرِيَّةُ:

وَهِيَ الْجَمْعِيَّاتُ الَّتِي يَدْفَعُ أَعْضَاؤُهَا الْمَالَ تَبَرُّعًا مِنْ أَجْلِ الْأَعْمَالِ الْخَيْرِيَّةِ مَعُونَةً لِلْمُحْتَاجِينَ وَالْمُتَضَرِّينَ، وَمُسَاعَدَةً غَيْرَ الْمُتَزَوِّجِينَ، وَخِدْمَةَ طَلَبَةِ الْعِلْمِ... إلخ، وَهَذِهِ الْجَمْعِيَّةُ لَهَا حَالَتَانِ:

(١) - إبراهيم مصطفى، المعجم الوسيط، مادة "جمع".

(٢) - الهاشمي، هلال بن صالح. زكاة الجمعيات التعاونية ص ٣٨.

أ- إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَفْعُهَا مَحْصُورًا فِي الْأَعْضَاءِ الْمُشْتَرِكِينَ بِهَا: ففِيهَا الزَّكَاةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ حُكْمَهَا حُكْمُ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ إِذَا حَالَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ بَعْدَ بُلُوغِهِ النَّصَابِ.

ب- إِمَّا أَنْ يَتَعَدَّى نَفْعُهَا الْأَعْضَاءَ الْمُسَاهِمِينَ فِيهَا: فَلَا زَكَاةَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ؛ لِأَنَّ سَبِيلَهَا سَبِيلُ الصَّدَقَةِ، وَلَا صَدَقَةٌ فِي صَدَقَةٍ^(١).

فَتَوَى

السُّؤَالُ/ هَلْ عَلَى الْجَمْعِيَّاتِ الْأَهْلِيَّةِ زَكَاةٌ؟

الجَوَابُ/ نَعَمْ، إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْجَمْعِيَّةُ جَمْعِيَّةً خَاصَّةً، بِحَيْثُ لَمْ تَكُنْ وَقْفًا عَامًّا يَنْتَفِعُ مِنْهُ الْكُلُّ فَهِيَ مُلْكٌ خَاصٌّ وَلَمَّا كَانَتْ مُلْكًا خَاصًّا فَفِيهِ الزَّكَاةُ^(٢).

القِسْمُ الثَّانِي/ الْجَمْعِيَّةُ التَّعَاوُنِيَّةُ:

وَهِيَ الْجَمْعِيَّاتُ الَّتِي يَتَّفِقُ أَفْرَادُهَا عَلَى دَفْعِ مَبْلَغٍ مُعَيَّنٍ -سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْمَبْلَغُ بِالتَّسَاوِي بَيْنَهُمْ أَوْ مَعَ اخْتِلَافِ سَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ- عَلَى أَنْ تَوُولَ إِلَيْهِمْ وَاحِدًا بَعْدَ وَاحِدٍ وَفَقَ بَرْنَامَجٍ زَمَنِيٍّ مُتَّفَقٍ بَيْنَهُمْ، بِحَيْثُ يَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مَا دَفَعَ مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ وَلَا نُقْصَانٍ.. وَهَذِهِ الْجَمْعِيَّةُ لَهَا خَالَانِ:

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِي، فِتَاوَى الْمَعَامِلَاتِ ص ٢٠٨.
- الْخَلِيلِي، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٢٢هـ، يَوَافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠١م.
- الْخَلِيلِي، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ ٢٩/١١/٢٠٠٢م.
- الْمَاشِي، هَلَالُ بْنُ صَالِحٍ. زَكَاةُ الْجَمْعِيَّاتِ التَّعَاوُنِيَّةِ، ص ٤٦.

(٢) - الْخَلِيلِي، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عُمَانَ، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوَافِقُهُ

أ- أن يُسَلَّم نصيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ رَأْسَ كُلِّ حَوْلٍ: بِحَيْثُ يَبْقَى الْمَالُ فِي صُنْدُوقِ الْجَمْعِيَّةِ حَوْلًا كَامِلًا بَعْدَ بُلُوغِهِ النَّصَابِ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ يُزَكَّى هَذَا الْمَالُ الْمُشْتَرَكُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، وَيُؤْخَذُ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ حَسَبَ حِصَّتِهِ وَلَوْ لَمْ تَبْلُغِ النَّصَابَ، فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ^(١).

ب- أن يُسَلَّم نصيبُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ قَبْلَ تَمَامِ الْحَوْلِ: كَأَن يَكُونَ التَّسْلِيمُ شَهْرِيًّا أَوْ نِصْفَ سَنَوِيٍّ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ عَلَى كُلِّ مُتَسَلِّمٍ أَنْ يُزَكَّى مَا تَسَلَّمَهُ إِنْ كَانَ بَالِغًا لِلنَّصَابِ، بِحَيْثُ يَحْسَبُ لَهُ حَوْلًا كَامِلًا إِنْ بَقِيَ فِي يَدِهِ وَلَمْ يَسْتَهْلِكْهُ إِلَى تَمَامِ الْحَوْلِ، وَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ يُزَكِّيهِ سَابِقًا فَحُكْمُهُ حُكْمُ الْفَائِدَةِ تُضَمُّ مَعَ الْأَصْلِ وَتُزَكَّى بِتَمَامِ حَوْلِ الْأَصْلِ.

﴿مَلْحُوظَةٌ﴾: لَا شَكَّ أَنَّكَ تَلَحَّظُ -أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ النَّبِيهُ- أَنَّ الْجَمْعِيَّاتِ التَّعَاوُنِيَّةَ تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ زَكَاةِ الْقَرْضِ، فَحُكْمُهَا حُكْمُ الدَّيْنِ الْمُؤَجَّلِ، لَا زَكَاةَ عَلَى الدَّائِنِ (الْمُسَاهِمِ) حَتَّى يَحِينَ وَقْتُ اسْتِلَامِ حِصَّتِهِ مِنْهَا، وَهَذَا هُوَ الْغَالِبُ فِيهَا. أَمَّا إِنْ كَانَتْ الْأَدْوَارُ فِيهَا بِالتَّخْيِيرِ، أَوْ أَنْ لِكُلِّ شَخْصٍ الْحَقُّ فِي اسْتِلَامِ حِصَّتِهِ مَتَى مَا أَرَادَ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تُعْطَى حُكْمُ الدَّيْنِ الْحَالِ، وَعَلَى الدَّائِنِ (الْمُسَاهِمِ) الزَّكَاةَ، فَيَحْسَبُ جَمِيعَ مَا دَفَعَ فِي الْجَمْعِيَّةِ مِمَّا يُزَكِّيهِ مِنْ مَالِهِ وَلَوْ لَمْ يَسْتَلِمَهُ بَعْدُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ^(٢).

(١) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٢).

(٢) - تَنْبِيْهُ: يُقَالُ فِي زَكَاةِ الْجَمْعِيَّاتِ مَا يُقَالُ فِي زَكَاةِ الْقَرْضِ مِنَ الْخِلَافِ الَّذِي تَقْدَمُ، وَالَّذِي جَرَيْنَا عَلَى ذِكْرِهِ أَعْلَاهُ أَنَّ الْقَرْضَ لَهُ حُكْمُ الدَّيْنِ كَمَا يَبْقَى بِهِ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ -حَفِظَهُ اللَّهُ-، أَمَا عَلَى رَأْيِ شَيْخِنَا الْقَنْبَوِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- أَنَّ الْقَرْضَ لَهُ حُكْمُ الْوَدِيعَةِ فَالزَّكَاةُ وَاجِبَةٌ عَلَى الْمُسَاهِمِ فِي الْجَمْعِيَّةِ وَلَوْ لَمْ يَحِلْ أَجَلُهُ بَعْدُ.

فتوى

السؤال/ هل على المشترك في الجمعيات التعاونية زكاة ماله الذي دفعه للجمعية ولو لم تكن في يده، ولكنه متمكن منها متى ما أرادها؟

الجواب/ بما أنه متمكن من استيفاء ماله متى أراد فعليه زكاته لأنه في حكم الدين الحاضر الذي هو على وفي ملي، والله أعلم^(١).

فصل في زكاة المال المشترك

إذا اشترك مجموعة من الأشخاص في أموالهم حتى أصبح ذلك المال يتجاوز النصاب فتجب فيه الزكاة بعد حولان الحول ولو لم يكن نصيب كل واحد منهم بالغاً للنصاب؛ لأنهم في هذه الحالة في حكم المالك الواحد.

فالمال المشترك والمال المختلط يعامل معاملة مال رجل واحد في النصاب والقدر الواجب في الإخراج، سواء أكانت هذه الشركة إرثاً قبل القسمة أو مبالغ مجمعة من قبل أشخاص لأجل تجارة أو نحوها^(٢)، أو كانت ماشية اشتركت في المرعى والمخلب والفحل^(٣).

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمي "هي عندي بمثابة القرض.. فكل واحد يزكي ماله، فإن لم يبلغ النصاب فلا زكاة فيه". يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٥١.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ جمادى الأولى ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/٦/١٨م.
- القنوي، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الثاني ص ٧٠.
- القنوي، جلسة المراجعة بمكتب فضيلته (بتاريخ: ٥ ذي الحجة ١٤٣٠هـ، الموافق ٢٠٠٩/١١/٢٢م).

(١) - فتوى لسماحة الشيخ منقولة في: الهاشمي، هلال بن صالح. زكاة الجمعيات التعاونية ص ٤٤.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٤٩، ٢٤٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/٢٥م.

(٣) - يُنظر:

فَتْوَى

السُّؤَالُ/ رَجُلٌ لَدَيْهِ صُنْدُوقٌ يَجْمَعُ فِيهِ أَمْوَالاً لِأَوْلَادِهِ حَتَّى وَصَلَتْ ثَلَاثُمِئَةٍ وَخَمْسِينَ رِيَالاً مِنَ الْعَطَايَا وَالصَّدَقَاتِ، هَلْ تَجِبُ فِيهَا زَكَاةٌ؟

الْجَوَابُ/ إِنْ كَانَ هَذَا الْمَالُ مُشْتَرَكاً مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ وَبَلَغَ النَّصَابَ فَهُوَ بِمَثَابَةِ الْمَالِ الَّذِي يَمْلِكُهُ مَالِكٌ وَاحِدٌ، تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ، أَمَّا إِنْ كَانَ لِكُلِّ وَاحِدٍ نَصِيبُهُ .. مُسْتَقِلٌّ عَنْ أَنْصَابِ الْآخَرِينَ فَإِنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي مَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ إِنْ بَلَغَ قَدْرَ النَّصَابِ، لَا غَيْرَ^(١).

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٤٠.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٢م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٩/٢٠م.
- الصواوي، زكاة الثمار ج ٤ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

(١) - الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه



المعتمد

في فقه الصيام والزكاة

المعتمد في فقه الصيام والزكاة



١٢٩٤

البَاب الثَّامِنُ: فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَالْأَنْعَمَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا تَأْكُلُونَ ﴿٥﴾ وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ﴿٦﴾ وَتَحْمِلُ أَثْقَالَكُمْ إِلَى بَلَدٍ لَوْ تَكُونُوا بِلَاغِيهِ إِلَّا سِيقَ الْأَنْفُسِ إِنَّ رَبَّكُمْ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴿٧﴾ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨﴾﴾ النحل: ٥ - ٨

فَصْلٌ فِيْمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحَيَوَانَ

تَفَقَّهَ - أَخِي، أَغْدَقَ اللَّهُ عَلَيْكَ صُتُوفَ الْإِنْعَامِ - أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي هَيْمَةِ الْأَنْعَامِ، وَهِيَ (الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ) فَقَطْ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ أَصْنَافِ الْحَيَوَانَ، وَعَلَيْهِ فَإِنَّهَا لَا تَجِبُ فِيْمَا عَدَاهَا مِمَّا لَمْ يَنْصُ عَلَيْهِ الشَّارِعُ كَالْخَيْلِ وَالْبِغَالِ وَالْحَمِيرِ ^(١) مِنْ حَيَوَانَاتِ

(١) - فائدة: في حكم لحم الخيل: اختلف العلماء في أكل لحم الخيل، والمعتمد عند شيخنا أبي عبد الرحمن القسوي - حفظه الله - هو القول بالجواز؛ لأنه الحكم الواضح الذي دلت عليه سنة أبي القاسم عليه السلام، وإن عافت ذلك بعض الطباع البشرية؛ لأن الحكم في التحليل والتحريم هو الشرع لا مجرد الاستحسان أو الاستقباح العقلي؛ نظراً لأن الطباع تتأثر بالمؤثرات التي تحيط بها من حولها، فاستقباح أمر ما لا يعني تحريمه كما عاف النبي ﷺ أكل الضب عندما قدم له، فقال خالد بن الوليد: أحرام هو يا رسول الله؟ قال: "لا، ولكن ليس هو بأرض قومي فتجدي أعافه"، قال خالد: فاجترأه فأكلته ورسول الله صلى الله عليه وسلم ينظر (الربيع، باب: أدب الطعام والشراب، رقم الحديث ٣٨٥)، وما أجمل ما يقوله الثور السلمي - رحمه الله - مقررًا هذه القاعدة:

فَحَاكِمُ الشَّرْعِ قَضَى بِمَا جَرَى ... لا الْعَقْلُ يَا ذَا فَاتْرُكْنِ عَنْكَ الْمِرَا
فَائِدَةً وَإِنْ يَكُنْ يَسْتَحْسِنُ ... أَشْيَاءَ وَأَشْيَاءَ لَهَا يَسْتَهْجِنُ
فَذَلِكَ بِاعْتِبَارِ مَا لِلطَّبْعِ ... مَا لَمْ لَا بِاعْتِبَارِ الشَّرْعِ

الْبَرِّ، وَكَذَا حَيَوَانَاتُ الْبَحْرِ^(١)؛ قَالَ رَسُولُ الْهُدَى ﷺ: "لَيْسَ عَلَى الرَّجُلِ فِي عَبْدِهِ وَلَا فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ"^(٢)، وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ: "لَيْسَ فِي الْجَارَةِ، وَلَا الْكُسْعَةِ، وَلَا فِي النَّخَةِ وَلَا فِي الْجَبْهَةِ صَدَقَةٌ".

أما الأدلة فكثيرة منها قولُ أَسْمَاءَ ؓ: "أَكَلْنَا لَحْمَ فَرَسٍ لَنَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ" (أحمد، المسند، حديث: أَسْمَاءُ، رقم ٢٥٦٩٣)، ولذا يقول المحدث القنوبي -حفظه الله- بعد مناقشة الروايات المؤيدة والمعارضة وبيان الراجح منها: "هذا ما ظهر لي، فلينظر فيه ولا يؤخذ إلا بعدله، وعدله بحمد الله تعالى ظاهر، والله أعلم".

وأما الْبِغَالُ والحُمَيْرُ فمُحَرَّمَةٌ عَلَى رَأْيِ الْجُمْهُورِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ فِي الْمَذْهَبِ وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِخِلَافِهِ؛ بِخِلَافِ الْحَمْرِ الْوَحْشِيَّةِ الْمَعْرُوفَةِ فِيهَا جَائِزَةٌ، وَالدَّلِيلُ عَلَى حُرْمَةِ الْحَمْرِ الْأَهْلِيَّةِ أَوْ الْإِنْسِيَّةِ حَدِيثُ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: "ذَبَحْنَا يَوْمَ خَيْبَرَ الْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحُمَيْرَ فَتَهَنَّا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ الْبِغَالِ وَالْحُمَيْرِ وَلَمْ يَتَهَنَّأْ عَنِ الْخَيْلِ" (أبو داود، باب: فِي أَكْلِ لَحْمِ الْخَيْلِ، رقم ٣٢٩٤).

فِرْيَةٌ: هَذَا وَقَدْ زَارَ ابْنُ بَطُوطَةَ عَمَانَ زَمَنَ دَوْلَةِ بَنِي نِهَانَ وَلَمْ يَقُلْ فِيهِمْ خَيْرًا، بَلْ قَالَ فِيهِمْ مَنكَرًا مِنَ الْقَوْلِ وَزُورًا. وَكَانَ مِمَّا افْتَرَاهُ فِيهِمْ قَوْلُهُ: "...وَنَسَاؤُهُمْ يَكْتُرُونَ الْفُسَادَ وَلَا غَيْرَ عِنْدَهُمْ"، فَتَعَقَّبَهُ الْإِمَامَانِ السَّلَامِيُّ فِي مَعْنَى التَّحْقِيقِ وَأَبُو إِسْحَاقَ أَطْفِيشَ فِي حَاشِيَتِهَا، وَمِمَّا قَالَهُ الْإِمَامُ السَّلَامِيُّ فِي الْمَتَنِ: "...وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْغَيْرَةُ عِنْدَ أَهْلِ عَمَانَ فَعِنْدَ مَنْ تَوَجَّهُوا وَإِذَا لَمْ تَكُنِ الْعِفَّةُ فِي نِسَائِهِمْ فَعِنْدَ مَنْ تَكُونُ!!!"، وَمِمَّا قَالَهُ الْمُفْتَرِي: "وَيُؤْكَلُ عَلَى مَا دَنَبَهُ لَحْمُ الْحَمَارِ الْإِنْسِي، وَيَبَاعُ فِي السُّوقِ؛ لِأَنَّهُمْ قَاتِلُونَ بِتَحْلِيلِهِ، وَلَكِنَّهُمْ يَخْفَوْنَ ذَلِكَ عَنِ الْوَارِدِ عَلَيْهِمْ وَلَا يَظْهَرُونَ بِمَحْضَرِهِ"، فَتَعَقَّبَهُ الْعَلَامَةُ أَبُو إِسْحَاقَ فِي الْحَاشِيَةِ قَائِلًا: "اعْطَفَ هَذِهِ الْأَكْذُوبَةُ عَلَى مَا مَضَى لَكَ مِنْ كَلَامِ هَذَا الرَّحَالَةِ لَكِي تَتَيَقَّنَ مَا نَقُولُهُ مِنْ تَعَمُّدِهِ.. قَصْدًا لِلتَّشْوِيهِ وَسُوءِ السَّمْعَةِ"، وَعِنْدَ اللَّهِ يَجْتَمِعُ الْخُصُومُ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ. يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بِرِوَايَةٍ: "مُؤَالُ أَهْلِ الذُّكْرِ"، حَلَقَةٌ ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافَتَهُ ٢٧/٩/٢٠٠٨ م.
- الْقَنْوُيُّ، جُلُوسَةُ إِفْتَاءٍ مَجْلِسِ مَرْزَلِ فَضِيلَتِهِ - لَيْلَةُ الْأَرْبَعَاءِ ٢٩/٤/٢٠٠٨ م.
- الْقَنْوُيُّ، رِسَالَةٌ فِي حُكْمِ لَحْمِ الْخَيْلِ، بِمُحَوِّثٍ وَرِسَائِلٍ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ص ٦١ - ٦٦.
- السَّلَامِيُّ، مَدَارِجُ الْكَمَالِ، ص ٦.
- السَّلَامِيُّ، تَحْفَةُ الْأَعْيَانِ ج ١ ص ٣٧٠ - ٣٧٣.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٠، ٢٤١.
- الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٣١٩، ٣٣٣، ٣٤٨، ٣٦٧.

(٢) - الرَّبِيعُ، بَاب: مَا عَفَى عَنْ زَكَاتِهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٣.

قَالَ الرَّبِيعُ: الْجَارَةُ الْإِبِلُ الَّتِي تُجَرُّ بِالزَّمَامِ وَتَذْهَبُ وَتَرْجِعُ بِقَوْتِ أَهْلِ الْبَيْتِ، وَالْكُسْعَةُ: الْحَمِيرُ، وَالتَّخَةُ: الرَّقِيقُ، وَالْجَبْهَةُ: الْخَيْلُ. قَالَ الرَّبِيعُ: قَالَ أَبُو غُبَيْدَةَ: لَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنْ هَذَا صَدَقَةٌ مَا لَمْ تَكُنْ لِلتِّجَارَةِ^(١).

فصل في معرفة الأنعام

تَعْرِفُ - أَيُّهَا الطَّالِبُ الرَّاعِي، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ - أَنَّ كَلِمَةَ "الْأَنْعَامِ" هِيَ جَمْعُ لِكَلِمَةِ "نَعَمٌ" بِالتَّخْرِيكِ؛ وَيُرَادُ بِكُلِّ مِنْهُمَا الْمَاشِيَةُ الْمَشْهُورَةُ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْكَلِمَتَيْنِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ الرَّاجِحِ عِنْدَ مُفْتِي الْعَصْرِ - حَفِظَهُ اللَّهُ - وَهِيَ: (الْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ، وَالْغَنَمُ بِنَوْعِيهَا: الْمَعَزُ وَالضَّأْنُ)؛ وَاسْتَدَلَّ سَمَاحَتُهُ لِلرَّأْيِ بِالْمُعْتَمِدِ بِ:

أ - قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَجَزَاءٌ مِّثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ المائدة: ٩٥، وَفِدْيَةُ الصَّيْدِ هَذِهِ شَامِلَةٌ لِلْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَهِيَ الْأَنْعَامُ بِالِاتِّفَاقِ، فَذَلِكَ أَنَّ الْأَنْعَامَ وَالتَّعَمُّ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَأَنَّ هَذَا الْحُكْمَ شَامِلٌ لَا يَنْحَصِرُ فِي صِنْفٍ مِنْهَا دُونَ الْآخَرِ.

ب - قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ﴾ الزمر: ٦، وَقَدْ بَيَّنَّ

هَذِهِ الْأَزْوَاجَ الثَّمَانِيَةَ بِقَوْلِهِ: ﴿ثَمَنِيَّةَ أَزْوَاجٍ مِنَ الضَّأْنِ اثْنَيْنِ وَمِنَ

الْمَعَزِ اثْنَيْنِ قُلْ أَلَّذَكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ الْأُنثَيَيْنِ أَمَّا اشْتَمَلَتْ عَلَيْهِ

أَرْحَامُ الْأُنثَيَيْنِ نَبِيُّنِي يَعْلَمُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴿١١٣﴾ وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ

وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ الأنعام: ١٤٣ - ١٤٤، فَقَدْ صَرَّحَتِ الْآيَةُ بِأَنَّهَا ثَمَانِيَّةٌ،

ثُمَّ فَصَّلَتْ هَذِهِ الثَّمَانِيَةَ بِأَنَّهَا: (الضَّأْنُ، وَالْمَعَزُ، وَالْإِبِلُ، وَالْبَقَرُ) بِاعْتِبَارِ

انْقِسَامِ كُلِّ صِنْفٍ مِنْهَا إِلَى ذَكَورٍ وَإِناثٍ^(٢).

(١) - الربيع، باب: ما عفى عن زكاته، رقم الحديث ٣٤٢.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حنبل. زكاة الأنعام ص ٧ - ٩.

﴿فائدة﴾: يَصَدَّقُ مُصْطَلَحُ "الإِبِلِ" عَلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ الَّتِي يُطْلَقُ عَلَيْهَا هَذَا اللَّفْظُ، نَجِيَّةٌ أَوْ غَيْرُ نَجِيَّةٍ، وَيَصَدَّقُ حُكْمُ "الْبَقَرِ" عَلَى الْجَوَامِيسِ أَيْضًا^(١)، وَكَذَا يَصَدَّقُ مُصْطَلَحُ "الْغَنَمِ" عَلَى الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ بِلاَ خِلَافٍ^(٢).

فصل في شروط زكاة الأنعام

تَعْلَمُ -أَخِي، جَعَلَ اللَّهُ حَيَاتَكَ رَبِيعًا مُخَصَّبًا وَمَرْعَى مُخَضَّرًا- أَنَّهُ يُشْتَرَطُ لِرُجُوبِ زَكَاةِ الْأَنْعَامِ مَا يُشْتَرَطُ لِرُجُوبِ عُمُومِ زَكَاةِ الْأَمْوَالِ مِنَ الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ فِي بَابِ شُرُوطِ الزَّكَاةِ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِبَعْضِ الشَّرُوطِ الْأُخْرَى، فَأَصْنَعْ لَهَا سَمْعًا أَذْكَرَهَا لَكَ تَتَرَى:

١- أَنْ تَكُونَ سَائِمَةً: أَيِ غَيْرِ مَغْلُوفَةٍ، وَإِنَّمَا تَعْتَمِدُ عَلَى الرَّعْيِ، فَالسَّوْمُ هُوَ

الرَّعْيِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: ﴿فِيهِ تَسِيمُوتُ﴾ ﴿١٠﴾ النحل: ١٠.

وَالْقَوْلُ بِاشْتِرَاطِ السَّوْمِ لِرُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْأَنْعَامِ هُوَ الرَّأْيُ الْمُعْتَصَدُ عِنْدَ شَيْخِي الْعَصْرِ وَالْعُرَيْنِ فِي جَبِينِ الدَّهْرِ -أَمَدَ اللَّهُ فِي عُمْرِهِمَا وَبَارَكَ فِي حَيَاتِهِمَا-^(٣)؛ وَالذَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ رَاعِي الْأُمَمِ ﷺ: "فِي كُلِّ

(١) - الْجَوَامِيسُ: جَمْعُ جَامُوسٍ، وَالْجَامُوسُ نَوْعٌ مِنَ الْبَقَرِ، وَهُوَ لَفْظٌ فَارِسِيٌّ دَخِلَ عَلَى الْعَرَبِيَّةِ، وَهُوَ بِالْفَارْسِيَّةِ كَاوْمِيشٌ، وَلَكِنَّهُ مَعْرَبٌ، وَقَدْ تَكَلَّمْتُ بِهِ الْعَرَبُ قَدِيمًا، يَقُولُ جَرِيرٌ:

تَدْعُوكَ نَيْمٌ وَنَيْمٌ فِي قَرَى سَابٍ *** قَدْ عَضُّ أَعْنَاقَهُمْ جِلْدُ الْجَوَامِيسِ

يُنْظَرُ: الْفَيْوَمِيُّ، الْمَصْبَاحُ النُّوْرِيُّ، مَادَّةُ (ج م س).

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٤، ١٥.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٩.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٥ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٣٠هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/٥/٢٠٠٩م.
- الْقُتْرُبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوْمَافِقُهُ ٦/١٠/٢٠٠٧م.
- الْمُنْتَدَى الْأَدَبِيُّ، قَرَاءَاتٌ فِي فِكْرِ ابْنِ بَرَكَةَ الْبَهْلَوِيِّ، مُحَاضَرَةٌ لِسَمَاحَةِ الْمُفْتَى بِعَنْوَانِ: "ابْنُ بَرَكَةَ وَابْحَثُ الْعِلْمِي" ص ٢٥.

سَائِمَةٌ إِبِلٍ فِي أَرْبَعِينَ بَنْتُ لَبُونٍ" (١)، فَالْحَدِيثُ يُفِيدُ بِمَنْطَوْقِهِ أَنَّ الزَّكَاةَ وَاجِبَةً فِي السَّائِمَةِ، وَبِمَفْهُومِهِ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي غَيْرِ السَّائِمَةِ.

يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتِي -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي بَحْثِهِ الْقِيمَ "زَكَاةُ الْأَنْعَامِ" بَعْدَ اسْتِعْرَاضِهِ الْآرَاءَ الْمُتَقَاطِعَةَ وَشَيْئاً مِنْ أَدْلَتِهَا: "وَالْمُخْتَارُ عِنْدِي أَنَّ ذِكْرَ السُّومِ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مُخْرِجٌ لِمَا عَدَا السَّائِمَةَ مِنْ حُكْمِهَا" (٢).

وَيُؤَكِّدُ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ الْقُتُوبِيِّ -عَافَاهُ اللَّهُ- ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: "هَذَا هُوَ الصَّحِيحُ، وَهُوَ أَنَّهَا لَا تَجِبُ إِلَّا فِي السَّوَائِمِ، كَمَا نَصَّ عَلَى ذَلِكَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ-، وَهُوَ الَّذِي ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ" (٣)، وَمِنْ جَوْهَرِ النُّظَامِ لِلنُّورِ السَّالِمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

وَإِنَّمَا تَكُونُ فِي السَّوَائِمِ *** لَا فِي الْعُلُوفَاتِ مِنَ الْبَهَائِمِ (٤)

﴿تَنْبِيْهُ﴾: الْعَلْفُ الَّذِي يُسْقَطُ الزَّكَاةُ هُوَ الَّذِي لَا يَقُومُ الْحَيَوَانُ إِلَّا بِهِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَعْنِيَ عَنْهُ، أَمَّا إِذَا كَانَ مَالِكُهَا يَقُومُ بِعَلْفِهَا زِيَادَةً عَلَى الْمَرْعَى مِنْ أَجْلِ أَنْ تَكُونَ سَمِينَةً أَوْ مِنْ أَجْلِ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى الْبَيْتِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي تَخْرُجُ عَنْ حَاجَةِ الْحَيَوَانَاتِ الصَّرُورِيَّةِ إِلَى الطَّعَامِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَا عِبْرَةَ بِهِ وَتَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ (٥).

(١) - أبو داود، باب: فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٤٤.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٤٩.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ، بِرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٧م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٦/١١/٢٠٠٢م.

(٤) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النُّظَامِ، ج ١ ص ١٧١.

(٥) - يُنْظَرُ:

- الْقُتُوبِيُّ، بِرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠٢م.

«تَنْبِيْهُ ثَانٍ»: الْعِبْرَةُ بِالسَّوْمِ فِي أَغْلَبِ الْعَامِ، فَإِنْ كَانَتْ سَائِمَةً غَالِبَ شَهْرِ السَّنَةِ وَجَبَتْ فِيهَا الزَّكَاةُ وَلَوْ غُلِفَتْ فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ.. يَقُولُ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ السَّالِمِيُّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

مِنْ الْقَوَاعِدِ الَّتِي فِي الْمَذْهَبِ *** (إِنَّ الْأُمُورَ حُكْمُهَا لِلْأَغْلَبِ) (١)

٢- أَنْ لَا تَكُونَ عَامِلَةً: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ الْعَوَامِلِ الْمُسَخَّرَةِ لِلخِدْمَةِ، وَالْمُعْتَصِمِ عَدَمُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا، يَقُولُ الْبَدْرُ الْخَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لَا زَكَاةَ فِيهَا لِلْحَدِيثِ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ الرَّبِيعُ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَيْسَ فِي الْجَارَةِ، وَلَا الْكُسْعَةِ، وَلَا فِي النَّخَةِ وَلَا فِي الْجَنْبَةِ صَدَقَةٌ" (٢)، قَالَ الرَّبِيعُ: الْجَارَةُ الْإِبِلُ الَّتِي تُجَرُّ بِالزَّمَامِ وَتَذْهَبُ وَتَرْجِعُ بِقُوَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ... مِنْ أَجْلِ هَذَا أَرَى التَّعْوِيلَ عَلَى رَأْيِ الْمُسْتَطِيعِينَ لِلزَّكَاةِ فِيهَا أَخْذًا بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الدَّلِيلُ، وَلَا حَظٌّ لِلنَّظَرِ مَعَ الْأَثَرِ" (٣)، وَفِي شَرْحِ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ لِلْإِمَامِ السَّالِمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "وَمَنْ قَالَ بِوَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا -أَيُّ الْعَوَامِلِ- تَمَسَّكَ بِالْعُمُومِ الْوَارِدِ فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ، وَحَدِيثُ الْبَابِ خَاصٌّ، وَالْخَاصُّ قَاضٍ عَلَى الْعَامِ فَيَجِبُ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ" (٤).

• الْقُنُوزِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٦/١١/٢٠٠٢م.

(١) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. جَوْهَرُ النِّزَامِ، ج ١ ص ٣٥.

(٢) - الرَّبِيعُ، بَاب: مَا عَفَى عَنْ زَكَاتِهِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٢.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٦١.

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٧٧.

• الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠/٩/٢٠٠٨م.

(٤) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ٦٨.



الْمَعْنَى فِي فقه الصَّيَاةِ وَالزَّكَاةِ



قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمه
"وهذا هو الصحيح عندي".

وفي ذكر هذين الشرطين يقول المحقق الخليلي - رحمه الله - في قصيدته
"لطائف الحكم في صدقات النعم":
وفي الأخذ من (غير السوائم) قرروا *** خلافا لهم عم (العوامل) حين طم^(١)

٣ - الاستغناء عن الأمات^(٢): اختلف العلماء في صغار النعم كالسخال
وصغار الماشية التي ولدت أثناء الحول، هل تحسب في الزكاة؟ أم
يكتفى بحساب ما استغنى عن أمه واستقل بقوته.

يقول مفتي الديار العمانية - يحفظه الله -: ". وإما الصحيح عندي أنه يعتد
بما استغنى عن أمه بدليل ما رواه أحمد .. من حديث سويد بن غفلة قال: أتانا
مصدق رسول الله ﷺ فجلست إلى جنبه فسمعتة يقول: "إن في عهدي أن لا
أخذ من راضع لبن"^(٣).
ومن المعلوم أن مفهومه الأخذ مما جاوز حد الرضاع، وذلك هو حد
الاستغناء عن الأمات"^(٤).

(١) - الخليلي، سعيد بن خلفان. لطائف الحكم في صدقات النعم ص ٢٠٤.

(٢) - أم الشيء: أصله، ومكة أم القرى، والأم والدة، والجمع: أمات، وأصل الأم أمهة، ولذلك تجمع على أمهات
أيضا، فهما لغتان عربيتان، وقيل الأمهات للناس والأمات للبهائم.
ينظر: الفيومي، الصباح المنير، مادة (م م ع).

(٣) - أحمد، المسند. حديث: مصدق النبي صلى الله عليه وسلم، رقم الحديث ١٨٠٨٣.

(٤) - الخليلي، أحمد بن حمد. زكاة الأنعام ص ٦٨.

فصل في زكاة الإبل

اعْلَمْ - أَيُّهَا التَّلْمِيزُ لَا حُرْمَتَ التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ فِي الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَالسَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ - أَنْ أُمَّةَ الْإِسْلَامِ أَجْمَعَتْ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْإِبِلِ إِجْمَالًا، بَلْ وَاتَّفَقَتْ عَلَى نَصَابِهَا الشَّرْعِي أَيْضًا، وَالْأَصْلُ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ هُوَ مَا رَوَاهُ الْإِمَامُ الرَّبِيعُ بْنُ حَبِيبٍ وَأَيْمَةُ السَّنَةِ مَرْفُوعًا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ: "لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ - يَعْنِي خَمْسَةَ أَبْعَرَةٍ - صَدَقَةٌ" ^(١)، وَهُوَ النَّصَابُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَةِ فَلَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيمَا دُونَهُ ^(٢).

المقدارُ المخرجُ منها

وَجَاءَ تَقْدِيرُ أَنْصَبَتِهَا وَالْمِقْدَارُ الْمُخْرَجُ مِنْهَا فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ الَّذِي بَعَثَهُ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ إِلَى أَهْلِ الْبَحْرَيْنِ ^(٣).

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.

(٢) - ابن المنذر، محمد بن إبراهيم. الإجماع ص ١١.

(٣) - فائدة مهمة: "كتاب الصدقة" هو ما جاء عن أنس بن مالك ﷺ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ ﷺ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ:

"بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عَلَى الْمُسْلِمِينَ وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ فَمَنْ سَأَلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سَأَلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ، فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْقَتَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسِ شَاةٍ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْحَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ يَئَنِي سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْحَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ.

وَفِي صَدَقَةِ الْقَتَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِائَةٍ إِلَى مِائَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِائَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثُ شِيَاهٍ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثِ مِائَةٍ فَفِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِائَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا".

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

المعلم
في فقه الصيام والزكاة

وَهَذَا جَدُولٌ يُلَخِّصُ أَحْكَامَ زَكَاةِ الْإِبِلِ حَسَبَ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ^(١):

م	الْعَدَدُ	الْمِقْدَارُ الْمُخْرَجُ	السَّنُ
١.	٤ - ١	لا زكاة فيها	
٢.	٩ - ٥	شاة واحدة	يُجْزَى مِنَ الضَّأْنِ الْجِدْعُ وَهُوَ مَا أَمَّ عَامًّا، وَمِنَ الْمَعَزِ الثَّيُّ وَهُوَ مَا أَمَّ عَامَيْنِ.
٣.	١٤ - ١٠	شَاتَانِ	
٤.	١٩ - ١٥	٣ شِيَاه	
٥.	٢٤ - ٢٠	٤ شِيَاه	
٦.	٣٥ - ٢٥	بِنْتُ مَخَاضٍ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدْ فَابْنُ لَبُونٍ	بِنْتُ مَخَاضٍ: أَكْمَلَتِ السَّنَةَ الْأُولَى وَدَخَلَتِ الثَّانِيَةَ.
٧.	٤٥ - ٣٦	بِنْتُ لَبُونٍ	أَكْمَلَتِ الثَّانِيَةَ وَدَخَلَتِ الثَّلَاثَةَ
٨.	٦٠ - ٤٦	حِقَّة	أَكْمَلَتِ الثَّلَاثَةَ وَدَخَلَتِ الرَّابِعَةَ
٩.	٧٥ - ٦١	جَذَعَةٌ	أَكْمَلَتِ الرَّابِعَةَ وَدَخَلَتِ الْخَامِسَةَ
١٠.	٩٠ - ٧٦	بِنْتُ لَبُونٍ	
١١.	١٢٠ - ٩١	حِقَّتَانِ	
١٢.	من ١٢١ فصاعداً	فِي كُلِّ ٤٠ بِنْتُ لَبُونٍ وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةً	

البخاري، باب: زكاة النعم، رقم الحديث ١٣٦٢.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٢٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١٢/٢م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٨م.

﴿فائدة﴾: سُمِيَتْ بِنْتُ مَخَاضٍ بِهَذَا الْاسْمِ لِأَنَّ أُمَّهَا غَالِبًا مَا تَكُونُ حَامِلًا وَاقْتَرَبَ مَوْعِدُ مَخَاضِهَا (وَلَاذَمَهَا)، وَسُمِيَتْ بِنْتُ لُبُونٍ بِهَذَا الْاسْمِ لِأَنَّ أُمَّهَا غَالِبًا مَا تَكُونُ مُرْضِعَةً وَذَاتَ لَبَنٍ، وَسُمِيَتْ الْحَقَّةُ بِهَذَا الْاسْمِ لِاسْتِحْقَاقِهَا أَنْ يَطْرُقَهَا الْفَحْلُ، وَسُمِيَتْ الْجَذَعَةُ بِهَذَا الْاسْمِ لِأَنَّهَا جُذِعَتْ مُقَدِّمَةُ أَسْنَانِهَا أَيْ اسْقَطَتْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ^(١).

فصل

فِي مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْإِبِلِ

﴿المسألة الأولى﴾: إِذَا زَادَتْ الْإِبِلُ عَلَى ١٢٠ فِيهَا خِلَافٌ، وَالَّذِي عَلَيْهِ جُمْهُورُ الْأُمَّةِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْإِبَاضِيَّةِ وَعِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُتُوبِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - أَنَّهُ تَجِبُ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ؛ لِمَا وَرَدَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ "فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لُبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ"^(٢).

وَيُمْكِنُ حِسَابُ ذَلِكَ عَلَى النَّسَقِ الْآتِي^(٣):

١٧٠	١٦٠	١٥٠	١٤٠	١٣٠	١٢١
٣ بَنَاتِ لُبُونٍ وَحَقَّةٌ	٤ بَنَاتِ لُبُونٍ	٣ حِقَاقٍ	حِقَّتَانِ وَبِنْتُ لُبُونٍ	حَقَّةٌ وَبِنْتَا لُبُونٍ	٣ بَنَاتِ لُبُونٍ

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٧٨ (بِتَصْرِفٍ).

(٢) - الْبُخَارِيُّ، بَابُ زَكَاةِ الْقَتَمِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٦٢.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٨٨.
- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٢٩.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوَافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠٢ م.

«المسألة الثانية»: إِذَا كَانَ عَدَدُ الْإِبِلِ مِائَتَيْنِ أَوْ سِتِّمِئَةٍ أَوْ ثَمَانِمِئَةٍ أَوْ كُلِّ عَدَدٍ يُمكنُ أَنْ يُقَسَّمُ عَلَى أَرْبَعِينَ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَسَّمُ عَلَى خَمْسِينَ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهَا الْمَرْكَبُ حَقَاقًا وَيُمْكِنُ أَنْ يُخْرَجَ عَنْهَا أَيْضًا بَنَاتُ لَبُونٍ، وَالْمُخَيَّرُ فِي ذَلِكَ هُوَ الْمَرْكَبُ صَاحِبُ الْمَالِ لَا الْجَائِي عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ أَبِي خَلِيلٍ الْخَلِيلِيِّ وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْقُتُوبِيِّ - عَافَاهُمُ اللَّهُ -^(١).

«المسألة الثالثة»: مَنْ لَمْ يَجِدْ ابْنَةَ مَخَاضٍ فَعَلَيْهِ ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ إِنْ وَجَدَهُ، وَهَذَا مَا لَا خِلَافَ فِيهِ لِلنَّصِّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ.

وَأَمَّا الْخِلَافُ إِذَا لَمْ يَجِدْ ابْنَ لَبُونٍ فَهَلْ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ شِرَاءُ ابْنَةِ مَخَاضٍ أَوَّلًا حَسَبَ الْأَصْلِ، أَمْ هُوَ مُخَيَّرٌ فِي شِرَاءِ أَيِّهِمَا تَيَسَّرَ، وَالثَّانِي هُوَ "الْأَقْرَبُ لِلِسَّمَاحَةِ وَالْيُسْرِ" كَمَا يَرَاهُ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ -^(٢).

«المسألة الرابعة»: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي أَطْرَادِ هَذَا الْحُكْمِ، وَهُوَ أَخَذُ ابْنِ اللَّبُونِ الذَّكَرِ عَنِ بِنْتِ الْمَخَاضِ الْأُنْثَى، بِحَيْثُ يُقَالُ: يَجُوزُ أَخْذُ الذَّكَرِ الْأَعْلَى عَنِ الْأُنْثَى الْأَدْنَى إِنْ لَمْ تُوجَدْ فِي الْفَرِيضَةِ الْوَاجِبَةِ، كَأَخْذِ الْحَقِّ عَنِ بِنْتِ اللَّبُونِ مَثَلًا...
فِيهِذِهِ الْقَاعِدَةُ أَخَذُ أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَمَالُ إِلَيْهَا شَيْخُنَا مُفْتِي الْعَصْرِ - حَفَظَهُ اللَّهُ -^(٣).

«المسألة الخامسة»: إِذَا كَانَ مَالُكَ الْمَاشِيَةِ لَا يَمْلِكُ مِنَ الْإِبِلِ - وَمِثْلُهَا الْبَقَرُ - إِلَّا الذُّكُورَ، فَفِي الْمَسْأَلَةِ خِلَافٌ، قِيلَ:

(١) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٣٢.
• الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَافِقَهُ ١٨/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٩٩.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٢٠، ٣٦٦.

- أ- يُخْرِجُ الْمَرْكُومَ السَّنَّ الْوَاجِبَ مِنْ جِنْسٍ مَا عِنْدَهُ، وَهُوَ الذَّكُورُ، كَانَ تَجِبَ عَلَيْهِ حَقَّةٌ فَيُخْرِجُ حَقًّا.
- ب- وَقِيلَ: يُخْرِجُ السَّنَّ الْأَعْلَى مِنَ الْوَاجِبِ مِنْ جِنْسٍ مَا عِنْدَهُ، كَانَ تَجِبَ عَلَيْهِ بَنْتُ لَبُونٍ فَيُخْرِجُ حَقًّا؛ قِيَاسًا عَلَى إِخْرَاجِ ابْنِ لَبُونٍ عِوَضًا عَنْ بَنْتِ مَخَاضٍ، وَهُوَ رَأْيُ الشَّيْخِ الْخَلِيلِيِّ -حَفَظَهُ اللَّهُ-^(١).
- ج- وَقِيلَ: يُكَلَّفُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ بِشْرَاءِ أَنْثَى، "وَهَذَا الْقَوْلُ لَعَلَّهُ هُوَ الْأَقْرَبُ إِلَى الصَّوَابِ"، كَمَا يَقُولُ إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأَصُولِ -حَفَظَهُ اللَّهُ-؛ وَذَلِكَ "لَأَنَّ الْحَدِيثَ نَصٌّ فِي ذَلِكَ.." ^(٢)، ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مُوَلِّيًا فَاسْتَيْقُوا الْخَيْرَاتِ﴾

البقرة: ١٤٨.

﴿تَنْبِيْهُ﴾: لَا شَكَّ أَنَّكَ تُدْرِكُ -أَيُّهَا الطَّالِبُ النَّبِيَّةُ- أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ هُوَ فِيمَا عَدَا الْإِبِلَ الَّتِي يَكُونُ عَدُّهَا بَيْنَ ٢٥ إِلَى ٣٥ فَإِنَّهُ يُخْرِجُ عَنْهَا -عِنْدَ عَدَمِ وَجُودِ الْأُنْثَى- ابْنُ لَبُونٍ ذَكَرٌ بِاتِّفَاقٍ الْجَمِيعِ؛ لِنَصِّ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ -كَمَا تَقَدَّمَ لَدَيْكَ آتِفًا-.

﴿الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ﴾: مَنْ كَانَتْ عِنْدَهُ بَنْتُ مَخَاضٍ أَعْلَى وَأَنْفَسُ مِنْ جِنْسِ الْإِبِلِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَهُ وَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ غَيْرُهَا مِمَّا هِيَ فِي مَرْتَبَةِ الْإِبِلِ الْمَوْجُودَةِ عِنْدَهُ، فَهَلْ يَجُوزُ لَهُ الْإِنْتِقَالُ إِلَى ابْنِ لَبُونٍ أَمْ يُكَلَّفُ بِشْرَاءِ بَنْتِ مَخَاضٍ مِنْ جِنْسٍ مَا عِنْدَهُ؟ خِلَافٌ..

يَقُولُ مِفْتَاحُ الْعَصْرِ -أَبْقَاهُ اللَّهُ-: "...الَّذِي يَتَرَجَّحُ عِنْدِي هُوَ وَجُوبُ بَنْتِ مَخَاضٍ عَلَيْهِ؛ لَوْجُودِهَا عِنْدَهُ؛ سِوَاءَ أَخْرَجَهَا بِنَفْسِهَا مَعَ مَا بِهَا مِنَ الْمَزَايَا وَيَكُونُ جَزَاؤُهُ مَزِيدَ الثَّوَابِ وَارْتِقَاؤُهُ أَعْلَى مَرَاتِبِ الْبَرِّ، أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَى بِقَدْرِ الْوَاجِبِ الَّذِي عَلَيْهِ، وَدَلِيلُهُ أَنَّ الْحَدِيثَ نَاطِقٌ بِالْإِنْتِقَالِ عَنْهَا إِلَى ابْنِ لَبُونٍ بَعْدَ مِثْلِهَا، وَهِيَ هُنَا مَوْجُودَةٌ" ^(٣).

(١) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٢٢٣، ٣٦٦.

(٢) - الْقُتَيْبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَانَ. بِرَنَامِج: "مُزَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٢ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٨/١١/٢٠٠٢ م.

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٩٩.

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمي "وهذا القول هو الصحيح عندي".

﴿المسألة السابعة﴾: مَنْ لَمْ يَجِدِ الْفَرْضَ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُعْطِيَ السَّاعِيَ الْفَرْضَ الَّذِي دُونَهُ أَوْ الْفَرْضَ الَّذِي أَعْلَاهُ، وَيَجْبُرُ هَذَا النِّقْصَ أَوْ تِلْكَ الزِّيَادَةَ بِشَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا.

كَمْثَنُ تَجِبُ عَلَيْهِ بِنْتُ لُبُونٍ وَلَا يَجِدُ إِلَّا بِنْتَ مَخَاضٍ فَيُدْفَعُهَا وَيُدْفَعُ مَعَهَا شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، أَوْ تَجِبُ عَلَيْهِ حَقَّةٌ وَلَا يَجِدُ إِلَّا جَذْعَةً فَيُدْفَعُهَا، وَيَأْخُذُ مِنَ السَّاعِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا كَمَا نُصِّ عَلَيْهِ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ؛ وَلِذَا يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتِي - يَحْفَظُهُ اللَّهُ -: "وَلَا رَيْبَ أَنَّ وَرُودَ الْحَدِيثِ بِجَوَازِ ذَلِكَ قَاطِعٌ لِجَبْلِ كُلِّ نَظَرٍ يُخَالِفُهُ، فَإِنَّ مَا عُلِّلَ بِهِ الْمَنْعُ لَا يُقَاوِمُ الْحَدِيثَ؛ إِذْ لَا عِبْرَةَ بِالنَّظَرِ مَعَ وَرُودِ الْأَثَرِ" ^(١).

﴿تَبْيِيحٌ﴾: ذِكْرُ الشَّاتَيْنِ أَوْ الْعِشْرِينَ دِرْهَمًا مَا هُوَ إِلَّا تَقْدِيرٌ لِقِيَمَةِ الْفَارِقِ بَيْنَ السَّنَيْنِ الْوَاجِبِينَ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَإِلَّا فَيُمْكِنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ هَذِهِ الْقِيَمَةُ مِنْ عَصْرِ لآخرَ ارْتِفَاعًا وَانْخِفَاضًا، فَبِإِصْرِ الْيَوْمِ مَثَلًا تَتَجَاوَزُ قِيَمَةُ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ الْعَشْرَةَ دَرَاهِمَ بِكَثِيرٍ، فَلَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِهَا بِغَيْرِ هَذِهِ الْقِيَمَةِ، وَكَذَا لَا مَانِعَ مِنْ تَقْدِيرِ الْفَارِقِ بَيْنَ الْفَرْضَيْنِ بِغَيْرِ الشَّيْءِ وَالْدَرَاهِمِ، وَالْقَاعِدَةُ الْفَقْهِيَّةُ تُنْصُ عَلَى أَنَّهُ: لَا يُنْكَرُ تَغْيِيرُ الْأَحْكَامِ الْمَبْنِيَةِ عَلَى الْمَصَالِحِ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ ^(٢).

يقول بدر الدين الحلي - حفظه الله -: "...وَيُؤَكِّدُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَوْ أَرَادَ بِذَلِكَ تَشْرِيْعًا تَعْبُدِيًّا مُلْزِمًا لَنَصَّ عَلَى شَيْءٍ بَعِيْنِهِ، وَلَمَّا خَيْرَ بَيْنَ شَاتَيْنِ وَعِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ التَّبْيِيحَ بِذَلِكَ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى" ^(٣).

(١) - الحلي، أخذ بن حمد. زكاة الأنعام ص ١٠٨.

(٢) - الندوي، علي بن أحمد. القواعد الفقهية ص ٢٧، ٦٥، ١٥٨.

(٣) - ينظر:

قُلْتُ: وَقَدْ نَظَرْتُ قِيَمَةَ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمَ هَذَا الصَّبَاحِ -الَّذِي كَتَبْتُ فِيهِ هَذِهِ
الْأُسْطُرَ- فَوَجَدْتُ أَنَّ أَوْقِيَةَ الْفِضَّةِ يُسَاوِي ٥,٦٦٠ ر.ع (خَمْسَةَ رِيَالَاتٍ وَسِتِّمِئَةً
وَسِتِّينَ بَيْسَةً) وَهَذَا مَا يَعْنِي أَنَّ الْجِرَامَ الْوَاحِدَ مِنَ الْفِضَّةِ يُسَاوِي: $5,66 = 181$ بَيْسَةً
٣١,١

فَقِيَمَةُ الْعَشْرَةِ دَرَاهِمَ $= (2,975 \times 181) \times 10 = 5,414$ ر.ع (خَمْسَةَ
رِيَالَاتٍ وَأَرْبَعِمِئَةً وَأَرْبَعَ عَشْرَةَ بَيْسَةً) فَقَطْ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ قِيَمَةَ الشَّاةِ الْوَاحِدَةِ فَوْقَ
هَذَا الْمَبْلَغِ بِأَضْعَافٍ كَثِيرَةٍ.

«الْمَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ»: مَنْ وَجَبَتْ عَلَيْهِ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ شَاةٌ أَوْ اثْنَتَانِ أَوْ ثَلَاثٌ أَوْ
أَرْبَعٌ -نَظَرًا لِكَوْنِ الْإِبِلِ الْوَاجِبِ فِيهَا الزَّكَاةُ أَقْلٌ مِنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ- فَيُجْزِيهِ أَنْ
يُخْرِجَ بَعِيرًا وَاحِدًا عَلَى الْمُخْتَارِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ -أَبْقَاهُ اللَّهُ-؛ وَذَلِكَ لِلْإِغْتِبَارَاتِ
الآتِيَةِ:

- أ- قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِمَنْ دَفَعَ فَوْقَ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ: "ذَلِكَ الَّذِي عَلَيْكَ
فَإِنْ تَطَوَّعْتَ بِخَيْرٍ آجَرَكَ اللَّهُ فِيهِ وَقَبْلَنَا مِنْكَ" (١).
- ب- أَنَّ الْبَعِيرَ إِنْ أَجْزَى عَنْ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ فَأَوْلَى أَنْ يُجْزِيَ عَمَّا دُونَ
هَذَا الْعَدَدِ.

ج- أَنَّ الْأَصْلَ فِي الزَّكَاةِ أَنْ تُخْرَجَ مِنْ جِنْسِ الْمَالِ الْمُرْكُوسِ، وَإِنَّمَا
عَدَلَ عَنْهُ هُنَا رَفَقًا بِالْمَالِكِ فَإِذَا تَكَلَّفَهُ أَجْزَاؤُهُ، وَآجَرَهُ مَوْلَاهُ (٢).

• الْخَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١١٢، ٣٦٥.

• الْقِرَاضِيُّ، فِقْهُ الزَّكَاةِ ط ٣ ج ١ ص ١٩٠.

(١) - أَبُو دَاوُدَ، تَاب: فِي زَكَاةِ السَّائِمَةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٥٠.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَنْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١١٨ - ١٢١، ٣٦٥.

فصل في زكاة البقر

تَفَقَّه - يَا حَفِظَكَ اللَّهُ مِنْ كُلِّ سُوءٍ وَمَكْرُوهُ - أَنْ مِنَ الْأَنْعَامِ الْمُجْمَعِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهَا "البَقَرُ"، فَفِي حَدِيثٍ وَعِيدٍ مَانِعِ الزَّكَاةِ " . . قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ فَإِلْبَقُرُ وَالْعَنَمُ؟ قَالَ: وَلَا صَاحِبَ بَقَرٍ وَلَا غَنَمٍ لَا يُؤَدِّي مِنْهَا حَقَّهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ يُطِخُ لَهَا بِقَاعٍ قَرَقَرٍ لَا يَفْقَدُ مِنْهَا شَيْئًا لَيْسَ فِيهَا عَقْصَاءٌ وَلَا جِلْدَاءٌ وَلَا عَضْبَاءٌ تَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا وَتَنْطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُولَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أَخْرَاهَا فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ " (١).

نصاب البقر

وَإِذَا عَلِمْتَ الْمَشْرُوعِيَّةَ إِجْمَالًا فَاعْلَمْ أَنَّ الْفُقَهَاءَ قَدْ اخْتَلَفُوا فِي مِقْدَارِ نِصَابِ الْبَقَرِ تَفْصِيلًا؛ نَظَرًا لِقَلَّةِ الْبَقَرِ فِي أَرْضِ الْحِجَازِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنَّمَا الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ وَالْأَوْفَقُ بَيْتُهُمْ (سَفَائِنُ الصَّحَرَاءِ) الْإِبِلُ، أَمَّا الْبَقَرُ فَلَمْ تَكُنْ مِمَّا يُعْرَفُ فِي أَرْضِ الْحِجَازِ، وَإِنَّمَا كَانَ أَكْثَرُ وَجُودِهَا فِي الْيَمَنِ وَمِصْرَ؛ لِذَلِكَ لَمْ يُبَيِّنِ النَّبِيُّ ﷺ حُكْمَهَا فِي كِتَابِهِ الْمَشْهُورَةِ فِي الصَّدَقَاتِ كَمَا بَيَّنَّ غَيْرُهَا مِنَ الْأَنْعَامِ (٢).

(١) - مسلم، باب: إثم مانع الزكاة، رقم الحديث ١٦٤٧.

يَبَيَّنُ: جَاءَ فِي شَرْحِ النَّوَوِيِّ عَلَى صَحِيحِ مُسْلِمٍ فِي بَيَانِ مَعْنَى الْحَدِيثِ: "الْقَاعُ: الْمُسْتَوِي الْوَاسِعُ مِنَ الْأَرْضِ يَغْلُوهُ مَاءُ السَّمَاءِ فَيَمْسِكُهُ، قَالَ الْهَرَوِيُّ: وَجَمْعُهُ قَيْعَةٌ وَقَيْعَانٌ، مِثْلُ جَارٍ وَجِرَّةٍ وَجِرَانٍ. وَالْقَرَقَرُ: الْمُسْتَوِي أَيْضًا مِنَ الْأَرْضِ الْوَاسِعِ وَهُوَ يَفْتَحُ الْقَافَيْنِ. قَوْلُهُ: (بُطِخَ) قَالَ جَمَاعَةٌ: مَعْنَاهُ: أُلْقِيَ عَلَى وَجْهِهِ، قَالَ الْقَاضِي: قَدْ جَاءَ فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِيِّ يُحْبَطُ وَجْهُهُ بِأَخْفَافِهَا، قَالَ: وَهَذَا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ الْبُطْحِ كَوْنُهُ عَلَى الْوَجْهِ، وَإِنَّمَا هُوَ فِي اللُّغَةِ يَمْتَعِي السُّنْطَ وَالْمَدَّ، فَقَدْ يَكُونُ عَلَى وَجْهِهِ، وَقَدْ يَكُونُ عَلَى ظَهْرِهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَتْ بَطْحَاءٌ مَكَّةَ لِابْتِسَاطِهَا... الْعَقْصَاءُ: مُتَوَرِّدَةُ الْقَرْنَيْنِ، وَالْجِلْدَاءُ: الَّتِي لَا قَرْنَ لَهَا، وَالْعَضْبَاءُ: الَّتِي اكْتَسَرَتْ قَرْنُهَا الدَّخِلُ"، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ مُعَلِّمِ الْبَيَانَ يُنْظَرُ:

النووي، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ج ٧ ص ٧٣.

(٢) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٤).

فذهب الجمهور إلى أنه لا يجب فيها شيء إلا إذا بلغت ثلاثين بقرة فيجب فيها حينئذ تبع^(١).

والمعول عليه في المذهب وعند طائفة من الصحابة والتابعين وغيرهم أن نصاب البقر كالإبل حذو الثعل بالتعل، ولا خلاف بينها إلا في التسمية فقط^(٢)، وهو المعتمد عليه في العمل والفتوى عند الشيخين الحلي والفتوي وفقهم الله^(٣).

(١) - استدل الجمهور على عدم وجوب الزكاة فيما دون الثلاثين بحديث معاذ رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم لما وجهه إلى اليمن أمره أن يأخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً أو تبيعة، ومن كل أربعين مسنة، ولكن جميع طرق هذا الحديث ضعيفة؛ لأنها معللة، فبعضها مغل بالانقطاع، وبعضها بالجهالة، على ما في روايتها من جرح عند أئمة الجرح، لذا يقول ابن حجر: "وفي الحكم بصحته نظر"، ويقول عبد الحق: "ليس في زكاة البقر - يعني النصاب - حديث متفق على صحته"، ويقول صبري الحديث وناقده شيخنا العالم القنوبي عافاه الله: "وهكذا بالنسبة إلى البقر على الرأي الصحيح الراجح وهو الذي يؤيده القياس، فمن ملك خمسا من البقر فعليه أن يخرج شاة.. والأدلة التي استدل بها من قال بخلاف ذلك فهي لا تثبت عن النبي صلوات الله وسلامه عليه على حسب نقدنا، وقد أجبت عنها في جواب مكتوب، فمن شاء ذلك فليرجع إليه".

ولا يخفى عليك أنها النبیه أن غاية ما يدل عليه حديث معاذ على تقدير صحته - وجوب التبع أو التبيعة في الثلاثين والمسنة في الأربعين مع سكوتة عن الباقي أي إنه لم يتعرض لحكم ما هو دون ذلك بنفي ولا إثبات فوجب البحث عن حكمه من دليل آخر، وهذا الحكم المذكور في الحديث لا يتعارض مع رأي الأصحاب بل هو مقتضى قولهم. يُنظر:

- أبو داود، باب: في زكاة السائمة، رقم الحديث ١٣٤٥.
- الحلي، زكاة الأنعام ص ١٤٥ - ١٤٦.
- الفتوي، رسالة في نصاب البقر، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول ص ٣٥ - ٣٦.
- الفتوي، برنامج: "سؤال أهل الذكور"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ١٨/١١/٢٠٠٢ م.
- (٢) - الفتوي، سعيد بن مبروك. دروس صيف ١٤٢٤ هـ / يوافقه ٢٠٠٣ م. (مذكرة خاصة ص ٥٣).

(٣) - يُنظر:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٢٩.
- الحلي، المرأة تسأل المفتي يجب ج ١ ص ٢٠٢.
- الحلي، زكاة الأنعام ص ١٤٥ - ١٤٦، ١٥٢.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكور"، حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨ هـ، يوافقه ١/٧/٢٠٠٧ م.
- الفتوي، رسالة في نصاب البقر، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول ص ٣٦.

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

المعتمد
في فقه الصيام والزكاة

أما الأسنان والمقادير المخرجة فواحدة، وذلك حسب الآتي^(١):

م	التسمية في الإبل	التسمية في البقر	السِّن
١.	بنت مخاض	تبعة أو حويلة	أكملت السنة الأولى ودخلت الثانية.
٢.	بنت لبون	جدعة أو مئنة	أكملت الثانية ودخلت الثالثة
٣.	حقة	ثنية	أكملت الثالثة ودخلت الرابعة
٤.	جدعة	رباعية	أكملت الرابعة ودخلت الخامسة

والاستدلال على أن زكاة البقر كزكاة الإبل في جميع أحكام الزكاة - ما عدا الأسماء - من ناحيتين: النظر، والأثر:

فالتنظر هو قياس البقر على الإبل، ويستند هذا القياس على أمرين:

أ - اشتراك البقر مع الإبل في كثير من الأمور التعبدية، كأحكام الهدي والأضحية: فالبقرة تجزي عن سبعة كالبعير.

ب - اقتران البقر والإبل في الكتاب والسنة: أما الكتاب فقوله

تعالى: ﴿وَمِنَ الْإِبِلِ اثْنَيْنِ وَمِنَ الْبَقَرِ اثْنَيْنِ﴾ الأنعام: ١٤٤،

وأما السنة فقول البشير النذير ﷺ: "مَا مِنْ صَاحِبِ إِبِلٍ وَلَا بَقَرٍ..."^(٢).

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٩.

^(١) - في هذه التسميات المقابلة في البقر بعض الخلاف الواقع عند اللغويين والفقهاء على حد سواء، إلا أن ذلك لا يؤثر في الحكم، ومن قواعدهم السائرة أنه لا مشاحة في الاصطلاح، وإنما اعتمدنا التسميات المذكورة أعلاه لاعتمادها عند شيخنا الخليلي - حفظه الله - في بحثه القيم زكاة الأنعام. يُنظر:

الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٧٥.

^(٢) - مسلم، باب: إثم مانع الزكاة، رقم الحديث ١٦٥٠.

وَأَمَّا الْأَثَرُ فَمَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ مُعَمَّرٍ قَالَ: أَعْطَانِي سَمَّاكُ بْنُ الْفَضْلِ كِتَابًا مِنْ النَّبِيِّ ﷺ.. فَقَرَأْتُهُ، فَإِذَا فِيهِ: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ الْعُشْرُ، وَفِيمَا يُسْتَقَى بِالسَّنَا نِصْفُ الْعُشْرِ، وَفِي الْبَقَرِ مِثْلُ الْإِبِلِ" (١).

بَلْ حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ نَفْسُهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الْبَقَرِ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مُسِنَّةً - عَلَى تَقْدِيرِ صِحَّتِهِ - يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ دَلِيلًا آخَرَ لِلرَّأْيِ الْمَعْتَمَدِ؛ ذَلِكَ أَنَّهُ مُتَوَافِقٌ فِي مَضْمُونِهِ مَعَ الرَّأْيِ الصَّحِيحِ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الْمُفْتِي - حَفِظَهُ رَبِّي -: "وَتَحْرِيرُ ذَلِكَ أَنَّ فِي الْخَمْسِ وَالْعِشْرِينَ جَذَعَةً أَوْ تَبِيعَةً نَظِيرَةَ بِنْتِ الْمَخَاضِ فِي الْإِبِلِ، وَهَذَا الْحُكْمُ نَفْسُهُ يَطْرُدُ فِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِي الثَّلَاثِينَ تَبِيعَةً كَمَا فِي حَدِيثِ مُعَاذٍ، وَفِيمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ - أَيَّ عَلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ - مُسِنَّةً كَمَا تَجِبُ فِي الْإِبِلِ بِنْتُ لَبُونٍ، وَلَا زَكَاةَ فِي الْأَوْقَاصِ فَيَطْرُدُ الْحُكْمُ نَفْسَهُ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ" (٢).

عَلَى أَنْ فِي الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ بِرَأْيِ الْأَصْحَابِ احْتِيَاظًا فِي الدِّينِ وَخُرُوجًا مِنَ الْخِلَافِ، يَقُولُ عَلَامَةُ الْمَعْقُولِ وَالْمَنْقُولِ - أَبَقَاهُ اللَّهُ وَعَافَاهُ، وَمِنْ كُلِّ مَكْرُوهِ وَقَاهُ -: "وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الْأَخْذَ بِالْقَوْلِ الثَّانِي أَنْ فِي الْأَخْذِ بِهِ خُرُوجًا مِنْ عَهْدَةِ الْخِلَافِ؛ إِذِ الْآخِذُ بِهِ سَالِمٌ بِاتِّفَاقِ الْجَمِيعِ، وَفِيهِ ضَرْبٌ مِنَ الْإِحْتِيَاظِ، وَفِي الْحَدِيثِ: (دَعْ مَا يَرِيكَ إِلَى مَا لَا يَرِيكَ) (٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (٤).

(١) - عبد الرزاق، الجزء الرابع، رقم الحديث ٦٨٥٥.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. زكاة الأنعام ص ١٥٦.

(٣) - الترمذي، رقم الحديث ٢٤٤٢.

(٤) - القنوي، سعيد بن مبروك. رسالة في نصاب البقر، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول ص ٣٦.

وَعَلَى ذَلِكَ تَكُونُ زَكَاةُ الْبَقَرِ - تَفْصِيلاً - كَالآتِي (١):

م	الْعَدَدُ	الْمِقْدَارُ الْمُخْرَجُ	السَّنُ
١.	٤ - ١	لَا زَكَاةَ فِيهَا	
٢.	٩ - ٥	شَاةٌ وَاحِدَةٌ	يُجْزِي مِنَ الضَّأْنِ الْجَذْعُ وَهُوَ مَا أْتَمَّ عَامًا، وَمِنَ الْمَعَزِ الثَّيُّ وَهُوَ مَا أْتَمَّ عَامَيْنِ.
٣.	١٤ - ١٠	شَاتَانِ	
٤.	١٩ - ١٥	٣ شِيَاهِ	
٥.	٢٤ - ٢٠	٤ شِيَاهِ	
٦.	٣٥ - ٢٥	تَبِيعَةٌ أَوْ حَوْلِيَّةٌ	أَكْمَلَتِ السَّنَةَ الْأُولَى وَدَخَلَتِ الثَّانِيَةَ.
٧.	٤٥ - ٣٦	جَذَعَةٌ أَوْ مُسِنَّةٌ	أَكْمَلَتِ الثَّانِيَةَ وَدَخَلَتِ الثَّالِثَةَ
٨.	٦٠ - ٤٦	ثَنِيَّةٌ	أَكْمَلَتِ الثَّالِثَةَ وَدَخَلَتِ الرَّابِعَةَ
٩.	٧٥ - ٦١	رَبَاعِيَّةٌ	أَكْمَلَتِ الرَّابِعَةَ وَدَخَلَتِ الْخَامِسَةَ
١٠.	٩٠ - ٧٦	جَذَعَتَانِ	
١١.	١٢٠ - ٩١	ثَنِيَّتَانِ	
١٢.	من ١٢١ فصاعداً	فِي كُلِّ ٤٠ جَذَعَةً وَفِي كُلِّ ٥٠ ثَنِيَّةً	

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَخَذَ بِنَحْوِ الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٣٩.

فصل في زكاة الغنم

تَفَقَّهَ - أَيُّهَا الْمُتَكَسِّبُ، أَنَّكَ اللَّهُ الْغَنَمَ وَوَقَاكَ الْغَرَمَ - أَنْ مِنَ النَّعَمِ الْمُسَخَّرَةِ لَنَا الْغَنَمَ، وَلِذَا وَجِبَ شُكْرُهَا وَالتَّقَرُّبُ إِلَى اللَّهِ بِهَا لَا كُفْرُهَا، وَلَا يَتَقَرَّبُ الْعَبْدُ فِيهَا إِلَى الرَّبِّ بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ الْمَفْرُوضَةِ الْمُجْمَعِ عَلَى فَرَضِيَّتِهَا بَيْنَ أُمَّةِ الْإِسْلَامِ.

وَلَكِنْ كَانَ مِنْ عَادَةِ الْقُرْآنِ الْإِجْمَالُ فَمِنْ شَأْنِ السُّنَّةِ التَّفْصِيلُ وَالْبَيَانُ؛ يَقُولُ أَفْضَلُ مَنْ رَعَى الْغَنَمَ وَقَادَ الْأَمَمَ ﷺ: "وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ أَرْبَعِينَ شَاةً صَدَقَةٌ" ^(١).
وَالْمَقْدَارُ الْمُخْرَجُ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ ثَبَتَ فِي كِتَابِ الصَّدَقَةِ الَّذِي تَقَدَّمَ مَعَكَ ^(٢)،
وَالْجَدُولُ الْآتِي يَوْضَحُهُ مَلَخَصًا:

م	الْعَدَدُ	الْمَقْدَارُ الْمُخْرَجُ
١.	١ - ٣٩	لا زكاة فيها
٢.	٤٠ - ١٢٠	شاة واحدة
٣.	١٢١ - ٢٠٠	شأتان
٤.	٢٠١ - ٣٩٩	٣ شياه
٥.	٤٠٠ - فما فوق	في كل مئة شاة شاة واحدة

وَبِذَا تَعَلَّمَ - أَيُّهَا الْفَطِنُ - أَنَّ نِصَابَ الْغَنَمِ أَرْبَعُونَ، فَلَا زَكَاةَ فِيمَا دُونَهَا، ثُمَّ لَا زَكَاةَ فِيهَا حَتَّى تَبْلُغَ مِئَةً وَعِشْرِينَ بِاتِّفَاقِ الْأُمَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، فَإِنْ جَاوَزَتْهَا فَفِيهَا حِينَئِذٍ شَاتَانِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ وَأَحْكَمُ ^(٣).

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.

(٢) - البخاري، باب: زكاة الغنم، رقم الحديث ١٣٦٢.

(٣) - للمزيد/ يُنظر:

لطيفة

حكى لنا شيخنا أبو عبد الرحمن القنوبي - حفظه الله - عن أحد عامة الناس أنه زعم أن أحد المشايخ - حفظه الله - قال: في الأربعين شاة شاة واحدة، وفي الثمانين شاتان اثنتان، فردّ عليه الشيخ سعيد قائلًا: الشيخ فلان لا يقول بذلك ولا يمكن أن يقول، فردّ الرجل بكل ثقة: بل قال وسمعتُه بنفسي!!

فأبان له الشيخ - حفظه الله - أن الشيخ قال: في الأربعين شاة شاة، ولم يقل في كل أربعين شاة شاة، فمن هناك سرى إليك الوهم!

مسألة

لقد تقدّم لديك أن ما زاد على المئتين من الشياه إلى ثلاثمائة شاة فيه ثلاث شياه، واختلفوا فيما زاد على الثلاثمائة، فقيل: فيها أربع شياه.

وقيل: بل فيها ثلاث إلى أن تبلغ ٣٩٩ شاة، فإذا بلغت ٤٠٠ شاة ففي كل مئة شاة واحدة، وهو الأرجح للرحمن عند الشيخين - عافاهم الله -^(٢).

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٢٩.
 - الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٦١، ٣٦٤-٣٦٥.
 - الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٧/١م.
 - القنوبي، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة "أ" ص ٥٣).
 - القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/٩/١٤م.
 - القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٠٠٧/١٠/٠٦م.
- ١ - كان ذلك في مطلع صيف ٢٠٠١م عندما كنا في منزل الشيخ - حفظه الله -، وقد ذكر الشيخ القصة أيضا في برنامج: سؤال أهل الذكر من غير ذكر أسماء إلا نسبة المعاند للجهل، والله المستعان. يُنظر:
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٨م.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٦١.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٠٠٢/١١/١٨م.

يقول محي السنن ومُصَيِّتُ البدع نور الدين السالمي - تغمده الله بواسع رحمته -:
وأربع من الشياہ لَزِمَتْ *** في أربع من المئين عُلِمَتْ
وأجعل لكل مئة تزيد *** شاة وهذا أصلها المفيد^(١)

تذكير: تقدّم معك في صدر هذا الباب أن مصطلح "الغنم" يصدق على الضأن والمعز بلا خلاف بين أهل العلم، وتخرج الزكاة منهما مُحَاصَصَةً عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - عَافَاهُ اللَّهُ -^(٢).

﴿فائدة﴾: لا مانع من إخراج الذَّكْرِ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْخَلِيلِيِّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^(٣).

فصل

في مسائل عامة لزكاة الأنعام

﴿المسألة الأولى﴾: كُلُّ صِنْفٍ مِنَ الْأَنْعَامِ (الإبل، البقر، الغنم) جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ لَا يُحْمَلُ أَحَدُ الْأَصْنَافِ عَلَى الْآخَرِ، فَلَا يُضْمُ الْإِبِلُ إِلَى الْبَقَرِ أَوْ الْغَنَمِ لِاسْتِمَامِ النَّصَابِ، بَلْ كُلُّ جِنْسٍ مُسْتَقِلٌّ بِنَفْسِهِ فِي زَكَاتِهِ مِنْ حَيْثُ النَّصَابُ وَالْحَوْلُ وَالْمِقْدَارُ الْمُخْرَجُ^(٤).

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٦٣.

(٢) - يُنظر:

• الخليلي، زكاة الأنعام ص ١٤، ١٥، ١٠١، ١٧٥.

• الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافق ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٥).

(٣) - الخليلي، أحمد بن حمد. زكاة الأنعام ص ٢١٩، ٣٦٦.

(٤) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ" حلقة: ١٥ جمادى الثانية ١٤٢٨هـ، يوافق ٢٠٠٧/٧/١م.

• ابن المنذر، الإجماع ص ١١.

﴿المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: كُلُّ صِنْفٍ مِنْ هَذِهِ الْأَنْعَامِ (الْإِبِلُ، الْبَقَرُ، الْغَنَمُ) يُحْمَلُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ لاسْتِمَامِ النَّصَابِ وَلَوْ اخْتَلَفَتْ فِي نَفَاسَتِهَا أَوْ رَذَائِهَا، فَالْإِبِلُ جَيِّدُهَا وَرَدِيئُهَا جِنْسٌ وَاحِدٌ يُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَيُخْرَجُ مِنْهَا الْوَسْطُ، وَكَذَا الْبَقَرُ، وَكَذَا يُعَدُّ الضَّأْنُ وَالْمَعَزُ جِنْسًا وَاحِدًا يُحْمَلُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ وَيُزَكَّى بِزَكَاةِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ بِالْإِجْمَاعِ^(١).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: نَصُّ الْفُقَهَاءِ عَلَى أَنَّ الْأَوْقَاصَ أَوْ الْأَشْنَاقَ -وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ، وَهِيَ مَا بَيْنَ الْفَرِيبَتَيْنِ فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ- لَا زَكَاةَ فِيهَا^(٢).

﴿المَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي سِنِّ الشَّاةِ الْمُجْزِيَةِ فِي الْإِخْرَاجِ عَنْ زَكَاةِ الْإِبِلِ وَالْبَقَرِ وَالْغَنَمِ، وَفِي الْجَبْرَانِ بَيْنَ الْفَرِيبَتَيْنِ.

وَالْقَوْلُ الْأَصَحُّ عِنْدَ شَيْخِنَا الْحَلِيلِيِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- أَنَّهُ يُجْزَى مِنَ الضَّأْنِ الْجِدْعُ وَهُوَ مَا أْتَمَّ عَامًا، وَمِنَ الْمَعَزِ الثَّيُّ وَهُوَ مَا أْتَمَّ عَامَيْنِ؛ "بِدَلِيلِ حَدِيثِ سُؤِيدِ بْنِ غَفَلَةَ قَالَ: سَمِعْتُ مُصَدِّقَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: أَمَرْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالْجِدْعِ مِنَ الضَّأْنِ، وَالثَّيِّهِ مِنَ الْمَعَزِ"^(٣)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٦٥.
- ابْنُ الْمُنْذَرِ، مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ. الْإِجْمَاعُ ص ١٢.
- الْجِطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١١.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٦٥.
- الْقُتُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ / يَوَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ "ب" ص ١).

(٣) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ١٨٧، ٣٦٥.

﴿المسألة الخامسة﴾: إِذَا كَانَ فِي النَّعَمِ الْوَاجِبِ تَرْكِهَا الْخَسِيسُ وَالنَّفِيسُ، وَالْغَالِي وَالرَّخِيسُ، وَالْعَلِيلُ وَالصَّحِيحُ، وَالْجَيِّدُ وَالرَّدِيُّ، فَعَلَى السَّاعِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا الْوَسْطَ لِقَوْلِهِ ﷺ لِمَعَاذٍ حِينَمَا بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: "...وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ" ^(١)، وَقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- لِبَعْضِ سُعَاتِهِ: "لَا تَأْخُذُوا مِنْ أَرْبَابِ الْمَاشِيَةِ سَخْلَةً، وَلَا رُبِّي، وَلَا أَكُولَةً، وَلَا فَحَلًا، وَلَا شَارِفَةً، وَلَا ذَاتَ هُنْزَالٍ، وَلَا ذَاتَ عُوَارٍ" ^(٢).

وإن كَانَ الْبِرُّ أَنْ يُسَارِعَ صَاحِبُ الْمَالِ بِإِخْرَاجِ الزَّكَاةِ مِنْ أَفْضَلِ مَا يُحِبُّ وَأَطْيَبِ مَا كَسَبَ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ﷻ آل عمران: ٩٢، وَقَالَ ﷺ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِكَافِرِينَ بِهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (٣٦٧) البقرة: ٢٦٧ ^(٣).

﴿المسألة السادسة﴾: قَدْ تَقْتَضِي الْمَصْلَحَةُ بَيْنَ شَخْصَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ أَنْ يَجْمَعَا مَا لَدَيْهِمْ مِنْ أَنْعَامٍ فِي الْمَكَانِ وَالْمَرْعَى وَالْمَحْلَبِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى بِالْخِلْطَةِ سَوَاءً كَانَتْ خِلْطَةً شِوَعٍ بِحَيْثُ يَنْدَمِجُ الْمَالَانِ فَلَا يَتَمَيَّزُ مَالُ أَحَدِهِمْ عَنْ مَالِ الْآخَرِ، أَوْ كَانَتْ خِلْطَةً جَوَارٍ يُمَيَّزُ كُلُّ شَرِيكَ مِنْهُمْ مَالَهُ بِعَيْنِهِ.

(١) - البخاري، باب: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ، رقم الحديث ١٣٦٥.

(٢) - قال الربيع: السُّخْلَةُ: التي تتبع أمها وهي ترضع عليها، والرُّبِّي: التي تربي ولدها، والأَكُولَةُ: شاة اللحم، وهي السمينة.

الربيع، باب: مَا لَا يُؤْخَذُ فِي الزَّكَاةِ، رقم الحديث ٣٣٩.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الخَلِيلِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الدَّكْرِ"، حلقة: ٩ جمادى الأولى ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٧/٦/٢٠٠٤م.
- الخَلِيلِيُّ، زكاة الأنعام ص ١٩٠، ٣٦٦.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سُؤَالُ أَهْلِ الدَّكْرِ"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ١٠/٩/٢٠٠٨م.

وَالْخِلَاطَةُ بِقِسْمَيْهَا لَهَا تَأْثِيرٌ فِي إِنْجَابِ الزَّكَاةِ وَرَفْعِهَا، بِحَيْثُ يُعَدُّ الْمَالُ مُشْتَرَكًا، وَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمَالِكِ الْوَاحِدِ، وَلَوْ لَمْ تَبْلُغْ حِصَّةُ كُلِّ فَرْدٍ مِنْهُمْ النَّصَابَ عَلَى رَأْيِ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَهُوَ الرَّأْيُ الْمُخْتَارُ عِنْدَ الْعَلَامَةِ الْحَلِيلِيِّ - أَبَقَاهُ اللَّهُ - كَمَا يَصِفُهُ بِقَوْلِهِ: ".هُوَ أَقْوَى حُجَّةً وَأَصَحُّ دَلِيلًا" (١).

﴿الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: إِذَا امْتَلَكْتَ الْأَنْعَامَ لِلتِّجَارَةِ وَبَلَغْتَ النَّصَابَ بِأَحَدِ الْاِعْتِبَارَيْنِ (نَصَابِ الْمَاشِيَةِ، أَوْ نَصَابِ التِّجَارَةِ) فَفِيهَا الزَّكَاةُ حَسَبَ النَّصَابِ الَّذِي بَلَغْتَهُ عَلَى الْمَشْهُورِ، وَهُوَ الْمُعْتَمِدُ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُنَوِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - (٢).

وَأِنْ بَلَغْتَ النَّصَابَ بِكِلَا الْاِعْتِبَارَيْنِ فَتَزَكَّى حِينَئِذٍ زَكَاةَ التِّجَارَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ أَيْضًا عِنْدَ شَيْخَيْنَا مُفْتِي الْعَصْرِ وَمُحَدِّثِ الْعَصْرِ - يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ - (٣).

وبالمثال يتضحُ المقالُ/

امْتَلَكْ زَيْدٌ ١٠٠ رَأْسٍ مِنَ الْغَنَمِ، لِيَقُومَ بِالْمُتَاجَرَةِ فِيهَا، وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْمِئَةَ مِنَ الْغَنَمِ قَدْ بَلَغَتْ النَّصَابَ بِكِلَا الْاِعْتِبَارَيْنِ: بِاِعْتِبَارِ زَكَاةِ الْأَنْعَامِ (جَاوَزَتْ الْأَرْبَعِينَ)، وَبِاِعْتِبَارِ التِّجَارَةِ (جَاوَزَتْ قِيَمَةَ ٨٥ جِرَامَ ذَهَبٍ)، فَعَلَى أَيِّ اِعْتِبَارٍ تُزَكَّى؟

الْجَوَابُ/ تُزَكَّى زَكَاةُ التِّجَارَةِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِنْدَ عَالِمِي الْعَصْرِ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى -.

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٢٥٧، ٣٦٧.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٣٦٨.
- الْقُنَوِيُّ، بِرَنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٣٨ هـ... يُوَافِقُهُ ١٠/٠٦/٢٠٠٧ م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٣٦٨.
- الْقُنَوِيُّ، بِرَنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ... يُوَافِقُهُ ١٠/٠٦/٢٠٠٧ م.



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



البَابُ التَّاسِعُ: فِي زَكَاةِ الْحَرْثِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَ جَنَّاتٍ مَعْرُوشَاتٍ وَغَيْرَ مَعْرُوشَاتٍ
وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْتَلِفًا أَكْلُهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتَ مُتَشَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَبِهٍ
كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا

يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٤١﴾ الأنعام: ١٤١

فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الْحَرْثِ

تَفَقَّهَ - أَخِي، بَارَكَ اللَّهُ فِي أَرْضِكَ - أَنَّ الزَّكَاةَ فِي الثَّمَارِ أَوْ الْحَرْثِ مَشْرُوعَةٌ
وَوَاجِبَةٌ مِنْ حَيْثُ الْعُمُومُ، وَقَدْ دَلَّ عَلَى وَجُوبِهَا كِتَابُ اللَّهِ، وَوَسَّعَتْ تَفْصِيلُهَا سُنَّةُ
نَبِيِّهِ، وَأَجْمَعَ عَلَى تَأْثِيرِ مَعَالِمِهَا عُلَمَاءُ أُمَّتِهِ ﷺ.

أَمَّا الْكِتَابُ: فَمَا تَلَوْتَهُ أَغْلَاهُ مِنْ قَوْلِهِ جَلَّ فِي غَلَاهُ: ﴿ كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا
أَثْمَرَ وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ الأنعام: ١٤١.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَكَثِيرٌ، مِنْهَا قَوْلُهُ عَلَيْهِ أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ
وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ، وَمَا سَقَى بِالدَّوَالِي وَالْعَرَبِ نِصْفُ الْعُشْرِ" (١).

وَقَدْ أَجْمَعَتِ أُمَّةُ الْإِسْلَامِ ضَرُورَةَ - بَعْدَ نصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ - عَلَى
مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الْحُبُوبِ وَالثَّمَارِ (٢).

(١) - الدَّوَالِي: جمع دالية وهي الدَّلْوُ الصَّغِيرَةُ، وَالْعَرَبُ: -بفتح المعجمة وسكون المهملة- الدَّلْوُ الْعَظِيمَةُ يَسْتَقَى بِهَا. يُنْظَرُ:

• الرِّبْع، بَاب: فِي النَّصَابِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٣٥.

• السَّالِمِي، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ٥٣.

(٢) - ابْنُ الْمُنْذَرِ، الْإِجْمَاعُ ص ١١.

فصل فيما تجب فيه الزكاة من الحرث

جاء في سنة أبي القاسم عليه السلام ذكر أصناف معدودة من الحرث تجب فيها الزكاة، وقد أجمع العلماء على وجوب الزكاة في أربعة أنواع وهي: التمر والزبيب والبر^(١) والشعير؛ والدليل عليها - مع زيادة الذرة - حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الخمسة: في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والذرة"^(٢).

واختلفوا فيما عدا هذه الأصناف، والمشهور عند أصحابنا الإباضية - رضوان الله عليهم - أنها واجبة في ستة أصناف فقط^(٣)، وهي الخمسة المذكورة في الحديث إضافة إلى السل^(٤).

الرأي المعتمد

والمعتمد عند مفتي العصر - أبقاه الله - أن ذكر هذه الأصناف في تلك الروايات ليس لعينها، وإنما لعلها فيها وهي: الاقتيات والادخار، وعلى هذا فإن زكاة الحرث لا تنحصر في تلك الأصناف المذكورة في الروايات، وإنما تتعدى ذلك لتشمل كل مقتات مدخر مما أخرجت الأرض.

(١) - ويعبر عنه بالحنطة أحياناً كما في الحديث الآتي.

(٢) - ابن ماجه، باب: ما تجب فيه الزكاة من الأموال، رقم الحديث ١٨٠٤.

(٣) - يُنظر:

- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٧.
- الصراي، زكاة الثمار ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
- الغماري، مذكرة في فقه الزكاة ص ١٥.

(٤) - السلت: ضرب من الشعير ليس له قشر.

يُنظر: الفيومي، المصباح المنير، مادة (س ل ت).

يَقُولُ - حَفِظَهُ اللَّهُ - مُرْجَحًا وَمُعَلَّلًا: "...وَلَكِنَّ الْأَرْجَحَ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي كُلِّ مَا يُقْتَاتُ وَيُدْخَرُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَى ذَلِكَ أَدْعَى وَتَطْلُعَ النَّفُوسِ إِلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ، وَمَا تَطْلَعَتْ إِلَيْهِ النَّفُوسُ لِحَاجَتِهَا إِلَيْهِ تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ، كَمَا يُفْهَمُ ذَلِكَ مِنْ خِلَالِ النَّظَرِ فِي أَنْوَاعِ الْأَمْوَالِ الَّتِي أَوْجَبَ النَّبِيُّ ﷺ فِيهَا الزَّكَاةَ" (١).

وَالْمُقْتَاتُ: مَا يَقُومُ بِهِ بَدَنُ الْإِنْسَانِ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَعْنَى بِهِ عَنْ غَيْرِهِ، كَأَنْوَاعِ الْحُبُوبِ، فَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ الْمُقْتَاتِ كَالْجُوزِ وَاللُّوزِ وَالْفُسْتِقِ وَالْقُطْنِ وَالزَّعْفَرَانِ..
وَالْمُدْخَرُ: مَا يَكُونُ صَالِحًا لِلْبَقَاءِ وَالْإِدْخَارِ مُدَّةً طَوِيلَةً مِنَ الزَّمَنِ، كَالثَّمَرِ وَالزَّبِيبِ وَالذَّرَّةِ، وَعَلَيْهِ فَلَا زَكَاةَ فِي غَيْرِ الْمُدْخَرِ كَالْمِشْمِشِ وَالْخَوْخِ وَالْبِطِيخِ وَسَائِرِ الْخَضِرَوَاتِ وَالْفَوَاكِهِ (٢).

قُلْتُ: وَقَدْ أَضَافَ شَيْخُنَا الْقَنُوبِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - عِنْدَ الْمَرَاجَعَةِ بِخَطِّ قَلَمِهِ "وَهَذَا هُوَ الرَّأْيُ الصَّحِيحُ".

فَصْلٌ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْحَرْثِ

يَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْحَرْثِ وَقْتَ حَصَادِهِ لِصَرِيحِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ﴾ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴿الأنعام: ١٤١﴾، وَلِذَا لَا يُشْتَرَطُ فِي زَكَاةِ الْحَرْثِ دَوْرَانُ الْحَوْلِ، فَلَوْ أُنتَجَتِ الْأَرْضُ فِي حَوْلٍ وَاحِدٍ مَرَّتَيْنِ وَجَبَ تَزْكِيَةُ ثَمَرَتِهَا مَرَّتَيْنِ بَعْدَ مَا أُنتَجَتْ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٢.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٣ جُمَادَى الثَّانِيَةِ ١٤٢٦ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٠/٧/٢٠٠٥ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْجِبْطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ١٧.
- السَّالِمِي، مَعَارِجُ الْأَمَالِ ج ٤ ص ٤٣٠، ٤٣١. طَبْعَةُ: مَكْتَبَةُ الْإِمَامِ نُورِ الدِّينِ السَّالِمِيِّ.
- الْحَجَرِي، الْقَوَاعِدُ التَّطْبِيقِيَّةُ لِفَرِيضَةِ الزَّكَاةِ ص ١٧.

﴿لطيفة﴾

حدثنا الشيخ أبو الحسن شحاته عندما جمعنا فجاج منى أيام التشريق في حج عام ١٤٢٤هـ - قائلًا - فيما معناه: - كنت أختبر طلبة مادة التفسير بمعهد القضاء الشرعي - سابقًا - فقدم لهم اختبارًا من ثلاثة أسئلة مقالية أحدها تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام: ١٤١، فأجاب بتفسيرها الطالب الذكي سعيد بن مبروك القنوي إجابة ملأت جميع دفتر الإجابة، ثم طلب المزيد من الأوراق فأعطيتها حتى بلغت الأربعين، وانتهى الوقت ولم يجب على غير هذا السؤال.

قال الشيخ أبو الحسن: فلم يكن مني إلا أن أعطيته الدرجة كاملة، ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيرًا كثيرًا.

فصل في نصاب زكاة الحرث

ذهب بعض علماء قومنا إلى أن الزكاة في الحرث واجبة في قليله وكثيره من غير أن يكون هنالك نصاب معين استدلالاً بعموم الأدلة الموجبة للزكاة في الحرث، ولكن مما يعكّر الأخذ بهذا القول أنه ثبت تخصيص ذلك في الحديث عن النبي ﷺ: "وليس فيما دون خمسة أوسق صدقة" (١)، وعليه فكل قول يخالف الكتاب والسنة فهو مردود وإن جلّ قائله، وما وافقهما هو المعتمد.

ومن المتقرر لدى الفقهاء أنه ما من عموم إلا وقد خصص (٢)، وإذا ثبت الحديث المخصص فلا خلاف معتبر، ولا نترك كلام رسول الله ﷺ لكلام بشرٍ يصيب ويخطئ،

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٦.

(٢) - تبيين: قيدنا هذه القاعدة بقولنا "لدى الفقهاء" احترازًا عن العمومات المتعلقة بأصول الدين والعقائد، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ (الإخلاص: ٣)، وقوله: ﴿وَلَا يَطْلُبُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (الكهف: ٤٩)، وقوله: ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ عَلَيْهِمْ﴾ (النقرة: ٢٩) وقوله تعالى: ﴿يَكُلُّ شَيْءٌ مِّنْهُ حَبِطٌ﴾ (نعلت: ٥٤)، فإن كلا من هذه الآيات عام لا يقبل

فَالنَّصَابُ فِي زَكَاةِ الْحَرْثِ ثَابِتٌ وَمُسْتَهَرٌّ فِي سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-: "الْقَوْلُ الرَّاجِحُ أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ لِنَصِّ الْحَدِيثِ عَلَى ذَلِكَ، وَالْحَدِيثُ الْعَامُّ يُحْمَلُ عَلَى الْحَدِيثِ الْخَاصِّ، كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ" (١)، وَإِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ (٢).

وَلَمَّا كَانَ تَفْصِيلُ أَحْكَامِ الزَّكَاةِ وَمَقَادِيرِهَا فِي الْمَدِينَةِ الْمُتَوَرَّةِ -وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ أَهْلُ زِرَاعَةٍ وَحَرْثٍ- فَقَدْ جَاءَ تَحْدِيدُ نَصَابِ الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ بِطَرِيقَةِ الْكِيلِ كَالْوَسْقِ وَالصَّاعِ، بِخِلَافِ أَهْلِ التِّجَارَةِ -كَأَهْلِ مَكَّةَ- فَإِنَّهُمْ يَعْتَمِدُونَ عَلَى الْوِزْنِ فِي مُعَاوَضَاتِهِمْ.

وَبِمَا أَنَّ الزَّكَاةَ عِبَادَةٌ فَالْكِيلُ الْمُعْتَبَرُ فِي نَصَابِهَا هُوَ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ؛ يَقُولُ الْمُصْطَفَى الْبَشِيرُ ﷺ: "الْوِزْنُ وَزَنُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالْمِكْيَالُ مِكْيَالُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ" (٣).

وَإِذَا عَلِمْنَا أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي خُمْسَةِ أَوْسُقٍ، وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا فَهَذَا يَعْنِي أَنَّ نَصَابَ الْحَرْثِ يُسَاوِي:

التخصيص مطلقا، فيقال بأن الله ولد أحدا أو ظلم أو خفي عليه شيء ﴿سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ (١٣) الإسراء: ٤٣. يُنظر:

- الخليلي، إعادة صياغة الأمة، حوار في قناة الجزيرة بعنوان: الفقه الإسلامي بين مقاصد الشريعة وظواهر النصوص ص ٨٠.
- الخليلي، "الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نهبان"، مشاركة في ندوة: "قراءات في فكر أبي نهبان" ص ١٣٤.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٤٣.

(٢) - فائدة: "إِذَا جَاءَ نَهْرُ اللَّهِ بَطَلَ نَهْرُ مَعْقِلٍ" من الأمثال العربية المشهورة، ويُراد بـ "نَهْرُ اللَّهِ" المطر والسيل، فإنه إذا نزل غلب سائر المياه والأنهار التي يستقي منها الناس ولم يسأل الناس عما عداها من الأنهار، والتي منها "نَهْرُ مَعْقِلٍ"، ومعقل أحد أصحاب الأنهار المعروفة بالبصرة. يُنظر:

- الميداني، مجمع الأمثال ص ٨٨.
- الثعالبي، ثمار القلوب في المضاف والنسب ص ٣٣.

(٣) - أبو داود، باب: فِي قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ الْمِكْيَالُ مِكْيَالُ الْمَدِينَةِ، رقم الحديث ٢٨٩٩.

$$\text{نِصَابُ الْحَرْثِ} = ٥ \times ٦٠ = ٣٠٠ \text{ صَاع}$$

وَالصَّاعُ الْوَاحِدُ يُسَاوِي أَرْبَعَةَ أَمْدَادِ بِمُدِّ النَّبِيِّ ﷺ، وَالْمُدُّ الْوَاحِدُ يُسَاوِي مِائَةً كَفِّي الرَّجُلِ الْمُعْتَدِلِ.

﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌ﴾: لِأَنَّ الصَّاعَ وَحْدَةٌ كَيْلٍ - كَمَا تَبَيَّنَ لَكَ - فَقَدْ يَمِيلُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - إِلَى اعْتِمَادِ الْوِزْنِ بَدَلًا مِنَ الْكَيْلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نُحَدِّدَ نِصَابَ جَمِيعِ الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ بِوِزْنٍ مُعَيَّنٍ يَسْرِي عَلَى الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ الْحُرُوثَ تَخْتَلِفُ فِي وَزْنِهَا مِنْ حَيْثُ الْخِفَّةُ وَالثَّقَلُ، فَصَاعُ الْأُرْزِ مَثَلًا لَا يُسَاوِي فِي وَزْنِهِ صَاعُ الثَّمَرِ، بَلْ إِنَّ الْمَكِيلَاتِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ (كَالثَّمَرِ مَثَلًا) قَدْ تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيَّنَّهَا فِي الْوِزْنِ حَسَبَ النَّوْعِ فَتَمْرُ الْفَرَضِ مَثَلًا أَثْقَلُ مِنْ سَائِرِ الثَّمُورِ^(١)، وَهَكَذَا فَكُلُّ شَيْءٍ بِمِقْدَارٍ، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾ ﴿١٩﴾ القمر: ٤٩، فَتَنْبِيْهُ لِدَلِيلِكَ، وَاللَّهُ يَهْدِيكَ سَوَاءَ السَّبِيلِ^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: الصَّاعُ وَحْدَةٌ حَجْمٍ أَوْ كَيْلٍ يُقَدَّرُ حَجْمُهُ بِإِنَاءٍ يَسَعُ (٢، ٤٣٠) لَتَرًا مِنَ الْمَاءِ تَقْرِيْبًا^(٣).

﴿فَائِدَةٌ ثَانِيَّةٌ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَقْدِيرِ صَاعِ الْأُرْزِ، وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُسَاوِي ٢,٠٥٠ كَجَم تَقْرِيْبًا، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُوبِيُّ - مَتَعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِ - بَعْدَ ذِكْرِ الْآرَاءِ فِي الْمَسْأَلَةِ: "وَلَكِنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ الْأَوَّلُ"^(٤)؛ وَعَلَيْهِ فَإِنَّ نِصَابَ الْأُرْزِ يُسَاوِي:

$$\text{نِصَابُ الْأُرْزِ} = ٢,٠٥٠ \times ٣٠٠ = ٦١٥ \text{ كَجَم}^{(٥)}$$

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٤ ص ٤٤١. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.

(٢) - الكندي، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيق المعاصر، ص ٣٤٥، ٣٤٨.

(٣) - موقع المسلم : <http://www.almoslim.net>

(٤) - القنوبي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٢٣٧.

(٥) - ومثله نصاب البر الجيد كما أفاد شيخنا أبو عبد الرحمن القنوبي - عافاه الله - في مراجعته للكتاب. يُنظر:

﴿فائدة ثالثة﴾: في معرفة نصاب التمر بالموازين^(١):

النوع	وزن الصاع	النصاب بالوزن (وزن الصاع × ٣٠٠)
القرض	٢,٣٠٤	٦٩١,٢ = ٣٠٠ × ٢,٣٠٤ كجم
سائر التمر	٢,٠٤٨	٦١٤,٤ = ٣٠٠ × ٢,٠٤٨ كجم

فصل في المقدار المخرج من زكاة الحرث

لئن كان القرآن الكريم كتاب الله ﷻ أجل وجوب الزكاة في الحرث من حيث الأجناس التي تجب فيها الزكاة والمقدار المخرج منها فإن السنة النبوية قد وسعتها تفصيلاً، ومن ذلك المقدار الواجب إخراجها في زكاة الحرث^(٢).

والأصل فيه ما تقدم لديك من قول النبي ﷺ فيما رواه الإمام الربيع بسنده الرفيع من طريق ابن عباس رضي الله عنهما: "فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ، وَمَا سَقِيَ بالدَّوَالِي وَالْقَرْبِ نِصْفُ الْعُشْرِ"^(٣)، وعلى ذلك فإن زكاة الحرث على ضربين:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٤٣.
- الفتاوى، جلسة المراجعة بمكتب فضيلة (بتاريخ: ٥ ذي الحجة ١٤٣٠هـ - ٢٢/١١/٢٠٠٩م).
- الفتاوى، دروس صيف ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، "مذكرة خاصة" ص ٢٩، ٤٩.
- الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافق ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.
- الكندي، المعاملات المالية والتطبيق المعاصر، ص ٣٤٥.

(١) - ينظر:

- السامي، معارج الآمال ج ٤ ص ٤٤٠ - ٤٤١، طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السامي.
- الغماري، مذكرة في فقه الزكاة ص ١٧.

(٢) - الحلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢ صفر ١٤٢٩هـ، يوافق ١٠/٢/٢٠٠٨م.

(٣) - الدوالي: جمع دالية وهو الدلو الصغيرة، والقرب: -يفتح المعجمة وسكون المهملة- الدلو العظيمة يستقى بها. ينظر:

أولاً/ مَا يَجِبُ فِيهِ الْعُشْرُ (١٠٪): وَهُوَ مَا يُسْقَى بِوَسِيلَةٍ لَا كُفَّةَ فِيهَا، كَالَّذِي يُسْقَى بِمَاءِ الْأَمْطَارِ وَالْأَنْهَارِ وَالْأَفْلاجِ وَالْعُيُونِ.

ثانياً/ مَا يَجِبُ فِيهِ نَصْفُ الْعُشْرِ (٥٪): وَهُوَ مَا يُسْقَى بِوَسِيلَةٍ فِيهَا كُفَّةٌ عَلَى صَاحِبِ الزَّرْعِ، كَالَّذِي يُسْقَى عَنْ طَرِيقِ النَّضْحِ بِالدَّوَابِّ قَدِيمًا، أَوْ الْأَبَارِ الَّتِي تَحْتَاجُ لِمَصْخَاطِ الْمِيَاهِ حَدِيثًا، وَكَذَا الْمَاءُ الَّذِي يَحْصُلُ عَلَيْهِ صَاحِبُ الزَّرْعِ بِالشَّرَاءِ، أَوْ بِأَيِّ جُهْدٍ وَكُفَّةٍ^(١).

إِقْرَأْ وَاحْفَظْ

وَيَجِبُ الْعُشْرُ مِنَ الثَّمَارِ	***	إِنْ سُقِيَتْ بِالسَّيْلِ وَالْأَنْهَارِ
وَنِصْفُ عُشْرِ ثَمَرِ الْأَمْوَالِ	***	فِيمَا سُقِيَ بِالْغَرْبِ وَالِدَّوَالِي ^(٢)

فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْحَرْثِ

تَفَقَّهْ - أَيُّهَا الْحَارِثُ الشَّاكِرُ - إِذَا جِئْتَ لِيَوْمِ الْحَصَادِ وَأَرَدْتَ إِخْرَاجَ زَكَاةِ حَرْثِكَ أَنَّهُ مَا عَلَيْكَ إِلَّا أَنْ:

❖ تَشْكُرَ اللَّهَ أَوَّلًا عَلَى مَا رَزَقَكَ إِيَّاهُ مُسْتَحْضِرًا قَوْلَهُ جَلَّ فِي غَلَاةٍ: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ

مَا تَحْرُثُونَ﴾ ١٢ ﴿أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَتَمْنَى الزَّرْعُونَ﴾ ٦٤ ﴿لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا

فَطَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾ ٦٥ ﴿ الواقعة: ٦٣ - ٦٥.

• الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٥.

• السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٥٣.

(١) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٩).

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١٦٥.

❖ تُسْقَطُ مِنَ الزَّكَاةِ جَمِيعُ التَّكَالِيفِ الزَّرَاعِيَةِ الَّتِي تَحْمِلُهَا بَعْدَ ذَرَاكَ الثَّمَرِ لَا مَا قَبْلَ ذَلِكَ.

❖ تُسْقَطُ مِنَ الزَّكَاةِ - أَيْضًا - مَا اسْتَهْلَكْتَهُ لِأَغْرَاضِكَ الشَّخْصِيَّةِ كَالَّذِي طَعَمْتَهُ وَأَطْعَمْتَ أَهْلَكَ وَأَكْرَمْتَ ضَيْفَكَ وَأَهْدَيْتَ جَارَكَ قَبْلَ الْحَصَادِ؛ مِصْدَاقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ، وَءَاتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ الأنعام: ١٤١.

❖ تَكِيلُ لِنَفْسِكَ تِسْعَةَ مَكَايِيلَ وَتَجْعَلُ الْعَاشِرَ لِلزَّكَاةِ، هَذَا إِنْ لَمْ يُسَقِ حَرْثُكَ بِمَا فِيهِ كُلْفَةٌ وَمُوتَةٌ، أَمَّا إِنْ كَانَ سَقِيَهُ بِمَا فِيهِ كُلْفَةٌ فَتَكِيلُ لِنَفْسِكَ تِسْعَةَ عَشَرَ مَكْيَالًا وَتَجْعَلُ تَمَامَ الْعِشْرِينَ لِرَّزَاةِ حَرْثِكَ.

وَإِنْ أَرَدْتَ الْإِخْرَاجَ بِالْوِزْنِ فَهَكَذَا تُخْرِجُ الْعُشْرَ مِنْهُ عَنْ مَا لَيْسَ فِيهِ كُلْفَةٌ، وَنِصْفَ الْعُشْرِ عَنْ مَا فِيهِ كُلْفَةٌ، وَاللَّهُ يُخْلِفُ لَكَ مَا أَعْطَيْتَ وَيَبَارِكُ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ^(١).

فصل

فِي مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْحَرْثِ

﴿الْمَسْأَلَةُ الْأُولَى﴾: التَّمَرُ عَلَى اخْتِلَافِ أَصْنَافِ النَّخْلِ كُلُّهُ نَوْعٌ وَاحِدٌ، فَيُحْمَلُ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ، أَمَّا الْحُبُوبُ فَكُلٌّ مِنْهَا جِنْسٌ مُسْتَقِلٌّ وَلَا يُحْمَلُ بَعْضُهَا عَلَى الْآخَرِ فِي حِسَابِ النَّصَابِ^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٤-٢٤٦.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١هـ، يَوْمَانِ ٣٠/١١/٢٠٠٠م.
- الْحَجَرِي، الْقَوَاعِدُ التَّطْبِيقِيَّةُ لِفَرِيضَةِ الزَّكَاةِ ص ١٩-٢٠.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يَوْمَانِ ٢٠/٩/٢٠٠٧م.

إِلَّا الْبُرُّ وَالشَّعِيرَ فَإِنَّهُ يُحْمَلُ بَعْضُهُمَا عَلَى بَعْضٍ لَا سِتْمَامَ النَّصَابِ عَلَى رَأْيِ أَكْثَرِ الْأَصْحَابِ، يَقُولُ صَاحِبُ الْقَوَاعِدِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "وَهُوَ الْمَعْتَصِمُ عَلَيْهِ عِنْدَنَا"^(١).

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوي -حفظه الله- عند المراجعة بخط قلمه
"وَالصَّحِيحُ عِنْدِي عَدَمُ الْحَمْلِ"^(٢).

﴿المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ﴾: اختلف العلماء في مشروعية الزكاة في الزيتون^(٣)، والذي ذهب إليه أكثر أصحابنا أنه لا زكاة فيه^(٤)، ولعل هذا الرأي هو ما كان يفتي به شيخنا العلامة قدوة الأئام وبدر الزمان أحمد بن حمد الحلي -أطال الله في عمره، ونفع به العالمين-، كما هو صريح قوله: "الزيتون القول المعتمد أنه لا زكاة فيه"^(٥).

• السامي، مدارج الكمال ص ٥٨.

• الحجري، القواعد التطبيقية لفريضة الزكاة ص ١٨.

(١) - الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٢.

هو الإمام العالم العامل النقي الزاهد أبو طاهر إسماعيل بن موسى الجيطالي، من علماء إباضية المغرب، ولد بجبل نفوسة من القطر الليبي، ونشأ بمدينة جيطال، كان رفيق أبي ساكن عامر الشماخي -صاحب كتاب الإيضاح في الفقه-، فكانا كفرسي رهان في الذكاء والتلقي من مشايخهما، ثم في التدريس والتأليف من بعد.

لقب بـ "فيلسوف الإسلام" تشبيها له بأبي حامد الغزالي، ومن مصنفاته المشهورة: قناطر الخيرات في ثلاثة أجزاء، وقواعد الإسلام في جزأين. توفي بجزيرة جربة التونسية بعد جهاد طويل من العلم والعمل عام ٧٥٠ للهجرة. يُنظر:

• معجم أعلام الإباضية بالمغرب ج ٢ ص ٥٧ - ٥٨.

• مقدمة تحقيق كتاب قواعد الإسلام ج ١ ص (هـ - و).

(٢) - القنوي، سعيد بن مبروك. اتصال هاتفي بفضيلته، تاريخ: ١٠ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

(٣) - فائدة: الزيتون المراد هنا، والمذكور في كتاب الله تعالى في أكثر من موضع هو غير الزيتون الذي تعارف عليه أهل عمان، إذ إنهم يطلقون هذه التسمية على تلك الثمرة المتوسطة الحجم نسبيا والتي تعرف بالجوافة، أما الزيتون المراد هنا فهو تلك الثمرة الصغيرة التي يستخرج منها الزيت المعروف بزيت الزيتون، والله أعلم.

(٤) - الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ١٩.

(٥) - الحلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٤٦.

إِلَّا أَنْ مَا انْتَصَرَ لَهُ لَاحِقًا هُوَ الْقَوْلُ بِوُجُوبِ زَكَاةِ الزَّيْتُونِ، لِمَجِيئِهِ فِي سِيَاقِ ذِكْرِ وَجُوبِ زَكَاةِ الْحَرْثِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّخْلَ وَالزَّرْعَ مُخْلِفًا أَكْلَهُ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَاتَ مُتَشَكِّبًا وَغَيْرَ مُتَشَكِّبٍ كُلُّوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، يَقُولُ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "...وَلَكِنْ نَظَرًا إِلَى مَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ مِنَ الدَّلَالَةِ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ أَمِيلٌ إِلَى الْقَوْلِ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِيهِ، وَحُكْمُهُ إِذَنْ كَحُكْمِ غَيْرِهِ مِنَ الْحُبُوبِ فِي مِقْدَارِ نَصَابِهِ" ^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: النَّصَابُ الْمُعْتَبَرُ لَوْجُوبِ الزَّكَاةِ هُوَ مَا يَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ الثَّمَرُ بَعْدَ الْجَفَافِ لَا قَبْلَهُ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ -أَمَدَّ اللَّهُ فِي عُمُرِهِ-: "يُعْتَبَرُ النَّصَابُ بَعْدَ الْجَفَافِ، بِدَلِيلِ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْعَمَلُ مُنْذُ عُهُودِ السَّلَفِ بِأَنْ تُزَكَّى النَّخِيلُ بَعْدَ، وَهَكَذَا سَائِرُ الْمَرْكَبَاتِ إِنَّمَا تُزَكَّى عِنْدَ الْحَصَادِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ [الأنعام: ١٤١]، وَالْحَصَادُ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْيَبَاسِ" ^(٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: الْأَصْلُ فِي النَّصَابِ الْمُعْتَبَرِ هُوَ مَا يُخْصَدُ آخِرَ الْمَوْسِمِ بَعْدَ الْجَفَافِ -كَمَا تَقَدَّمَ-، وَلَكِنْ يُسَرُّ الشَّرِيعَةُ وَسَمَاحَتُهَا رَاعَتْ أَنْ الزَّارِعَ قَدْ يَحْتَاجُ إِلَى قَطْعِ بَعْضِ الثَّمَرِ (كَالنَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ) لِأَكْلِهِ أَوْ بَيْعِهِ قَبْلَ جَفَافِهِ، فَيُمْكِنُ أَنْ يُلْجَأَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَى الْخَرْصِ.

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٥ هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٤ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٣.
- الْجَبِطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٥.

والحرص: هو التقدير من قبل أهل الخبرة لما يحمله الشجر من الثمر، لمعرفة بلوغه النصاب عند يئاسه، ولمعرفة القدر الواجب عليه من الزكاة فيه، بعد إخراج ما يطعم به أهله، ويهدي جاره، ويكرم ضيفه.

ثم يخلّى بين الزارع وثمره ليفعل فيه ما يشاء، فإذا جاء وقت الجذاذ (أو الجداد) أخذ منه الساعي القدر الواجب عليه، فسبحانه ما أيسره من دين، وما أتمها من نعمة ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ البقرة: ١٨٥^(١).

﴿المسألة الخامسة﴾: ثمرة السنة الواحدة - كالنخل مثلاً - يحمل بعضها على بغض لاستتمام النصاب سواء منها المتقدم والمتأخر، سواء منها الجيد والرديء ما دام أنها لمالك واحد أو مشترك ولو تفرقت في الأماكن والمزارع.

فإذا بلغت الثمرة بمجموعها النصاب فلا بد من زكاتها، وزكاة كل شيء بقدره مُحاصصة، فيخرج من النوع الجيد بقدره ومن النوع الرديء بقدره، وقيل: يخرج الوسط عن الجميع، وإن أخرج الأجود فذلك أخير وأبلغ في البر^(٢).

أما إذا كان يجتنى رطباً ويباع قبل يئاسه فيحسبه أيضاً من زكاته، وهذا ما يُقدّر بطريقة الحرص - كما تقدّم آنفاً -.

(١) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٤٦.
- الكندي، دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٠).
- السالمي، معارج الآمال ج ٤ ص ٤٤٧ - ٤٤٨. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٢، ٢٤.

(٢) - قَائِدَةٌ لُغَوِيَّةٌ: أصل كلمة (خير، شر) أخير وأشر، وإنما حذفت الألف منهما لكثرة استعمالهما، وقد جاءت مثبتة في بعض كلام العرب وهم بنو عامر، كقول راجزهم (بلال خير الناس وابن الأخير)، وبه قد قرئ قوله تعالى: (سيعلمون غداً من الكذاب الأشر) بفتح الشين وتشديد الراء، أما سائر العرب غير بني عامر فعلى حذفها. يُنظر: القيومي. المصباح المنير، مادة (خ ي ر).

وَأَمَّا مَا كَانَ يَجْنِيهِ رُطْبًا لِيَأْكُلَهُ وَأَهْلُهُ أَوْ يُهْدِيَهُ مَنْ يُحِبُّ بِالْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ
إِسْرَافٍ أَوْ تَبْذِيرٍ فَلَا عَلَيْهِ فِيهِ زَكَاةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ
وَعَادُوا حَقَّقَهُ يَوْمَ حَصَادِهِ﴾ (الأنعام: ١٤١) (١).

﴿الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ﴾: إِنْ كَانَتْ جَمِيعُ غَلَّةِ الثَّمَرِ تَحْتَاجُهَا تَفَقَّاتُهُ، أَوْ كَانَتْ هَذِهِ
التَّفَقَّاتُ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبْعِ أَوْ مِثْلُهُ - كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ عِنْدَ الْكَثِيرِ الْيَوْمَ - فَلَيْسَ فِيهَا زَكَاةٌ،
إِذْ لَا زَكَاةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى كَمَا يَقُولُ شَيْخُنَا بَدْرُ الدِّينِ الْحَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ - (٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الزَّكَاةِ، هَلْ هِيَ حَقُّ الْأَرْضِ أَمْ حَقُّ
الزَّرْعِ؟! وَالرَّاجِحُ عِنْدَ أَصْحَابِنَا وَجْهُوهِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الزَّرْعِ لَا الْأَرْضِ.

وَتَمَرَّةُ الْخِلَافِ: تَظْهَرُ فِيمَا لَوْ كَانَتْ الْأَرْضُ لِمَالِكٍ وَالزَّرْعُ لِمَالِكٍ آخَرَ
(كَمُسْتَأْجِرٍ مَثَلًا)، فَمَنْ قَالَ إِنَّهَا حَقُّ الْأَرْضِ أَوْجَبَ الزَّكَاةَ عَلَى صَاحِبِ الْأَرْضِ، وَمَنْ
قَالَ بِأَنَّهَا حَقُّ الزَّرْعِ أَوْجَبَهَا عَلَى الزَّارِعِ، وَهُوَ الرَّاجِحُ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْعَلَامَتَيْنِ الْحَلِيلِيِّ
وَالْقُنُوبِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ -.

أَمَّا صَاحِبُ الْأَرْضِ فَعَلَيْهِ أَنْ يُزَكِّيَ التَّقْوَدَ عِنْدَمَا يَحُولُ عَلَيْهَا الْحَوْلُ، أَوْ يَضُمَّ
هَذِهِ التَّقْوَدَ إِلَى مَالِهِ الْمَزَكِّي لِيُزَكِّيَ عَنِ الْجَمِيعِ عِنْدَ حَوْلِ الْأَصْلِ (٣).

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ جُمَادَى الْأُولَى ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٧/٦/٢٠٠٤ م.
- الْجِيْطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٢٠.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٤، ٢٤٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢١ هـ، يَوَافِقُهُ ٣٠/١١/٢٠٠٠ م.

(٣) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٥، ٢٧٥.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٣ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٧/٩/٢٠٠٦ م.

﴿المَسْأَلَةُ الثَّامِنَةُ﴾: إِذَا كَانَ صَاحِبُ الزَّرْعِ يَبِيعُ الثَّمَارَ عِنْدَ ذَرَائِهَا وَقَبْلَ حَصَادِهَا بِالسَّوْمَةِ أَوْ بِالْتِدَاءِ (الطَّنَاءِ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ عِنْدَ الْعُمَانِيِّينَ) فَزَكَاتُهُ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ أَيْضًا زَكَاةُ حَرْثٍ لَا زَكَاةُ تِجَارَةٍ، فَيُخْرِجُ الْعُشْرَ فِيمَا لَيْسَ فِيهِ كُلْفَةٌ، وَنِصْفَهُ فِيمَا فِيهِ كُلْفَةٌ.

وَكَذَا إِنْ كَانَ يَخْصِدُهُ ثُمَّ يَذْهَبُ لِيَبِيعَهُ فِي السُّوقِ ثَمَرًا فَزَكَاتُهُ زَكَاةُ الْحَرْثِ عِنْدَ حَصَادِهِ، وَلِلْقِيَمَةِ حُكْمُ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ، فَتُضَمُّ مَعَ الْأَصْلِ لِتُزَكَّى بَعْدَ ذَلِكَ زَكَاةُ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ عَلَى مَذْهَبِ الْقُطْبِ - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

وَقِيلَ: لَا يُزَكَّى مَالٌ مَرَّتَيْنِ فِي عَامٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْإِمَامِ الْخَلِيلِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الْقُدْوَةُ الْخَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^(١).

﴿فَائِدَةٌ﴾: اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْإِسْقَاطِ بِالْجَوَائِحِ، وَذَلِكَ فِيمَا إِذَا ذَهَبَتْ بِالزَّرْعِ جَائِحَةٌ سَمَاقِيَّةٌ بَعْدَ طَنَائِهِ، فَهَلْ يُسْقَطُ مِنْ قِيَمَتِهِ عَلَى الْمُشْتَرِي أَوْ لَا؟

ذَهَبَ إِلَى عَدَمِ الْإِسْقَاطِ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا، وَذَهَبَ إِلَى الْإِسْقَاطِ بِالْجَوَائِحِ الْإِمَامُ الرَّضِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْخَلِيلِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ -، وَتَابَعَهُ الْعَلَامَتَانِ الْخَلِيلِيُّ^(٢) وَالْقُنُوبِيُّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ - عَلَى تَفْصِيلٍ مَعَهُمْ^(٣).

• الصراي، زكاة الثمار ج ٤ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

• الجيظالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٢٥.

(١) - لقاء مُسَجَّلٌ للكاتب بسماحة المفتي - حفظه الله - بمكتب سماحته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ، الموافق: ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.

(٢) - لقاء مُسَجَّلٌ للكاتب بسماحة المفتي - حفظه الله - بمكتب سماحته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ، الموافق: ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.

(٣) - يُنظر:

• القنوبي، قرة العينين ص ٤٢.

• القنوبي، اتصال هاتفي بفضيلته، تاريخ: ١٠ المحرم ١٤٣١ هـ الموافق ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٩ م.

﴿الْمَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ﴾: الزَّرْعُ الَّذِي يُسْقَى أَحْيَانًا بِمَا لَا كُفَّةَ فِيهِ كَالْمَطَرِ، وَأَحْيَانًا بِمَا فِيهِ كُفَّةٌ كَالْأَبَارِ، قِيلَ: إِنَّ زَكَاتَهُ عَلَى التَّاسِيسِ، وَقِيلَ: بِالذَّرَاكِ، وَقِيلَ: بِالْمَحَاصِصَةِ^(١) وَهُوَ الرَّاجِحُ عِنْدَ عَالِمِي الْعَصْرِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُتُوبِيِّ -يَحْفَظُهُمُ اللَّهُ-، فَيُخْرِجُ الْعُشْرَ بِقَدَرِ مَا سُقِيَ بِالْمَطَرِ، وَنِصْفَ الْعُشْرِ بِقَدَرِ مَا سُقِيَ بِالْبُيْرِ^(٢).

وَبِالْمَثَالِ يَتَّضِحُ الْمَقَالُ وَيَنْجَلِي الْإِشْكَالُ:
رَجُلٌ أَسَسَ زَرْعَهُ بِمَاءِ الْأَفْلَاجِ نِصْفَ الْمُدَّةِ، ثُمَّ إِنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَمْلِكُهُ مِنَ الْفَلَاحِ
انْقَطَعَ فَاسْتَخْدَمَ الْبُيْرَ لاسْتِخْرَاجِ الْمَاءِ حَتَّى حَصَدَ زَرْعَهُ الْبَالِغَ ٣٠٠٠ كَجَم، فَتَكُونُ
زَكَاتُهُ حَسَبَ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ عَلَى النَّحْوِ الْآتِي:

عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّاسِيسِ: ٣٠٠ كَجَم

عَلَى الْقَوْلِ بِالذَّرَاكِ: ١٥٠ كَجَم

عَلَى الْقَوْلِ بِالْمَحَاصِصَةِ: ١٥٠ + ٧٥ = ٢٢٥ كَجَم.

(١) - التَّاسِيسُ: أَيُّ مَا أَسَسَ عَلَيْهِ الزَّرْعُ أَوَّلًا (عند زراعته)، وَالذَّرَاكُ: مَا أَدْرَكَ عَلَيْهِ الشَّعْرُ (عند نضجه)، وَالْمَحَاصِصَةُ: أَيُّ الْمَقَاسِمَةِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ بِقَدْرِهِ.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٦.
- الصَّوَابِيُّ، زَكَاةُ الثَّمَارِ ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.



الزكاة في فقه الصيام والزكاة



الْبَابُ الْعَاشِرُ: فِي زَكَاةِ الْعُرُوضِ التِّجَارِيَّةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ وَلَسْتُمْ بِآخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْنِصُوا فِيهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴿٢٦٧﴾ الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً مِنْهُ وَفَضْلًا وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٢٦٨﴾﴾ البقرة: ٢٦٧ - ٢٦٨

فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ

تَعْلَمُ - أَيُّهَا التَّاجِرُ الصَّدُوقُ - أَنَّ عُرُوضَ التِّجَارَةِ: هِيَ كُلُّ مَا يُتَّخَذُ لِتُجَارَةٍ بِهِ، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ جِنْسٍ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْأَصْلِ كَالْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ، أَوْ لَا، كَالثِّيَابِ وَالْحَمِيرِ وَالْبِغَالِ وَسَائِرِ الْمَعَادِنِ. وَأُطْلِقَ عَلَيْهَا "عُرُوضٌ" لِلتَّغْلِيْبِ، وَإِلَّا فَإِنَّهَا تَجِبُ - أَيْضًا - فِي الْمُتَاجَرَةِ بِالْأَصُولِ وَالْعَقَارَاتِ كَالْمَبَانِي وَالْأَرَاضِي وَالْمَزَارِعِ. وَقَدْ ذُلَّ عَلَى وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي التِّجَارَةِ إِشَارَةُ الْكِتَابِ، وَصَرِيحُ السُّنَّةِ، وَإِجْمَاعُ الْأُمَّةِ.

أَمَّا إِشَارَةُ الْكِتَابِ: فَهِيَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا

كَسَبْتُمْ﴾ البقرة: ٢٦٧.

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

وَأَمَّا صَرِيحُ السُّنَّةِ: فَمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ قَالَ: "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُنَا أَنْ نُخْرِجَ الصَّدَقَةَ مِنَ الَّذِي نَعِدُّ لِلْبَيْعِ" ^(١)، وَلَا شَكَّ أَنَّ الْحَدِيثَ مَرْفُوعٌ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى طَالِبِ عِلْمٍ -.

وَأَمَّا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ فَقَدْ اسْتَقَرَّ عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ - بَعْدَ خِلَافٍ قَلِيلٍ مِنْ سَلَفٍ - ^(٢)، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ - يَحْفَظُهُ اللَّهُ - فِي بَعْضِ رُدُودِهِ الْمَطْوُوءَةِ: "هَذَا وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ جَمِيعًا عَلَى وَجوبِ الزَّكَاةِ فِي التَّجَارَةِ اسْتِلْهَامًا لِهَذَا الْحُكْمِ مِنْ إِشَارَاتِ النُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ وَفَهْمِ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ" ^(٣).

إِقْرَأْ وَتَذَكَّرْ

يَتَايَاهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ^(٤٩)
وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا وَكَانَ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ

يَسِيرًا ^(٥٠) النساء: ٢٩ - ٣٠

(١) - أبو داود، باب: العُرُوضِ إِذَا كَانَتْ لِلتَّجَارَةِ هَلْ فِيهَا مِنْ زَكَاةٍ، رقم الحديث ١٣٣٥.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٧٦.
- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٣٥٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يُوَافِقُهُ ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.
- السَّامِيُّ، شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢ ص ٦٩.
- الْجِيْطَالِي، قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٣٢.
- ابْنُ الْمُنْذَرِ، الْإِجْمَاعُ ص ١٤.

(٣) - يُنظر:

- جَوَابُ مَطْوَلٍ لِسَمَاحَةِ الْمُنِيِّ - أَيْدَهُ اللَّهُ - فِي الرَّدِّ عَلَى أَحَدِ الْكُتُبِ الْمَغْرُضِينَ فِي وَقْتِهِ - مَخْطُوطٌ مُؤَرَّخٌ بِتَارِيخِ: ١٢ ربيع الثاني ١٤١٢ هـ / مَسْقُطٌ، بِحُوزَةِ الْكَاتِبِ نَسْخَةٌ مِنْهُ ص ٢١.
- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٥٦، ٢٧٦.

فصل في شروط زكاة التجارة

تعرف - أيها التاجر المثابر - أن زكاة التجارة كغيرها من أنواع الزكاة لها شروط لا تجب بدونها، فشمّر الهمة لمعرفة:

١- النية: وهي شرط ضروري في عروض التجارة، فلا تجب الزكاة

فيما يملكه الإنسان من متع الحياة - من غير المال الزكوي طبعاً - مهما كثر وبلغ ما لم يقترن تملكه له بنية المتاجرة به.

وكذا لا زكاة على الإنسان فيما باعه من ممتلكاته لأمر بدا له من غير نية المتاجرة، كأن يكون باعه لأجل قديمه أو لأجل أن يستبدل به غيره لا لأجل الاتجار به، ونية التجارة تظهر - عادة - فيما إذا كان هنالك بيع مطرد^(١).

وفي المقابل فكل ما يملك بنية المتاجرة به تجب فيه الزكاة ولو ثراباً وحصى.

٢- النصاب: ويقدر نصاب العروض التجارية بما تقدر به الأموال

التقديّة، أي بنصاب الذهب (٨٥ جراماً)، ولا يمكن أن تقدر الآن

بنصاب الفضة لانخفاض سعرها في هذه الأيام.

وعليه فمتى ما بلغ ما لدى التاجر من عروض تجارية ما يساوي قيمة

نصاب الذهب بدأ في احتساب الحول^(٢).

٣- الحول: وهو دوران العام الهجري على السلع بعد بلوغها النصاب،

إلا أن يكون لدى التاجر مال زكوي آخر مما يضم إلى عروض التجارة

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٦ ربيع الأول ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢٥/٠٣/٢٠٠٧م.

(٢) - الفتوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٠٦/١٠/٢٠٠٧م.

كَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْأُورَاقِ النَّقْدِيَّةِ فَيُضْمُ مَا لَدَيْهِ مِنْ سِلْعٍ وَعُرُوضٍ
تِجَارِيَّةٍ إِلَى مَا تَقَدَّمَ فِي النَّصَابِ وَالْحَوْلِ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَالْأُورَاقَ
النَّقْدِيَّةَ وَعُرُوضَ التِّجَارَةِ كُلُّهَا فِي حُكْمِ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ، يَقُولُ سَمَاحَةُ
الْمُفْتِي -حَفِظَهُ اللَّهُ-: "وَعُرُوضُ التِّجَارَةِ تُقَوِّمُ عِنْدَهُمْ بِالنَّقْدَيْنِ، وَنِصَابُهَا
نِصَابُهُمَا، وَيَجِبُ فِيهَا مَا يَجِبُ فِيهِمَا" ^(١)، فَلْيَنْتَبَهْ لَذَلِكَ.

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: رَجُلٌ اشْتَرَى أَرْضًا وَلَمْ يَعْرِضْهَا لِلْبَيْعِ وَإِنَّمَا ادَّخَرَهَا سِنِينَ بُغْيَةً
ارْتِفَاعَ قِيمَتِهَا، فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا إِلَّا حِينَمَا يَعْرِضُهَا لِلْبَيْعِ؛ إِذْ حِسَابُ الْحَوْلِ يَبْدَأُ مِنْ
يَوْمِ عَرْضِ السِّلْعَةِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٢).

﴿مَسْأَلَةٌ أُخْرَى﴾: مَنْ اشْتَرَى سِلْعَةً بِهَدَفِ الْاِسْتِمَارِ -كَأَرْضٍ مِثْلًا- وَلَكِنْ
سَوَّقَ السِّلْعَةَ كَسَدًا وَبَارَتْ قِيمَتُهَا وَعَزَفَ النَّاسُ عَنْ شِرَائِهَا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ فِيهَا لِأَنَّهَا
كَالشَّيْءِ الْجَامِدِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٣).

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، زَكَاةُ الْأَنْعَامِ ص ٣٥٥.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ١٩/٩/٢٠٠٨ م.
- الْقُتُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٥٣.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ٢٧٨.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٧/٩/٢٠٠٨ م.

(٣) - لِقَاءُ مُسَجَّلٍ لِلْكَاتِبِ بِسَمَاحَةِ الْمُفْتِي -حَفِظَهُ اللَّهُ-، بِمَكْتَبِ سَمَاحَتِهِ، ضَحْوَةَ الْأَحَدِ، بِتَارِيخِ: ٢٧ ذُو الْقَعْدَةِ
١٤٣٠ هـ، الْمَوَافِقِ: ١٥/١١/٢٠٠٩ م.

فَتْوَى

السُّؤَالُ/ فَضِيلَةُ الشَّيْخِ: تَاجِرٌ فِي مَوَادِّ الْبِنَاءِ وَقَدْ كَسَدَ كَثِيرٌ مِنْ بَضَاعَتِهِ، فَهَلْ عَلَيْهِ زَكَاةُهَا بِالْقِيَمَةِ فِي كُلِّ عَامٍ؟

الْجَوَابُ/ إِنْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَشْيَاءُ كَاسِدَةً فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، لِأَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْأَشْيَاءِ الَّتِي يُمْكِنُ أَنْ تَبَاعَ، أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْكَاسِدَةِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا؛ وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

فَصْلٌ فِي كَيْفِيَةِ تَقْوِيمِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ

تُقَوَّمُ السَّلْعُ الَّتِي بِحُوزَةِ التَّاجِرِ يَوْمَ اكْتِمَالِ الْحَوْلِ بِحَسَبِ سَعْرِهَا فِي السُّوقِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ (يَوْمَ إِخْرَاجِ الزَّكَاةِ) لَا بِسَعْرِ شَرَايِهَا عَلَى الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْجَلِيلَيْنِ - أَمَدُ الْمَوْلَى فِي عُمْرِهِمَا -^(٢).

وَيَقْتَصِرُ التَّاجِرُ فِي تَقْوِيمِهِ عَلَى السَّلْعِ الْمَعْرُوضَةِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ دُونَ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَمْتَعَةِ، فَلَا يَحْسِبُ مَا يَسْتَعْدِمُهُ فِي تِجَارَتِهِ مِمَّا لَمْ يُعَدَّ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَالرُّفُوفِ وَالْأَدْوَاتِ الْكُھْرَبَائِيَّةِ وَآلَاتِ الْعَمَلِ الْمُنْتَجَةِ وَالْأَثَاثِ الْمُسْتَعْدِمِ وَوَسَائِلِ النَّقْلِ^(٣).

بَعْدَ أَنْ يَحْسِبَ التَّاجِرُ قِيَمَةَ مَا لَدَيْهِ مِنَ السَّلْعِ يَضُمُّ إِلَيْهَا مَا فِي يَدِهِ مِنْ أَمْوَالٍ نَقْدِيَّةٍ سَائِلَةٍ وَذَهَبٍ وَفِضَةٍ وَدِيُونٍ حَالَةٍ^(١)، فَإِنْ وَصَلَ الْمَجْمُوعُ النَّصَابَ - وَاسْتَمَرَّ فَوْقَ النَّصَابِ طَوَالَ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ - وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ، وَإِنْ لَمْ يَصِلْ فَلَا.

(١) - الْقُنُوتِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَرْوَكٍ، بِرَنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٩ ربيع الأول ١٤٢٥ هـ، يوافقُه ٢٠٠٤/٥/٩ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٤٩، ٢٧٦.
• الْقُنُوتِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ/ يوافقُه ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٧٨).

(٣) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٧٧.

أَمَّا إِنْ سَبَقَ لَهُ أَنْ زَكَّى إِحْدَى هَذِهِ الْأَمْوَالِ وَاسْتَقَرَّ لَهُ حَوْلٌ فَيَعْتَبَرُ النَّصَابَ فِي آخِرِهِ فَقَطْ، فَمَتَى مَا بَلَغَتْ غُرُوضُ تِجَارَتِهِ النَّصَابَ بِنَفْسِهَا أَوْ بِإِضَافَتِهَا لِمَالٍ زَكَوِيٍّ آخَرَ وَجِبَتْ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ، وَلَمْ يَضُرَّهُ نُقْصَانُ النَّصَابِ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ مَا دَامَ مُكْتَمِلًا فِي آخِرِهِ، إِلَّا أَنْ يُفْلِسَ التَّاجِرُ فَيَنْهَدِمَ الْحَوْلُ السَّابِقُ، فَيَبْدَأُ حَوْلًا جَدِيدًا إِنْ رَجَعَ الْمَالُ مَرَّةً أُخْرَى، وَيَكُونُ لِهَذَا الْحَوْلِ حُكْمُ الْحَوْلِ الْأَوَّلِ -حَسَبَ التَّفْصِيلِ الَّذِي مَرَّ مَعَكَ فِي زَكَاةِ الْفَائِدَةِ-^(٢).

فَصْلٌ فِي مَا يُسْقِطُهُ التَّاجِرُ مِنْ زَكَاةِ التِّجَارَةِ

اعْلَمْ -أَيُّهَا التَّاجِرُ، أَسْقَطَ اللَّهُ عَنْكَ الْمَغَارِمَ وَرَزَقَكَ الْمَغَامَ- أَنَّهُ بَعْدَ تَقْوِيمِكَ لِلسَّلْعِ رَأْسَ الْحَوْلِ وَإِضَافَةِ مَا كَانَ مِنْ جِنْسِهَا مِنْ أَمْوَالٍ يَسْقُطُ عَنْكَ -مِمَّا يَجِبُ فِي الْأَصْلِ أَنْ تُزَكِّيَهُ- بَعْضُ الْحُقُوقِ، وَهِيَ:

- ١- الدُّيُونُ الْحَالَّةُ عَلَيْكَ، أَوِ الَّتِي هِيَ فِي حُكْمِ الْحَالِّ.
- ٢- الدُّيُونُ الْمُؤَجَّلَةُ لَكَ، كَأَثْمَانِ الْبَضَائِعِ الَّتِي لَا تَرْجُو سَدَادَهَا مِنْ قَبْلِ الْمُشْتَرِينَ فِي الْقَرِيبِ.
- ٣- رَوَاتِبُ الْمُوظَّفِينَ الْوَاجِبَةُ.
- ٤- الْمَصَارِيفُ الْوَاجِبُ سَدَادُهَا كَمَصَارِيفِ الْإِيجَارِ وَالْكَهْرُبَاءِ وَالْمَاءِ وَالْهَاتِفِ... أَوْ آيَةٍ مُسْتَحَقَّاتٍ حَالَّةٍ عَلَيْهِ^(٣).

(٢) - ويدخل فيها الديون التي على المشتري من أموال نتيجة الشراء، وكانت حاضرة الأداء، ويرجو سدادها لكون المدين وفيها مليا.

(٣) - ينظر: الباب الخامس: في زكاة الفائدة.

(٣) - الحنائي، يعقوب بن ياسر. زكاة الذهب والفضة ص ٢٤ - ٢٥.

(۳) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ۱ ص ۲۷۶.

خاتمة

وَمَنْ حَفِظَ الْمَثُونَ خَازَ الْفُتُونُ:

وَكُلُّ شَيْءٍ يُشْتَرَى لِلْفَائِدَةِ	***	فِيهِ الزَّكَاةُ نَحْوُ هَذِي الْقَاعِدَةِ
مِنَ الثِّيَابِ أَوْ مِنَ السَّلَاحِ	***	أَوْ مَعْدِنٍ أَوْ جَوْهَرٍ وَضَّاحٍ
أَوْ مِنْ أَصُولٍ أَوْ عُرُوضٍ تُشْتَرَى	***	أَوْ حَيَّوَانٍ إِنْ أَرَادَ الْمُتَجَرُّرُ
فَهَذِهِ زَكَاةُ الْاِكْتِسَابِ	***	دَلٌّ عَلَيْهَا مُحْكَمُ الْكِتَابِ
وَذَلِكَ طَيِّبَاتُ مَا اكْتَسَبْنَا	***	نُفِقَ مِنْهَا حِينَ مَا احْتَسَبْنَا ^(١)

(١) - السالمي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ١ ص ١٦٩.



البَابُ الحَادِي عَشَرَ: فِي زَكَاةِ الْمَدَاخِيلِ الْمُسْتَحْدَثَةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَارَةً لَّن تَبُورَ ۖ لِيُوفِيَهُمُ أَجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِ إِنَّهُ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ (٢٩) ﴿٣٠﴾ فاطر: ٢٩ - ٣٠ *

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْمُسْتَعْلَاتِ

الْمُسْتَعْلَاتُ: هِيَ الْأَمْوَالُ الَّتِي لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَعْيَانِهَا؛ لِكُونِهَا لَيْسَتْ أَمْوَالًا زَكَوِيَّةً، وَلَمْ تُتَّخَذْ لِلتَّجَارَةِ؛ لِعَدَمِ وُجُودِ نِيَّةِ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فِي أَعْيَانِهَا، وَإِنَّمَا تُمْتَلِكُ لِلنَّمَاءِ وَطَلْبًا لِلرِّبْحِ الْحَاصِلِ مِنْ تَأْجِيرِ أَعْيَانِهَا...

مِنْ أَمْثَلِهَا: الْعِمَارَاتُ، وَسَائِلُ النَّقْلِ وَالْمُوَاصَلَاتِ، الْمَزَارِعُ وَالْأَرَاضِي الْمُؤَجَّرَةُ، وَنَحْوُهَا^(١).

حُكْمُهَا: لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي أَعْيَانِهَا، وَإِنَّمَا تَجِبُ فِي عَوَائِدِهَا إِذَا بَلَغَتْ النَّصَابَ وَحَالَ عَلَيْهَا الْحَوْلُ وَهِيَ لَا زَالَتْ فِي يَدِ صَاحِبِهَا، إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَدَيْهِ أَمْوَالٌ زَكَوِيَّةٌ أُخْرَى مِنْ جَنْسِهَا فَيُضِيفُ هَذِهِ الْعَوَائِدَ إِلَيْهَا، فحِينَئِذٍ يُزَكِّيْهَا مَعَ الْأَصْلِ زَكَاةَ الْفَائِدَةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَحْسِبَ لَهَا نَصَابًا وَحَوْلًا مُسْتَقْلًا - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ فِي زَكَاةِ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ -^(٢).

* قَائِدَةٌ: هَذِهِ الْآيَةُ تَعْرِفُ بِآيَةِ الْقُرْءِ، وَهِيَ مِنْ أَعْلَامِ الْآيِ، كَأَيَّةِ الْوَصِيَّةِ وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ وَآيَةِ الدُّنَيْنِ فِي الْبَقْرَةِ، وَآيَةِ الْوُضُوءِ فِي الْمَائِدَةِ، وَآيَةِ السِّيفِ فِي التَّوْبَةِ.

(١) - الْحَجَرِي، مُحَمَّدُ بْنُ نَاصِرٍ. الْقَوَاعِدُ التَّطْبِيقِيَّةُ لِفَرِيضَةِ الزَّكَاةِ ص ٢٤.

(٢) - يُنْظَرُ:

المقدارُ المخرَجُ منها: هو رُبْعُ العَشْرِ (٢,٥٪).

مثالٌ تطبيقيٌّ: شخصٌ يمتلكُ عِمارةً سَكْنِيَّةً مُؤجَّرةً، دَخَلُها السَّنوي ١٢,٠٠٠ ريال، وَلَدِيه اَموالٌ نَقْدِيَّةٌ تُقَدَّرُ بـ ٥,٠٠٠ ريال، وَعَلَيْهِ دَيْنٌ حَالٌ مِقْدَارُهُ ٢,٠٠٠ ريال، فالزَّكَاةُ الواجِبَةُ فِيهِ تُحَسَّبُ عَلَى النِّحوِ الآتِي:

مقدارُ الزكاة = (الدَّخْلُ السَّنويُّ + الأَموالُ النَّقْدِيَّةُ) - الدَّيْنُ الحَالُ ÷ ٤٠

$$\frac{١٢,٠٠٠ + ٥,٠٠٠ - ٢,٠٠٠}{٤٠} = ٣٧٥ \text{ ريالاً.}$$

٤٠

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: وَسَائِلُ الثَّقَلِ المُسْتَحْدَمَةِ لِنَقْلِ الرُّكَّابِ أَوْ البَضَائِعِ كَسِيَّاراتِ الأَجْرَةِ وَحافِلاتِ الثَّقَلِ تَكُونُ الزَّكَاةُ فِيما حَصَلَ لِلشَّخْصِ المَالِكِ -حَقِيقِيًّا أَوْ عَتَباريًّا^(١)- مِنْ أَرْباحِ الثَّقَلِ، فَإِذا بَلَغَتْ أَرْباحُهُ مِقْدارَ النَّصابِ وَحَالَ عَلَيْها الحَوْلُ وَجَبَتْ فِيها الزَّكَاةُ^(٢).

فَتاوى

السُّؤالُ/ كَيْفَ يُزَكَّى أَصحابُ مُقاوَلاتِ البِناءِ أَموالَهُم وَهِيَ تَدورُ بِاسْتِمْرارٍ فِي اسْتِثمارِاتهم وَقَدْ تُسْتَغْرِقُ أَعْمالُهُم أَكْثَرَ مِنْ عامٍ؟
الجوابُ/ يَعدُّونَ ما بِأَيدِيهِم مِنَ النُّقودِ وَسائِرِ العُمَلاتِ، وَمَا لَهم مِنَ الأَجورِ فِي ذِمِّهِم غَيْرِ المُعْسِرِينَ وَغَيْرِ المُماطِلِينَ، وَيُزَكُّونَ الجَميعَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

• الخَلِيلِي، الفَتاوى ج ١ ص ٢٧٧.

• الخَلِيلِي، برنامج: "سؤالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٣ رَمَضانَ ١٤٢٨هـ، يَوافِقُهُ ١٠/١٠/٢٠٠٧م.

• الخَلِيلِي، برنامج: "سؤالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٦ رَمَضانَ ١٤٢٩هـ، يَوافِقُهُ ٢٧/٩/٢٠٠٨م.

(١) - الشَّخْصِيَّةُ الاِعتِباريَّةُ: هِيَ كُلُّ ما كانَ مالِكا مِنْ غَيرِ البَشَرِ، كَشَرِكاتِ النِّقْلِ، وَمَكاتبِ تَأجيرِ السَّياراتِ...

وتَعدُّ المَساجِدُ مِنَ الشَّخْصِيَّاتِ الاِعتِباريَّةِ أَيضاً.

(٢) - الخَلِيلِي، أَحَدُ بَنِي حَمْدٍ. الفَتاوى ج ١ ص ٢٧٥.

(٣) - يُنظَرُ:

فصل في زكاة كسب العمل والمهن الحرة

اعلم - أيها المحترف المتقن - أن الزكاة واجبة فيما يكسبه الإنسان من أموال زكوية عن طريق العمل والاحتراف، كالرواتب الشهرية والأجور والمكافآت وما في حكمها، والتي يحصل عليها الأفراد عادة من الوحدات الحكومية والقطاع الخاص.

وكذا تجب في كسب الإنسان من الأعمال والمهن الحرة والحرف التقليدية والحديثة كالحياطين والتجارين وأصحاب العيادات الخاصة.

والشرط في وجوب الزكاة في هذه الأموال هو ما يشترط في عموم زكاة التقدين والأوراق النقدية من بلوغ النصاب أولاً، وحولان الحول ثانياً، إلا أن يكون لك حول اعتدت أن تزكي فيه مالك فتضيف هذا المال إلى ذاك، ويكون حكمه حكم الفائدة التي تضم إلى أصل المال^(١).

فصل في زكاة الأسهم والسندات

تعرف - أخي، ضرب الله لك من كل غنيمة بسهم - أن من أنواع المعاملات العصرية المستحدثة في عالم اليوم الأسهم والسندات، فهناك تفصيلاً بعد إجمال:

أولاً: الأسهم:

الأسهم: جمع مفردة سهم، وهو عبارة عن ملكية حصة تمثل جزءاً من رأس مال الشركة التي أصدرتها، وما يتبع هذه الأسهم من حقوق للمساهمين.

ولكي تتضح الصورة أكثر فاعلم أن للأسهم عدة خصائص، وهي:

أ - مسؤولية كل مساهم في الشركة وإدارتها بقدر عدد أسهمه وقيمتها.

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٧٩.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ محرم ١٤٢٧ هـ، يرافقه ٢٠٠٦/٢/١٩ م.

(١) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٤٩.

ب- لها ثلاث قيم: قيمة اسمية محددة عند الإصدار، وتمثل نسبة من رأس مال الشركة عند التأسيس، وقيمة سوقية تتحدد في السوق^(١) ارتفاعاً وانخفاضاً نتيجة العرض والطلب، وقيمة حقيقية تتحدد عند الإفلاس، وتمثل قيمة جميع ما تملكه الشركة من ممتلكات عند تسعيرها للبيع.

ج- قابليتها للتداول بالبيع والشراء من قبل المساهم نفسه.

د- عدم قابلية السهم الواحد للتجزئة.

مثال: تأسست شركة للإسمنت برأس مال قدره مليون ريال عماني (١,٠٠٠,٠٠٠ ر.ع)، بعد أن طرحت أسهماً للشراء عددها مئة ألف سهم (١٠٠,٠٠٠ سهم) فتكون القيمة الاسمية للسهم الواحد عشرة ريالات عمانية.

الحكم الشرعي: إن تقسيم رأس مال الشركة إلى أسهم لها قيمة معينة، يتم تبادلها فيما بعد من قبل كل مالك بيعاً وشراءً بسعر السوق أمر جائز لا حرج فيه من حيث الأصل^(٢)، ما دام أن التبادل يكون يداً بيد مع العلم برأس مال الشركة ومقدار عوائدها الربحية، ولا بد أيضاً أن يكون موضوع عمل الشركة وتعاملاتها الأخرى في الأمور المباحة، فلا تعمل مثلاً في الأمور المحرمة كالإقراض الربوي وتصنيع الخمور

(١) - الأسواق المخصصة لتعاملات الأسهم تسمى أسواق الأوراق المالية، أو ما يُعرف بـ "البورصة"، والبورصة في الأصل كلمة لاتينية تعني المكان أو المكتب الذي يتم فيه حفظ الأموال، وهذه الأسواق يتم فيها تبادل أسهم الشركات التي تمتلك مصانع أو منتجات في الأسواق الأولية (الاستهلاكية)، وتؤثر قيمة أسهم الشركات في البيع والشراء بمدى ربح هذه الشركات في الأسواق الأولية، كما أن بورصات هذه الأسواق تتأثر بالظروف الاقتصادية المحلية والعالمية، كما تبين من خلال الأزمة الاقتصادية العالمية مؤخراً ﴿ أَفَحُكْمَ الْجَهْلِ يَتَّبِعُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ حُكْمًا يَقُولُ قَدْ بُدِّلَ مَا كُنْتُمْ يَتَّبِعُونَ ﴾ المائدة: ٥٠.

(٢) - ينظر.

- الخليلي، سلسلة دروس الفكر الإسلامي بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٨ / الزكاة وأثرها في تربية النفس وإصلاح الفرد والمجتمع. مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- الكندي، ماجد بن محمد. أحكام الأسهم والسندات. "مادة سمعية".

وبيعها، وكذا يُشترط للجواز أن لا يدخل في شيء من تعاملات الشركة أمور محرمة كالودائع المحرمة التي تكون فيها زيادات مثلاً^(١).

وعليه فإنه يجوز التعامل بالأسهم بالشروط الآتية^(٢):

- ١- انتفاء دخول آية مُعاملة مُحرمَة - كما تقدّم -.
- ٢- انتفاء القرر والجهالة عند المتعاقدين: بمعرفة رأس مال الشركة، وفيما تتجر، والقيمة الاسمية للسهم، والربح الذي حققته.

(١) - تنبيه مهم: التكيف والتوصيف الفقهي للودائع البنكية أو المصرفية أمّا "قروض ربوية"، وإن سميت ودائع أو توفيرا؛ فالعبرة بالمقاصد والمعاني لا بالألفاظ والمباني، فهذه الودائع تأخذ جميع أحكام القرض ولا تتفق مع التوصيف الفقهي للودائع؛ فالوديعة لا يملك الوديع (المودع عنده) التصرف فيها وإنما الاحتفاظ بها ثم رجّع عنها إلى المودع، كما أن الوديع أمين لا يضمن ما تلف من الوديعة من غير تعد أو تقصير، بينما القرض يمكن المقرض من التصرف في المال المقرض، وصاحبه ضامن رجّع مثل ما اقترض في جميع الأحوال، أي أنه ضامن لا أمين.

أما إذا جئنا إلى ما يسمى "الودائع البنكية" فإننا نجد أنه ينطبق عليها ما ينطبق على القروض، من حيث إن المصرف يأخذ هذه الأموال المودعة ويتصرف فيها -وعادة ما يكون تصرفه في هذه الأموال هو إقراضا للآخرين بالربا المضاعف-، ومن ناحية أخرى فإن المصرف يضمن رجوعها مطلقا ولو تلفت هذه الأموال، وهذا ما يجعل الودائع البنكية "قروضا محرمة" لا سيما إذا اقترنت بزيادات ربوية، فخلاصة عمل البنوك الربوية أمّا تقترض من غيرها بزيادة قليلة لتقرض غيرها بزيادة كبيرة.

قلت: وبعد يوم من كتابة هذه الخلاصة سألت أحد العاملين في البنوك عن صحتها وسلامتها فأجاب بقوله: "لا غبار عليها".

والبديل الشرعي للودائع البنكية أن يسعى المرء من أول الأمر إلى تنمية أمواله وتنميتها بالطرق الشرعية التي تعود عليه وعلى وطنه وأهل بلده بالخير والمصلحة، وذلك -مثلا- بإقامة المشاريع التنموية التي تنشط الحركة الاقتصادية في البلد، وتقوم بإيجاد فرص عمل لأبناء الوطن... فيؤتى أجره مرتين، والله أعلم. يُنظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى المعاملات ص ١٤٨.
- الكندي، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيق المعاصر ص ٢٦٧ - ٢٧٠.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى المعاملات ص ٢٣٦ - ٢٤١.

٣- انتفاء النساء (الأجل): بَأَنْ يَكُونَ التَّابِعُ تَقْدَا يَدًا بِيَدٍ، عَمَلًا بِحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: "الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، يَدًا بِيَدٍ" (١).

زكائها: لَا شَكَّ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْهُمَ الْمُتَدَاوِلَةَ الَّتِي يَقْصِدُ مِنْهَا الْمُسْتَشْمِرُونَ الرِّبْحَ وَالْفَائِدَةَ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَلَكِنْ لَزَكَاةِ الْأَسْهُمِ تَفْصِيلٌ حَسَبَ نَوْعِ الْإِسْتِمَارِ الَّتِي يَنْقَسِمُ إِلَى قَسْمَيْنِ:

القسم الأول/ استثمار قصير الأجل: وَهَذَا النَّوعُ مِنَ الْإِسْتِمَارِ هُوَ الْأَكْثَرُ شُيُوعًا فِي أَسْوَاقِ الْأَوْرَاقِ الْمَالِيَةِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى بِـ"الْمُضَارَبَةِ فِي الْأَسْهُمِ"، إِذْ يَقْصِدُ الْمُسْتَشْمِرُونَ فِيهِ إِلَى شِرَاءِ الْأَسْهُمِ عِنْدَ انْخِفَاضِ سَعْرِهَا وَبَيْعِهَا فَوْرَ ارْتِفَاعِهِ مُبَاشَرَةً لِيَسْتَفِيدُوا مِنَ الْفَارَقِ بَيْنَ سَعْرِ الْبَيْعِ وَسَعْرِ الشِّرَاءِ.

وفي هذه الحالة تُزَكَّى هَذِهِ الْأَسْهُمُ بِزَكَاةِ التِّجَارَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمِثَابَةِ الْغُرُوضِ وَالسَّلْعِ التِّجَارِيَةِ الْقَابِلَةِ لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ الَّتِي يَقْصِدُ مِنْهَا صَاحِبُهَا الرِّبْحَ وَالنَّمَاءَ، وَلِذَا فَإِنْ نَصَابَهَا هُوَ نَصَابُ الْغُرُوضِ التِّجَارِيَةِ (قِيَمَةُ ٨٥ جَرَامًا ذَهَبًا)، وَيُحَسَبُ فِي النَّصَابِ عِنْدَ الْحَوْلِ رَأْسُ الْمَالِ قِيَمَةُ السَّهْمِ الْأَسْمِيَّةِ وَالرِّبْحُ (أَيِ الْقِيَمَةُ السُّوقِيَّةُ لِلْسَّهْمِ)، وَيُخْرَجُ مِنَ الْجَمِيعِ رُبْعُ الْعَشْرِ (٢,٥٪) (٢).

(١) - الربيع، باب: في الربا والانفساخ والغش، رقم الحديث ٥٨١.

تنبية: هذا الشرط هو مخصوص في الشركات التجارية البحتة، أما الشركات الخدمية فلا ينطبق عليها.

(٢) - ينظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٧٩.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكوة"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافق ٢٧/٩/٢٠٠٨م.
- الكندي، ماجد بن محمد. أسواق الأوراق المالية وضوابطها في النظر الفقهي ص ٧٩، ١٢٥ - ١٢٦.

القِسْمُ الثَّانِي / اسْتِثْمَارٌ طَوِيلُ الْأَجَلِ: وَفِي هَذَا التَّوَعُّعِ مِنَ الْاسْتِثْمَارِ لَا يَقُومُ الْمُسْتِثْمِرُونَ بِبَيْعِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ أَصْهُمٍ وَإِنَّمَا يَحْتَفِظُونَ بِهَا نَظَرًا لِأَنَّهُ يَعُودُ عَلَيْهِمْ مِنْ أَرْبَاحِ الشَّرْكََةِ الَّتِي تُورَّغُ عَلَيْهِمْ بِصِفَةِ دَوْرِيَّةٍ، وَفِي زَكَاةِ هَذَا التَّوَعُّعِ تَفْصِيلٌ حَسَبَ نَشَاطِ الشَّرْكََةِ:

أ- الشَّرْكَاتُ التَّجَارِيَّةُ: الَّتِي تُكُونُ قَائِمَةً فِي أَصْلِ عَمَلِهَا عَلَى الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ كَشَرَكَاتِ بَيْعِ الْمَوَادِّ الْغِذَائِيَّةِ وَبَيْعِ مَوَادِّ الْبِنَاءِ، فَتَجِبُ فِيهَا زَكَاةُ التَّجَارَةِ فِي أَصُولِهَا وَعَوَائِدِهَا، كَالْقِسْمِ الْأَوَّلِ.

ب- الشَّرْكَاتُ الْخِدْمِيَّةُ: وَهِيَ الَّتِي تُقَدِّمُ لِمُسْتَفِيدِيهَا خِدْمَاتٍ بَخْتَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ فِيهَا بَيْعٌ وَشِرَاءٌ كَشَرَكَاتِ الطَّيْرَانِ وَشَرَكَاتِ الْمَوَانِي وَشَرَكَاتِ النِّظَافَةِ، فَلَا زَكَاةَ فِي أَصُولِ أَصْهُمِهَا وَإِنَّمَا الزَّكَاةُ فِي عَوَائِدِهَا وَأَرْبَاحِهَا بِشُرُوطِ الزَّكَاةِ الْمَعْرُوفَةِ مِنَ الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ.

ت- شَرَكَاتُ التَّصْنِيعِ: هِيَ الَّتِي تَقُومُ عَلَى تَصْنِيعِ الْأَشْيَاءِ وَبَيْعِهَا، فَزَكَاةُ هَذِهِ هِيَ زَكَاةُ التَّجَارَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُخْرَجُ مِنَ الْأَصْهُمِ مِقْدَارُ مَا تَمْلِكُ الشَّرْكََةُ مِنْ غُرُوضِ الْقُنْيَةِ الَّتِي لَا تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، كَالآلَاتِ التَّصْنِيعِ وَالرُّفُوفِ وَوَسَائِلِ النَّقْلِ، وَهَذَا مَا تَتَكَفَّلُ النَّشْرَاتُ بِمَعْرِفَتِهِ وَتَفْصِيلِهِ^(١).

هَذَا مَعَ مُلَاحَظَةِ أَنَّ الْمَوَادَّ الْخَامَةَ الْقَابِلَةَ لِلتَّصْنِيعِ تُحَسَبُ ضِمْنَ رَأْسِ مَالِ الشَّرْكََةِ الَّتِي تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَلِلَّهِ الْعِلْمُ.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٩هـ، يَوْمَافَهُ ٢٧/٩/٢٠٠٨م.
- الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. أَسْوَاقُ الْأَوْرَاقِ الْمَالِيَةِ وَضَوَابِطُهَا فِي النَّظَرِ الْفَقْهِيِّ ص ٨٠-٨١، ١٢٥.
- الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ مُحَمَّدٍ. أَحْكَامُ الْأَصْهُمِ وَالسَّنَدَاتِ. "مَادَّةُ سَمْعِيَّة".

ثانيا: السندات:

السندات جمع سند، والسند هو تعهد مكتوب من قبل الجهة المصدرة (مؤسسة خاصة أو حكومية) تتعهد بموجبه بسداد مبلغ من المال (القرض) لحامل السند في وقت محدد، مع زيادة دورية سنوية أو شهرية.

ولكي تتضح الصورة أكثر فاعلم أن للسندات عدة خصائص، وهي:

أ- السند يمثل قرضا مؤجلاً إلى وقت محدد، المقرض فيه هو المصدر له، والمقرض هو حامل السند، وبموجبه يلتزم المقرض بسداد القرض في الموعد المحدد سواء ربح أم خسر، إضافة إلى التزامه بدفع الزيادة المحددة سواء ربح أم خسر أيضاً.

ب- قابليتها للتداول بالبيع والشراء من قبل مالك السند نفسه.

ج- لها قيمتان: قيمة اسمية محددة عند الإصدار، وتمثل جزءاً من القرض الواجب على الشركة، وقيمة سوقية تتحدد ارتفاعاً وانخفاضاً بالظروف التي يمر بها السوق.

د- يعطى صاحب السند الأولوية في استيفاء قيمة السند قبل صاحب السهم^(١).

مثال: أرادت شركة للاتصالات توفير رأس مال قدره ٥٠٠,٠٠٠ ريال عماني عن طريق طرح سندات عددها ٥,٠٠٠ سند، مع (فائدة)^(٢) سنوية قدرها ١٥٪، فتكون القيمة الاسمية للسند الواحد ١٠٠ ريال عماني، والزيادة السنوية لكل سند هي ١٥ ريالاً عمانياً.

(١) - الكندي، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيق المعاصر ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٢) - سبق التنبيه على أن كل زيادة على القرض هي ربا محرم محقو البركة وليست في الحقيقة فائدة ولا ربها.

الفرق بين الأسهم والسندات:

لا شك أنك تدرك -أيها الطالب الذكي الأريب- الفرق بين السهم والسند، والذي يتلخص في الآتي^(١):

١- السهم: يُعدُّ جزءاً من رأس مال الشركة، أما السند: فهو جزء من قرض على الشركة.

٢- السهم: حامله شريك في الشركة وإدارتها، أما السند: فحامله مجرد مقرض.

٣- السهم: يتبع الشركة ربحاً وخسارة، أما السند: فأصله مضمون، وفائدته ثابتة مهما ربحَت الشركة أو خسرت.

٤- السهم: لا يعود لصاحبه إلا إذا تم تصفية الشركة بين الشركاء، أما السند: فيرجع لصاحبه في وقت محدد.

الحكم الشرعي: التكييف الفقهي للسندات أنها قرض مشروط بزيادة على أصل القرض، ولذا فالحكم الشرعي فيها واضح وبنّ، وهو الحرمة؛ لأنه هو الربا الجاهلي المحرم في القرآن الكريم، وقد أجمع العلماء على أن كل قرض جرّ نفعاً فهو رباً^(٢)، والله المستعان^(٣).

(١) - الكندي، ماجد بن محمد. أسواق الأوراق المالية وضوابطها في النظر الفقهي ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) - ينظر:

- الخليلي، أحمد بن حمد. فتاوى المعاملات ص ٢٤٠.
- الكندي، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيق المعاصر ص ٢٥٧.

(٣) - البديل الشرعي لهذه السندات المحرمة هي سندات المقارضة أو المضاربة، وتعني في أبسط صورها أن تطرح مؤسسة ما سندات مقارضة للمتاجرة بالمال في مشروع معين تقوم فيه المؤسسة بدور العامل، ويكون الربح بين حامل

إقرأ وتذكر

قَالَ تَعَالَى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ

مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتِغُوا فَلَکُمْ رُءُوسُ

أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ البقرة: ٢٧٨ - ٢٧٩

إقرأ واحفظ

وَكُلُّ قَرْضٍ جَرَّ نَفْعًا قَرِيبًا *** وَيَهْلِكُنْ مِّنْ لِّذَلِكَ رَكِبًا^(١)

زكاتها: بما أن السند قرض فله أحكام زكاة الدين - كما علمته سابقا^(٢) -،
وبما أنه مؤجل فتجب زكاته على المدين (المؤسسة المصدرة له)، إلى أن يحل أجله
ويتسلمه الدائن، فتجب زكاته حينئذ على الدائن بعد أن يحول عليه الحول أو يضمه
لماله السابق.

وتتعلق الزكاة برأس المال (القيمة الاسمية للسند)، وهي التي يحل للمقرض
أخذها، أما الزيادات فهي ربا محرم، يجب التخلص منها ورجعها إلى من أخذت منه،
فإن تعذر صرفت لفقراء المسلمين بنية التخلص لا بنية الصدقة والزكاة بعد تأكيد
التوبة والأوبة وعدم الرغبة في العودة؛ عملاً بقوله تعالى: ﴿وَإِن تُبْتِغُوا فَلَکُمْ رُءُوسُ

أَمْوَالِکُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾﴾ البقرة: ٢٧٩^(٣)

السند والمؤسسة المصدرة نسبة مئوية، وفي حال الخسارة يتحمل المقرض أو حامل السند خسارة ما دفعه فقط، بينما
تخسر المؤسسة المصدرة للأسهم جهدها فقط. يُنظر:

الكندي، المعاملات المالية والتطبيق المعاصر ص ٢٥٨.

(١) - السامي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام ج ٢ ص ٤٤٦.

(٢) - يُنظر: الباب السادس: في زكاة الدين.

(٣) - الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١).



المعتمد في فقهاء الصيام والزكاة



زكاة السندات = (قيمة السندات الحالية (دُون الزيادات الربويّة) + الأموال
الزكويّة الأخرى - الديون الحالية) ÷ ٤٠^(١)

(١) - الهنائي، يعقوب بن ياسر. زكاة الذهب والفضة ص ٤٦.

البَابُ الثَّانِي عَشَرَ: فِي مَصَارِفِ الزَّكَاةِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ
فُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغُرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ
وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (٦٠) التوبة: ٦٠

فَصْلٌ

فِي ثُبُوتِ شَرْعِيَّةِ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ

تَعْرِفُ - أَيُّهَا السَّاعِي، صَرَفَ اللَّهُ عَنْكَ كُلَّ سُوءٍ وَمَكْرُوهٍ - أَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ شَعَائِرِ
الْإِسْلَامِ الْعِظَامِ؛ وَلِذَا فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَرْضَ فِي قِسْمَتِهَا بِحُكْمِ نَبِيٍّ وَلَا وَلِيٍّ وَإِنَّمَا
تَكْفُلُ بِقِسْمَتِهَا فِي آيَةٍ بَيِّنَةٍ تُتْلَى إِلَى يَوْمِ الدِّينِ..

وَبَعْدَ أَنْ ثَلَوْتَ الْآيَةَ الْكَرِيمَةَ - أَغْلَاهُ - لَمْ يَعْذُ خَافِيًا عَلَيْكَ أَنَّ لِلزَّكَاةِ ثَمَانِيَةَ
مَصَارِفَ مُحَدَّدَةٍ نَصَّ عَلَيْهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ، وَأَكَّدَ عَلَيْهَا التَّطْبِيقُ الْعَمَلِيُّ فِي عَهْدِ
الْكَرِيمِ ﷺ، كَمَا سَأَلْنِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بَيَّانًا..

وَعَلَيْهِ فَلَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ الزَّكَاةِ لِغَيْرِ أَصْحَابِهَا وَإِلَّا كَانَ فَاعِلُ ذَلِكَ مُتَعَدِّيًّا؛ وَقَدْ
قَالَ ﷺ: " لَا صَلَاةَ لِمَانِعِ الزَّكَاةِ - قَالَهَا ثَلَاثًا - وَالْمُتَعَدِّي فِيهَا كَمَا نَعِيهَا "، قَالَ الرَّبِيعُ:
الْمُتَعَدِّي فِيهَا هُوَ الَّذِي يَدْفَعُهَا لِغَيْرِ أَهْلِهَا^(١).

(١) - الربيع، باب: الوعيد في منع الزكاة، رقم الحديث ٣٤٦.

فصل

فِيمَا يَنْبَغِي لِلْمُرْكَبِيِّ أَنْ يَنْوِيَهُ عِنْدَ دَفْعِ الرِّكَاءِ لِمُسْتَحَقِّهَا
وَالنَّاطِرُ فِي هَذِهِ الْمَصَارِفِ الثَّمَانِيَةِ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ الْإِسْلَامَ هُوَ دِينُ الرَّحْمَةِ، دِينُ
التَّكَاوُلِ وَالتَّعَاوُنِ وَالتَّضَامُنِ، فَهُوَ ﷺ لَمْ يَتْرُكْ خَلْقَهُ سُدًى كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْهُمْ هَمَلًا،
بَلْ يَسَّرَ لَهُمُ السَّبِيلَ وَشَرَعَ الْأَحْكَامَ وَأَرْسَى الضَّمَانَاتِ حَتَّى لَا يَبْقَى ذُو حَاجَةٍ إِلَّا
وَيَجِدُ مَنْ يُسَانِدُهُ وَيَقِفُ بِجَانِبِهِ وَيَسُدُّ حَاجَتَهُ وَيَشُدُّ مِنْ أَرْزِهِ، فَتَكُونُ الزَّكَاةُ مَعُونَةً
لِلْفَقِيرِ وَمُرْكَبِيَةً لِنَفْسِ الْغَنِيِّ الَّذِي يُخْرِجُ مَالَهُ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، حَتَّى يَكُونَ مَا أُعْطِيَ خَيْرًا
لَهُ مِمَّا أَبْقَى.. كَمَا قَالَ الْوَاصِفُ:

هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّوَاحِي أَتَيْتُهُ *** فَلَجَّتُهُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَاحِلُهُ
تَرَاهُ إِذَا مَا جَنَّتُهُ مُتَهَلِّلًا *** كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنْتَ سَائِلُهُ
وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرُ رُوحِهِ *** لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ^(١)

وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ حَالُ مَظْهَرِهِ فَإِنْ حَالَ مَخْبَرِهِ يَصْدُقُ فِيهِ قَوْلُ خَالِقِهِ تَعَالَى:

﴿وَالَّذِينَ يُؤْتُونَ مَاءً آتًا وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةٌ أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَاجِعُونَ﴾ (١٠) ﴿المؤمنون: ٦٠﴾

وَعَلَيْهِ فَعَلَى الْمُنْفِقِ أَنْ يَحْتَسِبَ أَجْرَ مَا يُنْفِقُهُ عِنْدَ اللَّهِ، وَلَا يَكُونَ مُنْتَهَى فِكْرِهِ مَا
يَحْسِبُهُ أَنَّهُ نَقْصٌ مِنْ مَالِهِ، بَلْ يَتْرُكُهُ لِلَّهِ حَتَّى يَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ بَلْ يُعَوِّضُهُ اللَّهُ خَيْرًا
مِمَّا تَرَكَ فَإِنَّهُ ﷺ إِنْ يَعْلَمِ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا يُؤْتِكُمْ خَيْرًا مِمَّا أُخِذَ مِنْكُمْ ﷻ الأنفال:

(١) - هذه أبيات قالها الشاعر أبو تمام واصفا كرم الخليفة المعتمد بالله.

ينظر: التبريزي. شرح ديوان أبي تمام ج ٢ ص ١٥.

وَإِنْ كَانَ وَقَعُ أَخْذَهَا عَلَى بَعْضِ النَّفُوسِ شَدِيدًا، حَتَّى تَرَاهُمْ إِذَا مَا حَضَرَتِ
الزَّكَاةُ أَوْ ذُكِرَتْ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ، وَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ حَالُ
مَظْهَرِهِمْ، فَإِنْ مَخْبَرُهُمْ يُعْرَبُ عَنْهُ لِسَانُ حَالِهِمْ بِقَوْلِهِ:

وَقَدْ تُخْرِجُ الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ *** كَرَائِمَ مِنْ رَبِّ بَهْنٍ ضَنِينِ^(١)

وَأَشَدُّ مِنْهُ مَنْطِقُ الْآخِرِ:

تَحْكُمُ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ *** وَأَنْ نَعُوذَ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ^(٢)

وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(١) - لَطِيفَةٌ: يروى أن أبا الحسن الفاي الأديب كانت له نسخة من كتاب (الجمهرة) لابن دريد في غاية الجودة
والحسن، فدعته الحاجة إلى بيعها فاشترها الشريف المرتضى بستين ديناراً، وتصفحها فوجد بها أبياتاً بخط بائعها أبي
الحسن الفاي وهذه الأبيات هي:

أنست بها عشرين حولاً وبعثها	***	لقد طال وجدي بعدها وحنيني
وما كان ظني أنني سأبيعها	***	ولو خلدتني في السجون ديوني
ولكن لضعف واقتفار وصية	***	صغار عليهم تستهل شووني
فقلت و لم أملك سوابق عبرتي	***	مقالة مكوي الفؤاد حزين
وَقَدْ تُخْرِجُ الْحَاجَاتُ يَا أُمَّ مَالِكٍ	***	كَرَائِمَ مِنْ رَبِّ بَهْنٍ ضَنِينِ

فلما قرأ هذه الأبيات الحسنة رَجَعَ النسخة إليه و تركَ له الدنانير.

ابن خلكان، وفيات الأعيان ج ٣ ص ٣١٦.

(٢) - هذه البيت ينسب إلى أبي العلاء المعري الذي طعن في تدنيته لأمر أحدثها، ومنها قوله مستكراً حكم الشريعة في
حد السرقة:

يَذُ بَحْمَسٍ مَبِينٍ عَسَجَدُ وَدَيْتُ	***	مَا بِالْهَذَا قُطِعَتْ فِي رُبْعٍ دِينَارٍ
تَحْكُمُ مَا لَنَا إِلَّا السُّكُوتُ لَهُ	***	وَأَنْ نَعُوذَ بِمَوْلَانَا مِنَ النَّارِ

فردَّ عليه السخاوي - بعد مدة - بقوله:

عِزُّ الْأَمَانَةِ أَغْلَامًا، وَأَرْخَصَهَا	***	ذُلُّ الْخِيَانَةِ، فَافْهَمُ حِكْمَةَ الْبَارِي
--	-----	--

فصل في بيان مصارف الزكاة تفصيلاً

إِذَا وَجَبَتْ عَلَيْكَ الزَّكَاةُ فَأَرَدْتَ - يَا أَخِي، لَا عَدِمْتَ جُودَ النَّفْسِ وَالْمَالِ - أَنْ تُخْرِجَ زَكَاةَ مَالِكَ قِيَامًا بِالْوَاجِبِ، فَأَذْفَعَهَا إِلَى الْقَائِمِ بِالْعَدْلِ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ مَنْ يُؤَلِّيه لِلْقِيَامِ بِشُؤْنِ جَمْعِ الزَّكَاةِ وَدَفْعِهَا إِلَى مُسْتَحَقِّهَا، وَإِلَّا فَاجْتَهِدْ بِنَفْسِكَ فِي دَفْعِهَا مُتَحَرِّيًا مَنْ يَسْتَحَقُّهَا^(١)؛ فَإِنَّ "الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِعَنِي، وَلَا لِدِي مِرَّةً سَوِيًّا، وَلَا لِمَتَّائِلٍ مَالًا"^(٢) كَمَا قَالَ رَسُولُ الْهُدَى ﷺ، وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الْمُتَعَدِّي فِيهَا كَمَا نَعَهَا... وَاللَّهُ دَرُّ

شَيْخِ الْفِقْهِ وَالْأَدَبِ فِي قَوْلِهِ:

وَلَا يَلِي زَكَاةً بِنَفْسِهِ *** حَتَّى يَرَى إِمَامَهُ فِي رَمْسِهِ^(٣)

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَثَارِ مَا يُفِيدُ مَشْرُوعِيَّةَ صَلَاةِ رَكَعَتَيْنِ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ مَالِهِ إِلَّا أَنْ ذَلِكَ لَمْ يَثْبُتْ مَرْفُوعًا إِلَى الْمُصْطَفَى ﷺ^(٤).

﴿فَائِدَةٌ﴾: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ - وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ شَجَرَةِ الرُّضْوَانِ - قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَةٍ قَالَ: "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ"، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: "اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى"^(٥)، وَفِي صَلَاةِ النَّبِيِّ ﷺ هَذِهِ امْتِثَالٌ حَرَفِيٌّ وَتَطْبِيقٌ عَمَلِيٌّ لِقَوْلِ اللَّهِ ﷻ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ التوبة: ١٠٣

(١) - الخليلي، أحمد بن حنبل، الفتاوى ج ١ ص ٢٧٩.

(٢) - قال الربيع: ذو المرة السوي: القوي المحترف، والمتائل: الجامع للمال. الربيع، باب: من تكره له الصدقة والمسألة، رقم الحديث ٣٦٠.

(٣) - السالمي، عبد الله بن حميد. مدارج الكمال ص ٦٧.

(٤) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٤ رمضان ١٤٣٠ هـ - يوافقه ٢٥ / ٨ / ٢٠٠٩ م.

(٥) - البخاري، باب: صلاة الإمام ودُعائه لصاحب الصدقة، رقم الحديث ١٤٠٢.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ - أَيْضًا - دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ - بِمَعْنَى الدُّعَاءِ - غَيْرُ مَحْضُورَةٍ فِي الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: "وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ لِغَيْرِهِمْ مِنَ الصَّالِحِينَ كَمَا فِي حَدِيثٍ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى" ^(١).
وَالْمُسْتَحَقُّونَ لِلزَّكَاةِ هُمْ:

الصَّنْفَانِ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي / الْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ:

لَا خِلَافَ لُغَةً وَلَا اصْطِلَاحًا أَنَّ الْفَقْرَ هُوَ ضِدُّ الْغِنَى، وَفِي اللُّغَةِ: الْفَقِيرُ مُشْتَقٌّ مِنْ "فَقَارَ الظَّهْرُ"، فَكَأَنَّ الْحَاجَةَ قَطَعَتْ فَقَارَ ظَهْرَهُ، أَمَّا الْمُسْكِينُ فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْمُسْكِنَةِ، فَكَأَنَّهُ مِنْ قِلَّةِ مَالِهِ سَكَنَتْ جَوَارِحُهُ" ^(٢).

وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي تَعْرِيفِ الْفَقِيرِ وَالْمُسْكِينِ وَالْفَرْقِ بَيْنَهُمَا عَلَى أَقْوَالٍ تَرِيدُ عَلَى سِتَّةِ عَشَرَ قَوْلًا ^(٣)، وَمِنْ أَشْهَرِ الْأَقْوَالِ: أَنَّ الْفَقِيرَ هُوَ مَنْ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا، أَمَّا الْمُسْكِينُ فَهُوَ أَفْضَلُ حَالًا مِنَ الْفَقِيرِ، فَهُوَ مَنْ يَمْلِكُ شَيْئًا وَلَكِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ، وَيَسْتَأْنِسُ أَصْحَابُ هَذَا الرَّأْيِ لِرَأْيِهِمْ بِتَقْدِيمِ الْفَقِيرِ عَلَى الْمُسْكِينِ فِي آيَةِ "الْمَصَارِفِ"، وَإِثْبَاتِ

(١) - قلتُ: وقد وقع في الطبعة الأولى من الجزء الأول من هذا الكتاب "الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ" خلل في نتج عنه قلب رمز (رحمه الله) إلى رمز الصلاة النبوية، وهو وإن لم يكن مقصودا ولم ينتبه له إلا بعد صدور الكتاب فإنه لا يعد من قبيل الخطأ الفاحش لدلالة الكتاب والسنة على جواز الصلاة على من عدا الأنبياء من الصالحين والأولياء، وقد اتفق الجميع على جواز الصلاة على المؤمنين الصالحين بالتبعية عطفًا على الأنبياء كقولك: (اللهم صل على محمد وعلى آل محمد)، وإنما الخلاف في إفراد بعض أفرادهم بالصلاة، والجواز عند سماحته جلي وواضح من قوله - حفظه الله -: "ويجوز أن تكون لغيرهم من الصالحين"، والحمد لله على تمام المنة. يُنظر:

- الخليلي، شرح منظومة غاية المراد في نظم الاعتقاد ص ١١.
- السالمي، مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٤١.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، البعد السياسي لأسباب الفقر ص ٤-٥.
- السالمي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٨٢.

(٣) - القنوي، سعيّد بن مبروك. فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٠.

مَلِكِ السَّفِينَةِ لِلْمَسَاكِينِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ﴾
الكهف: ٧٩ (١).

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ أَمْرِ فَإِنَّ الْفَقِيرَ وَالْمَسْكِينَ يَشْتَرِكَانِ فِي أَنْ دَخَلَهُمَا لَا يَكْفِي
لِنَفَقَاتِهِمَا الضَّرُورِيَّةَ، وَكُلٌّ مِنْ لَا يَكْفِيهِ دَخْلُهُ لِنَفَقَاتِهِ الضَّرُورِيَّةِ فَهُوَ مِنَ الْمُسْتَحِقِّينَ
لِلزَّكَاةِ (٢).

وَلَكِنَّ الْحَاجَةَ أَوْ الضَّرُورَةَ الَّتِي تَرْفَعُ عَنْهُمَا وَصَفَ الْمَسْكَنَةَ وَالْفَقْرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ
تُقَدَّرَ بِدَخْلِ مُعَيَّنٍ، وَإِنَّمَا هُوَ رَاجِعٌ لِلظُّرُوفِ الْمَحِيطَةِ بِالشَّخْصِ، فَصَاحِبُ الْخُمْسِيَّةِ
رِيَالٍ -مَثَلًا- قَدْ يُعَدُّ فَقِيرًا لِأَنَّهُ يَعُولُ أُسْرَةً كَبِيرَةً مِنَ الْأَوْلَادِ وَالْآبَاءِ، بَيْنَمَا صَاحِبُ
الْمِائَتَيْنِ قَدْ يُعَدُّ غَيْرَ فَقِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يَعُولُ إِلَّا نَفْسَهُ، فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ يَهْدِي إِلَى سَوَاءِ
السَّبِيلِ (٣).

(١) - يُنظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الخليلي، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

(٢) - يُنظر:

- الخليلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٠٢.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٨٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٩ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٢١/٩/٢٠٠٧م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٥م.
- الصواني، فطرة الأبدان. "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات غاية المراد.

(٣) - يُنظر:

- الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٩٧.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٩ - ٨٠.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذَّكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٤م.

﴿فائدة﴾: الغنيُّ هو الذي لا يحتاجُ إلى شيءٍ زيادةً على دخله من حيث نفقائه الضرورية، ولذا فإنَّ هذا المفهوم غيرُ مرتبطٍ بأصحاب الثروات، فمن ليسَ فقيراً هو غنيٌّ، ومن ملك قوتَ عامه هو غنيٌّ أيضاً^(١)، وحسبك من غنيٍّ سبعٌ وريٌّ.

الصَّنْفُ الثَّالِثُ/ الْعَامِلُونَ عَلَى الزَّكَاةِ:

هُمُ الْجَبَاةُ وَالسَّعَاةُ الَّذِينَ يُؤَلِّهِمُ الْحَاكِمُ الْمُسْلِمُ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ لِلْعَمَلِ فِي بَيْتِ الزَّكَاةِ وَالْقِيَامِ بِمُخْتَلَفِ شُؤْنِهَا، مِنْ مِثْلِ تَقْدِيرِ الزَّكَّاتِ الَّتِي بِأَيْدِي النَّاسِ ثُمَّ أَخَذَهَا وَحَفِظَهَا وَتَوَزَّعَهَا عَلَى الْمُسْتَحِقِّينَ لَهَا.

وَيُشْتَرَطُ فِيهِمْ أَنْ يَكُونُوا ثِقَاتٍ عُدُولاً عَالِمِينَ بِأَحْكَامِ الزَّكَاةِ، وَيَقْدَرُ لَهُمْ مَا يَسْتَحِقُّونَهُ مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدَرِ عَنَائِهِمْ وَلَوْ كَانُوا فِي الْحَقِيقَةِ أَغْنِيَاءَ؛ لِأَنَّ مَا يَأْخُذُونَهُ هُوَ بِسَبَبِ عَمَلِهِمْ لَا بِسَبَبِ فَقْرِهِمْ وَحَاجَتِهِمْ.

فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ هَؤُلَاءِ الْجَبَاةُ تَوَلَّى كُلُّ غَنِيٍّ دَفْعَ زَكَاتِهِ بِنَفْسِهِ - كَمَا تَقَدَّمَ -، وَاللَّهُ يَخْلِفُ لَهُ فِيمَا أَعْطَى، وَيُبَارِكُ لَهُ فِيمَا أَبْقَى^(٢).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: تَقَدَّمَ لَدَيْكَ قَرِيباً أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْجَابِي وَالْعَامِلِ عَلَى الصَّدَقَاتِ أَنْ يَكُونَ أَمِينًا، وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ أَيِّ مُزْكٍ هَدِيَّةٌ لِأَجْلِ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ اشْتَدَّ تَكْبِيرُ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى مَنْ بَعَثَهُ عَلَى الصَّدَقَةِ فَجَاءَهُ يَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أَهْدِي لِي، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: " فَهَلَا جَلَسْتَ فِي بَيْتِ أَبِيكَ وَأُمِّكَ حَتَّى تَأْتِيَكَ هَدِيَّتُكَ إِنْ كُنْتَ صَادِقًا"، ثُمَّ خَطَبَ النَّبِيُّ ﷺ فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ فَايُّيَ اسْتَعْمِلُ الرَّجُلُ مِنْكُمْ

(١) - يُنظر:

• الخَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٨.
• الخَلِيلِي، التكاليف الاجتماعية في الإسلام، "مادة سمعية".

(٢) - الخَلِيلِي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٩٥، ٢٩٦.

عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَا نِيَّ اللَّهَ فَيَأْتِي فَيَقُولُ: هَذَا مَا لَكُمْ وَهَذَا هَدِيَّةٌ أَهْدَيْتُ لِي، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ وَأُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ، وَاللَّهُ لَا يَأْخُذُ أَحَدًا مِنْكُمْ شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَهُ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطِهِ يَقُولُ اللَّهُمَّ هَلْ بَلَغْتُ مَرَّتَيْنِ" (١).

وَمِثْلُ هَذَا كُلُّ مَنْ اسْتَعْمَلَ عَلَى عَمَلٍ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْمُوظَّفِينَ وَالْعَامِلِينَ فِي الْمَوْسَسَاتِ الْحُكُومِيَّةِ وَالْخَاصَّةِ لَيْسَ لَهُمْ أَنْ يَأْخُذُوا زِيَادَةً عَلَى عَمَلِهِمْ مِنْ قَبْلِ الْمُرَاجِعِينَ لِيَقُومُوا بِتَقْدِيمِ أَعْمَالِهِمْ أَوْ خَفْضِ مُسْتَحَقَّاتِهِمْ؛ وَفِي الْحَدِيثِ: "لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- الرَّأْشِيَّ وَالْمُرْتَشِيَّ" (٢)، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

الصَّنْفُ الرَّابِعُ / الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ:

هُم قَوْمٌ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ حَدِيثًا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَرْسَخَ الْإِيمَانُ فِي قَرَارَةِ نُفُوسِهِمْ، وَقَدْ يَكُونُ لَهُمْ تَأْثِيرٌ وَمَكَانَةٌ اجْتِمَاعِيَّةٌ فِي قَوْمِهِمْ، فَيُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ لاجْتِلَابِ خَيْرِهِمْ وَدَفْعِ شَرِّهِمْ وَتَثْبِيتِ قُلُوبِهِمْ عَلَى الْإِيمَانِ.

وَمِمَّنْ أُعْطِيَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يَعْلَى بْنُ أُمَيَّةَ وَأَبُو سُفْيَانَ صَخْرُ بْنُ حَرْبٍ حِينَمَا أَسْلَمَ مُضْطَرًّا عَامَ الْفَتْحِ، وَبَقِيَ هَذَا الصَّنْفُ (الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ) يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلِيفَتِهِ الصَّدِيقِ حَتَّى جَاءَ الْفَارُوقُ عُمَرُ بَعْدَ أَنْ قَوِيَتْ شَوْكَةُ الْإِسْلَامِ فَرَأَى وَقَفَ هَذَا السَّهْمُ وَأَنْ يُرَدَّ نَصِيبُهُمْ إِلَى بَقِيَّةِ الْمَصَارِفِ الَّتِي تُصْرَفُ فِيهَا الزَّكَاةُ، وَأَجَابَهُمْ أَنَّهُمْ كَانُوا يُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ عِنْدَمَا كَانَ الْإِسْلَامُ ابْنِ لَبُونٍ أَمَّا الْآنَ وَقَدْ بَزَلَ فَلَا (٣).

(١) - البخاري، باب: اخْتِيَالِ الْعَامِلِ لِتَهْدِي لَه، رقم الحديث ٦٤٦٤.

(٢) - أبو داود، باب: فِي كَرَاهِيَةِ الرُّشُوءِ، رقم الحديث ٣١٠٩.

(٣) - بَزَلَ: أَيِ أَصْبَحَ بَازِلًا، وَالْبَازِلُ: هُوَ الَّذِي كَبُرَ حَتَّى "فَطَرَ نَابُهُ بِدُخُولِهِ فِي السَّنَةِ الثَّاسِعَةِ"، وَأَمَّا "ابْنُ لَبُونٍ" فَقَدْ مَرَّ بِكَ سَنَةٌ فِي / الْبَابِ الثَّامِنِ: فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ. يُنْظَرُ:

﴿تَنْبِيْهٌ﴾: فِعْلُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يُعَدُّ إِلْغَاءً لِلنَّصِّ وَلَا نَسْخًا لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ، وَإِنَّمَا هُوَ إِعْمَالٌ لِلنَّصِّ وَتَطْبِيقٌ لِلْحُكْمِ بِحَسَبِ مُقْتَضَى مَقْصِدِ الشَّارِعِ مِنْهُ وَسَدِّ حَاجَةِ الْإِسْلَامِ، فَهَؤُلَاءِ الْقَوْمُ لَا يَسْتَحِقُّونَ الزَّكَاةَ لِفَقْرِهِمْ وَلَا لِكُونِهِمْ قَائِمِينَ عَلَى الزَّكَاةِ، وَلَكِنَّهُمْ يُعْطَوْنَ مِنْهَا لِأَجْلِ عِزِّ دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ، وَعِنْدَمَا يَكُونُ نِظَامُ الْمُسْلِمِينَ عَزِيزًا وَقَائِمًا مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى هَؤُلَاءِ، لَا يَكُونُ هُنَاكَ ذَا عٍ لِإِعْطَائِهِمْ، وَلِذَلِكَ وَقَفَ عُمَرُ هَذَا السَّهْمَ فِي تِلْكَ الْفَتْرَةِ بِسَبَبِ أَنَّهُ اسْتَعْنِيَ عَنْهُمْ بِقُوَّةِ الْإِسْلَامِ^(١).

يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ الْمُفْتِي -حَفِظَهُ اللَّهُ- مُؤَكِّدًا هَذَا الْفَهْمَ الدَّقِيقَ: "وَمِنْ كَلِمَةِ (الْمَوْلُفَةُ قُلُوبُهُمْ) يَتَبَيَّنُ أَنَّ إِعْطَاءَهُمْ لِهَذَا السَّهْمِ مِنَ الزَّكَاةِ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ التَّأْلِيفِ إِذْ لَمْ يَقُلْ بَأَنَّ سَهْمَ الْمَوْلُفَةِ قُلُوبُهُمْ أُلْغِيَ تَمَامًا، وَإِنَّمَا بَيَّنَّ أَنَّهُ كَانَ إِعْطَاؤُهُمْ لَمَّا كَانَ الْإِسْلَامُ ابْنَ لَبُونٍ وَأَمَّا الْآنَ فَقَدْ بَرَزَ"^(٢).

• الفيومي، المصباح المنير، مادة: (ب ز ل).

(١) - يُنْظَرُ:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٤-٢٩٥.

• الْخَلِيلِيُّ، إِعَادَةُ صِيَاجَةِ الْأُمَّةِ، حِوَارٌ فِي قَنَاةِ الْجَزِيرَةِ بِعَنْوَانِ: الْفَقْهُ الْإِسْلَامِيُّ بَيْنَ مَقَاصِدِ الشَّرِيعَةِ وَظَوَاهِرِ النَّصُوصِ ص ٦١-٦٢.

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ١١/١٠/٢٠٠٥ م.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةٌ: ١٨ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٥ م.

الصَّنْفُ الْخَامِسُ / فِي الرِّقَابِ:

هُمُ الَّذِينَ يَسْعَوْنَ لِفَكَكَ رِقَابِهِمْ مِنَ الرِّقِّ - مِمَّنْ كَانُوا أَرْقَاءَ وَعَبِيدًا - عَنْ طَرِيقِ مُكَاتَبَةِ أَسْيَادِهِمْ عَلَى مَبْلَغٍ يَتَّفِقُونَ عَلَيْهِ، فَيُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ لِسَدَادِ مَا بَقِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ دَيْنٍ لِفَكَ رِقَابِهِمْ؛ وَيُؤَكِّدُ هَذَا الْمَعْنَى قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يَبْنِعُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ النور: ٢٣^(١)، ويدخل في هذا المصْرِفِ أَيْضًا فَكُّ أَسَارَى الْمُسْلِمِينَ عِنْدَمَا يَقْعُونَ فِي أَسْرِ أَعْدَائِهِمْ^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: الْمَذْهَبُ الَّذِي عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ - أَنَّ الْمُكَاتِبَ حُرٌّ مِنْ يَوْمِ مُكَاتَبَتِهِ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

﴿فَائِدَةٌ أُخْرَى﴾: الْعَبْدُ هُوَ مَنْ لَا يَزَالُ مَمْلُوكًا، أَيْ فِي مِلْكِ سَيِّدِهِ، أَمَّا الْمَوْلَى فَهُوَ مَنْ كَانَ عَبْدًا فَأُعْتِقَ، أَوْ كَانَ أَحَدَ آبَائِهِ عَبْدًا فَمَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِ بِالْعِتْقِ وَالْحُرِّيَّةِ^(٤).

(١) - ولا شك أنهم بهذا المعنى داخلون أيضا في الصنف السادس من مصارف الزكاة وهم الغارمون.

يُنظر: الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٩١.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢٠٣.

(٣) - يُنظر:

• الجيظالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٥٢.

• الكندي، دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٣).

(٤) - القنوي، سعيد بن مبروك. دروس في أصول الفقه / صيف ٢٠٠٢م الموافق ١٤٢٣هـ.

الصَّنْفُ السَّادِسُ / الْغَارِمُونَ:

هُمُ الَّذِينَ أَنْفَقُوا نَفَقَاتٍ تَحْمَلُوهَا بِسَبَبِهَا دُيُونًا مِنْ أَجْلِ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا إِسْرَافٌ وَلَا مَخِيلَةٌ، وَلَا شَيْءٌ مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ تَعَالَى، كِإِصْلَاحِ ذَاتِ الْبَيْنِ وَإِكْرَامِ الضَّيْفِ، أَوْ وَقَعُوا فِي كَوَارِثَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِيهَا يَدٌ كَمَنْ أُصِيبَ بِحَرِيقٍ، أَوْ ذَهَبَ السَّيْلُ بِمَالِهِ، فَهَؤُلَاءِ يُعْطَوْنَ مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدْرِ مَا يَتِمَكَّنُونُ مِنْ سَدَادِ دُيُونِهِمْ^(١). وَبِهَذَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَنْ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُثْقَلٌ يُعَدُّ غَارِمًا يُعْطَى مِنْ هَذَا السَّهْمِ الْمَخْصُوصِ، كَمَنْ تَحْمَلَ دُيُونًا فِي إِسْرَافِهِ فِي وَلَائِمِ الْأَغْرَاسِ، أَوْ شِرَاءِ سَيَّارَتِهِ الْفَاحِرَةِ، أَوْ بِنَاءِ مَنَزِلِهِ الْعَالِيِّ.. وَاللَّهُ يَتَوَلَّى عَوْنَ الْجَمِيعِ^(٢).

(١) - يُنظر:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩١.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠/٤/٢٠٠٨م.
- الْخَلِيلِيُّ، سِلْسِلَةُ دُرُوسِ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْمَ ٤٣ / أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ "الزَّكَاةُ". مَادَّةُ سَمْعِيَّة، مَكْتَبَةُ مَسْجِدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٥/١٠/٢٠٠٥م.

الصَّنْفُ السَّابِعُ / فِي سَبِيلِ اللَّهِ:

اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي الْمُرَادِ بِهَذَا الصَّنْفِ، فَقِيلَ: هُوَ مَخْصُوصٌ بِالْجِهَادِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَإِعْدَادِ الْمُجَاهِدِينَ مِنْ عُدَّةٍ وَسِلَاحٍ، وَمَا يَتَطَلَّبُهُ الْجِهَادُ مِنَ النَّفَقَاتِ الَّتِي أُشَارَ إِلَيْهَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ- عَدُّوا لِلَّهِ وَعَدُّوْكُمْ﴾ [الأنفال: ٦٠]، هَذَا هُوَ رَأْيُ أَكْثَرِ أَصْحَابِنَا -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-، وَهُوَ الْقَدَرُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ بَيْنَ الْأُمَّةِ^(١).

وَإِخْتَلَفُوا فِي دُخُولِ مَا عَدَا الْجِهَادَ فِي هَذَا الْمَصْرُفِ، فَقِيلَ: إِنَّ هَذَا الْمَصْرُفَ عَامٌّ يَشْمَلُ -أَيْضًا- كُلَّ إِنْفَاقٍ يَعُودُ بِالْعِزَّةِ عَلَى دَوْلَةِ الْإِسْلَامِ كِبْنَاءِ الْمَدَارِسِ وَالْمُسْتَشْفَيَاتِ وَتَنْشِيرِ الدَّعْوَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ...

وَهَذَا الرَّأْيُ الْأَخِيرُ هُوَ الْمَعُولُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَيْخِنَا الْمُفْتِي الْعَامِّ -حَفِظَهُ اللَّهُ تَعَالَى- فَقَدْ قَالَ فِي مَوْضِعٍ: "أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ جَعَلُوا "سَبِيلَ اللَّهِ" الْجِهَادَ، وَلَكِنْ مَعَ هَذَا "سَبِيلُ اللَّهِ" أَعَمُّ، وَيَدْخُلُ فِي ذَلِكَ كُلُّ مَا يَعُودُ بِالْعِزَّةِ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالْمُسْلِمِينَ.. سَبِيلُ اللَّهِ وَعَاءٌ عَامٌّ يَشْمَلُ كُلَّ بَرٍّ، وَكُلَّ خَيْرٍ، وَكُلُّ مَا يَعُودُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِالْخَيْرِ وَالْعِزِّ وَالْكَرَامَةِ"^(٢).

(١) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩١-٢٩٢.
- الْقُنُزِيُّ، جُلُوسَةُ إِخَاءٍ بِمَجْلِسِ مَرْوَلِ فَضِيلَتِهِ - لَيْلَةُ الْأَرْبَعَاءِ ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٨ م.
- أَبُو عُبَيْدَةَ، مُسْلِمٌ بِنَ أَبِي كَرِيمَةٍ. رِسَالَةُ ابْنِ أَبِي كَرِيمَةٍ فِي الزَّكَاةِ ص ٢٥.
- الْكَنْدِي، مَا جَدَّ بِنَ مُحَمَّدٍ. دُرُوسُ فِي فِقْهِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفُ ١٤٢٣ هـ / يَوَاقِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٣).

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِي، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَاقِقُهُ ١١ / ١٠ / ٢٠٠٥ م.
- الْحَلِيلِي، بِرَنَامُجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَاقِقُهُ ٢٥ / ٩ / ٢٠٠٦ م. (بِتَصْرُفٍ).

الصَّنْفُ الثَّامِنُ / ابْنُ السَّبِيلِ:

ابْنُ السَّبِيلِ هُوَ الْمُسَافِرُ الَّذِي يَنْقَطِعُ عَنْ وَطْنِهِ، وَيَتَعَدُّ عَنْ بَلَدِهِ، وَلَا يَبْقَى مَعَهُ مَالٌ وَلَا نَفَقَةٌ، فَيُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ بِقَدَرِ مَا يُلْغُهُ إِلَى وَطْنِهِ، وَلَوْ كَانَ غَنِيًّا فِي بَلَدِهِ؛ نَظَرًا لِفَقْرِهِ الْعَارِضِ وَحَاجَتِهِ الْمُلِحَّةِ.

وَيُشْتَرَطُ لِكَيْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ، أَنْ:

- ١- يُجَاوِزَ مَسَافَةَ السَّفَرِ (١٢ كم).
 - ٢- يَكُونَ فِي طَاعَةِ لَا فِي مَعْصِيَةٍ^(١).
 - ٣- يَكُونَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى الْوُصُولِ إِلَى مَالِهِ عَنْ طَرِيقِ الْإِرْسَالِ إِلَيْهِ، أَوْ التَّحْوِيلِ عَنِ الْمَوْسَسَّاتِ الْمَالِيَةِ الْحَدِيثَةِ.
- ﴿فَائِدَةٌ﴾: يَقُولُ بَذَرُ الدِّينِ الْخَلِيلِيُّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- فِي مَعْرِضِ حَدِيثِهِ عَنْ هَذَا الْمَصْرِفِ: "...وَفِي هَذَا إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْإِسْلَامَ يُشَجِّعُ عَلَى السِّيَاحَةِ مِنْ أَجْلِ التَّفَكُّرِ فِي آيَاتِ اللَّهِ فِي الْأَنْفُسِ وَالْآفَاقِ، وَمِنْ أَجْلِ الاسْتِفَادَةِ مِنَ الْمَعَارِفِ الْمَتَبَادَلَةِ بَيْنَ النَّاسِ، وَدِرَاسَةِ أَوْضَاعِ النَّاسِ الْاجْتِمَاعِيَّةِ وَغَيْرِهَا"^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٢.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافق ٢٠/٤/٢٠٠٨م.
- الْخَلِيلِيُّ، سِلْسَلَةُ دُرُوسِ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْم ٤٣ / أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ "الزَّكَاةُ". مَكْتَبَةُ مُحَمَّدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.

(٢) - الْخَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٢.

﴿فائدة أخرى﴾

المَصَارِفُ التي عَبَّرَ عَنْهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِـ"الْأَمِّ" تَمْتَلِكُ مَا تُعْطَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ، وَأَمَّا الْمَصَارِفُ التي عَبَّرَ عَنْهَا بِـ"فِي" فَهِيَ لَا تَمْتَلِكُ، وَلَكِنْ تُنْفِقُ الزَّكَاةَ فِي مَصْلَحَتِهَا، فَالْفُقَرَاءُ وَالْمَسَاكِينُ وَالْعَامِلُونَ عَلَى الزَّكَاةِ وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ يَمْتَلِكُونَ مَا يُعْطُونَ مِنْ زَكَاةٍ لِيَتَصَرَّفُوا فِيهَا حَسَبَ نَظَرِهِمْ وَمَصْلَحَتِهِمْ.

أَمَّا الْأَصْنَافُ الْأَرْبَعَةُ الْآخَرَى، وَهُمْ: ((الْمُكَاتِبُونَ، وَالْعَارِمُونَ، وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَابْنِ السَّبِيلِ)) فَهَؤُلَاءِ لَا يَمْلِكُونَ الْمَالَ مُطْلَقًا، وَلَكِنْ يُعْطُونَ مِنَ الزَّكَاةِ لِأَجْلِ مَا حَلَّ بِهِمْ مِنْ ظُرُوفٍ طَارِئَةٍ تُصْرَفُ فِيهَا فَقَط. فَ"الْمُكَاتِبُونَ" مَثَلًا يَصْرِفُونَهَا فِي فِكَاكِ رِقَابِهِمْ، وَ"الْعَارِمُونَ" فِي سَدَادِ دُيُونِهِمْ، وَلَيْسَ تَمْلِكًا لَهُمْ^(١).

فَصْلٌ فِي مِقْدَارِ مَا يُعْطَى كُلُّ مُسْتَحِقٍّ

يُعْطَى كُلُّ مَصْرُوفٍ مِنَ الْمَصَارِفِ الْمَذْكُورَةِ فِي آيَةِ التَّوْبَةِ مِقْدَارَ مَا يَكْفِيهِ مِنَ الْمَالِ، وَلَا يَتَّبَعِي لِلْمُسْتَحِقِّ أَنْ يَأْخُذَ مِنَ الزَّكَاةِ أَكْثَرَ مِنْ حَاجَتِهِ، فَإِنْ كَانَ الَّذِي يَأْخُذُهُ بِالْكِتَابَةِ وَالْعَرَامَةِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى مِقْدَارِ الدِّينِ، وَإِنْ كَانَ يَأْخُذُهُ بِالْعَمَلِ فَلَا يَزِيدُ عَلَى أَجْرَةِ الْمِثْلِ، وَإِنْ كَانَ مُسَافِرًا لَمْ يَزِدْ عَلَى الزَّادِ وَمَا يُوصِلُهُ إِلَى مَقْصِدِهِ، وَإِنْ كَانَ غَازِيًا لَمْ يَأْخُذْ إِلَّا مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْعَزْوِ.. وَكُلُّ مَنْ أُعْطِيَ زِيَادَةً عَلَى حَاجَتِهِ أَبَى وَامْتَنَعَ مِنْ أَخْذِهَا.

وَأَمَّا الْفَقِيرُ وَالْمَسْكِينُ فَيَأْخُذُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مَا يَكْفِيهِ وَمَنْ يَقُومُ بِعَوْلِهِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ، أَيْ يَكُونُ مُتَوَسِّطًا فِي الْإِنْفَاقِ مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ أَوْ تَقْتِيرٍ، وَذَلِكَ مَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْحَلِيلِيُّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-: "فَالنَّاسُ فِي ذَلِكَ مُخْتَلِفُونَ بَيْنَ مُوسَعٍ وَمُضَيِّقٍ، وَخَيْرُ الْأُمُورِ الْوَسْطُ، فَالْإِنْسَانُ -وَلَا رَيْبَ- تُرَاعَى

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَخَذَ مِنْ حَمْدِ الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٤.

الزكاة في فقه الصيام والزكاة

حَاجَتُهُ، وَالنَّاسُ يَتَفَاوَتْونَ فِي ذَلِكَ بِحَسَبِ تَفَاوُتِ ظُرُوفِهِمْ الاجْتِمَاعِيَّةِ، فَإِنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَحَمَّلُ مَسْئُولِيَّاتٍ جَمَّةً.. وَمِثْلُ هَذَا يَنْبَغِي أَنْ يُوسَّعَ لَهُ فِي الزَّكَاةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَكُونُ حَاجَتُهُ مَحْصُورَةً فِي نَفْسِهِ وَفِي عِيَالِهِ فَقَطْ^(١).

اقْرَأْ وَاسْتَمِعْ

وَاللَّهُ أَرْزَاقَ الْوَرَى يَسُطُّهَا	***	خَيْرُ الْأُمُورِ يَا فَتَى أَوْسَطُهَا
وَعِشْ حَمِيدًا ثُمَّ لَمْ شَهِيدًا	***	فَكُلْ لَذِيذًا وَالْبَسِ الْجَدِيدًا
مِنْ بَعْدِ جُوعٍ فَافْهَمِ الْبَيَّانَا	***	فَأَكْلُكَ اللَّذِيذَ أَكْلٌ كَانَا
تَغْسِلُهُ عَنْ دَنَسٍ وَرَيْبِ	***	وَلِبْسُكَ الْجَدِيدَ لِبَسِ الثُّوبِ
مُنْجَسٍ تَظْفَرُ بَنِيْلِ الْفَضْلِ	***	وَكَمْ شَهِيدًا طَاهِرًا مِنْ كُلِّ
مُتَّقِيًا فِي الْقَوْلِ وَالْفِعَالِ ^(٢)	***	وَعِشْ حَمِيدًا زَاكِي الْخِصَالِ

(١) - يُنظر:

- الخَلِيلِي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٩، ٢٩٠.
- الخَلِيلِي، سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ٧ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ١١/١٠/٢٠٠٥ م.
- الخَلِيلِي، برنامج: "سؤال أهل الذِّكْرِ"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٩ هـ، يوافقه ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.
- السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال، ج ٤ ص ٧٧٤، طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.
- الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٤٧-٤٨.

(٢) - السَّالِمِي، عبد الله بن حميد. جوهر النظام، ج ٤ ص ٣٥٧-٣٥٨.

فصل في الأصناف التي لا تحل لها الزكاة

تَعْلَمُ - يَا وَفَّقَكَ اللَّهُ - أَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ الَّتِي تَكْفُلُ اللَّهُ ﷻ بِتَحْدِيدِ مَصَارِفِهَا، وَلَكِنْ مَعَ الْأَخْذِ بِتِلْكَ الْمَصَارِفِ فَإِنَّ هُنَاكَ مِنَ النَّاسِ مَنْ لَا تَحِلُّ لَهُمُ الزَّكَاةُ، فَهَا كَمَا مُفَصَّلَةٌ:

أولاً/ الْمُشْرِكُونَ: فَلَا تُدْفَعُ إِلَّا لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِقَوْلِ نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ: "تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ"^(١)، سَوَاءٌ كَانَ هَؤُلَاءِ الْمُشْرِكُونَ كِتَابِيِّينَ أَمْ غَيْرِ كِتَابِيِّينَ^(٢).

وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا اكْتَفَى الْمُسْلِمُونَ وَلَمْ يُوْجَدْ بَيْنَهُمْ فَقِيرٌ أَوْ مُحْتَاجٌ، قَرِيبًا كَانَ أَوْ بَعِيدًا، مُوَافِقًا كَانَ أَوْ مُخَالَفًا، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ تُعْطَى لِفُقَرَاءِ أَهْلِ الدِّمَةِ، وَيُقَدَّمُ فُقَرَاءُ النَّصَارَى عَلَى فُقَرَاءِ الْيَهُودِ^(٣)، يَقُولُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - أَبَقَاهُ اللَّهُ -: "أَمَّا إِذَا كَانَ

(١) - البخاري، باب: وَجُوبُ الزَّكَاةِ وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}، رقم الحديث ١٣٠٨.

(٢) - فَائِدَةٌ: رَجَّحَ شَيْخُنَا الْخَلِيلِيُّ - حَفَظَهُ اللَّهُ - أَنْ لَفْظَ الْمُشْرِكِ غَيْرُ مَقْصُورٍ عَلَى الْوثنِيِّ بَلْ هُوَ شَامِلٌ لِلْكَتَابِيِّ، وَهَذَا الرَّأْيُ مَنْسُوبٌ لِأَكْثَرِ أَهْلِ التَّفْسِيرِ؛ وَذَلِكَ لِأَدْلَةِ كَثِيرَةٍ مِنَ الْكُتُبِ، مِنْهَا:

١- قَوْلُهُ تَعَالَى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْكَلْبِ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُبْدَقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَى أَدْبَارِهَا أَوْ تَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعَنَّا أَهْلَ النَّبْتِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا} (٧) إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ. ﷻ النساء: ٤٧ - ٤٨

٢- قَوْلُهُ تَعَالَى: {لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ} وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي لِمَنْ عِبَدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ، مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ﷻ المائدة: ٧٢.

٣- قَوْلُهُ تَعَالَى: {اتَّخَذُوا أَسْبَارَهُمْ وَهَبْتَهُمْ أَزْوَاجًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ} (٢١) ﷻ النور: ٣١. يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، شرح غايَةِ الْمُرَادِ ص ١١٤، ١٥٧، ١٥٨.

• الْمُتَدَبَّرُ الْأَدَبِيُّ، قُرَاءَاتٌ فِي فِكْرِ الشَّقْصِيِّ، عَاضِدَةٌ لِمَسَاحَةِ الْفَنِّ بِعَنْوَانِ: "مَكَانَةُ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ الشَّقْصِيِّ الْعِلْمِيَّة"

ص ٧١-٧٢.

(٣) - يُنظر:

• الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٩٣.

• الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ - يَوْمَافَتْهُ ٢٥/١٠/٢٠٠٥ م.

المعتمد في فقه الصيام والزكاة

مِنَ الْكَافِرِينَ فَلَا تُمَّ لَا؛ لِأَنَّهَا حَقٌّ لِلْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَتْ لِلْكَافِرِينَ، إِلَّا إِذَا لَمْ يُوجَدْ الْمُسْلِمُ أَبَدًا فَإِنَّمَا تُعْطَى لِفُقَرَاءِ أَهْلِ الذِّمَّةِ^(١).

لَطِيفَةٌ

فِي عَهْدِ الْخَلِيفَةِ الرَّاشِدِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ رضي الله عنه اسْتَعْنَى الْفُقَرَاءُ بِمَا أُعْطُوا مِنَ الزَّكَاةِ، وَلَمْ يَبْقَ مَنْ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ مِنْ جَمِيعِ مَصَارِفِهَا فَأَمَرَ أَشَجُّ بْنُ أُمَيَّةَ رضي الله عنه أَنْ يُزَوِّجَ مِنْهَا الْعُزَّابَ ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ قَالُوا لَهُ: "إِنَّهُمْ تَزَوَّجُوا"، فَأَمَرَ بِأَنْ تُبْنَى مَسَاكِينُ لِمَنْ لَا مَسَاكِينَ لَهُمْ، حَتَّى اكْتَفَوْا، ثُمَّ أَمَرَ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ تُعْطَى فَقَرَاءُ أَهْلِ الذِّمَّةِ^(٢).

وَهَكَذَا لَوْ طَبَّقَ الْعَالَمُ هَذَا النِّظَامَ الرَّبَّانِيَّ لَمَا بَقِيَ فَقِيرٌ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ، وَلَكِنْ مَعَ ذَلِكَ فَإِنَّ نَجَاحَ هَذَا النِّظَامِ مَشْرُوطٌ بِالتَّمَسُّكِ بِأُصُولِ هَذَا الدِّينِ وَفُرُوعِهِ؛ فَالَّذِينَ الْحَقُّ لَا مُسَاوَمَةَ فِيهِ وَلَا يَقْبَلُهُ اللَّهُ مُجْزِئًا؛ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ لَيْسَ قِطْعَ غِيَارٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ بِقَدَرِ مَا يُصْلَحُ بِهِ اغْوَجَاجُ الْأَنْظِمَةِ الْأَرْضِيَّةِ، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ^(٣).

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. برنامج: "سؤال أهل الذِّكْر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ٢٠٠٤/١١/١٠م.

(٢) - أَشَجُّ بْنُ أُمَيَّةَ: هُوَ لَقِبُ لِسَيِّدِنَا عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مَرْوَانَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - الْمَعْرُوفَ بِخَمَاسِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، لَقِبَ بِأَشَجِّ بْنِ أُمَيَّةَ لِأَنَّهُ فَرَسًا لِأَيِّهِ ضَرَبَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَشَجَّهُ، فَأَتَى بِهِ إِلَى أَبِيهِ مَحْمُولًا فَجَعَلَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ: "لَنْ كُنْتُ أَشَجَّ بْنَ أُمَيَّةَ إِنَّكَ لَسَعِيدٌ"، تَوَلَّى الْخِلَافَةَ عَامَ ٩٩هـ - بُولَايَةَ مِنْ ابْنِ عَمِّهِ سُلَيْمَانَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ، فَسَارَ فِي رَعِيَّتِهِ سِيرَةً عَمْرِيَّةً عَادِلَةً، فَسَكَنَ النَّاسَ فِي أَيَّامِهِ، وَأَمِنَتِ الرِّعْيَةُ، تَوَفَّى رضي الله عنه شَهِيدًا عَامَ ١٠١ هـ لِلْهِجْرَةِ. الزركلي، الأعلام ج ٥ ص ٥٠.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سؤال أهل الذِّكْر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢١هـ، يوافق ٢٠٠٠/١٢/٢م.
- الْخَلِيلِيُّ، سِلْسَلَةُ دُرُوسِ الْفِكْرِ الْإِسْلَامِيِّ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْمَ ٨/ الزَّكَاةُ وَأَثَرُهَا فِي تَرْبِيَةِ النَّفْسِ وَإِصْلَاحِ الْفَرْدِ وَالْمَجْتَمَعِ. مَادَّةٌ سَمْعِيَّةٌ، مَكْتَبَةُ مَسْجِدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.

(٤) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٣٧.

ثَانِيًا/ الْأَغْنِيَاءُ وَالْأَقْرَبَاءُ عَلَى الْعَمَلِ: لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: " لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِنَفْسِي، وَلَا لِدِي مَرَّةً سَوِيًّا، وَلَا لِمَتَّائِلٍ مَالًا"، قَالَ الرَّبِيعُ: ذُو الْمِرَّةِ السَّوِيُّ الْقَوِيُّ الْمُحْتَرَفُ، وَالْمَتَّائِلُ الْجَامِعُ لِلْمَالِ^(١).

ثَالِثًا/ آلُ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ ﷺ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ وَبَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ: لِأَنَّ الزَّكَاةَ وَالصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لِلنَّبِيِّ ﷺ وَلَا لِآلِهِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: " إِنَّا آلُ مُحَمَّدٍ لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ"^(٢).

﴿فَائِدَةٌ﴾: النَّبِيُّ ﷺ وَإِنْ كَانَ لَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ وَيَأْكُلُهَا وَيُرْسِلُ الْهَدَايَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْعَرَبِ وَالْعَجَمِ، بَلْ وَأَوْصَى بِالتَّهَادِي الْمَفْضِي إِلَى التَّحَابِ، وَقَدْ ثَبَتَ فِي مُسْنَدِ الْإِمَامِ الرَّبِيعِ بِسَنَدٍ رَفِيعٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ دَخَلَ عَلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ وَالْبُرْمَةَ -أَيِ الْقَدْرَ- تَقُورُ بِلَحْمٍ.. فَقَالَ: " أَلَمْ أَرِ الْبُرْمَةَ تَقُورُ بِاللَّحْمِ؟" قُلْنَا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَلَكِنَّ ذَلِكَ لَحْمٌ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، وَأَلْتَ لَا تَأْكُلُ الصَّدَقَةَ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: "هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ إِلَيْنَا مِنْهَا هَدِيَّةٌ"^(٣).

﴿فَائِدَةٌ أُخْرَى﴾: آلُ النَّبِيِّ ﷺ -فِي غَيْرِ بَابِ الزَّكَاةِ، كَبَابِ الدُّعَاءِ- هُمْ: كُلُّ مُؤْمِنٍ مِنْ أُمَّتِهِ، مَوْفٍ بِدِينِهِ، مُتَمَسِّكٍ بِكِتَابِ رَبِّهِ ﷻ، وَمُتَّبِعٍ لِسُنَّتِهِ ﷺ، مِنْ أَيِّ بُقْعَةٍ

• الخليلي، الشباب وزمام المبادرة. محاضرة بجامعة السلطان قابوس ليلة الثلاثاء غرة ربيع الأول ١٤٣١هـ، الموافق ٢٠١٠ / ٢ / ١٦م.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢ رجب ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢١ / ٦ / ٢٠٠٩م.

• الخليلي، حوار سماحه مع جريدة (اللواء) اللبنانية، عدد رقم: ١١٥٤٨ الثلاثاء ٢٧ شوال ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥م.

(١) - قال الربيع: ذو المِرَّةِ السَّوِيُّ: القوي المحترف، والمتائل: الجامع للمال. الربيع، باب: من تكره له الصدقة والمسألة، رقم الحديث ٣٦٠.

(٢) - أحمد، المستند. حديث: الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، رقم الحديث ١٦٣٣.

(٣) - الربيع، كتاب: الطلاق والخلع والنفقة، رقم الحديث ٥٤١.

أَوْ جِنْسٍ أَوْ لَوْنٍ كَانَ... وَيَكْفِي فِي هَذَا الْمَقَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنْ أَوْلِيَائُوهُ إِلَّا
الْمُنْقُوتُونَ﴾ (الأنفال: ٣٤)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

وَاسْتَحَبَّ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ إِدْخَالَ لَفْظَةِ "الْآلِ" عِنْدَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ
فَتَقُولُ -مَثَلًا-: (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَصَّ عَلَيْهَا فِي
الصَّلَاةِ الْإِبْرَاهِيمِيَّةِ، وَنَهَوْا عَنِ الصَّلَاةِ الْبَثْرَاءِ، وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُذَكَّرْ فِيهَا الْآلُ، وَاللَّهُ
الْمُسْتَعَانُ^(٢).

إِقْرَأْ وَاحْفَظْ

آلُ النَّبِيِّ هُمْ أَتْبَاعُ مِلَّتِهِ	***	مِنَ الْأَعَاجِمِ وَالسُّودَانِ وَالْعَرَبِ
لَوْ لَمْ يَكُنْ آلُهُ إِلَّا قَرَابَتُهُ	***	صَلَّى الْمُصَلِّي عَلَى الْغَاوِي أَبِي لَهَبٍ ^(٣)

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. شرح قصيدة غاية المراد ص ١٢.

(٢) - السَّالِمِيُّ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مشارق أنوار العقول ج ١ ص ٤١.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، شرح غاية المراد ص ١٢.
- الْقُتُوبِيُّ، دروس في شرح بهجة الأنوار.
- السَّالِمِيُّ، بهجة الأنوار ص ٢٥ - ٢٦.

فصل في شروط دافع الزكاة

يُشْتَرَطُ لِمَنْ يَدْفَعُ الزَّكَاةَ عِدَّةُ شُرُوطٍ وَهِيَ أَنْ يَكُونَ:

أولاً: مُسْلِمًا: وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ هَذَا الشَّرْطُ صِحَّةٌ لَا شَرْطُ وَجُوبٍ؛ لِأَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ - كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ - وَيُسْتَثْنَى مِنْ ذَلِكَ أَهْلُ الذِّمَّةِ ^(١) فَلَا تَجِبُ عَلَيْهِمُ الزَّكَاةُ مَا دَامُوا يَدْفَعُونَ الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ^(٢).

ثانيًا/ مُسْتَوْفِيًا لِشُرُوطِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ: وَهِيَ النَّصَابُ، وَالْحَوْلُ، وَالْمُلْكُ الْمَطْلُوقُ، وَلِذَا فَإِنَّ الزَّكَاةَ لَا تَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ؛ لِأَنَّهُ وَمَا مَلَكَ مُلْكُ لِسَيِّدِهِ؛ قَالَ تَعَالَى:

﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ ﴾ النحل: ٧٥ ^(٣).

أَمَّا الْمُكَاتَّبُ: إِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ اجْتَمَعَ مَعَهُ مَبْلَغٌ مِنَ الْمَالِ بَلَغَ النَّصَابَ - بَعْدَ إِخْرَاجِ الدَّيْنِ الَّذِي عَلَيْهِ - وَحَالَ عَلَى هَذَا الْمَالِ الْحَوْلُ قَبْلَ أَنْ يُسَدَّدَ مَا عَلَيْهِ مِنْ ذَيْنِ فَتَجِبُ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ؛ بِنَاءً عَلَى قَاعِدَةِ الْأَصْحَابِ: إِنْ الْمُكَاتَّبُ حُرٌّ مِنْ يَوْمٍ كَاتَبَ، خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِأَنَّهُ عَبْدٌ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ دِرْهَمٌ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ^(٤).

(١) - أهل الذمة: هم أهل الكتاب المنضونون تحت مظلة دولة الإسلام، يعيشون تحت حكم المسلمين، ويدفعون الجزية مقابل كفالة الدولة، وتوفير الحماية لهم في الدين والنفس والمال والعرض. السالي، هبة الأنوار ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) - الصواني، حمود بن حميد. زكاة الثمار ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

(٣) - يُنظر:

- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٦ ذو القعدة ١٤٢٣هـ، يوافقه ١٩/١/٢٠٠٣م.
- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/٢٠٠٢م، "مذكرة خاصة" ص ٥٥.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٥م.
- أبو عبيدة، مسلم بن أبي كريمة. رسالة ابن أبي كريمة في الزكاة ص ٧.
- الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام ج ٢ ص ٥٢.

(٤) - يُنظر:

فصل

في مسائل وأحكام متعلّقة بمصارف الزكاة

«المسألة الأولى»: مَنْ أُعْطِيَ الزَّكَاةَ لِأَحَدِ الْأَصْنَافِ الثَّمَانِيَةِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْآيَةِ فَقَدْ سَقَطَ الْوَاجِبُ عَنْهُ، وَلَا يُلْزَمُ الشَّخْصُ أَنْ يُقَسِّمَ زَكَاةَ مَالِهِ عَلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ عَلَى الْمَذْهَبِ الْمَعْتَمَدِ عِنْدَنَا، وَإِنَّمَا يَكْفِيهِ أَنْ يَصْرِفَهُ وَلَوْ لِصِنْفٍ وَاحِدٍ بَلْ وَلَوْ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنْ حَدِّ الْفَقْرِ إِلَى حَدِّ الْغِنَى^(١)، وَلَكِنْ عَلَى الْمُرَكَّبِيِّ أَنْ يُرَاعِيَ فِي صَرْفِهِ الزَّكَاةَ شِدَّةَ الْحَاجَةِ وَمُقْتَضَى الْأَوَّلِيَّةِ^(٢).

وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَسَمَ صَدَقَةَ أَهْلِ الْيَمَنِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْخَاصٍ مِنْ أَصْحَابِهِ^(٣)، وَأُعْطِيَ سَلَمَةَ بْنِ صَخْرِ صَدَقَةَ بَنِي زُرَيْقٍ كُلِّهَا^(٤).

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٥٢.

• الكندي، دروس في فقه العبادات، صيف ١٤٢٣هـ / يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ١٣).

(١) - يُنظر:

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠٠٣/١١/٢٠م.

• الفتاوى، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الأول ص ٥٦.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٣ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٠٠٩/٨/٢٤م.

(٢) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٩٤.

• الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٣ ربيع الثاني ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٠٠٨/٠٤/٢٠م.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٠٠٤/١١/١٢م.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٠٠٦/١٠/٢٢م.

• أبو عبيدة، رسالة ابن أبي كريمة في الزكاة ص ٦.

• الجيطالي، قواعد الإسلام ج ٢ ص ٤٢-٤٣.

(٣) - البخاري، باب: بَعَثُ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ إِلَى الْيَمَنِ قَبْلَ حَجَّةِ

الْوَدَاعِ، رقم الحديث ٤٠٠٤.

(٤) - أبو داود، باب: في الظهار، رقم الحديث ١٨٩٢.

«المَسْأَلَةُ الثَّانِيَّةُ»: يَجُوزُ لِلْمَرْءِ أَنْ يُعْطِيَ زَكَاةَ مَالِهِ لِأَقَارِبِهِ الْمُسْتَحِقِّينَ لِلزَّكَاةِ، بَلْ إِنَّهَا فِي حَقِّهِ مُضَاعَفَةٌ الْأَجْرِ، وَهِيَ لَهُمْ أَوْلَى، فَإِنَّ الصَّدَقَةَ عَلَى الْفَقِيرِ صَدَقَةٌ فَقْطٌ، وَهِيَ عَلَى الْفَقِيرِ الْقَرِيبِ صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ﴾ البقرة: ٢١٥ (١).

«المَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ»: لَا يَجُوزُ لِلْمَرْكَئِي - مِنْ حَيْثُ الْأَصْلُ - أَنْ يُعْطِيَ زَكَاةَ مَالِهِ لِمَنْ يَجِبُ عَلَيْهِ عَوْلُهُ كَالزَّوْجَةِ وَالْأَبْنَاءِ وَالْآبَاءِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَخْفِيفًا عَلَى نَفْسِهِ، وَتَحَايَلًا لِإِسْقَاطِ الْوَاجِبِ الشَّرْعِيِّ عَنْهُ.

وَلَكِنْ يُمَكِّنُ أَنْ تُعْطَى الزَّكَاةُ الْوَاجِبَةُ لِلْأَبْنَاءِ وَالْآبَاءِ إِنْ كَانُوا مُتَفَصِّلِينَ عَنِ الْمَرْكَئِي وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَوْلُهُمْ، أَوْ كَانَ يُعْطِيهِمْ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا تُلْزِمُهُ فِي نَفَقَتِهِمْ، أَيْ فِي ضَرُورَاتٍ أُخْرَى خَارِجَةٍ عَنْ قَضِيَةِ الْعَوْلِ (٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٧.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يَوَاقِفُهُ ١٦/٩/٢٠٠٧ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٢ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٤/١١/٢٠٠١ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ١٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٠/٩/٢٠٠٨ م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَرْنَامِجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوَاقِفُهُ ٢٣/٨/٢٠٠٩ م.

أَمَّا مَا شَاعَ مِنْ قَوْلِ بَعْضِ النَّاسِ: "الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى بِالْمَعْرُوفِ" فَهُوَ وَإِنْ كَانَ صَحِيحًا فِي مَعْنَاهُ وَاشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسَنِ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ حَدِيثًا نَبَوِيًّا فَضْلًا عَنْ أَنْ يَكُونَ آيَةً قُرْآنِيَّةً، كَمَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ مَنْ وَجَّهَ إِلَيْنَا سُؤَالَ كَاتِبٍ فِيهِ مَا نَصَهُ: "كَمَا يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: الْأَقْرَبُونَ أَوْلَى.."، وَمَا هَذَا الْخَطَأُ الْجَلِيّ وَالْخَلْطُ الْفَاحِشُ بَيْنَ كَلَامِ الْمَخْلُوقِ وَكَلَامِ الْخَالِقِ إِلَّا نَتِيجَةُ الْمَحْجَرِ الْحَقِيقِيِّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَهُوَ مَا يَذْكُرُنَا بِشِكَايَةِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى رَبِّهِ قَائِلًا: ﴿يَرْبِّ إِنِّي قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ (٣٠) الفرقان: ٣٠، وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

(٢) - وَمِثْلُ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا كَانَ هَذَا الْمَرْكَئِي لَا يُفْضَلُ مِنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَهْلِهِ مَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ آبَاءُهُ وَأَبْنَاءُهُ، لَكِنْ لَدَيْهِ أَشْيَاءٌ تَجِبُ فِيهَا الزَّكَاةُ كَذَهَبٍ قَدَمٍ مِثْلًا، فَلَهُ أَنْ يُعْطِيَهُمْ مِنَ الزَّكَاةِ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ. يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرْأَةُ تَسْأَلُ وَالْمَفْتَى يَجِيبُ ج ١ ص ٢٠٥ - ٢٠٦.

وَكَذَا الزَّوْجَةُ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطِيَهَا الزَّوْجُ مِنْ زَكَاتِهِ فِي الْأُمُورِ الَّتِي لَا يَتَحَمَّلُهَا هُوَ عَنْهَا، كَأَنْ تَكُونَ قَدْ غَرِمَتْ دُيُونًا فِي غَيْرِ النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ، مِثْلُ أَنْ تَكُونَ أَنْفَقَتْ فِي سَبِيلِ الْإِصْلَاحِ بَيْنَ مُتَخَاصِمَيْنِ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ هُوَ الَّذِي اعْتَمَدَهُ الْمُحَقِّقَانِ الْخَلِيلِيُّ وَالْقُنُوبِيُّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-، وَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْلَمُ^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: الزَّوْجَةُ يُمَكِّنُ أَنْ تُعْطِيَ زَوْجَهَا زَكَاةَ مَالِهَا؛ إِنْ كَانَ مِنْ الْفُقَرَاءِ الْمُسْتَحِقِّينَ فِعْلًا عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ شَيْخِي الْعَصْرِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُطَالَبَةٍ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ، وَلَا يَلْزَمُهَا عَوْلُهُ، يَقُولُ إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ الْقُنُوبِيُّ -عَافَاهُ اللَّهُ-: "...وَلَكِنْ إِذَا دَفَعْتَ هَذِهِ الزَّكَاةَ إِلَيْهِ فَإِنَّ الْأَوَّلَى لَهُ أَنْ يَسْتَخْدِمَهَا فِي أَمْرٍ لَا يَعُودُ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ بِفَائِدَةٍ كَلِبَاسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ مَخَافَةَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَدْ قَصَدَتْ إِلَى ذَلِكَ الْأَمْرِ"^(٢).

• الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٩ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/٩/٢٠٠٨ م.

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٤، ٢٨٧، ٢٩٧.
- الْخَلِيلِيُّ، سِلْسَلَةُ دُرُوسِ الْعَقِيدَةِ بِجَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ، دَرَسَ رَقْمَ ٤٣ / أَرْكَانُ الْإِسْلَامِ "الزَّكَاةُ". مَكْتَبَةُ مَسْحَدِ جَامِعَةِ السُّلْطَانِ قَابُوسَ.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ شَعْبَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوَافِقُهُ ٢/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م، "مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ" ص ٥٣.
- الْقُنُوبِيُّ، بِحُوثٍ وَرِسَالَةٍ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الْخَامِسُ ص ١١.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٢٨.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٧.
- الْخَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٢ شَوَّالٍ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ٥/١٢/٢٠٠٤ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوَافِقُهُ ١٠/١١/٢٠٠٤ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٤ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يَوَافِقُهُ ٢٨/٩/٢٠٠٦ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ١٤ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، ٤/٩/٢٠٠٩ م.

﴿المسألة الخامسة﴾: طَالِبُ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ يَسْتَحِقُّ الزَّكَاةَ إِذَا كَانَ فَقِيرًا، وَلَهُ أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ أَمْوَالِ الزَّكَاةِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ كُتُبِ الْعِلْمِ - وَلَوْ قُدِّرَ أَنْ هَذَا الطَّالِبَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَكْسِبَ الْمَالَ الَّذِي يَسُدُّ بِهِ حَاجَتَهُ وَحَاجَةَ مَنْ يَقُومُ بِمَوَازَنَتِهِ لَوْ تَرَكَ طَلَبَ الْعِلْمِ أَوْ تَشَاغَلَ عَنْهُ -؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فِي جِهَادٍ مَا دَامَ يَطْلُبُ الْعِلْمَ، فَهُوَ أَحَقُّ بِالزَّكَاةِ مِنْ غَيْرِهِ.

وَفِي هَذَا يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْقُنُوبِيُّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-: "نَعَمْ تُدْفَعُ الزَّكَاةُ لِطَالِبِ الْعِلْمِ الشَّرْعِيِّ إِذَا كَانَ فَقِيرًا. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ فَقِيرٌ أَوَّلًا، وَلِأَنَّهُ فِي جِهَادٍ حَيْثُ إِنَّهُ يَطْلُبُ الْعِلْمَ الشَّرْعِيَّ" (١).

﴿المسألة السادسة﴾: صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ يُمَكِّنُ أَنْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ إِنْ كَانَ لَا يَسْتَعِينُ بِهَا فِي مَعْصِيَةِ اللَّهِ ﷻ، وَالْفَقِيرُ الْمُؤَفَّى أَوْلَى مِنْهُ.

أَمَّا إِنْ كَانَ يَسْتَعِينُ بِهَا عَلَى الْمَعْصِيَةِ -كَالتَدَخِينِ مَثَلًا- فَلَا يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْعِلْمِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ كَمَا أَمَرْنَا بِالتَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ فَقَدْ نَهَاَنَا عَنِ التَّعَاوُنِ عَلَى الْإِثْمِ؛ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة: ٢) (٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٨.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٥٠.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٨ رَمَضَانَ ١٤٢٣ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٤/١١/٢٠٠٢ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢١ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٣/١٢/٢٠٠٠ م.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامِجٌ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ شَوَّالٍ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١١/١٠/٢٠٠٩ م.
- الْقُنُوبِيُّ، دُرُوسٌ صَيْفَ ١٤٢٣ هـ/ يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ "أ" ص ٦٤).
- الْكَنْدِيُّ، مَاجِدُ بْنُ عَمَدٍ. دُرُوسٌ فِي فَهْمِ الْعِبَادَاتِ، صَيْفَ ١٤٢٣ هـ/ يَوْمَافِقُهُ ٢٠٠٢ م. (مَذْكُرَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٣).

﴿السَّأَلَةُ السَّابِعَةُ﴾: يَنْبَغِي لِلْمُزَكِّي أَنْ يُعْلِمَ مَنْ يُعْطِيهِ الزَّكَاةَ أَنَّهَا زَكَاةٌ؛ لِئَلَّا يَظُنَّهَا صَدَقَةً أَوْ هَدِيَّةً فَيَقْبِضَهَا فِي حَالٍ يَكُونُ هُوَ فِيهَا غَيْرَ مُسْتَحِقٍّ لِلزَّكَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿السَّأَلَةُ الثَّامِنَةُ﴾: الْأَصْلُ فِي الزَّكَاةِ أَنْ تُخْرَجَ فِي الْبَلَدَةِ الَّتِي يُوجَدُ بِهَا الْمَالُ، وَلَكِنْ إِنْ اسْتَعْنَى أَهْلُ تِلْكَ الْبَلَدَةِ عَنْ هَذِهِ الْأَمْوَالِ، أَوْ كَانَ لِلْمُزَكِّي وَشَائِجُ قُرْبَى فِي بَلَدَةٍ أُخْرَى، أَوْ لَوْجُودِ حَاجَةٍ دَاعِيَةٍ فَيَجُوزُ نَقْلُ هَذِهِ الزَّكَاةِ إِلَى فَقَرَاءِ تِلْكَ الْبَلَدَةِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ الرَّاجِحِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ الْخَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ-، يَقُولُ الْعَلَامَةُ الْخَلِيلِيُّ: "...وَهَذَا الْقَوْلُ أَرْجَحُ؛ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ وَاحِدَةٌ مُتَكَافِئَةٌ مُتَكَامِلَةٌ"^(٢)، وَفِي مَدَارِجِ الْكَمَالِ لِلْإِمَامِ السَّالِمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

زَكَاةُ كُلِّ بَلَدَةٍ فِي أَهْلِهَا *** مَا لَمْ تَكُنْ مَصْلَحَةً فِي نَقْلِهَا^(٣)

(١) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ. يُوَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٩ رَمَضَانَ ١٤٢٨هـ، يُوَافِقُهُ ٢١/٩/٢٠٠٧م.
- الْجَيْطَانِي، إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى. قَوَاعِدُ الْإِسْلَامِ ج ٢ ص ٥٧.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْخَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٣٠٢.
- الْخَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٧ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يُوَافِقُهُ ١١/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يُوَافِقُهُ ٣١/١٠/٢٠٠٣م.

(٣) - السَّالِمِيُّ، عَبْدِ اللَّهِ بْنُ حَمِيدٍ. مَدَارِجُ الْكَمَالِ ص ٦٧.

البَابُ الثَّالِثُ عَشَرَ: فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ

قَالَ تَعَالَى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ۖ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ۝١٥﴾ بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ۖ وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى ۝١٦﴾ إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ۝١٧﴾ صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى ۝١٨﴾

﴿١٩﴾ الأعلى: ١٤ - ١٩

فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ

لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - أَيُّهَا الْمُسْلِمُ، تَقَبَّلَ اللَّهُ مِنْكَ صِيَامَكَ، وَوَفَّقَكَ لِزَكَاةِ نَفْسِكَ وَعِيَالِكَ - أَنْ مِنَ الزَّكَاةِ الْمَشْرُوعَةِ مَا يُعْرِفُ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، وَهِيَ: مَا يُخْرِجُهُ الْمَرْءُ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ يَلْزَمُهُ عَوْلُهُ بِسَبَبِ الْفِطْرِ مِنْ رَمَضَانَ.

وَتُعْرَفُ أَيْضًا بِزَكَاةِ الْأُبْدَانِ أَوْ فِطْرَةِ الْأُبْدَانِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي النَّفْسِ طَهَارَةً وَتَزَكِيَةً لَهَا، كَمَا سَنَهَا الْحَبِيبُ ﷺ: "طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ" ^(١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: مَا تَقَدَّمَ مَعَكَ مِنَ الزَّكَاةِ - كَزَكَاةِ التَّقْدِينِ وَالْحَرْثِ وَالْأَنْعَامِ - تُعْرَفُ بِزَكَاةِ الْأَمْوَالِ؛ لِأَنَّهَا تَجِبُ فِي الْمَالِ، بِمِقْدَارِ مَا يُوجَدُ مِنْهُ، أَمَّا زَكَاةُ الْفِطْرِ فَتَجِبُ فِي الْأَنْفُسِ وَالْأُبْدَانِ، بِمِقْدَارِ مَا يُوجَدُ مِنْهَا، وَلِذَا تُعْرَفُ بِزَكَاةِ الْأُبْدَانِ أَوْ فِطْرَةِ الْأُبْدَانِ ^(٢).

(١) - أبو داود، باب: زَكَاةِ الْفِطْرِ، رقم الحديث ١٣٧١.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِي، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٣.
- الْفَتْوَى، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوْمَاقِهِ ٢٨/١٠/٢٠٠٥ م.

فصل في مشروعية زكاة الفطر

شُرِعتْ زَكَاةُ الْفِطْرِ فِي شَهْرِ شَعْبَانَ مِنَ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِلْهَجْرَةِ بَعْدَ مَشْرُوعِيَةِ صِيَامِ رَمَضَانَ، وَإِلَى مَشْرُوعِيَّتِهَا أَشَارَ الْكِتَابُ وَصَرَّحَتِ السُّنَّةُ وَاسْتَقَرَّ عَمَلُ الْأُمَّةِ، وَاللَّهُ الْحَمْدُ وَالْمِنَّةُ.

أَمَّا إِشَارَةُ الْكِتَابِ: فَمَا أُنْزِلَهُ اللَّهُ مِنْ ثَنَاءٍ وَمَدِيحٍ بِقَوْلِهِ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ (١٤) وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى (١٥) ﴿الْأَعْلَى: ١٤ - ١٥﴾، وَالْمُرَادُ زَكَاةُ الْفِطْرِ، وَصَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ، عَلَى رَأْيٍ كَثِيرٍ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ (١).

إِلَّا أَنَّ شَيْخَنَا الْقَنُوبِيَّ -حَفِظَهُ اللَّهُ- مَالَ إِلَى أَنَّ الْآيَةَ لَيْسَتْ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ وَإِنَّمَا هِيَ فِي تَزَكِيَةِ النَّفْسِ -كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ- وَهَذَا مَا لَا يُؤْتَرُ فِي الْحُكْمِ شَيْئًا؛ لِأَنَّ الاسْتِدْلَالَ قَائِمٌ بِالْمُتَوَاتِرِ مِنَ السُّنَّةِ الَّذِي لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٢).

وَأَمَّا صَرِيحُ السُّنَّةِ: فَكَثِيرٌ، مِنْهَا قَوْلُ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْعَبْدِ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، أَوْ بُرٌّ أَوْ شَعِيرٍ، أَوْ مِنْ أَقِطٍ" (٣).

وَأَمَّا إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ: فَمَا اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ عَمَلُ الْأُمَّةِ قَاطِبَةً مِنْ مَشْرُوعِيَةِ إِخْرَاجِهَا إجمالاً، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي بَعْضِ تَفَاصِيلِهَا (٤).

(١) - اطفيش، محمد بن يوسف. هيان الزاد ج ١٥ ص ٢٥٦.

(٢) - يُنظر:

- الْمُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ / الْبَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ: فِي صَلَاةِ الْعِيدِ.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٣ رَمَضَانَ ١٤٢٨ هـ، يُوَافِقُهُ ١٠/٠٦/٢٠٠٧ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامُجْ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذَّكَرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٧ هـ، يُوَافِقُهُ ١٩/١٠/٢٠٠٦ م.

(٣) - الرِّبِيع، بَاب: فِي النَّصَابِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٣٧.

(٤) - ابْنُ الْمُنْذَرِ، الْإِجْمَاعُ ص ١٣.

فصل في الحكمة من مشروعية زكاة الفطر

حكمة مشروعية زكاة الفطر هي الرِّقُّ بالفقراءِ بِاغْنائِهِمْ عَنِ السُّؤالِ فِي هَذَا الْيَوْمِ^(١) - يَوْمِ الْجَانِزَةِ -^(٢)، وَإِذْخَالِ السُّرُورِ عَلَيْهِمْ فِي يَوْمٍ يَسُرُّ فِيهِ الْمُسْلِمُونَ بِمَقْدَمِ الْعِيدِ وَإِثْمَامِ فَرِيضَةِ الصِّيَامِ، وَتَطْهِيرِ مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ بَعْدَ شَهْرِ الصَّوْمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ^(٣)، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ"^(٤).

فصل في حكم زكاة الفطر

اِخْتَلَفَ أَهْلُ الْفِقْهِ فِي الدِّينِ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الْفِطْرِ، فَقِيلَ: بِتَأْكِيدِهَا، وَهُوَ قَوْلُ أَصْحَابِنَا مِنْ أَهْلِ الْمَغْرِبِ، وَقِيلَ: بِوَجُوبِهَا، وَهُوَ الْمَعْتَمَدُ فِي الْفَتْوَى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - حَفِظَهُمَا اللَّهُ -^(٥).

(١) - جاء في رواية نصها: "أغْنوهم عن السؤال في هذا اليوم" ولكن هذه الرواية من حيث الصنعة الحديثية لا تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم، كما نيه على ذلك شيخنا محدث العصر - حفظه الله - وإن اشتهر ذكرها في كتب الفقه والتفسير، وقد تقدم معك سلفاً - أيها الحافظ الواعي - أن الروايات لا تؤخذ من كتب الفقه ولا من كتب التفسير، وإنما تؤخذ من كتب الحديث التي تسند الأحاديث برجالها إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولكن كما تقدم معك - أيضاً - أن ضعف رواية ما لا يعني بطلان معناها، والله الموفق.

الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. برنامج: "سؤال أهل الذكر" - تلفزيون سلطنة عمان، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٢٩/٩/٢٠٠٨م.

(٣) - هذا - طبعاً - بالنسبة للغالب وإلا فبعض الناس ممن تجب عليهم الزكاة لا يجب عليهم الصيام أو لا يستطيعون عليه كالصبي والمجنون والشيخ والمرض المزمن. يُنظر:

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٩م.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.

(٤) - أبو داود، باب: زكاة الفطر، رقم الحديث ١٣٧١.

(٥) - يُنظر:

• الخليلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٧٤، ٢٨٣.

• الفتاوى، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٨.

والقول بوجوب زكاة الفطر هو الذي ذهب إليه جمهور الأمة أيضاً^(١)، يقول إمام السنة والأصول -حفظه الله-: "زكاة الفطر فريضة من الفرائض هذا هو القول الصحيح الذي نصت عليه السنة الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ"^(٢).

والدليل على اعتماد هذا الرأي قول ابن عمر رضي الله عنهما: "فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعاً من تمر أو صاعاً من شعير"^(٣).

يقول العلامة البدر الحلي -أبقاه الله- في حال من أعرض عن أداء زكاة الفطر: "ولكن مع ذلك هو خسيس المنزلة سيء الحالة؛ لأنه على الأقل أعرض عن سنة مؤكدة سنّها رسول الله ﷺ، فلا ينبغي أن يرقى إلى مصاف من يرتضون ويتولون؛ والله -تعالى- أعلم"^(٤).

• الفتاوى، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٠.

(١) - حتى أن ابن المنذر حكى الإجماع على وجوبها، ولا إجماع في المسألة.

ينظر: ابن المنذر، الإجماع ص ١٣.

تنبية: ينبغي التأمل في كثير من حكايات العلماء للإجماعات، حتى إجماعات ابن المنذر، كما يتبين ذلك من خلال مطالعة كتابه "الإجماع"، وغيره من كتب الفقه؛ إذ كثير من تلك المسائل لا تخلو من الخلاف.

يقول العلامة إمام السنة والأصول -حفظه الله-: "ثم إن كثيراً من الكتب تذكر فيها كثير من المسائل ويدّعي أولئك المؤلفون بأن تلك المسائل مما أجمع عليها وليس الأمر كذلك، فقد قال شخص في مسألة من المسائل بأن العلماء قد أجمعوا عليها على رأي من الآراء وفي تلك المسألة على حسب حافظتي في ذلك الوقت من غير بحث فيها عشرة أقوال فكيف يدّعي بأنه قد أجمع على تلك المسألة؟!، ووجدت بعض المسائل ذكر بعض العلماء الإجماع على رأي وذكر غيرهم الإجماع على رأي مُضاد له!..". ينظر:

• الفتاوى، قرة العينين ص ٨٦.

• الفتاوى، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٢ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٦/١٠/٢٠٠٦م.

• السلي، شرح الجامع الصحيح ج ٢ ص ٥٨.

(٢) - الفتاوى، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٦/١٠/٢٠٠٧م.

(٣) - البخاري، باب: فرض صدقة الفطر، رقم الحديث ١٤٠٧.

(٤) - الحلي، أحمد بن حنبل. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.

﴿تَنْبِيْهُ مُهْمٌ﴾

لا تَعَارِضَ بَيْنَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ" وَقَوْلِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: "سَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ"^(١)؛ لِأَنَّهُ لَا يُرَادُ بِالسُّنَّةِ فِي قَوْلِ السَّيِّدَةِ عَائِشَةَ مَعْنَاهَا الْفِقْهُيُّ الَّذِي يُقَابِلُ الْوَاجِبَ، وَإِنَّمَا السُّنَّةُ هُنَا هِيَ مُطْلَقُ مَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَجَرَى بِهِ الْعَمَلُ فِي عَهْدِهِ ﷺ.

وَهَكَذَا كَثِيرٌ مِنَ الْمَصْطَلَحَاتِ الْأُصُولِيَةِ الطَّارِئَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْمَلَ وَتُرَلَّ لِتَفْسِيرِ النَّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى أَوْ سُنَّةِ نَبِيِّهِ ﷺ، وَهَذَا مِثَالٌ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنْ أَمْثَلِهِ أَيْضًا اصْطِلَاحُ إِطْلَاقِ كَلِمَةِ "الْقَضَاءُ" عَلَى الْإِثْبَانِ بِالْعِبَادَةِ بَعْدَ خُرُوجِ وَقْتِهَا الْمُحَدَّدِ لَهَا شَرْعًا كَمَا مَرَّ مَعَكَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَعْتَمَدِ^(٢).

وَقَدْ نَبَّهَ عَلَى هَذِهِ الْفَائِدَةِ الْجَلِيلَةِ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ شَيْخُنَا إِمَامُ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ - حَفِظَهُ اللَّهُ -، وَكَذَا شَيْخُنَا الْحَلِيلِيُّ - حَفِظَهُ اللَّهُ -^(٣)، وَقَبْلَهُمَا الْإِمَامُ السَّالِمِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَامِعِ الصَّحِيحِ حَيْثُ قَالَ فِي مَوْضِعٍ: "فَالْوَاجِبُ التَّنْبِيْهُ لِهَذِهِ النُّكْتَةِ فَإِنَّمَا مَزَلَّةُ الْأَقْدَامِ، وَقَدْ انْجَرَّ بَنَاءُ الْكَلَامِ بِالِاسْتِطْرَادِ فِي ذِكْرِهَا لِعِظَمِ خَطَرِهَا"^(٤).

(١) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٧.

(٢) - يُنظر: الْمَعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ / الْبَابُ الرَّابِعُ، فِي الْفُسْطَلِ ط ٢، ط ٤ (ص ١٢١ - ١٢٢).

(٣) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، فِتَاوَى الْأَيْمَانِ وَالْكَفَارَاتِ وَالنُّذُورِ، ص ١٨٥.
- الْحَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ٩٨-٩٧.
- الْقُنُزِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِ ١٤٢٤هـ / يُوَافِقُهُ ٢٠٠٣م. (مَذْكُورَةٌ خَاصَّةٌ ص ١٣).
- الْقُنُزِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مِيرُوكَ الْقُنُوزِيِّ ص ٢٣٢.
- الْقُنُزِيُّ، دُرُوسُ حَوْلَ "سُجُودِ التَّلَاوَةِ" بِجَامِعِ الْإِمَامِ الْجِيطَالِيِّ بِالْمَوَالِخِ الشَّمَالِيَةِ / صَيْفِ ٢٠٠٦م.
- الْقُنُزِيُّ، دُرُوسُ صَيْفِيَّةٍ مَفْرُغَةٌ بِمَعْنَى مَعْدِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ (سَابِقًا بَرُوءِي)، صَيْفِ ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، مَذْكُورَةٌ رَقْم ٥.

فتوى

السؤال/ هل ورد ما يدل على أن الصيام لا يقبل من العبد إلا إذا أدى زكاة

الفطر؟

الجواب/ ورد في بعض الروايات -التي تحتاج إلى شيء من النظر- بأن صيام رمضان معلق بزكاة الفطر، ولكن ذلك يحتاج إلى زيادة تأمل، ومهما كان -ثبت ذلك أو لم يثبت- فإن فرضية الزكاة أمرٌ دلت عليه السنة النبوية فليس لأحد أن يفرط في ذلك؛ والله -تبارك وتعالى- أعلم^(١).

فصل في من تجب عليه زكاة الفطر

تجب زكاة الفطر في حق كل فرد مسلم^(٢) صغيراً كان أو كبيراً، ذكراً أو أنثى، حراً أو عبداً؛ لما تقدم من قول السيدة عائشة رضي الله عنها: "سن رسول الله ﷺ زكاة الفطر على الحر والعبد، والذكر والأنثى، والصغير والكبير"^(٣)، يخرجها المرء عن نفسه، وعن عبده، وعن كل من يلزمه عوله من آبائه وأبنائه، أما إن كانوا مستقلين عنه ولا يلزمه عولهم فلا يلزمه أن يخرج عنهم إلا أن يصدق عنهم^(٤).

• السالمي، شرح الجامع الصحيح، ج ٢ ص ٩٤-٩٥، ٣٢٢.

(١) - القنوي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٠ رمضان ١٤٢٣ هـ، يوافقه ٢٦/١١/٢٠٠٢ م.

(٢) - لقد تقدم لديك أيها الطالب النبيه أن الزكاة وسائر فروع الشريعة واجبة على المسلم وغير المسلم، ولا يشكل عليك هنا تقييدنا وجوب زكاة الفطر بكون صاحبها مسلماً؛ لأنه جاء في بعض روايات حديث "زكاة الفطر" ما يخص ذلك العموم بقوله عليه الصلاة والسلام: "...من المسلمين"، وعليه تدرك أن الرأي الصحيح هو عدم وجوبها (زكاة الفطر) على غير المسلم، والله أعلم. يُنظر:

• البخاري، باب: فرض صدقة الفطر، رقم الحديث ٥٥٣.

• القنوي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٨.

• القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٣.

(٣) - الربيع، باب: في النصاب، رقم الحديث ٣٣٧.

(٤) - يُنظر:

قلت: وقد أضاف شيخنا القنوبي - حفظه الله - عند المراجعة بخط قلمه
 "الصحيح أن كل أحد يخرج عن نفسه إلا العبد، وإلا الصغار إن كانوا غير
 واجدين لها".

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: اختلف العلماء في الزوجة، ف قيل: إن على زوجها أن يخرج عنها
 زكاة الفطر، وهو الأصح عند شيخنا الحلي - أبقاه الله -، بينما رأى شيخنا القنوبي
 - عافاه المولى - أن الزوجة تُخرج عن نفسها ما دامت مالكة لما تستطيع أن تُركي به،
 مع اتفاقهم أن الزوج إن أخرج عن زوجته سقط الواجب، وهو مقتضى المودة
 والرحمة بينهما^(١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَنْ غَيْرِهِ مِمَّنْ لَا يَلْزَمُهُ عَوْلُهُ - كَالْإِخْوَةِ
 وَالْأَبْنَاءِ الْبَالِغِينَ - فَلَا بُدَّ أَنْ يُخْبِرَهُ قَبْلَ إِخْرَاجِهِ الزَّكَاةَ حَتَّى يَتَوَيَّ الْمَخْرُجُ عَنْهُ أَنَّهَا
 عَنْ زَكَاةِ نَفْسِهِ.

فَإِنْ لَمْ يُخْبِرْهُ، أَوْ أَخْبِرَهُ بَعْدَ دَفْعِ هَذِهِ الزَّكَاةِ لِمُسْتَحِقِّهَا لَمْ تُجْزِئْ صَاحِبَهَا
 وَوَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُهَا مَرَّةً أُخْرَى^(٢)، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٢٨٣، ٣٨٤.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٨/١٠/٢٠٠٦م.

(١) - يُنظر:

- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٧/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوبي ص ٢٣٢.
- القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٢) - يُنظر:

- الحلي، الفتاوى ج ١ ص ٣٨٤.
- الحلي، المرأة تسأل والمفتي يجيب ج ١ ص ٢١٢.
- الحلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٩ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٢٥/١١/٢٠٠٢م.

فتوى

السؤال/ هل يخرج صاحب البيت عن الشغل المسميات الموجودات في البيوت؟

الجواب/ لا، لا تجب، لأنما يجب على الإنسان أن يخرج عن العبد، وهذه ليست بعبد مملوكة، وإنما تعمل عنده بمرتب، والله أعلم^(١).

﴿تَنْبِيْهُ آخِرُ﴾: بِمَا أَنَّكَ قَدْ عَلِمْتَ -يَا أَخِي، بَارَكَ اللَّهُ فِيكَ- أَنَّ زَكَاةَ الْفِطْرِ هِيَ زَكَاةٌ تَتَعَلَّقُ بِالْأَبْدَانِ لَا بِالْأَمْوَالِ فَاعْلَمْ -لِذَلِكَ- أَنَّهَا تَجِبُ حَتَّى عَلَى الْفَقِيرِ إِذَا كَانَ يَجِدُ مِقْدَارَ مَا يُخْرِجُ لِلزَّكَاةِ مَعَ مَا يَكْفِيهِ وَيَكْفِي مَنْ يَقُومُ بِعَوْلِهِ لِقَوْتِ ذَلِكَ الْيَوْمِ عَلَى الصَّحِيحِ عِنْدَ إِمَامِ السُّنَّةِ وَالْأُصُولِ^(٢)، وَقِيلَ: لِقَوْتِ ذَلِكَ الشَّهْرِ، وَهُوَ أَوْسَطُ الْأَقْوَالِ عِنْدَ شَيْخِنَا إِمَامِ الْمَفْسَّرِينَ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى-^(٣).

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٥ شوال ١٤٢٥هـ، يوافقه ٢٨/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافقه ١١/١١/٢٠٠٤م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافقه ٠٦/١٠/٢٠٠٧م.

(١) - القنوي، سعيد بن مبروك. فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٤٢، وينظر كذلك فتوى مشاهمة لشيخنا الخليلي -حفظه الله-، ونصها: "هي على نفسها لأنها ليست داخلية فيمن يقولهم الإنسان.. أي يقولهم صاحب البيت عزلاً واجباً عليه شرعاً". ينظر:

الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٣هـ، يوافقه ٣٠/١١/٢٠٠٢م.

(٢) - ينظر:

- القنوي، دروس صيف ١٤٢٣هـ/ يوافقه ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٣).
- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٦.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٣) - ينظر:

- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ١٠ رمضان ١٤٣٠هـ، ٣١/٨/٢٠٠٩م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/١٠/٢٠٠٦م.
- الخليلي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.

﴿فائدة﴾: زكاة الفطر بالنسبة للفقير هي حق له من جهة وحق عليه من جهة أخرى؛ وعليه فلا مانع أن يُخرج ما أُعطي من زكاة^(١).

فصل في وقت وجوب زكاة الفطر

تَعْلَم -أيها الطالب النجيب- أن الفقهاء قد اتفقوا على أن زكاة الفطر تجب - من اسمها- بسبب الفطر من رمضان، ولكنهم اختلفوا في وقت وجوبها تحديداً، فقول: إنها تجب بغروب شمس آخر يوم من رمضان، وهو الذي أفتى به سماحة الشيخ -حفظه الله-^(٢)، وهو الصحيح أيضاً عند فضيلة الشيخ القنوبي -حفظه الله-^(٣)، وقيل: إنها تجب بطلوع فجر أول يوم من شوال^(٤).

وتمرة الخلاف: تظهر من ناحيتين: ناحية الإلزام، وناحية الإسقاط..

أما الإلزام: فيظهر أثره فيما لو ولد للمزكي مولود ليلة العيد -أي بعد غروب شمس اليوم الأخير من رمضان وقبل طلوع فجر يوم العيد-، أو دخل في ملكه عبداً في تلك الليلة، فعلى القول الأول -بغروب الشمس- لا يلزمه أن يخرج عنهم زكاة الفطر، أما على القول الثاني -بطلوع الفجر- فيلزمه أن يخرج عنهم ولو قبل طلوع الفجر بلحظات؛ لأنه قد دخل وقت الوجوب وهو مكلف بعولهم.

• الصواب: حمود بن حميد. زكاة الأبدان. "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات غاية المراد.

(١) - القنوبي، سعيد بن مبروك. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٩/١١/٢٠٠٩م.

(٢) - الخليلي، أحمد بن حمد. الفتاوى ج ١ ص ٢٨٣.

(٣) - يُنظر:

• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافقه ٩/٢٢/٢٠٠٨م.

• القنوبي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ٩/١١/٢٠٠٩م.

(٤) - يُنظر:

• القنوبي، فتاوى إمام السنة والأصول ص ٧٨.

• القنوبي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٢٣٠.

وَأَمَّا الِإِسْقَاطُ: فَيُظْهِرُ أَثَرُهُ فِيمَا لَوْ فَقَدَ الْمَرْكَبُ أَحَدًا مِمَّنْ يَجِبُ عَلَيْهِ عَوْلُهُ لَيْلَةَ الْعِيدِ، كَأَنْ يَكُونَ أَحَدُ أَبْنَائِهِ قَدْ تَوَفَّى، أَوْ يَكُونَ قَدْ بَاعَ عَبْدَهُ، فَعَلَى الْقَوْلِ بِالْغُرُوبِ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ عَنْهُمْ، أَمَّا عَلَى الْقَوْلِ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ فَلَا يَلْزَمُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحِنْ عَلَيْهِ وَقْتُ الْوُجُوبِ وَهُمْ فِي ذِمَّتِهِ.

وَبِالْجُمْلَةِ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يُخْرِجَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَمَنْ يَلْزَمُهُ عَوْلُهُ لَحُظَةً وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ، مَعَ الْإِخْتِلَافِ فِيهَا^(١).

وَيَمْتَدُّ وَقْتُ زَكَاةِ الْفِطْرِ إِلَى أَنْ تُقَامَ صَلَاةُ عِيدِ الْفِطْرِ، فَإِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَقَدْ انْتَهَى وَقْتُهَا، وَبَعْدَ ذَلِكَ تَكُونُ مَجْرَدَ صَدَقَةٍ مِنَ الصَّدَقَاتِ^(٢)؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ .. مَنْ آدَاهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ وَمَنْ آدَاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ الصَّدَقَاتِ"^(٣)، وَلِذَا كَانَ مِمَّا مَرَّ مَعَكَ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُعْتَمَدِ: "وَيُفْضَلُ أَنْ تُؤَخَّرَ -أَيَّ صَلَاةِ الْعِيدِ- فِي الْفِطْرِ حَتَّى يَتِمَّكَنَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ آدَاءِ زَكَاةِ الْأَبْدَانِ قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَتُقَدَّمَ فِي الْأَضْحَى حَتَّى يَتِمَّكَنُوا مِنْ ذَبْحِ أَضَاحِيهِمْ بَعْدَ الصَّلَاةِ"^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَاةُ تَسَالُ وَالْمَفْقِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢١٨.
- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَنَاوِي إِمَامُ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٧٩.
- الْقُنُوبِيُّ، فَنَاوِي فَضِيلَةُ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٤٢.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ ذُو الْقَعْدَةِ ١٤٢٩ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٣/١١/٢٠٠٨ م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامُجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣ م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَنَاوِي فَضِيلَةُ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٣٥.

(٣) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: زَكَاةِ الْفِطْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٧١.

(٤) - يُنْظَرُ: الْمُعْتَمَدُ فِي فَهْمِهِ الصَّلَاةِ / الْبَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ، فِي صَلَاةِ الْعِيدِ.

﴿مَسْأَلَةٌ﴾: مَنْ نَسِيَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ، أَوْ لَمْ يَسْتَطِعْ إِخْرَاجَهَا -بَعْدَ اجْتِهَادِهِ- قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيَقْضِهَا بَعْدَ ذَلِكَ حَالِ تَذَكُّرِهِ أَوْ قُدْرَتِهِ؛ كَمَا ثَبَتَ فِي قَضَاءِ الصَّلَاةِ لِلنَّائِمِ وَالنَّاسِي^(١).

﴿مَسْأَلَةٌ أُخْرَى﴾: إِذَا شَقَّ عَلَى الْمُزَكِّي أَنْ يَجِدَ مَنْ يَسْتَحِقُّ زَكَاةَ الْفِطْرِ فِي وَقْتِ الْوُجُوبِ فَلَا مَانِعَ مِنْ أَنْ يَغْزِلَهَا بَعْدَ وَقْتِ وَجُوبِهَا جَانِبًا، ثُمَّ يَفْتَشَ عَنِ الْمُسْتَحِقِّ وَيُعْطِيَهُ لَهُ وَلَوْ بَعْدَ خُرُوجِ الْوَقْتِ، لِأَنَّهُ يَغْزِلُهَا بِمَا يَكُونُ بِمِثَابَةِ مَنْ أَخْرَجَهَا^(٢).

فَتَاوَى

السُّؤَالُ/ هَلْ تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَنِ الْجَنِينِ؟
الْجَوَابُ/ لَا زَكَاةَ عَنِ الْجَنِينِ حَتَّى يُوَلَّدَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

فَصْلٌ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِهَا

تَعَرَّفَ -يَا رَعَاكَ اللَّهُ- أَنَّ لِإِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ ثَلَاثَةَ أَوْقَاتٍ جَائِزَةً -فَاحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى التَّيْسِيرِ-، وَهَذِهِ الْأَوْقَاتُ هِيَ:
الْأَوَّلُ: بَعْدَ طُلُوعِ شَمْسِ يَوْمِ الْعِيدِ وَقَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ: وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ، بَلِ الْأَفْضَلُ وَالْأَوَّلَى عِنْدَ الْإِمْكَانِ؛ لِأَنَّهُ الْوَقْتُ الْمُنْفَقُ عَلَى إِجْرَاءِ زَكَاةِ الْفِطْرِ فِيهِ^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٦ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوْمَافِقُهُ ٣/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُنُوتِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوتِيِّ ص ٢٣٥.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٩/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣م.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفِتَاوَى ج ١ ص ٢٨٣.
- الْقُنُوتِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوْمَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٤) - يُنْظَرُ:

الثاني: بَعْدَ وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ مُبَاشَرَةً: أَيُّ بَعْدَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ أَوْ بِطُلُوعِ فَجْرِ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ شَوَّالٍ كَمَا تَقَدَّمَ مَعَكَ آتِيفًا.

الثالث: قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ: لِمَا ثَبَتَ مِنْ فِعْلِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ - رِضْوَانُ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِمْ -^(١)، وَهَذَا مَا قَدْ تَقْتَضِيهِ ظُرُوفُ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ فِي بَعْضِ الْأَحْيَانِ^(٢)، بِشَرَطِ أَنْ يَبْقَى الْمُعْطَى مُسْتَحَقًّا - أَيُّ حَيًّا مُسْلِمًا فَقِيرًا. إلخ - وَإِلَّا أَعَادَ إِخْرَاجَهَا لِمَنْ يَسْتَحِقُّهَا بَعْدَ وَجُوبِهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(٣).

- القُتُوبِيُّ، دروس صيف ١٤٢٣هـ / يوافق ٢٠٠٢م. (مذكرة خاصة ص ٦٥).
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٨ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ١٢/١١/٢٠٠٤م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافق ٢٢/٩/٢٠٠٨م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافق ١١/٩/٢٠٠٩م.
- الصوافي، حمود بن حميد. زكاة الأبدان. "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات غاية المراد.

(١) - يُنظر:

- القُتُوبِيُّ، بحوث ورسائل وفتاوى/ القسم الأول ص ٥٦.
- القُتُوبِيُّ، بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع ص ٥٤.

(٢) - يُنظر:

- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافق ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٣ رمضان ١٤٢٨هـ، يوافق ٠٦/١٠/٢٠٠٧م.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافق ١٩/١٠/٢٠٠٦م.

(٣) - يُنظر:

- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافق ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٦ رمضان ١٤٢٩هـ، يوافق ٢٧/٩/٢٠٠٨م.
- القُتُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٣.
- القُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذَّكْرِ"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٥هـ، يوافق ١١/١١/٢٠٠٤م.

فَصْلٌ فِي الْأَصْنَافِ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ

جَاءَ فِي صَحِيحِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ بَعْضُ الرِّوَايَاتِ الَّتِي فِيهَا ذِكْرُ بَعْضِ الْأَصْنَافِ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ، كَالْتَمَرِ وَالزَّرْبِيبِ وَالْبُرِّ وَالشَّعِيرِ وَالْأَقِطِ (اللُّبَنِ الْمَجْفَفِ)، وَاخْتَلَفُوا فِيمَا عَدَاهَا، فَاقْتَصَرَ قَوْمٌ عَلَى الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ، وَأَطَالَ آخَرُونَ النَّظَرَ فَأَخَذُوا بِمَقْصِدِ الشَّارِعِ وَهُوَ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ، وَنَظَرُوا إِلَى الْوَصْفِ الْجَامِعِ لَهَا وَهُوَ الْاِقْتِيَاتُ، أَيْ كَوْنُهُ قُوَّتًا وَطَعَامًا يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ أَهْلُ الْبَلَدِ.

وَهَذَا الْأَخِيرُ هُوَ الْمَعْنَمُ عَلَيْهِ عِنْدَ شَيْخِي الْعَصْرِ وَالْمَصْرِ الْحَلِيلِيِّ وَالْقُنُوبِيِّ - حَفِظَهُمُ اللَّهُ -، وَعَلَيْهِ فَيَجُوزُ بَلْ يَجِبُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْ غَالِبِ مَا يَأْكُلُهُ وَيَقْتَاتُهُ أَهْلُ الْبَلَدِ وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَدِيثِ كَالْأُرْزِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ.. يَقُولُ سَمَاحَةُ الشَّيْخِ - حَفِظَهُ اللَّهُ -: "الْمَعْنَمُ فِي الطَّعَامِ إِنَّمَا هُوَ الْأُرْزُ"^(١).

﴿تَنْبِيْهُ﴾: تَقَدَّمَ مَعَكَ قَرِيبًا - أَيُّهَا الْفَقِيْهُ الْأَرِيبُ - أَنَّ مِنْ مَقْصِدِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تَكُونَ طُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ؛ وَعَلَيْهِ فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجِنْسُ الْمَخْرُجُ مِمَّا يَقْتَاتُهُ وَيَطْعُمُهُ أَهْلُ الْبَلَدِ وَلَوْ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الْحَدِيثِ، وَكَذَا فِي الْمَقَابِلِ لَا يَجُوزُ أَنْ تُخْرَجَ مِنْ شَيْءٍ لَا يَطْعُمُهُ أَهْلُ الْبَلَدِ وَلَوْ كَانَ مَذْكُورًا فِي الْحَدِيثِ، فَكُنْ مُتَنَبِّهًا^(٢).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٠ رَمَضَانَ ١٤٢٣هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٦/١١/٢٠٠٢م.
- الْقُنُوبِيُّ، فَتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٣٦.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٥م.
- الْقُنُوبِيُّ، بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوْمَاقُهُ ٢٢/١٠/٢٠٠٦م.

(٢) - الْقُنُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامَجٍ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُونُ سُلْطَنَةِ عَمَانَ، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ

فصل في المقدار المخرج في زكاة الفطر

تَعْلَمُ - أَيُّهَا الْعَبْدُ، قَدَّرَ اللَّهُ إِنَّكَ لِمَنْ الصَّالِحِينَ - أَنَّ اللَّهَ ﷻ أَوْجَبَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ كُلِّ نَفْسٍ بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ، وَقَدْ حَدَّدَهُ النَّبِيُّ ﷺ فِي سُنَّتِهِ قَوْلًا وَعَمَلًا، وَهَذَا الْمَقْدَارُ هُوَ صَاعٌ مِنَ الطَّعَامِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعَكَ أَنَّ الصَّاعَ النَّبَوِيَّ هُوَ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ، وَأَنَّ الْمُدَّ هُوَ مِلءُ كَفِّي الرَّجُلِ الْمُعْتَدِلِ.

وَالصَّاعُ هُوَ الْمَقْدَارُ الْوَاجِبُ فِي جَمِيعِ الْأَصْنَافِ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ كَالْتَّمْرِ وَالزَّيْبِ وَالْبُرِّ وَالْأَرْزِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ صِنْفٍ وَآخَرَ، خِلَافًا لِمَنْ فَرَّقَ، يَقُولُ شَيْخُنَا الْقُنُوبِيُّ - عَافَاهُ اللَّهُ -: "وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا هُوَ الْقَوْلُ الصَّحِيحُ" (١).

﴿تَنْبِيْهُ مُهْمٌ﴾: لِأَنَّ الصَّاعَ وَحْدَةً كَيْلٍ - كَمَا لَا يَخْفَى عَلَيْكَ - فَقَدْ يَمِيلُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ - لَا سِيَّمَا فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ - إِلَى اعْتِمَادِ الْوِزْنِ بَدَلًا مِنَ الْكَيْلِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ لَنَا أَنْ نُحَدِّدَ الْمَقْدَارَ الْمَخْرُجَ لِزَكَاةِ الْفِطْرِ بِوِزْنٍ مُعَيَّنٍ يَسْرِي عَلَى جَمِيعِ الْأَصْنَافِ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْأَصْنَافَ تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهَا مِنْ حَيْثُ الْخِفَّةُ وَالثَّقَلُ، فَصَاعُ الْأَرْزِ مَثَلًا لَا يُسَاوِي فِي وَزْنِهِ صَاعُ الْبُرِّ، بَلْ إِنَّ الْمَكِيلَاتِ مِنَ الْجِنْسِ الْوَاحِدِ (كَالْتَّمْرِ مَثَلًا) قَدْ تَخْتَلِفُ فِيمَا بَيْنَهَا فِي الْوِزْنِ حَسَبَ النَّوعِ فَتَمُرُّ الْفَرُضِ مَثَلًا أَثْقَلُ مِنْ سَائِرِ الثَّمُورِ (٢)، وَهَكَذَا فَكُلُّ شَيْءٍ بِمِقْدَارٍ، وَصَدَقَ مَنْ قَالَ: ﴿وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْزُونٍ﴾ (١٩) ﴿الحجر: ١٩﴾، فَتَنَّبَهُ لِذَلِكَ، وَاللَّهُ يَهْدِيكَ سَوَاءَ السَّبِيلِ (٣).

(١) - يُنْظَرُ:

• الْقُنُوبِيُّ، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوبي ص ٢٣٧.
• الْقُنُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٦ هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٥ م.

(٢) - السالمي، عبد الله بن حميد. معارج الآمال ج ٤ ص ٤٤١. طبعة: مكتبة الإمام نور الدين السالمي.

(٣) - يُنْظَرُ:

• الْحَلَبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤ هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣ م.
• الْكَنْدِيُّ، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيقات المعاصرة، ص ٣٤٥، ٣٤٨.

﴿فائدة﴾: من كتاب "المعتمد في فقه الكفارات": "...وبما أن الصاع وحدة حجم أو كيل فإنه يُقدر بالثبر بما يُساوي (٢، ٤٣٠) ^(١) تقريباً، وبما أن الصاع وحدة كيل فإن وزن الصاع يختلف من نوع لآخر من أنواع الطعام والحبوب حسب ثقل الطعام وخفته، فالأرز مثلاً يُقدر بالكيلوجرام بما يُساوي (٢، ٠٤٨) كجم تقريباً ^(٢)» ^(٣).

﴿فائدة أخرى﴾: اعلم -أخي البر، أنالك الله البر- أن الطحين في أصله هو حب البر، ولكنه إذا طحن صار طحيناً، ولذا فلا مانع من إخراج زكاة الفقراء، بل هو أيسر وأسهل لهم، إلا أنه ينبغي أن يُزاد على صاع الطحين عند إخراج بمقدار سدس الصاع؛ لأن الصاع من حب البر إذا طحن وأصبح طحيناً زاد على الصاع بمقدار السدس، كما قدره بعض العلماء، وبالله التوفيق ^(٤).

(١) - موقع المسلم : <http://www.almoslim.net>.

(٢) - ومثله هذا الوزن من (البر الجيد) كما قدره بعضهم، يُنظر:

- القنوي، فتاوى فضيلة الشيخ سعيد بن مبروك القنوي ص ٢٣٧.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٦ رمضان ١٤٢٢هـ، يوافقه ٢٢/١١/٢٠٠١م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٣) - يُنظر:

- المعولي، المعتمد في فقه الكفارات، ص ١٥.
- المعولي، المختصر المفيد في الكفارات ص ١٢.

(٤) - يُنظر:

- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٤ رمضان ١٤٢٦هـ، يوافقه ٢٨/١٠/٢٠٠٥م.
- القنوي، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ١٩/١٠/٢٠٠٦م.

فصل في مصارف زكاة الفطر

تَعْلَمُ - أَيُّهَا السَّاعِي، جَلَبَ اللَّهُ لَكَ كُلَّ خَيْرٍ، وَصَرَفَ عَنْكَ كُلَّ شَرٍّ - أَنْ زَكَاةَ الْفِطْرِ لَا تُصْرَفُ إِلَّا لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ فَقَطْ، دُونَ غَيْرِهِمْ مِنْ مَصَارِفِ الزَّكَاةِ الثَّمَانِيَةِ عَلَى الرَّأْيِ الْمُصْطَفَى عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ - مَتَّعَنَا اللَّهُ بِحَيَاتِهِمْ - ^(١)؛ وَالِدَلِيلُ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : "فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ طَهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ" ^(٢)، مَعَ مُرَاعَاةِ تَحْقِيقِ مَقْصِدِ الشَّارِعِ مِنْ إِغْنَاءِ هَذِهِ الطَّائِفَةِ فِي هَذَا الْيَوْمِ الْمُبَارَكِ فَلَا يَبْقَى سَائِلٌ يَسْأَلُ، وَلَا مَحْرُومٌ يُمْنَعُ، وَلَا يَتِيْمٌ يُفْهَرُ.

«تَنْبِيْهُ»: شَاعَ فِي بَعْضِ الْمُجْتَمَعَاتِ تَبَادُلُ الْجِيرَانِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَبِيحَةَ الْعِيدِ، وَهَذَا خَطَأٌ وَلَا أَسَاسَ لَهُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ الْإِمَامَانِ الْحَلِيلِيُّ وَالْقُنُوبِيُّ - مَتَّعَهُمُ اللَّهُ بِالصَّحَّةِ وَالْعَافِيَةِ - ^(٣)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجِيرَانَ فِيهِمْ الْغَنِيُّ وَالْفَقِيرُ، وَالزَّكَاةُ حَقٌّ لِلْفَقِيرِ وَالْمَسْكِينِ دُونَ الْغَنِيِّ، وَقَدْ عَلِمْتَ قَوْلَهُ ﷺ : "وَالْمُتَعَدِّي فِيهَا كَمَا نَعَهَا"، قَالَ الرَّبِيعُ: الْمُتَعَدِّي فِيهَا هُوَ الَّذِي يَذْفَعُهَا لِغَيْرِ أَهْلِهَا، فَاتَّبَعَهُ وَنَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ، وَاللَّهُ يَهْدِيكَ سَبِيلَ الرِّشَادِ ^(٤).

(١) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٣.
- الْقُنُوبِيُّ، فِتَاوَى فَضِيلَةِ الشَّيْخِ سَعِيدِ بْنِ مَبْرُوكِ الْقُنُوبِيِّ ص ٢٤٢.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٦ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٨/١٠/٢٠٠٥ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٣٠ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٩ م.

(٢) - أَبُو دَاوُدَ، بَابُ: زَكَاةِ الْفِطْرِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ١٣٧١.

(٣) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤ هـ، يَوْمَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣ م.
- الْقُنُوبِيُّ، بَرْنَامَجُ: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةٌ: ٢٨ رَمَضَانَ ١٤٢٥ هـ، يَوْمَافِقُهُ ١٢/١١/٢٠٠٤ م.

(٤) - الرَّبِيعُ، بَابُ: الْوَعِيدِ فِي مَنَعِ الزَّكَاةِ، رَقْمُ الْحَدِيثِ ٣٤٦.

فصل

فِي مَسَائِلَ وَأَحْكَامٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ

«المَسْأَلَةُ الْأُولَى»: اِخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ بَدَلًا عَنِ الطَّعَامِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَالْمَعْوَلُ عَلَيْهِ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ -حَفِظَهُمُ اللَّهُ- هُوَ مَا ذَلَّ عَلَيْهِ الْهَدْيُ النَّبَوِيُّ مِنْ إِخْرَاجِ الطَّعَامِ الْمَنْصُوصِ عَلَيْهِ أَوْ الْمَقِيسِ عَلَيْهِ أَيْضًا؛ وَلِذَا فَلَا يُصَارُ إِلَى إِخْرَاجِ الْقِيَمَةِ إِلَّا عِنْدَمَا يَتَعَذَّرُ قَبُولُ الطَّعَامِ مِنْ قِبَلِ الْفُقَرَاءِ.

يَقُولُ الشَّيْخُ الْحَلِيلِيُّ -يَحْفَظُهُ اللَّهُ-: "الْأَصْلُ أَنْ يُخْرَجَ الطَّعَامُ، وَلَا يُصَارُ إِلَى إِخْرَاجِ النَّقْدِ إِلَّا مَعَ الضَّرُورَةِ بِحَيْثُ يَتَعَذَّرُ وَجُودُ مَنْ يَقْبَلُ الطَّعَامَ، تَطْبِيقًا لِلْسُّنَّةِ وَعَمَلًا بِهَا"^(١).

وَالْقِيَمَةُ الْمُعْتَبَرَةُ عَنْ كُلِّ شَخْصٍ هِيَ قِيَمَةُ الصَّاعِ فِي السُّوقِ يَوْمَ الْإِخْرَاجِ، وَهُوَ يَوْمُ عِيدِ الْمُسْلِمِينَ وَفَرَحَتِهِمْ، وَقَدْ تَرْتَفَعُ هَذِهِ الْقِيَمَةُ وَقَدْ تَنْخَفِضُ مِنْ يَوْمٍ لآخر^(٢).

«المَسْأَلَةُ الثَّانِيَةُ»: تُوجَدُ فِي كَثِيرٍ مِنْ مُجْتَمَعَاتِ الْمُسْلِمِينَ بَعْضُ الْجَمْعِيَّاتِ الْخَيْرِيَّةِ الَّتِي يَقُومُ بِإِدَارَتِهَا وَالْإِشْرَافِ عَلَيْهَا الْأُمْنَاءُ فِي دِينِهِمْ تَقُومُ بِجَمْعِ وَتَوَزِيعِ زَكَاةِ الْفِطْرِ، وَقَدْ تَقُومُ هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتُ بِاسْتِلامِ الْقِيَمَةِ النَّقْدِيَّةِ لِلزَّكَاةِ ثُمَّ شِرَاءِ الطَّعَامِ وَتَوَزِيعِهِ عَلَى مُسْتَحِقِّيهِ بَعْدَ ذَلِكَ.

(١) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٥ رمضان ١٤٢٤هـ، يوافقه ٢٠/١١/٢٠٠٣م.

(٢) - يُنظر:

- الْحَلِيلِيُّ، الْفَتَاوَى ج ١ ص ٢٨٤.
- الْحَلِيلِيُّ، الْمَرَأةُ تَسْأَلُ وَالْفَقِي يَجِيبُ ج ١ ص ٢١٧.
- الْحَلِيلِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢٧ رمضان ١٤٢٧هـ، يوافقه ٢١/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بَحْثُ وَرَسَائِلَ وَفَتَاوَى - الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ص ٥٦.
- الْقُتُوبِيُّ، فَتَاوَى إِمَامِ السَّنَةِ وَالْأَصُولِ ص ٧٩.
- الْقُتُوبِيُّ، برنامج: "سؤال أهل الذكر"، حلقة: ٢١ رمضان ١٤٣٠هـ، يوافقه ١١/٩/٢٠٠٩م.

وَإِذَا كَانَ الْحَالُ كَذَلِكَ فَلَا حَرَجَ فِي دَفْعِ قِيَمَةِ الطَّعَامِ لَهَا؛ لِأَنَّهَا -أَي هَذِهِ الْجَمْعِيَّاتُ- بِمِثَابَةِ الْوَكِيلِ الَّذِي وَكَّلَهُ صَاحِبُ الزَّكَاةِ بِشِرَاءِ الطَّعَامِ ثُمَّ تَوَزِيْعِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ دَفْعِ الْقِيَمَةِ عِوَضًا عَنِ الطَّعَامِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

﴿الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ﴾: الْأَصْلُ فِي زَكَاةِ الْمَالِ أَنْ تُخْرَجَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يُوجَدُ بِهِ الْمَالُ -كَمَا عَلِمْتَ سَابِقًا، وَكَذَا الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِزَكَاةِ الْأَبْدَانِ الْأَصْلُ فِيهَا أَنْ تُخْرَجَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي تُوجَدُ بِهِ الْأَبْدَانُ، وَلَا يُصَارُ إِلَى نَقْلِ الزَّكَاةِ إِلَى بَلَدٍ أَوْ مَوْضِعٍ آخَرَ إِلَّا عِنْدَ الْحَاجَةِ وَالضَّرُورَةِ^(٢).

﴿الْمَسْأَلَةُ الرَّابِعَةُ﴾: تَعَلَّمَ -أَيُّهَا الْمُتَفَقِّهُ فِي دِينِ اللَّهِ- أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمَرْءِ أَنْ يَدْفَعَ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَمَّنْ يَلْزِمُهُ عَوْلُهُ لِشَخْصٍ وَاحِدٍ مَا لَمْ يَخْرُجْ بِذَلِكَ مِنْ حَدِّ الْفَقْرِ إِلَى حَدِّ الْغِنَى، وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ^(٣).

(١) - الْقُتُوبِيُّ، سَعِيدُ بْنُ مَبْرُوكٍ. بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَان، حَلَقَةُ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٢) - يُنْظَرُ:

- الْحَلِيلِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٥ رَمَضَانَ ١٤٢٤هـ، يَوَافِقُهُ ٢٠/١١/٢٠٠٣م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِمَحُوثٍ وَرِسَالَةٍ وَفَتَاوَى- الْقِسْمُ الْأَوَّلُ ص ٥٦.
- الْقُتُوبِيُّ، بِمَحُوثٍ وَرِسَالَةٍ وَفَتَاوَى- الْقِسْمُ الْخَامِسُ ص ٤٥.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢٤ رَمَضَانَ ١٤٢٧هـ، يَوَافِقُهُ ١٨/١٠/٢٠٠٦م.
- الْقُتُوبِيُّ، بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ"، حَلَقَةُ: ٢١ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، يَوَافِقُهُ ١١/٩/٢٠٠٩م.

(٣) - الْحَلِيلِيُّ، أَحْمَدُ بْنُ حَمْدٍ. بِرَنَامَج: "سُؤَالُ أَهْلِ الذِّكْرِ" - تَلْفِزِيُون سُلْطَنَةِ عَمَان، حَلَقَةُ: ١٠ رَمَضَانَ ١٤٣٠هـ، ٣١/٨/٢٠٠٩م.

كَانَ الضَّرَافُ

مِنْ تَسْوِيدِ آخِرِ مَسَائِلِ هَذَا الْكِتَابِ عَشِيَّةَ يَوْمِ عَرَفَةَ لَعَامِ ١٤٣٠ مِنْ هِجْرَةِ النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى ﷺ، أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالِصًا لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَأَنْ يَنْفَعَهُ بِهِ عِبَادَهُ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَنْ يَكُونَ شَفِيعًا لِكَاتِبِهِ يَوْمَ الدِّينِ، مُتَضَرِّعًا إِلَيْهِ ﷻ فِي هَذِهِ الْعَشِيَّةِ الْمُبَارَكَةِ بِقَوْلِ شَيْخِنَا السَّالِمِيِّ -رَحِمَهُ اللَّهُ-:

وَاللَّهُ بِالْقَبُولِ فِيهَا يَقْضِي	***	حَتَّى أَرَاهَا فِي غَدٍ مِنْ قَرْضِي
وَمِنْهُ أَرْجُو أَنْ يُعَمَّ نَفْعُهَا	***	كُلَّ الْوَرَى وَأَنْ يَتِمَّ صُنْعُهَا

أبو أحمد المعولي

عشية عرفة لعام ١٤٣٠ هـ

بِحَمْدِ اللَّهِ

تم الجزء الثاني بحمد الله
ويليه الجزء الثالث - إن شاء الله تعالى -
ويكون في فقه:

"الحجَّ والعُمْرَة"

قائمة المراجع والمصادر

أولاً: القرآن الكريم.

ثانياً: كتب السنة النبوية.

ثالثاً: مراجع الشيخ الخليلي - حفظه الله:-

١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . لقاء مُسَجَّل للكاتب بسماحة المفتي - حفظه الله - بمكتب سماحته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٢٧ ذو القعدة ١٤٣٠ هـ، الموافق: ١٥ / ١١ / ٢٠٠٩ م.
٢. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . اتصال هاتفي شخصي بسماحته - حفظه الله - عام ١٩٩٩ م.
٣. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . إعادة صياغة الأمة، حوار في قناة الجزيرة بعنوان: الفقه الإسلامي بين مقاصد الشريعة وظواهر النصوص. مكتبة الجيل الواعد، ط ١ - ٢٠٠٣ م.
٤. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . ازدواج الشخصية المسلمة: الأسباب العلاج. مكتبة الجيل الواعد. ط ١، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م.
٥. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الأساس في أحكام الحيض والتفاس. مكتبة الندوة العامة. ط (بدون) - ٢٠٠٢ م.

٦. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . اغتنم شهر التفحات، "مادة سمعية".
إنتاج: مكتبة مشارق الأنوار.

٧. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . أمراض القلوب وعلاجها، "مادة سمعية". إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:
[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads
&d_op=search&query=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=search&query=)

٨. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . البعد السياسي لأسباب الفقر. مكتبة الغبراء. ط ١، ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٩. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . التاريخ العماني، محاضرات مفرغة لسماحته. ط ١ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٠. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . التحذير من كذبة إبريل. مكتبة الغبراء، ط ٢، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . التكافل الاجتماعي في الإسلام، "مادة سمعية". موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads
=&d_op=search&query=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads=&d_op=search&query=)

١٢. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . حوار سماحته مع جريدة (الواء) اللبنانية، عدد رقم: ١١٥٤٨ الثلاثاء: ٢٧ شوال ١٤٢٦هـ، الموافق ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٥م.

١٣. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . جواب مطوّل لسماحة المفتي -أيده الله- حول مسألة الأهلة معتمداً بتاريخ: ٨ ذي الحجة ١٤٣٠هـ - " لدى الكاتب نسخة منه".

١٤. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . جواب مطوّل لسماحة المفتي -أيده الله- في الردّ على أحد الكتاب المغرضين في وقته -مخطوط مؤرّخ بتاريخ: ١٢ ربيع الثاني ١٤١٢هـ / مسقط، بحوزة الكاتب نسخة منه ص ١٨ - ٢١.

١٥. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . جواهر التفسير: أنوار من بيان التزويل. مكتبة الاستقامة. ط ١ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م.

١٦. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . دُعَاءُ الْوِثْرِ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ. مكتبة الجيل الواعد. ط ١ - ٢٠٠٢م.

١٧. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . سلسلة دروس الفكر الإسلامي بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٨ / الزكاة وأثرها في تربية النفس وإصلاح الفرد والمجتمع. مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس. بتاريخ: ١٨ / ٣ / ١٩٩٦م.

١٨. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . سلسلة دروس العقيدة بجامعة السلطان قابوس، درس رقم ٤٣ / أركان الإسلام "الزكاة". مادة سمعية، مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

١٩. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . رجل عن ١٠٠٠ رجل، "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط: http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=search&query=

٢٠. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . زكاة الأنعام. (أصله بحث مطول شارك فيه سماحته في "ندوة الهيئة الشرعية للزكاة" بالكويت عام ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م). مكتبة الاستقامة. ط ١ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
٢١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . شرح منظومة غاية المراد. مكتبة الجيل الواعد. ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٢٢. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . كَلِمَةٌ لِسَمَاحَتِهِ أَلْقَاهَا فِي مناسبة رصد هلال شوال ١٤٢٧هـ.
٢٣. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . كيف تستثمر رمضان!. "مادة سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.
٢٤. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . فتاوى طبية. مكتبة الجيل الواعد. ط ١ - ١٤٣١هـ / ٢٠١٠م.
٢٥. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الأول "العبادات". الأجيال للتسويق. ط ٢ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠٢م.
٢٦. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الثاني "النكاح". الأجيال للتسويق. ط ٢ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
٢٧. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الثالث "المعاملات". الأجيال للتسويق. ط ١ - ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٣م.
٢٨. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الرابع "الأيمان والكفارات والندور". الأجيال للتسويق. ط ١ - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.

٢٩. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . الفتاوى الكتاب الخامس

"الوقف والوصية". الأجيال للتسويق. ط ١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٤م.

٣٠. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . فتاوى الزينة والأعراس.

مكتبة الجيل الواعد. ط ١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . عظمة ليلة القدر. "مادة

سمعية"، إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

٣٢. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . ليلة القدر. "مادة سمعية"،

إنتاج: مركز مشارق الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع.

٣٣. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:

"ابن بركة والبحث العلمي". قراءات في فكر ابن بركة البهلوي / المنتدى

الأدي - ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٣٤. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:

"التأصيل الفقهي عند الإمام أبي سعيد الكدومي". قراءات في فكر أبي سعيد

الكدومي / المنتدى الأدي - ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٣٥. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:

"الجانب الفقهي والاجتهادي في سيرة أبي نبهان". قراءات في فكر أبي

نبهان / المنتدى الأدي - ط ١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

٣٦. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان:

"الخليلي فقيهاً ومحققاً". قراءات في فكر الخليلي / المنتدى الأدي - ط ١،

١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

٣٧. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . محاضرة لسماحة المفتي بعنوان: "مكانة الشيخ العلامة الشقصي العلمية". قراءات في فكر الشقصي/ المنتدى الأدبي - ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٣٨. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . المرأة تسأل والمفتي يجيب. الجيل الواعد. ط ١ - ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م.
٣٩. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . مكانة بهلا التاريخية. إنتاج: مكتبة مشارق الأنوار.
٤٠. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . مناهج التشريع الإسلامي والبحث العلمي. مكتبة الجيل الواعد، ط (بدون)، ٢٠٠١م.
٤١. الخليلي، أحمد بن حمد - حفظه الله - . واجب الأمة في تحديات القرن الحادي والعشرين، "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات النبراس الثقافية، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads
&d_op=search&query=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=search&query=)

ثالثاً: مراجع الشيخ القنوي - حفظه الله:-

٤٢. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - لقاء مُسَجَّل للكاتب بفضيلة

الشيخ - حفظه الله - بمكتب فضيلته، ضحوة الأحد، بتاريخ: ٥ ذو الحجة

١٤٣٠هـ، الموافق: ٢٢ / ١١ / ٢٠٠٩م.

٤٣. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - اتصال هاتفي شخصي

مسجَّل بفضيلته، ليلة الجمعة تاريخ: ٢٠ ذي الحجة ١٤٣٠هـ الموافق ١٩ /

١٢ / ٢٠٠٨م.

٤٤. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - اتصال هاتفي شخصي

بفضيلته، ليلة: الإثنين ٧ من المحرم ١٤٣٠هـ - ٤ / ١ / ٢٠٠٩م.

٤٥. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - اتصال هاتفي شخصي

بفضيلته، تاريخ: ١٠ المحرم ١٤٣١هـ الموافق ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

٤٦. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - الإمام الربيع بن حبيب: مكانته

ومسنده. مكتبة الضامري. ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٤٧. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - بحوث ورسائل وفتاوى - القسم

الأول.

٤٨. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - بحوث ورسائل وفتاوى - القسم

الثاني.

٤٩. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - بحوث ورسائل وفتاوى - القسم

الثالث.

٥٠. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الرابع.

٥١. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - بحوث ورسائل وفتاوى - القسم الخامس.

٥٢. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - تحفة الأبرار في الأذكار الواردة في كتاب الله وسنة نبيه المختار رحمه الله ط ٢، ١٤٢٧ هـ. المطابع العالمية. أو موقع واحة الإيمان / الرابط:

http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d__op=viewdownloaddetails&tid=24

٥٣. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - جلسة مراجعة مع فضيلته بمكتب الإفتاء (٢٨ ذي الحجة ١٤٢٩ هـ - ٢٧ / ١٢ / ٢٠٠٨ م).

٥٤. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "جلسة إفتاء" بمجلس منزل فضيلته - ليلة الأربعاء ٢٩ / ٤ / ٢٠٠٨ م.

٥٥. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "جلسة إفتاء" بولاية المصنعة، بتاريخ: ١٧ / ٥ / ٢٠٠٣ م.

٥٦. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - جلسة إفتاء "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية - ٢٠٠٢ م.

٥٧. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - جلسة إفتاء (٢) "مادة سمعية"، إنتاج: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية، أو موقع واحة الإيمان / الرابط:

http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d__op=viewdownloaddetails&tid=351

=&tid=351 جلسة إفتاء الجزء الثاني

٥٨. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "جواب مطوّل مطبوع ومتداول" كان الشيخ قد أسماه سابقا بـ "سهام الحين" إلا أنه عدل عن هذه التسمية بعد لقائه بصاحب الرد، على أمل أن تُخرج مسائله في كتاب آخر.

٥٩. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - الرأي المعتبر في حكم صلاة السفر. ط ٣ - ١٤١٩ هـ.

٦٠. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - رَفَعُ الإشْكَالِ عَنْ بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية - ط ١.

٦١. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - "سجود التلاوة" دروس بجامع الإمام الجيطالي بالمواالح الشمالية/ صيف ٢٠٠٦ م.

٦٢. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - السيفُ الحادُّ في الرد على من أخذ بحديث الآحاد في مسائل الاعتقاد. ط ٣، ١٤١٨ هـ.

٦٣. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - شرح مدارج الكمال "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٦٤. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - قرة العينين في صلاة الجمعة بخطبتين. ط ١ - ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م.

٦٥. القنوبي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - فتاوى إمام السنّة والأصول، أجوبة مطبوعة معظمها مفرّغة من أشرطة، وبعضها بخط الشيخ نفسه.

٦٦. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . فتاوى فضيلة الشيخ سعيد القنوي، "ملف وُورد (Word) متداول" معظم مادته العلمية من برنامج: سؤال أهل الذكر.

٦٧. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . فتاوى على أسئلة من الشرق الأفريقي. أجوبة مطبوعة ومتداولة.

٦٨. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . فتاوى سناو (١) "مادة سمعية"، اللجنة الثقافية بمعهد العلوم الشرعية، أو مكتبة مسجد جامعة السلطان قابوس.

٦٩. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . سلسلة في ظلال السنة: فتاوى ج ١ "مادة سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:

http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownloaddetails&did=&title=فتاوى_القنوي

٧٠. القنوي، سعيد بن مبروك - حفظه الله - . مذكرة خاصة للدروس الصيفية: ٢٠٠٠م/١٤٢١هـ - ٢٠٠٤م/١٤٢٥هـ.

رابعاً: المراجعُ الأخرى:

٧١. إبراهيم مصطفى وآخرون، المعجم الوسيط، المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.
٧٢. ابن رجب، عبد الرحمن بن أحمد. لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف. المكتبة التوفيقية. ط (بدون).
٧٣. ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. دار صادر/ بيروت. ط (بدون).
٧٤. أبو عبيدة، مسلم بن أبي كريمة. رسالة ابن أبي كريمة في الزكاة، سلسلة تراثنا، رقم العدد ٣٤. وزارة التراث القومي والثقافة ١٩٨٢.
٧٥. أحمد حسن، الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي. دار الفكر المعاصر. ط ١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
٧٦. اطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف. تيسير التفسير. ط ١ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
٧٧. اطفيش، "قطب الأئمة" محمد بن يوسف. شرح كتاب النيل وشفاء العليل. مكتبة الإرشاد/ جدة. ط ٣، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م.
٧٨. اطفيش، محمد بن يوسف. هميان الزاد إلى دار المعاد. وزارة التراث القومي والثقافة. ط (بدون)، ١٤١٤هـ / ١٩٩١م.

٧٩. بحاز، إبراهيم بن بكير. معجم أعلام الإباضية/ قسم المغرب العربي.
دار الغرب الإسلامي. ط ١ - ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
٨٠. البهلاني، ناصر بن سالم. ديوان أبي مسلم. وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.
٨١. البهلاني، ناصر بن سالم. العقيدة الوهبية. مكتبة مسقط. ط ١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٨٢. البهلاني، ناصر بن سالم. نثار الجوهر في علم الشرع الأزهر. مكتبة مسقط. ط ١ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
٨٣. بيوض، إبراهيم بن عمر. فتاوى الإمام الشيخ بيوض. مكتبة أبي الشعثاء. ط ٢ - ١٤١١هـ / ١٩٩٠م.
٨٤. الثعالبي، عبد الملك بن محمد. ثمار القلوب في المضاف والمنسوب. المكتبة العصرية. ط ١، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
٨٥. الحارثي، سعيد بن حمد. نتائج الأقوال من معارج الآمال. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط (بدون).
٨٦. الحجري، محمد بن ناصر. القواعد التطبيقية لفريضة الزكاة. مطابع النهضة. ط ١، ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م.
٨٧. الخروصي، كهلان بن نيهان. "أسرار الصيام" ندوة شرعية طبية مع الطبيب أبشر مأمون. موقع واحة الإيمان:

٨٨. الخروصي، كهلان بن نبهان (تقديم وحوار). برنامج: "يسألونك عن"

الأهلة"، لقاء مع سماحة المفتي ومختصين في علم الفلك. تلفزيون سلطنة عمان،

تاريخ: ٤ ذي الحجة ١٤٢٩هـ - يوافق ٣ / ١٢ / ٢٠٠٨م.

٨٩. الخليلي، الإمام محمد بن عبد الله - رحمه الله-. الفتح الجليل من

أجوبة الإمام أبي خليل. المطبعة العمومية بدمشق. ١٣٨٥هـ / ١٩٦٥م.

٩٠. الخليلي، سعيد بن خلفان. ديوان الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي.

مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ١ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩١. الخليلي، سعيد بن خلفان. لطائف الحكم في صدقات النعم. تحقيق

ودراسة: سلطان بن خميس الناعبي. ط ١، مكتبة الجيل الواعد.

٩٢. جريدة عمان، بيان فلكي. الفلكي يوسف بن زاهر السالمي نائب

رئيس الجمعية الفلكية العمانية، ومسؤول مرصد الحوقين الفلكي. العدد

الصادر بتاريخ: ١٢ / ٨ / ٢٠٠٩م.

٩٣. الجناوني، يحيى بن الخير بن أبي الخير، كتاب الوضع. مكتبة

الاستقامة. ط ٦.

٩٤. الجهضمي، زايد بن سليمان. من معالم الفكر التربوي عند الشيخ

أحمد بن حمد الخليلي ج ١. ط ٢ - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٩٥. الجيطالي، إسماعيل بن موسى. قواعد الإسلام. مكتبة الاستقامة.

ط ٣ - ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.

٩٦. الدرديري، الطاهر بن محمد. حديث "يا ويح ثعلبة" دراسة نقدية.

مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ٢، ١٤١١هـ / ١٩٩١م.

٩٧. الزركلي، خير الدين. الأعلام. دار العلم للملايين. ط ٦، ١٩٨٤م.
٩٨. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. بهجة الأنوار. مكتبة الاستقامة. ط ٢ - ١٤١١هـ / ١٩٩١م.
٩٩. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان. مكتبة الاستقامة، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.
١٠٠. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. تلقين الصبيان. مكتبة الضامري. ط ١٥، ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
١٠١. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. جوهر النظام. مكتبة الإمام السالمي، ط ١٢ - ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م.
١٠٢. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. شرح الجامع الصحيح. المطابع الذهبية، ١٩٩٣م.
١٠٣. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. طلعة الشمس. سلطنة عمان - مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ط ١ - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
١٠٤. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. كشف الحقيقة لمن جهل الطريقة. مكتبة الضامري للنشر والتوزيع. ط ٢.
١٠٥. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. مشارق أنوار العقول. دار الحكمة. ط ١، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
١٠٦. السَّالِمِيُّ، عبد الله بن حميد. معارج الآمال على مدارج الكمال. مكتبة الإمام نور الدين السالمي، ط ١ - ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

١٠٧. الشكعة، مصطفى. إسلام بلا مذاهب. الدار المصرية اللبنانية.
ط ١٠ - ١٤١٤هـ / ١٩٩٤م.

١٠٨. الصوافي، إبراهيم بن ناصر. ندوة: "فَضَائِلُ يَوْمِ عَرَفَةَ" - تلفزيون
سلطنة عمان، تاريخ: ٩ ذو الحجة ١٤٣٠هـ، يوافقه ٢٦ / ١٢ / ٢٠٠٩م.

١٠٩. الصوافي، إبراهيم بن ناصر. الأدوية الحديثة وأثرها على الصيام.
مكتبة الكوكب الصغير. ط ١ - ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.

١١٠. الصوافي، إبراهيم بن ناصر. كلُّ ما يهتمك عن رمضان. "مادة سمعية
مطبوعة". إصدار: مكتبة وتسجيلات الهلال الإسلامية.

١١١. الصوافي، حمود بن حميد. زكاة الثمار "مادة سمعية"، إنتاج: مركز
مشارك الأنوار للإنتاج الفني والتوزيع، أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:
[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads
&d_op=search&query=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=search&query=)

١١٢. الصوافي، حمود بن حميد. زكاة الأبدان. "مادة سمعية"، إنتاج:
تسجيلات غاية المراد. أو موقع واحة الإيمان/ الرابط:
[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downl
oads&d_op=viewdownloaddetails&lid=354&tttitle](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=viewdownloaddetails&lid=354&tttitle)

١١٣. الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصلاة. مكتبة الجزيرة
الخضراء. ط (بدون)، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

١١٤. الطيواني، خلفان بن سليمان. قاموس الصوم. مكتبة الجزيرة
الخضراء. ط (بدون)، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

١١٥. العبري، إبراهيم بن سعيد. فضل الزكاة، مكتبة الضامري. ط ١،
١٤١٤هـ / ١٩٩٣م.

١١٦. ابن عقيل. عبد الله القرشي. شرح ابن عقيل. مكتبة دار التراث.
ط ٢. ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.

١١٧. الغاري، محمد بن راشد. "جلسة إفتاء" بتاريخ: ١٣ شعبان
١٤٢٣هـ (لدى الكاتب نسخة منها).

١١٨. الغاري، محمد بن راشد. حكمُ التابع في قضاء شهر رمضان "رسالة
مطبوعة غير منشورة، لدى الكاتب نسخة منها".

١١٩. الغماري، إبراهيم بن راشد. مذكرة في فقه الزكاة. معهد العلوم
الشرعية.

١٢٠. الفارسي، سيف بن محمد. باقات الزهور: فنجا في أهم العصور.
مذكرة مطبوعة غير منشورة لدى الكاتب نسخة منها.

١٢١. القرضاوي، د. يوسف القرضاوي. فقه الزكاة. مؤسسة الرسالة
ط ٧، ١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م.

١٢٢. الكندي، ماجد بن محمد. أحكام الأسهم والسندات. "مادة سمعية".
موقع واحة الإيمان:

[http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads
&d_op=search&query=](http://www.waleman.com/modules.php?name=Downloads&d_op=search&query=)

١٢٣. الكندي، ماجد بن محمد. أسواق الأوراق المالية وضوابطها في
النظر الفقهي. مكتب الإفتاء. ط (بدون).

١٢٤. الكندي، ماجد بن محمد. دروس في فقه العبادات، صيف

١٤٢٣هـ / يوافق ٢٠٠٢م، (مذكرة خاصة).

١٢٥. الكندي، ماجد بن محمد. المعاملات المالية والتطبيق المعاصر. مكتبة

الجيل الواعد. ط ١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.

١٢٦. مصلح، أحمد، وميلاد مهني. فقه العبادات (٢). وزارة الأوقاف

والشؤون الدينية. ط (بدون) - ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م.

١٢٧. محي الدين عبد الحميد. التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية.

دار الفحاء للطباعة والنشر والتوزيع. ط ٢، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

١٢٨. المعالم للإعلام والنشر، المملكة المتحدة. مجلة المعالم - العدد الخامس.

١٢٩. المعمري، محمد بن سعيد. إضاءات حول استطلاع الأهلة ومنهج

وزارة الأوقاف والشؤون الدينية في دخول الأشهر الهجرية / موقع المجرة، الرابط:

[http://www.almajara.com/forums/showthread.php?t=](http://www.almajara.com/forums/showthread.php?t=59611)

59611

١٣٠. المعمري، عبد الله بن سعيد. من فقه الصيام (ج: ١، ٢، ٣). "مادة

سمعية"، إنتاج: تسجيلات مشارق الأنوار.

١٣١. المعولي، المعتصم بن سعيد. **المُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الصَّلَاةِ**. ط ١ -

١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م. ط ٢ - رجب ١٤٣٠هـ / يوليو ٢٠٠٩م.

١٣٢. المعولي، المعتصم بن سعيد. **المُعْتَمَدُ فِي فِقْهِ الْكَفَّارَاتِ**. مكتبة

وتسجيلات الهلال الإسلامية. ط ١، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

١٣٣. المعولي، المعتصم بن سعيد. المختصر المفيد في الكفارات. جامعة السلطان قابوس. ط ٢، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.
١٣٤. مكتب الإفتاء/ وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. هذا هو الصوم "منشورة مختصرة". المطابع العربية.
١٣٥. الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. المكتبة العصرية. ط (بدون) - ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
١٣٦. الندوي، أحمد بن علي. القواعد الفقهية. دار القلم - دمشق. ط ٥ - ١٤٢٠هـ / ٢٠٠٠م.
١٣٧. الملوшائي، أبو نصر فتح بن نوح. المنظومة الرائية في الصلاة. ملحقة بدعائم ابن النضر العماني. وزارة التراث القومي والثقافة. ط ١ - ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
١٣٨. النووي، يحيى بن شرف. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. مؤسسة المختار للنشر والتوزيع. ط ١ - ٢٠٠١م.
١٣٩. النيسابوري، ابن المنذر. الإجماع. دار الكتب العلمية. ط ١ - ١٤٢١هـ / ٢٠٠١م.
١٤٠. الهاشمي، أحمد بن إبراهيم. جواهر البلاغة. دار المعرفة. ط ١، ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
١٤١. الهنائي، سلطان بن سعيد. بحوث ندوة تطور العلوم الفقهية في عمان خلال القرن الثالث الهجري "الإمام محمد بن محبوب أنموذجا". وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ط ١ - ١٤٢٧هـ / ٢٠٠٦م.



١٤٢. الهاشمي، هلال بن صالح. زكاة الجمعيات التعاونية، الجيل الواعد.

ط(بدون) - ٢٠٠٢م.

١٤٣. الهنائي، يعقوب بن ياسر. زكاة الذهب والفضة. مكتبة الوشيل

العامة - الرستاق. ط ١، ١٤٢٩هـ / ٢٠٠٨م.

١٤٤. الهمدي، حمد بن هلال. زكاة الحلبي. راجعه وصححه الشيخ أحمد

بن حمد الخليلي. مطابع النهضة. ط ١، ١٩٨٨م.



المعتمد في فقه الصيام والزكاة



فهرس المحتويات

المقدمة.....	٥
١. عالم العصر.....	١٢
٢. سماحة الشيخ الحلي - حفظه الله - في سطور.....	١٦
٣. فضيلة الشيخ القنوي - حفظه الله - في سطور.....	١٨
المعتمد في فقه الصيام.....	٢١
١. الباب الأول: في الصيام.....	٢٢
٢. الباب الثاني: في ثبوت شهر الصيام.....	٤٢
٣. الباب الثالث: في شروط الصيام.....	٧١
٤. الباب الرابع: في أركان الصيام.....	٩٣
٥. الباب الخامس: في سنن الصيام ومستحباته.....	١١٠
٦. الباب السادس: في الأفعال الخارجة عن الصيام.....	١٣٣
٧. الباب السابع: في مباحات الإفطار وموجباته.....	١٦١
٨. الباب الثامن: في الصيام الواجب والمنذور.....	١٩٦
٩. الباب التاسع: في الصيام المحرم والمكروه.....	٢٢٥
١٠. الباب العاشر: في الاعتكاف.....	٢٣٧

المعتمد في فقه الزكاة ٢٥٩

١. الباب الأول: في الزكاة ٢٦٠

٢. الباب الثاني: في شروط الزكاة ٢٨٣

٣. الباب الثالث: في زكاة الذهب والفضة ٣٠٧

٤. الباب الرابع: في زكاة الأوراق النقدية ٣٢٧

٥. الباب الخامس: في زكاة الفائدة ٣٣٥

٦. الباب السادس: في زكاة الدين ٣٤٥

٧. الباب السابع: في زكاة الجمعيات ٣٥٩

٨. الباب الثامن: في زكاة الأنعام ٣٦٥

٩. الباب التاسع: في زكاة الحرث ٣٩١

١٠. الباب العاشر: في زكاة العروض التجارية ٤٠٧

١١. الباب الحادي عشر: في زكاة المداخل المستحدثة ٤١٥

١٢. الباب الثاني عشر: في مصارف الزكاة ٤٢٦

١٣. الباب الثالث عشر: في زكاة الفطر ٤٥١

قائمة المراجع والمصادر ٤٧١



فهرس الملتوبات التوتبلة

٥	مقدمة الطبعة الثانية
٦	المقدمة
١٢	عالم العصر
١٦	سماحة الشيخ الخليلي - حفظه الله - في سطور:
١٨	فضيلة الشيخ القنوبي - حفظه الله - في سطور:

المعتمد في فقه الصيام

٢٢	١. الباب الأول: في الصيام
٢٢	فصل في تعريف الصيام
٢٣	فصل في أقسام الصوم
٢٤	فصل في صوم شهر رمضان
٢٥	فصل في حكم العلم بصيام رمضان
٢٦	فصل في فضائل شهر رمضان
٢٩	(تنبيه): (حديث ضعيف)
٣٠	فصل فيما ينبغي أن يستقبل به هذا الشهر الكريم
٣١	(تنبيه): (خطأ شائع في استقبال رمضان)
٣٢	فصل في مدرسة الصيام
٣٣	فصل في حكم الصيام
٣٥	فصل في حكم ترك الصيام
٣٨	(مسألة): (فمن ترك صيام شهر رمضان لسنوات طويلة متتمة)
٣٨	(تنبيه): (من أفطر أياماً من رمضان وجهل عددها..)
٣٩	فصل في مسائل وتنبيهات مختلفة

٢. الباب الثاني: في ثبوت شهر الصيام ٤٢
- فصل فيما تثبت به الشهور العربية ٤٢
- (إنبئة): (الخطأ قد يقع في رجب وغيره ويؤثر في دخول رمضان) ٤٣
- اقرأ وتفكر ٤٣
- فصل فيما يثبت به شهر الصيام ٤٤
- فصل في الرؤية ٤٤
- فصل في الإخبار ٤٥
- (إنبئة مهم): (ثبت دخول الشهر ما لم يكن هنالك ما يحيل الرؤية أو يكذب الشهادة في الواقع) ٤٦
- فتوى ٤٨
- فصل في الإتمام ٤٨
- خاتمة ٤٩
- (إفادة): (السنة القوية لمن رأى الهلال) ٤٩
- فصل في اختلاف المطالع ٥٠
- (إفادة): (كلما اتجهت البلاد إلى الغرب كان احتمال رؤية الهلال فيها أكبر) ٥٤
- (إنبئة مهم): (مطالع القطر العماني لا تختلف كل الاختلاف) ٥٤
- فصل في اعتبار علم الفلك ٥٥
- الأوصاف الظاهرة المنضبطة: ٥٧
- (إفادة): (لا مانع من الاستعانة في الرؤية بالآلات الحديثة كالمناظير) ٥٨
- شبه وردود ٥٩
- "النسبة الخلق شهود الحق" ٦٣
- فصل في مسائل تتعلق بثبوت الصيام ٦٦
٣. الباب الثالث: في شروط الصيام ٧١
- فصل في شروط وجوب الصيام ٧٢
- ♦ الشرط الأول/ العقل: ٧٢
- خلاف وتمرة ٧٣
- فتوى ٧٤

- ٧٤ ❖ الشَّرْطُ الثَّانِي / الْبُلُوغُ: ٧٤
- ٧٤ ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (قِيَاسُ الصَّيَامِ عَلَى الصَّلَاةِ فِي سِنِّ تَعْلِيمِ الصَّبِيِّ وَضَرْبِهِ عَلَيْهَا قِيَاسٌ غَيْرُ صَحِيحٍ) ٧٤
- ٧٦ خِلَافٌ وَثَمَرَةٌ: ٧٦
- ٧٩ ❖ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ / الْقُدْرَةُ عَلَى الصَّيَامِ: ٧٩
- ٨٠ فَصْلٌ فِي شُرُوطِ صِحَّةِ الصَّيَامِ: ٨٠
- ٨٠ ❖ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ / الْإِسْلَامُ: ٨٠
- ٨٠ ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (يَنْبَغِي لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَجَنَّبَ تَقْدِيمَ الطَّعَامِ لِلْكُفَّارِ فِي هَازِ رَمَضَانَ) ٨٠
- ٨١ ❖ الشَّرْطُ الثَّانِي / الطَّهَارَةُ مِنَ الْجَنَابَةِ: ٨١
- ٨٣ ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (الْكُفَّارَةُ تَجِبُ فِيمَا أُجِيعَ عَلَى اللَّهِ نَاقِضٌ لَا فِيمَا اخْتَلَفَ فِيهِ) ٨٣
- ٨٣ ﴿مَسْأَلَةٌ﴾: (مَنْ أَجْنَبَ فِي اللَّيْلِ وَلَمْ يَنْتَبِهْ فِي نَوْمِهِ) ٨٣
- ٨٥ ❖ الشَّرْطُ الثَّلَاثُ / الطَّهَارَةُ مِنَ الْحَيْضِ وَالنِّفَاسِ: ٨٥
- ٨٥ ﴿تَنْبِيْهُ وَتَحْذِيرٌ﴾: "فَإِنِّي أُرِيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ" ٨٥
- ٨٧ فَتَوَى ٨٧
- ٨٨ فَتَوَى أُخْرَى ٨٨
- ٨٨ ﴿تَذْكِيرٌ﴾: (النِّفَاسُ مَقِيسٌ عَلَى الْحَيْضِ) ٨٨
- ٨٩ فَائِدَةٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْحَيْضِ وَالْإِسْتِحَاضَةِ ٨٩
- ٨٩ ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (لَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ أَنْ يَرَى مِنْ امْرَأَةٍ رَأَاهَا تَأْكُلُ أَوْ تَشْرَبُ فِي هَازِ رَمَضَانَ) ٨٩
- ٩١ ﴿لَطِيفَةٌ﴾: (مَعَ إِمَامِ الْمَذْهَبِ الْإِبَاضِيِّ جَابِرِ بْنِ زَيْدِ الْعُمَانِيِّ) ٩١
- ٩٣ ٤. الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي أَرْكَانِ الصَّيَامِ ٩٣
- ٩٤ ❖ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ / النِّيَّةُ: ٩٤
- ٩٨ ﴿فَائِدَةٌ﴾: (لَوْ كَلَّفَ النَّاسُ بِعَمَلٍ يَدُونَ نِيَّةً لَكَانَ ذَلِكَ مِنَ التَّكْلِيفِ بِمَا لَا يُطَاقُ) ٩٨
- ٩٥ فَصْلٌ فِي تَنْبِيْهَاتٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِرُكْنِ النِّيَّةِ ٩٥
- ٩٩ ❖ الرُّكْنُ الثَّانِي / الْإِمْسَاكُ عَنِ الْمُفْطَرَاتِ: ٩٩
- ٩٩ فَصْلٌ فِي بَدَايَةِ وَقْتِ الْإِمْسَاكِ ٩٩
- ١٠٠ ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (الْفَجْرُ فَجْرَانِ، فَجْرٌ كَاذِبٌ وَفَجْرٌ صَادِقٌ...) ١٠٠
- ١٠٠ ﴿لَطِيفَةٌ﴾: "عِنْدَمَا تَتَفَقَّانِ فَأَخْبِرَانِي" ١٠٠

فصل في نهاية وقت الإمساك ١٠١

(تنبيه): (لا ينبغي للأئمة والمؤذنين معاجلة المصلين بالإقامة بعد الأذان) ١٠٢

(لطيفة): (إنما ذلك سواد الليل وبياض النهار) ١٠٣

فصل في تنبيهات ومسائل متعلقة بركن الإمساك ١٠٣

٥. الباب الخامس: في سنن الصيام ومستحباته ١١٠

فصل في السحور ١١١

فصل في تأخير السحور، وتعجيل الفطور ١١٢

فصل في السواك ١١٣

(تنبيه): (السواك بالفرشاة والمعروفة المعاجين العصرية) ١١٥

(لطيفة): (إن ذكرت السواك قلت سواكاً) ١١٥

فصل في الإفطار على ما لم تمسه النار ١١٦

فصل في الدعاء عند الإفطار ١١٦

فصل في الإكثار من الذكر والدعاء والقراءة والجود ١١٨

فصل في تفتير الصائمين ١١٩

فصل في الاعتكاف ١١٩

فصل في صلاة التراويح ١١٩

(تنبيه): (من شعار صلاة التراويح الجماعة) ١٢١

(فائدة): (سبب تسمية صلاة التراويح بهذا الاسم!!) ١٢٢

فتوى ١٢٢

فصل في قيام رمضان ١٢٣

(تنبيه): (كل ركعتين تعد صلاة مستقلة بنفسها) ١٢٣

اقرأ وتذكر ١٢٤

(فائدة): (الفرق بين صلاة التراويح، وصلاة التهجد، وصلاة السحر) ١٢٤

ملحق

دعاء الوتر في صلاة التراويح

لسماحة الشيخ العلامة بدر الدين الخليلي ١٢٦

٦. الباب السادس: في الأفعال الخارجة عن الصيام ١٣٣
- القسم الأول/ في مباحات الصيام: ١٣٣
- فتاوى مختارة ١٣٧
- القسم الثاني/ في مكروهات الصيام: ١٣٩
- القسم الثالث/ في مفسدات الصيام: ١٤٠
- ❖ القاعدة الأولى/ إدخال داخل: ١٤٠
- ❖ القاعدة الثانية/ إخراج خارج: ١٤٨
- ❖ القاعدة الثالثة/ الجماع: ١٥٠
- ﴿فائدة﴾: (لا ينقض الصيام فيما بين الزوجين إلا الجماع أو الاستمنا على الرجح) ١٥٠
- ❖ القاعدة الرابعة/ كبائر المعاصي: ١٥١
- ﴿تنبيه مهم﴾: (المؤمن لا يخاف رمضان ولا يعبد هارة، ولكن يخاف الله ويعبد الله) ١٥٤
- فتاوى مختارة ١٥٥
- فصل في مسائل وتنبهات مهمة ١٥٦
- خلاصة ١٦٠
٧. الباب السابع: في مباحات الإفطار وموجباته ١٦١
- فصل فيمن يجب عليه الإفطار والقضاء ١٦١
- ﴿تنبيه أول﴾: (المستحاضة لا تمتنع من الصلاة والصيام) ١٦٢
- ﴿تنبيه ثان﴾: (وإن أتى المولود لم يكن معة *** دم فذلك طاهر من وضعه) ١٦٢
- ﴿تنبيه ثالث﴾: (على من أراد القضاء أن يقصد الزمن العاري من الموانع الشرعية) ١٦٨
- فصل فيمن يجب عليه الإفطار والإطعام ١٦٨
- فتاوى ١٧٤
- فصل فيمن يجوز له الإفطار ويجب عليه القضاء ١٧٥
- فصل فيمن يجب عليه القضاء والكفارة ١٨٢
- فتاوى ١٨٦
- فصل فيمن لا يجب عليه صوم ولا قضاء ولا كفارة ١٨٧
- فصل في مسائل وتنبهات مهمة ١٨٨

- فَتَوَى ١٩٢
- ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (قَضَاءُ الصَّيَامِ يُعَدُّ مِنْ ذُبُونِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي يَتَّبِعِي لِلْوَرْتَةِ قَضَاؤَهَا) ١٩٤
- ﴿قَاعِدَةٌ﴾: (مَنْ أَوْصَى بِصِيَامٍ جَازَ الْعُدُولُ إِلَى الْإِطْعَامِ، وَمَنْ أَوْصَى بِإِطْعَامٍ لَمْ يَجْزِ الْعُدُولُ إِلَى الصَّيَامِ) ١٩٥
٨. الْبَابُ الثَّامِنُ: فِي الصَّيَامِ الْوَاجِبِ وَالْمَنْدُوبِ ١٩٦
- فَصَلَّ فِي فَضْلِ الصَّيَامِ ١٩٦
- ﴿قَائِدَةٌ﴾: (مَعَ أَبِي حَمْرَةَ الشَّارِي وَأَصْحَابِهِ -رَحِمَهُمُ اللَّهُ-) ١٩٨
- ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (فِي أَحَادِيثٍ مُشْتَهَرَةٍ لَمْ تُثَبِّتْ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) ١٩٨
- الْقِسْمُ الْأَوَّلُ / فِي الصَّيَامِ الْوَاجِبِ: ١٩٩
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ رَمَضَانَ ١٩٩
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ الْكَفَّارَةِ ١٩٩
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ النَّذْرِ ٢٠٠
- ﴿قَائِدَةٌ﴾: (صِيَامُ النَّذْرِ كَصِيَامِ رَمَضَانَ لِمَنْ عَجَزَ عَنْهُ) ٢٠٠
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ التَّمَتُّعِ ٢٠١
- ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (لَا مَانِعَ مِنْ صِيَامِ الْأَيَّامِ الثَّلَاثَةِ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهُ) ٢٠١
- ﴿تَنْبِيْهُ آخَرُ﴾: (اشْتِرَاطُ التَّائِبِ فِي صَوْمِ التَّمَتُّعِ) ٢٠١
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ جَزَاءِ الصَّيْدِ ٢٠٢
- الْقِسْمُ الثَّانِي / فِي الصَّيَامِ الْمَنْدُوبِ: ٢٠٣
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ السُّنَّةِ مِنْ شَوَّالٍ ٢٠٤
- ﴿قَائِدَةٌ﴾: (٣٦ × ١٠ = ٣٦٠) ٢٠٤
- ﴿قَائِدَةٌ أُخْرَى﴾: (صِيَامُ هَذِهِ السَّنَةِ فِي أَوَّلِ شَوَّالٍ أَوْ وَسْطِهِ أَوْ آخِرِهِ) ٢٠٥
- فَتَوَى ٢٠٥
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ الْعَشْرِ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ ٢٠٦
- ﴿قَائِدَةٌ﴾: (تُسَمَّى هَذِهِ الْأَيَّامُ التَّسْعُ الْأُولَى مِنْ ذِي الْحِجَّةِ بِـ"الْعَشْرِ" ..) ٢٠٦
- فَصَلَّ فِي صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ ٢٠٧
- ﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ﴾: (اسْتِحْبَابُ صِيَامِ يَوْمِ عَرَفَةَ إِنَّمَا هُوَ لِغَيْرِ الرَّاقِفِ بِعَرَفَاتٍ ..) ٢٠٧
- ﴿تَنْبِيْهُ﴾: (الْعِبَادَاتُ: زَمَانِيَّةٌ، مَكَانِيَّةٌ، زَمَانِيَّةٌ مَكَانِيَّةٌ) ٢٠٩

٢١٠	فصل في صيام المحرم
٢١٠	(فائدة): (في الأشهر الحرم..)
٢١١	فصل في صوم يوم عاشوراء
٢١٣	(مسألة): (إذا صادف يوم عرفة أو يوم عاشوراء يوم الجمعة..)
٢١٣	فصل في صيام شعبان
٢١٤	فصل في صيام أيام البيض
٢١٥	(خطأ شائع): (الأيام البيض!!)
٢١٦	(فائدة): ("اليوم" في لغة القرآن...)
٢١٦	فصل في صيام الإثنين والخميس
٢١٧	فصل في صيام النبي داود عليه السلام
٢١٧	فصل في مسائل وأحكام تتعلق بالصيام المندوب
٢٢٠	خاتمة في أيام لم تثبت تخصيص صيامها

٢٢٥	٩. الباب التاسع: في الصيام المحرم والمكروه
٢٢٥	القسم الأول/ في الصيام المحرم:
٢٢٥	فصل في صيام العيدين
٢٢٦	فصل في صيام يوم الشك
٢٢٨	(تنبيه): (لمن يَرَجه التهي عن صيام يوم الشك)
٢٢٨	(تنبيه آخر): (اليوم التاسع والعشرون من شعبان ليس يوم شك)
٢٢٩	فصل في صوم الوصال
٢٢٩	اقرأ وتدبر:
٢٣٠	فصل في صيام الدهر
٢٣٢	القسم الثاني/ في الصيام المكروه:
٢٣٢	فصل في صوم يوم عرفة للحاج
٢٣٢	فصل في صيام أيام التشريق
٢٣٤	فصل في صيام يوم الجمعة منفرداً
٢٣٥	(فائدة): (لم يثبت في شأن صيام يوم السبت أمراً أو مياً شيء مخصوص)

- خَاتِمَةٌ فِي تَنْبِيهِ مُهِمٍّ (شَأْنُ الْمُؤْمِنِ الْحَقِّ الْإِمْتِثَالَ الْمَبَاشِرُ لِأَمْرِ اللَّهِ ﷻ وَلِأَمْرِ رَسُولِهِ ﷺ) ٢٣٦
١٠. الْبَابُ الْعَاشِرُ: فِي الْاِعْتِكَافِ ٢٣٧
- فَصْلٌ فِي أَصْلِ الْاِعْتِكَافِ ٢٣٧
- فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الْاِعْتِكَافِ ٢٣٨
- فَصْلٌ فِي حُكْمِ الْاِعْتِكَافِ ٢٣٩
- (تَنْبِيهُ): (قَضَاءُ الْاِعْتِكَافِ - لِمَنْ قَطَعَهُ أَوْ أَفْسَدَهُ - لَهُ حُكْمُ أَذَانِهِ) ٢٤٠
- (تَنْبِيهُ آخَرُ): (لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَعْتَكِفَ - إِنْ كَانَتْ ذَاتَ زَوْجٍ - إِلَّا بَعْدَ اسْتِئْذَانِ زَوْجِهَا) ٢٤٠
- فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْاِعْتِكَافِ ٢٤١
- فَصْلٌ فِي الْمُكْتَفِ فِي الْمَسْجِدِ ٢٤٤
- (تَنْبِيهُ): (مَوْضِعُ اِعْتِكَافِ الْمَرْأَةِ مِنَ الْمَسْجِدِ سَاتِرٌ لَهَا عَنِ الرِّجَالِ صَوْتًا وَصُورَةً) ٢٤٥
- فَصْلٌ فِي وَقْتِ الْاِعْتِكَافِ وَمُدَّتِهِ ٢٤٦
- (فَائِدَةٌ): (أَقَلُّ اِلْاِعْتِكَافِ الشَّرْعِيِّ) ٢٤٦
- فَصْلٌ فِي مُبَاحَاتِ الْاِعْتِكَافِ ٢٤٧
- فَصْلٌ فِي مُفْسِدَاتِ الْاِعْتِكَافِ ٢٤٩
- (فَائِدَةٌ): ("بَابُ اِلْاِعْتِكَافِ" هُوَ آخِرُ بَابٍ سَوَّدَهُ الْإِمَامُ نُورُ الدِّينِ السَّالِمِيُّ) ٢٥٢
- خَاتِمَةٌ فِي ذِكْرِ لَيْلَةِ الْقَدْرِ ٢٥٣
- مَعْنَاهَا ٢٥٣
- فَضْلُهَا ٢٥٤
- (تَنْبِيهُ): (خُصُوصِيَّةُ هَذِهِ اللَّيْلَةِ تَنْتَهِي بِطُلُوعِ الْفَجْرِ) ٢٥٥
- وَقْتُهَا ٢٥٥
- (فَائِدَةٌ أُولَى): (إِخْفَاءُ أَوْقَاتِ بَعْضِ الْعِبَادَاتِ وَالسَّاعَاتِ) ٢٥٦
- (فَائِدَةٌ أُخْرَى): (أَمَارَاتُ وَعَلَامَاتُ لَيْلَةِ الْقَدْرِ) ٢٥٧
- مَا يَنْبَغِي فِيهَا ٢٥٧

المعتمد في فقه الزكاة

١. الباب الأول: في الزكاة ٢٦٠
- فصل في أصل الزكاة ٢٦٠
- ﴿لطيفة﴾: (من بدائع العالم الرباني سعيد بن خلفان الحلبي...) ٢٦١
- فصل في حكم الزكاة ٢٦٢
- فصل في حكم العلم بالزكاة ٢٦٣
- ﴿فائدة﴾: (مع الإمام جابر بن زناد - رحمه الله -) ٢٦٤
- فصل في مشروعية الزكاة ٢٦٥
- فصل في مكانة الزكاة وأهميتها ٢٦٧
- ﴿فائدة﴾: (الرأسمالية والشيوعية...) ٢٧٠
- فصل في العلاقة بين الزكاة والصدقة ٢٧١
- فصل في فضل الزكاة والصدقة ٢٧٢
- اقرأ وتدبر ٢٧٤
- ﴿فائدة﴾: (الأفضل في صدقة الثقل...) ٢٧٤
- فصل في حكم مانع الزكاة ٢٧٥
- ﴿تنبيه﴾: (وما به القلب قد اطمأنا *** يصح أن يأخذه من ظنا) ٢٨٠
- ﴿فائدة﴾: (الصدقة والدعاء للميت يصل ثوابه إليه) ٢٨١
- ﴿تنبيه﴾: (الفرء على الصحابي الجليل ثعلبة بن أبي حاطب رضي الله عنه) ٢٨١
٢. الباب الثاني: في شروط الزكاة ٢٨٣
- فصل في الشروط المتعلقة بالمركب ٢٨٣
- ❖ الشرط الأول/ النية ٢٨٣
- مسألة ٢٨٤
- ❖ الشرط الثاني/ البلوغ والعقل ٢٨٥
- ❖ الشرط الثالث/ الإسلام ٢٨٧
- اقرأ واحفظ ٢٨٨

- ٢٨٨ فصل في الشروط المتعلقة بالمال المركى
- ٢٨٩ ❖ الشرط الأول/ أن يكون المال زكويًا:
- ٢٩٠ ﴿فائدة مهمة﴾: (في إخراج القيمة بدل العين)
- ٢٩١ ﴿تنبيه﴾: (القيمة المعتبرة عوضًا عن العين هي قيمة العين وقت الإخراج لا وقت الوجوب)
- ٢٩١ ❖ الشرط الثاني/ أن يكون المال فاضلاً عن الحاجات الأصلية:
- ٢٩١ ❖ الشرط الثالث/ الملك:
- ٢٩٢ ﴿تنبيه﴾: (الوقف إذا كان عامًا فلا زكاة فيه)
- ٢٩٢ فتوى
- ٢٩٣ ❖ الشرط الرابع/ النصاب:
- ٢٩٣ ❖ الشرط الخامس/ الحول:
- ٢٩٤ ﴿تنبيه﴾: (الحول المعتبر لإخراج زكاة المال هو الحول الهجري)
- ٢٩٥ فصل في مسائل وأحكام تتعلق بالزكاة وشروطها
- ٢٩٧ فتوى
- ٣٠٢ خاتمة
- ٣٠٢ حوار مع أحد الأساقفة النصارى
- ٣٠٧ ٣. الباب الثالث: في زكاة الذهب والفضة
- ٣٠٧ فصل في مشروعية زكاة الذهب والفضة
- ٣٠٨ ﴿تنبيه مهم﴾ (في الذهب الأبيض)
- ٣٠٨ فتوى
- ٣٠٩ فصل في نصاب الذهب
- ٣١١ فصل في نصاب الفضة
- ٣١٢ تحذير
- ٣١٢ ﴿تنبيه﴾: (في حكم المقدار المغشوش/ عيار الذهب)
- ٣١٤ فصل في مقدار المخرج في زكاة الذهب والفضة
- ٣١٦ ﴿تنبيه﴾: (المعتمد في الفتوى أنه لا وقص في التقدين)
- ٣١٧ ﴿تنبيه آخر﴾: (من الأوقية إلى الجرام)



- فَصْلٌ فِي حَمَلِ أَحَدِ الْجَنَسَيْنِ عَلَى الْآخَرِ ٣١٧
- «لَطِيفَةٌ»: (وَمَاذَا تُرِيدُ مِنْ كَلَامِ الْبَدْوِ!!!) ٣١٩
- فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْحَلِيِّ ٣٢١
- فَتَوَى ٢٢٣
- فَتَوَى أُخْرَى ٢٢٣
- مَسْأَلَةٌ: (صَمُّ الْأُمِّ زَكَاةَ حَلِيِّ طِفْلَتِهَا إِلَى حَلِيِّهَا...) ٢٢٣
- «تَنْبِيْهُ»: (..أَمَّا سَائِرُ الْمَعَادِنِ وَالْجَوَاهِرِ كَالْمَاسِ وَاللُّؤْلُؤِ وَالْمَرْجَانِ وَالزُّمُرْدِ فَلَا زَكَاةَ فِيهَا) ٢٢٤
- تَيَمُّةٌ فِي زَكَاةِ الرُّكَازِ ٢٢٤
- «لَطِيفَةٌ»: (الْعَزِيزُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، وَالْإِمَامُ السَّالِمِيُّ) ٢٢٥
٤. الْبَابُ الرَّابِعُ: فِي زَكَاةِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ ٣٢٧
- فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ ٣٢٧
- «تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ»: (الْأَوْزَاقُ النَّقْدِيَّةُ أَصْبَحَ لَهَا قِيَمَةٌ قَانُونِيَّةٌ تُكْفِلُهَا الْحُكُومَاتُ وَالْدُّوْلُ) ٣٢٨
- فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ الزَّكَاةِ فِي الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ ٣٢٨
- فَصْلٌ فِي نَصَابِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ ٣٣٠
- فَصْلٌ فِي الْمَقْدَارِ الْمُخْرَجِ فِي زَكَاةِ الْأَوْزَاقِ النَّقْدِيَّةِ ٣٣٢
- مَسْأَلَةٌ: (عِنْدَ نِهَآيَةِ الْحَوْلِ ارْتَفَعَتْ قِيَمَةُ النَّصَابِ) ٣٣٢
- «تَذَكُّيرٌ»: (الْمَالُ الْمُسْتَفَادُ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ) ٣٣٣
٥. الْبَابُ الْخَامِسُ: فِي زَكَاةِ الْفَائِدَةِ ٣٣٥
- فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْفَائِدَةِ ٣٣٥
- فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ زَكَاةِ الْفَائِدَةِ ٣٣٥
- فَصْلٌ فِي شُرُوطِ الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ ٣٣٦
- فَتَوَى ٣٣٩
- فَصْلٌ فِي نُقْصَانِ الْمَالِ عَنِ النَّصَابِ أَثْنَاءَ الْحَوْلِ ٣٤٠
٦. الْبَابُ السَّادِسُ: فِي زَكَاةِ الدَّيْنِ ٣٤٥
- فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الدَّيْنِ وَمَشْرُوعِيَّتِهِ ٣٤٥

فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ بَعْضِ الْمَفَاهِيمِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِزَكَاةِ الدِّينِ ٣٤٥

فَصْلٌ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الدِّينِ ٣٤٧

خَاتَمَةٌ ٣٥١

مَسْأَلَةٌ: (الْيَأْسُ مِنْ سَدَادِ الْمَدِينِ لِلدِّينِ) ٣٥١

فَتْوَى ٣٥٢

فَصْلٌ فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الدِّينِ وَالْقَرْضِ ٣٥٢

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْقَرْضِ ٣٥٣

فَتَاوَى مُخْتَارَةٌ ٣٥٥

تَبِيئَةٌ فِي زَكَاةِ الْمَهْرِ ٣٥٧

٧. الْبَابُ السَّابِعُ: فِي زَكَاةِ الْجَمْعِيَّاتِ ٣٥٩

فَصْلٌ فِي تَعْرِيفِ الْجَمْعِيَّاتِ ٣٥٩

فَصْلٌ فِي أَقْسَامِ الْجَمْعِيَّاتِ وَأَحْكَامِهَا ٣٥٩

فَتْوَى ٣٦٠

فَتْوَى ٣٦٢

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْمَالِ الْمُشْتَرَكِ ٣٦٢

فَتْوَى ٣٦٣

٨. الْبَابُ الثَّامِنُ: فِي زَكَاةِ الْأَنْعَامِ ٣٦٥

فَصْلٌ فِيْمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحَيَوَانِ ٣٦٥

فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ الْأَنْعَامِ ٣٦٧

فَصْلٌ فِي شُرُوطِ زَكَاةِ الْأَنْعَامِ ٣٦٨

﴿تَنْبِيْهُ﴾: (الْعَلْفُ الَّذِي يُسْقَطُ الزَّكَاةُ هُوَ الَّذِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَفِي عَنْهُ الْحَيَوَانُ) ٣٦٩

﴿تَنْبِيْهُ ثَانٍ﴾: (الْعَبْرَةُ بِالسُّومِ فِي أَغْلَبِ الْعَامِ) ٣٧٠

فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْإِبِلِ ٣٧٢

﴿فَائِدَةٌ﴾: (فِي تَسْمِيَّاتِ الْإِبِلِ وَمُنَاسَبَاتِهَا) ٣٧٤

فَصْلٌ فِي مَسَائِلِ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْإِبِلِ ٣٧٤

الْمَعْنَى فِي فَتْحِ الصَّامِ وَالزَّكَاةِ

الْمَعْنَى
فِي فَتْحِ الصَّامِ وَالزَّكَاةِ

- فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْبَقَرِ ٣٧٩
- نِصَابُ الْبَقَرِ ٣٧٩
- فَصْلٌ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ ٣٨٤
- ﴿لَطِيفَةٌ﴾: (وَفِي الثَّمَانِينَ شَاتَانِ اثْنَانِ ۱۱) ٣٨٥
- مَسْأَلَةٌ: (فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثِينَ شَاةً) ٣٨٥
- ﴿تَذْكِيرٌ﴾: (مُصْطَلَحُ "الْغَنَمِ" يَصْدُقُ عَلَى الضَّأْنِ وَالْمَعَزِ بِلاَ خِلَافٍ) ٣٨٦
- ﴿فَائِدَةٌ﴾: (إِخْرَاجُ الذَّكَرِ فِي زَكَاةِ الْغَنَمِ) ٣٨٦
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ عَامَّةٍ لِرُكَاةِ الْأَنْعَامِ ٣٨٦
٩. الْبَابُ التَّاسِعُ: فِي زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩١
- فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩١
- فَصْلٌ فِيمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ مِنَ الْحَرْثِ ٣٩٢
- فَصْلٌ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩٣
- ﴿لَطِيفَةٌ﴾: (فَاجَابَ بِتَفْسِيرِهَا الطَّالِبُ الذَّكِيُّ سَعِيدُ الْقُتُوبِيِّ إِجَابَةً مَلَأَتْ جَمِيعَ دَفْطَرِ الْإِجَابَةِ) ٣٩٤
- فَصْلٌ فِي نِصَابِ زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩٤
- ﴿تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ﴾: (لَا يُمْكِنُ أَنْ تُحَدِّدَ نِصَابَ جَمِيعِ الثَّمَارِ وَالْحُبُوبِ بِوِزْنٍ مُعَيَّنٍ لِلْجَمِيعِ) ٣٩٦
- ﴿فَائِدَةٌ﴾: (الصَّاعُ وَخَذَةُ حَجْمٍ أَوْ كَيْلٌ يُقَدَّرُ حَجْمُهُ بِإِنَاءٍ يَسَعُ (٢, ٤٣٠) لِتْرًا مِنَ الْمَاءِ) ٣٩٦
- ﴿فَائِدَةٌ ثَانِيَةٌ﴾: (الْمُعْتَمَدُ فِي تَقْدِيرِ صَاعِ الْأُرْزِ أَنَّهُ يُسَاوِي ٢, ٠٥٠ كَجَم) ٣٩٦
- ﴿فَائِدَةٌ ثَالِثَةٌ﴾: (نِصَابُ الثَّمُورِ بِالْمَوَازِينِ) ٣٩٧
- فَصْلٌ فِي الْمَقْدَارِ الْمُخْرَجِ مِنْ زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩٧
- إِقْرَأْ وَاحْفَظْ ٣٩٨
- فَصْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ إِخْرَاجِ زَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩٨
- فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْحَرْثِ ٣٩٩
- ﴿فَائِدَةٌ﴾: (فِي الْإِسْقَاطِ بِالْجَوَائِحِ) ٤٠٤
١٠. الْبَابُ الْعَاشِرُ: فِي زَكَاةِ الْعُرُوضِ التِّجَارِيَّةِ ٤٠٧
- فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ عُرُوضِ التِّجَارَةِ ٣٠٧

- ٣٠٨ إقرأ وتذكر.
- ٣٠٩ فصل في شروط زكاة التجارة.
- ٤١٠ (مسألة): (من اشترى أرضاً ولم يعرضها للبيع..)
- ٤١٠ (مسألة أخرى): (من اشترى سلعة ولكن سوق السلعة كسد وبارت قيمتها)
- ٤١١ فصل في كيفية تقويم عروض التجارة.
- ٤١٢ فصل في ما يسقطه التاجر من زكاة التجارة.
- ٤١٣ فتوى
- ٤١٣ فصل في المقدار المخرج من زكاة التجارة.
- ٤١٥ ١١. الباب الحادي عشر: في زكاة المداخيل المستحدثة.
- ٤١٥ فصل في زكاة المستغلات.
- ٤١٦ (مسألة): (في زكاة وسائل الثقل)
- ٤١٦ فتوى
- ٤١٧ فصل في زكاة كسب العمل والمهن الحرة.
- ٤١٧ فصل في زكاة الأسهم والسندات.
- ٤٢٤ إقرأ وتذكر.
- ٤٢٤ إقرأ واحفظ.
- ٤٢٦ ١٢. الباب الثاني عشر: في مصارف الزكاة.
- ٤٢٦ فصل في ثبوت شرعية مصارف الزكاة.
- ٤٢٧ فصل فيما ينبغي للمزكي أن ينويه عند دفع الزكاة لمستحقيها.
- ٤٢٩ فصل في بيان مصارف الزكاة تفصيلاً.
- ٤٢٩ (إنبئة): (صلاة ركعتين لمن يريد أن يخرج زكاة ماله لم يثبت مرفوعاً)
- ٤٢٩ (فائدة): (الصلاة - بمعنى الدعاء - غير مخصصة في الأنبياء والمرسلين)
- ٤٣٠ ❖ الصنفان الأول والثاني / الفقراء والمساكين:
- ٤٣٢ (فائدة): (في معرفة الغني)
- ٤٣٢ ❖ الصنف الثالث / العاملون على الزكاة:

المعتمد في فقه الصيا والزكاة

المعتمد
في فقه الصيا والزكاة

- ٤٣٢ (تَنْبِيْهُ): (لَيْسَ لِلْمُؤَظَّفِيْنَ أَنْ يَأْخُذُوا زِيَادَةً عَلَى عَمَلِهِمْ مِنْ قَبْلِ الْمَرَاجِعِيْنَ).
- ٤٣٣ ❖ الصَّنْفُ الرَّابِعُ / الْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ:
- ٤٣٤ (تَنْبِيْهُ): (فَعَلَّ عُمَرُ ﷺ لَا يُعَدُّ إِلْغَاءٌ لِلنَّصِّ وَلَا تُسَخَّرُ لِلْحُكْمِ الشَّرْعِيِّ).
- ٤٣٥ ❖ الصَّنْفُ الْخَامِسُ / فِي الرِّقَابِ:
- ٤٣٥ (فَائِدَةٌ): (الْمُكَاتَّبُ حُرٌّ مِنْ يَوْمِ مُكَاتَّبَتِهِ).
- ٤٣٦ ❖ الصَّنْفُ السَّادِسُ / الْغَارِمُونَ:
- ٤٣٧ ❖ الصَّنْفُ السَّابِعُ / فِي سَبِيلِ اللَّهِ:
- ٤٣٨ ❖ الصَّنْفُ الثَّامِنُ / ابْنُ السَّبِيلِ:
- ٤٣٨ (فَائِدَةٌ): (الْإِسْلَامُ يُشْجَعُ عَلَى السَّيَاحَةِ مِنْ أَجْلِ التَّفَكُّرِ).
- ٤٣٩ (فَائِدَةٌ أُخْرَى): (تَعْبِيرُ الْقُرْآنِ فِي الْمَصَارِفِ الثَّمَانِيَةِ).
- ٤٣٩ فَصْلٌ فِي مَقْدَارِ مَا يُعْطَى كُلُّ مُسْتَحِقٍّ.
- ٤٤٠ اِقْرَأْ وَاسْتَمْتِعْ.
- ٤٤١ فَصْلٌ فِي الْأَصْنَافِ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهَا الزَّكَاةُ.
- ٤٤٢ (طَبِيقَةٌ): (مَعَ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ ﷺ).
- ٤٤٣ (فَائِدَةٌ): (الَّتِي ﷺ لَا يَأْكُلُ الصَّدَقَةَ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَقْبَلُ الْهَدِيَّةَ).
- ٤٤٣ (فَائِدَةٌ أُخْرَى): (فِي آلِ النَّبِيِّ ﷺ).
- ٤٤٤ اِقْرَأْ وَاحْفَظْ.
- ٤٤٥ فَصْلٌ فِي شُرُوطِ دَافِعِ الزَّكَاةِ.
- ٤٤٦ فَصْلٌ فِي مَسَائِلَ وَأَحْكَامٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِمَصَارِفِ الزَّكَاةِ.
١٣. الْبَابُ الثَّلَاثَ عَشَرَ: فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ ٤٥١
- ٤٥١ فَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.
- ٤٥٢ فَصْلٌ فِي مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.
- ٤٥٣ فَصْلٌ فِي الْحِكْمَةِ مِنْ مَشْرُوعِيَّةِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.
- ٤٥٣ فَصْلٌ فِي حُكْمِ زَكَاةِ الْفِطْرِ.
- ٤٥٥ (تَنْبِيْهُ مُهِمٌّ): (الْمُصْطَلَحَاتِ الْأَصُولِيَّةِ الطَّارِئَةِ لَا يُمَكِّنُ أَنْ تُحْمَلَ لِتَفْسِيرِ التَّصَوُّصِ الشَّرْعِيِّ).
- ٤٥٦ فَتَوَى

- فَصَلِّ فِي مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ..... ٤٥٦
- «مَسْأَلَةٌ»: (فِي زَكَاةِ مَالِ الزَّوْجَةِ) ٤٥٧
- «تَنْبِيْهُ»: (مَنْ أَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ الزَّكَاةَ عَنْ غَيْرِهِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُخْبِرَهُ) ٤٥٧
- فَتَوَى ٤٥٨
- «تَنْبِيْهُ آخَرُ»: (زَكَاةُ الْفِطْرِ تَجِبُ حَتَّى عَلَى الْفَقِيرِ) ٤٥٨
- فَصَلِّ فِي وَقْتِ وَجُوبِ زَكَاةِ الْفِطْرِ..... ٤٥٩
- «مَسْأَلَةٌ»: (مَنْ نَسِيَ إِخْرَاجَ الزَّكَاةِ قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ ۱۱) ٤٦١
- فَتَوَى ٤٦١
- فَصَلِّ فِي وَقْتِ إِخْرَاجِهَا ٤٦١
- فَصَلِّ فِي الْأَصْنَافِ الَّتِي تُخْرَجُ مِنْهَا زَكَاةُ الْفِطْرِ..... ٤٦٣
- «تَنْبِيْهُ»: (يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْجِنْسُ الْمَخْرُجُ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ مِمَّا يَقْتَاتُهُ وَيَطْعَمُهُ أَهْلُ الْبَلَدِ) ٤٦٣
- فَصَلِّ فِي الْمَقْدَارِ الْمَخْرُجِ فِي زَكَاةِ الْفِطْرِ..... ٤٦٤
- «فَائِدَةٌ»: (فِي صَاعِ الْبُرِّ الْمَطْحُونِ) ٤٦٥
- فَصَلِّ فِي مَصَارِفِ زَكَاةِ الْفِطْرِ..... ٤٦٦
- «تَنْبِيْهُ»: (تَبَادُلُ الْجِيرَانِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ زَكَاةُ الْفِطْرِ) ٤٦٦
- فَصَلِّ فِي مَسَائِلِ وَأَحْكَامٍ مُتَعَلِّقَةٍ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ..... ٤٦٧
١٤. قَائِمَةُ الْمَرَاجِعِ وَالْمَصَادِرِ..... ٤٧١
- مراجع الشيخ الخليلي - حفظه الله - : ٤٧١
- مراجع الشيخ القنوبي - حفظه الله - : ٤٧٧
- المراجع الأخرى: ٤٨١
١٥. فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ الْعَامِّ..... ٤٩١
١٦. فَهْرَسُ الْمُحْتَوَيَاتِ التَّفْصِيلِيِّ..... ٤٩٣

